

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٦)

السياسات الزراعية في البلدان العربية

الدكتورة منى رحمة

السياسات الزراعية
في البلدان العربية



مركز دراسات الوحدة العربية

السياسات الزراعية في البلدان العربية

الدكتورة منى رحمة

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
رحمة، منى
السياسات الزراعية في البلدان العربية/ منى رحمة.
٣٣٦ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٦)
ببليوغرافية: ص ٣٣١ ـ ٣٣٦.
يشتمل على فهرس.
١. الزراعة ـ البلدان العربية. ٢. البلدان العربية ـ السياسة الزراعية.
أ. العنوان. ب. السلسلة.
338.1856

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠

المحتـويـات

القسم الأول
الإصلاحات الزراعية في البلدان العربية
خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠

القسم الثاني
المشاكل الزراعية الحالية
في البلدان العربية

القسم الثالث
السياسات الزراعية العربية الراهنة

قائمة الجداول

مقدمة

إن السياسة الزراعية هي مجموعة الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي. وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية.

ومن أهدافها الأساسية معالجة الصعوبات التي تواجهها المجموعات الريفية في جهودها للتكيّف مع الشروط الجديدة، وهي تتمثل أحياناً بتدخلات مرنة هدفها فقط توجيه التطوّر، وأحياناً أخرى بتدخلات مفاجئة ومعاكسة تقلب جذرياً البُنى السابقة. وهذه السياسات تحمل حتماً طابع الأنظمة القائمة بها، سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية.

الثابت أن مداخيل المزارعين غالباً ما تكون متدنية مقارنة بمداخيل القطاعات الأخرى، مما يدفعهم للسعي إلى تحسينها. وهم يميلون، من أجل الوصول إلى هذا الهدف، إلى اتخاذ المبادرات والعمل على زيادة إنتاجيتهم. هذا الميل يبرز في البلدان المتقدّمة حيث تعلو نسبة اتخاذ المبادرات، وحيث يتركز أكثر من ثلاثة أرباع الأبحاث الزراعية في العالم، وحيث تُنسَّق الأنظمة الزراعية ـ الغذائية لتشجيع انتشار المبادرات.

وإذا كانت مداخيل المزارعين هي السبب الأساسي لوجود السياسة الزراعية، فإن هذا الهدف غالباً ما يكون مترافقاً مع اعتبارات أخرى، أهمها مصلحة المستهلكين، والمتطلّبات الأخرى، ولا سيّما السياسة التسويقية وضرورة الحفاظ على عمليات التبادل مع البلدان الأخرى، أو أحياناً تحسين ميزان المدفوعات (Balance des paiements) بزيادة درجة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية.

وهكذا، فإن صياغة السياسة الزراعية، في كل البلدان وفي كل الفترات، تظهر كعملية صعبة لإقامة توازن بين أهداف غالباً ما تكون متناقضة. وتفضِّل الحكومات أحياناً

تحقيق بعض الأهداف على حساب الأهداف الأخرى، فيما تتأرجح بعض الحكومات، بنجاح أكبر نوعاً ما، بين الأهداف المختلفة.

ولا يمكن القول إن هناك سياسة زراعية أفضل من غيرها، والواقع أن الحكم على أي من هذه السياسات يتعلّق بنتائجها التي يمكن تقويمها وفق المعايير الأساسية التالية:

- تحسين الإنتاجية الزراعية بزيادة الإنتاج وتخفيض الكلفة.

- التوزيع الجيّد للموارد التي تملكها المجتمعات، بين مختلف القطاعات الإنتاجية، بحيث تُستخدَم كل منها في القطاع الذي تكون فيه أكثر فعالية.

- توجيه الإنتاج بحسب الحاجات.

- تقليص التفاوت داخل المجتمع.

- معالجة المشكلات الطارئة والاستعداد الدائم لمواجهة التقلّبات.

- تقليص النتائج المضرة التي يمكن أن يسبّبها النشاط الزراعي للبيئة.

ولكن تحديد هذه الخصائص لا يكفي للتمكن من اختيار سياسة زراعية من دون تردّد، إذ يمكن لإجراء معيّـن أن يحسّن إنتاجية البعض فيما يخفّض إنتاجية البعض الآخر، أو أن يقلّص التفاوت داخل القطاع الزراعي ولكن على حساب المستهلكين الفقراء.

خلال الثمانينيات، كانت هناك نظريتان حول التوجه العام للسياسات المتبعة لتنمية القطاع الزراعي أو الاستجابة الملائمة من قبل الحكومات لمشكلاته، وهما النظرية الكلاسيكية والنظرية البنيوية. ويؤدي تطبيق الأولى إلى الاستنتاج أن الاعتماد على آليات السوق يحقق نتائج اقتصادية مفيدة، بينما تعد التدخلات من قبل الإدارة ضارة بوجه عام. ويرى أصحاب هذه النظرية أن أشكال الدعم والرقابة على الأسعار الداخلية ينبغي تجنبها حتى يتاح للأسواق الريفية المتعلقة بأسعار الأراضي، والأيدي العاملة، والقروض، والمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي، أن تعمل بمزيد من الحرية وتحقق أعلى كفاءة ممكنة في استغلال الموارد.

أما أصحاب النظرية الثانية فيؤكدون دور البُنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينفرد بها كل بلد، ويركزون على التفاوت في ملكية الأرض، وفي قدرة الحصول على قروض، وبين الفئات الاقتصادية (agents économiques) الموجودة في السوق، فضلاً عن توزيعٍ غير عادل للموارد على الحيازات الزراعية بالنظر فقط لحجمها. كما أن هذه النظرية تعتبر أن الأرض غالباً ما لا تُستغل الاستغلال الكامل في الملكيات أو الحيازات الكبيرة، وأن الأيدي العاملة لا تُستغل الاستغلال الكامل في الحيازات الصغيرة، وأن قاعدة السوق قد تؤدي إلى تعزيز وتكثيف أشكال التفاوت الاجتماعي، بفعل الاحتكارات التي قد

تنتج منها، إن على صعيد شراء الإنتاج الزراعي (monopsone)، أو على صعيد بيع المستلزمات الزراعية (monopole).

ويرى دعاة المنهج البنيوي أن التفاوت الاجتماعي في الريف قد يشكل عائقاً أمام تحديث الزراعة، فإذا كانت فوائد النمو الزراعي غير موزعة بالتكافؤ، وإذا كان مستوى الدخل الأولي (primaire) منخفضاً، عندئذ يمكن أن يحصل نمو في إنتاج الأغذية من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تنشيط تجارة المواد الزراعية في السوق المحلية، لأن التفاوت في توزيع الدخل يؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية عند الفقراء في الريف والحضر.

لقد شكّلت هذه التعريفات والنظريات مرجعاً وإطاراً لصياغة السياسات الزراعية في الدول العربية التي حفلت تجاربها بالتنوع والتضارب في السياسات. وغالباً ما أدت الظروف الطارئة، كما أدى فشل السياسات، إلى إقدام الحكومات على إجراء تغييرات جوهرية في خططها. فهكذا تطرح مشكلة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الغذائية نفسها بشدة حالياً في البلدان العربية. فالعجز في الميزان التجاري الزراعي يزيد باستمرار في هذه الدول، إذ ارتفع بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١ من ٢,٠٥١,٦١٠,٠٠٠ دولار أمريكي إلى ٢,٥٨٦,٥٤٠,٠٠٠ دولار في الجزائر، ومن ١,٠٤٢,٠٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي إلى ١,٢٠٢,٦٩٠,٠٠٠ دولار في سوريا، ومن ٣,٣٠٣,٩٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي إلى ٣,٥٣٥,٨٠٠,٠٠٠ دولار في السعودية، ومن ٩٠٧,٣٨٠,٠٠٠ دولار أمريكي إلى ١,٣١١,٣٨٠,٠٠٠ دولار في الإمارات العربية المتحدة[١].

ويعود هذا العجز الزراعي إلى معدل نمو ديموغرافي يصل إلى ٣ بالمئة سنوياً، وهو من أعلى معدلات النمو الديموغرافي في العالم، في مقابل نمو بطيء للإنتاج الزراعي.

والسؤال المطروح هو: ما هي أسباب ضعف التقدم في معدل نمو الإنتاج الزراعي؟

بالتأكيد، هناك أسباب عدة تكمن وراء هذا الضعف، من بينها أسباب مناخية، وأخرى متعلّقة بالتربة. فمعظم البلدان العربية تعاني ظروفاً مناخية صعبة ومشاكل عائدة إلى نوعية التربة وقلة المصادر المائية.

وقد أدت عدم كفاية مصادر المياه، وسوء توزيعها واستعمالها الجائر، إضافة إلى الميل للانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية، إلى تزايد سريع للطلب على المياه، وإلى ضغط كبير على المياه الجوفية. فالمزارعون يميلون إلى الإسراف في ري زراعاتهم، وغالباً ما يهملون في ممارساتهم الإروائية الميزات الطبيعية للتربة ونوعية الأرض، مما يؤدي إلى هدر للمياه بالتبخر والسيلان والتسرّب.

---

(١) Food and Agriculture Organization [FAO], *Annuaire du commerce, 1991*, FAO Statistics Series; 109, vol. 45 (Rome: FAO, 1992), pp. 94-104.

وقد كانت الفورة النفطية في السبعينيات والثمانينيات من بين العوامل العديدة التي كان لها أثر سيىء في الميزان الزراعي، إذ أصبح النفط مصدراً مهماً للدخل وتشكيل الاحتياط بالعملات الصعبة، مما أدى إلى هجرة ريفية نحو المدن أو نحو البلدان المجاورة الغنية بالبترول، وبالتالي إلى حرمان الكثير من المجموعات الريفية قسماً كبيراً من يدها العاملة.

لمواجهة هذه الصعوبات التي تتعلّق بقطاع استراتيجي على صعيد الأمن الغذائي، ما هي السياسات الزراعية التي اعتمدتها البلدان العربية حتى الآن؟

هناك فئتان من السياسات الزراعية التي اعتمدت في البلدان العربية: **الفئة الأولى** ذات طابع ثوري اشتراكي، **والثانية** ذات طابع ليبرالي.

اعتُمدت **الفئة الأولى** من قبل دول قامت بثورات سياسية، فجاءت هذه السياسات على شكل إصلاحات تضمّنت توزيع الملكيات الكبيرة التي كانت تحتكرها طبقة قليلة من الملاكين، على طبقة جديدة أكثر اتساعاً. فبعد ثورة ١٩٥٢، وُضع قانون الإصلاح الزراعي في مصر محدِّداً الحد الأقصى للملكية وموزِّعاً ما زاد عليه على الفلاحين الفقراء. واتبعت الحكومة المصرية سياسة التحكم بالأسعار الذي بلغ أقصاه بعد التأميم عام ١٩٦١، ثم بدأ يخف بعد عام ١٩٧٤ مع اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي. ومنذ عام ١٩٨٧، بدأ إخراج عدد من المحاصيل من نظام التوريد الإجباري، وتحرير قطاع الزراعة من القيود المفروضة عليه تدريجياً، وإعطاء المزارع حرية زراعة المحاصيل وتسويقها.

وعلى مثال قانون الإصلاح الزراعي المصري، كان أول قانون للإصلاح الزراعي في سوريا عام ١٩٥٨، وقد أوقف العمل به بعد الانفصال في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وعُدِّل إثر ثورة ٨ آذار/مارس ١٩٦٣، وانبثاق الحكومة البعثية. واعتمدت الدولة السورية سياسة زراعية توجيهية من خلال تحديد أسعار شراء المحاصيل وتسويق المحاصيل الرئيسية.

أما في العراق، فقد صدر قانون الإصلاح الزراعي بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، مستهدفاً القضاء على سيطرة الإقطاعيين والرأسماليين، ورفع مستوى الإنتاج، وتحرير الريف العراقي من التبعية لكبار الملاكين ورؤساء العشائر ورفع مستواه المعيشي والصحي والثقافي، وذلك عن طريق تحديد الملكية وتوزيع الأراضي وتكوين جمعيات التعاون الزراعي وتنظيم العلاقات الزراعية بين المالك والفلاح وتأمين حقوق العامل الزراعي. ولما لم يحقق هذا القانون أهدافه، عُدِّل في عام ١٩٧٠ بقانون يحمل بعض التغييرات ويلحظ بعض الأمور التي لم يأخذها قانون ١٩٥٨ بالاعتبار. كما تزايد دور الدولة في توجيه الأسعار، فشمل تحديد أسعار المنتوجات الزراعية كلها وحصر شراء المحاصيل الرئيسية في الجهات الرسمية.

وفي عام ١٩٧١، كانت الثورة الزراعية في الجزائر، فوزعت الأراضي بموجب قانون على المزارعين والعمال الزراعيين بعد تحديد الحد الأعلى للملكية. وقد كانت عملية التسيير الذاتي للمزارع بواسطة تعاونيات إنتاجية أساساً لسياسة أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال.

أما الفئة الثانية من السياسات الزراعية المعتمدة في بعض البلدان العربية كالسعودية والأردن وتونس والمغرب، فهي ذات طابع ليبرالي. فقد وزِّعت الأراضي البور غير المملوكة والتي ثبتت جدوى استغلالها للإنتاج الزراعي أو الحيواني في السعودية بعد استصلاحها، بهدف حلّ مشكلة صغر الحيازات. وقد تميّز النظام السعودي بالعمل على تمليك الأرض لا على نزع ملكيتها، وعلى زيادة المساحة المملوكة للأفراد لا على تفتيتها. كما أن النظام الزراعي هو نظام استثمار حر، تُركت الأسعار لتتحدّد فيه بفعل قوى العرض والطلب في السوق مع تقديم أسعار تشجيعية للقمح وإعانة مالية للمحاصيل الأخرى.

ولم يتدخل القطاع العام الأردني في النشاط الزراعي الذي بقي من اختصاص القطاع الخاص سوى لتقديم الدعم المالي والفني للمزارعين لمساعدتهم على زيادة إنتاجهم، فركّز على مشاريع الري كمشروع ري الغور الشرقي، وعلى استصلاح الأراضي كالمشروع التجريبي لتوطين البدو، ووضع برامج لتقديم الخدمات الفنية والإرشادية الزراعية. واتبعت الحكومة الأردنية النظام الاقتصادي المختلط في القطاع الزراعي، فترك تحديد أسعار المحاصيل لتفاعل قوى العرض والطلب مع تدخلات حكومية عندما تدعو الحاجة، على شكل شراء الإنتاج الزراعي بأسعار الدعم (prix de soutien) الذي توفّره لهذا الإنتاج.

وسعت الحكومة التونسية بعد الاستقلال إلى استصلاح الأراضي وتوزيعها حصصاً. وحاولت في ما بعد دمج الملكيات الصغيرة في حيازات كبيرة بهدف استعمال المكننة. كما حاولت تسيير القطاع الزراعي من خلال وحدات إنتاج تعاونية. لكنها تراجعت عن هذا القرار منذ عام ١٩٦٩ لتعيد الأراضي لأصحابها وتحصر الزراعات الجماعية بالزراعات المهمة، فأصبحت الزراعة التونسية موزعة في قطاعات ثلاثة: تعاوني وحكومي وخاص.

أما المغرب، فقد حقق إصلاحات تتعلّق بالتقنيات أكثر مما تتعلّق بالبُنى الزراعية. وبعد فشل عملية جمع الحيازات الصغيرة في وحدات زراعية واسعة عام ١٩٥٧، حاول تشجيع تجميع الأراضي عن طريق إجراء عقود مع أصحاب الأراضي الواسعة. كما قام باستصلاح الأراضي، ثم بتوزيعها أو بتأجيرها، وبقيت السياسة الزراعية المغربية مبنيةً على أساس الملكية الخاصة. أما تدخل الحكومة في الأسعار الزراعية فبقي محدوداً، إذ حدّدت مباشرة أسعار سلع رئيسية كالخبز والسكر، ووضع هامش ربح أو دعم للمزارعين لحثهم على إنتاج بعض السلع، في حين تركت للمنتجين والتجار حرية التفاوض والمطالبة بتعديل الأسعار أو الهوامش المحددة.

إن هذه السياسات المعتمدة في البلدان العربية تثير للوهلة الأولى تساؤلات عدة ذات أهمية بالنسبة للأمن الغذائي في سائر هذه الدول منها:

في عام ١٩٩٤ وقّعت ١٢١ دولة في مراكش اتفاقية جولة الأوروغواي (Uruguay Round) حول التبادل الدولي. وقضت هذه الاتفاقية بأن يُرفع الدعم تدريجياً وخلال عشرَ سنوات من حينه، عن المنتجات الزراعية المعدّة للتصدير. هذا يعني أن أسعار هذه المنتجات سترتفع بشكل ملحوظ خلال السنوات السبع القادمة، مما سيؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار هذه المنتجات في سائر البلدان العربية التي تعتمد بشكل رئيسي على استيراد هذه المنتجات المدعومة حالياً.

ما هي المضاعفات الاجتماعية والغذائية التي ستترتب في الوطن العربي عن رفع الدعم المذكور أعلاه، إذا لم تسارع البلدان العربية في تحسين أدائها على الصعيد الزراعي؟

هل السياسات الزراعية المعتمدة حالياً في البلدان العربية لا تزال قادرة على مواجهة هذا الاستحقاق وإبعاد شبح مضاعفاته؟

هل بإمكان الأنظمة العربية الحالية اتباع سياسات زراعية جديدة مغايرة للسياسات الآنية؟

هل هناك من عقبات سياسية ومالية وإدارية وتقنية وبشرية وطبيعية من الصعب تجاوزها من أجل نمو زراعي جدي في هذه الدول؟

هل يمكن فصل قضية النمو الزراعي عن قضية التنمية في الوطن العربي؟

بعد تراجع الأنظمة الشيوعية والاشتراكية في العالم منذ أواخر السبعينيات، تزداد الانتقادات والاتهامات بالفشل للسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها، ولا سيما في بعض البلدان العربية. هل يصح القول إن سياسات الإصلاح الزراعي التي نفّذتها بعض الأنظمة الاشتراكية العربية، كانت فعلاً فاشلة كلياً؟

تعاني الزراعة العربية اليوم مشاكل متعدّدة ومتشابكة.

- فهل صحيح أن مشاكل الري لا يمكن حلّها، بسبب ندرة الأمطار في البلدان العربية؟

- ماذا كانت نتائج السياسات السعرية على الإنتاج والتسويق الزراعي؟

- على أي مستوى هي اليوم الأبحاث الزراعية والبيوتكنولوجية في هذه البلدان؟ وما هي درجة مساهمتها في التنمية الزراعية؟

- هل يوجد نقص في الخدمات الإحصائية والإعلامية، مما يشكّل عائقاً للتخطيط ولإعادة تنظيم النشاط الزراعي؟

ـ ما هي الصعوبات التي أدت إليها تجزئة الحيازات الزراعية، خصوصاً في مجالات المكننة والري والإرشاد والتسويق؟

ـ هل التعليم الزراعي يستجيب لحاجات هذه الدول من الكوادر المؤهلة والكافية؟

ـ ما هي مستويات الخدمات الإرشادية، وخصوصاً للنساء اللواتي يقمن بقسم مهم من الأعمال الريفية في بعض البلدان؟

ـ ما هي إمكانية الحكومات في تنمية البُنى الزراعية التحتية وفي تنفيذ المشاريع الزراعية في ظلّ النقص في الموارد المالية والشروط التقنية والإدارية؟

ـ ما هي مساهمة القطاع المصرفي في التمويل الزراعي في هذه الدول؟

ـ هل السياسات السعرية المتّبعة تخدم المنتج أو المستهلك؟

ـ ما هي مشاكل الإنتاج الحيواني في هذه البلدان وما هي السياسات المتبعة في مواجهتها؟

للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج وتقنيات البحث التالية:

ـ البحث البيليوغرافي الذي شمل المؤلّفات والأطروحات والمقالات التي تعالج موضوع السياسة الزراعية في البلدان العربية، وفي الدول النامية، كما في الدول المتقدمة.

ـ البحث الوثائقي (documentaire) الذي شمل الإحصاءات المنشورة من قبل البلدان العربية، ومن قبل جامعة الدول العربية، وبعض المنظمات العالمية، والتي تتعلّق بالزراعة في البلدان العربية.

ـ وقد خضعت المعطيات الإحصائية التي جمعناها ونظّمناها في جداول إلى تحليل إحصائي قضى باللجوء إلى عدة تقنيات في هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أنه اعتُمد في البحث الأسلوب التعاقبي التطوري (approche diachronique)، بما أن بحثنا يعود للخمسينيات ليعالج تطوّر السياسة الزراعية. كما اعتُمد فيه الأسلوب التزامني (approche synchronique) بما أنه يشمل السياسات الزراعية الحالية في البلدان العربية، فضلاً عن شموله للسياسات السابقة كلّ في حينه.

وللقيام بهذا البحث، فقد واجهتنا بعض الصعوبات أهمها ندرة المراجع العلمية في هذا الموضوع، وتضارب الأرقام الإحصائية بين مرجع وآخر.

أما السياق الذي اعتمدناه في هذه الدراسة، فكان على الشكل التالي:

يبحث **القسم الأول** في الإصلاحات الزراعية في البلدان العربية بين الخمسينيات

والسبعينيات، ومنها ما هي ذات طابع اشتراكي كالإصلاحات في سوريا والعراق ومصر والجزائر، ومنها ما هي ليبرالية كالإصلاحات في الأردن والسعودية وتونس والمغرب. وبعد تحديد هذه الإصلاحات وتفصيل قوانينها، نخضعها لعملية تقويم من خلال تحليل للمعطيات الإحصائية للإنتاج الزراعي منذ أوائل الخمسينيات وحتى أواخر السبعينيات.

ويعرض **القسم الثاني** أهم المشاكل الزراعية الحالية في الدول العربية، والتي لم تتمكن الإصلاحات والجهود المبذولة من قبل هذه الدول من حلّها. فيتطرق إلى مشاكل الري في هذه الدول، ولأسباب تدني معدلات الإنتاج، ومشاكل التسويق، وضعف خدمات البحث والتعليم والإرشاد الزراعي.

أما **القسم الثالث**، فيتعلّق بالسياسات الزراعية الحالية في البلدان العربية، ويعرض أهم المشاكل التي تعيق تنفيذها أو تحول دون تحقيق النتائج المرجوة منها، فيعالج مستويات البحث ونظم الإرشاد الزراعي، ومشكلة الربط بين مصادر التقانة الحديثة وأجهزة الإرشاد وما إلى ذلك من مشاكل أخرى في هذا المجال. كما يستعرض فئات الإقراض الزراعي ومشاكله في البلدان النامية عامة، وفي البلدان العربية خاصة، وتحديداً في البلدان التي تنقصها الموارد المالية، فضلاً عن سياسات استصلاح الأراضي، ومشاريع الري، والسياسات السعرية الزراعية في البلدان المتقدمة، ثم في البلدان النامية وصولاً إلى البلدان العربية، وسياسات التسويق الزراعي، وسياسات الإنتاج الحيواني، وأهم المشاكل التي تعيق تطوّره، ومستويات التصنيع الزراعي ـ الغذائي أو تحويل المنتجات الزراعية.

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة، هو الحكم على السياسات الزراعية العربية، ليس بأسلوب دعائي، ولا نقدي ذي خلفيات سياسية أو عقائدية، بل باعتماد المنهج العلمي الذي يقضي بإعطاء هذه السياسات حقها في المجالات التي نجحت بها، واكتشاف مواقع الخلل، بغية تصحيحها، إذ إن قضية الأمن الغذائي العربي هي الآن على المحك، فكيف بالأحرى في السنوات السبع المقبلة، وبالتالي لا يمكن بالطبع مواجهتها إلا بالطرق العلمية؟

القسم الأول

الإصلاحات الزراعية في البلدان العربية

خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠

عرفت المنطقة العربية بين الخمسينيات والسبعينيات نماذج عدة من الإصلاحات الزراعية يمكن تقسيمها إلى فئتين: فئة الإصلاحات ذات الطابع الثوري الاشتراكي، وفئة الإصلاحات ذات الطابع الليبرالي.

هدفت الفئة **الأولى** من الإصلاحات إلى إعادة توزيع المداخيل الزراعية بين المالكين الكبار والفلاحين، وذلك بتحديد سقف الملكية الزراعية، وسيطرة الدولة على ما يفيض عن هذا السقف مقابل تعويض للمالك، لتوزعه ملكيات صغيرة على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً بمساحة تؤمن لهم ولعيالهم المعيشة بحدها الأدنى، على أن يسدد الفلاح ثمن الأرض التي حصل عليها بأقساط موزعة على سنوات عدة.

ويرافق هذا التوزيع للملكية وضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفلاحون ويؤول إلى إدخال المكننة والأساليب العلمية.

أما الفئة **الثانية**، فقد هدفت إلى تمليك الأرض من دون اللجوء إلى نزع الملكية وتقليص المساحة المملوكة للأفراد، وذلك باستصلاح الأراضي غير المملوكة وتوزيعها حصصاً.

وسيعالج هذا القسم أربعة نماذج من الفئة الأولى، وهي الإصلاحات في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر، وأربعة من الفئة الثانية وهي الإصلاحات في كل من العربية السعودية والأردن والمغرب وتونس.

الفصل الأول

الإصلاحات الزراعية ذات الطابع الثوري الاشتراكي

عُرِفَ الإصلاح الزراعي، في الخمسينيات والستينيات والنصف الأول من السبعينياتَ، كعملية إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء لاستثمارها بما يؤمن معيشة العائلة الفلاحية. ويمكن أن يشتمل هذا الإصلاح على إجراءات لتوزيع وسائل الإنتاج الزراعي الأخرى، كالمعدات ومنشآت تربية المواشي وأدوات الزراعة ومياه الري... فيهدف الإصلاح الزراعي باختصار إلى إعادة توزيع للمداخيل الزراعية بين المالكين الكبار والفلاحين[1].

يُنفَّذ الإصلاح الزراعي عادة على مراحل: في المرحلة **الأولى** يحدَّد سقفاً للملكية الزراعية (ليُطبَّق في البلد كلّه أو في بعض مناطقه)، وفي المرحلة **الثانية** تضع الدولة يدها على ما يفيض عن هذا السقف لتوزعه ملكيات صغيرة على الفلاحين[2].

أما الدافع إلى الإصلاح الزراعي، فهو وجود أملاك زراعية كبيرة (Latifundia) تُستغل عن طريق التوكيل، أي أن المالكين يوكلون أراضيهم إلى وكيل أو أكثر فيشرفون على استغلالها، بينما هم يعيشون في المدينة غير مهتمين بالطريقة التي تُستثمر بها أراضيهم، فكل ما يعنيهم من هذه الملكية هي فقط المداخيل التي ينفقونها على الترف، أو يوظفونها في ميادين لا علاقة لها بالزراعة، كالمضاربات، أو حتى يودعونها في الخارج، مما يشكل خسارة لإعادة الاستثمار في القطاع الزراعي.

---

(١) Ibrahim Maroun, «Politiques agraires au Liban et dans les pays arabes,» (Cours non publiés donnés à la faculté des sciences agronomiques, U.S.E.K., Liban, 1992).

(٢) Rolande Gadille, *Les Politiques agraires*, que sais-je?; no. 1472 (Paris: Presses universitaires de France, 1972), p. 54.

أما في ما يتعلق بالمردود الزراعي، فلا يثير اهتمامهم حتى ولو كان ضعيفاً، إذ إن مداخيلهم تبقى دائماً مرتفعة نظراً لملكيتهم الكبيرة التي تقاس بمئات أو بآلاف الهكتارات، وبالتالي لا يسعون إلى تحسين هذا المردود باستعمال الوسائل الحديثة الآيلة لذلك. فهذا السلوك يُبقي على كلفة إنتاج مرتفعة نسبياً، مما ينعكس سلباً على وضع القطاع الزراعي بخاصة، وعلى الوضع الاقتصادي بعامة.

أما الأساليب المتبعة في الإصلاح الزراعي، فغالباً ما تكون الآتية:

١ ـ تحديد سقف معيّن لمساحة الملكية الزراعية.

٢ ـ وضع اليد من قبل الدولة على الفائض عن هذا السقف مقابل تعويض للمالك.

٣ ـ توزيع هذا الفائض على صغار الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، بمساحة تؤمّن لهم ولعيالهم المعيشة بحدها الأدنى.

٤ ـ يسدّد الفلاح للدولة ثمن الأرض التي حصل عليها، من خلال أقساط موزعة على سنوات عدة.

٥ ـ وضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفلاحون، ويؤول إلى إدخال المكننة والأساليب العلمية والفنية الحديثة على الزراعة.

أما صعوبة هذه الإجراءات، فتكمن في اختيار توقيت البدء بتنفيذ قانون الإصلاح المطلوب، وفي تحديد سقف مساحة الملكية، ومساحة الحيازات الموزعة. كما أن عملية الإصلاح غالباً ما تكون مكلفة.

إذاً، تتجه مناهج الإصلاح الزراعي نحو تغيير شكل العلاقة بين الإنسان والأرض، وبخاصة في ما يتعلق بمكانة المزارعين الاقتصادية والاجتماعية. فتمهّد لكي يمتلك كل مزارع أرضاً يزرعها، فإما أن تصبح حيازته لها أكثر ضماناً وإنتاجها أكثر وفرة وأقل كلفة من السابق، وإما أن يصبح المزارعون أعضاء في المزارع التعاونية الجماعية.

وهناك نوعان من الإصلاحات الزراعية: الإصلاحات الثورية، والإصلاحات غير الثورية. وتأتي الإصلاحات الثورية أثناء ثورة سياسية في بلد معيّن أو نتيجة مباشرة لها، بخلاف الإصلاحات غير الثورية التي تعتمد تجنباً لحدوث الثورة.

إن معظم الإصلاحات المعروفة في العالم اليوم جاءت بصورة ثورية بعد الإطاحة بالسلطة القديمة وإحلال أخرى جديدة مكانها بالقوة. وتتضمن هذه الإصلاحات عادة توزيع الملكيات الكبيرة على طبقة جديدة أكثر اتساعاً. أما الإصلاحات غير الثورية، فهي

تلك التي تقوم بها السلطة بصورة تدريجية، ولا تشمل إعادة توزيع الملكيات الخاصة، بل إجراء تعديلات طفيفة على الوضع القائم[٣].

والإصلاح الزراعي يمكن أن يتعلق بإعادة توزيع ملكية الأراضي، أو بحق استثمارها فقط.

فالنظرية الماركسية[٤] في الإصلاح الزراعي تقوم على إلغاء الملكية الخاصة للأرض ولوسائل الإنتاج الأخرى لما تحمل من معاني السيطرة والاستغلال. وبحسب هذه النظرية، الاعتراف بالملكية الخاصة يعيق تطور القوى المنتجة ويحول دون الوصول إلى الاشتراكية. من هنا دعوتها إلى وجوب إحلال الملكية الجماعية مكانها، وعدم الاعتراف بأي كسب باستثناء الكسب الناتج من العمل. وهذا ينطبق على الزراعة، فيعمل الفلاحون في مزارع الدولة فتحذو الزراعة حذو الصناعة في تحقيق المكاسب الاقتصادية، بحسب التحليل الاشتراكي.

لهذا لا يؤيد ماركس توزيع الأراضي على الفلاحين كي لا يؤدي ذلك إلى زراعتها على نطاق ضيّق، مما يمنع الإفادة من مزايا الإنتاج الكبير بسبب عجز الفلاحين عن اتباع طرق الزراعة الحديثة والمحافظة على خصوبة التربة، كما يؤدي إلى إبقاء الفلاحين طبقة محافظة ومنعزلة عن الأفكار الاشتراكية.

أما البلدان العربية التي اعتمدت الاشتراكية نظاماً لبلدانها فكانت تواجه مشكلة ثلاثية الأوجه: اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ففي الزراعة، كان هناك حتى عشية الثورة نوع من الاستمرارية للنظام الإقطاعي، إذ كانت تقوم طبقة قليلة من الملاكين باحتكار الأراضي الزراعية الريفية، كما كانت تقوم في المدن طبقة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال باحتكار الصناعات. فينتج من ذلك طبقة تشكل نسبة ضعيفة من السكان تستأثر بالامتيازات الاجتماعية. فيعيش أفرادها في حال من البحبوحة، ويتمتعون بالخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، فيما غالبية أفراد الشعب محرومة من أبسط الحاجات الضرورية.

وبين هاتين الطبقتين كانت هناك طبقة ضعيفة هي الطبقة المتوسطة التي كانت تتألف من الموظفين وصغار التجار. وقد اشتد الصراع بين هذه الطبقات إلى حد تهديد الاستقرار القومي والتماسك الاجتماعي.

---

(٣) عبد الوهاب مطر الداهري، السياسة الزراعية، اقتصاديات الإصلاح والتعاون الزراعي (بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٧)، ص ٧٦ ـ ٨١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١١٥.

ومن الناحية السياسية، كانت طبقة الأغنياء والإقطاعيين والمحتكرين هي التي ترسم سياسات البلد، يتربع أفرادها في مواقع الحكم ويستمرون فيه بالوراثة أو بالتناوب.

فانطلاقاً من هذا الواقع، أطلقت الاشتراكية العربية شعاراتها. فكان أهمها[٥]:

١ ـ جعل ملكية وسائل الإنتاج ـ وبالأحرى الكبيرة منها ـ ملكية جماعية.
٢ ـ استخدام هذه الوسائل وإدارتها ديمقراطياً.
٣ ـ توجيه الإنتاج بما يتفق وحاجات الجماعة.
٤ ـ توزيع الإنتاج القومي توزيعاً عادلاً، يحقق أقصى مستوى ممكن من الرفاهية.

أما في مجال الزراعة، فلم يؤمن التطبيق العربي للاشتراكية بتأميم الأراضي الزراعية، بل بالملكية الفردية، ولكن بحدود لا تسمح بالإقطاع، فأوجب توسيع قاعدة الملكية الزراعية إضافة ملاكين جدد عن طريق إعادة توزيع الأراضي. فكان تحديد الملكية إذاً يهدف إلى القضاء على الإقطاع وتحرير الفلاح من السيطرة الاجتماعية كشرط أساسي لتحرير الإنتاج من قيوده. كما أن نظام الملكية الفردية للأرض يجب أن يوجد مع نظام تعاوني زراعي يلعب دوراً فاعلاً في الميادين التالية[٦]:

١ ـ عملية الإنتاج الزراعي من بدايتها إلى نهايتها.
٢ ـ عملية تجميع المحاصيل الزراعية.
٣ ـ استخدام الآلات الحديثة والفنية.
٤ ـ عملية التمويل.
٥ ـ عملية التسويق.

كما أنه وفقاً لهذه الإصلاحات الزراعية كانت الضرورة أن يتولى القانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، فلا تؤجَّر الأرض إلا لمن يزرعها بنفسه، وبهذا تنعدم طبقة الوسطاء.

ونصّت أيضاً هذه الإصلاحات على القيام بمشروعات الري والصرف لسد احتياجات الزراعة والنهوض بمشروعات الري الكبرى، إضافة إلى عمليات تحسين التربة ومكافحة الآفات والأمراض النباتية، وتعزيز الإرشاد الزراعي وتنظيم الدورة الزراعية. وتطبيق هذه المبادىء لا يتم إلا بسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج.

وسنعالج في هذا الفصل الإصلاحات الزراعية في أربعة بلدان عربية هي: مصر، وسوريا، والعراق، والجزائر.

---

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٣١.
(٦) المصدر نفسه.

وتجدر الإشارة إلى أن أكثرية البلدان التي لم تبلغ مرحلة التصنيع، أو التي لم تنمُ فيها الزراعة لغرض التجارة، والتي دخلت القرن العشرين إما بنظام اقتصادي إقطاعي، وإما بنظام إقطاعي يعتمد على البداوة، تضمّنت مناهج إصلاحها الزراعي الأفكار الفلسفية للجماعات التي تحكمها. ولذا فمن الأفضل عدم مقارنة تجربتها في هذا المجال بتجربة أي دولة أخرى من الدول المتقدمة.

أولاً: الإصلاح الزراعي في مصر

عندما قامت ثورة تموز/ يوليو عام ١٩٥٢، كان ثلثا سكان الريف المصري بلا أرض وبلا عمل. وكانت ملكية معظم الأراضي الزراعية في يد طبقة من كبار الملاكين تعود جذورها إلى الأعوام الأخيرة من حكم محمد علي (١٨٠٤ ـ ١٨٤٩)، إذ احتكر هذا الأخير ملكية الأرض، كما احتكر التجارة والصناعة، ثم بدأ بإقطاع مئات الآلاف من الأفدنة لأفراد أسرته وكبار القادة والضباط والمعاونين المدنيين الذين خدموه في خلال فترة حكمه الطويلة. فشكّل هؤلاء نواة طبقة الإقطاعيين الذين واجهتهم الثورة.

وقد تفاقم الوضع في الريف المصري في النصف الأول من هذا القرن مع زيادة السكان وتفتيت الملكيات الصغيرة وعجزها عن الوفاء بحاجات أصحابها، مما كان يدفعهم إلى بيعها لكبار الملاكين أو متوسطيهم. ولذلك فقد بلغ عدد المعدمين، ممن لا يملكون أرضاً ولا يستأجرون أية مساحة، نحواً من مليون ونصف المليون أسرة عام ١٩٥٠، وكانت أجور العمال الزراعيين لا تكفي حد الكفاف. وقد خلقت هذه الظروف ضغطاً على سوق الأراضي الزراعية، فارتفعت أسعارها وقيمتها الإيجارية، فضلاً عن ذهاب ما تستصلحه الدولة من أراضٍ إلى الملاكين.

وفي مطلع الخمسينيات كان مجموع مساحة الأراضي الزراعية في مصر حوالى ستة ملايين فدان (فدان واحد = ٠,٤٢ هكتار)، يسيطر على ٢٠ بالمئة منها ألف مالك كبير، وعلى ٨ بالمئة منها ثلاثة آلاف مالك، وعلى ٧ بالمئة منها ستة آلاف مالك. في المقابل، كان هناك ٢,٦ مليون مالك ممن لا تتجاوز حيازاتهم خمسة أفدنة، وهم يمثلون أكثر من ٩٤ بالمئة من مجموع الملاكين، فيما جملة حيازاتهم لا تتجاوز ٣٥ بالمئة من أرض مصر المزروعة[٧].

من هنا جاء قانون الإصلاح الزراعي في مصر ليكون مثالاً للدول المجاورة، وذلك

---

(٧) مجدي حماد، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ١٥٨ ـ ١٦١.

بعد قيام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، فحُدِّد الحد الأقصى للملكية، ووُزِّع ما زاد عليه على الفلاحين المعدمي الملكية، ونظّمت العلاقة بين المالك والمستأجر، كما أنشئت التعاونيات، وحدّدت حقوق العامل الزراعي.

١ ـ تحديد الملكية

حدَّد قانون ١٩٥٢ الحد الأقصى للملكية بـ ٢٠٠ فدان على ما جاء في المادة الأولى منه، والباقي يصادر مقابل تعويض. غير أن ذلك لم يكف إلا لما نسبته ٧ بالمئة فقط من العائلات الريفية كانت تستطيع الحصول على أرض، فوَجب إيجاد أراضٍ أخرى للتوزيع. لذلك ارتأى المشرِّع بعد تسعة أعوام، أي في عام ١٩٦١، أن يعيد تحديد الملكية القصوى بمئة فدان فقط، يمكن أن يزاد إليها ٥٠ فداناً لأعباء الأسرة[٨].

٢ ـ تعويض المستولى منهم

نصت المادة الخامسة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لعام ١٩٥٢ المعدّلة بموجب القانونين ١٠٨ لعام ١٩٥٣ و٢٤٥ لعام ١٩٥٥ و١٤٨ لعام ١٩٥٧ على الآتي:

«يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقاً لأحكام المادة الأولى الحق في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض مضافاً إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار. وتقدّر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية... وإذا كانت ملكية الأرض لشخص وحق الانتفاع لآخر استحق المالك ثلثي التعويض والمنتفع الثلث».

وأوضحت المادة السادسة من قانون الإصلاح الزراعي المعدلة بالقانون ٢٧٠ لعام ١٩٥٣ كيفية تأدية هذا التعويض، فجعلته بسندات على الحكومة بفائدة مقدارها ٣ بالمئة تستهلك في ثلاثين سنة، على أن تكون سندات اسمية، ثم عدلت الفائدة إلى ١,٥ بالمئة، ومدى الاستهلاك إلى أربعين سنة، وذلك بموجب القانون رقم ١٦٨ لعام ١٩٥٨.

غير أن المادة الخامسة من القانون ١٢٧ لعام ١٩٦١ أتت بحكم مغاير، فتنص على التالي:

«يؤدى التعويض سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٤ بالمئة سنوياً».

(٨) Gadille, *Les Politiques agraires*, pp. 69-70.

ونصت المادة ٨ من قانون الإصلاح الزراعي والتي لم يتناولها أي تعديل لاحق على الآتي:

«تحصر المساحات المستولى عليها في كل قرية، ويجوز عند الضرورة القصوى تجميع هذه المساحات عن طريق الاستيلاء على الأراضي التي تتخللها مع تعويض أصحاب هذه الأراضي بأراضٍ أخرى»[٩].

٣ ـ توزيع الأراضي المستولى عليها

جاء في المادة التاسعة من القانون ١٧٨ لعام ١٩٥٢ أن الأرض المستولى عليها توزَّع على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة تبعاً لجودة الأرض، على أن تتوفر في الفلاح المستفيد الشروط الآتية:

أ ـ أن يكون مصرياً بالغاً سن الرشد لم يصدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف.
ب ـ أن تكون حرفته الزراعة.
ج ـ أن يقل ما يملكه من الأرض الزراعية عن خمسة أفدنة.

على أن يراعى عند التوزيع الترتيب الآتي:

إعطاء الأولوية لمن يزرع الأرض فعلاً، مستأجراً كان أو مزارعاً، ثم لمن يعيل أسرة أكبر من بين أهل القرية، ثم لمن هو أقل مالاً من بينهم، ثم لغير أهل القرية التي يقع التوزيع في دائرتها.

ونصت المادة العاشرة من القانون ١٧٨ لعام ١٩٥٢ على أنه إذا كانت الأراضي المستولى عليها حدائق أو بساتين، توزَّع هذه الأراضي على خريجي المعاهد الزراعية، بعد أن تجزَّأ على وجه لا يخل بحسن استغلالها، وبشرط أن لا تزيد القطعة الموزعة على عشرين فداناً على أن لا يكون خريج المعهد الزراعي مالكاً لأراضٍ زراعية تزيد على عشرة أفدنة.

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون الإصلاح الزراعي تبريراً لهذا الاستثناء، أن الحدائق تحتاج في استثمارها لنوع خاص من الدراية لا يتوافر في عامة المزارعين.

غير أنَّ شروط الحصول على الحصص كانت صعبة جداً بالنسبة للفلاحين، إذ إنَّ كثيرين منهم لم يستطيعوا تلبيتها. لذلك وجب تصحيح القانون في عام ١٩٥٨، فخُفِّضَ

---

(٩) أنور العمروسي، شرح قوانين الإصلاح الزراعي بالقرارات المفسرة والتعديلات الأخيرة ([د.م.]: دار الفكر الحديث، ١٩٦٦)، ص ٤١ ـ ٤٤.

سعر التملك وأصبحت مدة تقسيط الدفع تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ سنة، وخفّضت الفائدة من ٣ إلى ١,٥ بالمئة.

وتناولت المادة ١٤، بعد التعديل، أحكام التسليم فقالت: «تُسلَّم الأرض لمن آلت إليه من صغار الفلاحين خالية من الديون ومن حقوق المستأجرين وتُسجَّل باسم صاحبها من دون رسوم. ويجب على صاحب الأرض أن يقوم على زراعتها وأن يبذل في عمله العناية الواجبة. وإذا تخلف من تَسلَّم الأرض عن الوفاء بأحد التزاماته المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو تسبب في تعطيل قيام الجمعية التعاونية بالأعمال المنصوص عليها في المادة ١٩ (انظر الفقرة التالية) أو أخلَّ بأي التزام جوهري آخر يقضي به العقد أو القانون... يُلغى القرار الصادر بتوزيع الأرض عليه وتُستَرَد منه ويُعتَبر مستأجراً لها من تاريخ تسليمها إليه، وذلك إن لم تكن قد مضت خمس سنوات على إبرام العقد النهائي...».

وتناولت المادة ١٦ أحكام المنع من التصرف، فقالت: «لا يجوز لصاحب الأرض ولا للورثة من بعده التصرف بها قبل الوفاء بثمنها كاملاً، ولا يجوز قبل هذا الوفاء نزع ملكيتها سداداً للدين إلا إذا كان ديناً للحكومة أو ديناً لبنك التسليف الزراعي والتعاوني أو الجمعية التعاونية».

وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون ١٧٨ عام ١٩٥٢: «... وفي هذا حماية للمالك الجديد من جانب، وضمان لدين الحكومة عليهم من الجانب الآخر...»[١٠].

٤ ـ جمعيات التعاون الزراعي

إن توزيع الأراضي الزائدة عن الحد الأعلى المقرر للملكية على صغار الفلاحين، وتحقيق الاستقرار للمستأجرين الذين تتمثل حيازة غالبيتهم في مساحات صغيرة محدودة، يؤدي إلى تفتت الملكية والحيازات، وينتج منه عادةً تدهور في الإنتاج. ولتفادي ذلك، اقترن نظام الإصلاح الزراعي بنظام التجميع المحصولي من أجل زيادة غلة الأرض.

ونظراً إلى أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه التعاونيات لإنجاح هذا النظام، شهدت الجمعيات التعاونية الزراعية، على رغم ما شاب تطبيقها وتنظيمها من سلبيات، توسّعاً في عددها، وانتشاراً في الريف المصري ابتداءً من مناطق الإصلاح الزراعي، حيث اشتركت في تجميع الدورة الزراعية وتنظيمها وتوحيد الخدمات الزراعية من بذور وأسمدة وتسويق، فضلاً عن إقراض المزارعين لتمويل الإنتاج.

والجمعية التعاونية في الإصلاح الزراعي تنشأ لمساحة متوسطة تبلغ حوالى ١٥٠٠

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٥٨.

فدان، فتشكّل الجمعيات التعاونية المحلية في ما بينها، جمعيات مركزية، على أساس إنشاء جمعيةٍ مركزية في كل منطقة تؤدي خدماتها وأعمالها على نطاق مساحته ١٠,٠٠٠ فدان. وتشكّل هذه الجمعيات المركزية والمحلية جمعية تعاونية عامة لجميع مناطق الإصلاح الزراعي[١١].

٥ ـ تحديد العلاقة بين مستأجر الأرض الزراعية ومالكها

نظم قانون الإصلاح الزراعي العلاقة بين مالك الأرض ومستأجرها بما يقضي على المنافسة على القيمة الإيجارية ويؤمِّن استقرار المستأجر.

فقد ربطت قوانين الإصلاح الزراعي قيمة الإيجار لفدان الأرض بما يساوي سبعة أمثال الضريبة السنوية، وحرمت المالك من حق طرد المستأجر طرداً تعسفياً.

وقد نصت المادة ٢٢ من الباب الخامس على أنه لا يجوز تأجير الأرض إلا لمن يزرعها بنفسه، وذلك منعاً لاستغلال الوسطاء للفلاحين، ووُضع حد أدنى لمدة عقد الإيجار (ثلاث سنوات) تماشياً مع الدورة الزراعية الثلاثية (مادة ٣٥).

ونصت المادة ٣٦ من قانون الإصلاح الزراعي (المستبدلة بقانون رقم ١٧ لعام ١٩٦٣) على أنه:

«لا يجوز أن يزيد نصيب المؤجر في عقد المزارعة عن النصف بعد خصم جميع المصروفات موزعة بين طرفي العقد».

٦ ـ حقوق العامل الزراعي

تضمَّن الباب السادس من قانون الإصلاح الزراعي في مادتين منه، حقوق العامل الزراعي، إذ وضع حداً أدنى لأجر العامل الزراعي بما يضمن له توفير الاحتياجات الأساسية. وتمّ سنّ بعض التشريعات لحماية «عمال التراحيل» الذين هم أفقر فقراء الريف. ونصت المادة ٣٨ والمعدلة بالقانون رقم ٢٤١ لعام ١٩٥٢ بإضافة الفقرة الثالثة إليها، على أن تقوم بتعيين أجر العامل الزراعي في المناطق الزراعية المختلفة كل عام لجنة يشكلها وزير الزراعة برئاسة أحد كبار موظفي الوزارة وعضوية ستة أشخاص يختارهم الوزير، ثلاثة يمثلون ملاكي الأراضي الزراعية ومستأجريها، وثلاثة يمثلون العمال الزراعيين.

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٩.

٧ ـ استصلاح الأراضي

بعد عام ١٩٥٢ أخذت مشاريع استصلاح الأراضي دفعاً قوياً، وكان إنشاء السد العالي، القاعدة الأساسية لتوفير المياه لتوسع أفقي كبير. وقد بلغ ما تم استصلاحه في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٢ و١٩٧٠ نحو «مليون فدان»، فضلاً عن تحويل ٧٠٠,٠٠٠ فدان من أراضي الحياض إلى ري مستديم، مما يعني زيادة مماثلة في المساحة المحصولية[١٢].

٨ ـ إنشاء السد العالي

أقيم السد العالي في عقد الستينيات على مجرى النيل عند مدينة أسوان، وقد أوضحت التقديرات أن الفوائد الاقتصادية المباشرة المترتبة على سد أسوان تتمثل في إحداث زيادة في الدخل القومي تقدر بنحو ٨,٤٥ بالمئة سنوياً.

ولكن الاستفادة من بناء السد العالي كانت تتطلب تقانة متقدمة، إذ لا يزال الري بالغمر هو المعتمد من دون أن يتقدم قطاع الصرف، مما أدى إلى تراكم المياه الجوفية في الأراضي الزراعية وتدهور خصوبة تربتها. كما أن الإفراط في استخدام هذه الطريقة المتخلفة في الري أدى إلى هدر الكثير من المياه التي وفرها السد[١٣].

٩ ـ نتائج الإصلاح الزراعي

نستطيع التلخيص بالقول إن قانون الإصلاح الزراعي هدف إلى إعادة توزيع الأراضي التي تتجاوز الحد الأقصى للملكية الذي حدده بعد التعديل بمئة فدان، على المعدمين الفقراء بمعدل فدانين إلى خمسة أفدنة تبعاً لخصوبة التربة وحجم الأسرة. كما هدف إلى إنشاء جمعيات تعاونية لمساعدة المزارعين على حسن استثمار أراضيهم من جهة، وتنظيم العلاقة بين مالك الأرض ومستأجرها بوضع حد أقصى للقيمة الإيجارية حدِّد بسبعة أمثال الضريبة العقارية وتحويل هذه العلاقة إلى علاقة تعاقدية من جهة أخرى، فضلاً عن المحافظة على حقوق العمال الزراعيين.

ولكن، وعلى رغم السعي إلى تجنب زيادة تفتيت الملكية، لم يستطع هذا القانون حل هذه المشكلة. فالحيازات أصبحت صغيرة إلى حد لا يسمح بتوفير مستوى العيش اللائق للمزارعين الذين نجد أعداداً ضخمة منهم يزرعون أرضاً لا يملكونها، إما بسبب صغر الأرض التي يملكونها أو لأنهم لا يملكون أرضاً. أما الحائزون، فهناك ٤٠ بالمئة منهم،

---

(١٢) حماد، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص ١٧٣ ـ ١٧٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٦٩ ـ ١٧٢.

أي أكثر من مليون شخص تقل حيازاتهم عن الفدان الواحد، و٤٠ بالمئة منهم تتراوح حيازاتهم بين الفدان والثلاثة أفدنة، وثلث هذا العدد لا تتجاوز حيازاتهم الخمسة أفدنة، أي أن نسبة الحائزين لأقل من خمسة أفدنة تصل إلى حوالى ٩٣ بالمئة من مجمل حائزي الأراضي الزراعية(١٤).

إن صغر الحيازات هذا، كان أحد أهم المعوقات التي اعترضت التنمية الزراعية، إذ إنه سبّب هدراً في طاقة المزارعين وجهدهم تمثل في شكل بطالة مقنعة، كما سبّب عدم إمكانية حسن استثمار الأرض، وارتفاع الكلفة الإنتاجية الزراعية نتيجة الفاقد في الرقعة الزراعية لكثرة الحواجز والمراوي والمصارف، والأضرار في خصوبة التربة وفي النبات، والهدر في مياه الري، والآفات الزراعية بسبب تجاوز محاصيل مختلفة متباينة الاحتياجات، والصعوبة في استخدام الآلات الحديثة والمكننة الزراعية، وعدم إمكان اتباع دورة زراعية مناسبة، وصعوبات نقل وسائل الإنتاج ومستلزماته إلى المساحات الصغيرة المتناثرة ونقل المنتجات خارجها.

أما عن تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر التي سعى القانون إلى جعلها مصلحة متبادلة ومتكافئة بعد أن كان يسودها الطابع الإقطاعي، فقد استمرت مستقرة في خلال الخمسينيات والستينيات إلى أن ارتفعت قيمة المحاصيل وقيمة الأراضي بدرجة تفوق القيمة الإيجارية التي تجمدت، مما أحدث خللاً كبيراً بين دخل المستأجر لمساحة من الأرض الزراعية ودخل المالك للمساحة نفسها، فتأزمت العلاقة بينهما، مما أثر سلباً في الإنتاج(١٥).

كما نجد أنه بعد قيام ثورة ١٩٥٢، بدأت الدولة المصرية تتدخل في شكل متزايد في القطاع الزراعي، فقد عممت التعاونيات الزراعية في الريف، واتجهت إلى تأميم تجارة القطن، وتعميم نظام التسويق التعاوني للمحاصيل الزراعية، حيث تحكمت «بقرارات الإنتاج وتركيب المحصول وقرارات تسعير المنتج، ونظام الحوافز وما استتبعها من سياسات الدعم المباشر وغير المباشر للإنتاج، وقرارات التسويق التعاوني للمنتج وحصص التوريد الإجباري التي كان على المزارعين توريدها عند مستويات سعرية منخفضة عن واقعها»(١٦)، أي أن السلطة تحكمت بكل مراحل الإنتاج الزراعي: إنتاجاً وتسويقاً وتوزيعاً وتصنيعاً واستهلاكاً وتصديراً.

---

(١٤) محمد السيد عبد السلام، الغذاء لسبعين مليوناً، تحدي الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١)، ص ٤٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(١٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [الفاو]، **تحليل السياسات الزراعية في جمهورية مصر العربية**، دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (روما: [الفاو]، ١٩٩٤)، ج ١: **برنامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في قطاع الزراعة في جمهورية مصر العربية**، ص ١١٤.

«وقد تزايد الإنتاج الزراعي في مصر في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٧. ولكن عقبت هذه الفترة فترة جمود نسبي في الإنتاج. وابتداء من عام ١٩٦٧ بدأ تزايد الإنتاج يتراجع ليصبح أبطأ من نمو السكان»[١٧]، ذلك أن سياسات الضرائب غير المباشرة على الزراعة، والتي نجحت بتحويل أكبر قدر من الفائض لتمويل قطاعات غير القطاع الزراعي، وتأمين الغذاء بأسعار رخيصة لسكان المدن، أثرت سلباً في معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا القطاع، إذ رتبت عليه أعباء تعيقه عن تنفيذ إمكاناته بدل إعطائه الحافز على الاستمرار. فتلاشت الاستثمارات الخاصة في الزراعة نتيجة حرمانها من الفوائض وعدم تناسب الاستثمارات الحكومية مع احتياجاتها إلى التنمية، وتدني مستوى معيشة السكان الريفيين. ولقد أوضح العديد من الدراسات أن «صافي الفائض بعد استبعاد دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي والذي يحوَّل من الزراعة إلى خارجها بلغ عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ نحو ٢٧,٤٢ بالمئة من الدخل القومي المصري، ليتراجع عام ١٩٩١ ليبلغ نحو ٤,٢ بالمئة من الدخل القومي المصري، ومن ذلك يتبيـن أن الفدان الواحد من الأراضي المزروعة يدفع ضريبة ضمنية، بالإضافة إلى الضرائب الأخرى، تقدر بـ ١٠٠ جنيه سنوياً»[١٨].

أما بالنسبة إلى سياسة تسعير الحاصلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج، فهناك محاصيل تحكمت فيها الدولة بالكامل مثل القطن وقصب السكر، ومحاصيل تحكمت فيها جزئياً من خلال الأسعار المحددة لحصة من الإنتاج يُلزم المزارعون بتوريدها للدولة مثل الأرز والفول السوداني والسمسم، أو من خلال تحديد أسعارها بطريقة غير مباشرة بسيطرة الدولة على وارداتها وتحديد أسعارها المحلية مثل القمح والذرة الشامية، وأخرى تركت حرة تحدد أسعارها حركة العرض والطلب مثل البرسيم والخضار والفاكهة واللحوم والأسماك والبيض والألبان. بالمقابل، قامت الدولة بدعم مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والمبيدات والأعلاف المركزة والتقاوي والوقود[١٩].

هذه السياسة كان لها آثار سلبية، إذ تباينت أعباء المحاصيل والأنشطة الزراعية المختلفة، فانعكس ذلك على إقبال المزارعين على زراعتها أو على درجة العناية بها. فكان طبيعياً أن يتحمل القطن العبء الأكبر، يليه الأرز والقمح والمحاصيل المتحكم في

(١٧) Frédérique Fogel, «La Roue: Un cas d'irrigation en marge (Oasis de Dakhla, Egypte),» papier présenté à: *Mutations rurales au Moyen-Orient: Actes du colloque d'Amman (17-19 mai 1989) en collaboration avec le Forum de la Pensée Arabe*, cahiers du CERMOC; no 1 (Beyrouth; Amman: CERMOC, 1991), pp. 175-184

(١٨) عبد السلام، الغذاء لسبعين مليوناً، تحدي الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠، ص ١٣٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

مساحتها أو في تسويقها بدرجة أقل. فيما استفادت المحاصيل غير المتحكم بها مثل البرسيم والخضار والفاكهة واللحوم والألبان التي أصبحت مدعومة من خلال دعم مستلزمات الإنتاج، مما أدى إلى تناقص المساحة المزروعة قطناً وقمحاً، كما هو مبيّـن في الجدولين رقمي (١ ـ ١) و(١ ـ ٢).

الجدول رقم (١ ـ ١)

تطور متوسط المساحات المزروعة بالحبوب والقطن في مصر (١٩٥٠ ـ ١٩٧٥) (بآلاف الأفدنة)

	متوسط ١٩٥٠ـ١٩٥٤	متوسط ١٩٧٠ـ١٩٧٤	نسبة التغيّر بين ١٩٥٠ـ١٩٥٤ و١٩٧٠ـ١٩٧٤	١٩٧٥	نسبة التغيّر بين ١٩٧٠ـ١٩٧٤ و١٩٧٥
قمح	٦٥٩,٨	٥٤٦,٨	-١٧,١	٥٨٥,٤	+٧
ذرة	٧٣٣,٣	٦٦٩	-٨,٨	٧٣٦,٦	+١٠,١
ذرة بيضاء	١٨٣,٩	٢٠٧	+١٢,٦	٢٠٦	-٠,٥
أرز	٢١٧,٩	٤٥٩	+١١٠,٦	٤٤٢	-٣,٧
شعير	٥١,٢	٣٤	-٣٣,٦	٤٢	+٢٣,٥
مجموع الحبوب	١٨٤٦,٣	١٩١٦,٨	+٣,٨	٢٠١٢,٨	+٥
قطن	٧٤١,٣	٦٥٨,٥	-١١,٢	٥٥٦,٩	-١٥,٤

المصدر: احتسبنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: Laurence Lebas et Marc Levy, *Politique nationale et techniques agricoles: Le Cas de l'Egypte*, document de travail ([Beyrouth; Amman]. CERMOC, 1979), p. 19.

إن جمود المساحات المزروعة بالحبوب يغطي تراجعاً في مساحات القمح، وجموداً في مساحات الذرة، وتصاعداً في مساحات الأرز.

أما بالنسبة للقطن، فنجد أن إنتاجه تراجع، فحين بدأت سياسة التسعير والتسويق في أواخر الخمسينيات، لم تكن هناك فروق كبيرة بين الأسعار التي حددت للسوق الداخلية وأسعار الأسواق الخارجية، ولكن هذه الفروقات السعرية نشأت في أوائل السبعينيات، وبخاصة مع بروز أزمة الغذاء في الوقت الذي عجزت فيه السياسة الزراعية عن تطوير نفسها لتوائم التطورات الجديدة.

الجدول رقم (١ ـ ٢)

تطور الإنتاج (١٠٠٠ طن متري)، والمساحات المزروعة (١٠٠٠ هكتار) في مصر، بحسب أنواع المزروعات (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

	٤٨ـ٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
حبوب (مجموع)																		
مساحة	١٨٠٨	١٧٥٦	١٧٠١	٢٠٢٩	٢٠٥٣	١٩٠٣	١٩٧٧	١٩٣١	١٨٧٣	١٩٦٢	١٩٢٦	١٧٢٤	١٩٧٦	١٩٤٥	١٩٠٧	١٦٢٦	١٨٠٨	١٨٥٤
إنتاج	٤٢٩٩	٣٨٦٧	٣٧٤٤	٤٧٣٧	٥٢٦٥	٥٠٧٣	٥٤١٩	٥٢٩٠	٤٨٧٦	٥٢٥١	٥٤٣٤	٥٠٠٩	٦٤٤٠	٦٤٤٢	٦٣٥٢	٦١٣٨	٦٤٨٠	٦٧٣٩
قمح																		
مساحة	٦٠٣	٦٢٩	٥٨٩	٧٥٢	٧٥٤	٦٤٠	٦٦٠	٦٣٦	٥٩٩	٦٢٠	٦١٢	٥٨١	٦١١	٥٦٥	٥٤٤	٤٨١	٥٣٣ف	٤٩٠ف
إنتاج	١٠٩٨	١٢٠٩	١٠٨١	١٥٤٧	١٧٢٩	١٤٥١	١٥٤٧	١٤٦٧	١٤١٢	١٤٤٣	١٤٩٩	١٤٣٦	١٤٩٣	١٤٩٣	١٥٠٠	١٢٧٢	١٤٦٥	١٢٩٩
أرز																		
مساحة	٣٠٦	٢٠٥	١٥٧	١٧٨	٢٥٦	٢٥٢	٢٩٠	٣٠٧	٢١٨	٣٠٦	٢٩٧	٢٢٦	٣٤٩	٤٠٣	٤٠٤	٣٥٦	٣٥٥	٤٥٢
إنتاج	١٢٣٩	٦٢٠	٥١٧	٦٥٢	١١١٨	١٢٤٤	١٤٩٥	١٦٢٣	١٠٢٧	١٥٣٦	١٤٨٦	١١٤٢	٢٠٣٨	٢٢١٩	٢٠٣٦	١٧٨٩	١٦٧٨	٢٢٧٨
بندورة																		
مساحة	٢٦	٢٥	٣٣	٣٥	٣٧	٤٠	٤٢	٤٣	٤٨	٥٤	٥٧	٦١	٦٧	٧٢	٧٨	٨٠	٨٦	٨٨
إنتاج	٣٠٢	٤١٢	٥٦٤	٤٣٩	٥٢٠	٥٦٨	٥٨٣	٦٠٤	٧٠١	٧٧٠	٨٤٢	٨٦٩	٩٨٧	١٠٥٦	١١٩٣	١٢٤٢	١٣٦٦	١٢٣٠
بطيخ																		
مساحة	١٣	١٥ف	١٢	١٧	١٩	١٩	٢١	٢٤	٢٥	٢٧	٢٦	٢٦	٢٧	٣١	٣٣	٣٨	٤٤	٤٠
إنتاج	٣٠٠	٣٥٠ف	٢٤٩	٣٧٤	٤٠٢	٤٢٦	٤٨٥	٤٩٢	٥٣٦	٥٩٩	٦١٧	٦٤٠	٧٧٩	٨٥٨	٨٤٤	٩٧٦	١١٣٤	١٠٠٤
عدس																		
مساحة	٣١	٣٢	٢٤	٢٩	٣٦	٣٤	٣٥	٣٥	٣١	٣٣	٣٦	٢٧	٣٣	٣٣	٣٣	٣٧	٣٢	٢٨
إنتاج	٤٩	٤٧	٣٢	٤٧	٦٠	٤٩	٤٨	٥٣	٤٢	٤٨	٥٠	٣٤	٥٦	٤٧	٥٢	٦١	٤٤	٣٤
قطن																		
مساحة	٧١٥	٨٣٢	٨٢٦	٥٥٦	٦٦٣	٧٦٣	٦٩٤	٧٦٤	٨٠٠	٧٣٩	٧٨٧	٨٣٤	٦٩٦	٦٨٤	٦٧٧	٧٩٨	٧٨١	٦٨٣
إنتاج														١٣٠١				
قصب سكر																		
مساحة	٣٥	٣٩	٤٤	٤٨	٤٧	٤٦	٤٦	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٥١	٥٦	٥٦	٥٤	٥٦	٥٨
إنتاج	٢٤٦٣	٢٨١٠ف	٣٢٥٨ف	٣٦٩٠ف	٤٢١٦ف	٤١٣٩ف	٤٠٨٥ف	٤١٣٠ف	٤٢٢٤ف	٤٣٢٢ف	٤٥٤٨ف	٤١٨٦	٤٨٠٨	٥١٥٣	٤٨٩٠	٤٧٣٩	٥١٨٩	٥٢٦١

يتبع

تابع

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع)																		
مساحة	١٩٦٧	١٩٢٠	١٩١٢	١٩٢٨	١٨٩٥	١٨٨٠	٢٠٠٠	٢٠٤٤	٢٠٧٨	١٩٠٠	٢٠٤٤	٢٠٣٤	١٩٧٨	٢٠٠٩	٢٠٢٧	٢٠١٣	١٩٤٥	٢٠١٠
إنتاج	٧٤٥٠	٧١٣٦	٧٤٧٨	٧٥٤٠	٧٤٨٦	٧٥٧١	٧٦٨٢	٨١٣٠	٨١٨٩	٧٤٥٥	٨٢١٥	٨٠٦٣	٨١٥٤	٨٢٣٩	٨٥٢٢	٨٧٠١	٧٩٢٧	٨٨٦٥
قمح																		
مساحة	٥١٥ف	٥٣١	٥٥١	٥٧٠	٥٢٣	٥٢٥	٥٧٧	٥٨٦	٥٨٦	٥٠٩	٥٨٠	٥٨٧	٥٥٧	٥٨٨	٥٧٧	٥٥٥	٤٩٥	(*)٤٩٠
إنتاج	١٥٢٦	١٢٧٧	١٥١٩	١٧٣٢	١٦١٨	١٨٣٨	١٨٨٦	٢٠٣٣	١٩٦٠	١٦٩٧	١٩٣٣	١٨٥٦	١٧٩٦	١٩٣٨	٢٠٧١	١٩٩٦	١٨١٥	(*)١٨٧٤
أرز																		
مساحة	٥٠٧	٥٠٢	٤٨٠	٤٧٨	٤٨١	٤١٩	٤٤٢	٤٤٢	٤٥٣	٤٣٧	٤٣٥	٤٣٩	٤٠٨	٤٠٢	٤٣١	٤٢٣	٤١٤	٤٢٢ف
إنتاج	٢٥٩١	٢٥٦١	٢٦٠٤	٢٥٣٤	٢٥٠٧	٢٢٧٥	٢٢٤٢	٢٤٢٣	٢٣٠٠	٢٢٧٢	٢٣٥١	٢٥١١	٢٣٨٤	٢٢٣٦	٢٤٤١	٢٤٤٢	٢٢٣٦	(*)٢٣١٢
بندورة																		
مساحة	٩٨	١٠١	١٠٠	١٠٤	١٠٨	١١٦	١١٧	١٣٧	١٢٩	١٢٣	١٣١	١٣٨	١٣٩	١٣٦	١٣٥	١٣٦	١٣٦ف	١٣٥ف
إنتاج	١٤٩٦	١٥٤٨	١٥٥٥	١٦٣٨	١٦٦٨	١٥٧٧	١٧٢٩	٢١٠٧	٢٠٦٦	١٩٦٧	٢١٩٩	٢٤٢٢	٢٤٦٨	٢٤٥٤	٢٦٥٧	٢٨٦٢	(*)٢٧٨٠	٢٨٠٠ف
بطيخ																		
مساحة	٣٦	٣٩	٣٨	٤٠	٤٠	٤٤	٤٦	٤٧	٥٢	٤٨	٥١	٥٣	٥٠	٥٠	٤٩	٤١	٥٥ف	٦٠ف
إنتاج	٨٩٨	٩٥٧	٨٩٨	٩٠١	١٠٠٩	١١٤٨	١٢١٣	١٢١٢	١٣٦٧	١١٨٨	١٣١٨	١٢٢١	١١٥٧	١٢١١	١٠٨٣	٩٦٥	١٢٥٠ف	١٣٠٠ف
عدس																		
مساحة	٢٢	١٩	٢٠	٢٧	٢٨	٣١	٢٨	٢٤	٢٧	٢٠	١٥	٩	٦	٥	٥	٦	٧	(*)٨
إنتاج	٣٥	٢٤	٣٣	٥٠	٥٤	٦٢	٥١	٣٩	٣٨	٢٤	١٦	٩	٧	٥	٦	٧	١٠	(*)١٣
قطن																		
مساحة	٦١٥	٦٨١	٦٨٣	٦٤١	٦٥٢	٦٧٢	٦١٠	٥٦٥	٥٢٤	٥٩٨	٤٩٩	٥٠٢	٥٢٣	٤٩٥	٤٤٨	٤٢٠	٤٢١ف	٤١٥ف
إنتاج			١٤٣٤ (١٩٦٩–١٩٧١)				١١٩٤	(*)١٠٥٢	(*)١٠٦٦	١٠٩٩	١١٧٤	١٢٨٢	١٤٠٨	(*)١٣٢١	(*)١٢٠٢	١٠٦٩	١١٠٠ف	١٢٠٠ف
قصب سكر																		
مساحة	٦٦	٧١	٧٨	٨١	٨٥	٨٣	٨٧	٩٢	١٠٢	١٠٥	١٠٤	١٠٤	١٠٦	١٠٥	١٠٧	١٠٥	١٠٧ف	١١٠ف
إنتاج	٦٠٦٤	٦٨٦٧	٦٩٣٤	٧٤٨٦	٧٧٠١	٧٣٤٩	٧٠١٨	٨٩٠٢	٨٤٤٦	٨٣٧٩	٨٢٩٦	٨٧٩١	٨٦١٨	٨٨٠٥	٨٧٤٠	٨٤٢٥	(*)٨٥٠٠	(*)٩١٤٠

الملاحظات:

(*) = مرجع شبه رسمي

ف = تقديرات الفاو.

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture [FAO], *Statistiques mondiales de cultures et de l'élevage* (1948-1985).

الجدول رقم (١ ـ ٣)

التغير السنوي لمردود الزراعات في مصر بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥ (نسبة مئوية)

	٥١_٥٠/٤٨	٥٢_٥١	٥٣_٥٢	٥٤_٥٣	٥٥_٥٤	٥٦_٥٥	٥٧_٥٦	٥٨_٥٧	٥٩_٥٨	٦٠_٥٩	٦١_٦٠	٦٢_٦١	٦٣_٦٢	٦٤_٦٣	٦٥_٦٤	٦٦_٦٥	٦٧_٦٦	٦٨_٦٧
حبوب (مجموع)	٧,٤٤-	٠,٠٤-	٦,٠٤+	٩,٨٥+	٣,٩٨+	٢,٨١+	٠,٠٤+	٥-	٢,٨٤+	٥,٣٨+	٣,٠١+	١٢,١٨+	١,٦٢+	٠,٥١+	١٣,٣٩+	٥,١١-	١,٤٢+	٤,٢١+
قمح	٦,٦٣+	٤,٥٨-	١٢,١٠+	١١,٥٢+	١,١٣-	٣,٤٤+	١,٧٠-	٢,٢١+	١,١٩-	٥,١٩+	٠,٨٢+	٥,٥١+	١,٣٨+	٤,٢٨+	٤,٠٣-	٣,٩٧+	٣,٥٦-	١١,٧٧+
أرز	٢٥,٣١-	٨,٨٩+	١١,٢٣+	١٩,٢٢+	١٣,٠٥+	٤,٤١+	٢,٥٦+	١٠,٨٩-	٦,٥٦+	٠,٣٤-	١,٠٠+	١٥,٥٧+	٥,٧٢٠-	٨,٤٦-	٠,٣٠-	٥,٩٣-	٦,٦٢+	١,٣٩+
شعير	٧,٢٢+	٢,٤٠+	٢,٩٧+	٦,٦٢+	١,٤٢-	٤,٥٤+	٦,٨٤+	٤,٥٩-	١,١٤+	٤,٢٢+	٤,٦٥+	١,٨٧+	٠,٤٥-	١,٣٦+	٨,٢٣-	١,٠٥+	٢٩,٢٣-	٩,٩٩+
ذرة	٢,٥٣-	٢,٨٨+	٤,٠٤+	٠,٠٩+	١,٥٥+	٣,٦٨-	٦,١١-	٦,٤١+	١٠,٢٧-	١٥,٠٤+	٨,٦٤+	٨,٤٥+	٠,٨٤-	٧,٣٦+	٤٦,٨٢+	١١,٨١-	٣,٨٤-	١,٧٤+
ذرة بيضاء	١١,٦٢+	١,٢٤-	٠,٨٠-	٠,٢٨+	٢,٢٧+	١,٢٣+	١,٤٢+	١,٨٠+	٥,١٧+	١,٤٩-	١١,٩٧+	٢,٧١-	٤,١٢+	١,٠٦-	٨,٠٢+	٢,٩٢+	١,٥٢+	٠,٥٢+
بطاطا	١٣,٨٠+	٩,٩٩-	١٠,١٥+	١,٨٧+	٧,٩٤-	٩,٩٢+	٦,٣٣-	٣,٣١+	٣,٤٤+	٢٥,٢٦-	٣٥,١٢+	١٣,٧٦-	١٤,٣٢+	٢,٠٤-	١٠,٠٣+	١٩,٧٩-	١٠,٢٩+	٥,١٥+
فاصوليا	٧٩,١٧+	٢,١٤-	٢٨,١٤+	١٨,٧٤+	١٧,٢٢-	٦,٣٥-	١,٧١+	٣,١٦-	١٠,٠٨+	١٣,٠٤-	٣,٦٤+	٧٤,٠٥+	٤٠,٠٠-	١٩,٠٣+	١,٨٢+	١٢,٥٣-	٤,٧٥+	٩,١٤+
فول	٦,٩٤+	٣,١٨-	٠,٤٢-	٨,٥٩+	٣,٥٤-	١٦,٥٧-	١٦,٨٤+	١,١٢+	٢٤,٢٦-	٤٠,٥٥+	٤١,٩٧-	٩٢,٠٠+	١٩,٥٢-	٢٣,٩٥+	٧,٠٣-	١٤,٧٠+	٣١,١٧-	٤٦,٠٨+
حمص	١,٣٥-	٨,٥٨-	٦,٠١+	٥,٩٢+	٨,٦٥-	٤,٣٨-	٠,٩٤+	٥,٢٧-	١٠,١٥+	٥,٥٧+	٦,٩١-	٥,٩٢+	٣,٦٩+	٠,٣٠-	١,٣١-	٤,١٧-	١٨,٤٢-	٢٨,٤٢+
بصل	٠,١٠+	٠,٢٤+	١,٧٠-	٠,٣٩+	١,٣٥-	٢,٨١+	١٠,٨٤+	٣,٨٤-	٥,٩٤+	٢,٣٣-	١٢,٠٧-	٢٠,٤٨+	٣,٦١+	٧,٢٢+	١٢,٢٢+	٧,٦٢-	١,٠٣+	١٧,٠٤-
بندورة	٤٤,٠٨+	٢,١٣+	٢٦,٩١-	١٢,٤٩+	٠,٣٧+	١,٤١-	٠,٨١+	٣,٣٢+	١,٦٣-	٣,٨٤+	٣,٦٠-	٤,٣١+	٠,٥٠-	٣,٠٠+	١,٨٧+	٣,٠٨+	١٢,٧٧-	٩,٢٥+
بطيخ	٣,٠٧+	٨,١٩-	٠,٩١+	٠,٨٨-	٢,٨٨+	٢,٦٩+	٩,٤٥-	٤,٥٥+	٥,٠٣+	٥,٠١+	٤,٠٨+	١٧,٤٥+	٣,٠٨-	٩,٤٥-	١,٣٢+	٠,٨١+	٢,٧٥-	٠,١٧-
عدس	٥,٠٠-	١١,٣٩-	٢٣,٩٠+	١,٢٣+	١٢,٠٧-	٤,٦٩-	١٠,١٤+	٩,٥٣-	٥,٣٠+	٣,١٧-	٧,٨٤-	٢٩,٩٣+	١٤,٧٦-	١٠,٦١+	٣,٦٦+	١٤,٨٦-	١٢,٢٣-	٣٠,٥٦+
سمسم	١٠,٢٧+	٥,٣١-	٣,٢٤+	٠,٦٠-	٨,٠١+	٠,٣٤+	٨,٦٢-	٤,٩٠+	١,٨٧+	١,٢٦-	٧,٩٠+	٤,٤١+	٦,٢٩+	٣,٧٨-	٣,٩٣+	١٤,١٦-	١,٦٩-	١٤,٠٢+
قصب سكر	٤,٢٩+	٢,٩٤+	٢,٤٧+	١٨,٤٢+	٠,٧٦-	٠,٦٦-	١,٤٨-	٢,٢٨+	٢,٣٢+	٥,٢٣+	٧,٩٦-	٥,٨٥+	٢,٣٩-	٥,١٠-	٠,٥٠+	٥,٧٣+	١,٤٨-	١,٣٩+

يتبع

تابع

	٦٨ ـ ٦٩	٦٩ ـ ٧٠	٧٠ ـ ٧١	٧١ ـ ٧٢	٧٢ ـ ٧٣	٧٣ ـ ٧٤	٧٤ ـ ٧٥	٧٥ ـ ٧٦	٧٦ ـ ٧٧	٧٧ ـ ٧٨	٧٨ ـ ٧٩	٧٩ ـ ٨٠	٨٠ ـ ٨١	٨١ ـ ٨٢	٨٢ ـ ٨٣	٨٣ ـ ٨٤	٨٤ ـ ٨٥
حبوب (مجموع)	١,٨٥-	٥,٢٥+	٠,٠٢-	١,٠٢+	١,٩٢+	٤,٦٤-	٣,٥٩+	٠,٩٣-	٠,٤٣-	٢,٤٢+	١,٣٧-	٣,٩٨+	٠,٥٣-	٢,٥٤+	٢,٨١+	٥,٦٩-	٨,١٩+
قمح	١٨,٨٣-	١٤,٦٠+	١٠,٣٤+	١,٦٤+	١٣,٣٠+	٦,٦٥-	٦,٢١+	٣,٦٦-	٠,٣٩-	٠,٠٦+	٥,١٩-	٢,٠٢+	٥,٣٣+	٦,٠٣+	٢,٩٧+	١,٨٦+	٤,٢٨+
أرز	٠,١٦-	٦,٣٣+	٢,٢١-	١,٨٣-	٤,٣٠+	٦,٧٠-	٨,١٣+	٧,٣٥-	٢,٥٠+	٣,٨٦+	٥,٨٥+	٢,٠٤+	٤,٦٤-	١,٧٨+	١,٨٩+	٦,٣٦-	١,٣٥+
شعير	٢,٦٣-	٢٠,٤٠+	٦,١٦+	١٠,٩٠+	٠,١١+	٢,٤٦+	٢,٩٥+	٢,٦٥-	٠,١٤+	١,٤٩-	٠,٤٠-	١,٣٣-	١,١٦+	٢,٤١-	١,٥٦-	٥,٠٥+	١,٥٨-
ذرة	٧,٧٥+	٠,٠٣+	٣,٣٦-	٢,٤٦+	٣,٧٩-	٠,٧٢-	١,٠٦+	٦,٠٠+	٤,١٥-	٦,٣٩+	٥,٠٦-	٨,٧٥+	١,٤١+	٠,٥٩+	٣,٩١+	١٠,٧٥-	١٥,٨٤+
ذرة بيضاء	١,٣٤+	١,٨٦+	١,١٥-	٠,٤١-	١,٧٦+	٦,١٢-	٣,٦٣-	٠,٩٥+	٠,٨٤-	١,٤٠-	٠,١٣-	٠,٨١-	٢,١٧+	١,٥٦-	١,٦٧+	٢,٧٣-	٥,٠٤+
بطاطا	٢,٥٦-	٣,٨٧+	٣,٧٠-	٣,٣٤+	٦,١٠+	١,٠٠-	١,٤٢-	٥,٣٧-	٤,٧٩-	١١,٥٦-	٢٢,٤٤+	١,٧٨+	٣,٣٦+	٣,٥٩+	٢,٨٥+	٩,٩٠-	٥,٣٢+
فاصوليا	١٢,٤٧+	٦,٠٠-	١١,٤١+	١,١٣+	١,١١-	٣,٨٧-	٣,١٦+	صفر	١,٥٨-	٠,٨٥-	٢,٦٨+	٠,١٠+	٠,٨٩+	٣,٥٧-	٤,٥١+	١٢,٧٥+	٥,٨٥+
فول	٤,٠٣-	٤,٦٨+	٦,٥٧+	٩,٥١+	٦,٥٧-	٤,٨١-	١,٩٨-	٣,٠٥+	٤,٢٢-	٤,٧٣+	٢,٣٤-	٨,٠٤-	٠,٦٣+	٨,٣١+	٢,٢٢-	٠,١٣-	٤,٧٣-
حمص	٤,٨٠-	٢٢,٧٥+	٩,٤٢-	٧,٢٣-	٧,١٤+	٤,٨١-	٦,٦٥-	٩,١٤+	١,٢٧-	٢,٥١-	٩,٤٨-	٠,٥٣+	٤,٦٨+	٢,٩٠-	٧,٧٨-	١,٤١+	٢٠,٤٥+
بصل	١١,١٧-	٦,٣٧+	١٣,٩٨+	٥,٤٨-	٦,٨٣+	٢,٠٤-	٧,٤٨+	١١,٩٩-	٠,٧١+	٥,٥٨+	٢٤,٣٣+	١٢,٩٦-	٣٤,١٥+	٥,٨٣+	١٢,٧١-	٧,٥٥-	٥,٨٢+
بندورة	٠,٤٧+	١,٧١+	١,٠٩+	١,٧٤-	١١,٩٦-	٨,٤٥+	٤,٦٢+	٣,٤٧+	٠,٠٧-	٥,٥١+	٤,١٩+	٠,٩٩+	١,٥٦+	٩,٣٠+	٦,٩٥+	٢,٤٣-	١,٠٩+
بطيخ	١,٥٣-	٤,٠٨-	٥,٨٩-	١١,٨٨+	٥,٠٣+	٠,٨٦+	١,٨٨-	١,٥٢+	٦,٤٩-	٤,٢٩+	٩,٦٦-	١,٠٩-	٤,٨٩+	٨,١٠-	٦,٨٤+	٤,٠٣-	٤,٦٦-
عدس	٢٢,٤٧-	٣٤,٥٤+	٨,٨٠+	٥,٥٥+	٣,٩١+	٨,٤٧-	١١,٧٨-	١١,٦١-	١٦,٦٥-	١١,٣٠-	٧,٤١-	٤,٧٢+	٠,٢٠-	١٦,٥٠+	١,٦٠-	٢٠,٣٩+	١٥,٦٦+
سمسم	٩,٦٨+	٦,٧١+	٣,١٩+	١٣,٥٢+	٢,١٣+	١٢,٠٩-	٠,٤١+	١٧,٩٤-	٤,٦٧+	١٠,٧٣-	٩,٢٥+	٤,٤٨-	صفر	٥,٨١+	٢,٧٩-	٣,٨٦+	٨,٨٧-
قصب سكر	٣,٧٤+	٧,٧١-	٤,٠٤+	١,٧١-	٢,٦٤-	٩,٠٩-	٧,٤٣+	٣,٩١-	٣,٤٧-	٠,٣٢-	٤,٩٢+	٣,٥٠-	٢,٨٣+	٢,١٤-	١,٨٥-	٠,٩٩-	٤,٦٠+

المصدر: احتسبنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الواردة في الجدول رقم (١ ـ ٥) في هذا الفصل، والمصدر نفسه.

الجدول رقم (١ ـ ٤)

تطور مردود الحبوب (كلغ/هكتار) في مصر، مقارناً بالمردود في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

		٤٨ـ٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
حبوب (مجموع)	مصر	٢٣٧٩	٢٢٠٢	٢٢٠١	٢٣٣٤	٢٥٦٤	٢٦٦٦	٢٧٤١	٢٧٤٠	٢٦٠٣	٢٦٧٧	٢٨٢١	٢٩٠٦
	العالم	١١٢٤	١١٦٠	١٢٢٣	١٢٣٠	١٢٠٣	١٢٦٣	١٣٠٣	١٢٩٥	١٤٠٢	١٤٠١	١٤٠٥	١٣٧٠
	الشرق الأدنى	٩٨٧	١٠٥٥	١٠٩٤	١١٥٠	١٠١٣	٩٩١	١٠٣٠	١١٧٤	١١٠٥	١٠٣٩	١٠٥٨	١٠٢٢
	البلدان المتقدمة	١٢٥٥	١٣٠٧	١٣٨٩	١٣٦٤	١٣١١	١٤٢١	١٤٩٦	١٤٧٣	١٦٤٣	١٦٦١	١٧٤٥	١٦٧٣
	البلدان للنامية	٩٩٦	١٠٢١	١٠٧١	١١١٣	١١٠٧	١١٢٠	١١٣٩	١١٤٢	١١٩٣	١١٧٦	١١٢١	١١٢٢

		١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
حبوب (مجموع)	مصر	٣٢٦٠	٣٣١٣	٣٣٣٠	٣٧٧٦	٣٥٨٣	٣٦٣٤	٣٧٨٧	٣٧١٧	٣٩١٢	٣٩١١	٣٩٥١	٤٠٢٧
	العالم	١٤٤٣	١٤٥٠	١٥٠٨	١٥١٠	١٦٢٨	١٦٦٨	١٧١٢	١٧٢٧	١٧٨٤	١٩٠٨	١٨٧١	١٩٦٤
	الشرق الأدنى	١١٤١	١٢٠٣	١١٠٥	١١٢٧	١١٥١	١٢١٤	١١٩٣	١٢٣٣	١١٣٠	١٢٨٧	١٣٠٢	١١٢٨
	البلدان المتقدمة	١٧٧٣	١٧١٩	١٨٠١	١٨٢٥	٢٠٥١	٢٠٥٩	٢١٤١	٢١٧٤	٢٢٠٨	٢٤٥٠	٢٤٠٥	٢٥٣٧
	البلدان النامية	١١٧٣	١٢٣٥	١٢٧٥	١٢٦٢	١٢٩٧	١٣٦٣	١٣٧٩	١٣٩٤	١٤٨٤	١٥١٣	١٤٨٥	١٥٤٣

		١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع)	مصر	٣٨٤٠	٣٩٧٨	٣٩٤١	٣٩٢٤	٤٠١٩	٣٩٦٤	٤١٢٢	٤١٠٠	٤٢٠٤	٤٣٢٢	٤٠٧٦	٤٤١٠
	العالم	١٩٠١	١٩١٦	٢٠٣٨	٢٠٢٧	٢٢١٦	٢١٧١	٢١٦٢	٢٢٤٢	٢٣٥٧	٢٣٠١	٢٤٩١	٢٥٤٦
	الشرق الأدنى	١١٢١	١٣٥٢	١٤٥٢	١٤٠٨	١٤٥٥	١٤٤٥	١٤٦٢	١٥٢٢	١٤٨٤	١٤٠٧	١٤٥٣	١٤٧٣
	البلدان المتقدمة	٢٣٣٠	٢٢٤٥	٢٥٢٠	٢٤٧٨	٢٧٨٦	٢٦٥٠	٢٥٧٦	٢٦٥٢	٢٨١١	٢٥٦٣	٢٩١١	٣٠٣٣
	البلدان النامية	١٥٧٧	١٦٦٩	١٦٧٨	١٦٨٨	١٧٩٧	١٨١٩	١٨٥٥	١٩٣٣	٢٠١٤	٢١١٨	٢١٨٨	٢١٨١

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: FAO, Ibid.

وإذا حاولنا تقويم نتائج الإصلاح الزراعي في مصر من خلال تطور مردود الزراعات، نرى أن نسب التغيّر من سنة إلى أخرى لم تحرز تقدماً ملموساً في الأعوام التي تلت الإصلاح وإنما عرفت تقلبات كبيرة بين ارتفاع وتدن (انظر الجدول رقم (١ ـ ٣)). ففي عام ١٩٥٢ الذي شهد صدور قانون الإصلاح، نلحظ نسبة تدنٍّ في مردود غالبية المحاصيل (ـ ٤,٥٨ بالمئة في مردود القمح، وـ ٩,٩٩ بالمئة في مردود البطاطا، وـ ٨,٥٨ بالمئة في مردود الحمص، وـ ١١,٣٩ بالمئة في مردود العدس، وـ ٥,٣١ بالمئة في مردود السمسم، وـ ٨,١٩ بالمئة في مردود البطيخ، مقابل نسبة تطور في مردود الأرز (+ ٨,٨٩ بالمئة). أما في عام ١٩٥٣ فنرى تطوراً ملحوظاً في مردود القمح (+ ١٢,١ بالمئة)، والأرز (+ ١١,٢٣ بالمئة)، والفاصوليا (+ ٢٨,١٤ بالمئة)، والعدس (+ ٢٣,٩ بالمئة) مقابل تدنٍّ في مردود البندورة (ـ ٢٦,٩١ بالمئة)، لنعود ونلاحظ نسب تطور بسيطة تقارب الجمود، أو نسب تدنٍّ في الأعوام التالية بالنسبة إلى غالبية المحاصيل.

وإذا ما قارنا نسبة التغير السنوي للمردود في عامي ١٩٥٢ و١٩٥٣ والأعوام التي تليهما، بهذه النسبة عام ١٩٥١ الذي سبق الإصلاح، لا يمكننا ملاحظة أي تغير جذري أو أي تقدم ملفت نستطيع من خلاله الاستنتاج أن الإصلاح حقق نتائج ايجابية، لا بل نرى أن بعض المحاصيل عرف مردودها قبل الإصلاح نسبة نمو لم يشهدها بعده، كالفاصوليا (+ ٧٩,١٧ بالمئة عام ١٩٥١، مقابل ٢,١٤ بالمئة عام ١٩٥٢ و+ ٢٨,١٤ بالمئة عام ١٩٥٣)، والبندورة (+ ٤٤,٠٨ بالمئة عام ١٩٥١ مقابل + ٢,١٣ بالمئة عام ١٩٥٢ وـ ٢٦,٩١ بالمئة عام ١٩٥٣).

واللافت أن هذه المراوحة أو التراجع لا يعنيان تدني المردود، إذ إن الإحصاءات تدل على أن مردود غالبية الزراعات في مصر عالٍ نسبياً إذا ما قورن بالمردود في سائر العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة أو النامية، وذلك قبل الإصلاح وبعده. ففي العام ١٩٥١، كان مردود مجموع الحبوب في مصر أعلى بـ ٨٩,٨٣ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٦٨,٤٨ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة. وفي عام ١٩٥٧، كان هذا المردود أعلى بـ ١١١,٥٨ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٨٦,٠١ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة. وفي عام ١٩٧٣ كان أعلى بـ ١٠٥,٠٤ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٢٥٧ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٥٨,٧٣ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ١٦٠,٩٩ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية (انظر الجدول رقم (١ ـ ٤))، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن صحة أرقام مردود الزراعات المصرية.

إنما إذا راقبنا تطور الإنتاج والمساحات المزروعة في الجدول رقم (١ ـ ٢)، نرى أن سبب التدني في الإنتاج هو التراجع في المساحات المزروعة. وهذا دليل على أن السياسة الزراعية التي اتبعت بعد الإصلاح لم تكن تنجح بالتشجيع على الاستثمار الزراعي. فنرى أن المساحة المزروعة قطناً كانت ٨٣٢ ألف هكتار عام ١٩٥١، أي قبل الإصلاح،

لتتراجع في الأعوام التي تلته، لتصبح ٦٧٧ ألف هكتار عام ١٩٦٤، و٥٦٥ ألف هكتار عام ١٩٧٥، و٤١٥ ألف هكتار عام ١٩٨٥.

والمساحة المزروعة قمحاً كانت ٦٢٩ ألف هكتار عام ١٩٥١، فتراجعت وأصبحت ٦١١ ألف هكتار عام ١٩٦٢، و٥٢٣ ألف هكتار عام ١٩٧٢، و٤٩٠ ألف هكتار عام ١٩٨٥.

والمساحة المزروعة عدساً تراجعت من ٣٢ ألف هكتار عام ١٩٥١ إلى ٢٤ ألف هكتار عام ١٩٥٢، وبقيت بين زيادة وتراجع إلى أن بلغت ٢٨ ألف هكتار عام ١٩٦٧، و٢٠ ألف هكتار عام ١٩٧٧، و٨ آلاف هكتار عام ١٩٨٥.

أما المزروعات التي يمكننا ملاحظة زيادة مساحاتها المزروعة، فمنها الأرز الذي تراجعت مساحته في الأعوام الأولى للإصلاح (من ٢٠٥ ألف هكتار عام ١٩٥١ إلى ١٥٧ ألف هكتار عام ١٩٥٢)، لتعود وترتفع إلى ٤٠٣ آلاف هكتار عام ١٩٦٣، و٤٨٠ ألف هكتار عام ١٩٧٠ قبل أن تعود إلى الجمود لنجدها ٤٢٢ ألف هكتار عام ١٩٨٥. وهذا عائد ربما إلى كون تحكم الدولة بهذا المحصول جزئياً وغير كامل مثل تحكمها في محاصيل القمح والقطن.

أما المحاصيل التي تركت حرة تحدد أسعارها قوى العرض والطلب، فقد شهدت مساحات زراعاتها ارتفاعاً ملحوظاً كالبطيخ (١٥ ألف هكتار عام ١٩٥١، و٢٦ ألف هكتار عام ١٩٦٠، و٤٠ ألف هكتار عام ١٩٧١، و٦٠ ألف هكتار عام ١٩٨٥)، والبندورة (٢٥ ألف هكتار عام ١٩٥١، و٥٧ ألف هكتار عام ١٩٦٠، و١٠٠ ألف هكتار عام ١٩٧٠، و١٣٥ ألف هكتار عام ١٩٨٥).

أما قصب السكر، فقد بقيت مساحته المزروعة في جمود نسبي منذ قيام الإصلاح وحتى عام ١٩٦١ لتعود وتتزايد في الأعوام اللاحقة.

وإذا احتسبنا، من خلال الجدول رقم (١ ـ ٣)، معدل نسبة تغيّـر مردود المحاصيل في الخمسينيات بعد الثورة، وفي الستينيات، وفي السبعينيات، وفي النصف الأول من الثمانينيات، نلاحظ أن قسماً مهماً من المحاصيل (مجموع الحبوب، الذرة، الذرة البيضاء، البطاطا، الفاصوليا، الفول، الحمص، البطيخ، السمسم، العدس، قصب السكر) تراجع معدل مردوده في السبعينيات مقارنة به في الستينيات، بعد أن كان قد ارتفع في الستينيات مقارنة به في الخمسينيات (باستثناء العدس وقصب السكر اللذين تراجع معدل مردودهما في الستينيات). أما القمح والأرز والشعير والبصل والبندورة، فقد ارتفع معدل نسبة تغيّـر مردودها في السبعينيات مقارنة به في الستينيات، بعد أن كان قد تراجع في الستينيات مقارنة به في الخمسينيات (باستثناء البندورة التي كانت زراعتها تتراجع في الخمسينيات ثم تحسّنت فيما بعد). كما نلاحظ أن معدل نسبة تغيّـر مردود

غالبية المحاصيل (باستثناء الأرز والشعير والفول والبصل والبطيخ والسمسم) ارتفع في النصف الأول من الثمانينيات مقارنة به في السبعينيات.

فقد بلغ معدل ارتفاع مردود زراعة الحبوب في مصر ٢,٥٦ بالمئة في الخمسينيات بعد الثورة، وارتفع هذا المعدل في الستينيات، فبلغ ٣,٤٨ بالمئة، ولكنه تراجع في السبعينيات، فبلغ ٠,٦٨ بالمئة، ثم عاد إلى الارتفاع في النصف الأول من الثمانينيات فبلغ ١,٨٨ بالمئة.

هذا وبلغ معدل ارتفاع مردود زراعة الذرة ٧,٩٣ بالمئة في الستينيات، كما بلغ معدل ارتفاع مردود زراعة الفاصوليا ٥,٩٣ بالمئة في الستينيات. وبلغ معدل ارتفاع مردود زراعة الفول ١١,٣٦ بالمئة في الستينيات. أما زراعة العدس، فبلغ معدل ارتفاع مردودها ٩,٢٤ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات. وبلغ معدل ارتفاع مردود زراعة الأرز ٦,٨٨ بالمئة في الخمسينيات، وبلغ معدل ارتفاع مردود زراعة البصل ٨,٥٨ بالمئة في السبعينيات.

والجدير بالذكر أنه نتيجةً لبداية ظهور العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري في عام ١٩٧٤ والذي أخذ يتزايد سنة بعد سنة، اضطرت الحكومة إلى القيام ببعض الخطوات باتجاه تحرير القطاع الزراعي من رعايتها المباشرة، وتمثل ذلك في:

أ ـ إلغاء حصص التوريد الإجباري التي كانت قائمة على أكثر من ١٢ محصولاً. ففي عام ١٩٨٧ أصدرت الحكومة القانون الخاص بإلغاء حصص التوريد الإجباري وأسعارها لكل من محاصيل القمح، الفول البلدي، العدس، السمسم، الفول السوداني، البصل، فول الصويا، كما تم إلغاء التوريد الإجباري للأرز في موسم عام ١٩٩١، فاقتصر الأمر على محصولي القطن وقصب السكر.

ب ـ رفع أسعار المحاصيل الزراعية استرشاداً بالأسعار المحلية، ومثيلتها العالمية لتقليل الفجوة بين الأسعار النقدية والاقتصادية.

ج ـ السماح للقطاع الخاص باستيراد السلع ومستلزمات الإنتاج، ذلك أن مشكلة النقص فيها كانت إحدى المشاكل الرئيسية التي يواجهها قطاع الزراعة المصرية أخيراً، بعد أن ظلت عملية استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي طيلة الثمانينيات محتكرة من قبل القطاع العام.

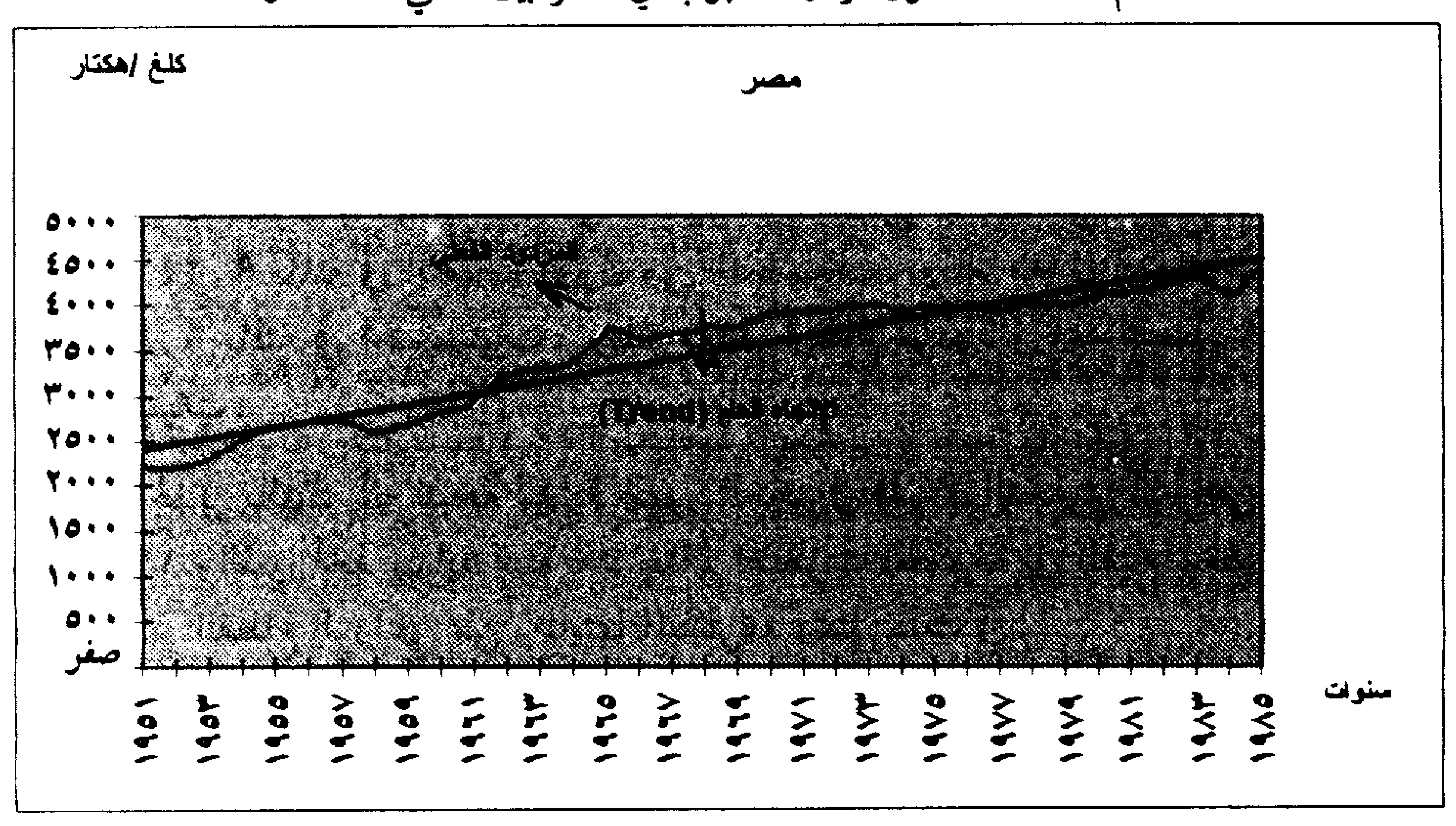
د ـ التوسع في منح القروض للمزارعين لمختلف الأغراض.

هـ ـ إلغاء التسعير الإجباري للعديد من السلع المعدَّة للمستهلك، والإبقاء على أسعار المحاصيل على قيمتها في السوق الحرة، مع السماح للقطاع الخاص باستيراد بعض السلع الغذائية.

فهذا يعني تخلياً من جهة عن الإجراءات ذات الطابع الاشتراكي التي أتت بها الثورة الناصرية وأوصلت القطاع الزراعي إلى حد الاختناق، والرجوع إلى الاقتصاد الحر ليحتل موقعه في هذا القطاع، كما كان الوضع قبل الثورة.

الشكل رقم (١ ـ ١)

الاتجاه العام (Trend) لتطور مردود الحبوب في مصر بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥



المصدر: احتسبنا هذا الاتجاه العام بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (١ ـ ٣).

يظهر من خلال الشكل رقم (١ ـ ١) أنَّ المردود الفعلي (أي المحقق) لمجموع الحبوب في مصر، كان أدنى من مستوى الاتجاه العام الذي كان من المفترض أن يتبعه، وذلك بين عامي ١٩٥١ و١٩٦١، أي خلال فترة إطلاق الإصلاح الزراعي. ويعود ربما السبب إل جو البلبلة والضياع والفوضى الذي خلقه الإصلاح في مرحلته الأولى.

إلا أنَّ هذا المردود الفعلي عاد وارتفع بالنسبة للاتجاه العام خلال الفترة (١٩٦٢ ـ ١٩٧٨)، وذلك بعد استتباب الأمور وسد الثغرات التي رافقت الإصلاح في مرحلته الأولى.

أما في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٥، فعاد المردود الفعلي ليشهد تدنياً بالنسبة لمستوى الاتجاه العام (Trend)، وذلك ربما بسبب التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي في مصر، وبالتالي، نظام استغلال الأرض، خلال انتقاله إلى مزيد من الليبرالية.

ثانياً: الإصلاح الزراعي في سوريا

عشية استقلال سوريا في عام ١٩٤٥، كانت الملكية العقارية الكبيرة هي المسيطرة، وكان كبار الملاكين، وهم أقلية، يستفيدون من ثمار عمل الأغلبية الساحقة المؤلفة من الفلاحين.

وقد أقلق هذا الوضع المسؤولين في سوريا المستقلة، فحاولوا إدخال التساوي على الوضع الريفي والتعويض من التأخر الريفي نسبة إلى المدينة، إذ إن عائدات الأرض لم تكن تستثمر داخل القطاع الزراعي، وإنما في المدينة حيث يملك الملاك مسكناً.

وفي عام ١٩٤٩، سعت الحكومة إلى توزيع قسم من الأراضي الحكومية. ولكن هذه الخطوة بقيت محدودة، كما جرت في قسمها الأكبر لصالح كبار الملاكين.

وقد لحظ الدستور السوري لعام ١٩٥٠ تحقيق إصلاح زراعي وتحسين وضع الفلاحين. لكن مشروع القانون الذي سُلِّم إلى البرلمان ليُناقَش في أيلول/ سبتمبر ١٩٥١ والذي اشترط تحديد حد أقصى لملكية الأراضي، رُفض بعد أن أثار معارضة عامة بين كبار الملاكين الذين كانوا يشكلون الأغلبية في البرلمان وفي الحكومة.

وفي عام ١٩٥٨، بعد إعلان الوحدة بين سوريا ومصر الناصرية، صدر أول قانون للإصلاح الزراعي وهو القانون رقم ١٦١، وعدّل عام ١٩٦٣، ثم عام ١٩٦٦، فحدّد الملكية وأعاد توزيع الأراضي على الفلاحين.

١ ـ توزيع الأراضي

تراوح الحد الأقصى للملكية الزراعية بحسب المناطق الزراعية بين ١٥ و٥٥ هكتاراً في الأراضي المروية أو البساتين، وبين ٨٠ و٣٠٠ هكتار في الأراضي غير المروية. وفي ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، كان مجموع الأراضي التي طاولها القانون ١,٥١٣,٥٦٣ هكتاراً وزِّع أو بيع منها ٦٤٣,٧٦٥ هكتاراً خصّت ٥٥,٠٠٠ عائلة[٢٠].

ويحتسب التعويض للمستولى على أرضهم على أساس عشرة أمثال متوسط بدل إيجار الأرض لدورة زراعية لا تتجاوز ثلاث سنوات أو حصة المالك منها[٢١]. ويؤدى التعويض سندات على الدولة بفائدة مقدارها ١,٥ بالمئة تستهلك خلال أربعين سنة[٢٢].

---

(٢٠) Philippe Rondot, *La Syrie*, que sais-je?; 1704 ([Paris]: Presses universitaires de France, 1978), pp. 76-77.

(٢١) أنور العمروسي، **قواعد وإجراءات الإصلاح الزراعي وطبيعة قرارات لجان الفصل في المنازعات الزراعية واختصاصات الجمعيات التعاونية الزراعية** (الاسكندرية: مطبعة دار الثقافة، ١٩٦٦)، المادة رقم (٩) من الإصلاح الزراعي في سوريا.

(٢٢) المصدر نفسه، المادة رقم (١٠).

و«توزَّع الأراضي المستولى عليها في كل قرية على الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تزيد على ٨ هكتارات في الأراضي المروية أو المشجرة وعلى ٣٠ هكتاراً في الأراضي البعلية».

أ ـ مشاكل التوزيع

حاولت الدولة السورية أن تجعل من هذا التوزيع توزيعاً عادلاً، إلا أنه حالت دون ذلك صعوبات كبيرة لأسباب عدة أهمها[٢٣]:

ـ استحالة احتساب مردود الأرض بالهكتار في الفترة السابقة للإصلاح، وذلك بسبب عدم وجود المعلومات في هذا المجال.

ـ الفرق الكبير أحياناً في خصوبة الأرض الواقعة في القرية نفسها، مما يؤدي إلى فرق كبير في إنتاجيتها.

ـ تشتُّت الأرض المستولى عليها في بعض القرى بين الجبال والمستنقعات، وبين أراضٍ صالحة وأخرى غير صالحة للزراعة.

ـ التوزيع غير المتساوي على السكان، ففي بعض القرى تكون الكثافة السكانية عالية، بحيث يكون عدد الهكتارات المتوفر للشخص الواحد أقل من الحد الأدنى الكافي للعيش، وفي قرى أخرى تكون الكثافة قليلة إلى درجة بقاء مساحات غير مزروعة بسبب النقص في اليد العاملة.

ـ في بعض المناطق، عمل الإقطاعيون على طرد سكان قرى بكاملها واستقدموا مكانهم مزارعين من قرى أخرى بعيدة. ومع إقرار الإصلاح أخذ السكان الأصليون يطالبون بحقوقهم في قراهم، فيما رفض السكان الجدد الخضوع لهجرة جديدة، مما جعل السلطات أمام مشكلة كبيرة، خصوصاً أن أعداد العائلات المطالبة بالعودة إلى قراها كانت كبيرة جداً في بعض الحالات.

ب ـ توزيع أملاك الدولة

وفي عام ١٩٦٨، صدر مرسوم تشريعي قضى بتوزيع أراضي الدولة بحسب الحدود المعيّنة في قانون الإصلاح الزراعي وتعديلاته. ولكن بعد سنتين على صدور هذا المرسوم، كان التوزيع قد جرى في ٧٨٤ قرية فقط من أصل ١,١١٤. ولقد استفادت ٣٢,١٢٠ عائلة وزِّعت عليها مساحة ٣٧٩,٣٢٨ هكتاراً، أي حوالى ٢٩ بالمئة من أملاك الدولة الصالحة للزراعة. أما الباقي فتبيع منه الدولة حصة صغيرة كل سنة وتؤجر الباقي. ففي

---

(٢٣) Bichara Khader, *La Question agraire dans le monde arabe: Le Cas de la Syrie* (Louvain-la-Neuve: CIACO, 1984), pp. 396-397.

عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ مثلاً باعت الدولة ٧,٢٦٣ هكتاراً فقط وأجّرت ٨٢,٥٣٣ هكتاراً[٢٤].

٢ ـ مزارع الدولة والتعاونيات

أ ـ مزارع الدولة

إن مزرعة الدولة تعني بالإجمال وحدة اقتصادية للإنتاج يكون هدفها تأمين النصائح للمزارعين، وتحسين الأساليب الزراعية، وإدخال أنواع جديدة من المزروعات، وتغيير ظروف عيش المزارعين، وإلى ما هنالك، مما يجعلها وسيلة انطلاق للعمل الاشتراكي في القرى.

في عام ١٩٦٥، قررت الحكومة السورية إنشاء مزارع الدولة كي تتمكن من استغلال أكبر مساحة ممكنة من الأراضي في شكل وحدة زراعية متجانسة. وأنشىء أول نموذج لهذه المزارع في دمشق عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٧٤، أصبح عدد هذه المزارع خمس عشرة مزرعة ممتدة على مساحة قدرها ١١٥,٧٠٤ هكتارات، منها ٣,٨١٨ هكتاراً مروياً[٢٥]. ويتم تسويق منتوجات هذه المزارع بواسطة مؤسسات حكومية مثل المؤسسة العامة للحبوب والمطاحن.

ولكن عددها يعتبر قليلاً نسبياً ولا يغطي سوى مساحة صغيرة من المساحة الإجمالية، مما يحد من دورها في تطوير الزراعة السورية.

ب ـ الجمعيات التعاونية

في المقابل، عرفت الجمعيات التعاونية نمواً ملحوظاً، فارتفع عددها من ٨٢ تعاونية عام ١٩٦٢ إلى ١٣٥٠ تعاونية عام ١٩٧١ تضم ٨٠,٠٠٠ عضو.

فلقد أوجب القانون رقم ١٦١ في الباب الثاني منه «تكوين جمعية تعاونية زراعية ممن آلت إليهم الأراضي المستولى عليها في القرية الواحدة...»[٢٦].

ولكن الانطلاق السريع للحركة التعاونية في سوريا لا يعني أنها لا تتضمن نقاط ضعف. ففي الواقع لقد تطوّرت مع مرور السنين طبقة من المزارعين الأغنياء أو المرتاحين، حرّفت الروح التعاونية، مما أدى إلى تفرقة اجتماعية تضر بالتعاونية.

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٠٢.

(٢٥) Rondot, *La Syrie*, p 77.

(٢٦) العمروسي، قواعد وإجراءات الإصلاح الزراعي وطبيعة قرارات لجان الفصل في المنازعات الزراعية واختصاصات الجمعيات التعاونية الزراعية، ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

أما نقطة الضعف الثانية، فتمثلت في التدخل الصارم للدولة عبر الموظف المعيّـن من قبل وزارة الإصلاح الزراعي، إذ إنه في أغلب الأحيان يكون جاهلاً المشاكل الزراعية، وعلى رغم ذلك فهو يحل محل المجلس الإداري للتعاونية، فيأخذ القرارات المهمة التي من المفترض أن يأخذها المزارعون أنفسهم بعد أن تصبح التعاونية أداة تثقيف وتوعية لهم، فكانت النتيجة قتل روح المبادرة لدى المزارعين.

هذه العوامل جعلت المزارعين يبتعدون عن الحركة التعاونية التي أصبحت بالنسبة إليهم أداة ضغط من قبل الدولة.

ففي الواقع، وفيما أرادت الحكومة السورية أن تكون الجمعيات التعاونية العصب الأساسي لنجاح الإصلاح الزراعي، فتوفر عبرها للمستفيدين من الإصلاح الخدمات والقروض، في شكل تستطيع معه التخفيف من سيطرة الوسطاء، وتكون مؤسسة تطوّر يتحلى أعضاؤها بروح المبادرة والتعاون، كما تؤمن لهم موظفاً إدارياً ينقل إليهم المعرفة التقنية، اقتصر دور هذه التعاونيات على التسويق، بحيث أصبحت أشبه بجهاز حكومي يؤمّن تسويق الإنتاج من دون وسطاء. ولكن المزارعين رأوا أنها لم تلغ دور الوسطاء وإنما حلّت محلّهم، حتى إن البعض اعتبرها أداة مصادرة للإنتاج، عبر حسم حوالى ٤٠ بالمئة من عائدات الأعضاء لدفع الديون وتصليح الآلات وغيرها[٢٧].

٣ ـ نتائج الإصلاح الزراعي

يمكننا التلخيص بالقول إن عملية الإصلاح الزراعي أسفرت عن وجود قطاعين في الزراعة: **أحدهما** حديث نسبياً، ويتضمن الزراعة التجارية ذات الاستثمارات الرأسمالية المكثفة والتقانة، **والآخر** قطاع تقليدي لزراعة الكفاف، وهو يضم ٩١,٥ بالمئة من إجمالي الأراضي الزراعيـة في البـلاد، ويتسم بتفتيت الحيـازات والتركيز على إنتـاج احتياجـات الاستهلاك الأسَري[٢٨].

من ناحية أخرى، لم تكن هناك أراض كافية لتوزيعها على جميع الفلاحين المستحقين في إطار قانون الإصلاح الزراعي. وترافَق ذلك مع انفجار سكاني خلق ضغوطاً على الأراضي وأدى إلى البطالة الجزئية والموسمية في المناطق الريفية، مما أسفر عن زيادة عدد النازحين إلى المدينة أو إلى خارج البلاد[٢٩].

بالإضافة إلى ذلك، صودرت أراض في الأقاليم الجافة ووزعت على المزارعين. ويرتكز النشاط الزراعي في هذه الأراضي عَلى زراعة المحاصيل الشتوية كالقمح والشعير.

---

(٢٧) Khader, *La Question agraire dans le monde arabe: Le Cas de la Syrie*, p. 373.

(٢٨) عبد الإمام نون، «واقع وآفاق التنمية الزراعية في سوريا،» (أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٩٣)، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٢٩) Khader, Ibid., p. 588.

وبعد فترة قصيرة من توزيع هذه الأراضي عانت البلاد من الجفاف، مما أجبر العديد من المزارعين على هجر قراهم إلى المدن أو العودة إلى حياتهم البدوية[٣٠].

أما الإنتاج الزراعي فنتبيّن تطوره في الجداول أرقام (١ ـ ٥) و(١ ـ ٦) و(١ ـ ٧).

فإذا راقبنا في الجدول رقم (١ ـ ٥) نسب التغيّر لمردود المحاصيل الزراعية السورية قبل عام ١٩٥٨ وبعده (وهو تاريخ صدور قانون الإصلاح)، يتبيّن لنا أن هذا العام لم يكن عام تحوّل إيجابي ملحوظ، ويمكننا ملاحظة الأمر نفسه بالنسبة لأعوام التعديل ١٩٦٣ و١٩٦٦.

وإذا راقبنا مثلاً نسب التغيّر لمردود مجموع الحبوب، نرى أنه سجّل ارتفاعاً ملحوظاً عام ١٩٥٦ (+ ١٢٦,٢ بالمئة)، ليسجّل تدنياً عام ١٩٥٨ (ـ ٥٨,٧٦ بالمئة). وكذلك عام ١٩٦٣ (ـ ١٦,٩٦ بالمئة)، وعام ١٩٦٦ (ـ ٢٩,٧٧ بالمئة)، وحتى عام ١٩٧٠ (ـ ١١,٦٠ بالمئة)، أي بعد مرور أربعة أعوام على التعديل الثاني.

وإذا حاولنا معرفة نسبة التدني لمردود مجموع الحبوب في هذه الأعوام معتبرين أن عام ١٩٥٧ الذي سبق الإصلاح هو عام الأساس، نرى أنها بلغت ـ ٧,٢١ بالمئة عام ١٩٦٣، وـ ٢٨,٦ بالمئة عام ١٩٦٦، وـ ٦٠,٨٦ بالمئة عام ١٩٧٠، وـ ١١,٣١ بالمئة عام ١٩٧٥.

ولجهة مردود القمح الذي عرف ارتفاعاً مهماً عام ١٩٥٦ (+ ١٢٨,٧٦ بالمئة)، فقد سجّل تدنياً عام ١٩٥٨ (ـ ٥٧,٧٨ بالمئة)، وعام ١٩٦٣ (ـ ٢١,٣٤ بالمئة)، وعام ١٩٦٦ (ـ ٢٣,٨٤ بالمئة)، وعام ١٩٧٠ (ـ ٤٣,٣١ بالمئة). وكانت نسبة تغيّره بالنسبة لعام ١٩٥٧ في الأعوام ١٩٦٣ و١٩٦٦ و١٩٧٠ و١٩٧٥ على التوالي: ـ ١٦,٣٤ بالمئة وـ ٢٨,١٨ بالمئة وـ ٤٨,٩ بالمئة و+ ٠,٤٤ بالمئة. أما في ما يخص مردود الأرز الذي شهد انخفاضاً عام ١٩٥٧ (ـ ١١,٤٦ بالمئة)، فقد تابع تدنيه عام ١٩٥٨ (ـ ٢٧,٩١ بالمئة)، ثم عام ١٩٦٣ (ـ ٦,٢٤ بالمئة) ليرتفع عام ١٩٦٦ (+ ٢١,٥٣ بالمئة) ويتدنى عام ١٩٧٠ (ـ ١٩,٩٢ بالمئة). وبالرغم من أن نسبة تغيّره بالنسبة لعام ١٩٥٧ للأعوام ١٩٦٣ و١٩٦٦ و١٩٧٠ و١٩٧٥ كانت على التوالي: + ١٢,٣٥ بالمئة و+ ٦,٥٢ بالمئة وـ ١٦,٥٧ بالمئة و+ ١٢٨,٨٣ بالمئة، فإن مراقبة الجدول رقم (١ ـ ٥) تشير إلى تراجع مساحاته المزروعة.

وفي ما يخص البطاطا نلاحظ أن مردودها ارتفع عام ١٩٥٧ (+ ١١,٠٦ بالمئة) ليتدنى عام ١٩٥٨ (ـ ٩,٠٧ بالمئة) وعام ١٩٦٣ (ـ ١٧,٦ بالمئة)، وعام ١٩٦٦ (ـ ١٦,٤٢ بالمئة)، ليرتفع قليلاً عام ١٩٧٠ (+ ٤,٧٢ بالمئة). وهو نسبة للعام ١٩٥٧، قد تدنى عام ١٩٦٣ (ـ ١٤,٨٦ بالمئة)، وعام ١٩٦٦ (ـ ١٢,٨٥ بالمئة)، وارتفع عام ١٩٧٠ (+ ٥,٣٧ بالمئة)، وعام ١٩٧٥ (+ ٢٥,٣٣ بالمئة).

---

(٣٠) نون، المصدر نفسه، ص ١٧٦.

الجدول رقم (١ ـ ٥)

التغير السنوي لمردود الزراعات في سوريا بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥ (نسبة مئوية)

	٥١ـ٥٠/٤٨	٥٢ـ٥١	٥٣ـ٥٢	٥٤ـ٥٣	٥٥ـ٥٤	٥٦ـ٥٥	٥٧ـ٥٦	٥٨ـ٥٧	٥٩ـ٥٨	٦٠ـ٥٩	٦١ـ٦٠	٦٢ـ٦١	٦٣ـ٦٢	٦٤ـ٦٣	٦٥ـ٦٤	٦٦ـ٦٥	٦٧ـ٦٦	٦٨ـ٦٧
حبوب (مجموع)	٣٠,٥٢-	٤٤,٧٥+	٩,١٧-	٨,٦٠+	٦٤,٠٦-	١٢٦,٢٠+	٢٧,٤+	٥٨,٧٦-	٩,٩٥+	٢٢,٠٠-	٦٩,٢٨+	٨٦,٦٦+	١٦,٩٦-	٦,٩٣-	١٧,٧١+	٢٩,٧٧-	٣٨,٦٦+	١٧,٠٢-
قمح	٤٣,٠٥-	٥٦,٧١+	١٤,١٤-	٨,١٦+	٥٨,٢٤-	١٢٨,٧٦+	٣,٣٣+	٥٧,٧٨-	١٥,٥٨+	١٩,٥٥-	٦٠,٦١+	٦٨,٦٩+	٢١,٣٤-	٢,٣٦-	١٥,٤٤+	٢٣,٨٤-	٣٢,٢٨+	٢٢,٩١-
أرز	٢٦,٢٣-	١٧,٤٧+	٤٧,٧٣+	٣,٣٠+	١٥,٨٥-	٦,٦٠-	١١,٤٦-	٢٧,٩١-	٣٥,٣٥+	٥,٨٨-	٢٥,٠٠+	٤,٤٠+	٦,٢٤-	١٨,٢٧-	٤,٥٥-	٢١,٥٣+	٠,٣٩+	١٦,٣١-
شعير	٢٩٥,٥٤+	٦٦,٨٦-	٨,٦٦-	٨,٧٤+	٨٠,٩٢-	٢٢٥,٥٦+	٢٢,١٨+	٦٦,٦٣-	١,٠١+	١٨,٧٣-	١٣٣,٨١+	١٢٤,٦٤+	١١,٥١-	١٤,٧٥-	٢١,٦٣-	٤٠,٣٢-	٥١,١٦+	١١,١٧-
ذرة	صفر	١٣,٥٢-	٤,٢٥+	١١,٩٨+	٣٢,٠٢+	٣,٤٥+	٦,٣٤+	٢٧,٦٣-	٢٩,٠٥+	٢٦,٠٨-	٥,٥٩-	١٣,٧٢-	٢١,٦٢+	١٥,١٤+	٦,٨٦-	٣٢,٥٤+	٥,١٦+	٣,٠٢-
شوفان	٤١,٣٦+	٠,٥٧-	١٢,٨٧-	١,٨٥+	١٩,٣٠+	١٩,٤٣-	٥٦,٦٥+	١٦,٥٤+	٤٦,١٢-	٣١,٢٧+	١٦,٩٣-	٣,٠٢+	٣٥,٤١-	٥٣,٣١+	١٥,١٧+	١٢,٧٤-	٤,٥٤+	٢,٧٠-
ذرة بيضاء	٥٢,١٩-	١٧٣,٠٨+	٣٧,٢٧+	١١,٧٦-	٨,٦٨-	١٤,٧٩-	٤,١٤-	١٩,٦٢+	١٧,٧٧-	١٨,٨٤-	٦,٤٨+	٣١,٧٣+	٣,٨٩+	٤,٦٨+	٧,٧٢+	٤٣,٦١-	٨٦,٩٢+	١٠,٣٤-
بطاطا	١٠,٨٤+	٠,٩٨-	٢٤,٢٤+	١٨,٣٢-	١٢,٢٣+	١٥,١٩-	١١,٠٦+	٩,٠٧-	١٠,٩٩-	٢١,٩١+	١٥,٦٦+	٩,٤٧-	١٧,٦٠-	١٠,٦٥+	١٠,٦٧+	١٦,٤٢-	٢٣,٣٧+	٠,٤٧+
فاصوليا	٢٨,٣٥-	٧,٠٥+	٢٢,٥٥+	١١,٠٨-	٣٥,٣٥-	٢٤,٤٥+	٩,٧٤-	١١,٥٠+	٣٥,٠٨+	٠,٥٩-	٥١,٨٩+	٧,٧٨-	٢٥,٢٣-	١٥,٣٥+	١١,٤٥-	١٨,٠١+	٢٤,٣٤+	٦,٩٣+
فول	٩,٦٠+	٣٩,١٧-	١٣,٣٥-	٧,٧٠+	١٨,٩٣-	١,٥٦-	٤٠,٧٧+	٣٣,٢١-	٢٤,١١+	١٠,٥٤-	٥٩,٠٩+	٣٠,٣٧+	٨,٢٨-	٢,٥٧+	١١,٨٢-	٠,٥٩-	١٧,٨١+	٣٠,٢٤-
حمص	٤٢,٨٠-	١٧١,٩٧+	٤٤,٩٦-	٧٦,١٧+	٣٤,٦٦-	٢,٥٩+	٢٣,٢٤-	٥٣,٧٥-	٤,٠٦+	٤٢,٤٤+	٩٥,٢٠+	٥,٢٦+	١٠,٥-	٢٩,٦١+	صفر	١٠,٢٠-	٩٧,٢٨+	٣٧,٧١+
بصل	٨,٧٢-	١٩,٢٦-	٤,٠٤+	١,١١+	١٦,٩٥-	٢٠,٤٨+	١٩,٧٩+	٧,٢٥-	١٦,٦٦-	٥١,٠٧+	٣,٥٣-	١١,٣١-	٢٥,٧٩-	٩,٣٨+	٧,٤٤-	٧,٢٨+	١٨,٥٢+	٦,٢٢-
بندورة	٣١,٠٢+	١٩,٠٣-	٨,٥٤-	٠,٤٠-	٨,٦٠-	٩,٠٨+	٧٨٨,١٩+	٩٠,١١-	٢٥,٠٧+	١,٨٨+	٠,٧٨+	٣,٩٥-	١٧,٠٠-	١٥,٥٢+	٠,١٩+	٤,٦٦+	٣,٢٨+	١٧,٠٦+
بطيخ	١,١٥+	١,٤٢+	١٥٣,٥٢+	٩,٨٩-	٦٦,٣٨-	٢٢,٩١+	١٤,٤٨-	٤٢,٥٤+	٦,١٥-	٩,٥٣-	٤٤,٢١+	٤٥,٠٩+	٥٧,٨٤-	٢٧,٥٣+	٩,٤٦-	٢٠,٩١-	٦٦,٧٧+	١,٧٤+
عدس	٣٧,٧٥-	٦٦,٠٩+	١٥,٩٧+	١٣,٨٨-	٣٧,٨٨-	١٣٦,٠٧+	٢٥,٩١-	٦٣,٨١-	٢٦,٠٠-	٥٠,٥٣-	٢١٨,١٨+	٤٣,٨٦+	٩,٢٣-	٢٨,١٨+	٢٨,٧١-	٤٧,٣٢-	١٩٠,٣٧+	٥٥,١٦-
شمندر سكري	٢٣,٥٩-	٥٧,٥٥+	٤٥,٧٧-	٤,٦٤-	٦,٠٦+	٢٩,٤٢+	١٨,٨١+	١٩,٩٤-	٢٧,٥٤+	٢٨,٤٨+	١٧,١٨-	٤,٣٢+	٥,٦١+	١٤,٢٦+	١٨,٣٦-	١١,١٢+	٦,٧١+	٧,١٩-
سمسم	٥,٤٨+	٣,٧٣-	١٩,٠٥+	٣٠,٤٢+	٠,٣٢+	٢٧,٠٧-	٣,٤٩-	٠,٤٥-	٣٧,٢٧+	١٤,٢٤-	١٥,٨٣+	١٨,٥+	صفر	٤,٩٢-	٤,٨٨+	٢٥,٦٧+	١١,٥٦-	١٨,٧٨-

يتبع

تابع

	٦٨ ـ ٦٩	٦٩ ـ ٧٠	٧٠ ـ ٧١	٧١ ـ ٧٢	٧٢ ـ ٧٣	٧٣ ـ ٧٤	٧٤ ـ ٧٥	٧٥ ـ ٧٦	٧٦ ـ ٧٧	٧٧ ـ ٧٨	٧٨ ـ ٧٩	٧٩ ـ ٨٠	٨٠ ـ ٨١	٨١ ـ ٨٢	٨٢ ـ ٨٣	٨٣ ـ ٨٤	٨٤ ـ ٨٥
حبوب (مجموع)	١٩,٤٣+	٦٠,١١-	٧١,١٠+	١١٢,٥٨+	٧٦,٧١-	٢٤١,١٤+	٢١,٥٧-	٢٩,٨٧+	٣٩,٣٦-	٤٧,٩٤+	٢٦,٧٢-	١١٠,٥٤+	٦,٣٣-	٤٠,٥٣-	١٨,٣٥+	٢٩,٥٣-	٤٥,٩٦+
قمح	٢٢,١٤+	٤٣,٣١-	٤٥,٠٦+	٩٧,٤٨+	٦٩,٨٩-	١٦٣,٦٨+	١٣,٥٨-	٢٢,٩٢+	٢٩,٢٢-	٣٣,١٢+	١٣,٩٥-	٦٨,٢٤+	٨,٢٧+	٢٣,٤٥-	١,٨٨-	٥,٧٦+	١٣,٢٥+
أرز	١٦,٤٢+	١٩,٩٢-	١٥,٥٧-	٦٩,٧٥+	٧٤,٣٨-	٥٦٥,٥٢+	١٢,٢٨+	٢٦,٠٠-	١٨,٦٥-	٣٣,٣٣-	صفر	١٢٥+	٣٣,٣٣+	صفر	صفر	صفر	صفر
شعير	٢٣,٤٣+	٧٩,١٢-	١٠٩,٠٩+	١٧٣,٩١+	٩٠,٧٣-	٧٤٦,٨٤+	٣٧,٢٣-	٥٣,٠٥+	٦٣,٤٥-	١١٣,٩٤+	٤٩,٢٩-	٢٢٦,٤٨+	٢٠,٤٣-	٦٠,١٥-	٦٤,٩٠+	٦٥,٧٤-	١٢٧,٢٣+
ذرة	١,٢٣+	١١,٩٢-	٥,٦٨-	٠,٣٨+	١,٨٤+	٧,٠٩+	١٩,٠٣+	٢٩,٠١+	٢,٨٤+	٥,٧١-	١٣,١٦-	١٧,٢٢+	٣,١٦+	١,١٣+	٣٧,٧٤-	١,٧٩-	١,١٧+
شوفان	٠,٣٦-	١٤,٤١-	٦,٣٦+	١٦,٣٦+	١٢,٢٣-	١٠,٩٣+	٢,٥٨+	٥,٩٥-	٧,٦٦+	٢,٤٨-	٢,٧٨+	٠,٥٦-	٣,٩٧-	٢,٨٣+	١,٠٣+	٠,١١+	٣,٥٢-
ذرة بيضاء	٨,٢٤-	٣٧,٠٠-	٤٨,٢٩+	١,٤١+	٢٥,٩٢-	٦,٦٥-	١٩,٠١+	٢٣,٦٥+	١٧,٨٩+	١,٩-	٥,٢٦-	٣٢,٠٩+	٥,٧٥-	١١,٢٩+	٠,٢٠+	٤٠,٤٧-	٢٤,٢٧+
بطاطا	٦,٨٤-	٤,٧٢+	١٠,٤٦+	٢٤,٧٤+	١٣,١٣-	٦,٣٧-	٦,١٤+	١,١٩+	٤,٤٧-	٦,٥٠+	٢٠,٥١+	٥,٥٠-	٩,٧٢-	١٨,١٠+	٤,٦٨-	١٠,٩٤+	٢,٢٣-
فاصوليا	٤,٩٣+	١٨,٥٢-	٢٢,٨٢+	٦,٩١-	٣,٠٢-	٩,٨٨+	٩,٤٦+	٠,٨٠+	٧,٣٥+	١,٩٤-	٠,١٧-	٢,٤٥+	١,٥٤-	٨,٨٤+	٦,٢١+	١٣,٥٥-	٠,١١-
فول	٤٨,٦٢+	١٢,٧٣-	٢٥,٤٨+	١٤,٧٢+	٣٢,٢٦-	٤٢,٩٩+	٦,١٦+	٤,٠٥+	٥,٢٧-	١,٢٦-	٨,٩٧+	٩,٢٣+	٥,٣٨-	٤,٨٩+	١,١٤+	٩,٨٢-	٢٠,٠٥-
حمص	٨,٢٠+	٢٦,٨٣-	٣٣,٥٥+	١,٢٣+	٥٠,٤٩-	٦٣,١٤+	٢٧,١١-	٥٥,١٦+	١٩,٠٤-	١٠,٢٠+	٨,٥١-	٣٠,٩٩+	٦,٧٢+	١٢,٠٢-	٢٠,٤٨+	١٥,٢٤-	٥,٦٥-
بصل	٢,٨١+	١٦,٦٨+	١٤,٧٩+	٤,٧٨-	٢٣,٧٦-	٥,٠٨+	٧,١٣+	١١,٩٧-	١٨,٦٧+	١٠,٥٧+	١,١٠+	١٠,٠٨-	١٥,٠٤+	٠,٦١-	٧,٨٧-	٤,٤٣+	١,٧٤+
بندورة	١١,٤٩+	١,٣٢+	٥,١٨+	١٧,٧٨+	١٠,٣٥-	١,٧٨+	٦,٠٤+	١٦,٤٢+	١٥,٣٢-	١٧,٩٠+	١,٨١-	١٦,٠٧+	٣,٢١-	٢٠,٢٢+	٥,١٧-	٦,١٩-	٢,٦٩+
بطيخ	١٥,٠١-	٣٧,٥٩-	٩٤,٢٣+	١٦,٣٣+	٦٨,٦٦-	١٧٩,٣١+	٧,٨٣+	٩,٠٣-	١٧,٢٢+	١٢,٢١-	١٣,٢٩-	٤٥,١٣+	٤,٦٣+	٩,٢٢-	١٦,٨٨-	٣٨,٣٥-	٦١,٤٧+
عدس	٨٦,٠٤+	٥٤,٥٢-	٣٣,٤٩+	٥٢,٠٠+	٦٩,١٤-	٢٧٨,٢٩+	٣٠,٢٢-	٣٦,٥٦+	٢٩,٢٥-	٣,١٩+	٢٨,٥٧-	١٠١,٤٤+	١٢,٢٨-	٧,١٢+	٧,١٩-	٢٩,٨١-	٢١,٤٠+
شمندر سكري	١٨,٥٠+	٣,٤٩-	٦,٧٤+	٣,٤١-	٢٣,٨٠-	٧,٧٧+	٨,٥٣+	٢٢,٩١+	٢١,٦١-	٢٦,١٢-	٤,٥٣-	٤٤,٩٧+	١١,٨٢+	١٦,٦٥+	٢٣,٤٩+	١,٧٠-	١١,٩٦-
سمسم	٧,٠٣-	٢٣,١٩-	٧,٦٦-	٣١,٥٢-	١٥,٩٢+	١٥,٨٢+	١١,٦٠+	٣,٠٠+	٤,٢٦+	١٤,٤١+	٤,٥١+	٤,١٤-	٦,٩٤-	٢٣,٣٩+	٢٧,١٢-	٤٠,٨١-	٧,٢٠+

المصدر: احتسبنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

أما البصل الذي عرف مردوده ارتفاعاً عام ١٩٥٧ (+ ١٩,٧٩ بالمئة)، فقد تدنى عام ١٩٥٨ (ـ ٧,٢٥ بالمئة) وعام ١٩٦٣ (ـ ٢٥,٧٩ بالمئة) ليعود ويرتفع عامي ١٩٦٦ (+ ٧,٢٨ بالمئة) و١٩٧٠ (+ ١٦,٦٨ بالمئة). وكان تغيره بالنسبة للعام ١٩٥٧ ـ ٢٥,٨٦ بالمئة عام ١٩٦٣، وـ ١٩,٤٨ بالمئة عام ١٩٦٦، و+ ٧,٣٦ بالمئة عام ١٩٧٠، و+ ٦٣,٦١ بالمئة عام ١٩٧٥.

كما نرى أن غالبية المحاصيل، إن لم يتدن مردودها خلال أعوام الإصلاح وبعده، بقي يتراوح إلى أن استطاع الارتفاع بعد مرور عدة أعوام على التعديل الثاني عام ١٩٦٦.

وإذا احتسبنا، من خلال الجدول رقم (١ ـ ٥)، معدل نسبة تغيّر مردود المحاصيل في الخمسينيات قبل الإصلاح، وفي السنوات التي تلت الإصلاح حتى أواخر الستينيات، وفي السبعينيات، وفي النصف الأول من الثمانينيات، نلاحظ أنه في الغالب (باستثناء الفاصوليا والفول والحمص والعدس)، تدنى أو بقي على حاله بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات، مقارنةً به في الخمسينيات قبل الإصلاح، مما يدل على التأثير السلبي للإصلاح وتعديلاته في الإنتاج الزراعي في تلك الفترة. ولكن معدل تغيّر مردود قسم كبير من المحاصيل (مجموع الحبوب، القمح، الأرز، الشعير، الذرة، الشوفان، البطاطا، البصل، البندورة، البطيخ)، عرف ارتفاعاً ملحوظاً في السبعينيات مقارنةً به في السنوات التي تلت الإصلاح حتى أواخر الستينيات. ثم عاد إلى التراجع في النصف الأول من الثمانينيات مقارنةً به في السبعينيات (باستثناء البندورة والحمص والشمندر السكري).

فبلغ معدل ارتفاع مردود مجموع الحبوب ١٤,٧٤ بالمئة في الخمسينيات قبل الإصلاح، و٧,٥٢ بالمئة بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات، و٢٧,٨٢ بالمئة في السبعينيات، و١٦,٤١ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

وبلغ معدّل ارتفاع مردود القمح ١١,٦٥ بالمئة في الخمسينيات قبل الإصلاح، و٥,٦٦ بالمئة بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات، و١٩,٢٣ بالمئة في السبعينيات، و١١,٧ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

هذا وبلغ معدل ارتفاع مردود الأرز ٤٥,٩٧ بالمئة في السبعينيات، و٢٦,٣٩ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

كما بلغ معدل ارتفاع مردود الشعير ٥٦,٥١ بالمئة في الخمسينيات قبل الإصلاح، و١٦,٠٥ بالمئة بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات، و٨٧,٧ بالمئة في السبعينيات، و٥٢,٠١ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

كما بلغ معدل ارتفاع مردود زراعة البطيخ ١٧,٤١ بالمئة في السبعينيات.

الجدول رقم (١ ـ ٦)

تطور مردود الحبوب (كلغ/هكتار) في سوريا، مقارناً بالمردود في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

		٤٨ـ٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
حبوب (مجموع)	سوريا	٨٧٨	٦١٠	٨٨٣	٨٠٢	٨٧١	٣١٣	٧٠٨	٩٠٢	٣٧٢	٤٠٩	٣١٩	٥٤٠
	العالم	١١٢٤	١١٦٠	١٢٢٣	١٢٣٠	١٢٠٣	١٢٦٣	١٣٠٣	١٢٩٥	١٤٠٢	١٤٠١	١٤٠٥	١٣٧٠
	الشرق الأدنى	٩٨٧	١٠٥٥	١٠٩٤	١١٥٠	١٠١٣	٩٩١	١٠٣٠	١١٧٤	١١٠٥	١٠٣٩	١٠٥٨	١٠٢٢
	البلدان المتقدمة	١٢٥٥	١٣٠٧	١٣٨٩	١٣٦٤	١٣١١	١٤٢١	١٤٩٦	١٤٧٣	١٦٤٣	١٦٦١	١٧٤٥	١٦٧٣
	البلدان النامية	٩٩٦	١٠٢١	١٠٧١	١١١٣	١١٠٧	١١٢٠	١١٣٩	١١٤٢	١١٩٣	١١٧٦	١١٢١	١١٢٢

		١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
حبوب (مجموع)	سوريا	١٠٠٨	٨٣٧	٧٧٩	٩١٧	٦٤٤	٨٩٣	٧٤١	٨٨٥	٣٥٣	٦٠٤	١٢٨٤	٢٩٩
	العالم	١٤٤٣	١٤٥٠	١٥٠٨	١٥١٠	١٦٢٨	١٦٦٨	١٧١٢	١٧٢٧	١٧٨٤	١٩٠٨	١٨٧١	١٩٦٤
	الشرق الأدنى	١١٤١	١٢٠٣	١١٠٥	١١٢٧	١١٥١	١٢١٤	١١٩٣	١٢٣٣	١١٣٠	١٢٨٧	١٣٠٢	١١٢٨
	البلدان المتقدمة	١٧٧٣	١٧١٩	١٨٠١	١٨٢٥	٢٠٥١	٢٠٥٩	٢١٤١	٢١٧٤	٢٢٠٨	٢٤٥٠	٢٤٠٥	٢٥٣٧
	البلدان النامية	١١٧٣	١٢٣٥	١٢٧٥	١٢٦٢	١٢٩٧	١٣٦٣	١٣٧٩	١٣٩٤	١٤٨٤	١٥١٣	١٤٨٥	١٥٤٣

		١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع)	سوريا	١٠٢٠	٨٠٠	١٠٣٩	٦٣٠	٩٣٢	٦٨٣	١٤٣٨	١٣٤٧	٨٠١	٩٤٨	٦٦٨	٩٧٥
	العالم	١٩٠١	١٩١٦	٢٠٣٨	٢٠٢٧	٢٢١٦	٢١٧١	٢١٦٢	٢٢٤٢	٢٣٥٧	٢٣٠١	٢٤٩١	٢٥٣٦
	الشرق الأدنى	١٢١١	١٣٥٢	١٤٥٢	١٤٠٨	١٤٥٥	١٤٤٥	١٤٦٢	١٥٢٢	١٤٨٤	١٤٠٧	١٤٥٣	١٤٧٣
	البلدان المتقدمة	٢٣٣٠	٢٢٤٥	٢٥٢٠	٢٤٧٨	٢٧٨٦	٢٦٥٠	٢٥٧٦	٢٦٥٢	٢٨١١	٢٥٦٣	٢٩١١	٣٠٣٣
	البلدان النامية	١٥٧٧	١٦٦٩	١٦٧٨	١٦٨٨	١٧٩٧	١٨١٩	١٨٥٥	١٩٣٣	٢٠١٤	٢١١٨	٢١٨٨	٢١٨١

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

الجدول رقم (١ ـ ٧)

تطور الإنتاج (١٠٠٠ طن متري)، والمساحات المزروعة (١٠٠٠ هكتار) في سوريا، بحسب أنواع المزروعات (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

	٤٨ ـ ٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
حبوب (مجموع)									
مساحة	١٤٢٩	١١٧٥	١٧٠٨	١٨٨١	٢٠٢٢	٢١٦٨	٢٢٧٨	٢٣٩٤	٢٣٠٢
إنتاج	١٢٥٤	٧١٧	١٥٠٨	١٥٠٩	١٧٦٢	٦٧٩	١٦١٣	٢١٦٠	٨٥٧
قمح									
مساحة	٩٢٣	١٠٣٧	١١٦٧	١٣١٤	١٣٤٧	١٤٦٣	١٥٣٧	١٤٩٥	١٤٦١
إنتاج	٧٩٩	٥١٠	٩٠٠	٨٧٠	٩٦٥	٤٣٨	١٠٥١	١٣٦٤	٥٦٢
أرز									
مساحة	٨	١	٣	٥	٦	٤	٢	١	–
إنتاج	١٩	١	٦	١٦	١٩	١١	٦	٢	١
شعير									
مساحة	٣٦٩	٤٤	٣٩٧	٤٣٩	٥٤٣	٦١٤	٦٣٦	٨١٣	٧٦٩
إنتاج	٣٢٨	١٥٥	٤٦٧	٤٧٢	٦٣٥	١٣٧	٤٦٢	٧٢١	٢٢٨
ذرة									
مساحة	٢٨	١٦	١٩	١٨	١٧	١٣	١٠	١٠	٩
إنتاج	٣٧	٢٢	٢٣	٢٢	٢٤	١٨	١٥	١٥	١٠
شوفان									
مساحة	٩	٦	٨	٦	٧	٤	٥	٦	٥
إنتاج	٦	٦	٧	٥	٥	٤	٤	٧	٧
بطاطا									
مساحة	٤	٤	٤	٣	٣	٢	٣	٣	٢
إنتاج	٣١	٣٧	٣٨	٣٨	٢٧	٥٤	٢٥	٣٢	٢١
فول									
مساحة	٢٢	٢٠	١٦	١٧	١٦	١٥	١٢	١٣	١٣
إنتاج	٢٥	٢٦	١٢	١١	١٢	٩	٧	١٠	٧

	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
حبوب (مجموع)									
مساحة	٢٢٢٢	٢٣٥٤	٢١١٦	٢٢٢٠	٢٤٣١	٢٢٩٩	١٩٥١	١٢٢٥	١٨٩٥
إنتاج	٩٠٩	٧٥٢	١١٤٣	٢٢٣٩	٢٠٣٣	١٧٩١	١٧٨٩	٧٨٩	١٦٩٢
قمح									
مساحة	١٤٢٢	١٥٥٠	١٣١٥	١٤١٧	١٥٥٩	١٤٧٦	١٢١٤	٨٥٣	١٢٠١
إنتاج	٦٣٢	٥٥٥	٧٥٧	١٣٧٤	١١٩٠	١١٠٠	١٠٤٤	٥٥٩	١٠٤٩
أرز									
مساحة	١	–	–	–	–	١	١	١	١
إنتاج	٢	–	١	١	١	١	٢	٢	٢
شعير									
مساحة	٧٢٧	٧٤٢	٧٢٧	٧٢٣	٨٠٣	٧٦٥	٦٨٢	٣٣٦	٦٤٦
إنتاج	٢١٨	١٥٦	٣٣٥	٧٩٨	٧٨٤	٦٣٧	٦٩٠	٢٠٣	٥٩٠
ذرة									
مساحة	٩	٧	١٠	٨	٧	٥	٥	٥	٦
إنتاج	١٢	٧	١٠	٧	٨	٦	٦	٨	٩
شوفان									
مساحة	٥	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
إنتاج	٤	٣	٣	٣	٢	٢	٣	٢	٢
بطاطا									
مساحة	٢	٣	٣	٣	٤	٥	٤	٤	٤
إنتاج	١٤	٢٨	٣٠	٣٤	٣٢	٤٨	٤٩	٤١	٤٠
فول									
مساحة	١١	٩	٨	١٠	٩	١٠	١٢	١٣	١٢
إنتاج	٨	٥	٨	١٢	١١	١٢	١٢	١٣	١٤

يتبع

تابع

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع)																		
مساحة	١٥٧٥	١٨٨١	٢٥٠٢	١٨٨٦	١٩٩٦	٢٤٢٧	٢٢٧٨	٢٧٤٧	٢٨٠٨	٢٦٠٣	٢٦٣٧	٢٥٨٢	٢٧٠٢	٢٦٤٢	٢٨٤٩	٢٨٤٤	٢١٦٣	٢٥٩٢
إنتاج	١١٦٧	١٦٦٤	٨٨٤	١١٣٩	٢٥٦٣	٧٢٦	٢٣٢٤	٢١٩٧	٢٩١٩	١٦٣٩	٢٤٥٦	١٧٦٣	٣٨٨٤	٣٥٥٩	٢٢٨٣	٢٦٩٦	١٤٤٥	٢٥٢٨
قمح																		
مساحة	٨٩١	١٢٢١	١٣٤١	١٢٥٢	١٣٥٤	١٤٧٦	١٥٣٧	١٦٩٢	١٥٩٠	١٥٢٨	١٥٥٥	١٤٤٥	١٤٤٩	١٢٥٥	١٢٢٢	١٢٩٠	٨٠٨	١١٤٦
إنتاج	٦٠٠	١٠٠٤	٦٢٥	٨٤٦	١٨٠٨	٥٩٣	١٦٣٠	١٥٥٠	١٧٩٠	١٢١٧	١٦٥١	١٣٢٠	٢٢٢٦	٢٠٨٧	١٥٥٦	١٦١٢	١٠٦٨	١٧١٤
أرز																		
مساحة	٤	١	١	–	–	–	١	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إنتاج	٨	٢	١	–	–	–	٢	٥	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–
شعير																		
مساحة	٦٣١	٦٢٦	١١٢٦	٥٩٩	٥٩٣	٩١٤	٦٩٧	١٠١١	١١٧٢	١٠٢١	١٠٣٣	١١٠٢	١٢١٠	١٣٤٧	١٥٨٩	١٥٢٠	١٢٨٩	١٣٨٦
إنتاج	٥١٢	٦٢٧	٢٤٥	٢٦٢	٧١٠	١٠٢	٦٥٥	٥٩٧	١٠٥٩	٣٣٧	٧٢٩	٣٩٥	١٥٨٧	١٤٠٦	٦٦١	١٠٤٣	٣٠٤	٧٤٠
ذرة																		
مساحة	٥	٦	٦	٧	١٢	١٢	١٤	١٦	٢٣	٢٦	٢٧	١٨	٢٢	٢١	٢٢	١٩	٤٤	٤٥
إنتاج	٨	٩	٨	٨	١٥	١٥	١٩	٢٧	٥١	٥٩	٥٦	٣٤	٤٨	٤٦	٥٠	٢٧	٦٠	٦٣
شوفان																		
مساحة	٣	٣	٣	٢	٣	٣	٣	٣	٢	٢	٢	٢	٢	٢	١	١	٢	٢
إنتاج	٣	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٣	٢	٢	١	٢	٢	١	١	١	٢	٢
بطاطا																		
مساحة	٤	٤	٦	٦	٨	٨	٨	٩	١٠	١٣	١٥	١٤	١٩	٢٢	١٧	٢٠	١٨	٢٣
إنتاج	٥٠	٤٧	٦٥	٧٢	١١٩	١١٠	١٠٥	١٢٥	١٣٢	١٦٤	١٩٩	٢٣٥	٢٩٢	٣١١	٢٧٩	٣١٥	٣٢٢	٣٩٤
فول																		
مساحة	٩	٧	٨	٧	٨	٧	٥	٦	٨	٨	٨	٨	٧	٨	٨	٧	٧	٦
إنتاج	٨	٩	٩	١٠	١٣	٧	٧	٩	١٤	١٣	١٣	١٤	١٣	١٤	١٤	١٣	١٢	٨

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في المصدر نفسه.

وبلغ معدل ارتفاع مردود زراعة الشمندر السكري ١٣,٨٨ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

وبلغ معدل ارتفاع مردود زراعة الفاصوليا ١٠,٢٥ بالمئة بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات.

أما الحمص، فبلغ معدل ارتفاع مردود زراعته ٢٠,٤٤ بالمئة بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات.

كما بلغ معدل مردود زراعة العدس ٢٣,٨٢ بالمئة بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات، و١٩,١٨ بالمئة في السبعينيات، و١٣,٤٥ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

ويمكننا، من خلال الجدول رقم (١ ـ ٦)، ملاحظة تدني مردود الزراعات السورية إذا ما قورن بالمردود في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية. ففي عام ١٩٥٨، كان مردود الحبوب في سوريا أدنى بـ ٧٣,٤٧ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٦٦,٣٣ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٧٧,٣٦ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٦٨,٨٢ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

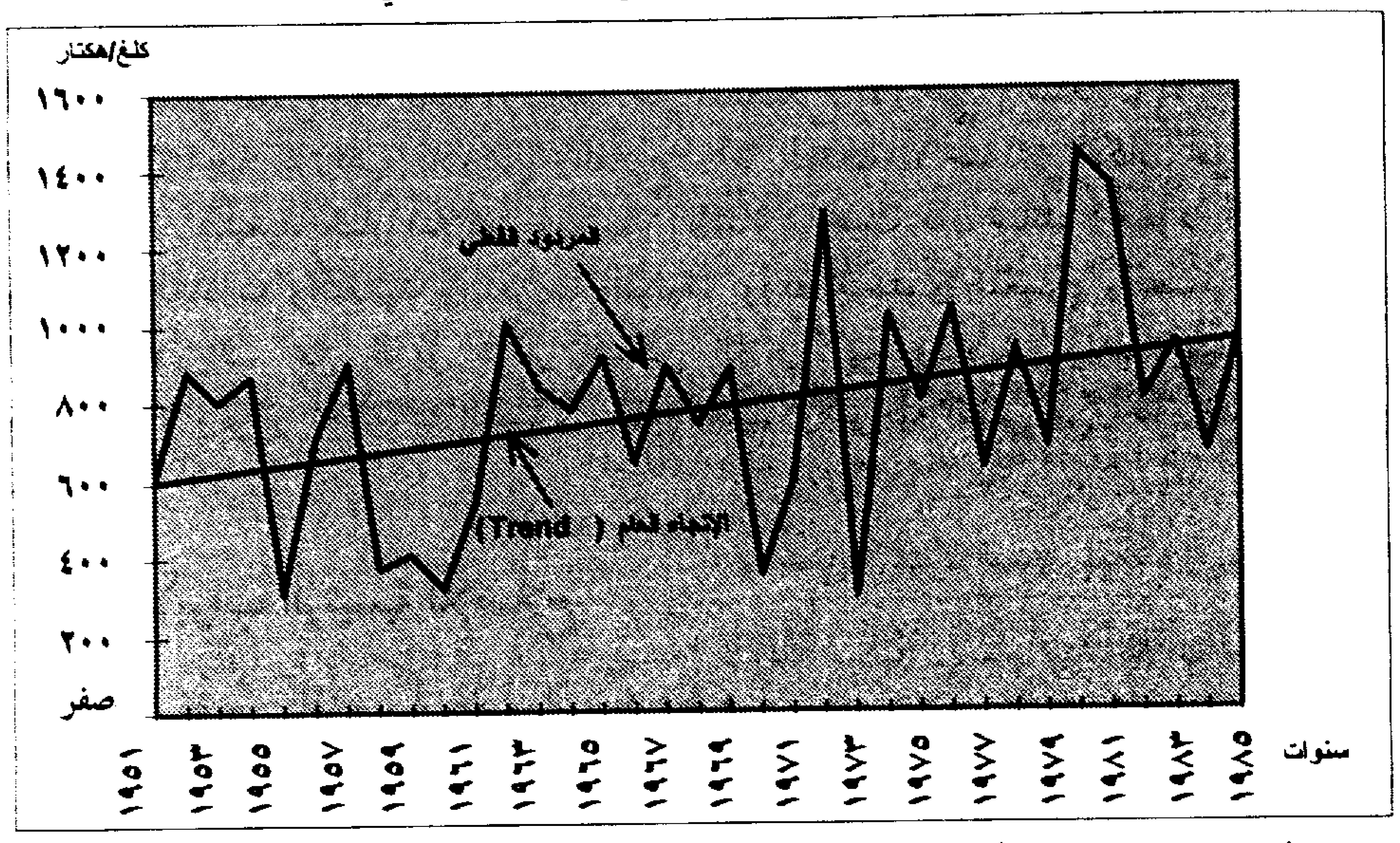
وفي عام ١٩٦٨ كان هذا المردود أدنى بـ ٥٦,٧٢ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٣٧,٨٩ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٦٥,٣٩ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٤٦,٢٧ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

وفي عام ١٩٧٨، كان هذا المردود أدنى بـ ٥٧,٩٤ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٣٥,٩٤ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٦٦,٥٥ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٤٨,١٣ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

ولدى مراقبتنا الجدول رقم (١ ـ ٧)، يمكننا ملاحظة تراجع المساحات المزروعة لبعض المحاصيل كالمساحات المزروعة أرزاً وشوفاناً وفولاً والتي كانت قد بدأت تراجعها قبل الإصلاح وبقيت على حالها بعده.

أما المساحات المزروعة حبوباً والتي كانت قد بدأت بالازدياد قبل الإصلاح (من ٤٢٩ ألف هكتار كمتوسط لأعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠، إلى ٢٣٩٤ ألف هكتار عام ١٩٥٧)، فقد سجّلت جموداً نسبياً طوال أعوام الإصلاح وحتى عام ١٩٧٥. وهذا الجمود في المساحات المزروعة بعد الإصلاح ينطبق على القمح والشعير والذرة والبطاطا التي إذا لاحظنا بعض الارتفاع في مساحاتها المزروعة، نرى أنه لم يحدث قبل المنتصف الثاني من السبعينيات.

الشكل رقم (١ ـ ٢)
الاتجاه العام (Trend) لتطور مردود الحبوب في سوريا بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥



المصدر: احتسبنا هذا الاتجاه العام بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (١ ـ ٦).

يظهر من خلال الشكل رقم (١ ـ ٢) أن المردود الفعلي (أي المحقق) لمجموع الحبوب في سوريا عرف تقلبات كبيرة بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥، فكان تارةً أعلى من مستوى الاتجاه العام الذي كان من المفترض أن يتبعه، وتارةً أدنى منه. مما يدل على عدم استقرار الإنتاج الزراعي. ويعود السبب ربما إلى العوامل المناخية وسوء توزيع الأمطار بين سنة وأخرى. ويمكن أن يضاف إلى هذا السبب عدم اطمئنان المزارع للسياسات الزراعية المتبعة من قبل الدولة. ونلاحظ أن المردود الفعلي كان أدنى من مستوى الاتجاه العام بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٠، أي خلال فترة إطلاق الإصلاح الزراعي، ويعود السبب ربما إلى جو البلبلة الذي خلقه الإصلاح في مرحلته الأولى.

ثالثاً: الإصلاح الزراعي في العراق

شهد العراق نوعين من الإصلاح الزراعي، الأول في عام ١٩٥٨، والثاني في عام ١٩٧٠.

١ ـ الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨

صدر قانون الإصلاح الزراعي الرقم ٣٠ لعام ١٩٥٨ بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو التي

قضت على النظام الملكي الهاشمي، واستهدف تحقيق إنجازات سياسية واقتصادية واجتماعية. فالهدف السياسي كان القضاء على سيطرة الإقطاعيين والرأسماليين الذين كانوا يوجهون سياسة الدولة وفق مصالحهم الخاصة. والهدف الاقتصادي هو رفع مستوى الإنتاج وتغيير أسس العلاقات الإنتاجية عبر استصلاح الأراضي واستغلال الأراضي البكر وزيادة الإنتاجية الزراعية للأرض والفلاح. أما الهدف الاجتماعي فكان تحرير الريف العراقي من التبعية لكبار الملاكين ورؤساء العشائر، حيث كان سائداً الجمود الاجتماعي وسيطرة العادات والتقاليد والنعرات القبلية، ورفع المستوى المعيشي والصحي والثقافي لسكان الأرياف عن طريق توفير السكن اللائق لهم وتزويد قراهم بمياه الشرب والكهرباء، وتوفير الخدمات الطبية، وبث التعليم والتوجيه المهني من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية[٣١].

أ ـ الأبواب الرئيسية للإصلاح

وقد تضمّن القانون أربعة أبواب رئيسية هي:

ـ **الباب الأول**: يتألف من ثلاثين مادة تبحث في تحديد الملكية والاستيلاء على ما جاوز الحد الأعلى وتعويض المستولى منهم وشروط توزيع الأراضي على المستحقين من الفلاحين. . .

نصت المادة الأولى من القانون على «أن لا يزيد الحد الأعلى للملكية الزراعية عن ١٠٠٠ دونم من الأراضي المروية (سيحاً أو بالواسطة) أو ٢٠٠٠ دونم من الأراضي غير المروية، وعند الجمع بين النوعين يكون الدونم الواحد من النوع الأول مقابل دونمين من النوع الثاني، ويحق لصاحب الأرض أن يختار القطعة التي يريدها». ولم يعط القانون للمالك الحق في نقل قسم من ملكيته إلى أزواجه وأولاده كما ورد في القانونين المصري والسوري: «وتستولي الحكومة خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بالقانون على ما يزيد عن الحد الأعلى للملكية. ويجب على المالك الاستمرار في زراعة الأرض الخاضعة للاستيلاء إلى حين الاستيلاء عليها»[٣٢].

توزَّع الأراضي المستولى عليها والأراضي الأميرية على الفلاحين، بحيث تكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن ٣٠ دونماً، ولا تزيد على ٦٠ دونماً من الأراضي المروية، ولا تقل عن ٦٠ دونماً ولا تزيد على ١٢٠ دونماً من الأراضي غير المروية[٣٣].

---

(٣١) عبد الحسن وادي العطية، **الإصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية** (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٥)، ص ٧٠ ـ ٧٣.

(٣٢) الداهري، **السياسة الزراعية، اقتصاديات الإصلاح والتعاون الزراعي**، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

ـ **الباب الثاني**: يتألف من خمس مواد تبحث في تكوين جمعيات التعاون الزراعي من الذين وزعت عليهم أراضي الإصلاح الزراعي، ووظائف هذه الجمعيات وعملها والإشراف عليها واشتراكها في تأسيس جمعية تعاونية عامة واتحادات تعاونية.

تنص المادة الحادية والثلاثون من القانون ٣٠ لعام ١٩٥٨، المعدلة بموجب القانون رقم ٨١ لعام ١٩٦٤ المنشور في جريدة **الوقائع العراقية**، العدد ٩٦٦، في ٢٤/٦/١٩٦٤، على أن «تشكل جمعية تعاونية زراعية أو أكثر ممن وزِّعت عليهم الأرض بمقتضى هذا القانون في ناحية واحدة، وممن استأجروا للزراعة أرضاً تحت إدارة الهيئة العليا للإصلاح الزراعي. وللجمعية أن تضم إلى عضويتها من لا تتجاوز مساحة الأرض العائدة لكل منهم في الناحية الحد الأعلى للتوزيع إذا طلبوا ذلك».

«ويجوز تشكيل جمعية لأكثر من ناحية»[٣٤].

ـ **الباب الثالث**: يشمل الباب الثالث إحدى عشرة مادة تبحث في تنظيم العلاقات الزراعية بين صاحب الأرض وصاحب وسيلة الري والفلاح، وتوزيع الناتج وتقسيم الواجب في ما بينهم على أسس جديدة، فلا يجوز أن تقل العلاقة عن ثلاث سنوات، وأن تكون أطول إذا كان متفقاً على ذلك أصلاً، ولا يجوز إخراج الفلاح من الأرض خلال هذه المدة من دون موافقته إلا إذا أخلّ بالتزام جوهري.

يلتزم المالك بأن يقدم الأرض الزراعية ووسيلة الري. أما الفلاح فيلتزم حراثة الأرض وجمع المحاصيل الزراعية. ويكون صاحب الأرض هو المسؤول عن إدارتها. ووضعت نسب خاصة لتوزيع الناتج، بحيث تكون حصة المزارع ٤٠ بالمئة من الحصاد في الأراضي المروية، ويمكن أن تصل هذه الحصة إلى ٨٠ بالمئة في الأراضي غير المروية إذا أمّن الفلاح أدوات الزراعة أو الآلات الزراعية[٣٥].

ـ **الباب الرابع**: يبحث في خمس مواد، وهي حقوق العامل الزراعي وتحديد أجره في المناطق الزراعية المختلفة كل عام بواسطة لجنة يشكلها وزير الإصلاح الزراعي، كما يحدد شروط تكوين نقابات العمال الزراعيين للدفاع عن مصالحهم.

ب ـ ثغرات الإصلاح الزراعي

إن نص بعض مواد قانون الإصلاح الزراعي يتضمن بعض الثغرات. فالمادة الثانية

---

(٣٤) العراق، وزارة الإصلاح الزراعي، **قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته والأنظمة والتعليمات والبيانات الصادرة بموجبه والقوانين ذات العلاقة به** (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٥)، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٣٥) الداهري، المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

من هذا القانون تسمح لمالك الأرض بأن يختار بنفسه الأراضي التي يحق له الاحتفاظ بها كملكية خاصة، إذ إن الأراضي في العراق تختلف من حيث إمكانية ريّها وأساليبه، ودرجة خصوبتها، وموقعها، ونوعية زراعاتها، مما أدى إلى استفادة الملاك من هذه المادة لاختيار الأراضي المروية والأكثر خصوبة والأقرب إلى المدن، وتسليم الأراضي غير المروية وغير الصالحة للزراعة إلى الدولة. فكان ٧ بالمئة فقط من الأرض التي استولت عليها الدولة صالحاً للزراعة.

في المقابل، عندما حُدِّدت مساحة الأرض التي سيُعاد توزيعها على الفلاحين، فإن النقطة الوحيدة التي أخذت بالاعتبار هي امكانية الري. فكان أن حصل بعض الفلاحين على أراض خصبة، بينما حصل البعض الآخر على أراض قليلة الإنتاج، لأن بعض ميزات الأرض، كغنى التربة ونوعية زراعاتها لم يؤخذ بالأعتبار. وربما يعود ذلك إلى عدم توافر المعلومات الإحصائية عن مساحة الأراضي ومردودها وخصوبتها، كما لم تتوافر المعلومات عن الأراضي التي تحتاج إلى الري والمضخات والمبازل والآبار الارتوازية أو العادية، وعن مساحة الأراضي التي يمكن إحياؤها وعدد الفلاحين الذين يحتاجون إليها، إضافة إلى عدم توافر الخرائط المساحية بمقاييس مناسبة لأعمال التقسيم والاعتماد على خرائط قديمة ومسح قديم. فبعض الأراضي كان قد مسح قبل ٤٥ عاماً من تاريخ الإصلاح الزراعي، وبعضها الآخر لم يكن ممسوحاً، مما عرقل أعمال التوزيع وخلق الكثير من الأخطاء والمشاكل.

إضافة إلى ذلك، لم يؤخذ بالاعتبار عند التوزيع مكان سكن الفلاح المستفيد، فكان أن وزِّعت أرض في الشمال لفلاحين من الجنوب أو العكس، مما أدى إلى الكثير من الانتقالات، وبالتالي إلى الكثير من المشاكل الاجتماعية والعائلية والقبلية، إضافة إلى مشاكل التأقلم مع البيئة الجديدة. لكل هذه الأسباب رفض عدد كبير من الفلاحين الانتقال لاستغلال الأرض التي حصلوا عليها خارج قراهم.

إلى ذلك، ينص القانون على أن المستفيد من إعادة توزيع الأرض، يجب أن تكون مهنته الزراعة، فحرم بذلك العمال الموسميين والعاطلين عن العمل في الريف. أضف إلى ذلك، أن من بين الشروط أن يحصل المستفيد على إفادة عمل من مالك الأرض التي يعمل فيها. إلا أن هذا الأخير كان يعطي الإفادات للموالين له مهما كان عملهم ويرفض إعطاءها لفلاحين مستحقين لم تكن علاقته بهم على ما يرام[٣٦].

---

(٣٦) Ibrahim Maroun, *L'Economie pétrolière pour l'économie de guerre permanente: Etude socio-économique des problèmes du développement en Irak,* publications de l'université libanaise. Section des études économiques; 6 (Beyrouth, Liban: Université libanaise: Distribution Libr. orientale, 1986), pp. 34-35.

والجدير بالذكر أن الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة بدأت بالتراجع منذ صدور قانون الإصلاح الزراعي كما يبيِّن الجدول رقم (١ ـ ٨)، ويعود ذلك لأسباب عدة منها(٣٧):

ـ فقدان الإدارة في الأراضي الزراعية والتي كان يتولاها الملاكون سابقاً. فقد شُلَّت حركة هؤلاء وهجر قسم كبير منهم أراضيهم، من دون أن تتمكن أجهزة الإصلاح من الحلول محلهم في إدارة الأراضي الموزعة، أو التي ستوزع. كما بقي الفلاحون من دون مساعدات فنية ومالية وإدارية، مما أثر في مستوى إنتاجهم.

ـ استعادة وسائل الري (المضخات) في أراضي الإصلاح الزراعي من قبل مالكيها الإقطاعيين والتجار، مما حال دون توفير الوسائل للفلاحين لري أراضيهم في المناطق الوسطى والجنوبية. ولم يستطع جهاز الإصلاح توفير المضخات لهؤلاء المزارعين ليمكنهم من الاستمرار في الإنتاج. كما لم «تستطع الدولة تقديم خدمات واسعة إلى الريف لتهيئة شبكات الري والبزل. ونتيجة لذلك اضطر عدد من المزارعين المتفعين من قانون الإصلاح الزراعي إلى تقديم عرائض إلى وزارة الإصلاح الزراعي يطلبون فيها التنازل عن القطع الموزعة عليهم بسبب كونها سبخة أو عالية لا تصلها المياه، ويريدون التخلص من الالتزامات التي تترتب عليهم على رغم كونهم لم يزرعوا الأرض»(٣٨).

ـ انخفاض مستوى الإنتاجية لأراضي الإصلاح الزراعي بسبب تفتيتها للتوزيع وانعدام فعالية النظام البديل المتمثل في الجمعيات التعاونية الزراعية.

ـ انخفاض الإنتاج في ملكيات الإقطاعيين بسبب امتناعهم عن تسليف المزارعين البذور والأموال اللازمة، أي تأمين مستلزمات الإنتاج في بداية الموسم.

وتبقى المشكلة الأكبر انعدام الظروف والإمكانيات الملائمة لإنجاح تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي.

ج ـ مشاكل تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي

عرف تنفيذ الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ الكثير من العجز ونقاط الضعف، مما أدى إلى فشل في عملية إعادة توزيع الأراضي، وتنظيم التعاونيات، وتحسين العلاقات بين صاحب الأرض وصاحب وسائل الري والفلاح.

---

(٣٧) كمال محمد سعيد خياط، **القطاع الزراعي في العراق، مسح شامل لموارده وتقييم أساليب تنميته** (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٠)، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

الجدول رقم (١ ـ ٨)

تطور الإنتاج (١٠٠٠ طن متري)، والمساحات المزروعة (١٠٠٠ هكتار) في العراق، بحسب أنواع المزروعات (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

	٤٨ـ٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
حبوب (مجموع)																		
مساحة	٢٢٠١	١٨٧٩	١٩٥١	٢٤٣٠	٢٦٦٨	٢٧١١	٢٥٨٢	٢٧٨٩	٢٨٠٠	٢٦٥٧	٢٤٠٢	٢٠٣٩	٢٤٥١	١٨١٨	٢١٧٩	٢٤٨١	٢٣٨٢	٢٤٧٢
إنتاج	١٤٤٤	١٤٤٠	١٢٨٥	٢٠٨٤	٢٦١٦	١٣١٨	١٩٧٩	٢٥٩٧	١٨٦٦	١٣٩١	١٥٢٧	١٨٤٧	٢٣٣٢	١٤٣٢	١٦٣٠	٢٠٠٧	١٨٥٩	٢٠٥٢
قمح																		
مساحة	٩٢٩	٩٢٨	٩٦٨	١١٩٧	١٣٩٠	١٤٢٥	١٣١٤	١٤٥٦	١٥٣٣	١٤٩٠	١٢٧١	١١٠٠ف	١٤٠٠ف	٨٥٠ف	١٣٠٠ف	١٤٠٠ف	١٣٠٠ف	١٣٥٠ف
إنتاج	٤٢٤	٤٨٨	٤٨٠	٧٦٢	١١٦٠	٤٥٣	٧٧٦	١١١٩	٧٥٧	٥٦٤	٥٩٢	٨٥٧	١٠٨٥	٤٨٨	٨٠٧	١٠٠٥	٨٢٦	٨٦٠
أرز																		
مساحة	٢٤٥	٦١	٧٥	٩٤	١٢٠	٥٤	٧٠	٦٦	٨٩	٥٩	٧٦	٢٥ف	٤٠ف	٥٥ف	٦٥ف	٦٥ف	٦٥ف	١٠٣
إنتاج	٢٦٨	٨٤	١٢٦	١٦٣	١٨٠	٨٣	١١١	١٤٧	١٣٧	٨٨	١١٨	٦٨	١١٣	١٤٣	١٨٤	١٧٨	١٨٢	٣١٥
شعير																		
مساحة	٩٧٦	٨٦٣	٨٨٢	١٠٩٦	١١٢٢	١٢٠٥	١١٧١	١٢٤٠	١١٥٧	١٠٩١	١٠٣٨	٩٠٠ف	١٠٠٠ف	٩٠٠ف	٨٠٠ف	١٠٠٠ف	١٠٠٠ف	١٠٠٠ف
إنتاج	٧٠٧	٨٣٩	٦٥٢	١١١١	١٢٣٩	٧٥٧	١٠٦٦	١٣٠٥	٩٥٤	٧٢٥	٨٠٤	٩١١	١١٢٥	٧٩٠	٦٢٣	٨٠٧	٨٣٢	٨٥٥
ذرة																		
مساحة	٢٧	٩	١٠	٨	٥	٨	٧	٦	٦	٥	٥	٢ف	٢ف	٢ف	٢ف	٣ف	٤ف	٤ف
إنتاج	١٧	٩	٨	٨	٥	٧	٦	٥	٥	٣	٣	٢	٢	٢	٣	٤	٤	٤
بصل																		
مساحة	٦	٦ف	٦ف	٦ف	٦ف	٦ف	٦ف	٦ف	٧ف	٧ف	٧	٧	٩	٩	١٠	١١	١٢	١٤
إنتاج	٣٠	٣٠ف	٣٠ف	٣٥ف	٣٥ف	٣٥ف	٣٥ف	٣٥ف	٤٠ف	٤٠ف	٣٩	٣٦	٤٩	٥٢	٦٨	٨٤	٨٢	٩٠
قطن																		
مساحة	١٧	٤٥(*)	٥١	٢١	٥٦	٥٧	٥٨	٦٥	٥٦	٣٧	٣١	٣٤ف	٣٤ف	٢٥ف	٣٦ف	٣٢ف	٣٢ف	٣٧ف
إنتاج														٢٤				
سمسم																		
مساحة	٣٢	١٣	٢١	٢٥	٢٩	٢١	١٩	٢٤	٢٢	١٠	١٠	٩ف	٩ف	٩ف	١١ف	١٤ف	١٥ف	١٦ف
إنتاج	٩	٩	١٢	١٦	١٦	١٢	١٣	١٥	١٤	٧	٦	٥	٥	٦	٨	٩	١١	١٢

يتبع

تابع

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع)																		
مساحة	٢٤٢٤	٢١٦٥	٢٠٨٧	١٤٧٤	٢٥٩٣	١٧٠٣	٢١٩٦	٢٠٢٠	٢١٥٥	١٥٠١	٢٣٠٤	١٩٢٩	٢٢٩١	٢٢٥٧	٢٣٥٦	٢٤٨١	١٠٨٤	١٣٤٧ف
إنتاج	٢٩٠٠	٢٤٧٤	٢١١٢	١٥٨٨	٣٩٠١	١٦٠٣	١٩٦١	١٣٧٣	٢١٠٩	١٤٤٥	١٧٨٠	١٤٨١	١٨٩٢	٢٠٣٦	٢٠٦٦	١٨٢٢	١٠٩٧	١٨٢٠
قمح																		
مساحة	١٥٠٠ف	١٣٠٠ف	١٤٠٠ف	٩٤٨	١٨٠٠ف	١١٥٦	١٦٣٣	١٤٠٨	١٤٩٩	٨٥٨	١٤٩٦	١٠٧٨	١٣٧٤	١١٩٣	١١٦٨	١١٩١	٤٩٣	٤٢٠ف
إنتاج	١٥٣٧	١١٨٣	١٢٣٦	٨٢٢	٢٦٢٥	٩٥٧	١٣٣٩	٨٤٥	١٣٠٢	٦٩٦	٩١٠	٦٨٥	٩٧٦	٩٠٢	٩٦٥	٨٤١	٤٧١	٦٠٠(*)
أرز																		
مساحة	١٠٩	١٠٦	٧٥	١٠٩	٩٤	٦٤	٣١	٣٠	٥٢	٦٣	٥٥	٥٩	٥٥	٥٥	٥٨	٤٩	٣٩	٥٠ف
إنتاج	٣٥٤	٣١٨	١٨٠	٣٠٧	٢٦٨	١٥٧	٦٩	٦١	١٦٣	١٩٩	١٧٢	١٥٨	١٦٧	١٦٢	١٦٣	١١١	١٠٩	٧٥ف
شعير																		
مساحة	٨٠٠ف	٧٥٠ف	٦٠٠ف	٣٩٦	٦٧٥ف	٤٦٤	٥١٩	٥٦٧	٥٧٦	٥٣٦	٧١٤	٧٦٠	٨٣٠	٩٨٤	١١١٠	١٢١٧	٥٢٥	٨٥٠ف
إنتاج	٩٩٢	٩٦٣	٦٨٢	٤٣٢	٩٨٠	٤٦٢	٥٣٣	٤٣٧	٥٧٩	٤٥٨	٦١٧	٥٧١	٦٨٢	٩٢٥	٩٠٢	٨٣٦	٤٨٢	١١٠٠ف
ذرة																		
مساحة	٤ف	٤ف	٥ف	٩ف	١٣ف	١٠	٧ف	٩	١٧	٤٢	٣٣	٢٣	٢٤	١٨	١٢	١٥	١٩	٢٠ف
إنتاج	٤	٥	٦	١٦	١٨	١٩	١٥	٢٣	٥٥	٨٢	٧٥	٥٩	٦٠	٣٩	٢٨	٢٨	٣١	٤١(*)
بصل																		
مساحة	١٤	١٤	١٢	١٦	١٤	١٥	١٣	١٣	١٠	١١	١٠	٨	١٨	١٨	١٤	٨	١٠	١٠ف
إنتاج	٩١	٨٢	٧٢	٩٨	٧٨	٨٢	١٠٠	٨٨	٧٦	٨١	٧٠	٨١	١٢٨	١٥٠	١١٣	٧٢	٩٧	٩٠
قطن																		
مساحة	٣٦ف	٣٣ف	٣٣ف	٣٤	٣٧	٣٦	٢٦	٢٦	٢٥	٢١	١٧	١٥	١٤	١٠	١١	١٢	٧	١٠ف
إنتاج			٤٣ [١٩٦٩–١٩٧١]				٤٠	٣٩	٢٨ف	٢٦	١٤	١٧ف	١٥ف	١٥ف	١٥ف	١١ف	٧	١٢
سمسم																		
مساحة	١٦ف	١٦ف	١٧ف	١٧ف	١٢ف	١٣	١٢	١٢	١٢	٩	١٨	١٣	٩	١٠	١٠	١١	١١	١٣ف
إنتاج	١٢	١٢	١٣	١٤	٧	٦	٦	٨	٧	٥	٩	٧	٤	٦	٦	٦	٦	٧(*)

الملاحظات:
(*) = مرجع شبه رسمي.
ف = تقديرات الفاو.
المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

(١) مشاكل عملية الاستيلاء

قامت الدولة العراقية بأعمال الاستيلاء بصورة سريعة تحت ضغط ومؤثرات سياسية معينة، أي إضعاف كبار الملاكين، من دون النظر إلى إمكانيات إدارة هذه الأراضي وتوزيعها للمحافظة على مستوى الإنتاج فيها. فبقي قسم من المساحات الشاسعة المستولى عليها غير متعاقد عليه، وغير موزّع، فترك من غير استغلال.

وعرفت عملية الاستيلاء مشاكل فنية وإدارية، منها قلة المهندسين والمسّاحين في العراق، وقلة الموظفين الذين يمتلكون الخبرة في المسائل الزراعية والعقارية وعدم رغبة هؤلاء في العمل في الأرياف، فضلاً عن عدم توافر وسائل النقل[٣٩].

(٢) عمليات التوزيع ومشاكلها

قدِّرت الأرض التي كان يجب توزيعها بـ ٢٦ مليون دونم، منها ١٢ مليوناً كان من المفترض الاستيلاء عليها من ٣,٢٥٩ مالكاً في مهلة خمس سنوات بحسب القانون.

في عام ١٩٦٩، كان قد تمّ الاستيلاء على ٧,١ مليون دونم فقط من أصل ١٢ مليوناً، عائدة لـ ٢,٥٧٤ مالكاً. والباقي، أي ما يقارب ٥ ملايين دونم، كان لا يزال في عهدة ٦٨٥ مالكاً.

في عام ١٩٦٩ أيضاً، تم توزيع ٢ مليون دونم فقط، من أصل الـ ٧,١ مليون دونم المستولى عليها منذ عام ١٩٥٨، إضافة إلى مليون دونم من أراضي الدولة. وقد استفاد منها ٦٠,٨٠٢ عائلة ريفية، علماً أنه في عام ١٩٦٥، كان الريف العراقي يعدّ حوالى ٦٦٠,٠٠٠ عائلة.

وفي عام ١٩٧٠، كان قد تم توزيع ربع الأرض المستولى عليها، وقد استفاد منها ١٠ بالمئة من أرباب الأسر الريفية، فيما بقي ٣٤ بالمئة من أرباب الأسر المستحقين ينتظرون نصيبهم. أما الباقي، أي ٥٦ بالمئة من أرباب الأسر الريفية، فكانوا لا يملكون أرضاً ولم يكن لهم حق الاستفادة من إعادة التوزيع، لأنهم لا يلبون الشروط المنصوص عنها في القانون.

في المقابل، وفي عام ١٩٦٩، تم تأجير ٧,٩ مليون دونم من الأراضي، ٥٢ بالمئة منها أملاك للدولة، و٤٨ بالمئة أراضٍ مستولى عليها. استأجر هذه الأراضي ٢٢٣,٨٥٥ مزارعاً بعقد مؤقت أدى إلى تردد الفلاحين في الاعتناء بها وتحسينها، حتى ولو كانوا نظرياً يستفيدون من قانون الإصلاح، إلا أنهم لم يكونوا قد أصبحوا فعلياً مالكين لهذه الأراضي، وكانوا يخشون من حصول أيّ تبدّل في موقف الدولة حيال قضية التملّك.

---

(٣٩) Maroun, Ibid., pp. 35-38.

أضف إلى ذلك أن هذا النظام من التعاقد أدى إلى الكثير من الخلافات بين المزارعين والإدارة العامة ذات الممارسات البيروقراطية، مما دفع الكثير منهم إلى ترك الأرض والتوجه إلى المدن، فنتج من ذلك انخفاض في الإنتاج الزراعي[٤٠].

(٣) فشل الجمعيات التعاونية

إن التعاونيات الزراعية لم تنجح بأن تكون بديلة من خدمات الملاكين القدامى كما أرادها الإصلاح الزراعي. وهذا الفشل يعود في الواقع إلى أسباب عدة منها عدم كفاية عدد الاختصاصيين الذين كان يجب أن ينظموا هذه التعاونيات ويسهروا على سير عملها، وعدم كفاية القروض المقدمة، وعدم وجود روح التعاون، إضافة إلى تحويل هذه التعاونيات إلى أداة سياسية، تحرّك الجماهير الريفية لصالح النظام.

(٤) اختلال التوازن بين حقوق المالكين والفلاحين

نظم قانون الإصلاح الزراعي العلاقة بين المالك والمستأجر، بحيث تكون حصة كل منهما بحسب عوامل الإنتاج التي يقدمها وهي: الأرض، والماء، والبذور، والمصاريف الإدارية، والعمل.

إلا أن غالبية هذه العوامل كانت في يد مالك الأرض، مما جعل حصته من الإنتاج في غاية الأهمية. أما بالنسبة للعمل، فقد كان مقسّماً إلى: عمل المزارع اليومي، والفلاحة والحصاد. غير أن الفلاحة والحصاد كانت تتم بواسطة المعدات الزراعية وبخاصة في الأراضي الشاسعة، وليس على يد المزارع، مما كان يخفّض حصته إلى ٤٠ أو ٥٠ بالمئة من الإنتاج.

إضافة إلى ذلك، ينص القانون على أن فترة التعاقد لا يمكن أن تقل عن ثلاث سنوات، من دون أن يحدّد كيفية تجديدها، مما يعطي المالك إمكانية طرد المزارع بسهولة بعد انتهاء هذه المدة، خصوصاً أن القانون لم ينص على أي تعويض للمزارع بدل أتعابه للتحسينات الدائمة التي يقوم بها خلال فترة التعاقد.

د ـ نتائج الإصلاح على الإنتاج الزراعي

قدِّر المعدل السنوي للإنتاج الزراعي بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٩ بـ ١٦٠ مليون دينار؛ وكان متوسط معدل الزيادة السنوية ١,٦ بالمئة، وهو المعدّل نفسه الذي كان بين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٨، أي في فترة ما قبل الإصلاح الزراعي.

(٤٠) الداهري، السياسة الزراعية، اقتصاديات الإصلاح والتعاون الزراعي، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

وإذا أردنا مقارنة هذا المعدل بمعدل الزيادة السنوية للسكان العراقيين، والذي كان ٣,٢٥ بالمئة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩، يتبيّن أن الأول هو أقل من الثاني بـ ١,٦ بالمئة. فإذا أضفنا هذا الفارق إلى المعدل السنوي لزيادة الطلب على المواد الغذائية الذي هو ٥,١٢ بالمئة، يرتفع متوسط عجز الإنتاج الزراعي بالنسبة للطلب إلى ٦,٧٧ بالمئة في السنة[٤١].

أما مردود أهم المحاصيل الزراعية، وبخاصة الحبوب، فكان متدنياً جداً بالمقارنة بمتوسطه في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية، كما هو مبيّـن في الجدول رقم (١ ـ ٩).

ففي عام ١٩٥٨، كان مردود الحبوب في العراق أدنى بـ ٥٢,٤٣ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٣٩,٦٤ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٥٩,٤ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٤٤,٠٩ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

وفي عام ١٩٦٨، كان هذا المردود أدنى بـ ٣٠,١٤ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٤٤,١٤ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ١٣,٢٧ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

ويظهر من خلال الجدول رقم (١ ـ ١٠)، أن عام ١٩٥٨ سجّل تدنياً في مردود معظم المحاصيل (ـ ٢٨,٣٦ بالمئة لمردود مجموع الحبوب، بعد ارتفاع ٢١,٥٤ بالمئة عام ١٩٥٧؛ ـ ٣٥,٦٨ لمردود القمح، بعد ارتفاع ٢٩,٩٥ بالمئة عام ١٩٥٧؛ ـ ٣٠,٨١ لمردود الأرز، بعد ارتفاع ٤١,٠٥ بالمئة عام ١٩٥٧؛ ـ ٢١,٥٨ بالمئة لمردود الشعير، بعد ارتفاع ١٥,٤٨ بالمئة عام ١٩٥٧؛ ـ ٢٦,٢٥ بالمئة لمردود الفول، بعد ارتفاع ٤,٣٤ بالمئة عام ١٩٥٧؛ ـ ٥٧,٠٧ بالمئة لمردود الحمص؛ وـ ٥٤,٩٩ بالمئة لمردود العدس).

وتابع مردود بعض هذه المحاصيل تراجعه في عام ١٩٥٩، كمجموع الحبوب (ـ ٢١,٤٤ بالمئة)، والقمح (ـ ٢٣,٤٨ بالمئة)، والشعير (ـ ١٩,٥١ بالمئة)، والذرة (ـ ١٢,١٣ بالمئة)، والفاصوليا (ـ ٢٣,٨٦ بالمئة) (الجدول رقم (١ ـ ١٠)).

وإذا قارنا، من خلال الجدول رقم (١ ـ ١٠)، معدل نسبة تغيّـر مردود المحاصيل العراقية في الخمسينيات قبل الإصلاح، مع هذا المعدل بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات، نجد أن غالبية المحاصيل (باستثناء الذرة والذرة البيضاء والحمص والبطيخ والعدس) تراجع معدل نسبة تغيّـر مردودها بعد الإصلاح.

فبلغ معـدل ارتفـاع مـردود مجمـوع الحبـوب ١٠,٨ بـالمئـة في الخمسينيـات قبـل الإصلاح، وتراجع إلى ٣,٩٥ بالمئة بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات.

---

(٤١) Maroun, *L'Economie pétrolière pour l'économie de guerre permanente: Etude socio-économique des problèmes du développement en Irak*, pp. 38-42.

الجدول رقم (١ ـ ٩)

تطور مردود الحبوب (كلغ/هكتار) في العراق، مقارناً بالمردود في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

		٤٨ـ٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
حبوب (مجموع)	العراق	٦٥٨	٧٦٦	٦٥٩	٨٥٨	٩٨٠	٤٨٦	٧٦٦	٩٣١	٦٦٧	٥٢٤	٦٣٦	٩٠٦
	العالم	١١٢٤	١١٦٠	١٢٢٣	١٢٣٠	١٢٠٣	١٢٦٣	١٣٠٣	١٢٩٥	١٤٠٢	١٤٠١	١٤٠٥	١٣٧٠
	الشرق الأدنى	٩٨٧	١٠٥٥	١٠٩٤	١١٥٠	١٠١٣	٩٩١	١٠٣٠	١١٧٤	١١٠٥	١٠٣٩	١٠٥٨	١٠٢٢
	البلدان المتقدمة	١٢٥٥	١٣٠٧	١٣٨٩	١٣٦٤	١٣١١	١٤٢١	١٤٩٦	١٤٧٣	١٦٤٣	١٦٦١	١٧٤٥	١٦٧٣
	البلدان النامية	٩٩٦	١٠٢١	١٠٧١	١١١٣	١١٠٧	١١٢٠	١١٣٩	١١٤٢	١١٩٣	١١٧٦	١١٢١	١١٢٢
		١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
حبوب (مجموع)	العراق	٩٥١	٧٨٨	٧٤٨	٨٠٩	٧٨٠	٨٣٠	١١٩٦	١١٤٣	١٠١٢	١٠٧٨	١٥٠٤	٩٤٢
	العالم	١٤٤٣	١٤٥٠	١٥٠٨	١٥١٠	١٦٢٨	١٦٦٨	١٧١٢	١٧٢٧	١٧٨٤	١٩٠٨	١٨٧١	١٩٦٤
	الشرق الأدنى	١١٤١	١٢٠٣	١١٠٥	١١٢٧	١١٥١	١٢١٤	١١٩٣	١٢٣٣	١١٣٠	١٢٨٧	١٣٠٢	١١٢٨
	البلدان المتقدمة	١٧٧٣	١٧١٩	١٨٠١	١٨٢٥	٢٠٥١	٢٠٥٩	٢١٤١	٢١٧٤	٢٢٠٨	٢٤٥٠	٢٤٠٥	٢٥٣٧
	البلدان النامية	١١٧٣	١٢٣٥	١٢٧٥	١٢٦٢	١٢٩٧	١٣٦٣	١٣٧٩	١٣٩٤	١٤٨٤	١٥١٣	١٤٨٥	١٥٤٣
		١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع)	العراق	٨٩٣	٦٧٩	٩٧٩	٩٦٢	٧٧٣	٧٦٨	٨٢٦	٩٠٢	٨٧٧	٧٣٤	١٠١٢	١٣٥١
	العالم	١٩٠١	١٩١٦	٢٠٣٨	٢٠٢٧	٢٢١٦	٢١٧١	٢١٦٢	٢٢٤٢	٢٣٥٧	٢٣٠١	٢٤٩١	٢٥٣٦
	الشرق الأدنى	١٢١١	١٣٥٢	١٤٥٢	١٤٠٨	١٤٥٥	١٤٤٥	١٤٦٢	١٥٢٢	١٤٨٤	١٤٠٧	١٤٥٣	١٤٧٣
	البلدان المتقدمة	٢٣٣٠	٢٢٤٥	٢٥٢٠	٢٤٧٨	٢٧٨٦	٢٦٥٠	٢٥٧٦	٢٦٥٢	٢٨١١	٢٥٦٣	٢٩١١	٣٠٣٣
	البلدان النامية	١٥٧٧	١٦٦٩	١٦٧٨	١٦٨٨	١٧٩٧	١٨١٩	١٨٥٥	١٩٣٣	٢٠١٤	٢١١٨	٢١٨٨	٢١٨١

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

الجدول رقم (١ ـ ١٠)

التغير السنوي لمردود الزراعات في العراق بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥ (نسبة مئوية)

	٥١ـ٥٠/٤٨	٥٢ـ٥١	٥٣ـ٥٢	٥٤ـ٥٣	٥٥ـ٥٤	٥٦ـ٥٥	٥٧ـ٥٦	٥٨ـ٥٧	٥٩ـ٥٨	٦٠ـ٥٩	٦١ـ٦٠	٦٢ـ٦١	٦٣ـ٦٢	٦٤ـ٦٣	٦٥ـ٦٤	٦٦ـ٦٥	٦٧ـ٦٦	٦٨ـ٦٧
حبوب (مجموع)	١٦,٤١+	١٣,٩٧-	٣٠,٢٠+	١٤,٢٢+	٥٠,٤١-	٥٧,٦١+	٢١,٥٤+	٢٨,٣٦-	٢١,٤٤-	٢١,٣٧+	٤٢,٤٥+	٤,٩٧+	١٧,١٤-	٥,٠٨-	٨,١٥+	٣,٥٨ -	٦,٤١+	٤٤,١٠+
قمح	١٤,٨٥+	٥,٧٠-	٢٨,٤٣+	٣١,٠٨+	٦١,٩٢-	٨٥,٨٥+	٢٩,٩٥+	٣٥,٦٨-	٢٣,٤٨-	٢٣,٠١+	٦٧,٥٣+	٠,٥١-	٢٥,٩٣-	٨,١٩+	١٥,٦٢+	١٥,٥٦-	٠,٣١+	٦٠,٩١+
أرز	٢٧,٠٣+	٢٢,٠٠+	٣,٣٩+	١٣,٤١-	٢,٥٣+	٢,٥٣+	٤١,٠٥+	٣٠,٨١-	٢,٩٢-	٣,٣٤+	٧٦,٨٧+	٣,٢٥+	٧,٨٩-	٨,٩١+	٣,٢١-	٢,٠٤+	٩١٤+	٦,٠٨+
شعير	٣٤,٢٥+	٢٣,٩٧-	٣٧,٠٨+	٨,٩٨+	٤٣,١١-	٤٥,٠٦+	١٥,٤٨+	٢١,٥٨-	١٩,٥١-	١٦,٧٢+	٣٠,٥٨+	١١,١٧+	٢١,٩٥-	١١,٢٧-	٣,٥٩+	٣,١٠+	٢,٧٦+	٤٥,٠٣+
ذرة	٤٨,٨٣+	١٢,٥١-	١٤,٩٠+	٣,١٤-	٦,٥٩-	١١,٥٦-	٤,٩٧+	٢,٤٩-	١٢,١٣-	١٧,٨٨-	٦٧,٩٦+	٤,٤٢+	١,٥١+	٣٩,١٦+	٤,٥+	٢٦,٢٥-	٣,٥٢+	٣,٤٠+
ذرة بيضاء	٣,٦٤-	٣,٩٦+	٠,٦١+	١١,٩٦-	٩,٦٨-	٩,٠٩+	٤,٧٦+	١٢,٢١-	١,٩٤+	٧,٩٤-	٢٢,٦٤-	٢,٥٣+	١١,٤٥+	٣٤,٤٦+	٨,٩٠-	١٤,٦٥+	٦,٦٧+	٢,٦٠-
بطاطا	٣٩,٤٤+	صفر	صفر	٧,١٥-	٧,٧+	٨,٣٣+	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
فاصوليا	٢٠,٦٢+	٣,٢٢+	١٠,٦٢+	١١,٤٤-	١٧,٢٢-	٤٥,٠٩+	٣,٨٥+	١٤,٧٠+	٢٣,٨٦-	١١,٤٢-	٣,٩٧-	٨,٦٠+	١٣,٤٧+	١١,٥٩+	١٤,٧٧+	٢١,٠٥+	٠,٩+	١٧,٥٩-
فول	٨,٣٤-	٢١,١٠+	٣٣,٩٤+	١٦,٦٧+	١,١٢-	١٦,٤١+	٤,٣٤+	٢٦,٢٥-	٣,٩٢+	١,٣٣+	٣٥,٦٧+	٠,٩٧+	١٠,٥٤-	٣٥,٤٥-	٤٦,٢٠+	٠,٣٨-	١,٨٠-	١٢,٤٧+
حمص	٣,٨١+	٣٨,٦٤-	٤١,٢٤+	٤,٨٧+	٢٥,٩٠-	٢٦,٨٧+	٠,٩٥-	٥٧,٠٧-	٩٥,٨٨+	٨,٩٩-	٢٨,٦٨+	٣,٤٢+	٠,٧٩-	١٣,١٩-	٢٣,٠٨+	١,١٩-	٣,٣١+	١٠,٦٤+
بصل	صفر	صفر	٩,٣٨+	صفر	صفر	صفر	صفر	١,٥٩+	صفر	١,٧٨-	٠,١٥+	٠,٩١+	٤,٧٥+	٢١,٧٢+	٤,٣٢+	٦,٨٠-	٢,٨٧-	٠,٨٧+
بندورة	٠,٢٤+	١٠,٢٩+	٣,٥٥+	١,٩٤-	١,٩٨-	١,٧٥-	صفر	٤,١٢+	٢,٧٩-	صفر	٥,١٢+	١٠,٧٥-	١,٠٣-	٩,١١+	٣,٦٨+	٦,٤٩+	٠,٨٩-	١,٦٦-
بطيخ	٠,٣١-	٠,٢٥+	٠,٣٤-	٠,٢٣+	٠,٢٠+	٠,٢٩-	٠,١٩+	٠,٢٧-	٠,١٨+	٠,١٦+	١٠,٥٢-	٢٣,٦٠+	٠,٩١+	١,٥٧+	٢,٢٩-	٢,٢٨+	٢,٢١+	١,٥٣-
عدس	٦٠,١٢+	١٤,٧٩-	٣,٢٦+	١,٥٨+	٣١,٤٠-	٥٧,١١+	٢٢,٤٤-	٥٤,٩٩-	١٠٣,٣٨+	صفر	١٥,٩٠+	٧,٣٤+	٤,٧٥-	٣,٧٤+	٥,٧١+	٩,٣٩-	٠,١٦+	١١,٢٨+
شمندر سكري	٢٠,٠٠+	صفر	صفر	١٦,٦٧+	صفر	١٤,٢٨+	صفر	١٢,٥٠+	صفر	١١,١١+	١٠,٧١-	٢٠,٠٠-	صفر	٣٨,٢٣-	٨٤,٣١+	٤٢,٨٤+	٢,١٤+	٣,٢٠-
سمسم	١١٠,٥٨+	١٠,٨١-	٩,٥٦+	١٦,٣٥-	٦,٨٩+	١٧,٠٧+	٢,٦٨-	٠,٧٦-	٢,٣١-	١١,٦٧-	٤,٨٢-	٦,٠٠+	١٩,٤٧+	٩,٧٨+	٨,٥٠-	٧,٣٧+	٢,٧٥+	٠,٥٣+

يتبع

تابع

	٦٨ ـ ٦٩	٦٩ ـ ٧٠	٧٠ ـ ٧١	٧١ ـ ٧٢	٧٢ ـ ٧٣	٧٣ ـ ٧٤	٧٤ ـ ٧٥	٧٥ ـ ٧٦	٧٦ ـ ٧٧	٧٧ ـ ٧٨	٧٨ ـ ٧٩	٧٩ ـ ٨٠	٨٠ ـ ٨١	٨١ ـ ٨٢	٨٢ ـ ٨٣	٨٣ ـ ٨٤	٨٤ ـ ٨٥
حبوب (مجموع)	٤,٤٣-	١١,٤٦-	٦,٥٢+	٣٩,٥٢+	٣٧,٣٧-	٥,٢٠-	٢٣,٩٦-	٤٤,١٨+	١,٧٤-	١٩,٦٥-	٠,٦٥-	٧,٥٥+	٩,٢٠+	٢,٧٧-	١٦,٣٠-	٣٧,٨٧+	٣٣,٥٠+
قمح	١١,٢٢-	٢,٩٧-	١,٨١-	٦٨,١٧+	٤٣,٢١-	٠,٩٧-	٢٦,٧١-	٤٤,٥٩+	٦,٦٧-	٢٥,٠٣-	٤,٤٤+	١١,٨١+	٦,٤٨+	٩,٢٦+	١٤,٥٣-	٣٥,٤١+	٤٩,٤٨+
أرز	٧,٤٩-	١٩,٩-	١٧,٠٢+	١,٣٩+	١٤,١٠-	٩,٩٢-	٨,١٦-	٥٣,٨٥+	٠,٦٧+	٠,١٦+	١٤,٤٨-	١١,٩٨+	١,١٣-	٤,٧٠-	٢٠,٣١-	٢٢,٨٨+	٤٥,٩٨-
شعير	٣,٥٥+	١١,٤٥-	٣,٩٦-	٣٢,٩٧+	٣١,٤٧-	٣,٢٢+	٢٥,٠٢-	٣٠,٦٥-	١٥,١١-	١,١٧+	١٢,٩٦-	٩,٤٤+	١٤,٢٢+	١٣,٦٢-	١٥,٣٩-	٣٣,٤٨+	٤١,١١+
ذرة	٣,٥٥+	٢,٨٤+	٤٣,٨٢+	١٩,٩٥-	٣٤,٩٦+	٩,٤٢+	١٨,٦٠+	٢٧,٧٤+	١٧,٨٧-	١٢,١٤-	٩,١٩+	٠,٧٦+	١١,٣٣-	٦,٠٥+	٢٠,٨٠-	١٤,٨٤-	٢٨,٥٣+
ذرة بيضاء	٤,٦٣-	٩,٢٥+	١٣,٩٤-	١١,٤٣-	١٤,١٤+	٥,٨٠-	٨,٠٤+	١٢,٩٥-	١٤,٤٣-	٣٧,٦١+	١٢,٨٢-	٠,٣٢-	٤,٢٣+	صفر	٢٣,٤١-	٢١,٧٤-	٥,٧٣-
بطاطا	٥٠,٠٠+	٢,٥٧+	٢١,٨٤-	١٦,٨٣-	صفر	١٦,٦٧-	١,٤٣+	١٤,٤٦+	١٣,٠٤+	٣٧,٤٢+	٢,٩٢-	٤٦,٩٣+	٩,٦٥-	٤,٤٤-	٨,٦٩+	١٧,٧٠-	٠,٧٥-
فاصوليا	١٠,٨٣-	٢٦,٢٤+	١٢,٦١-	٨,٩٢+	٢٣,١٥-	١٣,١٦-	٢٠-	٢٧,٦٥+	صفر	١٦,٦٢-	٧,٦٥+	١١,٧٣-	٣١,٢٧+	٠,٧١+	٣,٥٤-	٢,٥٠-	٩,٤٩+
فول	٩,٤٦-	٧,٣١+	١٧,١٧-	٦,٨٤+	٠,١٢٨-	٢١,٢١+	١٥,٣٣-	١١,٦٢+	٧,١١+	١,٦٨-	٧,٩٨+	٧,٢٢-	٣٨,٠٤+	١٢,٣٧+	١٤,٦٢-	١,٠٧-	١,٦٦+
حمص	٣,٦٩-	١٢,٤٥-	٠,٧٨-	٩,٦١+	٢١,٧٠-	١,٨٣+	١٧,٤٨+	١٩,٤٨-	١٦,٧٦+	٣٤,٠٩-	٥٨,٤١+	١٥,٤٧-	٣٣,٠٩+	٢,٦٤+	٣,٥٢+	١٠,٤٦-	٩,٤٩+
بصل	١٠,٩٣-	٣,٤٠-	٨,٦٠+	٨,٥٠-	٢,٤١-	٣٥,٨٣+	١٣,٥٥-	١٨,٤٦+	٠,٧٢-	١٠,٩٨-	٤٣,٢٠+	٢٥,٩٩-	١٤,١١+	٠,٥٢+	٣,٥٨+	٩,٢٦+	٠,٢١+
بندورة	٢,٥+	١٢,٠٠+	٢١,٦٩+	١٧,٤٨-	٢,٩١-	١١,٩٧+	٥,٢٢-	٢٣,٣٠+	٨,٢٥-	٨,٣٨+	١٣,١١-	١١,٣٠+	١,٠٢+	١٢,٩٧+	٠,٢٦+	٦,٧٣+	٠,٨٠-
بطيخ	٣,٤٥-	٢,٩٨+	٤,٢٥-	٣,٠٤-	٤,٥٦-	٩,٦١+	٣,٠٩+	٤,٠٩+	٦,٩٩+	٥,٦٢+	٦,٠١-	١٤,٤٤-	٨,٥٠+	١٢,٩٨+	٢,٩٩ـ	٠,٢٥+	٨,٠٣+
عدس	١٧,٨٩+	٤٩,٢٢-	١٢,٢٣+	٣٣,٩٦+	١١,١١-	١٣,٧٣+	٤٥,٢٠+	٣,٨٤-	٢,٨٨+	٥,٤٩-	١٥,٢٨+	١٨,٠٠-	٣,٨٦+	٠,٢٣+	٦,٣٧-	٢٢,٩٠-	٣٣,٧١+
شمندر سكري	٢٤,٤٢-	٣٨,٦٥+	٢٧,٠٦-	٣٦,٣٥+	١٢,٥٢-	٠,١٣-	١٦,٤٨+	٢,٨٥-	١٠,٢٣+	٥,٥٨-	٢٥,٤١-	٥,٥٧+	٨,٩٠-	٦٠,١١-	١٨,٢٣+	٨,٠٠+	٧,٤١-
سمسم	٠,١٣+	٤,١٢+	٥,١٠+	٢٨,٤٠-	٢٦,٧٨-	٢٧,٣١+	١٨,٣٦+	١٠,١٤-	١٣,٦٧-	٥,٣٥-	٨,٣٧+	٦,٩٥-	١٨,٠٥+	٠,١٧+	٠,٨٨+	٤,٧٠-	١,٨٢-

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

وبلغ معدل ارتفاع مردود القمح ١٧,٥ بالمئة في الخمسينيات قبل الإصلاح، وتراجع إلى ٦,٥ بالمئة بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات.

فيما بلغ معدل ارتفاع مردود الفول ١١,٨٦ بالمئة في الخمسينيات قبل الإصلاح، وتراجع إلى ١,٣٩ بالمئة بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات.

كما بلغ معدل ارتفاع مردود زراعة السمسم ١٦,٣٢ بالمئة في الخمسينيات قبل الإصلاح، وتراجع إلى ١,٥ بالمئة بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات.

أما معدل ارتفاع مردود الحمص، فبلغ ١,٦ بالمئة في الخمسينيات قبل الإصلاح، و٦,٦٨ بالمئة بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات.

فيما بلغ معدل ارتفاع مردود العدس ٧,٦٣ بالمئة في الخمسينيات قبل الإصلاح، وبقي تقريباً على حاله، فبلغ ٨,٠٢ بالمئة بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات.

ولدى معاينة الجدول رقم (١ ـ ٨)، يمكننا ملاحظة تراجع المساحات المزروعة أو جمودها بعد الإصلاح بالنسبة لقسم كبير من المحاصيل كالشعير (١,٢٤٠,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٧ و١,١٥٧,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٨، و١,٠٩١,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٩، و٩٠٠,٠٠٠ هكتار عام ١٩٦١)، والذرة (٦٠٠٠ هكتار عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨، و٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٩، و٢٠٠٠ هكتار عام ١٩٦١)، والقطن (٦٥,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٧، و٥٦,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٨، و٣٧,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٩، و٣١,٠٠٠ هكتار عام ١٩٦٠)، والسمسم (٢٤,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٧، و٢٢,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٩، و١٠,٠٠٠ هكتار عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠، و٩,٠٠٠ هكتار عام ١٩٦١). أما المساحات المزروعة حبوباً، فقد تطورت قليلاً عام ١٩٥٨ فأصبحت ٢,٨٠٠,٠٠٠ هكتار بعد أن كانت ٢,٧٨٩,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٧، ولكنها عادت إلى التراجع، فبلغت ٢,٦٥٧,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٩، و٢,٤٠٢,٠٠٠ هكتار عام ١٩٦٠، و٢,٠٣٩,٠٠٠ هكتار عام ١٩٦١. وهذا يعني أن الإصلاح الزراعي لم ينجح بتشجيع زيادة المساحات المزروعة لهذه المحاصيل.

٢ ـ الإصلاح الزراعي في العراق لعام ١٩٧٠

بما أن الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ لم ينجح بإلغاء القبلية، وتحسين الوضع الاجتماعي الاقتصادي للفلاحين، ومستواهم التقني، والإنتاجية الزراعية، صدر في أيار/مايو ١٩٧٠ قانون آخر للإصلاح الزراعي يحمل الرقم ١١٧، من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وحمل القانون الجديد بعض التغيرات، فلحظ أموراً لم يكن قانون ١٩٥٨ قد أخذها بالاعتبار.

ففي تحديد الملكية مثلاً، لُحظت خصوبة التربة، وطريقة الري، ومعدل سقوط الأمطار، ونوعية الزراعة، وبُعد الأرض أو قربها من مراكز التسويق. واستثنى القانون البساتين من أحكام تحديد الملكية الزراعية تشجيعاً للبستنة.

وعلى خلاف قانون ١٩٥٨، يمكن العامل الزراعي هذه المرة الاستفادة من إعادة توزيع الأراضي، إذ جاء في المادة الثامنة عشرة من القانون[٤٢]: «يُعتَبر العامل الزراعي بحكم الفلاح ويأتي بعد الفلاح مرتبةً في التوزيع»، وأيضاً ألغى هذا القانون حق المالك في اختيار الأراضي التي يحق له الاحتفاظ بها.

أما بالنسبة إلى التعاون الزراعي، فقد أخذ القانون الجديد بأسلوب المزارع الجماعية التعاونية من أجل رفع مستوى الجمعيات التعاونية الزراعية من نطاق عملها المحدود المقتصر على عمليات التسويق والتسليف وبعض الإرشادات، إلى العمل التعاوني الزراعي الفعلي الذي يوفِّر مستوى مناسباً للإنتاج في نطاق واسع ويطوّر الزراعة ويأخذ بالأسس العلمية والفنية الحديثة[٤٣].

ولكن إذا أردنا الحكم على نتائج هذا الإصلاح بعد مرور زمن على البدء بتنفيذه، نرى أن هذه النتائج مخيِّبة للآمال إن على صعيد سير عمل التعاونيات الزراعية، أو لجهة المكننة الزراعية، أو الإنتاجية، أو المستوى الاجتماعي الاقتصادي للفلاحين.

أ ـ فشل التعاون الزراعي

أنشئت التعاونيات في شكل سريع من قبل فريق عمل غير مختص، فعمّت فيها الفوضى وكانت إنتاجيتها رديئة نسبة إلى الإنتاج القومي.

ويكمن وراء هذا الضعف في الإنتاجية عدد من المشاكل الإدارية، ومشاكل الائتمان والتسليم، والتسويق، وغيرها.

أما في ما يخص التعاونيات المحلية غير الجماعية، حيث يشترك الفلاحون بصفة فردية، فالخدمات التي تُقدَّم للمنتجين ضئيلة جداً. ففي عام ١٩٧٥، كانت كمية الأسمدة التي سُلِّمت للمنتجين ٨٦,٥٠٠ طن فقط، أي ما يعادل ٣,٩ كلغ للدونم الواحد من المساحة التي كانت تعود للأعضاء في تلك السنة. أما البذور المسلَّمة فهي غالباً من أصناف غير جيدة، كما تتأخر التعاونية في تسليمها. أما في مجال المكننة، فتواجه هذه التعاونيات العديد من المشاكل إن كان ذلك من ناحية ندرة الموظفين الكفوئين،

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٢.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ٥٩.

والمختصين، وغياب المراقبة، أو من ناحية الآلات التي كانت من مصادر تصنيع مختلفة، مما يصعّب عملية الصيانة والتصليح. . . ومن البديهي أن غياب عملية الصيانة يقصّر من عمر الآلات، مما يرفع من كلفة الإنتاج في هذه التعاونيات.

أما بالنسبة إلى حجم القروض المعطاة للتعاونيات، فيبقى ضئيلاً كما يبيّن الجدول رقم (١ ـ ١٣).

فإذا وُزِّعت القروض المعطاة في عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ على الأعضاء الذين كان عددهم ٢٩٦,٥٠٢، لنال كل منهم مبلغ ٩,٢ دينار.

وعلى رغم ضعف حجم القروض، فإن نسبة التسديد انخفضت من ٨٠ بالمئة عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ إلى ٦٤ بالمئة عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، أي سنة وضع قانون الإصلاح الزراعي حيز التنفيذ. وفي عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، سُدِّد فقط ٥٣ بالمئة من المبلغ المسلَّف، فيما كانت هذه النسبة ٨٤ بالمئة عام ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩[٤٤].

أما بالنسبة إلى عمليات التسويق التي قامت بها الجمعيات التعاونية، فقد ألحقت الضرر بحالة الفلاحين الاجتماعية الاقتصادية. فتأخر هذه التعاونيات في شراء الإنتاج ونقله إلى السوق، كان يجبر الفلاحين، بعد الانتظار عدة أيام، على بيع محاصيلهم إلى السماسرة بأسعار زهيدة، وذلك تجنباً لتلفها.

وبانعدام وجود الموظفين الكفوئين المختصين بأساليب التسويق، وفي غياب الإهراءات أو المستودعات المبرَّدة لحفظ الإنتاج، لم تستطع التعاونيات تنظيم العرض في السوق، مما كان يؤدي إلى عرض المحاصيل دفعة واحدة في السوق فتُباع بأسعار منخفضة جداً.

أما المزارع الجماعية، فكانت تواجه المشاكل نفسها التي كانت تعانيها التعاونيات. فكان المستوى العلمي للمزارعين متدنياً مع وجود عدد كبير من الأميين الذين لا يعرفون أساليب الزراعة المتطورة وتربية المواشي. أضف إلى ذلك عدم وجود موظفين تقنيين زراعيين ليسهروا على إرشاد الأعضاء وتوجيههم، وليراقبوا تنظيم الأمور الإدارية والمالية لهذه المزارع.

من جهة أخرى، فإن نظام تحديد الأجور الفعلي في هذه المزارع لم يكن في صالح تطوّرها. فوفق المادة ١٩ من نظامها الداخلي، يقدر أجر المزارع على أساس أيام عمله ونوعية ودرجة كفاءته. إلا أن السكان التقليديين كانوا يحتفظون بالقيم القبلية المساواتية،

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٨ ـ ٢٨٢.

فيرفضون هذا النظام المتقدم في توزيع الأجور. وهكذا ينال الجميع الأجر نفسه من دون أن تُشجَّع العناصر الكفوءة والمنتجة، مما يعرقل تطوّر الإنتاجية وتحسنها في هذه المزارع.

كما أن الأجور التي يحصل عليها الأعضاء متدنية جداً، ذلك أن غالبية المزارع مثقلة بالديون، ومجبرة على الاقتطاع من دخلها من أجل سداد ديونها المتراكمة.

فنستنتج مما سبق أن الادخار وإعادة استثماره كان ظاهرة غريبة عن هذه المزارع، مما دفع المزارع التي أرادت القيام باستثمارات جديدة للجوء إلى المصرف الزراعي والتعاوني لتأمين الرأسمال اللازم.

أضف إلى ذلك أن الحصول على قروض بواسطة هذه المزارع كان يخضع لعملية دقيقة: معاملات إدارية عدة، إضافة إلى الموافقة المسبقة من اللجنة العامة، ومن المجلس الإداري، ومن الإدارة العامة للتعاون الزراعي، مما يؤدي إلى تدن في حجم القروض. فلو وزِّعت مثلاً القروض المعطاة عام ١٩٧٦ على الأعضاء المنتجين، لكان المبلغ الذي يحصل عليه كل فرد بحسب المزرعة دينارين أو ٦,٥ أو ١٥ أو ٣٠,٥ ديناراً فقط[٤٥].

إلى كل هذه المشاكل، نضيف مشكلتين أساسيتين تشترك فيهما التعاونيات المحلية والمزارع الجماعية:

أولاً، كان المزارعون الأعضاء في هذه المؤسسات لا ينتمون إلى القبيلة نفسها، مما كان يؤدي إلى مجادلات ونزاعات تعرقل سير عملها.

من جهة أخرى، كانت هذه المؤسسات تعاني ككل المؤسسات العراقية، من تعقيد في التنظيم الإداري. فالجهاز التعاوني العراقي يعاني تعددية الأجهزة الحكومية التي تتولى في غالبيتها المهام نفسها من دون أي تنسيق بينها.

ب ـ الإصلاح الزراعي والإنتاجية

لم يسبق الإصلاح الزراعي العراقي أي دراسات اجتماعية أو اقتصادية أو أي تخطيط اقتصادي أو تقني، لذلك لم تكن له النتائج الإيجابية المطلوبة لجهة الإنتاجية الزراعية كما نلاحظ في الجدولين رقمي (١ ـ ٩) و(١ ـ ١٠).

فقد سجل مردود مجموع الحبوب تدنياً عام ١٩٧٠ (ـ ١١,٤٦ بالمئة). ولم يصمد الارتفاع الذي سجله في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ (+ ٦,٥٢ بالمئة و+ ٣٩,٥٢ بالمئة)، إذ إنه عاد إلى التدني في الأعوام ١٩٧٣ (ـ ٣٧,٣٧ بالمئة)، و١٩٧٤ (ـ ٥,٢٠ بالمئة)، و١٩٧٥ (ـ ٢٣,٩٦ بالمئة). وكانت نسبة تدنيه عام ١٩٧٥ بالنسبة لعام ١٩٦٩ الذي سبق

---

(٤٥) محتسبة من الأرقام الواردة في: المصدر نفسه، ص ٢٨١.

الإصلاح (ـ ٤٠,٥٩ بالمئة). أما مردود القمح، باستثناء الارتفاع الذي سجله عام ١٩٧٢ (+ ٦٨,١٧ بالمئة)، فقد تدنى منذ سنة الإصلاح وحتى عام ١٩٧٥ (ـ ٢,٩٧ بالمئة عام ١٩٧٠، وـ ١,٨١ بالمئة عام ١٩٧١، وـ ٤٣,٢ بالمئة عام ١٩٧٣، وـ ٢٦,٧١ بالمئة عام ١٩٧٥). وكانت نسبة تدنيه عام ١٩٧٥ بالنسبة لعام ١٩٦٩، أي بعد مرور خمسة أعوام على الإصلاح ـ ٣٣,٩٦ بالمئة (الجدول رقم (١ ـ ١٠)).

ويمكننا ملاحظة التدني أيضاً في مردود الشعير (ـ ١١,٤٥ بالمئة عام ١٩٧٠، وـ ٣,٩٦ بالمئة عام ١٩٧١، وـ ٣١,٤٧ بالمئة عام ١٩٧٣، وـ ٢٥,٠٢ بالمئة عام ١٩٧٥، وـ ٤٠,٠٣ بالمئة عام ١٩٧٥ بالنسبة لعام ١٩٦٩)، والفاصوليا (ـ ١٢,٦١ بالمئة عام ١٩٧١، وـ ٢٣,١٥ بالمئة عام ١٩٧٣، وـ ١٣,١٦ بالمئة عام ١٩٧٤، وـ ٢٠ بالمئة عام ١٩٧٥، وـ ٣٥,٨٤ بالمئة عام ١٩٧٥ بالنسبة لعام ١٩٦٩)، والحمص (ـ ١٢,٤٥ بالمئة عام ١٩٧٠ وـ ٢١,٧٠ بالمئة عام ١٩٧٣، وـ ١٠,٨١ بالمئة عام ١٩٧٥ بالنسبة لعام ١٩٦٩)، والسمسم (ـ ٢٨,٤٠ بالمئة عام ١٩٧٢، وـ ٢٦,٧٨ بالمئة عام ١٩٧٣، وـ ١٣,٥٤ بالمئة عام ١٩٧٥ بالنسبة لعام ١٩٦٩)، والبطاطا (ـ ٢١,٨٤ بالمئة عام ١٩٧١، وـ ١٦,٨٣ بالمئة عام ١٩٧٢، وـ ١٦,٦٧ بالمئة عام ١٩٧٤، وـ ٤٣,٦٥ بالمئة عام ١٩٧٥ بالنسبة لعام ١٩٦٩) (الجدول رقم (١ ـ ١٠)).

وإذا قارنا، من خلال الجدول رقم (١ ـ ١٠)، معدل نسبة تغيّر مردود الزراعات العراقية في السبعينيات، مع هذا المعدل بعد إصلاح عام ١٩٥٨ حتى أواخر الستينيات، نجد أن غالبية المحاصيل (باستثناء الذرة والفول والبصل والبندورة) تراجع معدل نسبة تغيّر مردودها بعد إصلاح عام ١٩٧٠، فيما بقي معدل نسبة تغيّر مردود البطيخ على حاله تقريباً.

فبلغ معدل تدني مردود مجموع الحبوب ـ ٠,٩٨ بالمئة في السبعينيات، بعد أن بلغ معدل ارتفاعه ٣,٩٥ بالمئة منذ إصلاح عام ١٩٥٨ حتى أواخر الستينيات.

وتراجعت زراعة الشعير بشكل ملحوظ بعد إصلاح عام ١٩٧٠، إذ بلغ معدل تدني مردودها ـ ٩,٣٣ بالمئة بعد أن كان معدل ارتفاعه ٣,٥٤ بالمئة بعد إصلاح عام ١٩٥٨ حتى أواخر الستينيات.

كما تراجعت زراعة السمسم بعد إصلاح عام ١٩٧٠، فبلغ معدل تدني مردودها ـ ٢,١١ بالمئة في السبعينيات.

أما زراعة الذرة، فتابعت تطوّرها بعد إصلاح عام ١٩٧٠، وبلغ معدل ارتفاع مردودها ٩,٦٦ بالمئة في السبعينيات، بعد أن بلغ ٥,٧٧ بالمئة بعد إصلاح عام ١٩٥٨ حتى أواخر الستينيات.

كما بلغ معدل ارتفاع مردود البصل والبندورة ٦,٦٥ بالمئة و٣,٠٤ بالمئة على التوالي في السبعينيات.

هذا ويبيّـن الجدول رقم (١ ـ ٩) أن مردود الحبوب في العراق، كان في عام ١٩٧٠ أدنى بـ ٤٣,٢٧ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ١٠,٤٤ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٥٤,١٧ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٣١,٨ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

وفي عام ١٩٧٥، كان هذا المردود أدنى بـ ٦٤,٥٦ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٤٩,٧٨ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٦٩,٧٥ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٥٩,٣٢ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

وفي عام ١٩٨٠، كان هذا المردود أدنى بـ ٦١,٧٩ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٤٣,٥ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٦٧,٩٣ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٥٥,٤٧ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

أما لجهة المساحات المزروعة، فيبيّـن لنا الجدول رقم (١ ـ ٨) أن قسماً منها تراجع في السنوات التي تلت الإصلاح. فالمساحات المزروعة حبوباً كانت ٢,١٦٥ ألف هكتار عام ١٩٦٩، لتراجع وتصبح ١,٣٤٧ ألف هكتار عام ١٩٨٥، والمساحات المزروعة قمحاً كانت ١,٣٠٠ ألف هكتار عام ١٩٦٩ وتدنت إلى ٤٢٠ ألف هكتار عام ١٩٨٥. أما الأرز فبعد أن كانت مساحته ١٠٦ آلاف هكتار عام ١٩٦٩، تدنت إلى ٥٠ ألف هكتار عام ١٩٨٥، في حين تدنت المساحة المزروعة بصلاً من ١٤ ألف هكتار عام ١٩٦٩ إلى ١٠ آلاف هكتار عام ١٩٨٥. والمساحة المزروعة قطناً من ٣٣ ألف هكتار عام ١٩٦٩ إلى ١٠ آلاف هكتار عام ١٩٨٥.

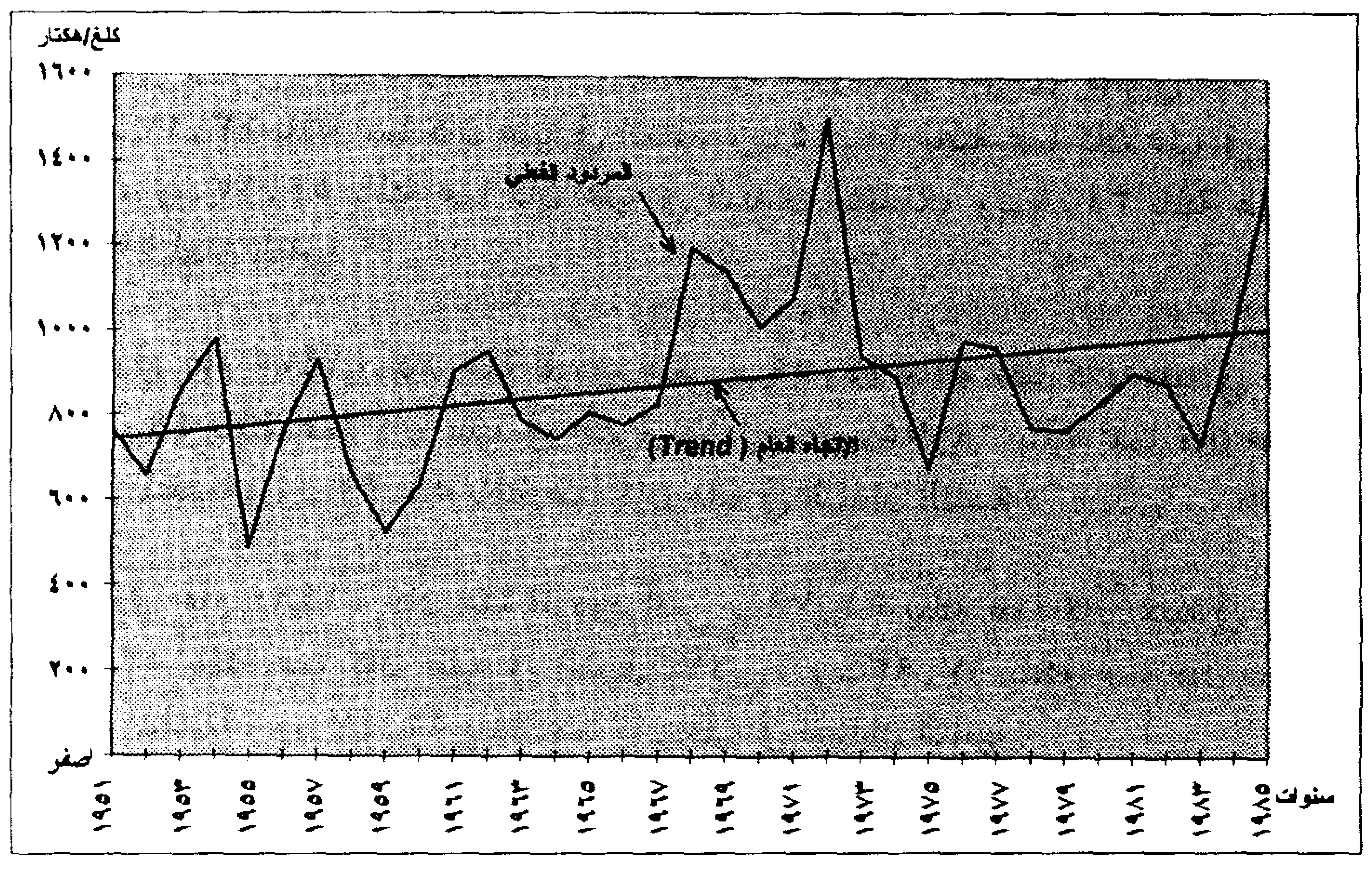
وكان لضعف الإنتاج الزراعي العراقي آثار سلبية في الاقتصاد، إذ أدى إلى ارتفاع شديد في حجم الاستيراد الزراعي، فارتفع استيراد الحبوب مثلاً من ٧٤٣,٨٠٠ طن متري في عام ١٩٧٥ إلى ١,١٣٥,٠٠٠ طن في عام ١٩٧٨، أي بزيادة ٥٢,٦ بالمئة خلال تلك الفترة[٤٦].

أما سياسة الدولة الزراعية، التي انحصرت في إدراج بعض الاعتمادات في موازنات خطط التنمية، فلم تفلح في رفع الإنتاجية في هذا القطاع الذي كان يشغل حوالى ٣٠ بالمئة من القوى العاملة في العراق.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٦.

الشكل رقم (١ ـ ٣)

الاتجاه العام (Trend) لتطور مردود الحبوب في العراق بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥



المصدر: احتسبنا هذا الاتجاه العام بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (١ ـ ٩).

يظهر من خلال الشكل رقم (١ ـ ٣) أن المردود الفعلي (أي المحقق) لمجموع الحبوب في العراق عرف تقلبات كبيرة بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥، فكان تارةً أعلى من مستوى الاتجاه العام الذي كان من المفترض أن يتبعه، وتارةً أدنى منه، مما يعني عدم استقرار الإنتاج الزراعي. وهذا يدل على عدم قدرة السياسات الزراعية المتبعة من قبل الدولة على الانعكاس إيجاباً على النمط الزراعي الذي يتأثر بها، بالإضافة إلى تأثره بالعوامل المناخية. ونلاحظ أن المردود الفعلي كان أدنى من مستوى الاتجاه العام بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٠، وهي فترة إطلاق الإصلاح الزراعي الأول، فيما ارتفع ارتفاعاً مهماً عام ١٩٧٢ بعد إطلاق الإصلاح الزراعي الثاني، ولكنه انخفض في الأعوام التي تلت، وكان أدنى من مستوى الاتجاه العام عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ وبين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٤.

ج ـ الإصلاح الزراعي والوضع الاجتماعي الاقتصادي للفلاحين

لم ينجح الإصلاح الزراعي لعام ١٩٧٠ بتحسين وضع الفلاحين، ولا بالتخفيف من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في الريف. وحتى بعد إعادة توزيع الأراضي كان لا يزال ٣ بالمئة من مالكي الأراضي الزراعية يملكون ٣١,٣ بالمئة من مجموع مساحة الملكية الزراعية الخاصة في العراق، في الوقت الذي كان ٢٩,١٣ بالمئة لا يملكون سوى ٣,٠٢

بالمئة. أما الفلاحون الذين لا يملكون أرضاً فكانوا في عام ١٩٧٧ يشكّلون أكثر من ٥٠ بالمئة من العاملين في الزراعة في العراق[٤٧].

في المقابل، لم يكفّ كبار الملاكين أو «المشايخ» عن ممارسة سلطتهم في شمال البلاد وجنوبها، حتى بعد تطبيق الإصلاح الزراعي في هذه المناطق. وبما أن هذا الإصلاح، على خلاف إصلاح عام ١٩٥٨، لا يحدد النسب العائدة لمالكي الأرض والفلاحين عند اقتسام الغلة، ظلّ المالكون يفرضون شروطهم على الفلاحين، وبخاصة أن اليد العاملة الزراعية كانت فائضة في الريف العراقي.

فبسبب كل هذه المشاكل التي كان يعانيها القطاع الزراعي، لم يستطع هذا القطاع استقطاب ولو جزء من الرساميل الطائلة التي كان يوفرها القطاع النفطي في هذه البلاد.

رابعاً: الإصلاح الزراعي في الجزائر

بعد استقلال الجزائر (الأول من تموز/يوليو عام ١٩٦٢)، قامت بتطبيق برامج الإصلاح الزراعي والتسيير الذاتي. وفي عام ١٩٧١، كانت الثورة الزراعية. أما تحديث القطاع الزراعي وتحسين تقنياته، فكانا أبرز أهداف السياسة الزراعية منذ الاستقلال.

١ ـ الإصلاح الزراعي

أقر الإصلاح الزراعي بواسطة قانون الحد الأعلى للملكية الزراعية والاستيلاء على الأراضي الزائدة عليه. كما أن الأرض المستولى عليها والأرض التي تركها المستعمرون الفرنسيون، والمزارع التي لم تكن تحقق الكفاءة الاقتصادية، والأراضي التي كانت تُستغل بشكل غير شرعي أيام الاحتلال، أصبحت ملكاً للدولة، ووزِّعت بموجب هذا القانون على المزارعين والعمال الزراعيين، فأصبح الفلاحون يملكون الأرض ملكاً استغلالياً وليس ملكية تصرف. أما الحد الأعلى للملكية المستولى عليها، فلم يتقرر على أساس مساحة الأرض الزراعية وإنما على أساس مقدار الدخل الصافي للأرض، وذلك لأن هناك تبايناً كبيراً في قيمة عائد الأرض الزراعية بين المناطق المختلفة لاختلاف طبيعة الري وصعوبة التربة ونوعية المحصول، لذا تقرر أن لا تزيد المساحة التي يحتفظ بها المالك على المساحة التي تأتي بدخل سنوي مناسب. هذا وقد تم تعويض الملاكين الذين استولي على أراضيهم بسندات تسدد في حدود ١٥ سنة، أما الأراضي الزراعية التي ثبت استغلالها بشكل غير شرعي، فقد أُممت من دون تعويض[٤٨].

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٤٨) معتصم محمود جمال الدين، «الإصلاح الزراعي في الوطن العربي،» في: **الأمن الغذائي العربي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

٢ ـ التسيير الذاتي

بدت عملية التسيير الذاتي أساساً لسياسة أول حكومة جزائرية. في آب/ أغسطس ١٩٦٢ عيّنت مدراء لتسيير المزارع المتروكة بعد مغادرة الملاكين الأوروبيين. وفي تشرين الأول/ أكتوبر أصدرت منشوراً حكومياً يثبت شرعية لجان التسيير العمالية، ويؤكد أن المزارع المتروكة يجب أن تدار بواسطة تعاونيات إنتاجية تديرها لجنة تسيير يرأسها كادر فني تعيّنه الدولة. وفي هذا السياق تأسس «المكتب الوطني لحماية وتسيير الأموال المتروكة» (Bureau national des biens vacants) والذي أوكل إليه أمر رعاية شؤون القطاع الاشتراكي. واعتُمدَت صيغة ملكية الدولة المسيّرة ذاتياً.

٣ ـ نتائج التسيير الذاتي

لكن صيغة التسيير كانت أقرب إلى مزارع الدولة منها إلى التسيير الذاتي نظراً لما للإدارة الزراعية المركزية من دور رئيسي ومحدّد في التعيين والإشراف وتنظيم التسويق والتسليف.

إذ إنه في آذار/ مارس ١٩٦٣ أنشئت «الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي» (Office National de la Réforme Agraire O.N.R.A.)، فأوكل إليها أمر الوصاية على المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي (C.C.R.A.) التي تقوم بخدمات التسليف القصير الأجل والتسويق والتجهيز، وأُعطيت نفوذاً في مراقبة الحسابات وتحديد الأجور ووضع الموازنات والبرامج الزراعية السنوية، وفي التحكم في ما يتعلق بحاجات المزارع للتجهيزات. وهكذا لم يكن للمنتجين المباشرين أي سلطة، إذ احتُكرت من قبل الكادرات الفنية والإدارية التابعة لسلطة الوصاية.

أما على صعيد التسويق، فقد استحدثت«الهيئة الوطنية»هيئة متخصصة لمراقبة الصادرات سُميت«الهيئة الوطنية للتسويق» (Office National de Commercialisation ONACO). ولضبط عملية التسويق لكامل المحاصيل. ومنعاً لمحاولات بعثرتها في قنوات البيع غير المراقب أو الاستهلاك العائلي، اشترطت «الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي» على لجنة التسيير أن تسلّمها مجمل المحاصيل لتنال منها في المقابل حاجاتها من البذور. هذه الصيغة أدت إلى تعثر عملية التسويق، لأنها فرضت على لجنة المزرعة تخزين المحاصيل وتكبّد خسائر التلف الناتج منه قبل أن تقدم تعاونيات الإصلاح الزراعي على استلامها. وهذا ما فسر نقمة العاملين في المزارع على سوء نظام التسويق والتحوّل غير المعلن نحو التعامل مع التجار.

ولم تكن شروط التسليف أفضل من شروط التسويق، إذ عانت المزارع من الديون وتأخير دفع الأجور وانعدام إمكانيات إعادة التجهيز، فحاولت «الهيئة الوطنية» تكييف أجهزة «المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي» لإغاثة المزارع المعنية.

الجدول رقم (١ ـ ١١)

تطور مردود الحبوب (كلغ/هكتار) في الجزائر، مقارناً بالمردود في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

		٤٨ـ٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
حبوب (مجموع)	الجزائر	٦٩٠	٥١٧	٧٢٤	٥٩٩	٦٩٧	٥٩٠	٧٦٠	٦٢٦	٦٤٦	٦٢٠	٧٦٦	٣٤٦
	العالم	١١٢٤	١١٦٠	١٢٢٣	١٢٣٠	١٢٠٣	١٢٦٣	١٣٠٣	١٢٩٥	١٤٠٢	١٤٠١	١٤٠٥	١٣٧٠
	الشرق الأدنى	٩٨٧	١٠٥٥	١٠٩٤	١١٥٠	١٠١٣	٩٩١	١٠٣٠	١١٧٤	١١٠٥	١٠٣٩	١٠٥٨	١٠٢٢
	البلدان المتقدمة	١٢٥٥	١٣٠٧	١٣٨٩	١٣٦٤	١٣١١	١٤٢١	١٤٩٦	١٤٧٣	١٦٤٣	١٦٦١	١٧٤٥	١٦٧٣
	البلدان النامية	٩٩٦	١٠٢١	١٠٧١	١١١٣	١١٠٧	١١٢٠	١١٣٩	١١٤٢	١١٩٣	١١٧٦	١١٢١	١١٢٢
		١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
حبوب (مجموع)	الجزائر	٨١٤	٨٠٤	٥٣٠	٦٠٦	٤٠٤	٦٣١	٧٠٥	٦١٥	٦٣٨	٥٨٨	٦٧٢	٤٩٤
	العالم	١٤٤٣	١٤٥٠	١٥٠٨	١٥١٠	١٦٢٨	١٦٦٨	١٧١٢	١٧٢٧	١٧٨٤	١٩٠٨	١٨٧١	١٩٦٤
	الشرق الأدنى	١١٤١	١٢٠٣	١١٠٥	١١٢٧	١١٥١	١٢١٤	١١٩٣	١٢٣٣	١١٣٠	١٢٨٧	١٣٠٢	١١٢٨
	البلدان المتقدمة	١٧٧٣	١٧١٩	١٨٠١	١٨٢٥	٢٠٥١	٢٠٥٩	٢١٤١	٢١٧٤	٢٢٠٨	٢٤٥٠	٢٤٠٥	٢٥٣٧
	البلدان النامية	١١٧٣	١٢٣٥	١٢٧٥	١٢٦٢	١٢٩٧	١٣٦٣	١٣٧٩	١٣٩٤	١٤٨٤	١٥١٣	١٤٨٥	١٥٤٣
		١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع)	الجزائر	٤٩٨	٨٤٥	٦٩١	٤١١	٥٨٦	٥٦١	٧٦٠	٧٥٠	٥٩٣	٥٧٩	٥٤٧	١٠٠١
	العالم	١٩٠١	١٩١٦	٢٠٣٨	٢٠٢٧	٢٢١٦	٢١٧١	٢١٦٢	٢٢٤٢	٢٣٥٧	٢٣٠١	٢٤٩١	٢٥٣٦
	الشرق الأدنى	١٢١١	١٣٥٢	١٤٥٢	١٤٠٨	١٤٥٥	١٤٤٥	١٤٦٢	١٥٢٢	١٤٨٤	١٤٠٧	١٤٥٣	١٤٧٣
	البلدان المتقدمة	٢٣٣٠	٢٢٤٥	٢٥٢٠	٢٤٧٨	٢٧٨٦	٢٦٥٠	٢٥٧٦	٢٦٥٢	٢٨١١	٢٥٦٣	٢٩١١	٣٠٣٣
	البلدان النامية	١٥٧٧	١٦٦٩	١٦٧٨	١٦٨٨	١٧٩٧	١٨١٩	١٨٥٥	١٩٣٣	٢٠١٤	٢١١٨	٢١٨٨	٢١٨١

المصدر: جمعنا أرقام هذا الحدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

الجدول رقم (١ ـ ١٢)

التغير السنوي لمردود الزراعات في الجزائر بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥ (نسبة مئوية)

	٥١_٥٠/٤٨	٥٢_٥١	٥٣_٥٢	٥٤_٥٣	٥٥_٥٤	٥٦_٥٥	٥٧_٥٦	٥٨_٥٧	٥٩_٥٨	٦٠_٥٩	٦١_٦٠	٦٢_٦١	٦٣_٦٢	٦٤_٦٣	٦٥_٦٤	٦٦_٦٥	٦٧_٦٦	٦٨_٦٧
حبوب (مجموع)	٢٥,٧-	٤٠,٠٤+	١٧,٢٦-	١٦,٣٦+	١٥,٣٥-	٢٨,٨١+	١٧,٦٣-	٣,١٩+	٤٠,٢٥-	٢٣,٥٥+	٥٤,٨٣-	١٣٥,٢٦+	١,٢٣-	٣٤,٠٨-	١٤,٣٤+	٣٣,٣٣-	٥٦,١٩+	١١,٧٣+
قمح	١٨,٣٨-	٢٨,٠٥+	٧,٩٠-	١٤,٧٢+	٩,٤٥-	١٩,٣١+	٧,٧٠-	١٠,١٨-	صفر	٢٣,٤٦+	٤٨,٢١-	٩٨,٠٣+	٣,٦١+	٣٦,١٣-	١٣,٩١+	٢٩,٨٧-	٤٨,٩٤+	٩,٠٠+
أرز	—	—	٤,٨٤+	٣٧,٧٥+	١٢,٠٢-	٢٨,٦٤-	٦,٨٨+	٣٠,٦٢+	٩,٤٠+	٣,١٢+	٣,٥٧+	١٢,١١-	١٠,١+	١٣,١٠-	٢٣,٩٣-	٠,٦٩-	٧,٨٢-	١٧,٥٦+
شعير	٣٦,١٣-	٦٥,٢٥+	٢٨,٢٠-	١٨,٩٣+	٢٥,٥٢-	٤٨,٩٩+	٣٤,٦٤-	٣٤,٥٧+	٩,٠٨-	٢٢,٦٧+	٦٩,٢٤-	٢٧٤,٤٤+	١١,٠٢-	٣٣,٦٥-	٢١,٩١+	٤٥,٢٦-	٨٥,١١+	٢٢,٠٠+
ذرة	٢٢,٣٣-	٩٤,١٠+	٨,٥٧+	١٦,٥٨-	١,٥٥-	١٧,٦٦+	٢١,٩٢-	١٠,٣٧+	٢٣,٧٩+	٣,٣٤+	٣٤,٣٠-	٤٤,٦١-	٩٨,٥٢+	٩,١٤+	٥,٩٨-	٢٥,٥٤-	٣٣,٧٠+	٤,٤٧+
شوفان	٧,٧٤-	٤,٧٩+	١٩,٤٤-	٢١,٩٢+	٩,٠٥-	١٩,٠٦+	٢,٠٣-	١٢,١٩-	٢٧,٦٣-	٥٢,٤٠+	٥٠,١٢-	٦٥,١٥+	٥,٠٤+	٤,٨٠+	٢٢,٧٨-	٦٩,٧٨-	٣٢٩,٧٦+	٦,٠٩-
ذرة بيضاء	٢٨,٥٧+	٢٢,٦٣+	٤٢,١٧-	١٦,٦٣+	١,١٦+	١,٤٧-	١,٨٣+	٢,٤٥-	٩٠,٨٨+	٦,٢٥+	٣٥,٠١-	٤٧,٢٤+	٤٢,٥٨+	١٧,٦٦-	٢,٠٤-	٣,٠٠+	٧,٧٢+	١٧,٧٤+
بطاطا	٤,٥٨+	٠,٠٦+	١,٩٤+	١,٥٧+	٩,١٩-	٥,٨٣+	٥,٥٤+	٤,٧٨-	٤,٦٨+	٣,٣٦-	١١,٧٦+	٥,٨٥-	٧,٥٣-	٢٣,٩٣-	١٦,٤٦+	١٨,٤٩-	٤,٩٠-	٧,١٢+
فاصوليا	١,٦+	٦,٦١-	١٠,٩٦+	١,٥٢-	٤,٠١+	٢,٢٢+	١٣,٧٩+	١٨,٤٩+	٢٤,٩٧-	٨,٠٣+	٥,٧١+	٤,٦٥+	٨,١٦-	٣,٢٧-	١٦,٩٠-	صفر	١٧,٥٦-	٢١,٧٠-
فول	١٨,٠٦+	١,١٥-	٦,١٦-	١,٧٧-	٢٠,٧٦-	١٧,٩٩+	١,٥٤-	٢٠,٧٨+	١,١٤+	٤,٦٥+	٣٧,٤٢-	٣٩,٧٠-	٦,٥٠+	٢٥١,٥٣+	٢٦,٩٣-	٤,٧٥-	١,٨٧+	٨,٣٠-
حمص	١٤,٢٢+	٢,٠٤-	٤,٧٩+	١١,٥٣+	٤,١٠-	٤,٠٩+	٦,٠٧+	١٠,١٠-	٣,٠٠-	٢,٨٩-	٢٨,٠٣-	٨,٠١-	٦٢,٤٦+	٥,١٧-	٢,٣٤-	٤,١٩-	٠,٤٢-	٢,٣٠-
بصل	صفر	صفر	١٨,٧٥-	صفر	١٣,٨٥-	٧,١٤-	٤,٦١+	٢,٩٤+	١٨,٥٧+	٨,٧١-	٣٣,٤٨-	٤,١٧+	صفر	٣٠,٤٣-	١٢,٦٩-	١٠,٠٠-	١٠,٥٧-	٢١,٢٧
بندورة	٥,٠١+	١,٦٠-	صفر	صفر	٢,٤٤-	١٤,٢٨-	١٦,٦٦+	٤,١٦+	٨,٣٣-	٦,٥٥-	٧,٧٨-	٦,٣٤+	صفر	٢٢,٠٣-	٩,٩٧-	٩,٠١-	١٨,٦٢-	١٠,٤٧+
بطيخ	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٧,٥٣+	٠,٣٦-	٠,١١-	٢٣,٧٦-	١٤,٨٩-	٥,٦٠+	١٠,٦٤-	٢,٥٢-	٢٨,٧٧+	١١,٢٨-	١٣,٤٣+
عدس	٦,٤٥+	٢٨,١٦-	١٨,١١+	١٨,٤٩+	١٥,٧٨-	١٣,٤٧+	٣,٧١-	٣,٤٦+	١٤,٣٤-	١٥,٦٥+	٤٢,٢٩-	١٩,٥٤+	٢٢,٦١+	١٨,٦٧-	١,٠٩-	٥,٥٢+	١,٣١+	١,٨١+
شمندر سكري	—	—	١٣,٣٦-	٠,٨٠+	٢٣,٦٢+	١,١١-	١٢,٥٠+	٤٤,٤٥-	٥,٥٠-	٦٤,١٦+	٢٨,٠٠-	—	—	٢٤,١١-	٢,٢٥-	١٣٤,٠٤+	٩٣,١٠+	٩,٣٢+

يتبع

تابع

	٦٨ ـ ٦٩	٦٩ ـ ٧٠	٧٠ ـ ٧١	٧١ ـ ٧٢	٧٢ ـ ٧٣	٧٣ ـ ٧٤	٧٤ ـ ٧٥	٧٥ ـ ٧٦	٧٦ ـ ٧٧	٧٧ ـ ٧٨	٧٨ ـ ٧٩	٧٩ ـ ٨٠	٨٠ ـ ٨١	٨١ ـ ٨٢	٨٢ ـ ٨٣	٨٣ ـ ٨٤	٨٤ ـ ٨٥
حبوب (مجموع)	١٢,٧٦-	٣,٧٤+	٧,٨٤-	١٤,٢٨+	٢٦,٤٩-	٠,٨١+	٦٩,٦٨+	١٨,٢٢+	٤٠,٥٢-	٤٢,٥٨+	٤,٢٧-	٣٥,٤٧+	١٣,١٦-	٢٠,٩٣-	٢,٦٣-	٥,٥٣-	٨٣,٠٠+
قمح	١٢,٦١-	٣,٦٥+	١,٩٢-	٩,٣٠+	٢٦,٤٢-	٠,٦١+	٦٧,٥٤+	١٤,٥٦-	٣٨,٨٧-	٣٣,٨٧+	٤,٤٧-	٣١,٥٣+	٧,٩٤-	١١,١٦-	٥,٥٣-	١,٥٩+	٦٦,٦٧+
أرز	٨,٧٤+	٥٣,٥٩-	٤٨,٠١+	١١,٤١-	٣,٢٣-	٢٣,١٨+	١١,٦٥+	٧,٢٨-	٣,٣٦-	٥٤,٧٣-	١٢٣,٤١+	١٤,٢٨+	صفر	صفر	٦,٦٥-	٢٤,٩٧+	صفر
شعير	١٤,٨٠-	٥,٦٩+	٢٣,٦٢-	٣٢,٨٨+	٢٩,٩٠-	٠,٨٤+	٨١,٠٤+	٢٧,٣٩-	٤٤,٢١-	٦٩,٣٢+	٥,٣٧-	٤٩,١١+	١١,٦٥+	٣٦,٨٥-	٤,٧٢+	١٨,٥٢-	١١٨,٥٨+
ذرة	١٢,٦٧-	٢,٥٠+	٢٠,٥١-	٤,٧٩+	٣٨,٢٢+	١٤,٥٩+	٣٣,٦٨+	٢٩,١٨-	٤,٣٨-	١١,٦١-	٣,٣٣+	١٣,٥٢-	٣,٨٣+	٢١,٨٣-	١٩,٠٠+	١٠٠,١١+	٧٣,٢٢-
شوفان	٣,١٠-	٤,٧٢-	٩,١٠-	٥,٩٧+	٤,٤٨-	١٣,٣٧+	٣٨,٢٨+	١٦,٨٣-	٤٨,٦٠-	٥٦,٧٣+	١,٨٢+	٩,٥٨+	١٤,٨١-	٧,٦٥-	٩,٩٨-	٧,٧٤+	٣٨,٤٥+
ذرة بيضاء	١١,٨٨-	٢,٩٤-	١٨,٥٥-	٥٣,٧٢+	٢٩,٣٦+	٤٣,٨٨-	٨٧,٤٢+	١٩,١٨-	١١,٣٨-	٦٦,٤٣+	٥٠,٤٧+	٣١,٢٥-	٢٦,١٨-	١٣٩,٣٠+	٣١,٦١-	٣٣,٧١-	٤,٧٤-
بطاطا	٢٢,٨٦-	١٩,١٩+	٠,٦٢-	١٤,٠٠-	٤,٦٨+	١٨,١٦+	٢٤,١٣+	١٣,٥٥-	١١,١٤-	٢,٨٤+	٠,١٥+	١٩,٦٧+	١٧,٩٩-	١١,٦٦-	١٣,٥٠+	١٣,٤٠+	١٣,٨٣+
فاصوليا	١١,٠٨-	٣٣,٩٩-	٥٣,٦٥+	٣٣,٨٠+	٢٥,٠٥-	١٠,٣١+	٢٨,٣٤+	١١,٢٥-	٧,٢١-	١٦,٧٩-	٤٦,٩٩-	١,٧٠+	٩,٢٢+	٧,٤٢-	٢٤,٣١-	١٥٥,٤٧+	٢٧,٠٠+
فول	١,٠٠+	٢,٨١-	٤٤,٥٦+	٢٩,٥٣-	١٠,٦٨+	١,٠٥+	٤٤,٧٨+	٢,٦٨-	١٤,١٩-	٥,٨٠-	٢١,٢٣-	١٠,٣٢-	٧,٢٣+	٢٠,٧٦-	٧,٦٤-	٤,٤٩-	١٠١,٢٤+
حمص	١١,٣٥-	٩,١٨+	١١,٢٨+	١٨,٦٩-	٢,٤٤-	٢٦,٣١+	٤٤,٦٤+	٤,٦٦+	١,٠٥-	٣٠,٤٦-	٢٣,٢٤-	٦,٧٠-	٥,٨٥+	٣٢,٤١-	٩,٢٩-	٧,٧٩+	١,٩٠-
بصل	٣٤,٤٠+	٠,٧٠+	٢٢,٢٥+	٤,٠٤+	٦,٩٩+	٧,٩٨+	١,٧٧+	٢٣,٨٢-	٧,٤٨+	٨,١١+	١٢,٥٦+	٢,٣٤+	٤,٧٥-	٤,٨١+	٠,٢٣-	٢٣,٩٨+	٣٥,٢٦-
بندورة	١١,٣٧+	١٥,٥٦-	١٤,٣٥-	١٣,٩٦+	صفر	٣,٦٢+	١٨,٢٧+	٢١,٦٠-	٧,٩٨-	٠,٧١-	٥,٧٥+	٧٠,٥٠+	٢٧,٨٨-	١٥,٤٢-	٥,٠١-	١٨,٤٤+	٧,٧٥-
بطيخ	٩,٣١+	٠,٧٩-	٢,١٥+	٢٣,٢٧-	٤,٤٥+	١٤,٥٣+	٥٨,٩٤+	٥٠,٥١-	٢١,٢٥-	٦,١٢+	٦,١٨+	٣,٥٦+	٠,٠٢+	٦,١٨+	٠,٤٢-	١٥,٤٠+	٤٧,٥٩+
عدس	١٦,٧٥+	٣٦,٥٢-	٤٠,٤١+	٢٥,١٢-	١٩,٥٤+	١٥,٢٦-	٥٠,٤٨+	٥,٧٧+	٢٩,٩٠-	٦٠,٢٣+	٥٥,٥٧-	٢٤,٧٠-	١,٦١+	٩,٥٢-	٢٩,٢٤-	٥١٧,٣٥+	٧٣,٢٣-
شمندر سكري	١٠,٨٨+	٣٢,٦٠-	٤٣,١٣+	٥٣,٠٥-	٦,٣٣+	٣٣,٤١+	١١,٣١+	١١,٩٦-	٢٠,٥١+	٣٠,٠٥-	٥٣,٣٤+	٣٧,٠٠-	٧٠,٨٧+	١٩,٢٠-	٤٠,٨٦+	٦٨,٨٣-	١٥,١٥-

المصدر: احتسبنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

الجدول رقم (١ ـ ١٣)

تطور الإنتاج (١٠٠٠ طن متري)، والمساحات المزروعة (١٠٠٠ هكتار) في الجزائر، بحسب أنواع المزروعات (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

	٤٨_٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
حبوب (مجموع)																		
مساحة	٢٧٩٨	٣٠٤٢	٣٣١٥	٣٢٧٧	٣٥٣٤	٣٥٨٤	٣٥٢٩	٣٣١٥	٣٠٧٥	٢٩١١	٣١٥٧	٢٧٠٩	٢٩١١	٢٨٩١	٢٨٠٦	٢٨٦٢	١٩٢٢	٢٦٠٠
إنتاج	١٩٣١	١٥٧٤	٢٣٩٩	١٩٦٢	٢٤٦٤	٢١١٧	٢٦٨٢	٢٠٧٤	١٩٨٥	١٨٠٦	٢٤١٨	٩٣٨	٢٣٧٠	٢٣٢٤	١٤٨٨	١٧٣٥	٧٧٦	١٦٤٢
قمح																		
مساحة	١٥١٣	١٦٦٧	١٧٧٦	١٧٨٢	١٩٦٢	٢٠٣٣	٢٠٠٤	١٩٢١	١٧٨٣	١٧٤٦	١٩٢٠	١٦٨٩	١٨٧٣	١٩٠٩	٢١٨٦	٢١٨٨	١٤٨٢	١٩٩٨
إنتاج	٩٧٢	٨٧٣	١١٩٢	١١٠١	١٣٩٢	١٣٠٦	١٥٣٦	١٣٥٩	١١٣٣	١١٠٩	١٥٠٥	٦٨٦	١٥٠٧	١٥٩٠	١١٦٢	١٣٢٥	٦٣٠	١٢٦٦
أرز																		
مساحة	-	-	-	١	٢	٢	٣	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	١	٢	٢	٢
إنتاج	-	-	-	٤	٨	٨	٧	٦	٦	٨	٨	١٠	٨ف	٧	٥	٦	٦	٥
شعير																		
مساحة	١١٠٢	١١٨٧	١٣٣٧	١٢٨٩	١٤٠٤	١٣٩٧	١٣٨٤	١٢٧٧	١٢٠٥	١٠٩٣	١١٦٤	٩٥٠	٩٨٠	٩٣٠	٥٦٢	٦٣٠	٣٩٤	٥٥٨
إنتاج	٨١٢	٥٦٠	١٠٤٣	٧٢٣	٩٣٥	٦٩٣	١٠٢٣	٦١٦	٧٨٤	٦٤٦	٨٤٣	٢١٢	٨١٩	٦٩١	٢٧٧	٣٧٩	١٣٠	٣٤٠
ذرة																		
مساحة	٧	٧	٨	٩	٨	٨	٨	٧	٦	٦	٦	٦	٥	٤	٥	٤	٤	٤
إنتاج	٦	٥	١٠	١٢	١٠	١٠	١١	٧	٧	٩	٩	٦	٣	٤	٦	٤	٣	٤
شوفان																		
مساحة	١٦٨	١٧٢	١٨١	١٨١	١٤٣	١٣٠	١١٦	٩٤	٦٦	٥٨	٦٢	٥٩	٤٨	٤٥	٤٩	٣٧	٣٩	٣٧
إنتاج	١٣٧	١٢٩	١٤٢	١١٥	١١١	٩٢	٩٧	٧٧	٤٨	٣٠	٤٩	٢٣	٣١	٣١	٣٦	٢١	٧	٢٦
ذرة بيضاء																		
مساحة	٧	٩	١٣	١٤	١٥	١٤ف	١٤	١٥	١٣	٦	٣	٣	٣ف	٢	٢	٢	١	٢
إنتاج	٤	٧	١٢	٧	٩	٨	٨	٩	٨	٤	٢	٢	٢	٢	١	١	١	١
بطاطا																		
مساحة	٢١	٢٦	٢٦	٢٥	٢٦	٢٦	٢٦	٢٥	٢٥	٢٧	٢٧	٢٣	٢٥ف	٢٢	٢٧	٢٨	٢٥	٣٢
إنتاج	١٨٩	٢٤٦	٢٤٧	٢٤٢	٢٥٣	٢٣١	٢٤٠	٢٤٣	٢٣٣	٢٦٨	٢٥٩	٢٤٤	٢٥٠ف	٢٠٦	١٨٨	٢٣٣	١٧٠	٢٠٤

يتبع

تابع

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع) مساحة	٣٠١٨	٣٠١٢	٣٢٢٨	٢٩٥٢	٣٥١٨	٣٢٣٣	٢٩٧٣	٣١٧١	٣٣٥٠	٢٧٨٠	٢٦٢٥	٢٨٨٧	٣١٨١	٢٨٣٦	٢٥٦٩	٢٢٢٨	٢٦٧٠	٣٠٤٨
إنتاج	٢١٢٨	١٨٥٢	٢٠٥٨	١٧٣٥	٢٣٦٣	١٥٩٦	١٤٨٠	٢٦٨٠	٢٣١٣	١١٤٣	١٥٣٩	١٦٢١	٢٤١٩	٢١٢٦	١٥٢٤	١٢٩١	١٤٦١	٣٠٥٢
قمح مساحة	٢٢٢٣	٢١٩٨	٢٢٩٧	٢١٤٨	٢٤٧١	٢٣٤٧	٢٢٠١	٢٢٢٣	٢٢٩٥	١٩٠٧	١٨٦٤	١٩٤٦	٢٠٧١	١٨١٣	١٦٣٨	١٤٠٢	١٥٤٧	(*)١٧٢٤
إنتاج	١٥٣٤	١٣٢٦	١٤٣٥	١٣١٧	١٦٥٦	١١٥٨	١٠٩١	١٨٤٨	١٦٣٠	٨٢٧	١٠٨٣	١٠٨٠	١٥١١	١٢١٨	٩٧٧	٧٩٠	٨٨٦	(*)١٦٤٦
أرز مساحة	٢	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	–	–	–	–	–	–	–	–
إنتاج	٦	٧	٢	٢	٢	٢	٣	٢	١	١	–	١ف	١ف	١ف	١ف	١ف	٢ف	٢ف
شعير مساحة	٧٢٣	٧٣٦	٨٥٥	٧٢٨	٩٤٨	٧٨٦	٦٩٠	٨٥٥	٩٣٢	٧٤١	٦٦٦	٨٠٩	٩٤٥	٨٧١	٨١٥	٧١٩	٩٩٤	(*)١١٧١
إنتاج	٥٣٨	٤٦٦	٥٧١	٣٧٢	٦٤٤	٣٧٤	٣٣١	٧٤٣	٥٨٩	٢٦٠	٣٩٧	٤٥٧	٧٩٤	٨١٨	٤٨٣	٤٤٧	٥٠٣	(*)١٢٩٥
ذرة مساحة	٦	٦	٦	٦	٦	٥	٣	٤	٢	٢	١	١	٢	٢	٢	٣	٣	(*)٢
إنتاج	٧	٦	٦	٥	٥	٥	٤	٧	٣	٢	١	١	١	٢	١	٣	٥	(*)١
شوفان مساحة	٦١	٦٧	٦٧	٦٧	٩٠	٩٢	٧٦	٨٨	١١٩	١٢٩	٩٢	١٣١	١٦٣	١٥٠	١١٣	١٠٣	١٢٥	(*)١٥٠
إنتاج	٤١	٤٤	٤٢	٣٨	٥٤	٥٣	٥٠	٨٠	٨٩	٥٠	٥٦	٨٠	١١٠	٨٦	٦٠	٤٩	٦٤	(*)١٠٧
ذرة بيضاء مساحة	٢	٤	٢	٢	١	٢	٢	١	١	٢	١	–	–	–	–	–	(*)١	١ف
إنتاج	٢	٣	٢	١	١	٣	١	٢	٢	٢	١	١	١	–	١	١	١	١ف
بطاطا مساحة	٤٠	٤٣	٤٢	٤٤	٥٠	٥٣	٦٠	٧٠	٦٩	٧٥	٧٣	٧٧	٧٦	٨٣	٧٤	٧٧	٧٢	(*)٩٧
إنتاج	٢٧٢	٢٢٤	٢٦٢	٢٧٤	٢٦٨	٢٩٩	٣٩٥	٥٧٥	٤٩٣	٤٧٢	٤٧٣	٥٠١	٥٩١	٥٢٨	٤١٥	٤٩١	٥٢١	(*)٨٠٠

الملاحظات:
(*) = مرجع شبه رسمي.
ف = تقديرات الفاو.
المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

هذه العوامل عرقلت تقدّم الإنتاجية الزراعية، فظلَّ مردود معظم المحاصيل متدنياً جداً، إذا ما قورن بمتوسطه في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة أو النامية.

ففي عام ١٩٦٢، كان مردود مجموع الحبوب في الجزائر أدنى بـ ٤٣,٥٩ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٢٨,٦٦ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٥٤,٠٩ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٣٠,٦١ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية، كما يبيّـن الجدول رقم (١ ـ ١١).

وفي عام ١٩٧٠، كان هذا المردود أدنى بـ ٦٤,٢٤ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٤٣,٥٤ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٧١,١١ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٥٧,٠١ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

أما الجدول رقم (١ ـ ١٢) فيبيّـن أن مردود قسم من المحاصيل، وإن سجّـل تقدماً عام ١٩٦٢ نسبة لعام ١٩٦١، فهو عاد ليتراجع في الأعوام التي تلت.

فمردود مجموع الحبوب مثلاً، الذي ارتفع عام ١٩٦٢ (+ ١٣٥,٢٦ بالمئة) تدنى سنة ١٩٦٤ (ـ ٣٤,٠٨ بالمئة) وعام ١٩٦٦ (ـ ٣٣,٣٣ بالمئة). ومردود البطاطا تدنى في الأعوام ١٩٦٢ (ـ ٥,٨٥ بالمئة) و١٩٦٣ (ـ ٧,٥٣ بالمئة) و١٩٦٤ (ـ ٢٣,٩٣ بالمئة) و١٩٦٦ (ـ ١٨,٤٩ بالمئة) مقابل ارتفاع نسبته (+ ١٦,٤٦ بالمئة) عام ١٩٦٥. وبعد الارتفاع البسيط لمردود البصل عام ١٩٦٢ (+ ٤,١٧ بالمئة) بقي على حاله عام ١٩٦٣ ليتدنى في الأعوام اللاحقة: (ـ ٣٠,٤٣ بالمئة) عام ١٩٦٤، و(ـ ١٢,٦٩ بالمئة) عام ١٩٦٥، و(ـ ١٠ بالمئة) عام ١٩٦٦.

ولكن إذا قارنا، من خلال الجدول رقم (١ ـ ١٢)، معدل نسبة تغيّـر مردود المحاصيل الزراعية في الخمسينيات وأوائل الستينيات قبل الإصلاح، مع معدل نسبة تغير مردودها منذ الإصلاح عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧١، نجد أن معظم هذه المحاصيل (باستثناء الأرز والبطاطا والبندورة والذرة والفاصوليا) عرف مردودها تقدماً بعد الإصلاح.

فبلغ معدل تدني مردود مجموع الحبوب ـ ٥,٣١ بالمئة في الخمسينيات والستينيات قبل الإصلاح، فيما بلغ معدل ارتفاعه ١٣,٢ بالمئة بعد الإصلاح حتى عام ١٩٧١.

وقد بلغ معدل ارتفاع مردود القمح ٩,٦٦ بالمئة، ومعدل ارتفاع مردود الشعير ٢٨,٨ بالمئة، ومعدل ارتفاع مردود الشوفان ٢٨,٩٢ بالمئة، ومعدل ارتفاع مردود الفول ٢٢,٣ بالمئة، ومعدل ارتفاع مردود الشمندر السكري ٢٨,٩٤ بالمئة، بعد الإصلاح حتى عام ١٩٧١. فيما بلغ معدل تدني البطاطا ـ ٤,١٤ بالمئة، ومعدل تدني الفاصوليا ـ ٥,٤٤ بالمئة، ومعدل تدني البندورة ـ ٦,١٤ بالمئة، خلال الفترة ذاتها.

أما الجدول رقم (١ ـ ١٣) فيُظهر أن المساحات المزروعة لقسم من المحاصيل عرفت بعد الإصلاح تراجعاً أو جموداً في فترة الستينيات، كمجموع الحبوب (٢,٩١١,٠٠٠ هكتار عام ١٩٦٢، و٢,٨٩١,٠٠٠ هكتار عام ١٩٦٣، و٢,٨٠٦,٠٠٠ هكتار عام ١٩٦٤)، والفول (٦٥,٠٠٠ هكتار عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣، و٢٣,٠٠٠ هكتار عام ١٩٦٤)، والقطن (٥,٠٠٠ هكتار عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣، و٤,٠٠٠ هكتار عام ١٩٦٤).

وفي شباط/ فبراير ١٩٦٨، وبهدف إصلاح الهيكلية التنظيمية للتسيير الذاتي وإعطاء بعض الاستقلالية في التقرير للوحدات المسيّرة ذاتياً، حُلَّت «الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي» (O.N.R.A.) واستعادت المزارع دورها في اقتراح برامجها الزراعية السنوية وبعض حقها في الإنفاق وحريتها في طلب البذور، واستقلت كل مزرعة بماليتها فأصبح لها حسابها في «الصندوق الجزائري للتسليفات الزراعية التعاوني» (C.A.C.A.M.)[٤٩]، لكن هذه الإصلاحات لم تكن كافية لإنهاء معالم التنظيم المركزي البيروقراطي للعلاقات داخل القطاع وخارجه.

٤ ـ الثورة الزراعية

في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١، صدر ميثاق الثورة الزراعية، ووضع موضع التنفيذ بموجب الأمر الرئاسي ٧١ ـ ٧٣.

واختلف، بموجب هذا الميثاق، الحد الأعلى للملكية الخاصة باختلاف المناطق وطبيعة الأرض ومستوى التجهيز والخدمات الأساسية للإنتاج في المنطقة وحجم العائلة. فحدّد المساحة القصوى بتلك التي لا يرتفع دخل مستثمرها عن مستوى راتب المهندس الزراعي في قطاع التسيير الذاتي. وتؤدى التعويضات عن الأراضي المصادرة في شكل سندات اسمية صادرة عن الخزينة بفائدة ٢,٥ بالمئة.

والإفادة من الأراضي الموزَّعة تُلزم المستفيدين بضرورة الانتساب إلى «التعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات» (C.A.P.C.S.) ذات الطابع التجاري في خدمات التجهيز والتسويق الموجودة في البلدة. وقد أقيمت هذه التعاونيات في القرى كافة، وكلِّفت توفير الخدمات الضرورية على صعد التجهيز والتسويق داخل البلاد والتبادل مع الخارج بواسطة «الديوان الجزائري لتسويق الخضار والفاكهة».

كما أعلنت الدولة في المرحلة الثالثة من مسار تحقيق الثورة الزراعية عن الحد الأعلى من عدد رؤوس الماشية المسموح بامتلاكها، وأتاحت للملاكين الكبار بيع فائض قطعانهم

---

(٤٩) François Lery, *L'Agriculture au Maghreb, ou, pour une agronomie méditerranéenne,* techniques agricoles et productions méditerranéennes; 3 (Paris. G.-P. Maisonneuve et Larose, 1982), p. 155.

من دون تحديد مهلة لذلك، تلافياً لإقدام ملاكيها على الإسراع بذبحها أو نقلها وتهريبها عبر الحدود التونسية[٥٠].

٥ ـ نتائج الثورة الزراعية

برزت نتائج سلبية عدة بعد البدء بتحقيق الثورة الزراعية منها[٥١]:

ـ انسحاب حوالى ٨ بالمئة من المستفيدين (٤٠ بالمئة في ولاية الجزائر) حتى شهر تموز/يوليو ١٩٧٤. وساهم في ذلك جمع ربع الأراضي الموزعة في مجموعات تعاونية تحضيرية من أجل استصلاحها، واضطرار أعضائها المستفيدين إلى العمل والقبول بأجور زهيدة بانتظار استصلاحها.

ـ قصور عدد المستفيدين حتى عام ١٩٧٥ على ٨٧ ألفاً في حين بلغ عدد الفلاحين المرشحين للإفادة مليون فلاح.

ـ تواصل نفوذ كبار ملاكي الأرض المتجلي في قدرتهم على المماطلة والتهرب من النصوص والأجهزة التي تستهدفهم بالإحجام عن التصريح أو إعطاء التصريحات المغلوطة عن حجم ملكياتهم ومداخيلهم، واستغلال نفوذهم في الإدارة والأجهزة المعنية لتصنيفهم زوراً من بين الحالات المستثناة.

ـ فشل الكثير من التعاونيات بسبب الأخطاء الناجمة عن بيروقراطية الإدارة التنفيذية، وبسبب تركيبة أعضائها التي ضمت أحياناً كبار الملاكين أو عملاءهم، وأحياناً أخرى من مُنحوا وجيء بهم إلى التعاونية تعويضاً لهم من عجز بدني أصابهم على رغم جهلهم بمتطلبات الإنتاج. وقد بلغت خسارة بعض التعاونيات في قطاع الماشية نصف قطيعها بسبب الإهمال على صعيد العناية الطبية، إضافة إلى أن انعدام المراقبة على إنفاق سلف التعاونية من «البنك الوطني الجزائري» أدى إلى تحويل بعض الإدارات في التعاونيات عن مهامها الرئيسية وممارسة التجارة والتوزيع لبعض السلع التي لا علاقة لها بمتطلبات العملية الإنتاجية. وقد حوصرت هذه التعاونيات على صعيدي التجهيز والتسويق على السواء بشبكات التجار الوسطاء، خصوصاً في نقل الحيوانات المعدّة للذبح من التعاونيات بأسعار تجمدت فترة طويلة، إلى المستهلك بأسعار بلغت ضعفي السعر المحدَّد رسمياً، مما حمل السلطة على استحداث هيكلية جديدة من أجهزة التسويق التعاوني (Nouveau circuit de commercialisation C.S.) في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤.

أدَّت هذه العوائق وغيرها، على الرغم من النمو الذي تبيّنه الجداول أرقام (٢ ـ ٢) و(٢ ـ ٣) و(٢ ـ ٤) لقسم من المحاصيل منذ عام ١٩٧٢، إلى تراجع مساهمة الزراعة في

---

(٥٠) أحمد بعلبكي، **المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر** (بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٥)، ص ٢٦٧.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٦٨ ـ ٢٩٩.

الناتج القومي من ١٦,٤ بالمئة في عام ١٩٦٩ إلى ١٢,٨ بالمئة في عام ١٩٧٣ في مقابل ارتفاع حصة الصناعة من ٤١,٩ بالمئة إلى ٥٢,٤ بالمئة في خلال الفترة نفسها[٥٢].

وإذا قارنا، من خلال الجدول رقم (١ ـ ١٢)، معدل نسبة التغيّر لمردود المحاصيل منذ الإصلاح عام ١٩٦٢ حتى إعلان الثورة الزراعية عام ١٩٧١، مع معدل نسبة تغيّر مردودها منذ تاريخ بداية تنفيذ المرحلة الأولى من الثورة عام ١٩٧٢ حتى أواخر السبعينيات، نلاحظ أن قسماً من الزراعات (مجموع الحبوب، القمح، الشعير، الشوفان، الفول، الحمص، البطيخ، العدس، الشمندر السكري)، قد تراجع معدل نسبة تغيّر مردودها، فيما تقدّم هذا المعدل لقسم آخر (الأرز، الذرة، الذرة البيضاء، البطاطا، الفاصوليا، البصل، البندورة).

فتراجع معدل ارتفاع مردود مجموع الحبوب إلى ٩,٢٩ بالمئة في السبعينيات بعد الثورة، وكان قد بلغ ١٣,٢ بالمئة بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧١.

وتراجع معدل ارتفاع مردود كل من الشعير والشوفان والشمندر السكري، فبلغ ٩,٦٥ بالمئة و٥,٧٨ بالمئة و٣,٧٣ بالمئة على التوالي في السبعينيات بعد الثورة، فيما كان ٢٨,٠٨ بالمئة للشعير، و٢٨,٩٢ بالمئة للشوفان، و٢٨,٩٤ بالمئة للشمندر السكري بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧١.

وتراجعت زراعة الفول، فبلغ معدل تدني مردودها ـ ٢,١١ بالمئة في السبعينيات بعد الثورة، وكان معدل ارتفاعه قد بلغ ٢٢,٣ بالمئة في عامي ١٩٦٢ و١٩٧١.

أما زراعة الأرز، فبلغ معدل ارتفاع مردودها ٩,٧٧ بالمئة في السبعينيات بعد الثورة، وكان معدل تدنيه ـ ٢,٦٨ بالمئة بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧١.

وبلغ معدل ارتفاع مردود الذرة البيضاء ٢٦,٦٢ بالمئة في السبعينيات بعد الثورة، وكان ٦,٥٢ بالمئة بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧١.

وبلغ معدل ارتفاع مردود الفاصوليا ٨,١٤ بالمئة في السبعينيات بعد الثورة، وكان معدل تدنيه ـ ٥,٤٤ بالمئة بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧١.

ويبيّن الجدول رقم (١ ـ ١٣) أن معظم المحاصيل زادت مساحاتها المزروعة في الأعوام التي تلت ثورة ١٩٧١ (كمجموع الحبوب الذي كانت مساحته المزروعة ٢,٩٥٢,٠٠٠ هكتار عام ١٩٧١، وأصبحت ٣,٥١٨,٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٢، و٣,٢٣٣,٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٣)، أو بقيت على حالها (كالأرز الذي كانت مساحته المزروعة ١٠٠٠ هكتار عام ١٩٧١، وبقيت على حالها في الأعوام التالية).

ومن معاينة الجدول رقم (١ ـ ١١)، يظهر أن مردود معظم المحاصيل بقي متدنياً

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

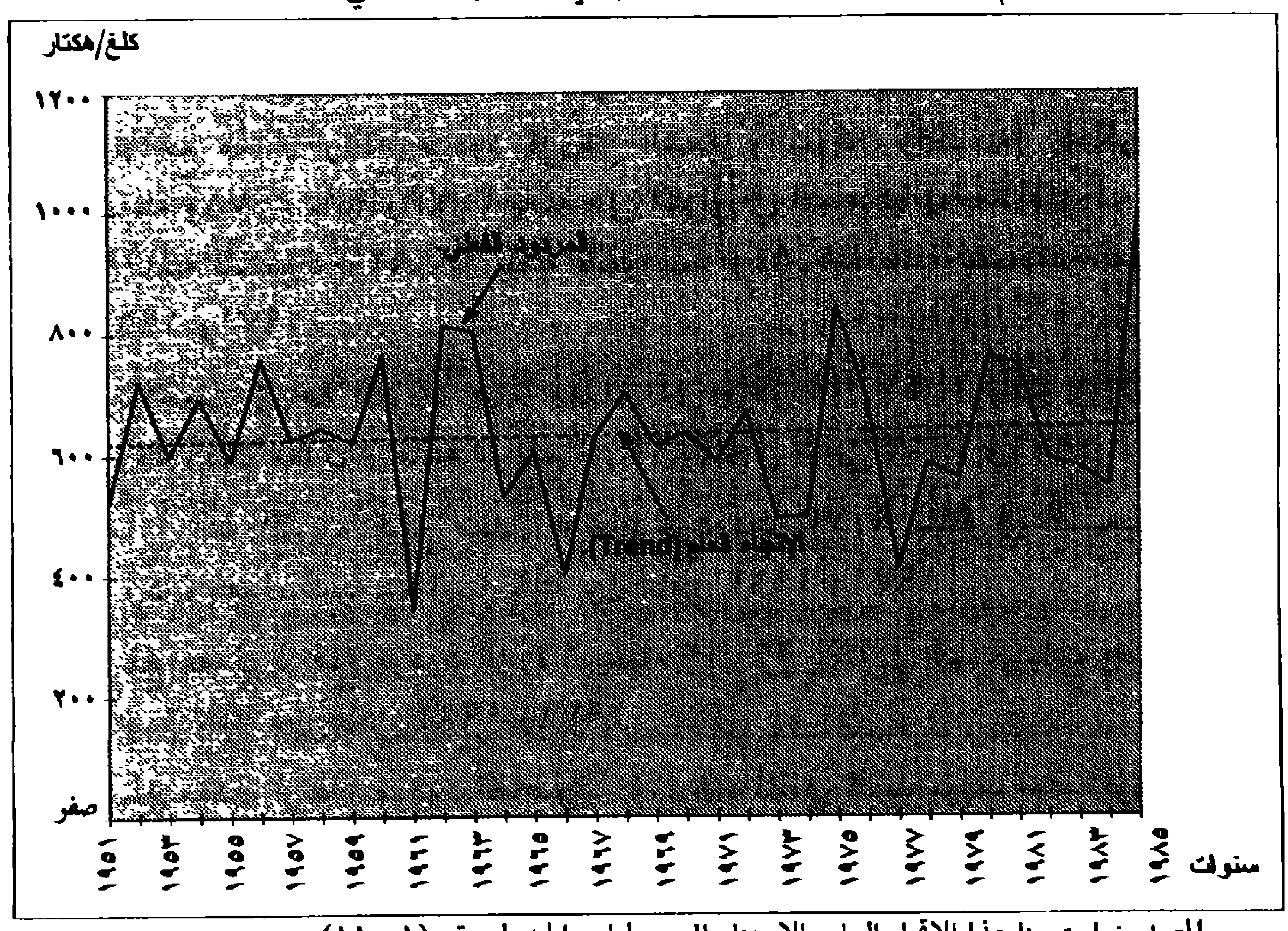
بعد ثورة ١٩٧١، بالمقارنة مع متوسطه في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ففي عام ١٩٧٢، كان مردود الحبوب في الجزائر أدنى بـ ٦٤,٠٨ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٤٨,٣٩ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٧٢,٠٦ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٥٤,٧٥ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

وفي عام ١٩٨٠ كان هذا المردود أدنى بـ ٦٤,٨٥ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٤٨,٠٢ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٧٠,٥ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٥٩,٠٣ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

الشكل رقم (١ ـ ٤)

الاتجاه العام (Trend) لتطور مردود الحبوب في الجزائر بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥



المصدر: احتسبنا هذا الاتجاه العام بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (١ ـ ١١).

يظهر من خلال الشكل رقم (١ ـ ٤) أن المردود الفعلي (أي المحقق) لمجموع الحبوب في الجزائر عرف تقلبات كبيرة بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥، لم تتوقف بعد التسيير الذاتي عام ١٩٦٢، ولا بعد الثورة الزراعية عام ١٩٧١، فكان بين سنة وأخرى يرتفع وينخفض بشدة عن مستوى الاتجاه العام الذي كان من المفترض أن يتبعه. ويمكن أن يعود سبب عدم استقرار الإنتاج هذا إلى العوامل المناخية المتغيّـرة بين سنة وأخرى، وعدم قدرة السياسات الزراعية على تخطي المشاكل الفعلية في المجال الزراعي، وبخاصة أن المردود لم يعرف نمواً خلال الفترة المعنية.

٦ ـ تحديث القطاع الزراعي

منذ الاستقلال، أراد مقررو السياسة الزراعية في الجزائر تحديث القطاع الزراعي. تدل على ذلك دراسة كانت أجرتها وزارة الزراعة مطلع الاستقلال وتنص على «ضرورات تقنية» كبرى: وضع خطط زراعية، سياسة الجرارات، سياسة الأسمدة، سياسة البذار...[٥٣].

وإذا اعتبرنا، كما يعتبر المزارع، أن تحديث الزراعة يكمن في استعمال الجرار، نستطيع القول إن الجزائر حققت نجاحاً في هذا المجال في الفترة الأولى بعد الاستقلال، إذ إن عدد الجرارات الذي كان ٢٣,٧٢٨ جراراً بمعدل ٢٨٧ هكتاراً للجرار الواحد عام ١٩٥٧، أصبح ٣٩,٦٦٢ جراراً بمعدل ١٧٢ هكتاراً للجرار الواحد عام ١٩٦٧، لكنه تراجع ليصبح ٣٧,٤٣٨ جراراً بمعدل ١٩١ هكتاراً للجرار الواحد عام ١٩٧٣، و٣٩,٤٠٠ جرار بمعدل ١٩١ هكتاراً للجرار الواحد عام ١٩٧٧[٥٤].

أما الأسمدة الكيماوية، فقد عُلِّقت عليها آمال كبيرة لزيادة المردود في شكل سريع. وقد زاد استعمالها كثيراً، إذ قفز من ٣٠,٠٠٠ طن من الوحدات المخصبة (unités fertilisantes) عامي ١٩٥٢ و١٩٥٣، إلى ٤٠,٠٠٠ طن عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦[٥٥]. هذا وقد تخطت ٢٠٠,٠٠٠ طن عام ١٩٧٣.

لكن هذه الزيادة في استعمال الجرارات والأسمدة لم تعط النتائج المرجوة في زيادة الإنتاج، وذلك لأسباب عدة أهمها كون الزراعة عملية مترابطة، ولا يمكن تحديثها عبر تحسين عامل وإهمال آخر.

فالمكننة التي طُبِّقت على الحراثة والحصاد باستعمال الحصادة الدارسة، لم تنطبق على البذار وعلى فرش الأسمدة. ففي حين تحتاج مساحة ٣٠٠ هكتار لِمبذَر (semoir) واحد ومفرشة للأسمدة (épandeur) واحدة، لم يكن القطاع الزراعي التابع للدولة وهو الأكثر مكننة، يملك أكثر من مبذر واحد لكل ٨٠٠ هكتار ومفرشة أسمدة واحدة لكل ألف هكتار[٥٦].

كما أنه، لم يستطع المزارعون العاملون في القطاع الزراعي التابع للدولة تطبيق التعليمات التي يمليها عليهم معدّو خطط التنمية إلا نادراً، وذلك إما لنقص في المواد الزراعية أو لتأخُّر وصولها، وإما بسبب عدم كفاية المعدات أو أعطالها العديدة وصعوبة

---

(٥٣) Michel Benoit-Cattin, Michel Griffon et Patrick Guillaumont, *Economie des politiques agricoles dans les pays en voie de développement* (Paris: AUPELF, UREG, 1994), vol. 3: *Les Fondements microéconomiques*, p. 66.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٦٨.

إصلاحها، وإما بسبب النوعية الرديئة لبعض البذار والأدوية الزراعية المستوردة، أو بسبب النقص في الكوادر التقنية والعمال الكفوئين. أضف إلى ذلك، ضعف الحوافز اللازمة لاندفاع المسؤولين والعاملين في هذا القطاع، إذ إنه عندما أصبحت عملية التسيير الذاتي موضع التنفيذ، أدركوا سريعاً أنهم لن يستفيدوا من نتائج التحديث، مما دفعهم إلى العمل في مسارات مضادة لها، فلم يتبعوا الأساليب الزراعية في شكل دقيق، وأهملوا صيانة المعدات، واستعملوا الأرض والمواد لغايات شخصية. كل هذا في غياب شبه كامل للمراقبة والعقاب من قبل الدولة، إذ إن مندوبيها المسؤولين عن المزارع المسيّرة ذاتياً ما كانوا يُجازون على أساس النتائج الاقتصادية للحيازات، وإنما على أساس طاعتهم السياسية.

* * *

إن العامل المشترك بين النماذج الأربعة من الإصلاح الزراعي التي درسناها هو أنها لم تعط النتائج التي كانت متوقَّعة والتي هدفت إليها من تقدم اقتصادي واجتماعي. فبقي القطاع الزراعي في البلدان الأربعة يبتعد عن الكفاءة الاقتصادية وتكثيف الإنتاج. والسبب الأهم في ذلك هو مشاكل الإدارة التي تعانيها مزارع الدولة والجمعيات التعاونية الزراعية، إضافة إلى التخلف الذي تسببه قلة المنظمين المدربين والمتخصصين والإجراءات البيروقراطية والروتينية؛ مما أبقى على مشاكل نظام حيازة الأراضي الزراعية الصغيرة المتناثرة والبعيدة عن التخصص واستعمال الأساليب الحديثة. وعلى رغم إدخال التقانة في مجال الإنتاج الزراعي، ظلَّ هناك عجز في استعمال هذه التقانة بالشكل الأمثل.

كما نلاحظ أن إعطاء الأولوية للأهداف السياسية أدى إلى قيام هوة كبيرة بين التشريع والتنفيذ في سياسة الإصلاح الزراعي، إضافة إلى أن الملاكين والإقطاعيين ظلوا في بعض الحالات يتمتعون بقوة سياسية واقتصادية تمكنهم من إعاقة التنفيذ، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج.

أما تسعير المحاصيل الزراعية تسعيراً حكومياً منخفضاً يميّز المستهلكين من سكان المدن بهدف المحافظة على قوتهم الشرائية على حساب المزارعين، فقد ساهم بدوره في تراجع الإنتاج.

هذه المشاكل أدت إلى عدم تمكن الإصلاحات الزراعية في هذه الدول من إلغاء الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، إذ نجد أنه في كل منها يفوق تزايُد الطلب تزايدَ الإنتاج بشكل واسع.

الفصل الثاني

الإصلاحات الزراعية ذات الطابع الليبرالي في البلدان العربية

تأتي الإصلاحات الزراعية في إطار النظم الاقتصادية الليبرالية أو نصف الليبرالية، على شكل سياسات زراعية توجيهية بسيطة، تسعى ـ من خلال تطبيق حركة توجيهية على التطور الزراعي الجاري ـ إلى إعادة تشكيل البُنى التحتية القائمة بالاتجاه المناسب.

وتتميّز الإصلاحات الزراعية ذات الطابع الليبرالي عامة بسلسلة من التدخلات التي تحقّق تدريجاً نوعاً من الإصلاح الزراعي المقنّع. وأهمها حوافز ضرائبية ونقدية للمستثمرين أصحاب المشاريع التي تتطابق مع أهداف الإصلاح الزراعي كالقروض الميسّرة أو تخفيض الضرائب.

ويمكن أن يحدّ هذا النوع من الإصلاحات من حق الملكية، ولكن بشكل غير جذري ومن دون ممارسة نزع الملكية.

أولاً: الإصلاحات الزراعية في العربية السعودية

بدأت عملية التنمية الشاملة في العربية السعودية عام ١٩٧٠، يوم كان هاجس الدولة الأساسي تنويع مصادر الدخل وتطوير القطاعات الإنتاجية لتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل. فأقدمت الحكومة على شق الطرق الزراعية وتوزيع الأراضي البور الصالحة للزراعة على المزارعين والشركات الزراعية مجاناً، وتحملت الدولة نسبة ٤٥ بالمئة من تكاليف المعدات والآلات الزراعية الثقيلة و٥٠ بالمئة من قيمة الأسمدة المحلية والمستوردة، كما قدمت القروض الطويلة الأجل من دون فوائد، إضافة إلى خدمات وزارة الزراعة والمياه من بيطرة وإرشاد زراعي ومكافحة الآفات الزراعية.

١ ـ نظام الأراضي البور

أ ـ الملكية الزراعية قبل نظام توزيع الأراضي

بلغت مساحة الحيازات الزراعية المملوكة في العربية السعودية عام ١٩٧١ ما يقارب ٧,٦٥ مليون دونم، أي ما يشكل ٩٦,٧ بالمئة[١] من مجموع الحيازات الزراعية. أما البقية ومقدارها ٣,٣ بالمئة، فكانت موزّعة بين حيازات مستأجرة وحيازات مشتركة. ومن الملاحظ أنه لم تكن هناك فئة صغيرة تسيطر على مساحة كبيرة، بل كانت الأراضي المزروعة موزعة توزيعاً عادلاً. ولكن الحيازات الزراعية تميّزت بصغرها، إذ لم تكن تزيد مساحة نصفها على هكتار واحد للملكية الواحدة. ويعود صغر الحيازات هذا إلى أسباب عدة أهمها نظام الإرث والصعوبة التي كان يواجهها المزارع في خدمة مساحة زراعية كبيرة، إذ كانت العمليات الزراعية بدائية لجهة استخراج المياه من الآبار أو لجهة الحراثة. أضف إلى ذلك، صعوبة تصريف الإنتاج، مما كان يؤدي إلى اقتصار زراعة المزارع على قدر حاجة استهلاكه.

وقد رأت الدولة أن حل هذه المشكلة يكمن في استصلاح مساحات من الأراضي البور وتمليكها. لذلك صدر نظام توزيع الأراضي البور بالمرسوم الملكي رقم م/٢٦ في عام ١٩٧١. وقد تميّز هذا النظام بالعمل على تمليك الأرض لا على نزع ملكيتها، وعلى زيادة المساحة المملوكة للأفراد لا على تفتيتها.

ب ـ مشروع نظام توزيع الأراضي

حددت المادة الأولى من نظام الأراضي البور، وهي الأراضي المنفكة عن حقوق الملكية والتي ثبتت الجدوى الاقتصادية من استغلالها للإنتاج الزراعي أو الحيواني، شرط أن تكون خارجة عن حدود العمران وما يتعلق بمصالحه في المدن والقرى.

ونصت المادة الثانية على أن لا تقل المساحة الموزعة عن ٥ هكتارات في كل حال ولا تتجاوز ١٠ هكتارات في حالة التوزيع على الأفراد أو ٤٠٠ هكتار في حالة التوزيع على الشركات، على أن يجوز بقرار من مجلس الوزراء تجاوز الحدود المذكورة.

وحددت المادة الثالثة الأشخاص المؤهلين لاستغلال الأراضي البور، وهم أشخاص سعوديون يتمتعون بأهلية الأداء، لم يسبق لهم أن حصلوا بموجب هذا النظام على أرض لم يثبت لهم حق الملكية فيها.

أما المفاضلة في التوزيع، فهي بالترتيب لمالك الأرض المجاورة للأراضي البور محل

---

(١) حسن حمزة حمزة، إمكانية التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية ([السعودية]: وزارة الزراعة والمياه، ١٩٧١)، ص ٩٢.

التوزيع، ثم لأهالي المنطقة، ثم للأقدر على الاستثمار، ثم لمحترفي الزراعة، وأخيراً لمن لا يملك أرضاً، بحسب ما جاء في المادة الرابعة.

وتنص المادة الثامنة على أن تشرف وزارة الزراعة من الناحية الفنية على الأراضي الموزَّعة، وأن تراقب جدية أصحاب الاختصاص في استثمارها. ويجوز بقرار من وزير الزراعة والمياه، إلغاء اختصاص من يثبت عجزه عن استثمار الأرض أو عدم جديته في خلال المدة المحددة (يجب أن لا تقل هذه المدة عن سنتين ولا تزيد على ثلاث سنوات، بحسب ما جاء في المادة السادسة) بعد إنذاره بشهرين، وتخصيصها لشخص آخر يقوم باستثمارها بعد تعويض سلفه بقدر ما زاد في قيمة الأرض بسبب عمله فيها.

أما المادة التاسعة، فتنص على أنه «إذا قام من صدر لصالحه قرار التوزيع باستثمار الأرض وانتهت المدة المحددة للاستثمار تُمَلّك الأرض لمن صدر لصالحه التوزيع»[٢].

٢ ـ البرامج الزراعية والخطة الإنمائية الزراعية

إن النظام الأساسي الذي تسير عليه العربية السعودية في سياستها للاستثمار الزراعي، هو نظام الاستثمار الحر غير المقيَّد والمتعاون الذي يقوم على أساس الإرشاد والتوعية، بحيث يحقق أكبر ربح للمزارع المنتج ويوفر أكثر إنتاج متنوع للمستهلك.

لذلك نفّذت وزارة الزراعة دراسات عن طريق الشركات الاستشارية، ووضعت على أساسها برامج زراعية غير إلزامية للمزارعين، هي بمثابة خطوط عريضة ينفذ منها المزارع المنتج ما يقتنع به وما يستطيع تنفيذه. كما وضعت على ضوء تلك الدراسات أيضاً خطة شاملة للتنمية الزراعية هدفها تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي ورفع الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي. وأهم عناصر هذه الخطة، إضافة إلى نظام توزيع الأراضي البور، هي مشاريع الري ومشروع الفيصل لتوطين البادية في حرض والتدريب الآلي والزراعي واستخدام التقانة.

أ ـ مشاريع الري وتحلية المياه

(١) مشروع الري والصرف بالإحساء: تضمن إنشاء شبكتي ري وصرف حديثتين لمنطقة زراعية مساحتها ٢٠,٠٠٠ هكتار، انتهى العمل منه عام ١٩٧٤، وقد ساهم بتوسيع الرقعة الزراعية وتجفيف المستنقعات وتحويلها إلى أراضٍ خصبة، إضافة إلى استعادة طاقة الأرض التي تدهورت بسبب الملوحة.

(٢) مشروع الري في وادي جيزان: تم إنشاء سد تخزين على وادي جيزان بلغ حجم حوضه ٧١ مليون متر مكعب، وذلك من أجل ري مساحة أكثر من ٨٥٠٠ هكتار رياً منتظماً طوال العام، والتخفيف من حدة الفيضانات المدمّرة، والتحكم في المياه المخزونة وصرفها وفق متطلبات الزراعة.

---

(٢) السعودية، نظام الأراضي البور (مكة المكرمة: مطبعة الحكومة، ١٩٧٢)، ص ٧ ـ ٢٧.

(٣) عملت الدولة جاهدة لزيادة عدد محطات تحلية المياه المالحة على ساحلي البحر الأحمر والخليج العربي. وهذا ما جعل العربية السعودية اليوم تحتل المرتبة الأولى بين دول العالم في مجال تحلية المياه المالحة (٢٩ محطة تقدَّر طاقة إنتاجها اليومية بما يقارب ٦٠٠ مليون متر مكعب من الماء العذب)[٣].

ب ـ مشروع الفيصل النموذجي لتوطين البادية في حرض

عمل هذا المشروع على تحويل نشاط جزء من أبناء البادية إلى الحياة الزراعية في مساحة ٤٠٠٠ هكتار. وقد تم بموجب هذا المشروع حفر ٥٠ بئراً يتم تجميع مياهها بواسطة شبكة للري، إضافة إلى إنشاء شبكة للصرف.

ج ـ التدريب الآلي والزراعي واستخدام التقانة

أنشأت الدولة مركزاً للتدريب الآلي بلغت تكاليفه ٢,٥ مليون دولار[٤]، يعمل على تدريب ألف شخص بين فنيين ومدربين على إصلاح الآليات الزراعية وتشغيلها وعلى تطبيق الأصول الحديثة للري والصرف. هذا وقد أقامت دورات تدريبية في جميع الاختصاصات الزراعية التي تحتاج إليها برامج التنمية الزراعية.

من ناحية أخرى، عملت الدولة على تنفيذ برنامج متكامل لإنتاج القمح، وعلى نشر استخدام الآليات الزراعية على أسس تتفق مع نوع الوحدات الإنتاجية ومساحاتها، كما تتفق مع إمكانيات المزارعين، وذلك عن طريق إعانتها للأفراد وللجمعيات التعاونية بتقديم نسب من أسعار هذه الآليات.

٣ ـ البنك الزراعي[٥]

أنشىء البنك الزراعي العربي السعودي عام ١٩٦٤، وفي خلال بضع سنوات أصبح له سبعون فرعاً ومكتباً منتشراً في مختلف مناطق العربية السعودية.

ويقدم البنك قروضاً للمزارعين من دون فوائد. ويمكن أن تكون هذه القروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدة سدادها سنة واحدة، وتشمل قروض البذور والأسمدة الكيماوية والمبيدات والمحروقات وأجور الحراثة وأعلاف الدجاج والماشية.

كما يقدم قروضاً متوسطة الأجل تُسترد في مدة لا تتجاوز عشر سنوات وتشمل

---

(٣) السعودية، «الملف الإعلامي عن اليوم الوطني السعودي،» (١٩٩٤)، ص ١٨١.

(٤) حمزة، إمكانية التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية، ص ١١٣.

(٥) السعودية، «الملف الإعلامي عن اليوم الوطني السعودي،» ص ١٨٤.

قروض حفر الآبار وأجهزة الري الحديثة بأنواعها والآليات والمعدات الزراعية الحديثة ومشروعات إنتاج الدواجن والألبان والأسماك وتربية المواشي والنحل.

أما القروض الأخرى والتي تستمر فترة سدادها حوالى خمسة عشر عاماً، فهي تمنح بغرض استصلاح الأراضي الزراعية ذات المساحة الواسعة والمشروعات الزراعية الكبيرة.

وقد بلغ عدد القروض التي قدمها البنك الزراعي السعودي عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، ١٩,٧٨٢ قرضاً قيمتها ٣٣٩,٢٨٣ مليون دولار أمريكي، منها ٣,٥٥٧ قرضاً قصير الأمد بقيمة ٦,٨٣٤ مليون دولار أمريكي، و١٦,٢٢٥ قرضاً متوسط الأمد بقيمة ٣٣٢,٤٤٩ مليون دولار أمريكي.

أما إجمالي الإعانات المقدمة من خلال البنك الزراعي السعودي في الفترة نفسها، فبلغ ١٣٠,٩٤١ مليون دولار أمريكي[٦].

٤ ـ السياسة السعرية والتسويقية

اعتمدت الحكومة السعودية منذ النصف الثاني من السبعينيات سياسة إغراق المحاصيل الزراعية بالمنح والإعانات المالية. وقد حظيت زراعة القمح بأسعار تشجيعية عالية، مما جعل سعر القمح السعودي، أي السعر الذي تدفعه الدولة للمزارع، يفوق كثيراً السعر العالمي، على رغم كون كلفة إنتاج القمح في العربية السعودية تساوي ثلاثة أضعاف سعره العالمي[٧].

هذا وقد حظيت محاصيل الأرز والذرة الصفراء والدخان والشعير والتمور وفسائل النخيل بإعانات مالية.

واعتمدت الحكومة السعودية في سياستها السعرية والتسويقية الزراعية، نظام الاقتصاد الحر، حيث تركت الحرية للقطاع الخاص ليقوم بدوره بحرية كاملة من دون تدخل أو قيود، ولم تتدخل في تحديد الأسعار، إذ تركتها لقوى العرض والطلب في السوق. وإنما سعت إلى الحد من الاحتكار، وعملت على ضمان توفير جميع السلع في الأسواق بأسعار معتدلة من خلال دعم أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي والإعانات الزراعية ودعم أسعار المحاصيل الزراعية بتقديم الأسعار التشجيعية.

---

(٦) توفيق عبد العزيز السويلم، «معضلة التسويق الزراعي،» **تجارة الرياض**، العدد ٣٧٥ (١٩٩٣)، ص ٦١.

(٧) نزهة أيوب، **الأمن الغذائي لدول حوض الخليج: دراسة منهجية في التحليل الرياضي لأزمة الغذاء**، إشراف عبد الجليل مرهون (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ص ٨٩.

٥ ـ مشاكل الزراعة السعودية

على رغم جهود الدولة للإنماء الزراعي، بقيت الزراعة السعودية في السبعينيات تعاني مشاكل عدة، أهمها وجود هوة بين ضخامة مشاريع الري والصرف من الناحية التقانية ومستوى وعي المزارعين الثقافي والزراعي، مما يقلل الاستفادة من هذه المشاريع، وفقدان الإشراف والتوجيه الزراعي الفعالين لعدم تقبل المزارعين لها أو لعدم جدوى نوعية الإشراف.

من جهة أخرى، إن تقدم صناعة النفط جذب جزءاً كبيراً من المزارعين الشباب، مما اضطر أصحاب المزارع إلى الاعتماد على عمال غير سعوديين، فأصبحت الزراعة وسيلة عيش منزلية أكثر منها مهنة زراعية، وتحولت المزرعة إلى منزل العائلة، يقضي فيها الشيوخ والنساء بقية أعمارهم.

أما من ناحية تسويق المنتجات الزراعية، فكانت عمليات الجمع والتعبئة تتم بطرق غير منظمة، مما يسبب تلف جزء كبير من المحاصيل، فتنقص كميتها وينخفض سعرها نتيجة انخفاض النوعية وتضعف إمكانية منافستها للمستوردات من خارج العربية السعودية. أما نقل المحاصيل فكان يعاني عدم التنظيم، كما كانت تكاليفه عالية بحيث لا تتوافر لدى المزارع أحياناً، مما يتسبب في تلف محاصيله ونقص دخله. هذا عدا عن عدم معرفة المزارع بالمكان المناسب لتسويق محاصيله بسبب عدم وجود جهاز فعال لتزويده بالمعلومات عن أسواق الاستهلاك والأسعار المتوقعة فيها والكميات المتوقع وصولها من مناطق الإنتاج المختلفة. وبما أن إمكانيات التخزين والحفظ لم تكن متوافرة، فإن بعض الأسواق كان يغرق بالمحاصيل في فترة معينة، مما يجعل الكمية المعروضة تفوق الكمية المطلوبة، فينخفض السعر إلى درجة أن المزارع يحاول أحياناً التخلص من محصوله بتوزيعه بالمجان[٨].

٦ ـ نتائج الإصلاحات على مستوى المردود الزراعي

أدّت المشاكل التي أتينا على ذكرها إلى تدن في الإنتاج والإنتاجية لقسم من المحاصيل الزراعية في خلال فترة السبعينيات، كما تبّين الجداول أرقام (٢ ـ ١) و(٢ ـ ٢) و(٢ ـ ٣)، إذ يبّين الجدول رقم (٢ ـ ١) أنَّ مجموع الحبوب سجّل مردودها تدنياً في أعوام ١٩٧٠ (ـ ١,٨٩ بالمئة) و١٩٧١ (ـ ٤٩,٤٥ بالمئة) و١٩٧٢ (ـ ٢,٥٨ بالمئة) و١٩٧٣ (ـ ٢١,٣٧ بالمئة) و١٩٧٦ (ـ ٢١,٣٦ بالمئة). كما كانت نسبة تدنيه عام ١٩٧٩ مقارنةً بعام ١٩٦٩ (ـ ٤٦,٠٧ بالمئة).

---

(٨) عبد الله ثنيان الثنيان، «تسويق منتوجات الإحساء الزراعية،» **مجلة كلية الزراعة** (جامعة الرياض)، العدد ٣ (١٩٧٤)، ص ١١.

أما مردود القمح، وعلى رغم أنه شهد ارتفاعاً عام ١٩٧٩ بالنسبة إلى عام ١٩٦٩ (+١٢,٦ بالمئة)، فقد تدنى في أعوام ١٩٧١ (ـ ٢٥,٠٤ بالمئة) و١٩٧٢ (ـ ٢٦,٩٤ بالمئة) و١٩٧٤ (ـ ٣,٩٣ بالمئة) و١٩٧٦ (ـ ٤٠,٩٧ بالمئة).

وعرف مردود الأرز تدنياً في أعوام ١٩٧١ (ـ ٣٣,٣٣ بالمئة) و١٩٧٢ (ـ ٢٧,٦٥ بالمئة) و١٩٧٣ (ـ ٣٠,٨٩ بالمئة) و١٩٧٩ (ـ ١٨,٠١ بالمئة)، وكانت نسبة تدنيه عام ١٩٧٩ بالمقارنة بعام ١٩٦٩ (ـ ٣٣,٨٣ بالمئة).

فيما تدنى مردود البندورة (ـ ٦,٢٥ بالمئة) عام ١٩٧٠، و(ـ ٢٤,٩٩ بالمئة) عام ١٩٧١، و(ـ ١٠,١٠ بالمئة) عام ١٩٧٤، و(ـ ٢٨,٢٢ بالمئة) عام ١٩٧٦، و(ـ ١٢,٩٧ بالمئة) عام ١٩٧٩ مقارنة بعام ١٩٦٩.

أما المحاصيل التي سجّل مردودها ارتفاعاً خلال هذه الفترة أو بالأحرى عام ١٩٧٩ مقارنةً بعام ١٩٦٩، فكانت إضافةً إلى القمح على الشكل التالي: شعير (+٩٦,٢٧ بالمئة)، ذرة (+٥٢,٤ بالمئة)، بطاطا (+٤٣,٠١ بالمئة)، بصل (+٢٢٥,١٥ بالمئة)، بطيخ (+١٠,١٣ بالمئة)، سمسم (+٣٥ بالمئة).

وإذا احتسبنا، من خلال الجدول رقم (٢ ـ ١)، معدل نسبة تغيّر مردود المحاصيل الزراعية السعودية في الخمسينيات، وفي الستينيات، وفي السبعينيات، وفي النصف الأول من الثمانينيات، نجد أن قسماً كبيراً من المحاصيل (القمح، الشعير، الذرة، الذرة البيضاء، البطاطا، البصل، البطيخ، السمسم) ارتفع معدل نسبة تغيّر مردودها في السبعينيات، مقارنةً به في الستينيات والخمسينيات. ولكن معدل نسبة تغيّر مردود غالبية هذه المحاصيل شهد انخفاضاً في الثمانينيات مقارنةً به في السبعينيات.

أما مجموع الحبوب، فبلغ معدل ارتفاعه ٠,٢٧ بالمئة في الخمسينيات، و١,٩٧ بالمئة في الستينيات، وبلغ معدل تدنيه ـ ٣,١٨ بالمئة في السبعينيات، فيما بلغ معدل ارتفاعه ٢٧,٦ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

وبلغ معدل ارتفاع مردود الشعير ٢١,٩٣ بالمئة في السبعينيات، و١٧,٠٨ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

وبلغ معدل ارتفاع مردود الذرة ١٤,٤٢ بالمئة في السبعينيات، في حين بلغ معدل تدنيه ـ ١٢,٢ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

الجدول رقم (٢ ـ ١)

التغير السنوي لمردود الزراعات في العربية السعودية بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥ (نسبة مئوية)

	٤٨/ ٥٠ـ٥١	٥١ـ٥٢	٥٢ـ٥٣	٥٣ـ٥٤	٥٤ـ٥٥	٥٥ـ٥٦	٥٦ـ٥٧	٥٧ـ٥٨	٥٨ـ٥٩	٥٩ـ٦٠	٦٠ـ٦١	٦١ـ٦٢	٦٢ـ٦٣	٦٣ـ٦٤	٦٤ـ٦٥	٦٥ـ٦٦	٦٦ـ٦٧	٦٧ـ٦٨
حبوب (مجموع)	٣,٥٨+	٣,٠٦-	١,٥٤+	٠,٣٢-	٦,٠٨+	٩,٥٨-	١,٥٠-	٦,٧٧+	١,٠٣-	٢,٩٦+	٢,٤١+	٠,٠٧-	٤,٢٦+	١,٥٣-	١,٧+	٠,٧٣-	٠,١٥-	٩,٤٨-
قمح	١٥,٦٦+	٧,٥٣-	٣,٥٧+	٨,٠٧-	صفر	٥,٠٧+	٥,٧١-	٦,٠٦+	٨,١٤-	٦,٩٢+	٦,٩٨+	٢,١١-	١٣,٦١+	٣,١٢-	١٠,٤١+	صفر	٥,٨٨-	٥,٤٦+
أرز	٣,١٩-	صفر	٣٣,٣+	١٠,٥٨-	صفر	٠,٠٨-	٣٧,٧+	١٨,٩+	٥,٥٤-	٨,٥٨+	١٢,٥-	٠,٩٧+	٦١,٢٣+	١٢,٢٥-	٦,٦٨-	٢٨,٥٩+	٢٦,٧٣+	صفر
شعير	١,٨٣+	٠,٩٠-	صفر	صفر	٣٢,٩٩+	٩,٩٧+	٢٢,٤-	٦,٢٩-	٦,٦١+	٨,٣-	١٥,٤٨+	١,٣٢-	١,٠٥+	٠,١٩-	٣,٢٢-	٠,١٠-	٤٣,٩٦+	٦٥,٣٧-
ذرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
ذرة بيضاء	٢,٩٤-	١,٦٧-	صفر	٣,٨٩+	٥,٧٨+	١٨,٠٨-	٣,٧٨+	٧,٦٤+	٠,٦٤+	١,١٢+	٠,٥٥+	١,٨١+	٠,٧-	٠,٣٩-	٢,٦٦-	٠,٩٦-	٢,٦٠+	٧,٨٣-
بطاطا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,١٢+	صفر	٠,٩٦+	صفر	٠,٨٤+	١,٧٨-	صفر
بصل	٧,٦٩+	٥,٠٣-	٣,٤٢+	٣,٣١+	٥,٤٠-	٣,١١+	٢,٩٩+	٤,٣١-	٢,٨+	٢,٧٤+	٧,١٤-	صفر	صفر	١٠٠,٨٦+	٣٩,٤٥-	١٢,٣٦+	٧,٢٨-	٠,٤٦+
بندورة	صفر	صفر	صفر	صفر	٢,٨٦+	١١,١١+	صفر	٥,٠٠+	صفر	٤,٧٦+	صفر	٤,٥٥+	صفر	٨,٧٠+	٩,٠٠-	٣,٨٥+	٢,١٧+	٠,١٢+
بطيخ	٠,٥٢+	٠,١٠-	٠,١٠-	٠,١٠-	٠,٠٩-	٠,٠٩-	٠,٠٨-	٠,٠٨-	٠,٠٨-	٠,٠٨-	٣٧,٤٩+	صفر	صفر	٤,٣٥+	صفر	٤,١٧+	صفر	٤
سمسم	-	صفر	صفر	٠,٣٩+	صفر	صفر	صفر	صفر	٠,٣٤+	صفر	٩١,١٨-	صفر	٢,٠٤-	صفر	١,٩٦-	صفر	١,٢٥+	١,٣٦-

يتبع

تابع

	٦٨-٦٩	٦٩-٧٠	٧٠-٧١	٧١-٧٢	٧٢-٧٣	٧٣-٧٤	٧٤-٧٥	٧٥-٧٦	٧٦-٧٧	٧٧-٧٨	٧٨-٧٩	٧٩-٨٠	٨٠-٨١	٨١-٨٢	٨٢-٨٣	٨٣-٨٤	٨٤-٨٥
حبوب (مجموع)	+٢٠,٢٩	-١,٨٩	-٤٩,٤٥	-٢,٥٨	-٢١,٣٧	+٢٩,٦٦	+١٤,٧٩	-٢١,٣٦	+١٤,١١	-٠,٩٣	+٧,٢٥	-٢٦,٤١	+٨٢,٣١	+٦٥,٣٩	+٣٥,٦٤	+١٤,٠٥	-٥,٣٩
قمح	+٦,٩١	صفر	-٢٥,٠٤	-٢٦,٩٤	+١٠١,٠٨	-٩,٩٣	+١٥,٤٢	-٤٠,٨٧	+٣٨,٦٤	+١٥,٠٦	+٤,٤٤	+٠,٨١	+٢٠,٨٢	+١٧,٩٨	+٢١,٨٣	-٥,٢٤	-١٠,٨٩
أرز	-٢١,٠٩	صفر	-٣٣,٣٣	-٢٧,٦٥	-٣٠,٨٩	صفر	صفر	صفر	+٥٩,٢	+٥٢,٠٧	-١٨,٠١	+٦٣٨,٨٩	-	-	-	-	-
شعير	+٥٣,١٥	+٣٧,١٥	-١٦,١٢	-٣١,٨٤	+٢١٢,٧٩	-٢٢,٦٩	+٦٠,٥٤	-٤٧,١٧	+٣٢,٩٣	+١١,٣٠	-١٧,٥٠	-١٨,٧٩	-٣٨,٤٧	+١٤,٥٥	-٦,٨٦	+١٥٦,١٠	-٤,٠٣
ذرة	صفر	صفر	+٣,٦	-١٩,٦	+٦٦,٥٩	-٣,٣٢	+٦,٥٧	+٥,٨٨	-١٤,٩٥	+١٥٢,٥٧	-٥٣,٠٨	-٣٢,١٥	-٤٧,١٩	+١٥,٧٥	-٨,٢٣	-١,٣٨	صفر
ذرة بيضاء	+٢٣,٧٨	-٣,٧٤	+٤٩,٠٦	-٨,٣٧	-٦٣,٣٠	+٧٨,٦٠	+٢٣,٩٦	+٠,٢٠	-٢,١٦	-١,٢١	+٥,٢٩	-٣٩,٨٤	+٧١,٣٨	+٢٠,٢٦	+٢,٣٤	-٠,١٥	صفر
بطاطا	صفر	-٢,٨٤	صفر	-٣,٨١	+٠,١٨	-١١,٧٢	-٦٣,٣٤	+٩٠,٧٨	-	-	+٩,٨٨	-٣٦,٤٢	+٢٠,٧٥	-٢٢,٤٨	+٣٥,٥٧	+٦١,٣٢	+٠,٩١
بصل	صفر	صفر	+٥٦,٣١	-١٧,٨١	+١٠٢,٥٨	+٧,٤٦	+٦,٠٥	-١٧,٧٢	+٢٥,٥١	+٢٤,٤٧	-١٤,٧١	-١٨,٢٣	+١,٣٨	-١٣,٦٩	-٢٢,٠٩	-١٠,٢٩	+٤٤,٣٣
بندورة	-٣,٤٥	-٦,٢٥	-٢٤,٩٩	+٧,٩٨	+٢٨,١٥	-١٠,١٠	+٢٣,٨٢	-٢٨,٢٢	+٦,٢٠	-٣,٠٣	+٨,٦٩	-٢,١٠	+٥٨,٨٥	-٣٦,٠١	+١٧,٨٥	-١٥,٠٦	+٠,٣٥
بطيخ	صفر	+١,٥٤	+٢٠٢,١٢	-١٩,٩٣	-٣١,٣٤	-٥٦,٣٧	+٧٤,٦٣	-٤,٥٢	-١,٥٦	-٣١,٩٨	+٣٤,٠٦	+١٢,٥٤	-٢٦,٣٧	+٢٥,٠٩	+١٣,٩٧	٣,٠١	+٠,٥٠
سمسم	-١٤,٨٩	-١,٩١	-٢٠,٢٤	-٥٤,١٣	-٤٦,٧٢	+١٢١,٥٤	-٨,٦٨	+٦١,٢٢	+٣٧,٩٧	+٩٣,٣٣	-١٨,٨٣	-٢٧,٢٣	-٣,١٤	+٠,٦٢	+٢٧,٩٦	+٢٤,٠١	-٠,٨٧

المصدر: احتسبنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture [FAO], *Statistiques mondiales de cultures et de l'élevage* (1948 - 1985).

كما بلغ معدل ارتفاع مردود البصل ١٧,٢ بالمئة في السبعينيات.

وبلغ معدل ارتفاع مردود البطيخ ١٦,٦٦ بالمئة في السبعينيات.

كما بلغ معدل تدني مردود السمسم ـ ١١,٠٢ بالمئة في الستينيات، في حين بلغ معدل ارتفاعه ١٦,٣٥ بالمئة في السبعينيات.

واللافت أن معدل ارتفاع مردود الأرز بلغ ٦٣٨,٨٩ بالمئة في عام ١٩٨٠.

وبالمقارنة بمتوسط المردود في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية، نجد أن مردود مجموع الحبوب كان في عام ١٩٧٠ أدنى بـ ١٨,٥ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٣٤,١٥ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٢,٠٢ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية، لكنه كان أعلى بـ ٢٨,٦٧ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، كما يبين الجدول رقم (٢ ـ ٢).

وفي عام ١٩٨٠ كان هذا المردود أدنى بـ ٧٢,٨ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٥٩,٧٨ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٧٧,١٧ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٦٨,٣ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

وفي عام ١٩٨٥، كان هذا المردود أعلى بـ ٢,٣٣ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٧٦,١٧ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ١٨,٩٨ بالمئة عما كان في البلدان النامية، ولكنه كان أدنى بـ ١٤,٤٤ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة.

هذا وقد تابعت في السبعينيات المساحات المزروعة حبوباً ازديادها الذي عرفته حتى عام ١٩٦٩، فارتفعت من ١١٧ ألف هكتار عام ١٩٥١ إلى ٣٢٤ ألف هكتار عام ١٩٦٩، لتصبح ٤٣٨ ألف هكتار عام ١٩٧٩، على رغم أن مساحات القمح لم تحرز تقدماً (إذ تراجعت في النصف الأول من الفترة، ثم عادت إلى الارتفاع في النصف الثاني بفضل الأسعار التشجيعية)، فيما تراجعت المساحات المزروعة شعيراً وذرة، مقابل ارتفاع لمساحات الذرة البيضاء، كما يبّين الجدول رقم (٢ ـ ٣).

يتبين إذاً، أن الجهود الإصلاحية التي بذلت من الحكومة السعودية لتحسين الإنتاج الزراعي، أعطت نتائج إيجابية بالنسبة لبعض المحاصيل، فيما أدت المشاكل التي لم تستطع الإصلاحات تخطيها إلى تدنٍ في إنتاج محاصيل أخرى.

الجدول رقم (٢ ـ ٢)

تطور مردود الحبوب (كلغ/هكتار) في العربية السعودية، مقارناً بالمردود في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

		٤٨ـ٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
حبوب (مجموع)	السعودية	١٢٣٠	١٢٧٤	١٢٣٥	١٢٥٤	١٢٥٠	١٣٢٦	١١٩٩	١١٨١	١٢٦١	١٢٤٨	١٢٨٥	١٣١٦
	العالم	١١٢٤	١١٦٠	١٢٢٣	١٢٣٠	١٢٠٣	١٢٦٣	١٣٠٣	١٢٩٥	١٤٠٢	١٤٠١	١٤٠٥	١٣٧٠
	الشرق الأدنى	٩٨٧	١٠٥٥	١٠٩٤	١١٥٠	١٠١٣	٩٩١	١٠٣٠	١١٧٤	١١٠٥	١٠٣٩	١٠٥٨	١٠٢٢
	البلدان المتقدمة	١٢٥٥	١٣٠٧	١٣٨٩	١٣٦٤	١٣١١	١٤٢١	١٤٩٦	١٤٧٣	١٦٤٣	١٦٦١	١٧٤٥	١٦٧٣
	البلدان النامية	٩٩٦	١٠٢١	١٠٧١	١١١٣	١١٠٧	١١٢٠	١١٣٩	١١٤٢	١١٩٣	١١٧٦	١١٢١	١١٢٢
	السعودية	١٣٠٩	١٥١٤	١٤٠٠	١٤٥٠	١٣٣٣	١٣٣٣	١٤٠٠	١٣٢٠	١٤٠٠	١٢٨٦	١٣٧٥	١٤٧١

		١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
حبوب (مجموع)	السعودية	١٣١٥	١٣٧١	١٣٥٠	١٣٧٣	١٣٦٣	١٣٦١	١٢٣٢	١٤٨٢	١٤٥٤	٧٣٥	٧١٦	٥٦٣
	العالم	١٤٤٣	١٤٥٠	١٥٠٨	١٥١٠	١٦٢٨	١٦٦٨	١٧١٢	١٧٢٧	١٧٨٤	١٩٠٨	١٨٧١	١٩٦٤
	الشرق الأدنى	١١٤١	١٢٠٣	١١٠٥	١١٢٧	١١٥١	١٢١٤	١١٩٣	١٢٣٣	١١٣٠	١٢٨٧	١٣٠٢	١١٢٨
	البلدان المتقدمة	١٧٧٣	١٧١٩	١٨٠١	١٨٢٥	٢٠٥١	٢٠٥٩	٢١٤١	٢١٧٤	٢٢٠٨	٢٤٥٠	٢٤٠٥	٢٥٣٧
	البلدان النامية	١١٧٣	١٢٣٥	١٢٧٥	١٢٦٢	١٢٩٧	١٣٦٣	١٣٧٩	١٣٩٤	١٤٨٤	١٥١٣	١٤٨٥	١٥٤٣
	السعودية	١٤٤٠	١٦٣٦	١٥٨٥	١٧٥٠	١٧٥٠	١٦٤٧	١٧٣٧	١٨٥٧	١٨٥٧	١٣٩٢	١٠١٧	٢٠٤٥

		١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع)	السعودية	٧٣٠	٨٣٨	٦٥٩	٧٥٢	٧٤٥	٧٩٩	٥٨٨	١٠٧٢	١٧٧٣	٢٤٠٥	٢٧٤٣	٢٥٩٥
	العالم	١٩٠١	١٩١٦	٢٠٣٨	٢٠٢٧	٢٢١٦	٢١٧١	٢١٦٢	٢٢٤٢	٢٣٥٧	٢٣٠١	٢٤٩١	٢٥٣٦
	الشرق الأدنى	١١٢١	١٣٥٢	١٤٥٢	١٤٠٨	١٤٥٥	١٤٤٥	١٤٦٢	١٥٢٢	١٤٨٤	١٤٠٧	١٤٥٣	١٤٧٣
	البلدان المتقدمة	٢٣٣٠	٢٢٤٥	٢٥٢٠	٢٤٧٨	٢٧٨٦	٢٦٥٠	٢٥٧٦	٢٦٥٢	٢٨١١	٢٥٦٣	٢٩١١	٣٠٣٣
	البلدان النامية	١٥٧٧	١٦٦٩	١٦٧٨	١٦٨٨	١٧٩٧	١٨١٩	١٨٥٥	١٩٣٣	٢٠١٤	٢١١٨	٢١٨٨	٢١٨١
	السعودية	١٨٤٢	٢١٢٦	١٢٥٥	١٧٤٠	٢٠٠٢	٢٠٩١	٢١٠٨	٢٥٤٧	٣٠٠٥	٣٦٦١	٣٤٦٩	٣٠٩١

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٢ ـ ٣)

تطور الإنتاج (١٠٠٠ طن متري)، والمساحات المزروعة (١٠٠٠ هكتار) في العربية السعودية، بحسب أنواع المزروعات (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

	٤٨-٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
حبوب (مجموع)																		
مساحة	١٠٦	١١٧	١٣٩ف	١٤٠ف	١٥٤ف	١٥٨ف	١٨٤	٢٠٨	٢١٤ف	٢٤٠ف	٢٦٢ف	٢٧٤	٢٧٤	٢٨٧	٢٩٤	٣٠٥	٣١٢	٣١٢
إنتاج	١٣١	١٤٩	١٧١ف	١٧٥ف	١٩٣	٢١٠	٢٢٠	٢٤٥	٢٧٠ف	٣٠٠ف	٣٣٦ف	٣٦١	٣٦٠	٣٩٤	٣٩٧	٤١٩	٤٢٤	٤٢٤
قمح																		
مساحة	٣٤	٣٥ف	٤٠ف	٤٠ف	٤٥ف	٤٥ف	٤٥ف	٥٠ف	٥٠ف	٧٠ف	٨٠ف	٨٥ف	٧٥ف	٨٣ف	٨٢ف	٨٥	٨٥	٧٢
إنتاج	٤٥	٥٣ف	٥٦ف	٥٨ف	٦٠ف	٦٠ف	٦٣ف	٦٦ف	٧٠ف	٩٠ف	١١٠ف	١٢٥ف	١٠٨ف	١٣٥ف	١٣٠ف	١٤٨	١٤٩	١١٨
أرز																		
مساحة	٢	٢ف	٢ف	٣ف	٣ف	٣ف	٤	٣ف	٢ف	٢ف	٢ف	٢ف	١ف	١	١	٢	(*)١	١
إنتاج	٢	٢ف	٢ف	٤ف	٤	٤	٤	٤ف	٤ف	٤ف	٣ف	٣ف	٢	٢	٣	٤	(*)٣	(*)٣
شعير																		
مساحة	١٤	١٧	١٧ف	١٧ف	١٧ف	١٧ف	١٧ف	٢٣	١٦ف	١٥ف	١٢ف	٩	٩	٩	٩	١٠	١١	١٩
إنتاج	١٢	١٥	١٥ف	١٥ف	١٥ف	٢٠	٢٢	٢٣	١٥ف	١٥ف	١١ف	٩	٩	١٠	١٠	١٠	١١	٢٨
ذرة																		
مساحة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤ف	٤ف	٤ف	٤ف	٤ف	٤ف	٤ف
إنتاج	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢ف	٢ف	٢ف	٢ف	٢ف	٢ف	٢
ذرة بيضاء																		
مساحة	٥٦	٦٣ف	٨٠ف	٨٠ف	٨٩ف	٩٣ف	١١٨ف	١٣٢ف	١٤٦ف	١٥٣ف	١٦٨ف	١٧٥	١٨٥	١٩١	١٩٨	٢٠٥	٢١١	٢١٦
إنتاج	٧١	٧٩ف	٩٨ف	٩٨ف	١١٤ف	١٢٦ف	١٣١ف	١٥٢ف	١٨١ف	١٩١ف	٢١٢ف	٢٢٢	٢٣٩	٢٤٥	٢٥٣	٢٥٥	٢٦٠	٢٧٣

يتبع

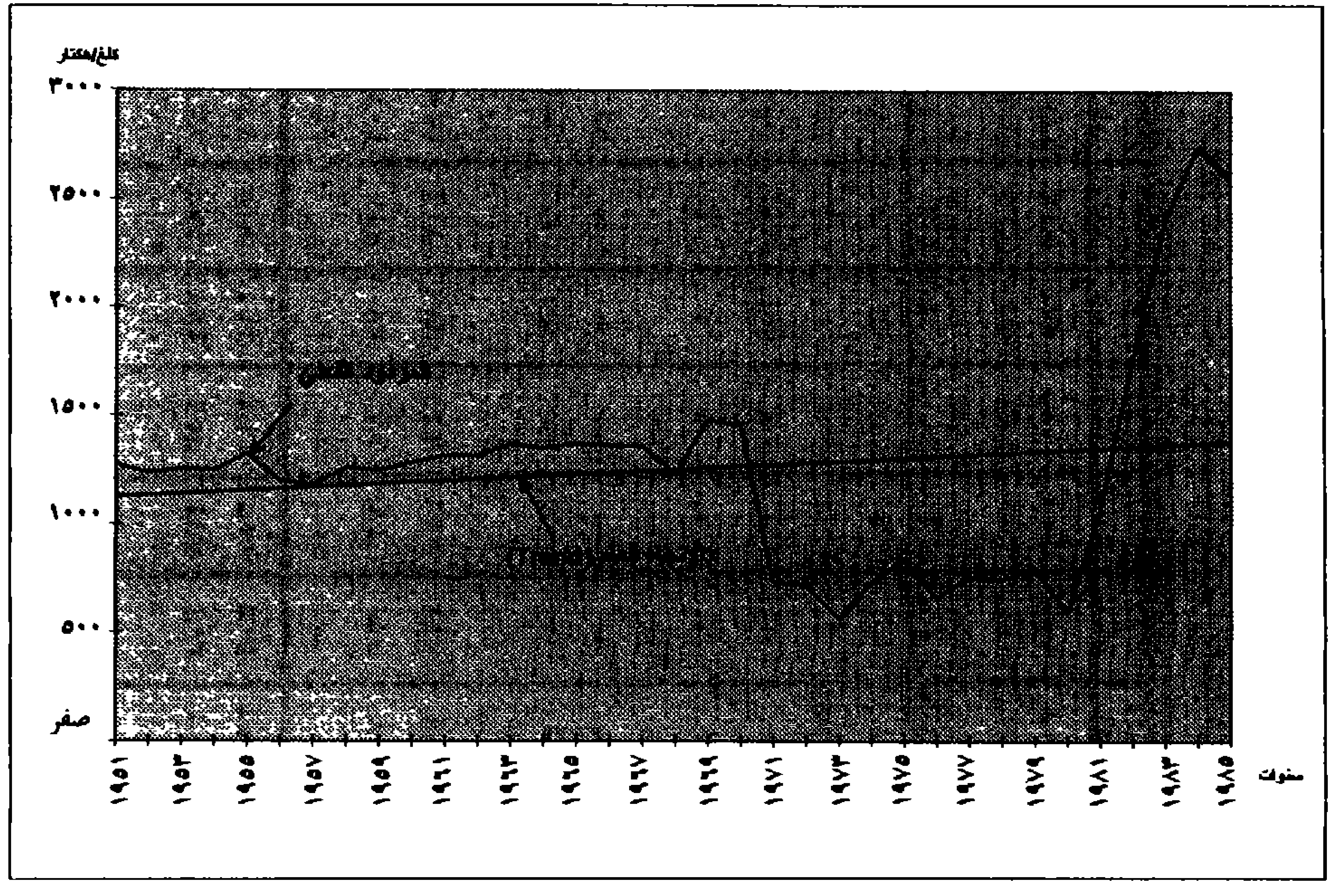
تابع

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع)																		
مساحة	٣٧٩	٣٢٤	٣٣٩	٤٢٨	١٥٤	٢٠١	٤١١	٣٤٥	٤٢٨	٣٩١	٤٠٥	٤٣٨	٤٥٣	٢٧٤	٢٨٦	٣٤٧	٥٤٤	٦٩٠
إنتاج	٤٦٧	٤٨٠	٤٩٣	٣١٥	١١٠	١١٣	٣٠٠	٢٨٩	٢٨٢	٢٩٤	٣٠٢	٣٥٠	٢٦٦	٢٩٤	٥٠٧	٨٣٤	١٤٩٣	١٧٩١
قمح																		
مساحة	٧٢	٧٠ف	٧٠ف	٣٠	٣٨	٣١	٨٣	٦٢	٧٤	٧٢	٦٠	٧٢	٦٧	٧٤	١٣٧	٢٠٢	٤٠٤	٥٥٠
إنتاج	١٢٥ف	١٣٠ف	١٣٠ف	٤٢	٣٩	٦٤	١٥٣	١٣٢	٩٣	١٢٥	١٢٠	١٥٠	١٤٢	١٨٧	٤١٢	٧٤١	١٤٠٢	١٧٠٠
أرز																		
مساحة	١	١(*)	١(*)	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
إنتاج	٣(*)	٣(*)	٣(*)	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
شعير																		
مساحة	٢٢	١٨ف	١٥ف	١٠	١٥	٦	١٠	٧	١٠	٨	٨	٩	٤	٨	٦	٦	١	١ف
إنتاج	١١	١٤(*)	١٦(*)	٩	٩	١١	١٥	١٧	١٢	١٤	١٥	١٣	٥	٦	٥	٥	٢	٢ف
ذرة																		
مساحة	٥ف	٦ف	٨ف	١٠(*)	٤	١	٦	٢	١٠	٦	١	٥	٢	٨	٥	٦	٦ف	٦ف
إنتاج	٣ف	٣ف	٤ف	٥	١	١	٤	٢	٧	٤	١	٤	١	٢	٢	٢	٢ف	٢ف
ذرة بيضاء																		
مساحة	—	٢٢٩	٢٤٥ف	٣٧٨	٩٦	١٦٢	٣١٢	٢٧٣	٣٣٥	٣٠٥	٣٣٦	٣٥٢	٣٧٩	١٨٥	١٣٧	١٣٣	١٣٤ف	١٣٤ف
إنتاج	٣٢٥ف	٣٣٠ف	٣٤٠ف	٢٥٧	٦٠	٣٧	١٢٧	١٣٨	١٧٠	١٥٢	١٦٥	١٨٢	١١٨	٩٩	٨٨	٨٧	٨٧ف	٨٧ف

الملاحظات:
(*) = مرجع شبه رسمي.
ف = تقديرات الفاو.
المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

الشكل رقم (٢ ـ ١)

الاتجاه العام (Trend) لتطور مردود الحبوب في العربية السعودية بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥



المصدر: احتسبنا هذا الاتجاه العام بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (٢ ـ ٢).

يظهر من خلال الشكل رقم (٢ ـ ١) أن المردود الفعلي (أي المحقق) لمجموع الحبوب في العربية السعودية، كان أعلى من مستوى الاتجاه العام الذي كان من المفترض أن يتبعه بين عامي ١٩٥١ و١٩٧٠، ولكنه انخفض عنه بين عامي ١٩٧١ و١٩٨١، ليعود ويرتفع عنه ارتفاعاً شديداً بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥، ويعني ذلك ربما أن جهود الدولة لتنمية إنتاج الحبوب بدأت تعطي نتائجها في بداية الثمانينيات.

ثانياً: الإصلاحات الزراعية في الأردن

يعتمد القطاع الزراعي الأردني على القطاع الخاص، وبالتالي يرتكز الإنتاج الزراعي على المبادرة الفردية، انسجاماً مع النظام الاقتصادي الأردني الذي يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية.

ومع أن الحكومة الأردنية التزمت التعامل مع القطاع الخاص واحترام دوره في كل القطاعات الاقتصادية، لم يقتصر القطاع العام الأردني على الدور المحايد، وإنما تدخل أحياناً في النشاط الاقتصادي، وبخاصة عند تعرّض بعض هذه القطاعات لأزمات بين الحين والآخر.

وفي هذا الإطار، تدخلت الدولة في رسم السياسات الإنتاجية للقطاع الزراعي، فساعدت المزارعين على زيادة إنتاجهم، كما تولت وزارة الزراعة ودوائرها المختلفة مع دائرة الإنشاء التعاوني المركزي، ومؤسسة الإقراض الزراعي، وسلطة المياه المركزية، وقناة الغور الشرقية، مسؤولية تقديم الدعم المالي والفني للمزارعين. هذا وقد هدفت الدولة من خلال خطتها للتنمية الزراعية في الستينيات إلى زيادة الدخل القومي من خلال هذا القطاع، وذلك بالتركيز على مشاريع الري وزراعة الأشجار المثمرة واستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي ووضع برنامج موسع لتقديم الخدمات الفنية والإرشادية لرفع إنتاجية المزارع والأرض، إضافة إلى تحسين وسائل التسويق، وحفظ مساقط المياه والتربة في المناطق المهددة بالانجراف.

١ ـ مشاريع الري

نفذت الحكومة الأردنية في الستينيات مشاريع عدة للري من أجل استغلال مصادر المياه والحد من تحكم الطبيعة في الزراعة الأردنية. من هذه المشاريع نذكر مشروع ري الغور الشرقي الذي أدى إلى ري ١١٧ ألف دونم حتى عام ١٩٦٦، ومشروع سد وخزان وادي زقلاب، وقد بلغ مدى استيعابه حوالى أربعة ملايين متر مكعب، ومشروع سد خالد ومجموع المساحة المستفيدة منه في المراحل الأولى من استثماره ٣٦٠ ألف دونم، بالإضافة إلى مشاريع أخرى[٩].

٢ ـ المشروع التجريبي لتوطين البدو

نفَّذت وزارة الزراعة بالاتفاق مع برنامج الغذاء العالمي مشروعاً يهدف إلى توطين البدو وإيجاد موارد ثابتة لهم تغنيهم عن الترحال، عاملةً بقرارات المؤتمر التاسع لخبراء الشؤون الاجتماعية والعمل العرب لدراسة شؤون البدو ورعايتهم وتوطينهم وتحضيرهم، الذي عقد بإشراف الجامعة العربية في القدس من ٨ إلى ١٣ أيار/مايو من عام ١٩٦٥.

وفي هذا الإطار عملت الوزارة على استصلاح الأراضي الصحراوية في منطقة الجفر، وأمّنت لها الري الدائم بواسطة المياه الجوفية، ووزعت المساحات المستصلحة على أبناء العشائر البدوية بعد أن دربتهم على الأعمال والأساليب الزراعية الحديثة. كما عملت على تحسين المراعي الطبيعية بإنشاء مناطق محمية لصيانة النباتات الطبيعية، وتحسين ثروة الأغنام في اللواء الجنوبي لإنتاج اللحم والحليب، وإيجاد مخزون احتياطي من الأعلاف، يستعمل في السنين القاحلة وفق خطة العمل المتفق عليها مع برنامج الغذاء العالمي. وحتى

(٩) الأردن، وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر، **القطاع الزراعي** ([عمان]: الدائرة، ١٩٦٦)، ص ٢٥.

عام ١٩٦٦، كان قد تم استصلاح ستة آلاف دونم مروية رياً كثيفاً دائماً، وتأجير أول عشرين وحدة زراعية مساحة كل منها ٥٠ دونماً للمنتفعين من أبناء العشائر البدوية[١٠].

٣ ـ الإصلاح الزراعي في وادي الأردن

تركزت الجهود منذ الخمسينيات على تطوير موارد المياه السطحية والأرض الزراعية في وادي الأردن، وذلك بإنشاء المرحلة الأولى من قناة الغور الشرقية وتنظيم الحيازة الزراعية ضمن نظام إصلاح زراعي مرن في إطار نظام اقتصادي حر. لكن حرب ١٩٦٧ جعلت من الوادي ساحة حرب، مما أوقف عجلة التنمية فيه. ومن أجل إنعاش الوادي وتطوره أسست عام ١٩٧٢ هيئة وادي الأردن لوضع خطة تنموية ثلاثية شاملة للفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٥)، تضمنت بناء السدود وحفر الآبار الجوفية وإنشاء شبكات مياه الري الرئيسية والفرعية واستصلاح الأراضي ضمن سقوف مساحات محددة وتوزيعها وفقاً لأولويات حُددت في قانون خاص. هذا وقد عملت الهيئة التي أصبحت في ما بعد سلطة وادي الأردن على إدخال التقانة الزراعية الحديثة كالري بالرشاشات والتنقيط، وعلى تنظيم التسويق الزراعي بإنشاء مراكز التعبئة والتدريج للخضار والفواكه ومصانع العبوات ورب البندورة. كما تم تأسيس اتحاد مزارعي وادي الأردن للقيام بتوفير القروض ومدخلات الإنتاج وتنظيم السوق.

٤ ـ الإنتاج الزراعي الأردني بين الخمسينيات والسبعينيات

أعطت الجهود التي بذلتها الحكومة الأردنية من أجل تطوير القطاع الزراعي نتائج ملموسة بالنسبة لقسم من المحاصيل، فيما لم يحرز بعضها تقدماً على صعيد المردود أو على صعيد المساحات المزروعة.

وإذا أخذنا مردود مجموع الحبوب مثلاً، نجد أنه على رغم نسب الارتفاع المهمة التي شهدها في أعوام عدة كأعوام ١٩٥٢ (+١٧٦,٩ بالمئة) و١٩٥٤ (+٩٤,٩٣ بالمئة) و١٩٥٦ (+١٦٣,٦٤ بالمئة) و١٩٦١ (+٢٠٩,٩٤ بالمئة) و١٩٦٤ (+٦٨,٩٦ بالمئة) و١٩٧٤ (+١٢٠,٨٩ بالمئة)، فقد عرف أيضاً نسب تدن مهمة في أعوام أخرى كأعوام ١٩٥١ (ـ ٦٨,٤٧ بالمئة) و١٩٥٥ (ـ ٦٤,٨٩ بالمئة) و١٩٥٨ (ـ ٦٩,٠٣ بالمئة) و١٩٦٨ (ـ ٥٢,٧٨ بالمئة) و١٩٧٠ (ـ ٥٩,٧٨ بالمئة) و١٩٧٥ (ـ ٦١,٣٢ بالمئة)، كما يبيّن الجدول رقم (٢ ـ ٤). وقد كانت نسبة تدنيه عام ١٩٦٠ مقارنة بمتوسطه في أعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ (ـ ٨١,١٦ بالمئة). أما في عام ١٩٧١ فقد سجّل ارتفاعاً بالنسبة لعام ١٩٦٠ (+١٠٢,٢١ بالمئة)، وتدنياً بالنسبة لمتوسطه في أعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ (ـ ٦١,٩١

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٨.

بالمئة)، كما عرف ارتفاعاً عام ١٩٨٠ بالنسبة لعام ١٩٧٠ (+١٤٢,٠٨ بالمئة)، وتدنياً بالنسبة لمتوسطه في أعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ (ـ ٧,٨٠ بالمئة).

وعلى رغم نسب التدني التي عرفتها محاصيل البطاطا والبصل والبندورة في بعض الأعوام كما يبين الجدول رقم (٢ ـ ٤)، كانت نسب ارتفاعها على التوالي (+٦٧,٢٧ بالمئة) و(+٢٣,٥٤ بالمئة) و(+٣٥٩,٨٦ بالمئة) عام ١٩٦٠ بالنسبة لمتوسط كل منها في أعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠. وتابع مردود البطاطا ارتفاعه، فكانت نسبة تغيّره عام ١٩٧٠ مقارنة بعام ١٩٦٠ (+١٠٠,٠٤ بالمئة)، ليعود فيتدنى قليلاً عام ١٩٨٠ بالنسبة لعام ١٩٧٠ (ـ ١٣,٥٣ بالمئة)، فيما تدنى مردود البصل (ـ ٢٠,٠١ بالمئة) ومردود البندورة (ـ ٦,٦٧ بالمئة) عام ١٩٧٠ بالنسبة لعام ١٩٦٠، ليعودا إلى الارتفاع عام ١٩٨٠ بالنسبة لعام ١٩٧٠ بنسبة (+١٢٨,٨٦ بالمئة) للبصل و(+٤٠,٥٥ بالمئة) للبندورة.

وإذا احتسبنا، من خلال الجدول رقم (٢ ـ ٤)، معدل نسبة تغيّر مردود المحاصيل الزراعية الأردنية في الخمسينيات، وفي الستينيات، وفي السبعينيات، وفي النصف الأول من الثمانينيات، نجد أن غالبية المحاصيل ارتفع معدل نسبة تغيّر مردودها في الستينيات مقارنةً به في الخمسينيات (مجموع الحبوب، القمح، الشعير، الذرة البيضاء، الفول، الحمص، البصل، البطيخ، العدس، السمسم). كما أن قسماً من هذه المحاصيل تابع معدل نسبة تغيّر مردودها ارتفاعه في السبعينيات (باستثناء مجموع الحبوب والقمح والشعير).

ارتفع هذا المعدل لمردود قسم كبير من المحاصيل ارتفاعاً كبيراً في النصف الأول من الثمانينيات (مجموع الحبوب، القمح، الشعير، الذرة البيضاء، الفول، البطيخ، السمسم)، فيما حافظ القسم الباقي من المحاصيل على معدلات نسبة تغيّر مقبولة، وإن تراجعت مقارنة معها في السبعينيات، فبلغ معدل ارتفاع مردود مجموع الحبوب ٢٧,٤٨ بالمئة في الخمسينيات، وارتفع إلى ٣٢,٢٣ بالمئة في الستينيات، ولكنه تراجع إلى ١,١ بالمئة في السبعينيات، وعاد للارتفاع فبلغ ٨٦,٩ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

وبلغ هذا المعدل لمردود القمح ٢٧,٩٤ بالمئة في الخمسينيات، وارتفع إلى ٣٢,٢٥ بالمئة في الستينيات، وإلى ٩٠,٩٤ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

وبلغ هذا المعدل لمردود الشعير ٣٩,٠٧ بالمئة في الخمسينيات، و٤٠,٦٩ بالمئة في الستينيات، و٩٠,٨ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

وبلغ معدل تدني الذرة ـ١٢,٧٩ بالمئة في الستينيات، في حين بلغ معدل ارتفاعه ٨٦,٥ بالمئة في السبعينيات.

وبلغ معدل ارتفاع مردود الذرة البيضاء ٦٠,٩٦ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

الجدول رقم (٢ ـ ٤)

التغير السنوي لمردود الزراعات في الأردن بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥ (نسبة مئوية)

	٤٨/٥٠ـ٥١	٥١ـ٥٢	٥٢ـ٥٣	٥٣ـ٥٤	٥٤ـ٥٥	٥٥ـ٥٦	٥٦ـ٥٧	٥٧ـ٥٨	٥٨ـ٥٩	٥٩ـ٦٠	٦٠ـ٦١	٦١ـ٦٢	٦٢ـ٦٣	٦٣ـ٦٤	٦٤ـ٦٥	٦٥ـ٦٦	٦٦ـ٦٧	٦٧ـ٦٨
حبوب (مجموع)	٦٨,٤٧-	١٧٦,٩٠+	٤٨,٢٧-	٩٤,٩٣+	٦٤,٨٩-	١٦٣,٦٤+	٢,٦٨+	٦٩,٠٣-	٥٩,٨٤+	٥٤,٥٢-	٢٠٩,٩٤+	٢٩,٤١-	٤,٨٠-	١٦٨,٩٦+	١,٣٨+	٠,٨٧-	٥,٩٨+	٥٢,٧٨-
قمح	٦٥,٨٧-	١٧٩,٦٠+	٥١,٥٥-	١١٠,٨٦+	٦٥,٥٧-	١٥٣,٤٠+	٥,٢٣+	٦٦,٥٨-	٥١,٩١+	٥٦,٢٨-	١٩٠,٨٠+	٢٢,٣٣-	٦,٣٦-	١٦٩,٨٤+	٠,٤٠+	٠,١٠-	٩,٣٤+	٥٣,١٧-
شعير	٦٧,١٨-	١٦٨,٤٩+	٥٢,٣٥-	١١٣,٧+	٧٤,٨٥-	٢٥٠,٢٠+	٣,١٨-	٨٠,٧٣-	٩٧,٥٦+	٤٥,٠٦-	٢٦٤,٦١+	٤٧,٦١-	١٠,٥٩-	٢٤٩,٣٤+	٣,٨٦+	٢,٩٠-	٠,٠٩-	٥٣,٠٨-
ذرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صفر	٢,٠٦-	صفر	٩,٢٧-	٨,٤٩+	٦,٧٥-	٤٣,٥٦-
ذرة بيضاء	٨٠,٧٩-	١٩٣,٨٦+	٢٦,٤٢-	١٥,٢١+	١٦,٠٢-	٧٧,٩٩+	٠,٢٣-	٤٥,٧٠-	٣٦,٥٢+	٥٦,٢١-	٢٤٢,٩١+	٢١,٣١-	٨,٠٩+	٣٧,٤١+	٨,٧١+	٢,٩٢+	٢٨,٧١-	٧,٩٦-
بطاطا	٧,٢٤+	٨,١٧+	٢٠,٦٧+	١٧,٧١-	٢,٠٦+	٢٢,٦٣+	٣,٠٢-	١١,٠٧-	٣٢,٩٩+	١,١٥+	٢٠,٧٧-	٢٠,٨٧-	٢٦,٠٠+	١٥,١٨-	٤٣,٨١+	٥,٢٩+	١,٨٠+	٥٤,٢٩-
فول	١٤,٢٨+	٥,١٢+	٢٨,٠٦-	٨٤,٦٣+	٥٤,٤٣-	١١٥,٩١+	٣١,٩٤-	٥٦,٨٢-	٨٤,٨٣+	٦٦,٦٧-	١١٥,٠٧+	٦,٣١+	٣٨,٦٨+	٦,١٨+	١,١٩+	صفر	١٦٠,١٨+	٥٨,١٦-
حمص	٥٨,٦٤-	٣٦,٩٣+	٢٣,٠٣-	٣٥,٠٤+	١٨,٩٤-	٤٦,٢٦+	٣,٩٩-	١٤,٤٧-	١,٩٤+	٤٩,٢٤-	١٦٦,٥٤+	٢٣,٨٤-	١٠,٧٤-	٥٤,١٥+	٢,٩٦+	٤,٨٤+	٩,٨٥+	٣١,٨٩-
بصل	٨,٩٨+	١,٢٥+	٠,٤٠+	٠,٣٥+	٦,٦٧+	١,٢-	٠,٦٣+	٠,٥٨+	٤,٣٥+	٠,١٧-	١٣,٦٨+	٣,٢٥-	٤,٧٣+	٠,١٢+	٢٨,٠١-	٧٩,٧١+	٢٦,٦٢-	٥٢,٤٩+
بندورة	٤٥,٠٤-	١٥١,٦٨+	٤٦,٤٦+	٩,١٤+	٥,٢٣-	٠,٣٥+	١٤,٣١+	٢٤,٤٤+	١٣,٨٠+	٣٥,٠٨+	٠,٥٣+	٢٨,١٩-	٢٩,٦٤+	٨,٩٠-	٣,٦٦-	١,٣٣-	٢٥,٢٥+	٠,٦٠+
بطيخ	١,٠٥+	٠,٧٨-	صفر	صفر	صفر	٠,٧٨+	١,٥٧-	١,٣٨+	١,٠٦-	٠,٥٠+	٠,٤٠+	صفر	١,١٩-	٠,٨١+	٠,٠٣+	١٣٠,١١+	٧,٨٤-	٢٨,٦٧-
عدس	٦٦,١٢-	١٧٦,٥٥+	١٢,٠٠-	٥٧,٦٤+	٧٤,٨٥-	٣٢٣,٨٥+	٤٥,٥٦-	٦٤,٢١-	٢٠,٠٠+	٣٨,٨٩-	١٩٢,٤٢+	٦١,٩٢+	٥٨,٢٤-	٢٧١,٢٦+	٤,٦٤+	صفر	٠,٨٩+	٣٦,٦٦-
سمسم	٥٢,٦٢-	١,٢٣+	٢,٠٢+	١٨,٦٥+	٩,٧٠+	٩,٧٦-	٢١,٩٦+	٢٠,٧٧-	١٣,٦٤+	١٧,٢٣-	٦٠,٢٢+	١١,٨٣-	٠,٧٩-	٢٥,٤٦+	١٦,٢٨-	١٦,٦٧+	٥,٨٤+	٣,٨٦+

يتبع

تابع

	٦٩ـ٦٨	٧٠ـ٦٩	٧١ـ٧٠	٧٢ـ٧١	٧٣ـ٧٢	٧٤ـ٧٣	٧٥ـ٧٤	٧٦ـ٧٥	٧٧ـ٧٦	٧٨ـ٧٧	٧٩ـ٧٨	٨٠ـ٧٩	٨١ـ٨٠	٨٢ـ٨١	٨٣ـ٨٢	٨٤ـ٨٣	٨٥ـ٨٤
حبوب (مجموع)	٧٨,٤٣+	٥٩,٧٨-	٩٦,١٧+	٢٠,٣٣+	٥٠,٦٩-	١٢٠,٨٩+	٦١,٣٢-	١٦,٢١+	٣,٣١+	١٧,١٦-	٥٦,٩١-	٤٦٧,٩٥+	٤٤,٤٧-	١,٦٣+	١١١,٤+	٥٩,٤١-	٤٤,٢٩+
قمح	٩٠,٣٩+	٥٤,٢٧-	٧٥,٠٠+	٢١,٦٢+	٥٢,٩١-	١٣١,٤٦+	٥٩,٠٣-	١٥,٤٠+	٢,٢٦-	١٦,٨١-	٥٨,٠٨-	٥٠١,٨١+	٤٨,٩٥-	٢,٥٥+	١٢٥,٨١+	٥٠,٩٧-	١٥,٣٧+
شعير	٤٨,٤١+	٨١,٨٨-	٢٦٨,١٥+	١٢,٨٨+	٤٥,١٠-	١٠١,٣٠+	٦٤,١٩-	١١,٢٦+	٢٥,١٠+	٨,٤١-	٦٢,١٩-	٤٤٦,٧٣+	٣٠,٧٧-	٠,٢٥-	٨٧,١٣+	٦٩,١٨-	١١١,١٦+
ذرة	٤٩,١٥-	٢,٣٢-	٢,٧٢-	٣٦٩,٩٣+	٣٩,٤٣-	٨٩,٣١+	٢٥,٠٥-	١,٥٦-	١٥,٢١+	٤٩,٥٤-	٥١١,٣٥+	٨٩,٣١+	٥١,٥٧-	٢٢,٠٨-	٦٥,٣٦-	١٨٧,٠٠+	٨,٨٨+
ذرة بيضاء	٢٣,٦١+	صفر	صفر	٢,٨-	١٤,٣٠+	٧١,٦٥-	٤٦,٩٨+	٦٩,١١+	٢١,٢٠-	٦٩,٠٤-	٢٣١,٤١+	٤٦٨,٥٦+	٦٠,٧١-	١,٠٦+	٣٣,٥٢-	٣٠,١٠-	٢٠,٤٨+
بطاطا	٦١,١١-	٩١٠,١٠+	٣٣,٣٣-	١٥,٨١-	٦٣,٧٠-	٥٦,٦٤+	٧٠,٩٤+	٨٨,٨٥+	٣٧,٠٩-	١٤,٦٦+	٠,٠٩+	١٦,٢٤+	٦,٥٦-	٥,٨٠-	١٠,٧٨+	١,٩٧-	١,٦٩+
فول	٤٢٢,٤٩+	٨٨,٤١-	٢٥,٥٠-	١١,١١+	٣٣,٥١-	٥١٢,٦٠+	٧٢,٠٠-	٣٢,٩٤+	١٢,١٢-	٣٠,٠٢+	٤٠,٢٥-	٧٦,٢٤+	٤٦,٥٢+	٢,١٢+	٨٧,٨٢+	٨٣,١٣-	٢١٢,٥+
حمص	٤٢,٠٠-	١٤,٦٥-	١٨٤,٥١+	٢٣,٤٣-	٦٠,١٢-	١١٥,١٢+	١٧,٤٨+	١٩,٤٨-	١٦,٧٦+	٣٤,٠٩-	٥٨,٤١+	١٥,٤٧-	٣٣,٠٩+	٢,٦٤+	٣,٥٢+	١٠,٤٦-	٩,٤٩+
بصل	٣٢,٠٣-	٢٩,٥٢-	–	–	–	–	–	–	٤٩,٩٦+	١٦,٥٤-	٨١,٦٣+	٣٩,٧٨-	٥١,٦٤+	٦,٥٠-	١٠٦,١٣+	٤٢,١٣-	١٤,٧٣-
بندورة	٣٦,٩٧-	٤٥,٠١+	٥,٠٤+	١,١١+	٤٣,٤٩-	٥٣,٩٥+	٤٥,٤٠+	٥,٨٧-	٦,٤٦+	٨,٣٧+	١٢,٠٨+	١٤,٠٦-	٢٣,٧٨+	٨,٢٩-	١٣,٩٧+	٥,٨١+	٠,٢٨-
بطيخ	١٧,٠٩-	٤٦,٣٤-	٥,٨٢+	٨٠,٨٦+	٣٧,٣٩-	٢,١٧+	٧٧,١٥+	٤,٦٠+	٢٠,٨١-	٢٦,٤٩-	١,١٩+	٧٣,٢١+	٢٥,٤٢-	٠,٩١-	٣,٥٤-	٦,٩٣+	٢,٥٨+
عدس	٣٢,٩٠+	٦٣,٠٨-	٢٢٠,٥٧+	٢٢,٣١-	٧٤,٥٩-	٦٢٩,٠٠+	٧٥,٧٩-	١٥,٥٨+	١١,٧٦+	٨,٣٣-	٣٦,١٢-	١٧١,٥٣+	٣,٣١+	صفر	٢٠,٦٩+	٤٣,٦٩-	٢٩,٤٧+
سمسم	٢,٧٦-	٣,٢٤-	٦٠,١٧-	٢٩,٤٧+	٣٦,٥٨-	١١,٥٤+	٦,٩٠-	١٣٧,٦٥+	١٦,١٠-	١,٨٦-	٧٧,٩٢-	٢٩٧,١٤+	٢٣,٠٢+	٦,١٤+	٣,٣٠+	١٧,٦-	٢١,٣٦+

المصدر : احتسبنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في : المصدر نفسه .

أما البطاطا، فبلغ معدل تدني مردودها ـ٩,٤٢ بالمئة في الستينيات، في حين بلغ معدل ارتفاعه ٩٩,١٣ بالمئة في السبعينيات.

وبلغ معدل ارتفاع مردود الفول ٦٢,٥٣ بالمئة في الستينيات، وانخفض إلى ٣١,٤٩ بالمئة في السبعينيات، ثم ارتفع إلى ٥٧,٠١ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

وبلغ هذا المعدل لمردودي الحمص والبصل ٢٤,٠٥ بالمئة و٢١,٣٨ بالمئة على التوالي في السبعينيات.

وبلغ معدل نسبة تغيّر مردود العدس ٣٥,٠٣ بالمئة في الخمسينيات، وارتفع إلى ٤٣,٠٢ بالمئة في الستينيات، وتابع ارتفاعه فبلغ ٥٩,٦٧ بالمئة في السبعينيات، ثم تراجع إلى ٣٠,٢٢ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

وبلغ معدل ارتفاع مردود السمسم ٥٥,٥٦ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

هذا ويبين الجدول رقم (٢ ـ ٥) تدني مردود الحبوب إذا ما قورنت بمتوسطها في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ففي عام ١٩٦٠، كان مردود الحبوب في الأردن أدنى بـ ٨٧,١٢ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٨٢,٨٩ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٨٩,٦٣ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٨٣,٨٥ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

وفي عام ١٩٧٠، كان هذا المردود أدنى بـ ٧٩,٤٨ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٦٧,٦١ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٨٣,٤٢ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٧٥,٣٤ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

وفي عام ١٩٨٠، كان هذا المردود أدنى بـ ٥٩,٠٢ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٣٩,٤ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٦٥,٦ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٥٢,٢٤ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

ويبين الجدول رقم (٢ ـ ٦) تراجع المساحات المزروعة لقسم من المحاصيل على رغم كون بعضها سجّل ارتفاعاً مرحلياً في الخمسينيات وفي الستينيات. فتراجعت مساحة زراعة الحبوب مثلاً من ٣٦٥,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥١، و٣٦٦,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٩، إلى ١٤٥,٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٩، وإلى ١٣٥,٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥. وارتفعت المساحة المزروعة قمحاً من ٢٣١,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥١، إلى ٢٦٠,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٩، ولكنها تراجعت إلى ١٦٤,٠٠٠ عام ١٩٦٩، وإلى ٩٩,٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٩، وإلى ٩٤,٠٠٠ عام ١٩٨٥.

الجدول رقم (٢ ـ ٥)

تطور مردود الحبوب (كلغ/هكتار) في الأردن، مقارناً بالمردود في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

		٤٨ـ٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
حبوب (مجموع)	الأردن	٩٦١	٣٠٣	٨٣٩	٤٣٤	٨٤٦	٢٩٧	٧٨٣	٨٠٤	٢٤٩	٣٩٨	١٨١	٥٦١
	العالم	١١٢٤	١١٦٠	١٢٢٣	١٢٣٠	١٢٠٣	١٢٦٣	١٣٠٣	١٢٩٥	١٤٠٢	١٤٠١	١٤٠٥	١٣٧٠
	الشرق الأدنى	٩٨٧	١٠٥٥	١٠٩٤	١١٥٠	١٠١٣	٩٩١	١٠٣٠	١١٧٤	١١٠٥	١٠٣٩	١٠٥٨	١٠٢٢
	البلدان المتقدمة	١٢٥٥	١٣٠٧	١٣٨٩	١٣٦٤	١٣١١	١٤٢١	١٤٩٦	١٤٧٣	١٦٤٣	١٦٦١	١٧٤٥	١٦٧٣
	البلدان النامية	٩٩٦	١٠٢١	١٠٧١	١١١٣	١١٠٧	١١٢٠	١١٣٩	١١٤٢	١١٩٣	١١٧٦	١١٢١	١١٢٢
	الأردن	٨٧٦	٢٩٩	٨٣٦	٤٠٥	٨٥٤	٢٩٤	٧٤٥	٧٨٤	٢٦٢	٣٩٨	١٧٤	٥٠٦
		١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
حبوب (مجموع)	الأردن	٣٩٦	٣٧٧	١٠١٤	١٠٢٨	١٠١٩	١٠٨٠	٥١٠	٩١٠	٣٦٦	٧١٨	٨٦٤	٤٢٦
	العالم	١٤٤٣	١٤٥٠	١٥٠٨	١٥١٠	١٦٢٨	١٦٦٨	١٧١٢	١٧٢٧	١٧٨٤	١٩٠٨	١٨٧١	١٩٦٤
	الشرق الأدنى	١١٤١	١٢٠٣	١١٠٥	١١٢٧	١١٥١	١٢١٤	١١٩٣	١٢٣٣	١١٣٠	١٢٨٧	١٣٠٢	١١٢٨
	البلدان المتقدمة	١٧٧٣	١٧١٩	١٨٠١	١٨٢٥	٢٠٥١	٢٠٥٩	٢١٤١	٢١٧٤	٢٢٠٨	٢٤٥٠	٢٤٠٥	٢٥٣٧
	البلدان النامية	١١٧٣	١٢٣٥	١٢٧٥	١٢٦٢	١٢٩٧	١٣٦٣	١٣٧٩	١٣٩٤	١٤٨٤	١٥١٣	١٤٨٥	١٥٤٣
	الأردن	٣٩٣	٣٦٨	٩٩٣	٩٩٧	٩٩٦	١٠٨٩	٥١٠	٩٧١	٤٤٤	٧٧٧	٩٤٥	٤٤٥
		١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع)	الأردن	٩٤١	٣٦٤	٤٢٣	٤٣٧	٣٦٢	١٥٦	٨٨٦	٤٩٢	٥٠٠	١٠٥٧	٤٢٩	٦١٩
	العالم	١٩٠١	١٩١٦	٢٠٣٨	٢٠٢٧	٢٢١٦	٢١٧١	٢١٦٢	٢٢٤٢	٢٣٥٧	٢٣٠١	٢٤٩١	٢٥٣٦
	الشرق الأدنى	١٢١١	١٣٥٢	١٤٥٢	١٤٠٨	١٤٥٥	١٤٤٥	١٤٦٢	١٥٢٢	١٤٨٤	١٤٠٧	١٤٥٣	١٤٧٣
	البلدان المتقدمة	٢٣٣٠	٢٢٤٥	٢٥٢٠	٢٤٧٨	٢٧٨٦	٢٦٥٠	٢٥٧٦	٢٦٥٢	٢٨١١	٢٥٦٣	٢٩١١	٣٠٣٣
	البلدان النامية	١٥٧٧	١٦٦٩	١٦٧٨	١٦٨٨	١٧٩٧	١٨١٩	١٨٥٥	١٩٣٣	٢٠١٤	٢١١٨	٢١٨٨	٢١٨١
	الأردن	١٠٣٠	٤٢٢	٤٨٧	٤٧٦	٣٩٦	١٦٦	٩٩٩	٥١٠	٥٢٣	١١٨١	٥٧٩	٦٦٨

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٢ ـ ٦)

تطور الإنتاج (١٠٠٠ طن متري)، والمساحات المزروعة (١٠٠٠ هكتار) في الأردن، بحسب أنواع المزروعات (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

	٤٨ـ٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
حبوب (مجموع)																		
مساحة	٢٠٦	٣٦٥	٤٣٨	٤٠٦	٤٤٢	٤٠١	٤٦٣	٤٠١	٣٧٨	٣٦٦	٣٤٨	٣٨٥	٤٠٩	٢٩٨	٤٠٥	٣٨٠	٣٧٦	٣١١
إنتاج	١٨٨	١١١	٣٦٧	١٧٦	٣٧٤	١١٩	٣٦٣	٣٢٣	٩٤	١٤٦	٦٣	٢١٦	١٦٢	١١٢	٤١١	٣٩٠	٣٨٣	٣٣٦
قمح																		
مساحة	١٣٦	٢٣١	٢٦٩	٢٤٦	٢٧٣	٢٧٠	٣٢٥	٢٨٠	٢٥٠	٢٦٠	٢٥١	٢٧٣	٢٨٥	٢٠٦	٢٩٧	٢٧٩	٢٧٩	٢٢٦
إنتاج	١١٥	٦٩	٢٢٥	١٠٠	٢٣٣	٧٩	٢٤٢	٢٢٠	٦٦	١٠٣	٤٤	١٣٨	١١٢	٧٦	٢٩٥	٢٧٨	٢٧٨	٢٤٦
شعير																		
مساحة	٤٥	٨٢	٩٤	٩٢	١٠٤	١٠١	١٠٩	٩٥	١٠٣	٨٠	٧٥	٩٥	١٠٥	٧٦	٩١	٨٦	٨٩	٧٨
إنتاج	٤٦	٣٠	٩٢	٤٣	١٠٤	٢٥	٩٦	٨١	١٧	٢٦	١٣	٦٢	٣٦	٢٣	٩٧	٩٥	٩٦	٨٣
بندورة																		
مساحة	٧	٥	٨	٨	١٠	٩	١٠	١١	١٠	١٥	١٤	١٩	٢١	٢١	٢٤	٢١	٢١	٢٣
إنتاج	١٧	٧	٢٨	٤٠	٥٢	٤٨	٥٢	٦٥	٧٤	١٢٦	١٥٦	٢١٤	١٦٩	٢١٥	٢٢٨	١٨٩	١٨٨	٢٥٨

يتبع

تابع

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع)																		
مساحة	٢٧٦	٢٢٢	١٦٣	٢٧٢	٢٨٥	١٣٣	٣٠٣	١٧٣	١٩٢	١٧٧	١٩٢	١٤٥	٢٠٠	١٤٩	١٥٣	١٥٧	١١٤	١٣٥
إنتاج	١٤١	٢٠٢	٦٠	١٩٥	٢٤٦	٥٧	٢٨٥	٦٣	٨١	٧٧	٦٩	٢٣	١٧٨	٧٣	٧٦	١٦٦	٤٩	٨٣
قمح																		
مساحة	٢١٨	١٦٤	١٢٢	٢١٦	٢٢٤	١١٣	٢٣٧	١١٩	١٣٧	١٣١	١٣٥	٩٩	١٣٤	٩٩	١٠٢	١١١	٦٣	٩٤
إنتاج	١١١	١٥٩	٥٤	١٦٨	٢١١	٥٠	٢٤٤	٥٠	٦٧	٦٣	٥٣	١٦	١٣٤	٥١	٥٣	١٣١	٣٧	٦٣
شعير																		
مساحة	٥٧	٥٧	٤١	٥٣	٦١	١٩	٦٥	٥٣	٥٤	٤٤	٥٥	٤٤	٦٥	٤٧	٤٩	٤٥	٥١	٤٠(*)
إنتاج	٢٩	٤٢	٦	٢٦	٣٤	٦	٤٠	١٢	١٣	١٤	١٦	٥	٣٨	١٩	٢٠	٣٤	١٢	٢٠(*)
بندورة																		
مساحة	١٧	٢١	١٣	١٣	١٤	١٣	١٤	١٠	١١	١١	١٤	١٠	١١	١١	١٢	١١ف	١٠	١١ف
إنتاج	١٩٥	١٥٠	١٣٧	١٣٧	١٥٣	٨٣	١٣٣	١٤٥	١٤٥	١٥٦	٢٠٩	١٧٢	١٦٣	٢٠٥	١٩٥	٢١٢	٢٠٩	٢٢٠ف

الملاحظات:

(*) = مرجع شبه رسمي.

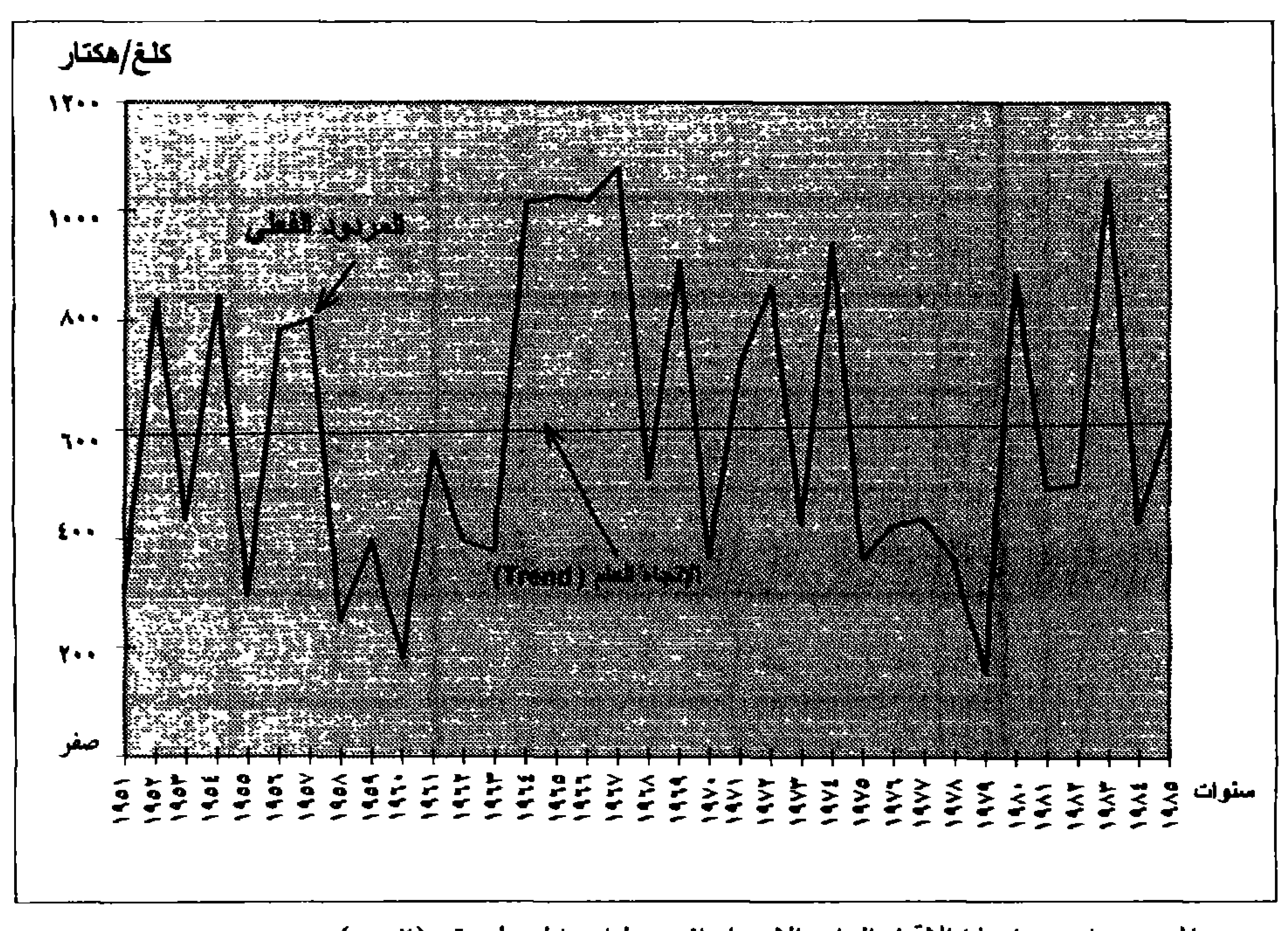
ف = تقديرات الفاو.

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

كما تراجعت مساحة زراعة الشعير من ٨٢,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥١، إلى ٨٠,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٩، وإلى ٥٧,٠٠٠ هكتار عام ١٩٦٩، وإلى ٤٤,٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٩، وإلى ٤٠,٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥. فيما زادت مساحة زراعة البندورة من ٥,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥١ إلى ١٥,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٩، وإلى ٢١,٠٠٠ هكتار عام ١٩٦٩، لكنها تراجعت إلى ١٠,٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٩، وبلغت ١١,٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥.

الشكل رقم (٢ ـ ٢)

الاتجاه العام (Trend) لتطور مردود الحبوب في الأردن بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥



المصدر: احتسبنا هذا الاتجاه العام بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (٢ ـ ٥).

يظهر من خلال الشكل رقم (٢ ـ ٢) أن المردود الفعلي (أي المحقق) لمجموع الحبوب في الأردن عرف تقلبات شديدة بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥، فكان تارة يرتفع ارتفاعاً كبيراً عن مستوى الاتجاه العام الذي كان من المفترض أن يتبعه، وتارة ينخفض عنه انخفاضاً كبيراً، مما يعني أن جهود الدولة الأردنية لم تنعكس استقراراً على هذا الإنتاج، المتأثر بعوامل مناخية واقتصادية واجتماعية وسياسية، فضلاً عن عدم قدرتها على تنميته.

ثالثاً: الإصلاح الزراعي في تونس

بعد الاستقلال التونسي عام ١٩٥٦، تمثلت أهداف السياسة الزراعية للدولة بتنمية الإنتاج وتنويعه للحصول على دخل زراعي فردي ثابت نسبياً، ورفع حياة الأجراء الزراعيين وصغار المزارعين. ولتحقيق هذه الأهداف، كان لا بد من اتخاذ إجراءين: **أولهما** استخدام الوسائل التقنية، **وثانيهما** إصلاح بنية الملكية الزراعية.

وقد صدر قانونان في عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧، يقضيان بالتقسيم الجزئي للأراضي الجماعية، وتوزيعها حيازات صغيرة على ٣٥٠,٠٠٠ فلاح كملكيات خاصة.

وفي عام ١٩٥٨، استصلح جزء من الأراضي المروية في وادي مجردة ووزّع حصصاً (من ٢ إلى ٥ هكتارات). وفي ١١ نيسان/أبريل من العام نفسه أنشىء مكتب تحسين وادي مجردة (L'Office de Mise en Valeur de la Basse Vallée de Medjerda (M.V.V.M))، وأوكل إليه تنظيم مساحة ٢٥٠,٠٠٠ هكتار، كما أنشىء المكتب التونسي للأراضي الحكومية (L'Office Tunisien des Terres Domaniales)، الذي استلم عام ١٩٦١ إدارة ٧٥٠,٠٠٠ هكتار[١١].

وفي أعوام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤، استبدلت سياسة التدخلات المحدودة نسبياً، بإصلاحات أكثر شمولية، هدفها جعل صغار المزارعين يستعملون الوسائل التقنية. فكانت سياسة «الوحدات التعاونية للإنتاج الزراعي» التي تنص على دمج الملكيات الصغيرة في وحدات إنتاجية إجبارية تتراوح مساحتها بين ٥٠٠ و١٠٠٠ هكتار. واتجه ثقل هذه السياسة الزراعية في البدء نحو الملكيات الصغيرة التي في حوزة صغار المزارعين، تاركة الملكيات الكبيرة من دون تحديد، باعتبار أن الأخيرة تمثل الزراعة الحديثة ذات الإنتاجية العالية، بفضل استعمالها للوسائل التقنية.

لكن نتائج هذه السياسة كانت غالباً مخيّبة للآمال لأسباب عديدة مجتمعة منها: عدم كفاية الاستثمارات العامة والنقص في الجهاز التقني، بالإضافة إلى فيض اليد العاملة، مما أنتج بطالة مقنعة ودخلاً عائلياً غير كاف.

هذا وقد أوضحت الدراسات أن انخفاض إنتاجية الملكيات الصغيرة لم يكن عائداً فقط إلى النقص في استخدام الوسائل التقنية، أو إلى عقلية صغار المزارعين وحدها، وإنما

(١١) François Lery, *L'Agriculture au Maghreb, ou, pour une agronomie méditerranéenne,* techniques agricoles et productions méditerranéennes; 3 (Paris: G.-P. Maisonneuve et Larose, 1982), p. 157.

عائد أيضاً إلى طبيعة الأراضي التي كانت في حوزتهم، إذ إن غالبيتها أراض فقيرة تتكون من قشرة أديمية رقيقة، أو أراض تقع في المنحدرات أو على تربة مجدبة أو فوق ترسبات مالحة يؤدي تعميق حراثة أديمها إلى بروز تلك الترسبات المالحة[١٢].

وبما أن أصحاب الملكية العقارية الكبيرة رفضوا القيام بتنفيذ المهام التي حددتها السياسة الزراعية، وبخاصة ما يتعلق منها بتجديد المزروعات وتنويعها وحماية التربة من الانجراف وعوامل التعرية وحماية المياه وزيادة كمياتها، تقرر في الخطة الرباعية (١٩٦٥ ـ ١٩٦٨) ضرورة سيطرة الدولة على تسيير مجموع القطاع الزراعي بما في ذلك الملكيات الكبيرة التي هي في حوزة القطاع الخاص. وحُدد أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ كآخر موعد لتعميم وحدات الإنتاج التعاونية على كامل القطاع الزراعي. وأنشئت أجهزة بيروقراطية ضخمة على رأس هرمها الاتحاد القومي للتعاضد.

إلا أن تطبيق هذا القرار واجه مقاومة شديدة من كبار الملاكين داخل الحكم وخارجه، وقد ضموا إليهم صغار الملاكين، مما أدى إلى انقسامات داخل السلطة.

وفي عام ١٩٦٩، صدر قانون زراعي يعيد أراضي كبار الملاكين إلى أصحابها، ويضمن لهم حرية رفض الاندماج في التعاونيات (البند ٧ من القانون)، ويحصر الزراعات الجماعية في أراضي المزروعات المهمة (البند ٣) مستبعداً امتدادها إلى الأراضي المزروعة بالخضار والمغروسة بالأشجار المثمرة، إذا اعتُبرت هذه الأراضي ميداناً خاصاً بالاستثمارات الفردية (البند ٤). فأصبحت الزراعة موزعة في قطاعات ثلاثة: تعاوني وحكومي وخاص. غير أن الصيغة التي رسمت حدود كل قطاع كانت مبهمة. مما مكن البورجوازيين المتحالفين مع أصحاب الملكيات الكبيرة من التحايل على هذا القانون للحيلولة دون تطبيق البنود التي تحد من طموحهم، والسعي إلى عرقلة القطاع التعاوني، والسيطرة على الأراضي الموضوعة تحت ديوان أملاك الدولة، وبخاصة أنها أجود أراضي البلاد.

والجدير بالذكر أنه في آذار/مارس ١٩٧١ كان الوضع كالتالي: عودة الأراضي غير الحكومية إلى القطاع الخاص. أما الأراضي الحكومية التي بلغت مساحتها ٧٤٠,٠٠٠ هكتار، فأصبح ٢٠ بالمئة منها تابعاً للقطاع الخاص، و٢٨ بالمئة منها تابعاً للتعاونيات الإنتاجية، و٢٨ بالمئة منها تابعاً للتعاونيات الخدماتية، و٢٤ بالمئة لمكاتب أو مزارع الدولة[١٣].

---

(١٢) **المسألة الزراعية وأزمة النظام في تونس** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٢٥.

(١٣) Rolande Gadille, *Les Politiques agraires*, que sais-je?; no. 1472 (Paris: Presses universitaires de France, 1972), p. 67.

هذا وقد أعطي بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٤ لصغار المزارعين ١٣٥,٠٠٠ هكتار من أصل الـ ٧٥٠,٠٠٠ هكتار التي كانت قد سلّمت لإدارة المكتب التونسي للأراضي الحكومية عام ١٩٦١. أما الـ ٦١٥,٠٠٠ هكتار الباقية، فأوكلت إلى ٢٠٠ تعاونية غطت ٢٢٣,٠٠٠ هكتار، و٦٠ اتحاداً زراعياً ومزرعة نموذجية (ferme-pilote) جمعت ٢٣٠,٠٠٠ هكتار، وسلّم الباقي إلى مؤسسات عامة[١٤].

ويبين الجدول رقم (٢ ـ ٧) أنه باستثناء الشمندر السكري، عرف المردود الزراعي التونسي تدنياً عام ١٩٥١ بالنسبة لمتوسطه لأعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠، لكنه عاد وسجّل نسب ارتفاع مهمة في بعض الأعوام بالنسبة إلى معظم المحاصيل، فمردود الحبوب ارتفع مثلاً عام ١٩٥٢ بنسبة (+١٣٥,٣٧ بالمئة) وعام ١٩٦١ (+٧٥,٠٩ بالمئة)، فيما بلغ في عام ١٩٥٤ ذروة تدنيه (ـ٣٤,٠٧ بالمئة) خلال الفترة الممتدة حتى عام ١٩٨٠. وقد ارتفع +٢٤,٥٤ بالمئة عام ١٩٦٠ بالنسبة لعام ١٩٥١، و+٩٤,٠٣ بالمئة عام ١٩٧٠ بالنسبة لعام ١٩٦٠، و+٦٥,٤٦ بالمئة عام ١٩٨٠ بالنسبة لعام ١٩٧٠.

وإذا احتسبنا، من خلال الجدول رقم (٢ ـ ٧)، معدل تغيّر نسبة مردود كل من المحاصيل الزراعية التونسية في الخمسينيات، وفي الستينيات، وفي السبعينيات، وفي النصف الأول من الثمانينيات، نلاحظ ارتفاع هذا المعدل لبعض المحاصيل في الستينيات مقارنةً به في الخمسينيات (مجموع الحبوب، القمح، الفول، الحمص، البندورة، العدس، الشمندر السكري)، وتراجعه لبعضها الآخر (الشعير، الشوفان، الذرة البيضاء، البطاطا، البصل، البطيخ). لكن معظم المحاصيل تراجع معدل نسبة تغيّر مردودها في السبعينيات مقارنةً به في الستينيات (باستثناء البطاطا والبندورة والشمندر السكري)، فيما ارتفع هذا المعدل لمعظم المحاصيل في النصف الأول من الثمانينيات مقارنةً به في السبعينيات (باستثناء الذرة البيضاء والفول والبطاطا)، مما يعني أن تبدّل السياسات الزراعية المتبعة من قبل الحكومة التونسية أثر سلباً في المردود الزراعي حتى أواخر السبعينيات.

فبلغ معدل ارتفاع مردود مجموع الحبوب ٥,٨٢ بالمئة في الخمسينيات، وارتفع إلى ٩,١٧ بالمئة في الستينيات، ولكنه تراجع إلى ٠,٩٢ بالمئة في السبعينيات، ثم ارتفع إلى ١٦,٦٢ بالمئة في النصف الأول في الثمانينيات.

---

(١٤) Lery, *Agriculture au Maghreb, ou, pour une agronomie méditerranéenne*, p. 157.

الجدول رقم (٢ ـ ٧)

التغير السنوي لمردود الزراعات في تونس بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥ (نسبة مئوية)

	٤٨/٥٠ـ٥١	٥١ـ٥٢	٥٢ـ٥٣	٥٣ـ٥٤	٥٤ـ٥٥	٥٥ـ٥٦	٥٦ـ٥٧	٥٧ـ٥٨	٥٨ـ٥٩	٥٩ـ٦٠	٦٠ـ٦١	٦١ـ٦٢	٦٢ـ٦٣	٦٣ـ٦٤	٦٤ـ٦٥	٦٥ـ٦٦	٦٦ـ٦٧	٦٧ـ٦٨
حبوب (مجموع)	٥٤,٢٩-	١٣٥,٣٧+	٠,١٨+	٣٤,٠٧-	١٤,٠٤-	٨,٥٠+	١,٥١-	٢٠,١٨+	٧,٨٩-	٢١,٢٧-	٧٥,٠٩+	٤٦,٠٩+	٢,٨٨+	١٤,٤-	١٥,١١+	٦,٢٢-	١٠,٦٨-	١٣,٢٥+
قمح	٣٩,٥٨-	٨٦,٢١+	١٨,٨٥+	٣٤,٨٤-	١٦,٩٠-	٤,١٤+	٤,٤٨-	٩,٣٧+	٥,٩٥-	١٧,٩٧-	٦٨,٨٣+	٤٦,٢٥+	صفر	٤,١٢-	٤,٣٠+	١,٦٢+	٩,٨٤-	٩,١٤+
شعير	٨٣,٤١-	٥١٢,٠٠+	٣٢,٠٣-	٣٨,١٤-	٢٢,٢٨-	٤٢,٦٧+	٦,٥٤+	٥٣,٩٥+	١٤,٨١-	٣٥,٤٥-	٨١,٣٥+	٦٥,٧١+	٢٠,٦٩+	٣٨,٧١-	٤٥,٦٩+	٣٦,٠٠-	١٥,٠٠-	٥٢,٠٦+
شوفان	٦٣,٢٨-	١٥٨,٩٧+	١١,٠٣-	٣٦,٨٠-	٤٨,١٠-	٧٣,٧٨+	٤,٩١-	٠,٧٤+	١٧,٩٥+	٠,٦٢+	٣٧,٩٦-	١٠٢,٤٩+	٢,٩٥+	٥٢,٢٧-	٣٠,٥٠+	١٩,٩٢+	٢,٥٥+	صفر
ذرة بيضاء	٠,٨٨-	١٠,٦٨-	٢٩,٩٠+	٦٠,٨٧-	١٦,٩٩+	٤٤,١٣-	٦٨,٠٠+	١٤,٢٨+	٦٦,٦٧+	٢٩,٣٧-	٢٦,١١-	٥٩,٨٨+	٥٣,١٨+	٠,٢٤+	٨,٤-	٨,٩٥-	صفر	١٠,٠٧+
بطاطا	٢,٢٥-	١١,١١+	صفر	١٤,٢٩-	٦,٠٧+	٣٧,٥٠+	٢٨,٠٠+	٨,٥٧+	١١,٠٢+	٤٦,٣٨+	٧٥,٢٠-	٠,٤٨+	١٧,٨٠+	٤,٥٦-	٤,٢٤+	٣,١٢+	٩,٢+	٢٣,٩٥-
فول	٤٥,٨٢-	٩١,٩١+	٠,١٣-	٢١,٩٩-	٥٢,٩٥-	١٢,٥٤+	١,٢٤-	٣٣,٥٤+	٤٠,٣٧-	٤٢,٥٢-	٥٤,٧٩+	١٣٨,٩٣+	٤,٨١-	٩,٥٣-	٨٧,٣١+	٦٢,١١-	٠,٩١+	٣٠,٣٣+
حمص	٣٥,٩٧-	٧,١٢+	١٦,٤٣+	٤٩,٨٤-	صفر	٤٩,٧٠+	صفر	٢٤,٨-	٣٩,٨٩+	٠,٧٦-	١٦,٨٦+	٦٥,٩٠+	١٧,١٩-	١٤,٠٨-	١,٩٤+	٣,٥٤-	١,١٣+	٣٦,٣١+
بصل	صفر	صفر	٩,٣٨+	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠,١٥+	صفر	صفر	صفر	٠,٠٨-	٠,٦٥+	٠,١٦+	٧,٢٦+	٠,٧٠-	٩,٨٧+	٦,٩١-
بندورة	٢٠,٠٠-	٦,٢٥-	٥٢,٣٨+	١٨,٢٤+	٣,٦٠+	٨,٨١-	١,٣٥-	٢,٨٣+	١٦,٧٥-	١,١٧-	٣٠,٣٥+	٦٠,٠٤+	١١,٨٢+	٢٣,١٢-	١١,٩٢+	٠,٧٧+	١١,٦٤-	٦,٦٢-
بطيخ	٧,٦٩-	٥٠,٠٠-	٨١,٤٧+	٣,٦٨+	٢٠,٦٩+	٣٧,٣٦+	١٩,٤٩-	٧٣,٨٨+	٢٠,٦٢-	٢٩,٧٨+	٩,٩٤+	٣٢,٩١-	٣,٠٠-	٧,٢٩-	٨,٨٨+	١١,٤١-	١٦,٤٢+	٢,٩٩+
عدس	٤٥,٧١-	٨٠,٩٢+	٧,٦٤+	٣٢,٤٣-	٧,٥-	٧٥,٦٧+	٥٠,٩٢-	٢١,٩٤+	٤١,٦٤-	٤٤,٤٩-	١٣٣,٣٣+	٥٦,١٢+	٦٣,٦٢-	٤,٧٩+	٦٠,٠٠+	١٤,٢٨-	٣٣,٣٣+	١٢,٥٠-
شمندر سكري	٣,٨٤+	صفر	٣,٧٠-	صفر	٣,٥٧+	صفر	٣,٤٥-	صفر	٣,٣٣+	٦,٤٥+	صفر	صفر	٢,٢٧+	٣١,٩٤-	٣٦,٣٩-	٩٣,٠٢+	٢٦,٩١-	٤,١٥-

يتبع

تابع

	٦٩ـ٦٨	٧٠ـ٦٩	٧١ـ٧٠	٧٢ـ٧١	٧٣ـ٧٢	٧٤ـ٧٣	٧٥ـ٧٤	٧٦ـ٧٥	٧٧ـ٧٦	٧٨ـ٧٧	٧٩ـ٧٨	٨٠ـ٧٩	٨١ـ٨٠	٨٢ـ٨١	٨٣ـ٨٢	٨٤ـ٨٣	٨٥ـ٨٤
حبوب (مجموع)	٨,٣١-	١٤,١٣-	٢٩,١١+	٢٦,٧٥+	٨,٨٤-	١,٣٣-	١٤,٥٠+	٢١,٢٤-	٢٢,٧٥-	١٧,٨١+	١٠,٦٣-	٥٣,٢٧+	٦,٣٤+	١١,٨٢+	٤٦,٢٣-	٢٣,٩٣+	٥٠,٦٢+
قمح	١٤,٢٥-	١٥,٨٩-	٣٤,٤٩+	٣٠,٩٣+	٧,٧٧-	٣,٧٣-	٩,٠٩+	١٧,٦٨-	٢٦,١٧-	٣٢,٦١+	١٦,٢٧-	٥٣,٤٦+	٢٠,٧١+	٤,٣١+	٤٨,١٧-	١٨,٨٠+	٦٩,١١+
شعير	٩,٦٧+	١١,٢٩-	١٥,٩٠+	٢٢,٦٤+	١٥,٢٤-	٧,٤٢+	٣٦,١٠+	٣٢,٢٨-	٢١,٣٣-	١٠,٣٨-	١٦,٧٨+	٥٦,٦٨+	٢١,٣٢-	٤٠,٨٩+	٤٤,٠٥-	٣٢,٩٢+	٣١,٠٣+
شوفان	صفر	١٧,٤٤-	١٦,٩٨-	٢٥,٩١-	٥٣,٣٧+	١,٦٠+	١,٥٧-	٧,٢٠-	٠,٨٦-	١٦,٠٩+	١٨,٣٥-	٤,٥٩+	صفر	١,٧٥+	٨,٦٢+	٣,٥٧+	صفر
ذرة بيضاء	١٠,٦٧+	١٠,٠٤+	٥,٧٢+	٨,٢٩+	١٤,٠٦-	٢,٥٤+	٠,١٨-	٤,٧٩-	٢,٨٠-	١٧,٦٦-	٤,٨٩+	١,٧٨+	٤,١٥-	١,١٤+	١,٣٥-	١٠,٩٦-	٢,٥٦+
بطاطا	٠,٦٨-	٦,١٨+	١٣,٤١+	٢٤,٦٧+	٢٨,٩٩-	٧,٠٤+	٢٥,٠٠+	٥,٠٠+	٢٨,٨٧-	٤٤,٩٣+	١٥,٤٧+	١٠,٢٨-	٣٣,٧٥+	٢٤,٥٥-	٣٩,٥١+	٢٥,٦٥-	٨,٧٣-
فول	٧,٨٣-	١٠,٠٠-	١٧,٥٠+	٣٧,٥٩+	٢,٢٣-	٢٩,٧٠-	٥٣,٠٠+	٧,٧٠+	١٠,٩٢-	٢٢,١٥+	٤,٤٦-	٠,٥٨+	٢,٧٦-	٢٢,٨٣-	٦٥,٩٦+	١٠,٣٧+	٣٨,٩٦-
حمص	٢١,١١-	٢٠,٠٠-	١٩,١٥+	٤٠,٣٣+	٧,٧٧-	٢,٧٤+	١٢,٧٠+	١٣,٦٤+	١٣,٩٢-	٥,٠٢-	٤,٨٩-	٢٠,٧٨-	١٧,١٤+	١٩,٢٩+	١٤,٨٧+	٣,٧٢-	٢٩,٢٤+
بصل	٣,١١+	١,٧١+	٣,٢٨-	٤,٦٩-	٤,٩٢+	١٦,٨٥+	٢٨,٥٧-	٣,٩٥+	١,٠٥-	٤,٣٤-	١١,٨٦-	١,٠٧+	٢١,٧١-	٣٢,٢٤+	٠,٨٢-	٢٠,٠٠+	٦,٦٧+
بندورة	٢٣,٨٨+	١٦,٨٣+	٩,٦٥-	٩,٥٩+	١١,١٥+	٤,٨٥+	١,٤٦+	٢,٩٤-	٥,١٩+	٦,٩٥-	٧,٦٩+	٣,٠٣+	١٧,٨٥+	٢٣,٥٣-	٣٠,٧٧+	١٩,٤٤+	٧,٤٧-
بطيخ	٣٥,٦٤-	١٣,٢٧-	٢٧,٧٤+	٢٩,٤٦+	٧,٧٦+	١٥,٢٧+	٣,٥٧-	١٣,٨٢+	٥,٥٩+	١٣,١٩+	٦,٢٥-	١٨,٧٥-	٤٣,٥٨+	٤٠,٢٣+	٣٠,١٤-	٢٠,٤١+	٠,٣٨+
عدس	٢١,٤٣+	١٧,٦٥-	٣٠,٣٦+	٥,٤٨+	٢٠,٠٠+	٨,٢٢+	صفر	٧,٦-	١٦,٦٧-	٣٥,٠٦-	٢٨,٤+	١٢٢,٤٣+	٧,٧٠+	١٣,٢٦-	١٧,٨٤+	١٥,١٤-	صفر
شمندر سكري	٣١,٢٦+	٨,٢٢-	٦٣,٨٦+	٢٢,٠١-	٨,٣١+	٧,٥٩+	٢٦,١٥-	٢٦,٠١+	٤٩,٠٨+	٧,٣٧-	٢٢,١٥-	٤٠,٢٠+	٥,٨٣+	٧,٠٦+	٣٨,٤٦-	٤٧,٩١+	١٥,٥٩+

المصدر: احتسبنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

وبلغ معدل ارتفاع مردود القمح ١٩,٧ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات. وبلغ معدل ارتفاع مردود الفول ١٨,٥٥ بالمئة في الستينيات، وبلغ معدل ارتفاع مردود العدس ١٧,٤١ بالمئة في الستينيات، و١٩,٩٣ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

كما بلغ هذا المعدل لمردود الشمندر السكري ١٣,٠٢ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات. أما زراعة الشعير، فبلغ معدل ارتفاع مردودها ٤٧,١٦ بالمئة في الخمسينيات، وتراجع إلى ١٥بالمئة في الستينيات،ثم ارتفع إلى ١٦,٠٢بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

ولكن، بقي مردود الحبوب متدنياً إذا ما قورن بمتوسطه في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية. كما يبّين الجدول رقم (٢ ـ ٨).

ففي عام ١٩٦٠، كان مردود الحبوب في تونس أدنى بـ ٧٩,٧٢ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٧٣,٠٦ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٨٣,٦٧ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٧٤,٥٨ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

وفي عام ١٩٧٠، كان هذا المردود أدنى بـ٦٩ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ٥١,٠٦ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٧٤,٩٥ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٦٢,٧٤ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

وفي عام ١٩٨٠، كان هذا المردود أدنى بـ٥٧,٦٨ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٣٧,٤١ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ٦٤,٤٨ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٥٠,٦٧ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

أما المساحات المزروعة، فبعضها تراجع، كالمساحات المزروعة حبوباً التي بقيت تزداد حتى عام ١٩٦٠ وبعده عادت إلى التراجع، وبعضها تقدم، كالمساحات المزروعة بطاطا التي بقيت على حالها حتى عام ١٩٦٠ وبعده ازدادت، كما يبّين الجدول رقم (٢ ـ ٩).

يظهر من خلال الشكل رقم (٢ـ٣) أن المردود الفعلي (أي المحقق) لمجموع الحبوب في تونس عرف تقلبات كبيرة بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥، فكان تارة أعلى من مستوى الاتجاه العام الذي كان من المفترض أن يتبعه وتارة أدنى منه. بالإضافة إلى العوامل المناخية، يمكن أن يكون السبب جو البلبلة والفوضى الذي خلقه تبدل السياسات الزراعية. ونلاحظ أن المردود الفعلي كان أدنى من مستوى الاتجاه العام بين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٠، ويعود ذلك ربما إلى جو البلبلة الذي تلا إصدار قانوني عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧، وقد ارتفع عنه بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٨، وهي الفترة التي تخلّلتها سياسة الوحدات التعاونية للإنتاج الزراعي.

الجدول رقم (٢ ـ ٨)

تطور مردود الحبوب (كلغ/هكتار) في تونس، مقارناً بالمردود في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

		٤٨ـ٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
حبوب (مجموع)	تونس	٥٠١	٢٢٩	٥٣٩	٥٤٠	٣٥٦	٣٠٦	٣٣٢	٣٢٧	٣٩٣	٣٦٢	٢٨٥	٤٩٩
	العالم	١١٢٤	١١٦٠	١٢٢٣	١٢٣٠	١٢٠٣	١٢٦٣	١٣٠٣	١٢٩٥	١٤٠٢	١٤٠١	١٤٠٥	١٣٧٠
	الشرق الأدنى	٩٨٧	١٠٥٥	١٠٩٤	١١٥٠	١٠١٣	٩٩١	١٠٣٠	١١٧٤	١١٠٥	١٠٣٩	١٠٥٨	١٠٢٢
	البلدان المتقدمة	١٢٥٥	١٣٠٧	١٣٨٩	١٣٦٤	١٣١١	١٤٢١	١٤٩٦	١٤٧٣	١٦٤٣	١٦٦١	١٧٤٥	١٦٧٣
	البلدان النامية	٩٩٦	١٠٢١	١٠٧١	١١١٣	١١٠٧	١١٢٠	١١٣٩	١١٤٢	١١٩٣	١١٧٦	١١٢١	١١٢٢

		١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
حبوب (مجموع)	تونس	٧٢٩	٧٥٠	٦٤٢	٧٣٩	٦٩٣	٦١٩	٧٠١	٦٤٤	٥٥٣	٧١٤	٩٠٥	٨٢٥
	العالم	١٤٤٣	١٤٥٠	١٥٠٨	١٥١٠	١٦٢٨	١٦٦٨	١٧١٢	١٧٢٧	١٧٨٤	١٩٠٨	١٨٧١	١٩٦٤
	الشرق الأدنى	١١٤١	١٢٠٣	١١٠٥	١١٢٧	١١٥١	١٢١٤	١١٩٣	١٢٣٣	١١٣٠	١٢٨٧	١٣٠٢	١١٢٨
	البلدان المتقدمة	١٧٧٣	١٧١٩	١٨٠١	١٨٢٥	٢٠٥١	٢٠٥٩	٢١٤١	٢١٧٤	٢٢٠٨	٢٤٥٠	٢٤٠٥	٢٥٣٧
	البلدان النامية	١١٧٣	١٢٣٥	١٢٧٥	١٢٦٢	١٢٩٧	١٣٦٣	١٣٧٩	١٣٩٤	١٤٨٤	١٥١٣	١٤٨٥	١٥٤٣

		١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع)	تونس	٨١٤	٩٣٢	٧٣٤	٥٦٧	٦٦٨	٥٩٧	٩١٥	٩٧٣	١٠٨٨	٥٨٥	٧٢٥	١٠٩٢
	العالم	١٩٠١	١٩١٦	٢٠٣٨	٢٠٢٧	٢٢١٦	٢١٧١	٢١٦٢	٢٢٤٢	٢٣٥٧	٢٣٠١	٢٤٩١	٢٥٣٦
	الشرق الأدنى	١٢١١	١٣٥٢	١٤٥٢	١٤٠٨	١٤٥٥	١٤٤٥	١٤٦٢	١٥٢٢	١٤٨٤	١٤٠٧	١٤٥٣	١٤٧٣
	البلدان المتقدمة	٢٣٣٠	٢٢٤٥	٢٥٢٠	٢٤٧٨	٢٧٨٦	٢٦٥٠	٢٥٧٦	٢٦٥٢	٢٨١١	٢٥٦٣	٢٩١١	٣٠٣٣
	البلدان النامية	١٥٧٧	١٦٦٩	١٦٧٨	١٦٨٨	١٧٩٧	١٨١٩	١٨٥٥	١٩٣٣	٢٠١٤	٢١١٨	٢١٨٨	٢١٨١

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٢ ـ ٩)

تطور الإنتاج (١٠٠٠ طن متري)، والمساحات المزروعة (١٠٠٠ هكتار) في تونس، بحسب أنواع المزروعات (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

	٤٨ـ٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
حبوب (مجموع)																		
مساحة	١٤٠٦	١٧٤٢	١٩٧٢	١٤٧٧	٢٣١٦	١٦٥٦	١٩٩٩	٢١٩٣	٢١٧٤	٢٢٠١	٢١٣٩	١١٢٥	١١١٦	١٥٩٢	١٤٣٧	١٥٤٥ف	١١٧٣	١١٠٤ف
إنتاج	٦٩٤	٤٠٠	١٠٦٤	٧٩٨	٨٢٤	٥٠٧	٦٦٤	٧١٦	٨٥٤	٧٩٦	٦٠٩	٥٦٢	٨١٤	١١٩٣	٩٢٢	١١٤٢	٨١٣	٦٨٣ف
قمح																		
مساحة	٨٠٨	١٠٠٣	١١٥٦	٨٢١	١٣٥٨	١٠٢٥	١١٨٨	١٢٩٥	١٢٨٣	١٣٢٨	١٣٥٥	٨٥٠ف	٨٠٠ف	١٠٠٠ف	٩٠٠ف	١٠٠٠ف	٨٠٠ف	٧٥٠ف
إنتاج	٤١٧	٣٢٠	٦٨٧	٥٨٠	٦٢٤	٣٩٥	٤٧٧	٤٩٨	٥٣٩	٥٢٤	٤٣٩	٤٦٥ف	٦٤٠ف	٨٠٠ ف	٦٩٠ف	٨٠٠ف	٦٥٠ف	٥٥٠ف
شعير																		
مساحة	٥١٤	٦٦٧	٧٤٠	٥٧٧	٨٨٢	٥٤١	٧٢٨	٨١٠	٨٠٤	٧٨٩	٧٠٣	٢٠٠ف	٢٥٠ف	٥٠٠ ف	٤٢٠ف	٤٠٠ف	٢٧٠ف	٢٥٠ف
إنتاج	٢٣٣	٥٠	٣٤٠	١٨٠	١٧٠	٨١	١٥٦	١٨٥	٢٨٢	٢٣٦	١٣٦	٧٠ف	١٤٥ف	٣٥٠ ف	١٨٠ف	٢٥٠ف	١٠٨ف	٨٥ف
شوفان																		
مساحة	٣١	٢٣	٢١	٢٣	١٩	٢٥	٢٠	٢٤	٢٢	١٨	١٧	٢٣	١٤	٢١	٢٥	٢٣ ف	١٦	٢٢ف
إنتاج	١٩	٥	١٢	١٢	٦	٤	٦	٧	٦	٦	٦	٥	٦	٩	٥	٦ ف	٥	٧ف
ذرة بيضاء																		
مساحة	١٤	١٠	١٠	١١	١١	١٩	١٨	١٩	١٦	١٦	١٥	١٢	١٢	١١	١٢	١٢ف	١٢ ف	١٢ ف
إنتاج	٤	٣	٣	٤	٢	٣	٢	٣	٣	٥	٣	٢	٤	٥	٦	٦	٥	٥ ف
بطاطا																		
مساحة	٢	٢	٢	٢	٢ف	٢ف	٢	٢	٢	٢	١	٦ ف	٦ ف	٦ ف	٧ ف	٧ ف	٨ ف	٩ ف
إنتاج	٢٠	١٨	١٨	١٩	١٨	٢٠	٢٥	٣٢	٣٠	٣٤	٤٠	٤٢	٤١	٥٢	٥١	٥٨	٦٨	٧٩
فول																		
مساحة	٤١	٦٠	٦٠	٥٥	٦٨	٨٠	٦٥	٤٧	٤٢	٤٩	٥٢	٢٩	٢٩	٣٧	٤٠	٢٨ ف	٥٠ ف	٥٤
إنتاج	٣٢	٢٥	٤٧	٤٣	٤٢	٢٣	٢١	١٥	١٨	١٢	٨	٧	١٥	١٩	١٩	٢٤	١٧	١٨
حمص																		
مساحة	١٧	١٥	١٤	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٦	١٩	٢٣	٢١	١٨	٢١	٢٥	١٥ ف	٢٤ ف	٢٦ ف
إنتاج	٧	٤	٤	٤	٢	٢	٣	٣	٣	٥	٦	٦	٩	٩	٩	٦	٩	٩

يتبع

تابع

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع)																		
مساحة	١١٥٩	٩٥٤ف	١٢٧٣ف	١١٧١	١٣٦٠	١٣٦٧ف	١٣٦٢ف	١٣٦٥ف	١٤٦٩ف	١٢٣٥	١٤٣٧	١٦٤١	١٣٠٧	١٢٩٩	١١٨٣	١٦٣٤	١٤٦٣	١٩٢٨
إنتاج	٨١٣ف	٦١٤	٧٠٤	٨٣٦	١٢٣١	١١٢٨	١١٠٩	١٢٧١	١٠٧٨	٧٠٠	٩٥٩	٩٨٠	١١٩٦	١٢٦٤	١٢٨٨	٩٥٦	١٠٦٠	٢١٠٤
قمح																		
مساحة	٧٥٠ف	٧٠٠ف	٩٠٠ف	٨٥٠ف	٩٥٠ف	٩٥٠ف	٩٥٠ف	٩٥٠ف	١٠٠٠ف	٩٥٣	٩٤٦	١٠٢٤	٨٥٣	٧٨٣	٧١٤	٩٣٠	٩٠٠	١٠٣٣
إنتاج	٦٠٠ف	٤٨٠ف	٥١٩	٦٦٠	٩٦٥	٨٩٠	٨٥٧	٩٣٥	٨١٠	٥٧٠	٧٥٠	٦٨٠	٨٦٩	٩٦٣	٩١٦	٦١٨	٧١١	١٣٨٠
شعير																		
مساحة	٣٠٠ف	١٨٠ف	٣٠٠ف	٢٥٠ف	٣٣٠ف	٣٥٠ف	٣٥٠ف	٣٥٠ف	٤٠٠ف	٢١٢	٤٢٦	٥٤٧	٣٨٢	٤٤٣	٣٩٥	٦٣١	٤٨٩	٨٢١
إنتاج	١٥٥ف	١٠٢ف	١٥١	١٤٦	٢٣٦	٢١٢	٢٢٨	٣١٠	٢٤٠	١٠٠	١٨٠	٢٧٠	٢٩٦	٢٧٠	٣٣٩	٣٠٣	٣١٢	٦٨٦
شوفان																		
مساحة	٢٢ف	٢٢ف	٢٠ف	٢٥	٣٥	٢٤ف	٢٤ف	٢٤ف	٢٥ف	٢٦	١٩	٢٤	٢٥ف	٢٥ف	٢٥ف	٢٣ف	٢٣ف	٢٣ف
إنتاج	٧ف	٧ف	٥	٦	٦	٦	٦ف	٦ف	٦ف	٦ف	٥	٥	٦ف	٦ف	٦ف	٦ف	٦ف	٦ف
ذرة بيضاء																		
مساحة	١٢ف	١٣ف	١٣ف	١٣ف	١٥ف	١٣ف	١٣ف	١٤ف	١٤ف	١٤ف	١٤ف	١٤ف	١٤ف	١٥ف	١٥ف	١٥ف	١٥ف	١٥ف
إنتاج	٦ف	٦	٧	٨	١٠	٧ف	٨ف	٨ف	٨ف	٧ف	٦	٦	٧ف	٧ف	٧ف	٧ف	٦ف	٦ف
بطاطا																		
مساحة	٩ف	٩ف	٩ف	١٠ف	١٠ف	١٠ف	١٠ف	١٠ف	١٠ف	١١	١٠	١٠	١١	٩	١٠	١٠	١٢	١٤(*)
إنتاج	٦٠	٦١	٦٧	٨٠	١٠٠	٧١	٨٠	١٠٠	١٠٥	٨٥	١٠٥	١٢٥	١٢٠	١٣٥	١١٠	١٥٠(*)	١٣٥	١٥٠
فول																		
مساحة	٥٠	٥٠ف	٥٠ف	٥٢ف	٦٠ف	٦٥ف	٧٥ف	٨٠ف	٨٥ف	٤٤	٥٦	٧٣	٧٤	٦١	٦٦	٥٨	٣٨	٨٣
إنتاج	٢٢	٢٠	١٨	٢٢	٣٥	٣٧	٣٠	٤٩	٥٦	٢٦	٤٠	٥٠	٥١	٤١	٣٤	٥٠	٣٦	٤٨(*)
حمص																		
مساحة	٢١	٢٦ف	٢٦ف	٣٠ف	٤٠ف	٤٠ف	٤٣ف	٤٠ف	٤٠ف	٣٧ف	٤٧	٥١	٧٨	٧١	٦١	٦٠	٣٧(*)	٣٩(*)
إنتاج	١٠	١٠	٨	١١	٢١	١٩	٢١	٢٢	٢٥	٢٠	٢٤	٢٥	٣٠	٣٢	٣٣	٣٧	٢٢	٣٠(*)

الملاحظات :

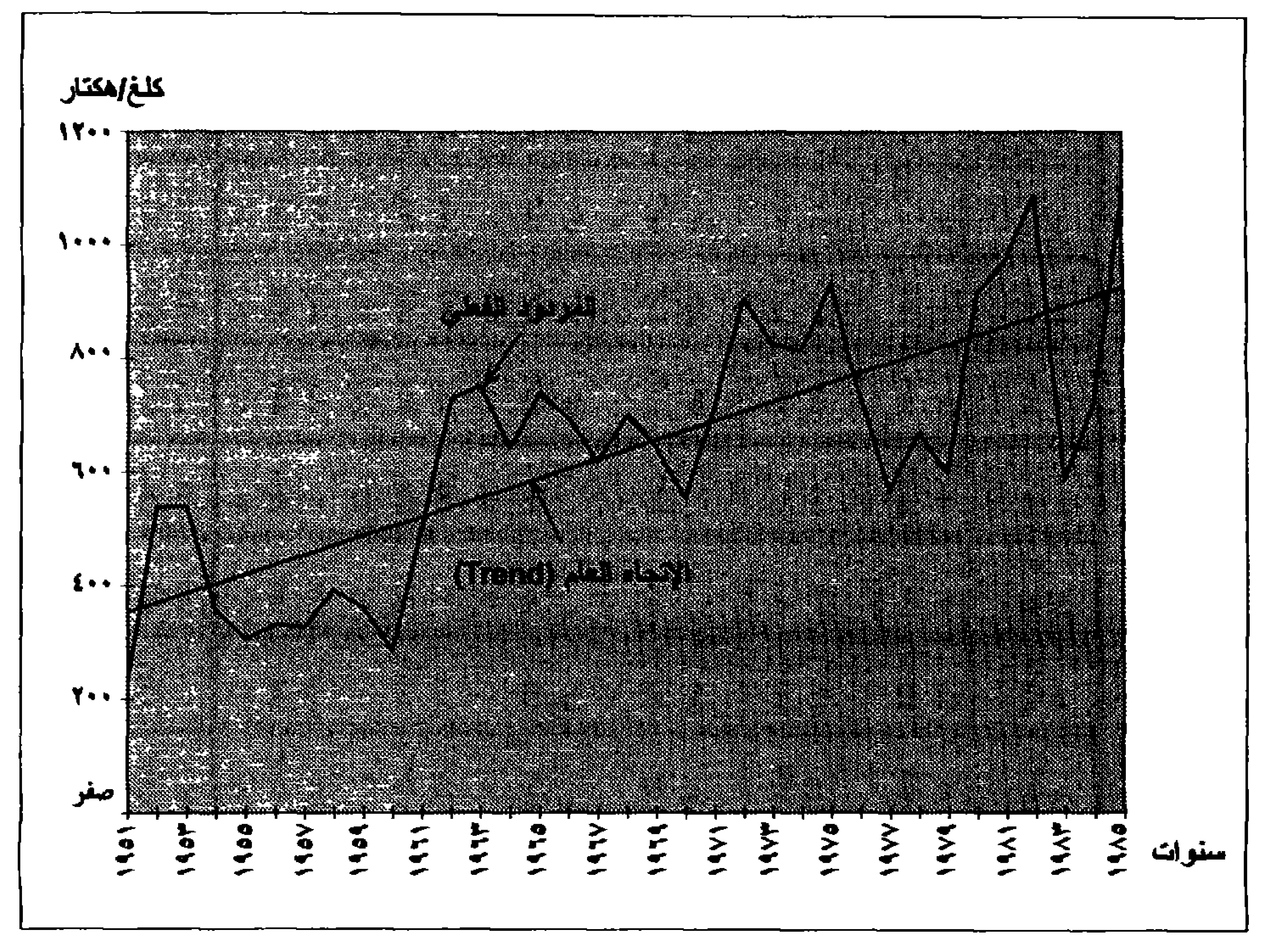
(*) = مرجع شبه رسمي.

ف = تقديرات الفاو.

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

الشكل رقم (٢ ـ ٣)

الاتجاه العام (Trend) لتطور مردود الحبوب في تونس بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥



المصدر: احتسبنا هذا الاتجاه العام بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (٢ ـ ٨).

رابعاً: الإصلاحات الزراعية في المغرب

اعتمدت المغرب إصلاحات تتعلّق بالتقنيات أكثر مما هي بالبُنى الزراعية. من هذه الإصلاحات ما سُمي بـ «عملية الحراثة» (Opération Labour) في عام ١٩٥٧ التي جمعت قطع الأراضي في وحدات زراعية واسعة. ولكن الارتفاع في كلفة المستلزمات الزراعية التي لم تستطع زيادة المردود التعويض منها، والأضرار التي لحقت بتربية المواشي من جراء تخفيض مساحات المراعي، واستعمال الجرارات التي زادت البطالة المقنعة في القرى، أدت إلى فشل جزئي لهذه العملية. هذا الفشل دفع بالدولة إلى توقيع عقود مع مستثمري الأراضي المجمّعة في عشرة هكتارات على الأقل وتحت إدارة شخص واحد، لتحسين مردود بعض الزراعات، واستبعدت أصحاب الأراضي التي تقل مساحتها عن ٢٥٠٠م^{2}. ولكن نتائج هذا الإجراء كانت محدودة جداً. لذا في عام ١٩٦٠، أنيطت مهمة تحسين وضع الريف بالمكتب القومي للري (Office National d'Irrigation O.N.I.)، الذي قام

باستصلاح الأراضي وتجهيزها، فتخطت المساحات المستصلحة ١٢٠,٠٠٠ هكتار[١٥]. كما طوّر زراعات جديدة كزراعة الشمندر السكري والقطن والعلف. أما الأراضي غير المروية فقد وُضعت تحت إدارة المكتب القومي لتحديث الريف الذي كان يعطي النصائح للمزارعين ويجري التجارب الزراعية المختصة بالمشاتل وتربية المواشي والمكننة.

في عام ١٩٦٤، بدأ العمل في إصلاح زراعي يشمل الأراضي المسترجعة من الأوروبيين والمغربيين المتعاملين معهم، ويقضي إما بتوزيعها حصصاً يُسدَّد ثمنها أقساطاً سنوية، على أساس ٢٠ قنطاراً قمحاً للهكتار الواحد، وإما بتأجيرها بالمزارعة. هذا وقد جُمع بعضها في وحدات زراعية منظمة في تعاونيات إدارية. وقد أسِّس في هذا الإطار الجهاز الأعلى للإصلاح الزراعي. ولكن الإصلاح اقتصر على تحديث الريف وإدارة الأراضي المسترجعة من يد الأجانب المستعمرين.

أما في عام ١٩٦٥، فقد وُضعت الخطة الثلاثية (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧)، وقد هدفت إلى توزيع ١٨,٠٠٠ هكتار من الأراضي المروية و١٥٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي غير المروية. ولكن هذه العملية كانت مكلفة، مما حدّ من المساحات الموزَّعة، كما أن نتائجها الاقتصادية كانت متفاوتة بسبب التفاوت في إمكانيات المستثمرين وفي توافُر الوسائل التقنية. فكان أن وُضعت خطة «أملاك القرية» التي توزِّع الأراضي الحكومية المجمَّعة والأراضي التي كانت في يد الاستعمار وبعض الأملاك الخاصة، على حيازات يبلغ متوسط مساحتها ٥٠٠ هكتار، يوكل الاهتمام بها إلى «مؤسسة الإنماء الريفي» المؤلفة من مجلس زعماء الأسر في القرية، فيما تسمح العقود الإنتاجية الضامنة للأسعار بمراقبة تحسين هذه الوحدات، إضافة إلى تأمين تصريف إنتاجها.

والجدير بالذكر أن المكتب القومي للري والمكتب القومي لتحديث الريف، جمعا في ما بعد في «المركزية الإدارية للحيازات الزراعية»، التي اهتمت بالأراضي المسترجعة من الاستعمار الرسمي، من دون أن تمس أراضي الأوروبيين الخاصة، فبقي هؤلاء يملكون حوالى ٤٥٠,٠٠٠ هكتار، فيما اشترى منهم الملاكون المغربيون حوالى ٣٥٠,٠٠٠ هكتار. وبقيت السياسة الزراعية مبنية على أساس الملكية الخاصة. ففي أوائل الثمانينيات، كان لا يزال أقل من ١٠ بالمئة من المزارعين يملكون ٦٠ بالمئة من الأراضي، فيما ٤٠ بالمئة من الأسر الريفية لا يملكون شيئاً أو يملك واحدهم أقل من نصف هكتار في وقت كان عدد الريفيين المغربيين ٩ ملايين نسمة[١٦].

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

الجدول رقم (٢ ـ ١٠)

التغير السنوي لمردود الزراعات في المغرب بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥ (نسبة مئوية)

	٥١ـ٥٠/٤٨	٥٢ـ٥١	٥٣ـ٥٢	٥٤ـ٥٣	٥٥ـ٥٤	٥٦ـ٥٥	٥٧ـ٥٦	٥٨ـ٥٧	٥٩ـ٥٨	٦٠ـ٥٩	٦١ـ٦٠	٦٢ـ٦١	٦٣ـ٦٢	٦٤ـ٦٣	٦٥ـ٦٤	٦٦ـ٦٥	٦٧ـ٦٦	٦٨ـ٦٧
حبوب (مجموع)	٥,٦١+	١٤,٢٦-	٣٣,٩٣+	٢,٥٦+	٢٣,٤٠-	٢٢,٧٩+	٣٦,٩٩-	٥١,٥٠+	١٧,٨٦-	٢٨,٩٨+	٤٩,٦٩-	١٦٥,٥١+	١٦,٥٤-	٣,٠٢-	١,٩٦+	٤٧,٠٠-	٥٥,٥٥+	٨٥,٠٣+
قمح	٠,٤٧-	١٧,٥٥-	٥٣,٨٠+	٢,٨٤-	٢٥,٠٦-	٢٣,٩٤+	٣٢,٤٦-	٤١,٩٩+	٢٠,٤٣-	٣٨,٤٢+	٤١,٢٤-	١٢٦,٧١+	١٤,٩٩-	٧,٧٩+	١,١٧+	٣٥,٩٢-	٢١,٣١+	٧٨,٥١+
أرز	٨,٠٩+	٢٠,٥٣+	١٧,١٧+	١٥,٨٦-	٤,٥٤-	١٥,٥١+	٧,٢٣+	١٣,٢٣-	١٧,٢٤+	٢٢,٠٥-	٢١,٠٥-	١٣,٣٣+	٤٧,٠٦+	صفر	١٦,٠٠-	٧,٣٦+	١٢,٩٥+	٣,٢٠+
شعير	١٤,٣٢+	٢٢,٤٣+	٤٠,٣١+	٦,٢٥+	٢٨,٠٧-	٢٧,٨٣+	٤٣,٥٥-	٥٩,٦٤+	٢١,٢٩-	٢٣,٨٩+	٥٣,٨٩-	٢٣٨,٥٠+	٢٧,٠٩-	٩,٩٩-	٦,٤٨+	٦٠,٥٤-	١١٤,٢٤+	١٠٨,٣١+
ذرة	٣٠,٧٧-	٤٠,٢٨+	٢,٩٧-	١١,٢٢-	١٤,٣٧+	٢,٥١+	٢٢,٣٨-	٦٢,١٠+	١,٥٦-	٢٤,٠١+	٦٦,٢٨-	١٩٤,٣٢+	١١,٧٩+	١٦,٥٩-	١١,٨٤-	٤٣,٩٤-	٥٥,٨١+	١٣,٤٣+
شوفان	٣,١٦-	١٥,٦٧+	١٥,٤٠-	٣,٠٠+	٢٣,١٥-	١٩,٨٠+	٥,٣٥+	٩,٥٧-	١٥,١٨-	٦٧,٠٧+	٥٢,٧٤-	١٠٦,٤٨+	٤٢,٣٤-	٤٦,٠٨+	٣,٢٨-	٣٣,٠٧-	٤٥,٠١+	١٩,٠٢+
ذرة بيضاء	٤٤,٢٨+	١١,٣٩+	٥٠,٢٢-	٤٧,٠٢+	١٨,٢٢+	١٤,٧٣-	٢٦,٩١-	٩٣,٦٨+	١٢,٠٦-	١٥,٨١+	٣٦,٦٣-	٤٢,٦٤+	٠,٤٦+	٣,٨٣-	٢,٥٥-	٣٤,٧٠-	٦٠,١٥+	٩٤,٨٣+
بطاطا	٣١,٠٧+	٢٢,٠٩-	١,٩٤+	٣٣,٧٨+	٧,٥٠+	٢٢,٨٧-	٠,٧٠+	٥٤,٨١+	١٨,٨٩-	٧,٦٣-	٣,٢٧+	٥,١٦-	٤,٥٦-	١٤,١٣+	١,٣٥+	٠,٦٥+	١٨,٩٤-	٦,٣٤-
فاصوليا	٢٧,٠٤-	١٧,١٧+	٤٠,٩٣-	٢٤,٠١+	١٢,٣٨+	٢٨,٨١+	٢٩,٦٠+	١٠,٤٩-	٢,٨٣+	١٩,١٢-	١١٣,٦٤+	٣٨,٦٢-	١٤,٢١+	١٣,٩٦+	٨,٩٢-	٣٩,٦٢-	١٨,٩٤-	٤٦,٢٤+
فول	٢٦,٦٧+	١٦,٥٩-	٢١,٦١+	٣,٩٣-	٢١,٩٣-	١٩,٢٩-	٢٦,٧٥-	١٠٩,٢٢+	٢,٥٤-	٣٩,١٣+	٥٠,٠٠-	٦٦,٧٥+	١٩,٩٤+	١,٦٢+	١٠,٣٣+	٣٤,٢٢-	١٠,١٧+	١٢٨,٤٦+
حمص	٤,٥٥+	١٣,٠٧+	١٩,٦٣-	١٨,٠٤+	٧,١٦-	٣٦,٦٧-	٢٥,٣٣+	٣٩,٣٧+	٦,٤٠+	٦,١٩+	٥٠,٦٧-	٣٥,١٣+	٢٥,٠٠+	صفر	٤٠,٢٠+	٣١,٥٣-	٣,٩٦+	٩٥,٥٩+
بصل	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥٣,٣٣+	٢٥,٤٣-	٦,٤١-	١٤,٤٤-	٧,١٥-	٣,١٢-	٤٢,٦٨+	٢٧,٢٥-	٣٠,٦٤+	١١,١٢-	١١,٨٥-	٢,٨٧+	٠,٠٣-
بندورة	٧,٣٥+	٠,٥٤-	١,٥٥+	٥,٧٠+	٢٤,٤٢-	١٩,٧٤+	١٤,٩٩+	٤,٥٦-	٦,٥٤+	٧,٣٦+	٣٠,٧٥-	٢٨,٧٢+	١٦,١٩-	١٢,٣٨+	١٥,٨٢+	١٣,٧٠-	١,٤١-	١٦,٧٥-
بطيخ	٥,٢٦+	٢,٤٤-	٢,٥٠+	٤,٨٨-	٦,٩٦+	٨,٩١-	١٢,٦٣+	١١,٧٤-	٥,٨٩+	صفر	٢,٥٠+	١٧,٠٧+	١٩,٤٤+	٤١,٥٣+	٢٧,٣٨-	١٠,٧٤-	٣٣,٦٤+	٦,٧٠+
عدس	٣٠,٤٩+	٢٥,٦٣-	٣٣,١١+	٣٦,٨٠+	٣١,٣٥-	٢٧,٠٣+	٢٥,٧٤-	٢٦,٩٣+	٩,٧١-	٢,٢٥+	٢٦,٦٥-	٦٦,٦٧+	٣٣,٤٠+	٣٥,٦٨-	٢١,٢١+	٤٠,٧٧-	٢٥,٠٠+	١٦٩,٨٧+

يتبع

تابع

	٦٩ـ٦٨	٧٠ـ٦٩	٧١ـ٧٠	٧٢ـ٧١	٧٣ـ٧٢	٧٤ـ٧٣	٧٥ـ٧٤	٧٦ـ٧٥	٧٧ـ٧٦	٧٨ـ٧٧	٧٩ـ٧٨	٨٠ـ٧٩	٨١ـ٨٠	٨٢ـ٨١	٨٣ـ٨٢	٨٤ـ٨٣	٨٥ـ٨٤
حبوب (مجموع)	٣٤,٨٩-	٧,٤١+	٢١,٣٤+	٢,٠١-	٣٨,٨٤-	٥٣,٤٣+	١٥,٦٠-	٣٣,٨٢+	٥٠,٩٧-	٧١,٦٥+	٦,٩١-	٩,٥٧+	٥٢,٤٠-	١٣٦,٢٩+	٣١,٩٤-	٦,٥٤+	٣٤,٠٥+
قمح	٤٣,٢٢-	٢٦,٩٣+	١٤,٦٠+	٠,٩٢-	٢٨,٥٨-	٢٥,٢٦+	٣,٧٢-	٢٢,٣٤+	٤٤,٣٤-	٦٨,٧٧+	١,٣١+	٢,٥٨-	٥٢,٤٠-	١٣٨,٩٣+	١٧,٩٩-	٠,٩٤+	١٦,٦٠+
أرز	١٠,٢٥+	١٣,٧٢-	٤٦,٠٠-	٦٦,٠٧+	١٣,٧٦-	١٦,٦٣-	٤٦,٠٩+	٢٨,٠٥-	١٣,٣١+	٣٦,٣٥-	٩٩,٣٠+	صفر	٢٣,٦٥-	٢,١٢-	٣٥,٦٩-	٧,٧٣+	٩٨,٢٥+
شعير	٣٤,٤٤-	٣,٥٥+	٢٤,٥٨+	٠,٨٦-	٥١,١٥-	٩٤,١٥+	٢٨,٠١-	٤٨,٦٦+	٥٥,٠٨-	٦٧,٦٥+	١٠,٦٨-	١٩,٤٠+	٥٤,٦٧-	١٤٤,٦٣+	٤٩,٩١-	١٥,٧٦+	٦١,٢٧+
ذرة	٢٣,٠٣+	٣٢,٩٤-	٣٧,٣٢+	١١,٢٦-	٣٦,٢٦-	٧٨,٦٤+	١٣,٣٣-	٥١,٣٣+	٦١,٩٦-	١٢٨,١١+	٢٤,٢٤-	٧,٨٧+	٦٩,٢٢-	١٤٧,٧٩+	٣,٧٣-	١٥,٨٢+	٢٨,٤٩+
شوفان	٥٣,٩٢-	٣٥,٥٣+	٢٦,٣٧+	٢١,٢٤+	٣٨,١١-	٦٤,٧٣+	١١,٠٥-	٣٣,٣٣+	٧٥,٨٥-	٥٤,٧٤+	٩,٣٠-	١٨٧,٢٥+	٥٤,٤٨-	١٠٦,٨٨+	١٦,٨٢-	١٢,٠٠-	١,٨٩+
ذرة بيضاء	٤٦,١٠-	٢١,٤٦+	٧٠,٣١+	٣٧,٥٤-	٩,٥٧+	٢٧,٤٧+	٢,٨٩-	٦٥,٨٩-	٥٩,٠٦-	٥٢٦,٤٤+	٦٣,٤٩-	٥٢,٧٦+	٣١,٥٨-	٩٥,٦٧+	٢٣,٤٦-	٢١,١٩+	٤٥,٩٦+
بطاطا	٣٣,٩٢+	٨,٣٣-	صفر	٤٢,٥٥+	صفر	١,٧٨-	٢٧,٢٢-	٣,٥٢+	١٥,٨٤+	١٧,٥٠+	٠,٧١+	٠,٧١+	٢,١٠-	١,٣١+	٠,٨٢+	٨,٤٣-	١,٣٠-
فاصوليا	٢,٨٣+	٦,٢٥-	٦,٦٧+	١٠,٦٢-	١٣,١٥+	٠,٦٢-	٤,٦٠-	٤,٣٠+	١٧,٦٢-	٦,٢٢+	١,٤٣+	٠,٥٦-	صفر	٠,٥٧-	٠,٨٥+	٠,٥٦-	صفر
فول	٣٧,٣٧-	١٢,٧٩+	٢١,٧٣+	١٩,٣٤-	٣٤,١٧-	١٢٤,١٩+	٣٦,٤٥-	٢٤,٥٣+	٥٩,٠٢-	٤٨,٠٧+	٢,٧٤-	٥,٦٣-	٥٥,٥٢-	١٩٩,٣٣+	٦,٥٠-	٨,٦٣-	٥٩,٠٥+
حمص	١٢,٥٠-	١,٦٤+	٩٧,٩٣-	٤٨٣,٣٣+	٤٥,٤٣+	١٠,٤٥+	٤٠,٣٥-	١٦,٩٩-	٤٩,٥١-	١٠٨,٤٩+	٩٠,٧٤+	٣٣,٨٨-	٧٢,٣٩-	٣٤٧,٣٤+	٢,٦١+	٣٢,٧٩-	٥٧,٤١+
بصل	١١,١٥+	صفر	صفر	صفر	٧,٦٩-	٤,٧٢+	٦,٨٩+	٠,١٩-	٦,٠٦+	١,٥٨+	١,٠٠+	٩,٠٩+	١,٣١-	١,٢٠-	٨,٤٢-	صفر	٢,٧٨-
بندورة	٢٢,١٢+	٩,٢٧+	٢٤,٤٦+	٢٧,٨٤-	٢٥,٠٥+	٤٥,٢٠+	٥٧,٨٩+	٣٨,٤٢-	٢١,١١+	١٦,٠٦-	٢١,٦٣-	٢,٩١+	١,٣٣-	٣,٧٢-	٦,٥٨-	٤,٢٣+	٣,٤٦+
بطيخ	١٦,١٩-	٧٢,٧٣+	٣٨,٥٩-	صفر	صفر	١,٦٦+	١,٠٦+	١,٦٠+	٠,٢٠+	٠,٥٧-	٠,٢٠+	٠,٢٠+	٠,١٩+	٠,٥٤-	٠,٧٣+	٠,١٨+	٠,٨٨+
عدس	٤٣,١٢-	٣٠,٩٦-	٣٦,٥٢+	٧,٠٠-	٢٨,٩٦-	٨٣,٩٧+	٩,١٦+	١٠,٩٦-	٦٦,١١-	١٥٥,٦٠+	١٧,٥٤-	٨,٠٨-	٦٧,٨٢-	٣٦٤,٧٥+	٣٧,٠٠-	٥,٤٠-	٨٣,٩٠+

المصدر: احتسبنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

أما إذا راقبنا تطوّر الإنتاج الزراعي في المغرب منذ أوائل الخمسينيات وحتى أوائل الثمانينيات، فنجد أنه عرف نمواً بطيئاً بالنسبة إلى معظم المحاصيل. فعرف المردود تقلّبات كبيرة من سنة إلى أخرى كما يبين الجدول رقم (٢ ـ ١٠). لكنه عرف إجمالاً نسب ارتفاع خلال هذه الفترة، وإن كانت خجولة أحياناً كما هو الحال بالنسبة إلى مردود الحبوب مثلاً، إذ إنه على رغم نسب التدني المهمة التي سجّلها في بعض الأعوام: (ـ ٤٩,٦٩ بالمئة) عام ١٩٦١، و(ـ ٤٧,٠٠ بالمئة) عام ١٩٦٦، و(ـ ٥٠,٩٧ بالمئة) عام ١٩٧٧، كانت نسبة ارتفاعه عام ١٩٦٠ بالنسبة إلى متوسطه لأعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ (+١٨,٣٢ بالمئة)، وعام ١٩٧٠ بالنسبة إلى عام ١٩٦٠ (+١٧,٦ بالمئة)، وعام ١٩٨٠ بالنسبة إلى عام ١٩٧٠ (+٨,١٧ بالمئة). أما مردود البطاطا الذي عرف نسبة ارتفاع عام ١٩٦٠ بالمقارنة بمتوسطه لأعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ (+٣٤,٨٤ بالمئة)، عرف جموداً خلال فترة الستينيات، وكان معدل تغيّره عام ١٩٧٠ بالنسبة إلى عام ١٩٦٠ (+١,٤٢ بالمئة)، ليعود إلى الارتفاع في فترة السبعينيات، ويرتفع عام ١٩٨٠ بالنسبة إلى عام ١٩٧٠ بنسبة (+٤٥,٦١ بالمئة)، وكانت نسبة ارتفاع مردود البندورة عام ١٩٦٠ بالنسبة إلى متوسطه لأعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ (+٣٠,٢١ بالمئة)، ليتدنى بنسبة ضئيلة عام ١٩٧٠ بالنسبة إلى عام ١٩٦٠ (ـ ٨,١٢ بالمئة)، ويعود ويرتفع عام ١٩٨٠ بالنسبة إلى عام ١٩٧٠ بنسبة (+٣٠ بالمئة).

وإذا احتسبنا، من خلال الجدول رقم (٢ ـ ١٠)، معدل نسبة تغيّر مردود كل من المحاصيل الزراعية المغربية في الخمسينيات، وفي الستينيات، وفي السبعينيات، وفي النصف الأول من الثمانينيات، نجد أن هذا المعدل لمعظم المحاصيل ارتفع في الستينيات مقارنةً به في الخمسينيات (باستثناء الأرز والذرة البيضاء والبطاطا)، مما يدل على التأثير الإيجابي للخطوات المتبعة من الحكومة المغربية في تلك الفترة.

وقد تراجع هذا المعدل لقسم كبير من المحاصيل في السبعينيات مقارنة به في الستينيات (باستثناء الأرز والشوفان والذرة البيضاء والبطاطا والحمص والبندورة)، مع محافظته في الغالب على مستوى أعلى من الذي كان في الخمسينيات. وقد ارتفع هذا المعدل لبعض المحاصيل في النصف الأول من الثمانينيات مقارنة به في السبعينيات (مجموع الحبوب، القمح، الأرز، الشعير، الشوفان، الفاصوليا، الفول، العدس)، فيما تراجع للبعض الآخر.

فبلغ معدل ارتفاع مردود مجموع الحبوب ٢,٦٥ بالمئة في الخمسينيات، وارتفع إلى ١٨,٥٩ بالمئة في الستينيات، وتراجع إلى ٧,٣٣ بالمئة في السبعينيات، ثم ارتفع إلى ١٧,٠٢ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

وبلغ هذا المعدل لمردود القمح ١٣,٨٥ بالمئة في الستينيات، و١٣,٩٢ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

الجدول رقم (٢ ـ ١١)

تطور مردود الحبوب (كلغ/ هكتار) في المغرب، مقارناً بالمردود في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

		٤٨ـ٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
حبوب (مجموع)	المغرب	٦٧٧	٧١٥	٦١٣	٨٢١	٨٤٢	٦٤٥	٧٩٢	٤٩٩	٧٥٦	٦٢١	٨٠١	٤٠٣
	العالم	١١٢٤	١١٦٠	١٢٢٣	١٢٣٠	١٢٠٣	١٢٦٣	١٣٠٣	١٢٩٥	١٤٠٢	١٤٠١	١٤٠٥	١٣٧٠
	الشرق الأدنى	٩٨٧	١٠٥٥	١٠٩٤	١١٥٠	١٠١٣	٩٩١	١٠٣٠	١١٧٤	١١٠٥	١٠٣٩	١٠٥٨	١٠٢٢
	البلدان المتقدمة	١٢٥٥	١٣٠٧	١٣٨٩	١٣٦٤	١٣١١	١٤٢١	١٤٩٦	١٤٧٣	١٦٤٣	١٦٦١	١٧٤٥	١٦٧٣
		١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
حبوب (مجموع)	المغرب	١٠٧٠	٨٩٣	٨٦٦	٨٨٣	٤٦٨	٧٢٨	١٣٤٧	٨٧٧	٩٤٢	١١٤٣	١١٢٠	٦٨٥
	العالم	١٤٤٣	١٤٥٠	١٥٠٨	١٥١٠	١٦٢٨	١٦٦٨	١٧١٢	١٧٢٧	١٧٨٤	١٩٠٨	١٨٧١	١٩٦٤
	الشرق الأدنى	١١٤١	١٢٠٣	١١٠٥	١١٢٧	١١٥١	١٢١٤	١١٩٣	١٢٣٣	١١٣٠	١٢٨٧	١٣٠٢	١١٢٨
	البلدان المتقدمة	١٧٧٣	١٧١٩	١٨٠١	١٨٢٥	٢٠٥١	٢٠٥٩	٢١٤١	٢١٧٤	٢٢٠٨	٢٤٥٠	٢٤٠٥	٢٥٣٧
		١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع)	المغرب	١٠٥١	٨٨٧	١١٨٧	٥٨٢	٩٩٩	٩٣٠	١٠١٩	٤٨٥	١١٤٦	٧٨٠	٨٣١	١١١٤
	العالم	١٩٠١	١٩١٦	٢٠٣٨	٢٠٢٧	٢٢١٦	٢١٧١	٢١٦٢	٢٢٤٢	٢٣٥٧	٢٣٠١	٢٤٩١	٢٥٣٦
	الشرق الأدنى	١٢١١	١٣٥٢	١٤٥٢	١٤٠٨	١٤٥٥	١٤٤٥	١٤٦٢	١٥٢٢	١٤٨٤	١٤٠٧	١٤٥٣	١٤٧٣
	البلدان المتقدمة	٢٣٣٠	٢٢٤٥	٢٥٢٠	٢٤٧٨	٢٧٨٦	٢٦٥٠	٢٥٧٦	٢٦٥٢	٢٨١١	٢٥٦٣	٢٩١١	٣٠٣٣

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٢ ـ ١٢)

تطور الإنتاج (١٠٠٠ طن متري)، والمساحات المزروعة (١٠٠٠ هكتار) في المغرب، بحسب أنواع المزروعات (١٩٤٨ ـ ١٩٨٥)

	٤٨ ـ ٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
حبوب (مجموع)																		
مساحة	٣٩٢٦	٤٢٥٥	٤٥٤٩	٤٤٦٠	٤٧٥٢	٤٥٩٦	٤٢٥٣	٣٨٠٥	٤٥١١	٤١٦٣	٤١٤٤	٣٧٦٠	٣٢٧٧	٤٣١٦	٣٩٢٩	٣٩٤٣	٤٦٤٠	٤٨٢٤
إنتاج	٢٦٢٤	٣٠٤٢	٢٧٨٨	٣٦٦٠	٤٠٠٢	٢٩٦٤	٣٣٦٧	١٨٩٧	٣٤٠٨	٢٥٨٤	٣٣٢١	١٥١٦	٣٥٠٧	٣٨٥٣	٣٤٠٠	٣٤٨١	٢١٧٢	٣٥١١
قمح																		
مساحة	١١٦١	١٣٩٧	١٥٥٤	١٤٥٩	١٧٠٤	١٧٤٨	١٥٣١	١٥٠٧	١٨٣٠	١٧١١	١٦٦٠	١٥٩٠	١٤٦٠	١٦٥٠	١٥٣٠	١٦٦٠	١٨٨٥	٢٠٣٦
إنتاج	٧٤١	٨٩٠	٨١٨	١١٨٠	١٣٤٠	١٠٢٩	١١١٨	٧٤٣	١٢٨١	٩٥٣	١٢٨٠	٧٢٠	١٥٠٠	١٤٤٠	١٤٤٠	١٥٨٠	١١٥٠	١٥٠٧
أرز																		
مساحة	١	٢	٤	٦	٧	٧	٥	٥	٦	٥	٥	٥	٥	٤	٥	٥	٦	٥
إنتاج	٢	٨	١٥	٢٩	٣٠	٢٩	٢٢	٢٣	٢٤	٢٣	١٩	١٥	١٧	٢٠	٢٥	٢١	٢٥	٢٨
شعير																		
مساحة	١٩٥١	٢٠٩٩	٢٢١٥	٢٢٠٧	٢٣١٨	٢١٤٧	٢٠٧٠	١٥٨٧	١٩٨٣	١٧٦٤	١٧٧٦	١٥٨٤	١١٦٤	١٩٦٧	١٧٤٧	١٦٧٦	٢٠٨٨	٢١٠٤
إنتاج	١٤٠٥	١٧٥٨	١٤٤٠	٢٠١٢	٢٢٤٥	١٤٩٦	١٨٤٥	٧٩٨	١٥٩٢	١١١٥	١٣٩٢	٥٧٢	١٤٢٢	١٧٥٢	١٤٠٢	١٤٣٢	٧٠٤	١٥٢٠
ذرة																		
مساحة	٥٣٠	٥١٠	٤٨٨	٥١٤	٥٠٤	٥٠٢	٤٧٩	٤٦٩	٤٧٩	٥١٣	٥٠٠	٤١٠	٤٥٠	٤٦٠	٤٦٠	٤٣٠	٥٠٨	٥٣٢
إنتاج	٣٣١	٢٢٠	٢٩٦	٣٠٢	٢٦٣	٣٠٠	٢٩٣	٢٢٣	٣٦٩	٣٨٩	٤٧٠	١٣٠	٤٢٠	٤٨٠	٤٠٠	٣٣٠	٢١٩	٣٥٧
شوفان																		
مساحة	٤٨	٥٥	٧٤	٨٠	٣٦	٢٦	٢٣	٢٥	٢٨	٢١	٢٧	٢٧	٢٠	٢٤	٢٣	٢٣	٢٢	١٤
إنتاج	٤٣	٤٩	٧٦	٦٩	٣٢	١٨	١٩	٢٢	٢٢	١٤	٣٠	١٤	٢٢	١٥	٢١	٢٠	١٣	١٢
بطاطا																		
مساحة	٧	٩	٨ف	٨	٨ف	٨ف	٩	١١	١٢	١٢	١٤	١٥	٢٣	٢٥	١٨	٢٦	٢٦	٢٤
إنتاج	٤٧	٨٠	٥٥	٦٠	٨٠	٨٦	٧٥	٩١	١٥٥	١٢٦	١٣٦	١٥٠	٢١٦	٢٢٥	١٨٨	٢٧٠	٢٧٥	٢٠٥
عدس																		
مساحة	١٦	١٧	١٦	١٧	١٨	٢٠	١٢	١١	١٢	١٥	٢٢	٢٠	٢٦	٢٤	٢٨	٢٥	٢٥	١٣
إنتاج	٥	٧	٥	٧	١٠	٧	٦	٤	٥	٦	٩	٦	١٣	١٦	١٢	١٣	٨	٥

يتبع

تابع

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
حبوب (مجموع)																		
مساحة	٤٦٩٧	٤٦٤٢	٤٥٦١	٤٦٨٤	٤٦١٠	٤٧٠٢	٤٥٧٢	٤١٩٩	٤٨١٠	٤٩٦٤	٤٧٤٣	٤٤١٩	٤٤٢٦	٤٣٨٩	٤٢٨٦	٤٥٩٠	٤٥١٦	٤٨٢٨
إنتاج	٦٣٢٧	٤٠٧٠	٤٢٥٢	٥٣٥٢	٥١٦٥	٣٢٢١	٤٨٠٧	٣٧٢٦	٥٧١٠	٢٨٨٨	٤٧٣٩	٤١٠٩	٤٥١١	٢١٢٨	٤٩١٤	٣٥٧٩	٣٧٥٤	٥٣٧٨
قمح																		
مساحة	١٩٣٠	١٩٥٩	١٨٩٢	٢٠٠٦	١٩٩٨	٢٠٣٩	١٩١٧	١٦٩١	١٩٢٢	٢٠٢٩	١٧٥٤	١٦٥٦	١٧١٥	١٦٤٧	١٦٨٦	١٨٥٦	١٨٥٦	١٨٩٤
إنتاج	٢٥٥٠	١٤٦٩	١٨٠١	٢١٨٨	٢١٦١	١٥٧٤	١٨٥٣	١٥٧٥	٢١٨٩	١٢٨٨	١٨٧٦	١٧٩٦	١٨١١	٨٩٢	٢١٨٣	١٩٧٠	١٩٨٩	٢٣٦٧
أرز																		
مساحة	٨	٩	٨	١	٣	٣	٤	٦	٥	٦	٩	٦	٦	٥	١	٢	٢	٢ف
إنتاج	٤١	٥١	٤٠	٣	١٤	١٠	١٢	٢٩	١٨	٢٤	٢٢	٢٩	٢٩	١٩	٤	٤	٥	١٠ف
شعير																		
مساحة	٢١٣٥	٢٠٧٢	١٩١٥	٢٠٢٣	١٩٥٨	٢٠٤١	١٩٨٨	١٨٤٤	٢٢٣٦	٢٣٤١	٢٤١٥	٢١٩٣	٢١٥٠	٢٢٢٨	٢٠٤٧	٢١٥١	٢١٢٦	٢٣٨٣
إنتاج	٣٢١٢	٢٠٤٢	١٩٥٥	٢٥٧٤	٢٤٦٨	١٢٥٧	٢٣٨٩	١٥٨٧	٢٨٦٢	١٣٤٧	٢٣٢٨	١٨٨٨	٢٢١٠	١٠٣٩	٢٣٣٤	١٢٢٨	١٤٠٥	٢٥٤١(*)
ذرة																		
مساحة	٥٠٠	٤٦٠	٥١٠	٤٥٣	٤٨١	٤٤٦	٤٤٧	٤٩٢	٤٣٢	٤٢٥	٣٩٤	٤١٦	٤١١	٣٦٢	٤٠٠	٤٣٥	٣٨٤	٣٩٦(*)
إنتاج	٣٨٠	٤٣٠	٣٢٠	٣٩٠	٣٦٨	٢١٧	٣٨٩	٣٧١	٤٩٣	١٨٤	٣٩٠	٣١٢	٣٣٣	٩٠	٢٤٧	٢٥٨	٢٦٤	٣٥٠(*)
شوفان																		
مساحة	٢١	٢٣	١٩	١٩	٢٤	٢٠	٢٠	٣٢	٣١	٢٧	٢٦	١٥	٢٩	٥٢	٦٩	٤٩	٥٥	٥٥
إنتاج	٢١	١١	١٢	١٥	٢٤	١٢	٢٠	٢٩	٣٦	٨	١١	٦	٣٣	٢٧	٧٤	٤٤	٤٣	٤٤
بطاطا																		
مساحة	٢٠	٢٨ف	٢٨ف	٢٨ف	٢٠ف	٢٠ف	٢٠ف	١٩	١٦	٢٥ف	٣٤(*)	٤٠(*)	٣٨	٢٨	٣٨(*)	٤٠ف	٤٢ف	٤٤ف
إنتاج	١٦٠	٣٠٠	٢٧٥(*)	٢٧٥(*)	٢٨٠(*)	٢٨٠(*)	٢٧٥(*)	١٩٥	١٧٠	٣٠٠ف	٤٧٤(*)	٥٦٨(*)	٥٤٣(*)	٣٩٦(*)	٥٣٩(*)	٥٧٢(*)	٥٥٠(*)	٥٧٠(*)
عدس																		
مساحة	٢١	٣٣	٣٧	٢٨	٣٩	٣١	٤١	٤٦	٦٣	٣٦	٣٧	٢٩	٣٧	٣٤	٣٩	٧٩	٦٥ف	٦٥ف
إنتاج	٢٢	١٩	١٥	١٦	٢٠	١١	٢٧	٣٤	٤١	٨	٢١	١٣	١٦	٥	٢٥	٣٢	٢٥(*)	٤٦(*)

الملاحظات:

(*) = مرجع شبه رسمي.

ف = تقديرات الفاو.

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

وبلغ معدل ارتفاع مردود الشعير ٣٠,٥٥ بالمئة في الستينيات و٢٢,٧٥ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

وبلغ هذا المعدل لمردود الذرة ١٨,٣٧ بالمئة في الستينيات، وتراجع إلى ١١,٥٤ بالمئة في السبعينيات، ثم ارتفع إلى ٢١,١٧ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

وبلغ معدل ارتفاع مردود الشوفان ١٠,١٦ بالمئة في السبعينيات، و٣٥,٤٥ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

كما بلغ هذا المعدل لمردود الفول ١٥,٤٨ بالمئة في الستينيات، و٣٠,٣٥ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

وبلغ معدل ارتفاع مردود الحمص ١١,١٤ بالمئة في الستينيات، و٣٥٣,٥٣ بالمئة في السبعينيات، و٦٠,٤٤ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

وبلغ هذا المعدل لمردود العدس ١٧,٢٢ بالمئة في الستينيات، وتراجع إلى ١٢,٣٧ بالمئة في السبعينيات.

كما بلغ هذا المعدل لمردود الذرة البيضاء ١٢,٣ بالمئة في الخمسينيات، و٤٢,٦٤ بالمئة في السبعينيات، ثم تراجع إلى ٢٦,٧٦ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات.

هذا ونلاحظ زيادة المساحات المزروعة لمعظم المحاصيل كما يبين الجدول رقم (٢ ـ ١٢) (كالمساحة المزروعة حبوباً: ٣,٩٢٦,٠٠٠ هكتار متوسط أعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠، و٤,١٤٤,٠٠٠ هكتار عام ١٩٦٠، و٤,٥٦١,٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٠، و٤,٤٢٦,٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٠، و٤,٨٢٨,٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥. والمساحة المزروعة بطاطا: ٧٠٠٠ هكتار متوسط أعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠، و١٤,٠٠٠ هكتار عام ١٩٦٠، و٢٨,٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٠، و٣٨,٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٠، و٤٤,٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥. والمساحة المزروعة عدساً: ١٦,٠٠٠ هكتار متوسط أعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠، و٢٢,٠٠٠ هكتار عام ١٩٦٠، و٣٧,٠٠٠ هكتار عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠، و٦٥,٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥). أما مردود الحبوب، فنجده متدنياً جداً إذا ما قورن بمتوسطه في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية، كما يبين الجدول رقم (٢ ـ ١١).

ففي عام ١٩٦٠، كان مردود الحبوب في المغرب أدنى بـ ٤٢,٩٩ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٢٤,٢٩ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٥٤,١ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٢٨,٥٥ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

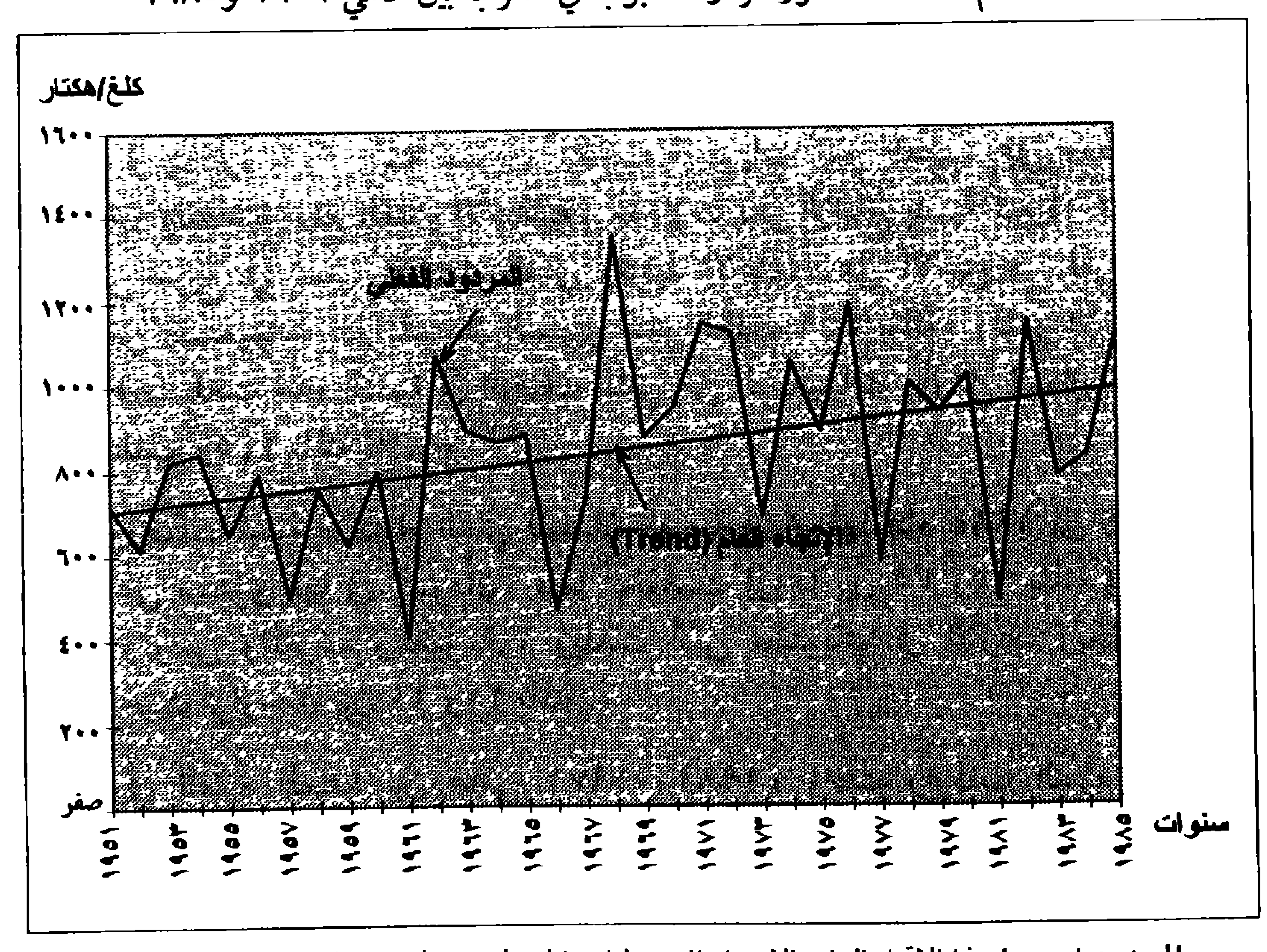
وفي عام ١٩٧٠، كان هذا المردود أدنى بـ ٤٧,٢ بالمئة عما كان عليه في العالم،

وبـ ١٦,٦٤ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٥٧,٣٤ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٣٦,٥٢ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

وفي عام ١٩٨٠، كان هذا المردود أدنى بـ ٥٢,٨٧ بالمئة عما كان عليه في العالم، وبـ ٣٠,٣ بالمئة عما كان عليه في الشرق الأدنى، وبـ ٦٠,٤٤ بالمئة عما كان عليه في البلدان المتقدمة، وبـ ٤٥,٠٧ بالمئة عما كان عليه في البلدان النامية.

يظهر من خلال الشكل رقم (٢ ـ ٤) أن المردود الفعلي (أي المحقق) لمجموع الحبوب في المغرب عرف تقلبات بين عامي ١٩٥١ و١٩٥٨، فكان بين سنة وأخرى يرتفع وينخفض عن مستوى الاتجاه العام الذي كان من المفترض أن يتبعه، مما يعني عدم استقرار الإنتاج الزراعي. بالإضافة إلى العوامل المناخية، يعود ذلك ربما إلى جو الضياع الذي خلقه تتالي السياسات الزراعية. ونلاحظ أن المردود الفعلي كان أدنى من مستوى الاتجاه العام عام ١٩٥٧ الذي أُطلق فيه إصلاح عملية الحراثة، ليعود ويقترب منه عام ١٩٥٨. كما انخفض المردود الفعلي عن مستوى الاتجاه العام عام ١٩٦١ بعد إطلاق المكتب القومي للري. وشهد هذا المردود تدنياً كبيراً بالنسبة لمستوى الاتجاه العام عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧، وهي فترة إطلاق الخطة الثلاثية لتوزيع الأراضي.

الشكل رقم (٢ ـ ٤)
الاتجاه العام (Trend) لتطور مردود الحبوب في المغرب بين عامي ١٩٥١ و١٩٨٥



المصدر: احتسبنا هذا الاتجاه العام بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (٢ ـ ١١).

من خلال الإصلاحات التي ذكرنا، نجد أن الجهود التي بذلتها البلدان الأربعة من أجل تطوير القطاع الزراعي وزيادة إنتاجه لم تعط النتائج المرجوة منها. فالإنتاج والمردود الزراعيان عرفا تقدماً بسيطاً أو جموداً إن لم يتراجعا. ويعود ذلك غالباً إلى أن الخطوات التي اتخذت كانت ناقصة، فيما عملية تطوير القطاع الزراعي وتحديثه عملية متكاملة. فالثابت مثلاً، أن استعمال الأسمدة الكيماوية لا يعطي نتيجة جيدة إذا كانت أعمال الحراثة والبذار سيئة بسبب النقص في المعدات، أو إذا لم تجر عملية إبادة الأعشاب، أو إذا تأخرت عملية الحصاد، أو إذا كانت كفاءة القوة العاملة في عملية الإنتاج دون المستوى المطلوب. والثابت أيضاً أن استيراد أبقار حلوب ذات مردود عال يتطلب المتابعة من حيث تأمين العلف والمسكن المناسبين، والعناية البيطرية الكافية والرّعاة الكفوئين. كما أن استيراد أصناف جديدة من بذار القمح يتطلب حراثة خاصة ومكاناً ملائماً للبذار وأسمدة بكميات محددة وفي الوقت المناسب وإبادة صحيحة للأعشاب وفي الفترة اللازمة.

في اختصار، إن غياب عامل واحد من عوامل الإنتاج بالحجم والوقت المناسبين يؤدي نسبياً إلى عدم فعالية العوامل الأخرى. وما ينطبق على العوامل التقنية ينطبق أيضاً على كل الإجراءات المعتمدة في السياسات الزراعية.

في نهاية هذا القسم، نذكر أن الوطن العربي، على رغم كل محاولات الإصلاح التي قامت بها البلدان العربية على اختلاف سياساتها، منذ أوائل الخمسينيات، أنهى السبعينيات، وبدأ الثمانينيات مع قطاع زراعي غير قادر على مواجهة متطلباته، إذ في حين لم تحقق المساحات المزروعة في خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥) نمواً يذكر، فقد ازدادت بمعدل لم يتجاوز ٠,٢ بالمئة سنوياً، وفاقت مستويات نمو الطلب على معظم السلع الزراعية، وبخاصة سلع الغذاء الأساسية، معدلات نمو الإنتاج بنسبة كبيرة، مما أدى إلى انخفاض سريع في نسب الاكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على الاستيراد. ففي النصف الأول من السبعينيات بلغ المتوسط السنوي لنمو الطلب ٤,٦ بالمئة، ولنمو الإنتاج ١,٨ بالمئة، فيما بلغت هذه النسبة في النصف الثاني من السبعينيات وأوائل الثمانينيات ٦,٠ بالمئة للطلب و٢,٥ بالمئة للإنتاج[١٧].

ووصلت نسبة الاكتفاء الذاتي للبلدان العربية في مجملها عام ١٩٨٤ إلى ٦٠ بالمئة. وكان أعلى مستوى لها في السودان، فيما انخفضت إلى ما بين ٧٥ و٩٥ بالمئة في كل من سوريا وتونس والمغرب والصومال، وبلغت أدنى مستوياتها في الأردن وبعض أقطار الخليج حيث تراوحت بين ١٠ و٢٠ بالمئة.

وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧١ و١٩٨١، زادت واردات السلع الزراعية

(١٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، «مراجعة وتقييم لأوضاع الزراعة والغذاء في العالم العربي للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥،» (١٩٨٧)، ص ١.

والغذائية حوالى اثني عشر ضعفاً فيما لم تزد الصادرات منها على ٢,٤ ضعف، مما رتب زيادة عجز بحوالى ستة وثلاثين ضعفاً للفترة نفسها.

فكانت قيمة الواردات من هذه السلع عام ١٩٨١، ٢٥,٧ مليار دولار، في حين لم تتخط قيمة الصادرات منها ٣,٩ مليار دولار، أي أن العجز بلغ حوالى ٢١,٨ مليار دولار.

أما المعونات الخارجية للبلدان العربية من البلدان المتقدمة على شكل حبوب غذائية، فكانت في زيادة مستمرة، إذ بعد أن بلغ وزنها نحو ١,١ مليون طن متري عام ١٩٧٤، زادت حوالى ثلاثة أضعاف عام ١٩٨٣، إذ وصل وزنها إلى حوالى ٢,٩ مليون طن متري (حصلت مصر وحدها على ٦٣ بالمئة من مجموعها).

وقد بلغ حجم هذه المعونات بالألف طن متري ٦١٠ عام ١٩٧٤، و١٨١٦ عام ١٩٨٣ لمصر؛ و٧٥ عام ١٩٧٤، و١٤٢ عام ١٩٨٣ للمغرب؛ و١ عام ١٩٧٤، و٦٠ عام ١٩٨٣ لتونس؛ و٦٣ عام ١٩٧٤، و٤٠ عام ١٩٨٣ للأردن؛ و٤٧ عام ١٩٧٤، و٢٨ عام ١٩٨٣ لسوريا؛ و٥٤ عام ١٩٧٤، و٢ عام ١٩٨٣ للجزائر[١٨].

نستنتج من كل ما ورد أن الإنتاج الزراعي العربي بقي يواجه مشاكل ومعوقات كبيرة لم تستطع حلّها الإصلاحات وخطط التنمية التي اعتمدتها الدول العربية حتى أواخر السبعينيات، إذ إنها لم تستطع حتى فرملة اتساع الفجوة الغذائية.

أما طبيعة المشاكل والمعوقات التي لا يزال القطاع الزراعي العربي يعانيها حتى اليوم، فسنعالجها في القسم الثاني من هذه الدراسة.

---

(١٨) عبد الله ابراهيم، **المسألة السكانية وبنية المجال العربي: دراسة توثيقية تحليلية نقدية**، دراسات المجال العربي؛ ١ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩١)، ص ٨٠ ـ ٨٢.

القسم الثاني

المشاكل الزراعية الحالية
في البلدان العربية

إن الطاقة الإنتاجية الزراعية الحالية في البلدان العربية لا تغطي الاحتياجات الاستهلاكية. وقد تزايدت الواردات الغذائية لتسدّ الفجوة المتزايدة بين إنتاج الغذاء واستهلاكه.

وتعاني الزراعة العربية اليوم مشاكل عديدة ومتشابكة تعيق نمو الإنتاج الزراعي. ويعالج هذا الفصل بعضاً من أهمها، وهي المشاكل العائدة إلى قلة المصادر المائية، والمشاكل المتعلّقة بالإنتاج، والتسويق، والبحث والتعليم والإرشاد الزراعي.

إذ تقوم الزراعة العربية في أغلبها على الأمطار، مما يضعف إنتاجيتها، ذلك أن الإنتاج المطري منخفض مقارنةً بالإنتاج الإروائي، وهو يتعرّض لتقلّبات كبيرة تبعاً لوفرة ومدى سقوط الأمطار.

هذا وقد أدى عدم كفاية مصادر المياه وسوء توزيعها واستعمالها الجائر، إلى هدر للمياه بالتبخر والسيلان والتسرّب وإلى ضغط كبير على المياه الجوفية.

وأدت المشاكل الطبيعية والاقتصادية للأرض، وعدم كفاية مستلزمات الإنتاج، ومشاكل القوى العاملة الزراعية، إلى ضعف الإنتاج.

كما أدى ضعف مستويات الأبحاث الزراعية في الدول العربية إلى انخفاض درجة مساهمتها في التنمية الزراعية، وأدى ضعف مستويات التعليم الزراعي والخدمات الإرشادية إلى عدم استجابتها لحاجات هذه الدول لجهة الكادرات المؤهلة والكافية.

الفصل الثالث

مشكلة المياه والري

يعاني الوطن العربي مشاكل مهمة في توفير ما يلزمه من المياه، مما يؤثر سلباً في الزراعة نتيجة صعوبات الري التي يسببها العجز المائي من جرّاء قلّة الموارد المائية وشحّها، إضافة إلى نتائج سوء استخدامها من هدر وتلوّث وتملّح، وإلى المشاكل السياسية الخارجية المتعلّقة بالأنهار المشتركة، وهي أنهار رئيسية في الوطن العربي كالنيل ودجلة والفرات.

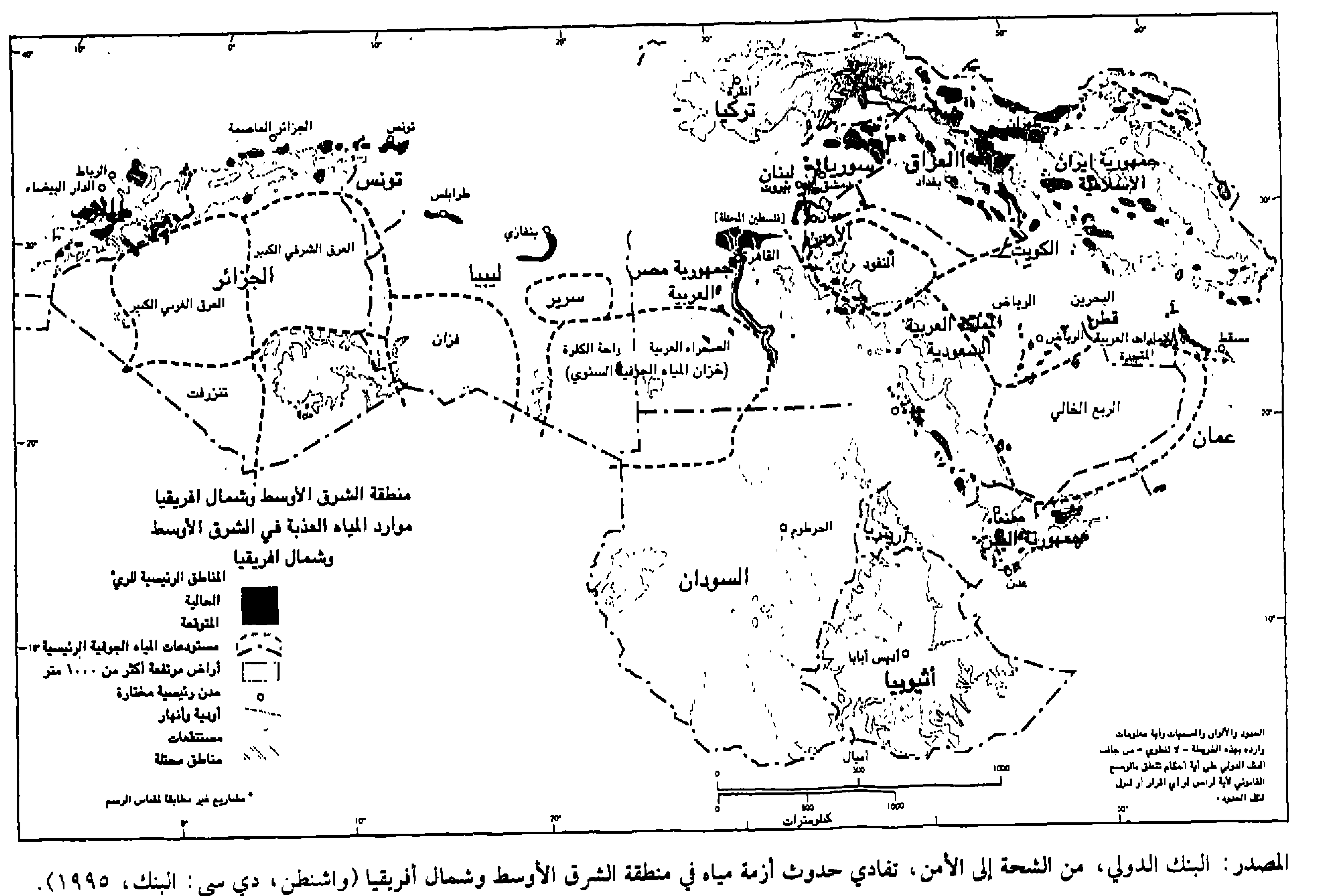
١ ـ الثروة المائية في الوطن العربي

تقع معظم أراضي البلدان العربية في المناطق الجافة وشبه الجافة، حيث يتصف المناخ بقساوته وتغيّراته السنوية الكبيرة، إضافة إلى ارتفاع درجة الحرارة وانخفاض الرطوبة، وقلة الأمطار وشحّها واختلاف كمياتها من سنة إلى أخرى، إذ يقل معدل سقوطها عن ٣٠٠ ملم في السنة ويتراوح معدل التغيير المطري بين ٣٠ و٥٠ بالمئة [١]، مما يعدُّ مشكلة أساسية لما للأمطار من أهمية كونها المورد الأساسي للزراعة ولتغذية المياه الجوفية. أضف إلى ذلك، أن هذه الأمطار غير موزعة في شكل إيجابي ومتوازن على كل أنحاء الوطن العربي. فنصف كميتها مثلاً يهطل في السودان الذي تبلغ مساحته ١٧,٦ بالمئة من مساحة الوطن العربي. والقسم الأكبر يتساقط على الجبال المرتفعة الممتدة في نطاق شبه جاف يتميّز بفترات جفاف تفصل بينها مواسم أمطار. كما يتميّز بمعدل مرتفع للتبخر، مما يؤدي إلى مردود قليل وتشكُّل أنهار قصيرة وغير دائمة.

---

(١) حسن العبد الله، **الأمن المائي العربي** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٢)، ص ١٢.

خريطة موارد المياه العذبة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: البنك الدولي، من الشحة إلى الأمن، تفادي حدوث أزمة مياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (واشنطن، دي سي: البنك، ١٩٩٥).

تُقدَّر كمية الأمطار الهاطلة على الوطن العربي بحوالى ٢٢٥٨ مليار م^{3}، منها ٢١٤ مليار م^{3} في شبه الجزيرة العربية (العربية السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان، اليمن)، و١٧٤ مليار م^{3} في إطار المشرق العربي (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن)، و١٣٠٤ مليار م^{3} في وادي النيل وحوضه والدول الأفريقية (مصر، السودان، الصومال، جيبوتي)، و٥٢١ مليار م^{3} في إطار المغرب العربي (ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا)(٢).

وتشير الدراسات إلى أن ٤,٨ بالمئة من كمية مياه الأمطار تُفقد نتيجة التبخر. وتبلغ كمية الانسياب السطحي من كمية الأمطار الهاطلة ١,٣ مليار م^{3}(٣).

أما كمية الموارد المائية العربية السطحية والجوفيّة فتقدّر بحوالى ٣٣٨ مليار م^{3}، لا يزيد المستثمر منها على ١٧٣ مليار م^{3}. وتتوزع مياه الأنهار في شكل غير متوازن في الوطن العربي، إذ تمتلك ثلاث دول ٧١ بالمئة من كميتها، وهي مصر بنسبة ٣٤ بالمئة، والعراق بنسبة ٢٦ بالمئة، والسودان بنسبة ١١ بالمئة. أما في ما يخص المياه الجوفية، فالمتجددة منها قليلة وشحيحة، إذ لا تتجاوز كميتها المتوافرة سنوياً ٢٩ مليار م^{3}، وغير المتجددة منها والتي تجمّعت خلال العصور تحتوي على الغازات غير المذابة والضارة بالزراعة، كما أن درجة حرارتها مرتفعة.

وتعتبر الموارد المائية عموماً قليلة الكمية في الوطن العربي مقابل ارتفاع الطلب على المياه نتيجة التزايد السكاني الذي بلغ معدله الوسطي ٣ بالمئة، كما يتفاوت مستوى توافرها من بلد إلى آخر.

٢ ـ العجز المائي العربي

إن مساحة الوطن العربي تصل إلى ١٤ مليون كلم^{2}، أي بنسبة ٥ بالمئة من مساحة العالم، لكن ما نسبته ٣٤ بالمئة منها مكوّن من الصحارى، والموارد المائية المتجددة فيها تقل عن ١ بالمئة من كمية الموارد المائية المتجددة في العالم. ونصيب الفرد من المياه في هذه البلدان لا يزيد على ١٧٤٤ م^{3} سنوياً، فيما المعدل السنوي العالمي هو ١٢,٩٠٠ م^{3}.

وما يزيد المشكلة تفاقماً معدّل التزايد السكاني في الوطن العربي، إذ يبلغ متوسطه ٢,٨٥ بالمئة سنوياً، وهو من أعلى المعدّلات في العالم. فقد بلغ عدد السكان في الوطن العربي ٢٠٥ ملايين نسمة عام ١٩٨٥ بعد أن كان ٧٦,٦ مليون نسمة عام ١٩٥٠. ومن المتوقَّع أن يبلغ ٣٢٠ مليوناً عام ٢٠٠٠ وحوالى ٦٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٣٥. أما مجمل

---

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٠.

الموارد المائية المستثمرة في الوطن العربي، فهو ١٧٣ مليار م^{٣} في السنة من أصل ٣٢٨ مليار م^{٣} من المياه المتاحة، علماً بأن هناك عجزاً مائياً بحدود مئة مليار م^{٣} حالياً، مع توقع ارتفاعه في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٧ مليار م^{٣}، وفي عام ٢٠٣٥ إلى أكثر من ١٧٦ مليار م^{٣}[٤].

ففي لبنان تبلغ قيمة الاستهلاك الحالي حوالى ١٠٧٨ مليون م^{٣}، ٣٦٨ مليون م^{٣} منها للشرب والحاجات المنزلية، و٥٠ مليون م^{٣} للصناعة، و٦٦٩ مليون م^{٣} للري. وهي تفوق إمكانات سنة جافة (تقدر الدراسات كمية المياه القصوى التي يمكن لبنان الاستفادة منها بكلفة معقولة خلال شهور الجفاف بحوالى ١٧٠٠ مليون م^{٣}، لكن هذه الكمية قد تنخفض إلى ٥٥ بالمئة كل عشر سنوات، وإلى الثلث أو أقل في حال حدوث ثلاث سنوات جافة متتالية كما حصل في السنوات ١٩٨٨ ـ ١٩٩١). وتقدَّر الحاجات المائية في لبنان بعد خمس وعشرين سنة بحوالى ٢٣٤٠ مليون م^{٣}، منها ٩٠٠ مليون م^{٣} للشرب والحاجات المنزلية، و٢٤٠ مليون م^{٣} للصناعة، و١٢٠٠ مليون م^{٣} للزراعة. وإذا أضفنا إليها نسبة الهدر المقبولة عالمياً، وهي تشكل ٢٠ بالمئة، تصبح الكمية اللازمة ٢٨٠٠ مليون م^{٣} وهي تفوق إمكانات سنة عادية (٢٠٠٠ مليون م^{٣} سنوياً)[٥].

وفي الأردن تفوق الحاجة إلى المياه الكميات المتوافرة، ويستنزف هذا البلد مصادره من المياه الجوفية، إذ يستثمر منها نحو ١٢٠ مليون م^{٣} سنوياً، مما أدى إلى نضوب بعضها مثل الجفر والضليل، وتهديد بعضها الآخر بالنضوب مثل الأزرق والعاقب والديسي، فيجري استغلال أكبر الآبار الجوفية في الأزرق من أجل تغذية العاصمة والمناطق الزراعية بمعدل يوازي ضعفي المستوى اللازم للتجدد والاستمرارية[٦]. علماً أن هناك مصادر جوفية لم تطور إلى حدها الأقصى بعد، إلا أن معظمها يعاني الملوحة، أو أن كلفة استخراجه مرتفعة بسبب العمق واتساع المنطقة التي تحوي المياه. ويتراوح العجز المائي السنوي في الأردن بين ٣٥٠ ملم في رأس منيف و٤٠٠ ملم في ناعور، و١٨٠٠ ملم في غور الصافي و١٦٠٠ ملم في العقبة[٧].

وتعتبر نسبة النمو السكاني في سوريا من أعلى النسب عالمياً، إذ قدِّرت في السنوات العشر الأخيرة بـ ٣,٨ بالمئة مما يزيد من حدة المشكلة المائية في البلاد نتيجة تزايد الطلب

---

(٤) **مشكلة المياه في الشرق الأوسط** (ندوة)، ٢ ج (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ج ١: **دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها**، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٦) **دراسات اقتصادية**، مجموعة الدراسات المقدمة إلى الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، القاهرة، ٢٢ ـ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، ص ٢٥٩.

(٧) عبد الرحيم مسعد، «الموازنة المائية والمياه البيئية في الأردن،» **العلم والتكنولوجيا**، العددان ١٧ ـ ١٨ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ١١٦.

على المياه. ويقدَّر العجز المائي الذي ستواجهه في السنوات القليلة المقبلة بحوالى مليار م[٣]. أضف إلى ذلك مشكلة عدم تناسب توزّع الموارد المائية مع توزّع السكان والمراكز الصناعية، خصوصاً في حوض دمشق، حيث لا تزيد نسبة الموارد المائية على ٥ بالمئة من مجمل الموارد المائية في سوريا، فيما نسبة عدد السكان في الحوض تقدَّر بـ ٣٠ بالمئة من مجموع السكان السوريين.

وهناك عجز كبير في التوازن بين مصادر المياه الطبيعية والاحتياجات المختلفة للمياه في دول الخليج، إذ إن هذه المصادر محدودة وغير كافية في هذه الدول، ففي العربية السعودية مثلاً، يقدَّر استنزاف المياه الجوفية بـ ١٣ بالمئة سنوياً[٨]، ويتم استغلال آبار ماجد التي تقع على بعد ٧٠٠ كلم إلى جنوب غرب مدينة الرياض لري حوالى ١٥ ألف هكتار من الأراضي الزراعية بنسبة ١٠٠ بالمئة من القدرة على التجدد، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المياه بحوالى ١٠ أمتار سنوياً[٩]. كما أن مخزون المياه الجوفية النقية المعروف بخزان الدمام والذي يمتد من العراق شمالاً حتى عمان جنوباً بدأ ينضب. ويقدّر حجم المياه السطحية المستغلة حالياً في العراق بحوالى ٤١,٣٥ مليار م[٣] في السنة، منها ٣٩,٥ مليار م[٣] للزراعة، و١ مليار م[٣] للشرب والصناعة، و٠,٨٥ مليار م[٣] للطاقة الكهربائية والثروة السمكية.

وتقدَّر الحاجة العراقية إلى المياه عام ٢٠٠٠ بحوالى ٤٧,٣٢ مليار م[٣] سنوياً، منها ١,٨٣ مليار م[٣] للاستعمالات المنزلية، و٠,٥ مليار م[٣] للصناعة، و٤٥ مليار م[٣] للزراعة، فيما تقدَّر الحاجة عام ٢٠٣٠ بحوالى ٧٤,٣٩ مليار م[٣] من المياه، منها ٧,٢٨ مليار م[٣] للاستعمالات المنزلية و٢,٩١ مليار م[٣] للصناعة، و٦٤,٢٠ مليار م[٣] للزراعة[١٠]. وبما أن أقصى ما يمكن الحصول عليه من الموارد المائية العراقية لا يتعدى ٦٤,٦٥ مليار م[٣] في السنة، فهذا يعني أن الطلب على المياه سيفوق الكمية المتوافرة قبل عام ٢٠٣٠. وأهم وسيلة للتغلّب على هذا العجز هي التوصل إلى اتفاقية مشتركة بين الدول المشاركة في حوض دجلة والفرات بهدف تأمين حصة مائية أكبر للعراق.

وإذا استمرت معدلات استهلاك المياه في مصر بعد عام ٢٠٠٠ وفق الاستخدامات الحالية، فإن كمية العجز قد تبلغ حينها ٥,٥٤ مليارات م[٣]، وتصل إلى ٣٠,٢٥ مليار م[٣] عام ٢٠٢٥. وقد تتدنى هذه النسبة إلى ٠,٥ مليار م[٣] عام ٢٠٠٥ و١٦,٧٤ مليار م[٣] عام ٢٠٢٥ في حال نجاح الجهود لترشيد استخدامات المياه[١١]. ويمكن مصر أن تسد هذا

(٨) مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٩.
(٩) دراسات اقتصادية، ص ٢٥٩.
(١٠) مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٩.
(١١) المصدر نفسه، ص ٣٢١ ـ ٣٢٢.

العجز إذا نفّذت كل مشروعات أعالي النيل التي تواجه حالياً مشاكل فنية وتمويلية وسياسية، وإذا توسعت في استخدام المياه الأقل جودة بعد معالجتها كمياه الصرف الصحي. أما بعد هذا التاريخ فلن يكون أمام مصر لمواجهة العجز سوى اللجوء إلى المياه المالحة ونصف المالحة والتوسع في معالجة مياه الصرف الصحي.

وقدِّرت الحاجات المائية في المناطق الداخلية من السودان بحوالى ٢٦٧ مليون م^{٣} يتوافر منها ١٣٦ مليون م^{٣}، منها ٧١ مليون من الآبار العميقة[١٢].

وتعاني الموارد المائية في المغرب ضغط الطلب المتزايد بسرعة فائقة نتيجة النمو الديمغرافي والتطور السريع لمختلف القطاعات، في حين أن نصف الموارد الممكن تعبئتها والتي تقدَّر بـ ٢١ مليار م^{٣} هي مستعملة، وتعبئة النصف الباقي تواجه مشاكل من الصعب تخطيها، مما يعرقل النمو الاقتصادي للبلاد.

وفي اليمن، نتج من التزايد السكاني تزايد عدد الآبار الأهلية الخاصة في مختلف مناطق تغذية حوض صنعاء، والضخ المستمر من هذه الآبار، مما أدى إلى انخفاض مستمر في منسوب المياه الجوفية، خصوصاً أن تغذية الآبار ضئيلة إن لم تكن منعدمة. فكانت النتيجة أن توقَّف عدد كبير من هذه الآبار، فيما انخفضت إنتاجية الباقي.

٣ ـ تأثير العجز المائي في الزراعة العربية

مما لا شك فيه أن العجز المائي هو أحد أسباب العجز الغذائي، إذ يتركز الإنتاج الزراعي بصفة أساسية على الموارد المائية المتاحة، وهي قليلة في كمياتها في البلدان العربية، إضافة إلى تدني كفاءة استخدامها، علماً أن الإنتاج الغذائي في الوطن العربي ينمو بنسبة ٢ بالمئة سنوياً في حين أن زيادة سكانه السنوية البالغة ٣ بالمئة تؤدي إلى زيادة استهلاك للغذاء بمعدل ٥ بالمئة سنوياً. وطبيعة الشرق الأوسط في شكل عام لا تلائم الزراعة، إذ إن معظم بلدانه باستثناء جبال لبنان والمغرب المرتفعة وبعض المناطق المحصورة من تركيا وإيران، يقل معدل هطول أمطارها السنوي عن ٦٠٠ ملم، ويتدنى إلى ٢٠٠ ملم على أطراف الصحراء، فيما يصل إلى ٤٠٠ ملم في المناطق الأكثر ارتفاعاً. والمعروف أن الزراعة تتطلب ٤٠٠ ملم على الأقل.

والجدير بالذكر أن الزراعة المعتمدة على الأمطار تشكل مساحتها الإجمالية ٧٥ بالمئة من المساحة المستغلة للزراعة في الوطن العربي، علماً أن الزراعة المروية والتي تشكل

---

(١٢) «مصادر المياه واستخداماتها في السودان،» **العلم والتكنولوجيا**، العددان ١٧ ـ ١٨ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ١٤٠.

مساحتها ٢٥ بالمئة من المساحة المزروعة تنتج حوالى ٧٠ بالمئة من مجمل الإنتاج الزراعي العربي[١٣].

ويستعمل الوطن العربي ٨٣ بالمئة من موارده المائية السطحية للزراعة. فكل ليتر للشرب يقابله ١٢ ليتراً للزراعة، ولإنتاج طن واحد من القمح يلزم سنوياً ١٨٠٠ م٣ من المياه العذبة. ولإنتاج طن واحد من الأرز يلزم سنوياً ٥٠٠٠ م٣ من المياه، ولإنتاج طن واحد من القطن يلزم سنوياً ٧٥٠٠ م٣ من المياه، كما أن هكتاراً واحداً من الأرض المزروعة بالشمندر السكري يحتاج إلى ٤٠٠ ملم من مياه الأمطار، أو ما يوازيها من مياه الري.

وتبلغ مساحة الأرض العربية الصالحة للزراعة ١٩٧ مليون هكتار، لا يستغل منها في الوقت الحاضر سوى ٥٥ مليون هكتار، أي ما يعادل ٢٥ بالمئة[١٤]. وشحّ المياه هو العامل الأساسي وراء عدم الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية. ففي مصر، تُقدَّر مساحة الأرض القابلة للاستصلاح والزراعة بحوالى ١٣,٣٧٧,٠٠٠ فدان[١٥]، لن تتمكن من إصلاح أكثر من ١٥٠ ألفاً منها، وذلك في حال تمكّنت من تطوير الموارد الإضافية من المياه بحيث يصل إيرادها السنوي إلى ما يقارب ١٠ مليارات م٣. وهي تواجه في تحقيق هذا الأمر صعوبات كبيرة بعد أن توقف العمل في مشروع قناة جونجلي منذ عام ١٩٨٣، وبعد أن تعثَّر مشروع تخزين السدّة الشتوية في البحيرات الشمالية.

وتشكل مساحة الأرض المزروعة في دول مجلس التعاون الخليجي (شبه الجزيرة العربية باستثناء اليمن) ٥ بالمئة من مجموع المساحة الكلية لهذه الدول، و٢,٤ بالمئة من مجموع مساحة الأرض المزروعة في الوطن العربي، كما تشكل أرضها المروية ٦,٢ بالمئة من مجموع الأرض المروية في هذا الأخير، علماً أن مساحتها تشكل ١٨ بالمئة من مساحته الكلية. فالمناطق الزراعية في العربية السعودية كالإحساء والقطيف والقصيم وبريدة، تواجه ضغطاً كبيراً على المياه، ويُخشى من عدم توفّر المياه الكافية للتوسع الزراعي، مما يشكل خطراً على استثمار رؤوس الأموال. كما أدّى الانخفاض المتزايد للمياه الجوفية إلى انحسار الرقعة الزراعية في البحرين وتدهور زراعة النخيل في مناطق زراعته التقليدية، حيث غارت بعض عيون المياه الطبيعية مثل قصارى والحنينية وأبو زيدان وهبط مستوى عذارى. وتواجه عُمان مشكلة توسيع رقعتها الزراعية والمحافظة على الزراعة الكثيفة القائمة حالياً (النخيل والحمضيات والأشجار المثمرة الأخرى) عدا الإمكانات المحدودة للتوسّع في الزراعة المروية. ولا تتجاوز المساحة المزروعة في قطر ٠,٢ بالمئة من مساحتها

---

(١٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «استعمال المياه للأغراض الزراعية ومؤشراتها المستقبلية وترشيد استخدام الموارد المائية في الوطن العربي،» **العلم والتكنولوجيا**، العددان ١٧ ـ ١٨ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ٤٢.

(١٤) العبد الله، **الأمن المائي العربي**، ص ٢٩.

(١٥) **مشكلة المياه في الشرق الأوسط**، ج ١، ص ٣٢١.

الكلية. فمعدل سقوط الأمطار الذي يتراوح بين ٢٥ ملم و٢١٢ ملم غير كاف لزرع محاصيل تعتمد على الأمطار، كما تدل المؤشرات على تناقص المخزون المائي الجوفي. وسيرتفع الطلب على المياه للري في سوريا ليبلغ عام ٢٠٠٠ ضعف الموارد المائية المستثمرة حالياً، فالتزايد السكاني يحتّم زيادة الطلب على الغذاء مما يتطلّب زيادة مساحة الأراضي المزروعة إضافة إلى الري المستمر، ذلك أن المحصول الزراعي يختلف من سنة إلى أخرى نتيجة الاعتماد على مياه الأمطار.

وقد أدى تراجع معدل سقوط الأمطار في الأعوام القليلة الماضية في السودان إلى التأثير سلباً في الزراعة التي تعتمد بنسبة ٧٥ بالمئة من مساحتها الإنتاجية على الأمطار. وتفيد الدراسات أن هذا البلد سيواجه عجزاً مائياً بحدود ١٤,٤ مليار م٣ سنوياً[١٦] إذا ما أراد تنفيذ خطط التوسع الزراعي الضرورية لمواجهة تزايد عدد سكانه، علماً أن أراضيه المروية حالياً من مياه النيل تساهم بحوالى ٥٠ بالمئة من إنتاجه الزراعي.

٤ ـ هدر المياه

على الرغم من شح الموارد المائية في الوطن العربي، فهو لا يستغل في الوقت الحاضر سوى ١٧٠ مليار م٣ منها من أصل ما يقارب ٣٥٠ مليار م٣. وهذا يعني أن هناك إمكانات كبيرة للتوسع الزراعي في المناطق المطرية كما في المناطق المروية من مياه الأنهر والتي تتركز في مصر والسودان والعراق وسوريا والمغرب. فمياه الأنهار والمياه الجوفية المتوافرة تكفي لإرواء ١٧ مليون هكتار[١٧] بمعدلات الاستهلاك الحالية، التي تعادل ١٢٠٠٠ م٣ سنوياً للهكتار الواحد[١٨]، علماً أنه في الإمكان تخفيض استهلاك الهكتار إلى ٧٥٠٠ م٣ سنوياً إذا تم ترشيد استخدام الموارد المائية وتطوير أساليب الري، إذ إن طرق الري التقليدية في الوطن العربي تؤدي إلى هدر ٣٧,٥ بالمئة من مياه الري. ففي لبنان مثلاً لا تزال تُستعمل طريقة الري بالفيض أو بالتفريق. وفي مصر يسود نظام الري السطحي أو الري بالغمر في أكثر من ٩٠ بالمئة من الأراضي المزروعة، مما يسبّب هدر ٥٠ بالمئة من كمية مياه الري. تضاف إلى مشاكل طرق الري هذه، المشاكل الفنية والإدارية المتعلقة بالري، من عدم توافر الصيانة المناسبة لشبكات الري وعدم احترام القوانين والتشريعات المائية، وعدم توافر الإرشاد المائي الملائم للفلاح، مما يزيد من كمية الهدر في شكل كبير، وهي وصلت في إيران مثلاً إلى ثلثي الكمية[١٩]، فيما بلغت كميّات مياه الصرف الزراعي

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٦٣.
(١٧) العبد الله، المصدر نفسه، ص ٤٢.
(١٨) مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ص ٣١٥.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٢٣.

المصري التي صبّت في البحر المتوسط والبحيرات ١٦ مليار م٣ عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، و١٠,٦ مليارات م٣ عام ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩[٢٠].

أما في لبنان، فتعاني مياه الري هدراً كبيراً تسببه مشاكل عديدة منها عدم صيانة أقنية الري وترميمها، واستخدام الأقنية الترابية التي تسرّب ما يزيد على نصف كمية المياه إلى باطن الأرض، بالإضافة إلى تشقق الأقنية الخرسانية، مما يجعلها تسرب المياه، عدا عن أن انكشافها يساعد على زيادة تبخر المياه. كما أن الينابيع غير محصورة في شكل فني، والمحاقن القديمة المبنية بالحجر والمورقة من الداخل أصبحت غير صالحة مع مرور الزمن.

ولا يقتصر الهدر فقط على مياه الري، بل يحصل أيضاً على صعيد مياه الشرب. فمنشآت الحصر في لبنان غير محكمة، والخزانات معظمها مشقق ويحتاج إلى معالجة لمنع التسريب، والخطوط مهترئة ووصلاتها غير ضابطة.

وقد قدِّر متوسط نسبة الفاقد من كمية المياه المستخدمة في الشرب والاستهلاك المنزلي في مصر في خلال الثمانينيات بحوالى ١,٥ مليار م٣ سنوياً. وأثبتت دراسة ميدانية في إحدى المحافظات أن كمية الفاقد غير المستخدم تتراوح بين ٥٥ بالمئة و٦٥ بالمئة. كما أوضحت دراسة قام بها مرفق مياه القاهرة الكبرى أن نسبة الفاقد نتيجة سوء الاستخدام بلغت ٧٠ بالمئة في المباني الحكومية، و٧٥ بالمئة في المستشفيات، و٦٢ بالمئة في المدارس، فيما قدّرت بعض الدراسات نسبة الفاقد من مياه الشرب في القاهرة الكبرى بحوالى ٤٠ بالمئة سنوياً[٢١].

وحددت كميات المياه المهدورة في الأنظمة القديمة لتموين المياه المخصصة للشرب والصناعة في اليمن بحوالى ٤٠ بالمئة كحد أعلى و٢٥ بالمئة كحد أدنى، فيما بلغت هذه الكمية في المشاريع الجديدة نسبة ١٠ بالمئة من إجمالي المياه المنتجة[٢٢].

٥ ـ مشاكل التلوث

إن مشكلة المياه العربية لا تقتصر بنقصها وعجزها عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة، وبالهدر الناتج من سوء إدارتها فحسب، وإنما ترتبط أيضاً بنوعية المياه.

فالتلوث هو أحد أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية في البلدان العربية من أنهار وآبار وينابيع سطحية وجوفية. ويعود ذلك إلى ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.
(٢١) المصدر نفسه.
(٢٢) رفقة الحوت، معد، «مصادر المياه واستخداماتها في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية،» العلم والتكنولوجيا، العددان ١٧ ـ ١٨ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ٢١٠.

التلوث الصناعي، وإلى نفايات الزراعة والإنسان. فنهر النيل في السودان ومصر يعاني تبعات التلوث لكثرة النفايات من مصادر عدة كمخلّفات الصناعة والأسمدة الكيميائية والمبيدات والمجاري ومخلّفات القرى والمدن. كما يعاني النيل في مصر من مشكلة تزايد الحشائش المائية، وخصوصاً ورد النيل، الذي غطّى مساحات واسعة في مجرى النهر، وكذلك التُرع والمصارف، وهو نوع من النباتات السريعة التكاثر.

ومع التوسع الصناعي في الأردن، أصبح الكثير من الآبار والينابيع في منطقة سير عمان ونهر الزرقاء غير صالح بعد تلوّثه من جراء تصريف المصانع الموجودة في المنطقة أملاحاً ومياهاً عادمة وملوثة بالزيوت ومواد عضوية إلى مجاري الأودية.

وقد ارتفعت نسبة التلوث في نهر بردى في سوريا ٥٠٠ مرة بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٧[٢٣]، إذ إن فائض مياه عين الفيجة الذي كان يصب في أقنيته عبر المدينة تحوّل أيام الصيف إلى مجار قذرة ملوّثة بسبب ما يطرح في النهر من مياه النفايات الإنسانية والمخلّفات الكيميائية العضوية من المعامل المنتشرة على مجراه.

وبعد أن كانت حروب الخليج مصدراً مهماً لتلوّث مياه حوض الخليج العربي التي تُعتبر بعد تحليتها المصدر الرئيسي لمياه الشرب لمعظم دول المنطقة، يعاني هذا الحوض تبعات تفريغ صهاريج ناقلات النفط الملوّثة في مياهه، بالإضافة إلى ما يحمله إليه نهرا دجلة والفرات من مياه ملوّثة بالأسمدة الكيميائية ونفايات المصانع والحيوانات الميتة.

وتشير دراسة أجراها البنك الدولي عام ١٩٩٣ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن المصادر الرئيسية لتلوث مياه المنطقة تشمل:

- «المياه المستعملة البلدية غير المعالجة، التي تنض عن المراحيض والمجاري السيئة الصيانة والمياه المستعملة في غسيل المواد البرازية والنفايات الأخرى المتسربة من سطح الأرض إلى المجاري المائية.

- المياه المستعملة الصناعية غير المعالجة التي يتم تصريفها في شبكات المجاري البلدية أو في المجاري المائية المباشرة.

- التسرب من مدافن (مواقع طمر) القمامة غير الصحية حيث تلقى غالبية النفايات الصلبة للمنطقة.

- التسرب والجريان السطحي للمواد الكيميائية الزراعية مثل الأسمدة ومبيدات الآفات غير القابلة للتحلّل البيولوجي»[٢٤].

---

(٢٣) مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ص ١٨٥.

(٢٤) البنك الدولي، استراتيجية لإدارة المياه في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، اتجاهات في التنمية (واشنطن، دي سي: البنك، ١٩٩٤)، ص ١٣ ـ ١٤.

٦ ـ مشاكل الملوحة

إن مشكلة التملّح هي من المشاكل المهمة التي تعانيها مياه البلدان العربية. فبعض الأنهار كدجلة مثلاً يعاني تزايد الملوحة نتيجة تحويل مياه صرف بعض المشاريع إليه. كما أن الإسراف في استنزاف مخزون المياه الجوفية في بعض المناطق، باستغلال هذه المياه بمقادير تفوق التغذية السنوية، يؤدي إلى ملوحة الآبار، والتأثير بالتالي في الإنتاج الزراعي.

ففي العراق تتعرّض ٥٠ بالمئة من المساحة المروية للتملّح. وتواجه سوريا مشكلة التملّح الثانوي الناجم عن سوء الصرف وسوء استخدام الموارد المائية. كما تتعرض موارد المياه الجوفية في البحرين لخطر التملح، إذ أدى تنفيذ بعض المشاريع مثل تعميق ميناء سلمان والحوض الجاف إلى تسرّب مياه البحر إليها، فارتفعت درجة ملوحتها بحيث لم تعد صالحة للشرب. ومما يزيد الأضرار اللاحقة بها انخفاض ضغطها المتزايد بسبب استنزافها.

وتزداد ملوحة مياه الأودية في الأردن من الشمال إلى الجنوب لأن مياه الجريان الأساسي في الجنوب تتعرض للتبخر أكثر من مياه الجريان الأساسي في المناطق الشمالية. كما أنه نتيجة الجفاف والتبخر في فصل الصيف تبقى الأملاح في القيعان على سطح التربة وفي طبقاتها العليا، وعند ورود مياه الفيضان إليها تعود هذه الأملاح لتذوب مسبّبة ارتفاع ملوحة المياه المتجمّعة. هذا وتصبح المياه الجوفية في بعض المناطق غير صالحة للاستخدام إلا بعد معالجات عالية الكلفة. وتكثر ملوحة مياه منخفض وادي الأردن بسبب وجود تكوين اللسان المالح الذي يغطي الجزء الجنوبي من وادي الأردن والجزء الشمالي من وادي عربة.

إلى كل هذه المشاكل، تضاف مشكلة العجز في الكوادر الفنية المدربة في مجال تشغيل المنشآت المائية، وتقويم الأحواض المائية.

ومن المشاكل الأساسية انعدام التنسيق بين السياسات الزراعية والسياسة المائية، إذ إن التركيب المحصولي يشتمل غالباً على بعض المحاصيل العالية الاستهلاك للمياه. ففي مصر مثلاً، يستهلك الأرز وحده نحو ١٢ مليار م^{3} سنوياً مقدَّرة عند أسوان، كما يستهلك قصب السكر نحو ٦ مليارات م^{3} مقدَّرة عند أسوان، فيبلغ بذلك إجمالي استهلاك المحصولين نحو ١٨ مليار م^{3} سنوياً، أي ما يعادل ثلث إجمالي الاستهلاك المائي عند أسوان تقريباً[(٢٥)].

---

(٢٥) مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ص ٣٠٦.

٧ ـ المشاكل ذات الطابع الخارجي

تنبع الأنهار الرئيسية في الوطن العربي كالنيل ودجلة والفرات من دول الجوار الإقليمي، مما يمنع البلدان العربية المستفيدة منها من التحكم بمنابعها ومصادرها المغذّية وبالمشاريع المائية المقامة عليها خارج هذه الدول. فالسدود التي أقامتها تركيا على نهري الفرات ودجلة في شمال الوطن العربي، والسدود التي أقامتها اثيوبيا على نهر النيل في جنوب الوطن العربي، تسبّبت بتدني مستوى تخزين المياه في السدود العربية المقامة على هذه الأنهار كسد أسوان في مصر، وسدّ الفرات في سوريا، وسدّ الحبّانية في العراق. كما أدّت إلى توقف محرّكات توليد الطاقة الكهربائية فيها، وإلى خسائر فادحة في مجال الزراعة وتربية المواشي.

وتنحصر مشكلة نهر الفرات في طريقة توزيع المياه غير العادلة بين كل من تركيا وسوريا والعراق. فالعراق يستغل في الوقت الحاضر ٣٣,٤ بالمئة من مياه هذا النهر، أي ما يعادل ٨,٦ مليار م^{3} على الرغم من أن النهر الذي يبلغ طوله ٢,٣٣٠ كلم يجري أطول مسافة في أراضي العراق، وهي ١,٢١٣ كلم مقابل ٤٤٢ كلم في الأراضي التركية و٦٧٥ كلم في الأراضي السورية. كما أن مساحة حوضه في العراق هي الأكبر (٤٦,٣ بالمئة من مساحة الحوض الكلية البالغة ٤٤٤ كلم^{2}). وتبلغ حاجة العراق وحقه المشروع من مياه الفرات ١٣ مليار م^{3} تمثل ٣٨ بالمئة من مجمل موارد العراق المائية. لكن تركيا تعمل على تقليص حصته، علماً أن حاجته ستبلغ في عام ٢٠٠٠ ما يقارب ١٠ مليارات م^{3}.

أما سوريا، فتستغل في الوقت الحاضر ٤,٤ مليار م^{3} من مياه الفرات سنوياً، على الرغم من أنه يجري في أراضيها مسافة أطول من مسافة جريانه في تركيا، علماً أن حاجة سوريا الفعلية وحقها المشروع من المياه هي سبعة مليارات م^{3} تشكل ٨٠ بالمئة من مجمل مواردها المائية، وسوف تصل هذه الحاجة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣,٤ مليار م^{3}[٢٦].

وتُعتبر مصر والسودان أكثر دول حوض النيل اعتماداً على مياهه في الاستخدامات المختلفة، وبالأخص مصر التي تحتاج إلى كميات إضافية من المياه للاستمرار في استراتيجيتها لاستصلاح أراض جديدة ولمواجهة العجز المائي المتوقع عام ٢٠٠٠. ولكن الحاجات المائية لبعض دول حوض نهر النيل سوف تتزايد في المستقبل تحت ضغط الزيادة السكانية لديها من ناحية، وبسبب سعي بعضها لإنجاز عدد من المشاريع التي تهدف إلى سد الفجوة الغذائية والصناعية من ناحية ثانية، وخصوصاً اثيوبيا التي تسعى إلى إقامة مشروعات للري أو الطاقة على روافد النيل، مما سيلقي بتأثيرات سلبية على كمية المياه المتدفقة شمالاً إلى مصر والسودان ونوعيتها.

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

ويزيد النزاع العربي ـ الإسرائيلي مشكلة المياه العربية صعوبةً، وقد أدى إلى استيلاء إسرائيل على حوض الأردن إثر حرب ١٩٦٧، وإلى سيطرتها على ١٢ كلم من مجرى نهر اليرموك في منطقة الجولان. وأفادت دراسة سورية قدِّمت إلى جامعة الدول العربية أن إسرائيل تسيطر على ما يقارب ١,٨ مليار م٣ من مياه الأردن وروافده، وعلى ٦٠ مليون م٣ من المياه الجوفية في الضفة الغربية، مما يؤدي إلى استنزاف هذه المياه، وعلى ٢١٠ ملايين م٣ من نهر العوجة وبعض الينابيع، وعلى نحو ٤٠٠ مليون م٣ من نهري اليرموك والليطاني، وعلى ٢١٥ مليون م٣ سنوياً من لبنان بحسب تقرير صدر في عام ١٩٩٤ عن اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا في الأمم المتحدة(٢٧).

وقد وافقت إسرائيل على طلب الوفد الأردني في المفاوضات المتعددة الأطراف التي لم تدخلها سوريا، على زيادة حصة الأردن من مياه نهر اليرموك بنحو ٨٠ مليون م٣ سنوياً. ولكن اتفاقاً سورياً ـ أردنياً حول مشروع سد الوحدة يعطي الأردن حقاً بـ ١٠٠ مليون م٣ من المياه وبربع الطاقة التي ينتجها السد الذي سيصل حجم خزانه إلى ٢٢٥ مليون م٣ سنوياً. وهذا يبيّن أن التفاوض العربي ـ الإسرائيلي على المياه هو عملية معقَّدة في شكل كبير.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

الفصل الرابع

مشاكل الإنتاج والتسويق

من أهم أسباب تدني الإنتاجية الزراعية في البلدان العربية، مشاكل تتعلّق بعناصر الإنتاج، أي الأرض ومستلزمات الإنتاج الزراعي واليد العاملة، وأخرى تتعلّق بمرحلة ما بعد الإنتاج، وهي المشاكل التسويقية.

١ ـ مشاكل الإنتاج

تشكل عناصر الإنتاج الزراعي من الأرض، ومستلزمات الإنتاج الزراعي من وسائل تقليدية وآلات ميكانيكية وأسمدة وغيرها، ومن القوى العاملة. فالإنتاجية الزراعية تتوقف على عدد اليد العاملة ونوعيتها، أي مستواها العلمي والفني، وعلى حجم الحيازة ونوع الأرض (مروية أو غير مروية) ونوع التربة، ودرجة تطور مستلزمات الإنتاج، وفي شكل أساسي درجة المكننة وكثافة استعمال الأسمدة والمبيدات. وإلى هذه العوامل، يمكن إضافة عامل مهم في تحديد مستوى الإنتاجية وهو مستوى أسعار المنتجات الزراعية.

أما الإنتاج الزراعي العربي، فهو في وضعه الحالي غير كاف لسد حاجة الاستهلاك المحلي، ومعدلات الإنتاجية الزراعية في البلدان العربية متدنية جداً (باستثناء مصر التي وصلت فيها الإنتاجية إلى ٤٣٧٢ كلغ للهكتار الواحد عام ١٩٨٥). فإذا أخذنا إنتاجية الحبوب الغذائية في الوطن العربي، نجد أنها كانت الأدنى في العالم في عام ١٩٨٥، إذ بلغت ما يقارب ١٣٧٦ كلغ للهكتار الواحد، أي ما يمثل ٥٥ بالمئة من معدل الإنتاجية العالمية، و٣٥,٨ بالمئة من معدل الإنتاجية في البلدان النامية[١].

---

(١) عبد الله ابراهيم، المسألة السكانية وبنية المجال العربي: دراسة توثيقية تحليلية نقدية، دراسات المجال العربي؛ ١ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩١)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

ويبين الجدول رقم (٤ ـ ١) أنه باستثناء مصر والكويت والإمارات وقطر، كانت إنتاجية الحبوب لأعوام ١٩٧٩ـ١٩٨١ متدنية في الوطن العربي مقارنة بها في العالم والولايات المتحدة وفرنسا، ولم يتغيّر الحال في أعوام ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ إلا في العربية السعودية.

ويعود تدني الإنتاج في البلدان العربية في شكل أساسي إلى المشاكل أو النقص في عناصر الإنتاج: فمن ناحية الأرض تعاني الزراعة العربية مشاكل طبيعية واقتصادية، كما تعاني تدني المستوى العلمي والفني والمعرفي في شكل عام للقوى العاملة الزراعية، ومن تدني مستوى استعمال مستلزمات الإنتاج الحديثة.

أ ـ الأرض

بلغت نسبة الأراضي المزروعة في البلدان العربية نحو ٣٢ بالمئة من الأراضي القابلة للزراعة عام ١٩٨٩[٢]. وتعاني الأراضي الزراعية العربية مشاكل متعددة، منها طبيعية كالتصحر، أي زحف الصحراء وتقدمها نحو الأراضي الزراعية بفعل الانجراف المائي والانجراف الهوائي، ونقص العناصر الغذائية في التربة وزيادة الملوحة وإعادة التملح، ومنها اقتصادية مرتبطة بتفتيت حجم الحيازات الزراعية مع ما يرافقها من ضعف في البنى المؤسسية.

(١) **التصحـــر**: تغطي الصحاري نحو ٧٠ بالمئة من الأراضي العربية، مما يجعل مساحة الأراضي الزراعية تنخفض إلى حوالى ٥ بالمئة من مساحة اليابس الكلية. وتُظهر الدراسات أن حوالى ٣٥٧ ألف كلم^2 من الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة في البلدان العربية، وهي تشكل ١٨ بالمئة من مساحتها الكلية البالغة ١,٩٨ مليون كلم^2 تقريباً، أصبحت واقعة تحت تأثير التصحر[٣].

ففي المناطق الجافة، يقوم السكان قبل موسم المطر بتمهيد الأرض لزراعتها، فيزيلون الغطاء النباتي عنها ويحرثونها حرثاً عميقاً مرات عدة، مما يهيِّىء ظروفاً مناسبة للتعرية الهوائية وانجراف التربة بواسطة الرياح في حال أتى الموسم جافاً، أو بواسطة المياه الجارية عند سقوط الأمطار الإعصارية المفاجئة، فتتعرى الأرض وتتحول إلى صحراء مع تكرار هذه العملية.

---

(٢) سالم توفيق النجفي، **إشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٧٨.

(٣) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٦٢.

الجدول رقم (٤ ـ ١)

مردود الحبوب (كلغ/هكتار) في البلدان العربية (١٩٧٩ ـ ١٩٨١/ ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤)

مقارناً بمردودها في العالم والولايات المتحدة وفرنسا

	١٩٧٩_١٩٨١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الجزائر	٦٥٦	١٠٧١	٦٨١	٧٥٦
مصر	٤٠٥٣	٥٦٧٩	٥٩٩٥	٦٠٩٧
ليبيا	٤٣٠	٦٥٣	٦٣٧	٦١٤
موريتانيا	٣٨٤	٨٦٢	٨٣٩	٧٥٧
المغرب	٨١١	٥٨٨	٥٩٠	١٦٠٦
السودان	٦٥٩	٦٦٧	٥٠٧	٥٠٤
تونس	٨٢٨	١٥٢٢	١٢١٦	٨٩٣
إيران	١١٠٨	١٦٨٨	١٧٣١	١٨٣٠
العراق	٨٣٢	١٠٠٥	٨٠٤	٨٣٣
الأردن	٥١٦	١٢٢٢	٩٢٠	١٠٦٧
الكويت	٣٠٨٧	٥٠٨٢	٥٠٤٢	٥٤٧٣
لبنان	١٣٠٧	٢١٠٠	١٩١٩	١٨٣٣
عمان	٩٨٢	٢١٣١	٢١٨٠	١٧٦٢
قطر	٢٦٢٣	٣١٤٥	٣٠٤٨	٣٠٢٨
السعودية	٨٢٠	٤١٧٦	٤٤١١	٤٢٠٦
سوريا	١١٥٦	١١٧١	١٤٨٦	١٦٠٥
الإمارات	٥٦٠٨	٥٥٠٦	٦٤٣٨	٧٥٠٤
اليمن	١٠٤٥	١١١٠	١٠٩٧	١٠٩٢
الصومال	٤٧٤	٥١٤	٤٥٢	٤١٠
المتوسط في البلدان العربية	١٤٤١	٢٠٩٩,٦	٢١٠٤,٩	٢٢١٧,٩
العالم	٢١٩٤	٢٧٩٩	٢٧٤٤	٢٨٣٠
الولايات المتحدة	٤١٥٠	٥٣٥٩	٤٢٩١	٥٥٧٢
فرنسا	٤٧٠٠	٦٤٨٨	٦٥١٣	٦٥٥٤

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: Food and Agriculture Organization [FAO], *Annuaire de la production, 1994,* FAO Statistics Series; 48, vol. 48 (Rome: FAO, 1995).

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

المساحات الزراعية والمساحات المروية في البلدان العربية (بآلاف الهكتارات) للسنوات ١٩٧٨ و١٩٨٣ و١٩٨٨ و١٩٩٣

	المساحة الكلية لليابس	المساحة الزراعية				المساحة المروية				المساحة الزراعية بالنسبة لليابسة (بالمئة)	المساحة المروية بالنسبة للمساحة الزراعية (بالمئة)
		١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٨٨	١٩٩٣	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٨٨	١٩٩٣		
الجزائر	٢٣٨١٧٤	٧٥٤٢	٧٢٣١	٧٦٤٢	٧٨٥٠ ف	٢٥٠ ف	٢٩١	٣٣٦	٥٥٥ ف	٣,٣	٧,١
مصر	٩٩٥٤٥	٢٥٤٠ ف	٢٤٧٨ ف	٢٥٨١	٢٨٠٠ ف	٢٥٤٠ ف	٢٤٧٨ ف	٢٥٨١	٣٢٤٦	٢,٨	ـ
ليبيا	١٧٥٩٥٤	٢٠٧٣ ف	٢١٠٥	٢١٤٥ ف	٢١٧٠ ف	٢١٥ ف	٣٠٠ ف	٣٦٤ ف	٤٧٠ ف	١,٢	٢١,٦
موريتانيا	١٠٢٥٢٢	١٩٥	١٩٥ ف	٢٠١ ف	٢٠٨ ف	٤٩ ف	٤٩ ف	٤٩ ف	٤٩ (*)	٠,٢	٢٣,٥
المغرب	٤٤٦٣٠	٧٨٧١	٨٣٣٠	٨٧٥٤	٩٩٢٠	١١٥٥ ف	١٢٣٤ ف	١٢٦٠ ف	١٢٥٨ ف	٢٢,٢	١٢,٧
الصومال	٦٢٧٣٤	٩٩٠ ف	١٠١٥ ف	١٠٣٩ ف	١٠٢٠ ف	١٢٥ ف	١٥٠ ف	١٨٠ ف	١٨٠ ف	١,٦	١٧,٦
السودان	٢٣٧٦٠٠	١٢٤٠٠ ف	١٢٥٥٨ ف	١٢٨٠٠	١٢٩٧٥ف	١٨٠٠ ف	١٨٠٠ ف	١٩٤٦ ف	١٩٤٦ ف	٥,٥	١٥,٠
تونس	١٥٥٣٦	٤٩٢٣	٤٩٦٧ف	٤٨٢٦	٤٩٥٢	٢٠٠ف	٢٩٧	٣٠٠ف	٣٨٥ف	٣١,٩	٧,٨
البحرين	٦٨	٢ (*)	٢ ف	٢ ف	٢ ف	١ (*)	١ ف	١ ف	١ ف	٢,٩	٥٠
الكويت	١٧٨٢	١	٢	٥	٥ ف	١	١ ف	٢ ف	٢ ف	٠,٣	٤٠
لبنان	١٠٢٣	٣١٩ف	٢٩٨ ف	٢٩٨ف	٣٠٦ ف	٨٦ ف	٨٦ف	٨٦ف	٨٦ف	٢٩,٩	٢٨,١
عُمان	٢١٢٤٦	٤١	٤٣ ف	٥٦ ن	٦٣ ف	٣٨	٤١	٥٢ ف	٥٨ ف	٠,٣	٩٢,١
قطر	١١٠٠	٢	٣	٥	٧ ف	٣ف	٥ ف	٦ ف	٨ف	٠,٦	ـ
السعودية	٦١٤٩٦٩	١٨٥٦ ف	٢٢٧٠ ف	٣١٣٠ف	٣٧٤٠ف	٣٩٥	٤٠٥	٤٣٥	٤٣٥ ف	١,٧	١١,٦
سوريا	١٨٣٧٨	٥٥٨٨	٥٦٠٧	٤٩٨٧	٥٧٧٥ ف	٥١٩	٥٨٠	٦٥٠	٩٠٦ ف	٣١,٤	١٥,٧
الإمارات	٨٣٦٠	١٨	٣٢	٣٩	٣٩ف	٥ (*)	٥ ف	٥ ف	٥ ف	٠,٥	١٢,٨
اليمن	٥٢٧٩٧	١٤٦٢ ف	١٤٦٥ ف	١٤٧٩ ف	١٤٨١ ف	٢٨٢	٣٠٠ف	٣١٢	٣٦٠ف	٢,٨	٢٤,٣
الأردن	٨٨٩٣	٣٣٢ف	٣٤٧ف	٣٧٤	٤٠٥ ف	٣٧ف	٤٣ ف	٦١	٦٣ ف	٤,٥	١٥,٥
العراق	٤٣٧٣٧	٥٣٨٩ ف	٥٤٥٠ ف	٥٤٥٠ ف	٥٤٥٠ ف	١٧٠٠ ف	١٧٥٠ ف	٢٥٣٨	٢٥٥٠ف	١٢,٥ ف	٤٦,٨
ايران	١٦٣٦٠٠	١٤٨٦٧	١٥٢١٠ ف	١٦٨٧١	١٨١٥٠ ف	٥٦١١	٦٠٠٠ ف	٧٩٨١	٩٤٠٠ ف	١١,١	٥١,٨
المجموع	١٥١٢٦٤٨				٧٧٣١٨					٥,١	

الملاحظات:

(*) = مرجع شبه رسمي.

ف = تقديرات الفاو.

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

أما في المناطق الزراعية المروية، فيؤدي إسراف المزارعين في ري أراضيهم واستعمالهم طريقة الغمر في الري مع عدم إتمام عملية الصرف، إلى تملّح التربة. ففي وسط العراق وجنوبه تعاني ٥٠ بالمئة من الأراضي الزراعية خطر تملّح تربتها وتحوّلها إلى تربة ميتة. هذا وقد تملّح أكثر من ١٢ بالمئة من أراضي المشروع الأردني في غور الأردن، ونحو ٥٠ بالمئة من أراضي مشروع الفرات في سوريا، كما أن ٣٠ بالمئة من الأراضي الزراعية المصرية معرَّضة للتملّح أو تعاني تبعاته. وقد ظهر التملّح أيضاً في مشروع ماكنو الزراعي قرب وهران في الجزائر(٤).

من جهة أخرى، أدت زيادة عدد القطعان في بعض المناطق الرعوية العربية إلى القضاء على الغطاء النباتي وتعريض المراعي لخطر التصحر، كما هو الحال في الصومال حيث من المحتمل أن تتحوّل كل الأراضي، باستثناء أودية الأنهار، إلى صحراء في عام ٢٠٠٠.

أضف إلى كل ذلك خطر زحف الرمال على الأراضي الزراعية ومصادر المياه بفعل الرياح التي تجمّع الرمال على شكل كثبان رملية متحركة، وقد تعرَّض لهذا الخطر بعض الواحات في إيران وفي منطقة الإحساء في العربية السعودية، كما تعرَّضت له الطرق المعبَّدة والحديدية في تونس والجزائر والمغرب وليبيا.

(٢) **الحيـازات**: إن توزيع الحيازات الزراعية العربية ينم عن سيطرة للحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة، أي المخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي أكثر مما هو للسوق، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلّق بعدم حصر الحيازات وتحديدها، وبما تفرضه حقوق الاستغلال العائلي والقبلي على الأراضي والمياه من تعقيدات اجتماعية وسياسية تحول دون التوصل إلى الطاقات الإنتاجية القصوى. وتعاني مزارع الدولة والجمعيات التعاونية الزراعية والتي تشكل وحدات إنتاجية كبرى، تبعات مشاكل الإدارة التي تنقصها الكفاءة ويغلب عليها الطابع الروتيني والبيروقراطي، مما يؤدي إلى ضعف إنتاجيتها على رغم تجهيزاتها الفنية والتقنية.

ب ـ مستلزمات الإنتاج

يستخدم الإنتاج الزراعي العربي الحالي كميات قليلة من مستلزمات الإنتاج الحديثة كالأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسَّنة والجرارات والآلات الزراعية، فضلاً عن أنه يستخدمها استخداماً سيئاً. فالبذور والتقاوي المستخدمة لا تناسب مشاكل البيئة الإنتاجية كانخفاض معدلات الأمطار، والأمراض التي تصيب الزرع كصدأ القمح او تفرط السمسم،

(٤) جمعة رجب طنطيش، **الإمكانات الزراعية في العالم الإسلامي ووسائل توظيفها** (مالطة: مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩١)، ص ١١٣ ـ ١١٤.

وهي تعاني تبعات تخلّف تحسينها. ويواجه بعض المناطق مشاكل تحول دون التوسع في التسميد مثل ملوحة الأرض المروية، وعدم حصر الأراضي والحاصلات والاحتياجات السمادية لكل منها، وعدم توافر الأسمدة بالأنواع والكميات اللازمة، والنقص في الإرشاد الفني للمزارعين حول الكيفية الأمثل لاستخدامها.

أما الآلات الزراعية الميكانيكية، فما زال معدل استخدامها منخفضاً في الدول العربية، إذ ترتفع المساحة المزروعة للجرار الواحد إلى ١٥٣ هكتاراً عام ١٩٩٣ مقابل ٣٩ هكتاراً في الولايات المتحدة و١٣ هكتاراً في فرنسا و٥٦ هكتاراً في العالم، وفي البلدان العربية تحتل مصر عام ١٩٩٣ المرتبة الأولى من حيث كثافة استخدام الجرارات (٤٦ هكتاراً للجرار الواحد)، وتليها الكويت (٥٠ هكتاراً)، وليبيا (٦٤ هكتاراً). فيما ترتفع هذه المساحة للجرار الواحد إلى ١,٧٨١ هكتاراً في العربية السعودية، وإلى ١,٢٣٦ هكتاراً في السودان، وإلى ٦٢١ هكتاراً في موريتانيا (الجدول رقم (٤ ـ ٣)).

وينخفض معدل استخدام الحصادات الدارسات في البلدان العربية انخفاضاً مهماً، إذ ان هذه الدول تستخدم في عام ١٩٩٣ حصادة دارسة لكل ١٠٨٤,٥ هكتار من الأراضي المزروعة حبوباً مقابل حصادة دارسة لكل ١٧٩ هكتاراً في العالم ولكل ٩١ هكتاراً في الولايات المتحدة، ولكل ٥٥ هكتاراً في فرنسا. وفي البلدان العربية تأتي عُمان بالمرتبة الأولى في هذا المجال (حصادة ـ دارسة لكل ٦٧ هكتاراً من الأراضي المزروعة حبوباً)، تتبعها الإمارات (٢٠٠ هكتار)، بينما ترتفع هذه المساحة الى ١٣,٦٧٦ هكتاراً في اليمن، وإلى ٣,٨١٣ هكتاراً في السودان.

كما أنه على رغم ضآلة عدد المعدات الزراعية المستخدمة في البلدان العربية، فلا تزال تعاني مشاكل في الصيانة وسوء الاستخدام، مما يساهم في رفع كلفة الإنتاج، أو الانخفاض في الإنتاجية.

ج ـ القوى العاملة الزراعية

تعاني الزراعة العربية مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، إذ يواجه بعض البلدان (مثل عمان) مشكلة الفائض في هذه القوى، مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، فيما تواجه بلدان أخرى نقصاً في هذه القوى، مما يؤدي الى ارتفاع في الأجور وبالتالي في كلفة الإنتاج الزراعي. ويعود هذا النقص في القوى العاملة إلى انعدام الحوافز التي تقدّمها لها الزراعة، وإلى معاناتها من مشاكل اقتصادية واجتماعية يسبّبها انخفاض الإنتاجية والدخل والمستوى المعيشي في الزراعة والريف في شكل عام، بفعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التهميشية للريف، مما يؤدي غالباً الى النزوح والهجرة هرباً من الظروف المعيشية القاسية. وقد ساعد على هذه الهجرة الفورة النفطية العربية في أواسط السبعينيات حيث استقطبت البلدان المنتجة للنفط اليد العاملة، حتى العاملة منها في الزراعة.

الجدول رقم (٤ ـ ٣)
الآلات الزراعية في البلدان العربية والعالم والولايات المتحدة وفرنسا للسنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٩٣

	جرار زراعي				حصادة دارسة				المساحة الزراعية عام ١٩٩٣ (بآلاف الهكتارات)	معدل الهكتارات للجرار الواحد عام ١٩٩٣	المساحات المزروعة حبوباً عام ١٩٩٣ (بآلاف الهكتارات)	معدل الهكتارات المزروعة حبوباً للحصادة الواحدة
	٨١/٧٩	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	٨١/٧٩	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣				
الجزائر	٤٦٩٤٩	٩١٥٠٠ف	٩١٢٥٠ف	٩١٢٥٠ف	٤٤٥٢	٩٥٠٠ ف	٩٦٠٠ف	٩٦٠٠ف	٧٨٥٠ ف	٨٦	٢٩٥٢	٣٠٧,٥
مصر	٣٦٢٧٦	٥٩٠٠٠ف	٦١٠٠٠	٦١٠٠٠ ف	٢١١٠	٢٣٦٠ ف	٢٣٧٠ ف	٢٣٧٠ ف	٢٨٠٠ ف	٤٦	٢٤٩٥	١٠٥٣
ليبيا	٢٣٥٠٠	٣٤٠٠٠ف	٣٤٠٠٠ف	٣٤٠٠٠ ف	٢٦٠٠	٣٤١٠ف	٣٤١٠ف	٣٤١٠ف	٢١١٧٠ ف	٦٤	٤٢٨ف	١٢٥,٥
جيبوتي	٦	٨ف	٦ ف	٦ ف	—	—	—	—	—	—	—	—
موريتانيا	٢٨٤	٣٣٧ ف	٣٣٥ ف	٣٣٥ ف	—	—	—	—	٢٠٨ ف	٦٢١	—	—
المغرب	٢٦٠٩٤	٤١٠٠٠	٤٢٠٠٠ ف	٤٢٠٠٠ف	٣٥٢٠	٤٥٨٠ف	٤٥٠٠ ف	٤٥٠٠ ف	٩٩٢٠	٢٣٦	٤٩٦٤	١١٠٣
الصومال	١٦٥٠	٢١٣٠ ف	٢١٤٠ ف	٢١٤٠ ف	—	—	—	—	١٠٢٠ ف	٤٧٧	—	—
السودان	٩٥٦٧	١٠٤٥١	١٠٥٠٠ ف	١٠٥٠٠ ف	٨٦٠	١٤١٩	١٦٠٠ف	١٦٠٠ف	١٢٩٧٥ ف	١٢٣٦	٦١٠١	٣٨١٣
تونس	٢٥٨٣٣	٢٥٥٠٤	٢٧٤٧٤	٢٧٤٧٠ف	٢٤٥٣	٢٩٣٨	٣١٠٩	٣١٠٠ف	٤٩٥٢	١٨٠	١٥٧٧	٥٠٩
ايران	٧٧٩٨١	١١٦٠٠٠ف	١١٨٠٠٠ ف	١١٨٠٠٠ ف	٣٠٥٦	٢٨٠٠ ف	٢٧٥٠ ف	٢٧٠٠ف	١٨١٥٠ ف	١٥٤	٩٤١٢	٣٤٨٦
العراق	٢٣٣٣٦	٣٣٠٠٠ف	٣٢٠٠٠ف	٣٢٠٠٠ ف	٣٢٢١	٢٠٠٠ ف	١٩٠٠ف	١٩٠٠ف	٥٤٥٠	١٧٠	٢٨٧٣	١٥١٢
الأردن	٤٥٦٨	٥٨٠٠ ف	٥٨٠٠ ف	٥٨٠٠ ف	٦٢	٧٠ ف	٨٠ ف	٨٠ ف	٤٠٥ ف	٧٠	١٠١	١٢٦٢,٥
الكويت	٢٦	١٢٠ ف	١٠٠ ف	١٠٠ ف	—	—	—	—	٥ ف	٥٠	—	—
لبنان	٣٠٠٠	٣٠٠٠ ف	٣٠٠٠ ف	٣٠٠٠ ف	٩٠	٩٥ ف	٩٥ ف	٩٥ ف	٣٠٦ ف	١٠٢	٤٠ ف	٤٢١
عمان	٩٩	١٤٧ ف	١٥٠ ف	١٥٠ ف	١٢	٤٣ ف	٤٥ ف	٤٥ ف	٦٣ ف	٤٢٠	٣ ف	٦٧
قطر	٦١	٧٩	٦٧	٦٩	١٠	٤٥	٢٢	٧	٧ ف	١٠١	٢	٢٨٦
السعودية	١٢٠٠	٢٠٠٠ ف	٢١٠٠ ف	٢١٠٠ ف	٤١٠	٦٥٠ ف	٦٦٠ ف	٦٦٠ ف	٣٧٤٠ف	١٧٨١	١١٤٣	١٧٣٢
سوريا	٢٨٠٩٠	٦٥٥٩٤	٧١٠٠٠ف	٧١٠٠٠ف	٢٤٤٩	٣٠٦٨	٣٤٣٩	٣٥٠٠ف	٥٧٧٥ف	٨١	٣٦٢٥	١٠٣٦
الإمارات	١٦٠	١٨٣	١٨٥ ف	١٨٥ ف	٣	٥ ف	٥ ف	٥ ف	٣٩ ف	٢١١	١ف	٢٠٠
اليمن	٤٤١٠	٥٤٥٠ ف	٥٤٨٠ ف	٥٤٨٠ ف	٤٠	٥٥ ف	٥٥ ف	٥٥ ف	١٤٨١	٢٧٠	٧٥٢	١٣٦٧٣
المجموع من دون جيبوتي				٥٠٦٥٧٩				٣٣٦٢٧	٧٧٣١٦	١٥٣	٣٦٤٦٩	١٠٨٤,٥
الولايات المتحدة	٤٧٦٧٦٦٦	٤٨٠٠٠٠٠ ف	٤٨٠٠٠٠٠ ف	٤٨٠٠٠٠٠ ف	٦٧٢٨٦٧	٦٦٣٠٠٠ ف	٦٦٢٠٠٠ ف	٦٦٢٠٠٠ ف	١٨٧٧٧٦ ف	٣٩	٦٠٣٤٣	٩١
فرنسا	١٤٦٠٩٠٠	١٤٦٠٠٠٠ ف	١٤٦٠٠٠٠ ف	١٤٦٠٠٠٠ ف	١٤٥٦٠٠	١٥٣٥٠٠ ف	١٥٤٠٠٠ ف	١٥٤٠٠٠ ف	١٩٤٣٩	١٣	٨٥٤١	٥٥
العالم	٢١٧٦٦٩٧٦	٢٠٦٠٠٣٥٣٦	٢٥٩٣٠٦٧٢	٢٥٧٠٣٩٠٤	٣٥٣٩٣٦٣	٣٩٢٠٨٥٣	٣٨٩٦٢١٣	٣٨٤٧٩٩٣	١٤٤٧٥٠٩	٥٦	٦٨٩٤١٢	١٧٩

الملاحظات:

(*) = مرجع شبه رسمي.

ف = تقديرات الفاو.

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه.

وعلى رغم تشابه مشاكل القوى العاملة في البلدان العربية، إلا ان أهمية مسبباتها تتفاوت من بلد إلى آخر. ففي مصر مثلاً، ينتج من الازدياد الديمغرافي ضيق في الرقعة الزراعية، مما يؤدي الى فائض في القوى العاملة الزراعية. كما أن صغر حجم الحيازة الزراعية يؤدي إلى انخفاضٍ في الدخل الزراعي ويحدّ من إمكانية استخدام المكننة، وبالتالي يشكل عائقاً أمام تحسين الإنتاجية. يضاف إلى ذلك ما تسبّبه السياسة السعرية الزراعية من انخفاض في الدخل الزراعي.

أما المشاكل التي تعانيها القوى العاملة الزراعية السورية، فهي قصور الإدارة والقطاع العام عن توفير الخدمات، خصوصاً في مجال الري واستصلاح الأراضي وتقديم القروض، إضافة إلى صغر حجم الحيازة وتبعثرها.

كما تعاني اليد العاملة الزراعية في الأردن ولبنان من تلكؤ السلطات العامة في توفير مستلزمات رفع الإنتاجية من ري وخدمات وتجهيزات إنتاجية، إضافة إلى المشاكل التي يسببها في الأردن نظام ملكية الأراضي والحيازات وعدم تكافؤ فرص الحصول على أراضٍ زراعية.

وتنعدم في العراق الحوافز التي تحث على العمل في الزراعة بسبب سقف حجم الحيازة المفروض وتقلّبات الأسعار وقصور الإدارة والقطاع العام عن توفير المستلزمات والخدمات الإنتاجية[٥].

أما من حيث نوعية اليد العاملة الزراعية العربية، فهي تعاني نقصاً في معرفتها لأساليب الإنتاج العلمية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها، وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي، وغياب الإرشاد الزراعي الفعّال، وانتشار الأمية واتباع التقليد، مما يؤثر سلباً في مستوى الإنتاجية.

يتمخض عن سائر هذه المشاكل التي تعانيها عناصر الإنتاج الزراعي في البلدان العربية، كلفة إنتاج عالية وتدنٍّ في مستوى الإنتاجية، وهما ذوا مفاعيل جد سلبية على الأمن الغذائي.

د ـ مشاكل الإنتاج الزراعي اللبناني[٦]

إن الأراضي الصالحة للزراعة في لبنان تبلغ حوالى ٣٦,٠٠٠ هكتار، من أصل مساحته الإجمالية البالغة ١٠,٤٠٠ كلم^{٢}. ويُزرَع من هذه الأراضي حالياً حوالى ٦٠ بالمئة.

---

(٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، أوضاع ومشاكل القوى العاملة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا، دراسات أسواق العمل؛ ٤ (عمان: اللجنة، ١٩٩٠)، ص ٥٦ ـ ٥٩.

(٦) M. Hamzé, «L'Impact des biotechnologies sur l'agriculture au Liban,» dans: ECC, CIHEAM et FAO, *Options méditerranéennes*, série, A, no. 14, *Place et rôle des biotechnologies dans les systèmes de recherche agronomique des pays méditerranéens*, Tec Doc (Paris: 1991).

فتنوع تضاريس الأرض يقابله تنوع كبير في المناخات والزراعات: شبه استوائية، معتدلة، نصف قارية ونصف جافة. كما يعود ذلك إلى توزيع واسع للهواطل (٦٢٢ إلى ١,٢٧٠ ملم) وللحرارات (١٤,٦ إلى ٢٠,٥ درجة حرارية مئوية كمتوسط سنوي).

أما الري الذي يشكِّل عنصراً حيوياً في ظل مناخ متوسطي، فهو ضعيف جداً، إذ يغطي فقط ١٦ بالمئة من الأراضي المزروعة على رغم الثروات المائية المتوافرة.

ولناحية الملكية، فإن ٣٢ بالمئة من الأراضي الزراعية هي ملك العاملين فيها. أما المتوسط القومي لمساحة الحيازات، فهو ٢,٤ هكتار. والعاملون في الزراعة الذين يُقدَّرون بـ ١٥٠,٠٠٠ شخص هم بانخفاض مستمر بسبب النزوحات المهنية إلى خارج الزراعة، وبسبب الهجرات الكبيرة التي سبَّبتها الحرب اللبنانية.

إن الزراعة التي شكَّلت لزمن طويل إحدى أهم الثروات اللبنانية (٣٣ بالمئة) من إجمالي الناتج القومي (PNB) لم تعد تشكل عام ١٩٩٠ سوى ٨ بالمئة. ومن أهم أسباب هذا الانخفاض نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى بوتيرة أعلى مما هي عليه في الزراعة. ويعود ذلك إلى عدم كفاية التمويل الزراعي، إذ ان القروض القليلة التي كانت تُقدَّم قبل عام ١٩٧٥ (٣,٨ بالمئة) أصبحت شبه معدومة منذ عام ١٩٨٨ (٠,٨٠ بالمئة). وبسبب سياسة الباب المفتوح التي تعتمدها الدولة لم يجذب القطاع الزراعي رؤوس الأموال التي تحوَّلت إلى قطاعات التجارة والخدمات، باستثناء الزراعات المكثَّفة كزراعة الخضار، أو الزراعات الهامشية كزراعة الزهور والزراعات الأجنبية القليلة التكثُّف، والزراعات المحظورة ذات المردود السريع والمؤكد.

بشكل عام، تعاني الزراعة اللبنانية اليوم ما يلي:

- غياب سياسة وخطة زراعيتين من قبل الحكومة، فالزراعة لا تشكل همّاً أساسياً للقطاع العام الذي أصبحت مساهمته شبه معدومة، فحصة الزراعة من موازنة الدولة هي أقل من ١ بالمئة.
- نظام الإرث الذي يفتت الحيازات الزراعية.
- تمويل وإقراض غير كافيين وموزَّعان في شكل سيّىء.
- تربة غير محافَظ عليها، أضعفها استغلال قديم ومكثَّف بتقنيات قلّما أخذت في الاعتبار التوازن البيولوجي والغذائي للأرض.
- التطوّر العشوائي لبعض الزراعات من دون أي اعتبار اقتصادي وبيئي.
- الاضطرابات والهجرات القسرية للسكان والتي عرفتها مناطق ريفية عديدة.
- الاختلال الاقتصادي المقرون بالتضخم الجامح الناتج من تدهور صرف الليرة اللبنانية.

هذا ويمكن الحديث عن نمو الزراعة اللبنانية بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٨ بشقَّيه النباتي والحيواني بالتركيز على الملاحظات الآتية:

- تطوّر مهم في زراعات الفاكهة، وخصوصاً الحمضيات التي تحتل المرتبة الأولى نسبةً الى كمية الإنتاج (٣٥٠,٠٠٠ طن في ١٢,٥٠٠ هكتار) والتي تمثل ٣٠ بالمئة من الإنتاج الزراعي.

- منذ السبعينيات، شهد لبنان توسعاً في زراعات الخضار وزراعة الزهور (١٦ بالمئة من الإنتاج الزراعي)، وتضاعفت في الأعوام الأخيرة بفضل الزراعات المحمية. وقد كانت في عام ١٩٩٠ تحتل المرتبة الثالثة، تسبقها الزراعات المحظورة (٢٦ بالمئة من الإنتاج الزراعي) من حشيشة (٨٨,٠٠٠ طن في ٢٢,٠٠٠ هكتار) وخشخاش (٣٠,٠٠٠ طن في ١,٥٠٠ هكتار).

- تشهد الزراعات التقليدية الكبيرة البعلية والمروية (الحبوب، القرنيّات، البطاطا...) تراجعاً قوياً (٨ بالمئة من الإنتاج الزراعي)، فهي حالياً متروكة لصالح زراعات أكثر ربحاً.

- تعاني الزراعات الصناعية (شمندر سكري، تبغ، زيتون...) النتائج السلبية للوضع الحالي ولاختلال الأسواق العالمية، مما يجعلها تتراجع في استمرار ولم تعد تتخطى سوى ٢ بالمئة من مجموع الإنتاج الزراعي اللبناني.

- على صعيد الإنتاج الحيواني الذي يحتل ١٨ بالمئة من الإنتاج الزراعي، يحتل إنتاج الطيور والدواجن المرتبة الأولى، مع تقدّمه المستمر على رغم العديد من المشاكل التقنية التي يواجهها، فيما يبقى إنتاج الحليب (٢٣ ليتراً/ الشخص الواحد) واللحوم الحمراء غير كافٍ.

باختصار لم يعد لبنان، في الظروف الأمنية التي عرفها، وبمساحته الصغيرة، وبتقاليده الزراعية المسيطرة وكثافته السكانية، قادراً على تأمين حاجاته الغذائية. فإنتاج القمح مثلاً لا يغطي سوى ١٣ بالمئة من حاجات السكان، والسكر ١٨ بالمئة والزيوت النباتية ٢٧ بالمئة، واللحوم ١٠ بالمئة، ومشتقات الحليب ١٩ بالمئة. فقط إنتاج البيض (١١٠ بالمئة) وإنتاج الفاكهة (١٦٠ بالمئة) يشكلان فائضاً.

والجدير بالذكر أن لبنان كان مصدراً مهماً للفاكهة والخضار في المنطقة في بداية السبعينيات، حيث كانت نسبة ٩٠ بالمئة من إنتاجه تتجه نحو التصدير، عندما كانت الزراعة في بعض بلدان المنطقة جد متواضعة، فكانت منتوجات لبنان مقدَّرة جداً لتنوُّعها ولنوعيتها. في الوقت الحالي، تدنَّت نوعية هذه المنتوجات، مما أثّر في حجم التصدير (٤٠٠ بالمئة) وفي المكانة التي يحتلها القطاع الزراعي في الاقتصاد اللبناني. وقد ترافق هذا التراجع في الزراعة اللبنانية مع تطوّر في زراعات البلدان المجاورة بفضل العائدات النفطية التي سمحت بإنشاء زراعات متقدّمة ذات منتوجات مدعومة مالياً وذات قدرة عالية على المنافسة.

٢ ـ مشاكل التسويق

إن التسويق الزراعي هو انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها، وهو عملية متكاملة ومتداخلة مع الإنتاج الزراعي، وله دور ديناميكي يتمثل في تشجيع المنتجين لزيادة إنتاجهم باغتنام فرص الإنتاج الجديدة استجابةً لإشارة السعر، وتشجيع المستهلكين على زيادة الاستهلاك من خلال إيجاد طلب جديد أو استعمال جديد لسلعة معروفة.

أما التسويق الزراعي العربي، فهو كالإنتاج، يعاني مشاكل وعيوباً كبيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب، من تدن في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق، وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوافرة في مجال البحوث التسويقية، ودراسات الأسواق، والعجز في الكفاءات التسويقية المدرَّبة؛ مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير، وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة عدم وجود المعرفة الكافية لدى المزارعين بالأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدريج وتعبئة ونقل وتخزين وغياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال. أضف إلى كل ذلك، انعدام تخطيط التصنيع الزراعي المبني على أساس متطلبات التصنيع الفعلية، بحيث يتلاءم الإنتاج مع هذه المتطلبات.

ويمكن تقسيم المشاكل التي تعيق تقدم التسويق الزراعي العربي بشكل عام كالآتي:

أ ـ المشاكل المتعلقة بالصادرات

تتصف الصادرات الزراعية العربية في شكل عام بالعشوائية. فإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى التقلب في كمية السلع الزراعية المصدَّرة من سنة إلى أخرى، تبقى البلدان العربية بعيدة عن اعتماد أسس ومبادىء تجعلها تحافظ على أسواقها الزراعية، إذ تقتصر قرارات التصدير على فترات حصول الفائض الذي يدفع الى البحث عن أسواق للتصدير، الأمر الذي لا يؤدي إلى قيام أسواق تصريفية ثابتة على المدى البعيد.

ب ـ المشاكل الفنية

لم يصل معظم البلدان العربية إلى المستوى الفني المطلوب في الإعداد للتصدير، خصوصاً في ما يتعلق بالقطف والنقل والفرز والتدريج والتغليف، مما يؤثِّر سلباً في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق. كما أن بعض الدول يفتقد أصول التقيّد بالمواصفات الخاصة بالتصدير، إذ لا يلتزم بعض المصدرين بمواصفات متفق عليها مسبقاً، مثل عدد الثمار في الصندوق وحالة النضج وغيرها، مما يؤدي إلى عدم الثقة بنوعية المنتجات المصدَّرة.

ج ـ مشاكل الخدمات التجارية

إن الخدمات التجارية كالنقل والتخزين والاتصالات والإعلام والمعلومات التجارية عن الأسواق واحتياجاتها والأسعار، غير متوفرة في شكل كاف في معظم البلدان العربية، مما يشكّل عائقاً كبيراً في وجه الصادرات الزراعية التي هي في مجملها سريعة العطب وتستلزم سرعة في تداولها ونقلها من الدول المصدَّرة إلى المستوردة، خصوصاً أن بعض الدول لا يملك طاقة تخزينية مبردة كبيرة.

أضف إلى كل ذلك، أن الصادرات الزراعية العربية غير قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية من حيث الجودة، وخصوصاً تلك الواردة من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والتي تجد رواجاً في أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج نظراً لارتفاع مستوى الدخل الفردي. ويزيد الدعم الذي تقدمه دول العالم للصادرات الزراعية، وخاصة دول السوق الاوروبية وتركيا، من صعوبة المنافسة. ومن اللافت أن اتفاق «الغات» عام ١٩٩٣، والذي يقضي بتحرير التجارة الدولية والعمل على إزالة القيود الجمركية التي تحول دون انسيابها بين دول العالم او تخفيضها، مركِّزاً على المنتجات الزراعية، سوف يؤثِّر في صادرات المنطقة نظراً إلى انخفاض قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. هذا بالإضافة إلى اتساع الفجوة الغذائية، بحيث يتوقع ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة تخفيض دعم صادرات الغذاء في الدول المتقدمة، مما سيؤدي إلى زيادة قيمة الواردات الغذائية.

ويزيد انعدام جدية التنسيق الإقتصادي الزراعي بين البلدان العربية، سواء على صعيد الإنتاج أو تبادل السلع الزراعية، في عدم تكافئها مع التكتلات الاقتصادية غير العربية، إذ نجد أن محاولات التعاون بين هذه الدول في خلال العقدين الماضيين من خلال جامعة الدول العربية وتنظيماتها الاقتصادية ومن خلال المجالس الاقتصادية العربية، لم تحقّق المرجوّ منها في هذا المجال.

الفصل الخامس

مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي

يؤلّف الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين. فتتخذ مؤسسات الإرشاد الزراعي على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية. كما يُناط بها التعرّف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدها ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها.

وقد بذلت البلدان العربية في الأعوام الأخيرة الماضية جهوداً لا يُستهان بها من أجل تحسين الإنتاج الزراعي. فمن بين الإصلاحات والخطوات التي قامت بها على هذا الصعيد، إقدامها على تأسيس معاهد للدراسة والبحث في الاقتصاد الزراعي، وبنوك للمعلومات، وعلى وضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها.

ولكن وعلى رغم كل تلك الجهود، لم تصل النتائج إلى تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك نتيجة مشاكل عدة، منها ما يختص بالعنصر البشري، ومنها بالتنظيم المؤسسي، وأغلبها ذات طابع مالي. وسنعالج في هذا الفصل أهم هذه المشاكل[1].

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «واقع الإرشاد الزراعي في الجمهورية العربية السورية وسبل ومجالات تطويره،» (E/ESCWA/AGR/1993/11)، ص ١ ـ ٣.

١ ـ ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي

إن ضعف حلقات الربط أو انعدامها، بين مؤسسات الإرشاد ومؤسسات البحوث الزراعية، ومصادر التقانة الأخرى، يعرقل انسياب المعلومات بين الجهات ذات العلاقة، ويعطل العمل المؤسسي ويفتح الباب أمام الاجتهادات والمبادرات الشخصية.

ويعاني الإرشاد الزراعي في الأردن تبعات ضعف العلاقة بينه وبين البحث الزراعي، وذلك لعدم وجود آلية محددة لنقل المعلومات في الاتجاهين على رغم وجود الاثنين تحت إدارة واحدة وسقف واحد. كما يعاني تبعات ضعف التنسيق ما بين الإرشاد الزراعي والجهات العامة والخاصة الأخرى ذات العلاقة بالنشاطات الإرشادية، واعتماد التنسيق القائم في معظم الحالات على العلاقة الشخصية وعدم استمراريته[٢].

كما يعاني الإرشاد الزراعي المصري تبعات عدم وجود صلة قوية وفعالة بين الجهاز الإرشادي الزراعي من ناحية، وأجهزة البحث العلمي الزراعي، سواء في وزارة الزراعة أو كليات الزراعة في الجامعات أو المركز القومي للبحوث، من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى قلة عدد اختصاصيي المواد والإرشاديين الذين يعملون كهمزة وصل بين أجهزة البحث الزراعي والمرشدين الزراعيين على مختلف المستويات، خصوصاً المستوى المحلي لنقل نتائج البحوث والمشاكل الزراعية الميدانية إلى أجهزة البحوث، لإيجاد الحلول المناسبة لها[٣].

وكذلك الأمر بالنسبة لسوريا، حيث لا توجد آلية محددة لنقل المعلومات بين البحث والإرشاد الزراعي. أما مشاركة المرشدين في التجارب البحثية في مراكز البحوث، فتقتصر على متابعة بعض هذه التجارب وتسجيل نتائجها لتحليلها من قبل الباحثين.

٢ ـ اختلال التوازن بين مؤسسات الإرشاد والبحوث

إن اختلال التوازن في الشكل المؤسسي بين مؤسسات الإرشاد ومؤسسات البحوث هو بارز من القاعدة إلى القمة.

ففي الأردن مثلاً أدى دمج البحث الزراعي والإرشاد الزراعي في إدارة واحدة إلى استئثار النشاطات البحثية بمعظم الموارد البشرية والمادية المتوفرة في أكثر الأحيان. كما أدّت عمليات النقل المتواصلة لموقع الإرشاد الزراعي في الهيكل التنظيمي للوزارة وتغيير أعداد

---

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «واقع الإرشاد الزراعي في الأردن وسبل ومجالات تطويره،» (E/ESCWA/AGR/1992/11)، ص ٤٤.

(٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [الفاو]، **تحليل السياسات الزراعية في جمهورية مصر العربية**، دراسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (روما: [الفاو]، ١٩٩٤)، ج ١: **برنامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في قطاع الزراعة في جهورية مصر العربية**، ص ١٢٥.

الأقسام والشعب التابعة له ومهامها، إلى عدم استمرارية الكثير من النشاطات، وإلى ضعف الدعم الذي من المفترض أن يوفره الكادر المركزي للنشاطات الميدانية في المناطق المختلفة.

ويؤدي عدم وضوح العلاقة بين الجهاز الإرشادي والجهاز التعاوني في مصر إلى عرقلة الأنشطة الإرشادية على المستوى المحلي، إذ تشرف على المرشدين الزراعيين الكوادر العليا في أجهزة الإرشاد الزراعي جنباً إلى جنب مع رؤساء الأجهزة الزراعية في المحافظات التي ينتمي إليها المرشدون الزراعيون. ويصعب على ممثل الإرشاد الزراعي في المنطقة وعلى مساعديه الوصول إلى جميع المزارعين في منطقتهم. وهكذا يشعر المزارعون أنهم بعيدون عن موظفي الإرشاد، مما يجعلهم يتوجهون في أحيان كثيرة إلى العاملين في التعاونيات في قراهم للاستفادة من خدماتهم. أضف إلى ذلك، تعدّد الأعمال الإرشادية الزراعية في مصر، بسبب عدم تكامل التخطيط بين الجهاز الإرشادي الحالي وباقي الأجهزة التي تقوم بهذه الأعمال الإرشادية كالإرشاد البستاني، والبيطري، والسمكي، والإنتاج الحيواني، وتوطين المزارعين في المناطق المستصلحة، والتثقيف الإعلامي الريفي، والبرامج الريفية في الإذاعة والتلفزيون[(٤)].

٣ ـ عدم استقرار السياسة الزراعية وغياب الاستراتيجيا الإرشادية

بما أن الوظيفة الأساسية للإرشاد الزراعي هي تنفيذ أو المساهمة في تنفيذ أهداف السياسات الزراعية، فقد أدى عدم استقرار السياسات الزراعية أو عدم وضوحها في بعض البلدان العربية إلى عدم استقرار الإرشاد الزراعي. ونجد في كثير من هذه الدول أن السياسات الزراعية تحد من تبني التقانات الجديدة. فالحكومات تسعى دائماً إلى تحديد أسعار المنتجات الزراعية حمايةً للمستهلك، وهذا يؤدي إلى تقليل عائد الاستثمار في التقانات الجيدة؛ بما أن عملية تبنّي التقانة عملية ديناميكية تعتمد على مقارنة التكلفة بالعائد ومقدرة المزارع على توفير الأموال للاستثمار. كما يؤدي عدم وضوح أهداف الخطط الزراعية إلى غياب استراتيجيا واضحة للإرشاد. فتأتي النشاطات الإرشادية كردود فعل لمواجهة أزمات معيَّنة مثل ظهور أحد الأمراض النباتية أو الحيوانية، أو كحملات إعلانية للترويج لصنف جديد من البذور أو الأسمدة أو غير ذلك، من دون أي اعتبار للتأثيرات غير المرغوبة التي من المحتمل أن تحدث بإدخال التقانة الجديدة في ظروف اجتماعية واقتصادية معيَّنة.

٤ ـ التفاوت بين الإرشاد والتطبيق

تشكو البلدان العربية من عدم وجود القدرة التنظيمية المحلية التي تتولى تطبيق

---

(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «الزراعة والتنمية في غربي آسيا،» العدد ١١ (١٩٨٨)، ص ١٨.

المعرفة والخبرة المستوردتين والعمل على تطويرهما، بالإضافة إلى غياب المعرفة الكافية لإدارة برامج البحث العلمي المتكامل. كما يفتقر العاملون الإرشاديون الميدانيون إلى التدريب العملي في مجالات تطبيق التقانة المحسَّنة، ولا تتوافر لديهم الفرص الكافية للتدريب في مجالات أسس تعليم الكبار ومبادئه، ومبادىء العمل الإرشادي الفعال، وطرق الاتصال الإرشادي ومهاراته، والاستخدام الأمثل للمعينات الإرشادية، والجوانب الاجتماعية والثقافية للعمل الإرشادي، وبناء البرامج الإرشادية، ونشر المستحدثات وتبنيها، واختيار القيادت المحلية الريفية وتنميتها.

٥ ـ الإرشاد وضعف الموازنة

إن الموازنة التي يخصصها معظم البلدان العربية للبحث والإرشاد الزراعي لا تتعدى ١ بالمئة من الدخل القومي، فيما تخصص الدول المتقدمة للغاية عينها من ٣ بالمئة إلى ٥ بالمئة ويؤدي ذلك إلى شح الموارد الموجَّهة للإرشاد الزراعي وتأثره عند أي تقليص للموازنات العامة، خصوصاً على مستوى حلقات الاتصال ونشر المعرفة. فنلاحظ أن الإرشاد الزراعي في الأردن يعاني عدم كفاية الموارد المتاحة له، كما يعاني نقص وسائل النقل والمعدات والمواد التعليمية على مستوى المركز ومستوى مديرية الزراعة، مما يعيق تنفيذ النشاطات الإرشادية ويحد من اتصال المرشد بالمزارعين في منطقته. كما نلاحظ ندرة المعينات السمعية والبصرية التي تستخدم في تدريب العاملين الإرشاديين في مصر، إضافة إلى عدم كفاية النشرات الإرشادية.

٦ ـ حرمان المرأة العاملة في الزراعة من الإرشاد

تكوِّن المرأة نصف المجتمع الريفي، ولكننا نجد أن البرامج البحثية والإرشادية الموجَّهة اليها قليلة، بل تكاد تكون معدومة في بعض البلدان العربية. فالمرأة العربية في حاجة للتأهيل للقيام بدور اقتصادي نشط من دون أن تترك منزلها أو عاداتها أو تقاليدها أو مهمتها الأساسية في تربية الأولاد. هذا ويقتصر العمل الإرشادي في أغلب الأحيان على الناحية الإنتاجية الزراعية من دون الاهتمام الكافي ببرامج الشباب الريفي أو الاقتصاد المنزلي الريفي. والملاحظ أنه في أغلب الأحيان، يُطلب من الإرشاد الزراعي الحصول على نتائج اقتصادية سريعة وبراقة من دون التعرّف على الآثار التعليمية التي تُعتبر مجال الاهتمام الأول للإرشاد الزراعي والتي يترتب عليها تغيرّات سلوكية تؤدي إلى نتائج اقتصادية مرغوبة.

٧ ـ غياب التقويم لنتائج نقل التقانة الزراعية

إن أغلب عناصر التقانة في الدول العربية منقولة من الخارج ومُكلِفة، ويتطلب هذا الأمر الاهتمام بآلية نقل التقانة ومستوى الكفاءة الاقتصادية للمؤشرات التقانية ضمن

القطاع الإنتاجي، مما يوجب قيام مؤسسات أو دعم مؤسسات وطنية أو إقليمية للتعاون في هذا المجال.

إن عملية تبني التقانة الزراعية هي عملية ديناميكية وليست عملية ساكنة، وهذا يتطلب التقويم المستمر لما تم إنجازه وتعديل البرامج والأساليب بحسب المستجدات، إذ نلاحظ ندرة الدراسات التقويمية للنشاطات والوسائل الإرشادية في معظم البلدان العربية، مما يحد من إمكانية تطوير هذه النشاطات والوسائل لزيادة كفاءتها، بالإضافة إلى قلة فاعلية نظم المتابعة والرقابة والتسجيل والتقارير في العمل الإرشادي، مما يجعل الأجهزة الإرشادية تفتقر إلى المرونة، ويمنع بالتالي المرشدين الزراعيين المحليين من إدخال أية تغييرات على الخطط عند الضرورة.

٨ ـ تهميش لدور المرشدين الزراعيين

ينعدم وجود تنظيمات إرشادية فعالة وقوية على المستويات المحلية يُمثَّل فيها المزارعون تمثيلاً صحيحاً، ويمكنهم من خلالها المساهمة الفعالة في تخطيط الأنشطة والبرامج الإرشادية وتنفيذها. كما أن صياغة البرامج تتم في أغلب الأحيان على أعلى المستويات في أجهزة الإرشاد الزراعي، وتُحال إلى القاعدة من دون التشاور مع المرشدين الزراعيين على مستوى القاعدة أو المزارعين.

كما يغيب التحديد الواضح للمهام والمسؤوليات الخاصة بالعاملين الإرشاديين على اختلاف مستوياتهم التنظيمية، مما قد يترتب عليه التداخل والازدواج في الاختصاصات والتضارب في التعليمات، وما ينتج من ذلك من ارتباك في العمل والتوزيع غير الملائم لاختصاصيي المواد على المناطق المختلفة وفقاً للحاجة الفعلية إلى خدماتهم، وتكليف المرشدين بمهام غير إرشادية كأعمال الرقابة والتفتيش، مما يحد من نشاطاتهم الإرشادية ويسيء أحياناً إلى علاقاتهم بالمزارعين.

أما البحوث الزراعية في البلدان العربية، فمعظمها لا يعكس أولويات المشكلات الحقيقية. وتضعف الحوافز المادية والمعنوية للباحثين الزراعيين، حيث يأتي تقدير الباحث في معظم الأحيان على أبحاثه المنشورة من دون اعتبار لقيمتها التطبيقية، إضافة إلى أن تمويل مثل هذه الأبحاث يأتي في أسفل قائمة الأولويات، ويُعتبر فائقاً لإمكانيات الدول النامية.

* * *

لقد عرضنا في هذا القسم بعض المشاكل العامة التي تواجه الزراعة في البلدان العربية، من عدم كفاية مصادر المياه وسوء توزيعها واستخدامها، ومشاكل الإنتاج بكل عناصره ومشاكل التسويق، إلى ضعف مستويات خدمات الإرشاد الزراعي. فهل السياسات الزراعية المختلفة المتبعة حالياً في البلدان العربية، قادرة على تخطي هذه المشاكل والتغلب على ما تتسبب به من عوائق تحول دون الوصول بالزراعة العربية إلى المستوى المطلوب؟

القسم الثالث

السياسات الزراعية العربية الراهنة

يتناول هذا القسم السياسات الزراعية الحالية في بعض البلدان العربية، وهي سياسات البحث والإرشاد والإقراض واستصلاح الأراضي، والسياسات السعرية والتسويقية، وسياسات الري والإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي ـ الغذائي. كما يعرض أهم المشاكل التي تعيق تنفيذ هذه السياسات وتحول دون تحقيق النتائج المرجوة منها.

غيّرت البحوث الزراعية في القرن العشرين طبيعة التنمية الزراعية. هل توصلت البلدان العربية إلى إحراز تطوّر في هذا المجال؟ وهل أصبحت أجهزة الإرشاد الزراعي في هذه الدول قادرة على وضع نتائج البحوث موضع التطبيق العملي؟

يوجد في البلدان العربية مصارف متخصصة للإقراض الزراعي على المدى المتوسط والطويل. هل تُعتبر اعتمادات هذه المصارف والقروض المقدّمة منها كافية؟

حتى الثمانينيات، كان قسم كبير من البلدان العربية يتدخل في الزراعة على نطاق واسع من خلال سياسات مترابطة للإنتاج والاستهلاك. وبصفة عامة، كانت أهداف السياسات الغذائية الاستهلاكية ترمي إلى توفير إمدادات كافية من الأغذية الزهيدة التكلفة، وتحسين النظم الغذائية والمحافظة على الاستقرار السياسي في المناطق الحضرية. وكان من بين السياسات الاستهلاكية تحديد أسعار البيع بالتجزئة وتقديم إعانات لدعم الأغذية. وفي بعض البلدان كانت تُنفَّذ نظم لتوزيع الأغذية بالبطاقات. وكان من بين السياسات الإنتاجية، تقديم مستلزمات مدعومة، وفرض ضوابط أو حصص على الزراعة أو التوريد، وتحديد أسعار المنتجين، وفرض احتكارات حكومية في مجالي التسويق والتجارة.

وقد أدى ضعف الأداء الزراعي، والتكلفة الباهظة للتدخل الحكومي، والتحول العام في النماذج السياسية في المنطقة إلى تطبيق اقتصادات موجهة نحو السوق، إلى إصلاحات متعلقة بالسياسات الزراعية. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الإصلاحات في زيادة الإنتاج المحلي، وإلغاء الإعانات العامة التي تقدم للأغذية الاستهلاكية.

ولقد نُفِّذت الإصلاحات الزراعية تنفيذاً تدريجياً، وشهد عام ١٩٩٢ تطورات مهمة في تحرير التجارة الزراعية. كما نفذت عمليات خصخصة توريد المستلزمات الزراعية وتسويقها والتجارة فيها، ولو جزئياً على الأقل، في العديد من البلدان العربية، من بينها الجزائر ومصر والسودان.

فما كان تأثير التدخل الحكومي في تسعير وتسويق السلع الزراعية في البلدان العربية؟ هل نجحت جهود البلدان العربية في عمليات استصلاح الأراضي التي تُعنى أساساً بتطوير طبيعة الأرض من خلال معالجة عيوبها ورفع إنتاجيتها وضمان تجهيزها بالكميات الضرورية من المياه، كما تُعنى بتنمية المجتمع الريفي القائم على هذه الأرض؟

اعتمدت البلدان العربية استيراد التقانة الحديثة للمياه، واستخدمت تقنيات عديدة من أجل توفير المياه كتحلية المياه المالحة ومعالجة المياه المبتذلة وجر المياه بواسطة الأنابيب على مسافات بعيدة واستخراج المياه الجوفية. ولكن هل استطاعت هذه الدول حلّ مشاكلها على مستوى استخدام المياه وعلى المستوى الاجتماعي الاقتصادي؟

يعمل معظم البلدان العربية على زيادة إنتاجه من اللحوم والألبان من أجل توفير أكبر جزء من الاحتياجات وتخفيض الاستيراد. وقد حقق الإنتاج الحيواني بعض النمو في هذه الدول، كما شهد معظمها تطوراً مهماً، خصوصاً في إنتاج البيض ولحوم الدواجن. ولكن هل توصلت هذه الدول إلى تخطي المشاكل الأساسية التي يعانيها قطاع الإنتاج الحيواني؟

بشكل عام، لم تنجح الدول العربية بربط التطور الزراعي والتطور الصناعي. فما مدى اهتمام هذه الدول بالقطاع الصناعي ـ الزراعي؟

جدير بالذكر أن النمو الزراعي في البلدان العربية كان في الثمانينيات غير مستقر وبطيئاً بشكل عام. فقد زاد الإنتاج الزراعي للإقليم بنسبة ٢ بالمئة تقريباً، وهي نسبة تقل كثيراً عن معدل زيادة السكان. ولا شك في أن تفتيت الملكيات ونقص الهياكل التنظيمية المادية الملائمة في المناطق الريفية مثل وسائل النقل والاتصال، والبنية الأساسية للبحوث والإرشاد، وهياكل التسويق، تُعتبر في كثير من البلدان العربية مشاكل إضافية إلى مشكلة التدهور الخطير في الموارد الطبيعية، مثل تآكل التربة والتصحر والملوحة.

وعلى رغم مشكلات الموارد في هذه البلدان، والظروف المناخية المعاكسة في أغلب الأحيان، فهي لا تزال تملك إمكانيات للتنمية الزراعية. وترى منظمة الأغذية والزراعة

التابعة للأمم المتحدة أنه من الممكن زيادة إنتاج الأغذية في المنطقة بما يقارب الثلث خلال العشرين عاماً الواقعة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠[١]. فهل يسمح الأداء الزراعي العربي الحالي بتقدم يخفف من المشاكل التي ستواجهها البلدان العربية على أثر مفاوضات «جولة أورغواي» (Uruguay Round)؟ إذ قد يؤدي تخفيض الدعم عن السلع الزراعية الأوروبية، والذي قد يصل إلى ٧٥ بالمئة من قيمة الإنتاج، إلى زيادة الأعباء التي تتحملها ميزانية هذه الدول نتيجة استيراد الأغذية، كما يؤدي إلغاء اتفاقيات التجارة التفضيلية، التي تراعي بعض هذه الدول (تستوعب أسواق المجموعة الأوروبية ١١ بالمئة من صادرات الفاكهة والخضار الطازجة لبلدان المغرب العربي، وترتبط مصر والأردن ولبنان وسوريا مع المجموعة الأوروبية باتفاقيات تجارية واقتصادية على أساس الدول الأولى بالرعاية)، إلى زيادة التكاليف من أجل جعل منتجاتها الزراعية قادرة على المنافسة مع المنتجات ذات الجودة المرتفعة في اقتصادات الدول الصناعية.

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [الفاو]، حالة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٥، ص ١٨١.

الفصل السادس

سياسات البحث والإرشاد الزراعي

تعتبر البحوث الزراعية، كما الإرشاد الزراعي، من أهم أسانيد الإنتاج الزراعي، ويُعد توافرهما شرطاً أساسياً للتنمية الزراعية، ويعتمد التطور الزراعي في أي بلد على مدى التطور في مجال هذه البحوث، النظرية منها والتطبيقية، وعلى قدرات أجهزة الإرشاد الزراعي على نقل نتائج هذه البحوث إلى المستوى العملي.

فما هي أهمية هذه الخدمات في السياسات الزراعية للبلدان العربية؟

١ ـ سياسة البحث الزراعي

غيّـرت الأبحاث الزراعية في القرن العشرين طبيعة التنمية الزراعية وآفاقها. فأجرى الباحثون الزراعيون خلال السنوات الخمسين الماضية تحليلات ودراسات منهجية أحدثت تغيّرات جوهرية كانت أساساً في التطور الزراعي.

وأوضح عدد كبير من الدراسات الزراعية[١] أن مردود أبحاث التطور الزراعي يمكن أن يتراوح ما بين ٣٠ و٦٠ بالمئة. غير أن أبحاث القطاع الخاص في هذا المجال، على رغم تطوّرها في السنوات الأخيرة الماضية، لم تتجاوز مساهمتها الـ ١٠ بالمئة من الاستهلاك الوطني للأبحاث الزراعية إلا نادراً. ويعود ذلك لصعوبة جني الفائدة من هذه الأبحاث، أي لا يمكن لباحثي القطاع الخاص أن يستفيدوا ما فيه الكفاية من نتائج عملهم ليكون استثمارهم مربحاً، إذ انهم لا يستطيعون منع المزارعين الذين لم يشتركوا في تمويل عمل الأبحاث، من استعمال المعلومات الجديدة.

(١) Banque mondiale, *Rapport sur le développement dans le monde, 1991: Le Défi du développement* (Washington, DC: Le Banque, 1991), p. 85.

ويختبر المزارعون النشطون، أكانوا فقراء أم أغنياء، التقنيات الجديدة، بتخصيص قطعة صغيرة من أرضهم لاختباراتهم الخاصة. ولكن غالباً ما تكون حيازاتهم صغيرة لتحصد أكثر من جزء متواضع من المنافع المحتملة لعملهم.

وعلى عكس الثورة الخضراء التي كانت نتائجها محدودة، إذ لم تكن تخص سوى عدد قليل من الزراعات المروية، أتت الثورة الإحيائية (Biorévolution) بأبحاثها البيوتقانية لتطاول أغلبية المجتمعات الريفية، حاملة بذلك الأمل لجميع القارات. فسمحت باحتمال تحسين النباتات بالقضاء على بعض الطفيليات، ومضاعفة فعالية استخدام المواد المغذية للنباتات والمواشي، وحلّ المشاكل البيولوجية التي تفوق الإنتاجية، والحدّ من استعمال المواد الكيميائية في الزراعة، ولا سيما تلك المضرة بالبيئة.

ومن الممكن أن تؤدي التقنية الإحيائية (Biotechnique) إلى تغيير جذري في بنية الإنتاج الزراعي وتبادله، بحيث ستحل بعض السلع الجديدة في البلدان الصناعية محل بعض سلع تصدير البلدان النامية. ولكن هذا النوع من الأبحاث يمكن أن يقدّم نتائج إيجابية للبلدان النامية، خصوصاً إذا عرفت التعامل مع التطور، وإذا كانت التقنيات الجديدة في متناولها.

أ ـ الأبحاث البيوتقانية في بلدان المغرب (تونس، المغرب والجزائر)[٢]

بدأت البيوتقانات تأخذ دوراً مهماً أكثر فأكثر في بلدان المغرب. فقد أصبح زرع النُسُج (culture des tissus) مستعملاً في شكل واسع في مختبرات الأبحاث المختصة بتكاثر الجراثيم (micropropagation) والتطهير (assainissement) ضد الأمراض. كما نجحت عملية نقل نتائج الأبحاث حول بعض الأصناف الزراعية إلى مرحلة التصنيع، وتحوّلت البذور وشتائل الزرع من منتوجات مستورَدة إلى منتوجات مصدَّرة. وساهمت الأبحاث المتعلّقة باستخدام الأساليب البيوتقانية لتحسين النبات ولتحديد أصناف الزرع الأفضل مقاومة للضغوط الحيوية واللاحيوية (stress biotiques et abiotiques) والأفضل من حيث النوعية الغذائية، في تحسين الإنتاج الزراعي على المستويين الكمي والنوعي، مما يسمح بتوازن اجتماعي اقتصادي أفضل.

أمـا أعمـال البحث المتعلّقة بأساليب تطوير الهندسة الوراثية الزراعية (génie génétique et agricole)، فيجب أن تُدَعَّم كي تستطيع بلدان المغرب الثلاثة أن تتمرّس من خلال تدريب الاختصاصيين الشباب على هذه التقنيات الجديدة، مما يسمح بنقل أفضل التقنيات الجديدة في الوقت المناسب.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١١٢.

(١) البحث البيوتقاني في الجزائر

في الجزائر خمسة اتجاهات عامة للأبحاث البيوتقانية: يُعنى **الاتجاه الأول** بالبيوتقانات (biotechnologies) في المصانع الزراعية ـ الغذائية، التي تهدف إلى امتلاك أساليب تحويل المواد الأولية إلى تشكيلة كبيرة من المواد المفيدة في زراعات العَضْمَكْريات (cultures de micro-organismes). أما **الاتجاه الثاني** فيُعنى بتحسين الإنتاجية الزراعية وتنميتها من خلال تطوير الزراعات ذات المردود الفائق بالتوصل إلى نوعية غذائية أفضل، ومقاومة متزايدة للنباتات ضد الشوادن (أو العوامل الجوية غير العادية) وضدّ العوامل الممرِضة وضدّ الجائحات (ravageurs)، مع الحفاظ على التنوّع الكافي وحماية الموارد الوراثية. ويشمل **الاتجاه الثالث** المواد الصيدلية (substances pharmaceutiques)، و**الاتجاه الرابع** علم المناعة والبيولوجيا الذريَّة (biologie moléculaire)، الذي يهدف إلى إنتاج الأضداد واللقاحات. ويُعنى **الاتجاه الخامس** بتطبيق البيوتقانات من أجل تقويم النفايات الزراعية والصناعية.

أما نشاطات الأبحاث الزراعية التي تستخدم البيوتقانات، فهي تتوزع على خمس مؤسسات يعمل فيها عشرون باحثاً، وهي: المعهد الوطني للبحث الزراعي (.I.N.R.A.A) ويعمل على ثلاثة برامج، هي: برنامج الحبوب وبرنامج النخيل وبرنامج الأرضي شوكي؛ ومعهد تطوّر زراعات الخضار (cultures maraîchères) الذي يهتم في شكل أساسي ببرنامج تكاثر بذار البطاطا بواسطة الزراعة على الزجاج (multiplication in vitro)؛ والمعهد الوطني الزراعي (.I.N.A) الذي يشمل قسم التقانة الغذائية وقسم الإنتاج الحيواني وقسم تقنية نمو النبات (phytotechnie)؛ فضلاً عن كلية العلوم ووحدة الأبحاث في المناطق الجافة.

(٢) الأبحاث البيوتقانية في المغرب

يهتم المغرب باستخدام البيوتقانات لحماية النباتات، والتكاثر النسيلي (propagation clonale)، وصيانة الجراثيم البلاسمية (germoplasme) وتبادلها، وتحسين النباتات، وتثبيت الأزوت، واستعمال الفطر الجذري (التقاء فطر بجذور نبتة أخرى = mycorhize)، وحماية البيئة، وتقويم العوائد (sous-produits) الزراعية والنفايات الصناعية.

ويعتبر النشاط الأكثر رواجاً بين البيوتقانات المستخدمة في المغرب، استخدام زراعة النُّسُج في البحث الزراعي. ويلتزم خمسة عشر مختبراً، عشرة منها للقطاع العام وخمسة للقطاع الخاص، منتجات الفاكهة والحبوب والخضار.

(٣) الأبحاث البيوتقانية في تونس

تعتمد تونس خطة إدارية قومية بيوتقانية توزّع الأبحاث في هذا الميدان بين المعهد الوطني للبحث الزراعي، والمعهد الوطني الزراعي، والمعهد الوطني للبحث العلمي والتقني، والمركز الوطني صفاقس (Sfax) للبيوتكنولوجيا. وتهتم هذه الأبحاث بشكل أساسي بالإنتاج الزراعي، وبالصناعة الزراعية وعلم الطاقة، إذ يعمل مركز صفاقس للبيوتكنولوجيا على برنامج يشمل كل أوجه البيوتقانة الزراعية، وتتجه الأبحاث المتعلقة بزرع النسج إلى تكاثر النخيل والبطاطا والخضار، كما ينّمي المركز أبحاثاً أخرى تختص بتحويل نشاء الشعير ونخالة القمح لإنتاج السكر وخمائر الخبازة، وبإغناء التغذية الحيوانية بالليزين (lysine)، من خلال تحويل السكر إلى هيولينات (protéines)، وبتخمُّر البيوغاز (biogaz)، وإنتاجه.

وتغطي نشاطات المعهد الوطني للبحث الزراعي مجالات زراعة الأشجار (arboriculture)، وزراعة الكروم (viticulture)، وزراعة النخيل (phoeniciculture). كما أن المعهد الوطني الزراعي مجهَّز بمختبر لزراعات الخضار (cultures maraîchères) وثانٍ لتحسين النباتات، وثالث للهندسة الزراعية.

كما تقوم كلية تونس للعلوم بزرع النُّسج على القرنيات (légumineuses) والحبوب والنخيل والليمون (citrus). وأيضاً المعهد الوطني للبحث العلمي والتقني بزرع النّسج على الأرضي شوكي، وبأبحاث على الأحياء الجذرية (souches de rhizobium) لتحسين تثبيت الآزوت بواسطة القرنيات.

ب ـ مشاكل الأبحاث البيوتقانية في بلدان المغرب

أما المشاكل التي تواجهها الأبحاث البيوتقانية في بلدان المغرب، فيمكن أن تُلَخَّص في ثلاثة نماذج هي التالية:

ـ التجهيزات والتموين: تملك مؤسسات الأبحاث الحد الأدنى من التجهيزات المختبرية المتعلّقة بأساليب التكاثر والتطهير مع نقص مهم في البيوت الزراعية المؤقلمة (serres d'acclimatation)، وفي المجموعات المولّدة للكهرباء.

ـ مشكلة الصيانة: أي مشكلة صيانة المعدات العلمية في أغلبية المؤسسات.

ـ مشكلة التعليم والإتقان والإعلام: إن البلدان الثلاثة بذلت جهوداً لا بأس بها في مجال التعليم الطويل الأمد، وتشهد على ذلك فعالية الموظفين العلميين الذين يعملون في الأبحاث البيوتقانية. ولكن تبقى الحاجة الملحة الى موظفين علميين مختصين في الأبحاث المتعلّقة باستخدام الأساليب البيوتقانية لتحسين النباتات والمتعلقة بتطوير هندسة الوراثة الزراعية، وإلى الموظفين التقنيين القادرين على تنفيذ برامج الأبحاث.

كما أن هناك حاجة أساسية الى الإعلام العلمي والتوثيق تساهم في جعل برامج الأبحاث عمليّة ومواكبة للاكتشافات العلمية الجديدة في مجال البيوتقانات (biotechnologies) .

هذه الحاجات لا يمكن أن تُغطّى بموازنات المؤسسات العامة، مما يستوجب التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في هذا المجال. وهذا التعاون لا يمكن أن يتوطد إلا من خلال حلقات دراسية مفتوحة للجميع، ومؤتمرات، ومنشورات تقنية مُبَسَّطة تأخذ في الاعتبار الناحية الاقتصادية الاجتماعية.

٢ ـ الإرشاد الزراعي

إن الإرشاد الزراعي هو، كما ذكرنا في الفصل الخامس من القسم الثاني، حلقة الوصل بين مراكز الأبحاث الزراعية ومصادر المعلومات التقنية الأخرى من جهة، والمنتجين الزراعيين من جهة أخرى، وذلك إما مباشرة وإما من خلال منظماتهم الشعبية. وتُناط بمؤسسات الإرشاد الزراعي مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبنّي النماذج والطرق التقانية الزراعية الحديثة من أجل زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل كلفته الاقتصادية والاجتماعية. كما يناط بمؤسسات الإرشاد التعرف إلى المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدها ونقلها إلى مراكز الأبحاث ومصادر المعلومات التقنية الأخرى لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها. ويتطلب نجاح العمل الإرشادي تكامل حلقاته المختلفة وترابطها.

ويمكننا اعتبار أن الإرشاد الزراعي المكثَّف هو مفتاح التطور الزراعي في البلدان النامية، إذ ان له اهمية استثنائية لأنه يوفِّر إمكان التطوّر لمن لم يحصلوا على تدريب مهني، كما يؤمن انتشار التقنيات التي تتطور بسرعة والتي لا يكوّن التدريب المهني المدرسي سوى أساس لها. ولقد برزت أهمية الإرشاد الزراعي في البلدان المتقدمة، فنجد مثلاً أن المزارعين الأستراليين يدفعون بأنفسهم أجرة مرشديهم لأنهم فهموا تماماً أهمية الإرشاد. وهكذا كلما كان المزارع كفوءاً شعر بالحاجة الى ان يكمّل معرفته.

أ ـ الإرشاد الزراعي في البلدان النامية

إن العالم النامي يحتاج أكثر فأكثر إلى عاملين أكفياء في القطاع الزراعي، مما يزيد من أهمية تدريب المرشدين الزراعيين.

ففي الكثير من البلدان النامية، يضعف مستوى الإنتاج والإنتاجية للفئة الأكثر فقراً من سكان الريف، وهي صغار المزارعين والذين يزرعون زراعة الكفاف، بسبب نقص الأساليب الفعّالة والمعرفة الكافية، ولكن خدمات إرشادية أفضل أو أكثر كثافة يمكن أن تساهم في تصحيح هذا الوضع.

ويُقدَّر العدد اللازم للعاملين الأكفاء في مجال الإرشاد الزراعي حتى عام ٢٠٠٠ بنحو ١,٢٥ مليونا[٣]، ولكن بما أن الموارد المخصصة للإرشاد ما زالت محدودة، يبقى حظ الوصول إلى هذا العدد ضئيلاً.

وبما أن قليلاً من البلدان يمكنه أن يزيد عدد مرشديه الزراعيين، يبقى من المستحسن اعتماد الإرشاد الجماعي. كما ان تقديم خدمات إرشادية مثمرة لأعداد مهمة من المزارعين، يفترض تحريك منظّمات وتجمّعات محلية، واعتماد الإرشاد المتعدد الوسائل.

والأهم أن الإرشاد الزراعي يجب أن يتعدى خدمات نقل التقانة إلى المزارعين، ليصبح رسالة تربوية تعزز الموارد البشرية من أجل تطوير زراعي وريفي؛ هذا فضلاً عن وجود أنظمة متابعة وتقويم لتحسين أثر الإرشاد ومردوديته.

(١) تعليم المرشدين الزراعيين

حقّقت البلدان النامية في العقدين الأخيرين جهوداً كبيرة لتدريب كوادر تقنية كانت بحاجة إليها لتأمين استقلالها الإداري وتطوير إنتاجها الزراعي (إرشاديين، إداريين، ومدرّسين)، مما أدى إلى تعزيز التعليم التقني الزراعي المتوسط والعالي. كما وضعت الحكومات في تصرّف المؤسسات التعليمية أعداداً كبيرة من التقنيين والمهندسين الزراعيين لتأمين هذه التدريبات، إلا أن هذه الكوادر التي اكتسبت معرفة علمية وتقنية ذات مستوى في المجال الزراعي، لم تُعدّ في أغلب الأحيان لمهماتها التعليمية.

في الواقع، إن تقارير عدة (الفاو، اليونسكو، مؤتمرات دولية) تلحظ عدم تكيّف التعليم الزراعي في البلدان النامية مع وقائع التطور الريفي: عدم تكيّف المحتوى الذي غالباً ما يكون مستورداً من نماذج أجنبية من دون أخذ الوقائع المحلية في الاعتبار؛ وعدم تكيّف المناهج التربوية التي لا تسمح للمهندسين والتقنيين بإقامة رابط بين المعارف المكتَسبة والمشاكل المواجَهة في الحقل المهني؛ وعدم تكيّف طرق نقل المعارف والمهارات للسكان المحليين، إذ ان المدرّسين الذين لم يتلقوا تدريباً تربوياً، يستخدمون المناهج التي تلقوها أثناء دراستهم العلمية والتقنية. نستنتج من كل ذلك أنه من أجل التدريب لمهمة المدرّب في التعليم الزراعي، يوافق التدخل على صعيدين:

- الكفايات الضرورية لممارسة مهنة المدرّس.
- المناهج التربوية التي يجب أن يستخدمها المدرّبون أنفسهم لتحضير طلابهم لمهماتهم، كمرشدين في مكان محدّد.

---

(٣) Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture [FAO], *Formation pour l'agriculture et le développement rural* (1989 - 1990).

تجدر الإشارة الى أن التدريب التربوي للمدرّسين الزراعيين يندمج في مسائل الإطلاع على المعارف ونقلها. ولكي يستطيع المدرّبون استجابة حاجات تدريب الكوادر الريفية، يجب أن يملكوا بأنفسهم أوجه العمل الإرشادي المختلفة، إذ يصعب تصوّر تدريب تربوي للمدرّسين الزراعيين من دون إكماله بالتفكير بأهداف الإرشاد الزراعي ومناهجه ونتائجه، وبالدور الذي يجب ان يلعبه المدربون في تطوير الريف. فالمدرّب، عدا أن همه استيعاب تلامذته وتعليمهم، يجب ان يمكّنهم من ردّ الإجابات التقنية المتعلّقة بمشاكل الإنتاج، إلى تحليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. من هنا ضرورة إجراء عدد كبير من الأعمال الحقلية المتعدّدة الأنظمة التي تصب في حصيلة التدريبات.

وبما أن نتائج حركة التطوّر لا تُكتسب في شكل مستمر إلا إذا أصبحت الجماعات الاجتماعية فاعلة في تطوّرها الذاتي، يجب أن يكون لدى المرشد كفايات لدفع هذا التطور وإحيائه. وكفايات كهذه عليه أن يكتسبها ويطوّرها خلال تعلّمه المحتويات الملائمة، خصوصاً في مجال تطبيق مناهج تعليمية نشيطة وأعمال جماعية تتطلّب الاستقلالية وروح المبادرة.

والخلاصة إن توجيهات التدريب تتميّز بـ:
- المكانة المخصَّصة لدراسة الإرشاد والتطوّر الزراعي.
- مناهج التعليم.
- إجراء الأعمال الحقلية.

(٢) الخدمات الإرشادية الحكومية وتجربة القطاع الخاص

إن الخدمات الإرشادية الحكومية ضرورية. وقد بيّنت دراسة أجريت على خمسين برنامجاً إرشادياً حكومياً في البلدان النامية، أن معظم نتائجها كانت إيجابية جداً. ولكن يُلحظ أيضاً فشلها في بلدان كثيرة. فالنجاح يتطلّب إجمالاً اتخاذ إجراءات لمصلحة الزراعة، إلى جانب امتلاك تقنيات جديدة وأساليب زراعية أفضل للطرح، إذ ان خدمات الإرشاد لم تقدّم جديداً في هذه البلدان. فقد نشرت تقنيات من دون اعتبار الضغوط المناخية الزراعية أو ضغوط الموارد التي تعانيها بعض الأنظمة الزراعية أو بعض المناطق، كتقديم تقنيات على أساس الاقتصاد في اليد العاملة والأسمدة مثلاً في مناطق تعاني فيضاً في اليد العاملة وضعفاً في مردودية الإنتاج.

ومن الشروط المهمة أيضاً لنجاح الإرشاد الزراعي، إشراك المزارعين في وضع البرنامج الزراعي وفي إيضاحه وتواتر المعلومات، إذ ان لنوعية البنية التحتية الريفية أهمية فضلاً عن كفاءات المرشد الزراعي وتجربته خاصةً، إذ نقع غالباً على مرشدين يفتقرون إلى الممارسة والتجربة، وبالتالي يظهر أن معرفتهم في الأمور التطبيقية أدنى من تلك التي يمتلكها المزارعون.

والاتصالات بالمزارعين تشكّل جزءاً متمّماً من نظام التعليم والزيارات، إذ تشكل تمهيداً لإقامة توازن بين أداء الخدمات المركّزة على اختصاص العاملين في الإرشاد تحت إمرة موحَّدة، وتواتر المعلومات بواسطة الزيارات المنتظمة للمزارعين التي يقضي المرشد خلالها قسماً كبيراً من النهار في الحقول معهم.

وعلى رغم أنه لا يُلجأ إلى القطاع الخاص إلا نادراً في مجال الإرشاد الزراعي، أثبتت تجارب عدة نجاحه في هذا المجال. فتجربة مزارعي البن في كولومبيا وكبار مربي المواشي في الأرجنتين تبين أن في الزراعة التجارية، تستطيع الجمعيات المناطقية وجمعيات المزارعين أن تعطي نتائج مُرضية، إذ تسمح بتوزيع التكاليف والمنافع الإرشادية بين أعضائها[٤]. وفي تايلندا، استطاعت مؤسسة تجارية زراعية تحسين نوعية السلع وكميتها، بإنتاج خدماتها الإرشادية الخاصة، حيث بدأت بتوظيف عاملين من المجازين من المدارس الإرشادية الزراعية. وعندما فشلت هذه المنهجية، وظّفت المؤسسة مزارعين في عمل جزئي لتقديم النصائح للآخرين. وقد خلقت مؤسسة مهمة متعددة الجنسيات للمواد الغذائية دائرتها الخاصة للإرشاد في كوستاريكا، مما سمح لها بنشر أفضل التقنيات لزراعة الأناناس. هذه الأمثلة تبيّن أن القطاع الخاص يستطيع أن يلعب دوراً أكبر في مجال الإرشاد الزراعي، عندما تُرفع الضغوط عن المبادرة الخاصة في النشاطات التجارية والإنتاجية، وعندما تنمو تجارة السلع الزراعية.

ب ـ الإرشاد الزراعي في البلدان العربية

أما في البلدان العربية، فقد تولّدت نظم مختلفة للإرشاد الزراعي، بحسب تطوّر المجتمع بعاداته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وقد حصرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) تلك النظم في الآتي[٥]:

- النظام المزرعي للإرشاد الزراعي، ونجده في سوريا وفي مصر.
- الإرشاد الزراعي عن طريق الشركات الخاصة، ونجده في لبنان والأردن.
- نظام الإرشاد القائم على نظام المشروع، كمشروع حوض وادي الزرقاء في الأردن، ومشروع تطوير سهل تهامة في اليمن.
- نظام الإرشاد الزراعي القائم على محصول معين، كالقطن.
- نظام الإرشاد الزراعي التابع لوزارة الزراعة.
- نظام الإرشاد الزراعي الملحق بنظم الدراسة في الجامعات، بالإضافة إلى عمل المنظمات غير الحكومية، المحلية والعالمية، في الإرشاد الزراعي وسبُل نقل التقانة (Save the Children, Oxfam...).

---

(٤) Banque mondiale, Ibid., pp. 86 - 87.

(٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «الزراعة والتنمية في غربي آسيا،» العدد ١٦ (١٩٩٤)، ص ٣٢.

في كل هذه النظم نجد أن مهمة الإرشاد الزراعي هي ربط حلقات الاتصال بين مصادر المعلومات والمستفيدين منها وتوثيقها. ونلاحظ أن نظام الإرشاد الزراعي التابع لوزارة الزراعة هو النظام السائد في المنطقة، إذ تشكل مديرية الإرشاد الزراعي إحدى مديريات وزارة الزراعة على المستوى المركزي، ويتبع ذلك تمثيل على مستوى المحافظة، وعلى مستوى المنطقة، وعلى مستوى الوحدة الزراعية في القرية، كما هو الحال في سوريا وفي أغلبية دول المنطقة مع بعض التعديلات.

وفي حال توافر الإمكانات المادية والبشرية لجهاز الإرشاد الزراعي في إطار هذا النظام، تكمن المشكلة في طريقة الربط بين مصادر التقانة الحديثة وجهاز الإرشاد من القمة إلى القاعدة، وهنا نجد أن لكل دولة تجربتها الخاصة في هذا المضمار.

(١) الإرشاد الزراعي في سوريا

ترعى الدولة السورية جهاز الإرشاد الزراعي فيها، وهو يُعتبر من أهم الأجهزة المنظمة التي تنقل التقانة الزراعية إلى الفلاحين. وكان الإرشاد الزراعي المنتظم قد بدأ في شكل خجول في عام ١٩١٠ وتابع تطوّره إلى أن أحدثت مديرية الإرشاد الزراعي عام ١٩٧٩ وبدأت بإنشاء وحدات إرشادية زراعية في القرى بلغ عددها عام ١٩٩٣، ٧٦١ وحدة إرشادية مدعَّمة بالعناصر الفنية المؤهَّلة من مهندسين ومهندسات ومراقبين زراعيين وبيطريين.

ويقوم القطاع الخاص بدور إرشادي من خلال المحلات التجارية التي تتعامل بمستلزمات الإنتاج الزراعي ولا سيما البذار والمبيدات. انما في كثير من الاحيان أدى هذا الدور إلى استخدام المبيدات الزراعية في شكل عشوائي من الفلاحين، مما انعكس في شكل سلبي على المنتوجات الزراعية من خضار وفواكه من خلال الأثر المتبقي العالي في داخلها، خصوصاً المُعَدّ منها للتصدير. وتتضمّن برامج الإرشاد الزراعي السوري ومناهجه وموارده ما يلي[٦]:

البرامج الإرشادية: يوجد في سوريا نوعان من البرامج الإرشادية، هي:

البرنامج الزراعي: يتضمّن البرنامج الزراعي الإرشادي حصر المشاكل الفنية للنشاطات الزراعية ويركّز على معالجتها، ونشر التقنيات الجديدة الملائمة للفلاحين، من خلال النشاطات الإرشادية المختلفة التي ينفذّها جهاز الإرشاد الزراعي سواء على المستوى الميداني في المزارع والحقول، او الموجهة عبر الإذاعة والتلفزيون.

---

(٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «واقع الإرشاد الزراعي في الجمهورية العربية السورية وسبل ومجالات تطويره،» (E/ESCWA/AGR/1993/11)، ص ٤٥ ـ ٦٧.

برنامج الاقتصاد المنزلي الريفي: هذا البرنامج تضعه مرشدة الاقتصاد المنزلي في الوحدة الإرشادية الزراعية، وتحدِّد فيه جميع الأعمال والأنشطة التي تمارسها المرأة الريفية في منطقة عملها، ويتضمّن العمل تدريبها وتعليمها من أجل رفع مهارتها وكفايتها العلمية والعملية في طريقة أدائها هذه الأنشطة المختلفة التي تحتاج إلى أيدٍ ومهارات نسائية خاصة.

يقدم المنهج الراهن للإرشاد الزراعي المُعتَمَد في سوريا خدمات للفلاحين بالتعاون والتنسيق مع جهاز البحث الزراعي والتنظيمات الفلاحية، بتزويدهم بالخبرات والتقنيات الحديثة المكمِّلة لمعرفتهم في زراعة أرضهم. كما يعمل على أن ترد المعلومات من الفلاحين مباشرة إلى الباحثين كي تأتي الرسائل الإرشادية ملائمة لحاجات أهل الريف، بعد أن يخطط البرنامج الإرشادي محلياً بواسطة الجمعيات الفلاحية على يد المرشدين الزراعيين وبمشاركة الباحثين الزراعيين. أما تنفيذ النشاطات الإرشادية، فيعتمد على تنظيم اجتماعات متعددة ومتخصصة بحسب نوع العمل الزراعي الذي يقوم به الفلاحون، بحث يلتقي المرشدون الزراعيون مجموعات من الفلاحين لمناقشة المشاكل الزراعية التي تواجههم في زراعة محصول معيّن والعمل على حلّها من خلال الزيارات الحقلية التي تضاف إليها زيارات جماعية أو فردية ينظمها المرشدون إلى حقول الفلاحين.

ويعمل المنهج على مساعدة الفلاحين للحصول على مستلزمات الإنتاج التي يحتاجون اليها، وعلى القروض من المصرف الزراعي، وعلى تأمين جهات التسويق، مما يزيد من إمكان تنفيذ توصيات الإرشاد الزراعي وتحسين الكفاية الاقتصادية للعمل الإرشادي.

أما الأساليب والوسائل المستخدمة الآن في نقل التقانة وتنفيذ البرامج الإرشادية في سوريا، فهي:

- الوسائل الميدانية، وتتضمن لقاءات حقلية ومنزلية بين المرشد الزراعي والفلاح في المزرعة أو المنزل.
- وسائل الاتصال الجماهيري كالإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح.

(٢) الارشاد الزراعي في الأردن[٧]

في عـام ١٩٥٤ أُنشىء قسـم للإرشـاد الزراعي لأول مرة في الأردن، وأصبح «دائرة الإرشاد الزراعي» في عام ١٩٦٢ بعدما دُمج في عام ١٩٦١ مع مشروع الإصلاح الريفي التابع لمجلس الإعمار. وكان هدفه «التحسين النوعي للعائلة الريفية، عن طريق

---

(٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «واقع الإرشاد الزراعي في الأردن وسبل ومجالات تطويره،» (E/ESCWA/AGR/1999/11)، ص ١٤ ـ ٣٦.

توعيتها وتوجيهها بغية زيادة الإنتاج لرفع مستوى الدخل وبالتالي المستوى المعيشي للعائلة»[٨].

وفي عام ١٩٧١، جاء في التنظيم الإداري لوزارة الزراعة، ان الإرشاد الزراعي هو عملية تعليمية للمزارعين في مزارعهم وقراهم تهدف إلى توجيههم ليصبحوا قادرين على مساعدة أنفسهم، وأن من مهمات الإرشاد التعرف الى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها المزارع وتوعيته والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها. وقد أسند النظام إلى قسم الإرشاد الزراعي في مديرية البحث والإرشاد مسؤولية العمل على تحقيق التكامل والتنسيق في مجالات الإرشاد على كل المستويات مع الهيئات الحكومية والأهلية المختلفة المعنية بالزراعة.

وفي عام ١٩٨٥، باشرت وزارة الزراعة بتنفيذ «المشروع الأردني للتنمية الزراعية» ليضم مديرية البحث والإرشاد الزراعي، وقد استُحدث في إطاره «المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا». وفي عام ١٩٩٢، وافق مجلس الوزراء على استحداث مديرية جديدة في وزارة الزراعة باسم «مديرية الإرشاد والإعلام الزراعي».

البرامج الإرشادية في القطاع العام، تنفذها مؤسسات عدة هي:

مؤسسة الإقراض الزراعي، ومؤسسة التسويق الزراعي، وكلية الزراعة في الجامعة الأردنية، والمنظمة التعاونية الأردنية، واتحاد المزارعين في وادي الأردن، وصندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني، ومؤسسة نور الحسين.

تتولى مديريات الزراعة، التابعة لوزارة الزراعة، في المناطق المختلفة، كل بمفردها، تخطيط نشاطاتها الإرشادية وتنفيذها، وتوفر وحدة الإعلام الزراعي في الوزارة الدعم اللازم لهذه النشاطات في حدود الموارد المتاحة، من دون أن توجد برامج إرشادية ذات أهداف محددة أو موجهة لمجموعات خاصة من المستفيدين كصغار المزارعين أو النساء. أما الوسائل المستخدمة في الإرشاد، فهي، عدا المرشد الزراعي، التلفزيون والإذاعة والنشرات والمطويات ووسائل الاتصال الفردي والجماعي.

وفي استطلاع للرأي، ذكر ٢٤ بالمئة من المزارعين أن المرشد الزراعي في القطاع الرسمي هو أهم مصدر للمعلومات، مقابل ١٣ بالمئة اعتبروا مرشد القطاع الخاص أهم مصدر للمعلومات، و٤٧ بالمئة اعتبروا المزارعين الآخرين أهم مصادر لمعلوماتهم الزراعية. فيما أشارت إحدى الدراسات الى أن أي مزارع لم يذكر أن البرنامج الزراعي الأسبوعي الذي يبثه التلفزيون الأردني لمدة نصف ساعة منذ عام ١٩٦٩، هو أهم مصدر لمعلوماته الزراعية، بينما ذكر ٦ بالمئة منهم أن التلفزيون هو ثاني أهم المصادر لمعلوماتهم.

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٨.

واعتبر أقل من ٢ بالمئة من المزارعين الأردنيين البرامج الزراعية الإذاعية اليومية والأسبوعية والعامة التي تقدّم النصائح الإرشادية وتعالج قضايا اقتصادية وفنية زراعية في القطاع الزراعي، أهم مصدر لمعلوماتهم الزراعية، في حين اعتبرها ٣ بالمئة منهم ثاني أهم مصدر و٤ بالمئة ثالث أهم مصدر.

أما النشرات والمطويات الفنية التي توزَّع على المزارعين بهدف نقل المعلومات الفنية ومعالجة المشاكل الزراعية، فاعتبرها ٣ بالمئة فقط من المزارعين أهم مصدر لمعلوماتهم الزراعية، واعتبرها ١١ بالمئة منهم ثاني أهم المصادر، و٢ بالمئة ثالث أهم المصادر.

البرامج الإرشادية في القطاع الخاص: إن الشركات الزراعية في القطاع الخاص وتجاوز عددها ١٠٠ شركة عام ١٩٩٢، تبيع مدخلات الإنتاج الزراعي للمزارعين مباشرة، كما يشرف بعضها على إنشاء مشاريع زراعية جديدة، ويقدّم عدد منها خدمات استشارية عند الطلب. كما يقدّم بائعوها المتجوّلون وفي مراكز الشركات وفروعها النصح والإرشادات للمزارعين في مزارعهم وفي مكاتب الشركات التي يعملون لديها. وقد أدخلت من خلال هذه الشركات وانتشرت أصناف محسنة من الخضار وغراس الأشجار ومبيدات الآفات والأسمدة الكيمياوية والأعلاف ومعدات وآلات لخدمة المحاصيل الزراعية وغيرها من مدخلات الإنتاج الحديثة.

وعلى رغم أن الهدف الأساسي لمندوبي الشركات المتجوّلين هو ترويج مدخلات الإنتاج وبيع الخدمات الأخرى التي تعرضها الشركات، الا أنهم يتمتعون بثقة نسبة كبيرة من المزارعين، إذ ذكر ٣٢ بالمئة من عيّنة من المزارعين في قطاعات إنتاجية مختلفة أن المرشد الزراعي الذي يلتقونه عادة هو مندوب الشركة الزراعية، كما اعتبر ١٣,٨ بالمئة منهم مندوب الشركة الزراعية أهم مصدر للمعلومات الزراعية.

أما المعلومات الإرشادية، فتحصل عليها معظم الشركات من النشرات المصاحبة للتقنيات المستوردة ومن مصادر إنتاج التقنيات المحلية والخارجية، مما يشكّل خطورة ترويج تقانة غير ملائمة للظروف المحلية. وتكمن الخطورة الأساسية في احتمال عدم الاهتمام بالآثار البيئية المحتملة للتقانة المستوردة واحتمال تعارض التوصيات التي تتبناها الشركات الزراعية مع سياسات استغلال الموارد الزراعية الطبيعية والكفاية الاقتصادية للعمليات الإنتاجية.

المستشارون المستقلون: يعملون على أساس الإشراف الجزئي أو الكلي أو تقديم النصح في حالات الضرورة لمن يستأجرهم من كبار المزارعين والمستثمرين في الإنتاج الزراعي مقابل أجور عالية لا يستطيع صغار المزارعين دفعها. ويكسب هؤلاء المستشارون الذين غالباً ما يكونون من أعضاء هيئات التدريس في كليات الزراعة أو من موظفي وزارة الزراعة الناجحين، ثقة المستثمرين، إذ ان خدماتهم لا ترتبط ببيع مدخلات الإنتاج الزراعي لطالبي الخدمة كما هو الحال مع مرشدي الشركات الخاصة.

العلاقة بين الإرشاد الرسمي والإرشاد الخاص: إن الأثر الفعلي للتنسيق والمشاركة في النشاطات الإرشادية بين الشركات الزراعية والإرشاد الرسمي ضعيف جداً بسبب انخفاض مستويات هذا الأخير وغيابه في كثير من المناطق. وفي حال حدوث نشاطات مشتركة، تتم في الغالب بمبادرة من الشركات الزراعية وبهدف الحصول على شهادة غير معلنة من الأجهزة الرسمية بكفاية منتوجات هذه الشركات. فمن النادر مثلاً أن توجه أجهزة الإرشاد انتباه الشركات إلى نقص بعض مدخلات الإنتاج المتاحة للمزارعين في مناطق معينة.

أما في ما يتعلق بالتنسيق القائم بين المستشارين المستقلين والإرشاد الرسمي، فهو مقتصر على مشاركة بعضهم في عضوية بعض اللجان الزراعية وفي الندوات وكتابة بعض النشرات الإرشادية.

البرنامج الإرشادي لمشروع تطوير حوض نهر الزرقاء: إن أهم مهمات المرشد الزراعي في هذا المشروع هي الاتصال بالمزارعين لإقناعهم بشمول أراضيهم فيه، إذ ان مشاركة المزارعين اختيارية تعتمد في صورة أساسية على اقتناعهم بجدوى هذه المشاركة وعلى مدى ملاءمة ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلّب مناقشة خطة المزرعة مع المزارع وإقناعه بتوقيع الاتفاق الذي يلتزم بموجبه باقتراحات المشروع. وتشمل مهمات المرشد مساعدة المزارعين على الحصول على غراس من المشاتل الحكومية بأسعار مخفَّضة، وتشجيع المزارعين وتدريبهم على استخدام أساليب الإنتاج الحديثة، فضلاً عن مهمات أخرى غير إرشادية كجمع بيانات المنتوجات الزراعية وأسعارها، والمشاركة في إعداد موازنة الوحدة[٩] وتحديد احتياجاتها.

(٣) الإرشاد الزراعي في لبنان

أنشأت الحكومة اللبنانية في بداية الستينيات مكتب الإرشاد الزراعي الذي كانت له فروع في الأقضية المختلفة تضمّنت ٤٥ مرشداً، معظمهم من حاملي شهادة المدرسة الثانوية الزراعية في الفنار.

ولكن هذا المكتب واجه مشاكل عدة حالت دون تحقيقه الأهداف المرجوّة. ومن أهم هذه المشاكل[١٠]:

ـ النقص في كفاءات المرشدين.

---

(٩) تم تقسيم المشروع الى ست وحدات إدارية سميت «وحدات إدارة مساقط المياه» وأصبح عددها عام ١٩٩١، أربع وحدات.

(١٠) Ibrahim Maroun, «Politiques agraires au Liban et dans les pays arabes,» (Cours non publiés donnés à la faculté des sciences agronomiques, U.S.E.K., Liban, 1992).

ـ عدم كفاية عدد المرشدين، إذ انهم كانوا يشكلون في عام ١٩٦٨، مرشداً واحداً لكل ٧٠٠٠ عائلة زراعية، فيما توصي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بمرشد واحد لكل ٥٠٠ أو ١٠٠٠ عائلة على الأكثر.

ـ عدم توافر الوسائل التقنية والاقتصادية للمرشدين، بما فيها مصاريف تنقلاتهم، في وقت كان يُفترض بكل مرشد زيارة ما لا يقل عن عشرين قرية في الشهر.

ـ عقلية المزارعين اللبنانيين التقليدية في تلك الفترة، ولا سيما أن معظمهم كانوا أميين ومتمسكين بتقنياتهم الزراعية التقليدية.

أما لناحية التعليم الزراعي، فقد أنشأت الحكومة، على مستوى التعليم الثانوي، مدرسة مهنية زراعية لتخريج المرشدين الزراعيين، كانت توظف الدولة قلة منهم، ويبقى الآخرون عاطلين عن العمل.

كما أنشأت مدارس في المناطق اللبنانية للتعليم المتخصص للمزارعين خلال مدة سنة، لكنها لم تنل أي اهتمام لدى المزارعين.

وفي ما يخص التعليم العالي، وبعدما بقيت حتى أواسط الثمانينيات كلية الزراعة في الجامعة الأميركية في بيروت الكلية الوحيدة للتعليم الزراعي في لبنان، أنشأت الحكومة كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية، لتليها كليات زراعية أخرى في الجامعات الخاصة.

وفي عام ١٩٩٧ كانت عناصر دائرة الإرشاد الزراعي التابعة لمصلحة التعليم والإرشاد في وزارة الزراعة، مؤلفة من ٥ مهندسين زراعيين و١٤ مساعداً فنياً زراعياً. وفي عام ١٩٩٨، ضمّت الدائرة إليها ١٠ مهندسين زراعيين متخصصين بالإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، سيضاف إليهم ١٤ ليصبحوا ٢٩ مرشداً.

وفي أواخر عام ١٩٩٧، كانت الدائرة قد افتتحت ١٢ مركزاً للإرشاد الزراعي (من أصل ٢٤ ستتوزع على ٢٤ قضاء).

وتتعاون دائرة الإرشاد حالياً مع الجميعات الأهلية في مختلف المناطق، بالإضافة إلى المؤسسات والجهات التي تعمل في التنمية الريفية من إدارات رسمية ومؤسسات عامة ومشاريع دولية.

وتعمل دائرة الإرشاد حالياً على إدخال مفاهيم جديدة في الإرشاد الزراعي، بالتعاون مع الفاو، ضمن مشروع «الوحدات التدريبية لإدماج المفاهيم البيئية في الإرشاد الزراعي»، الذي يضم أربعة بلدان هي سوريا ومصر والأردن ولبنان، وهو عبارة عن إعداد وحدات تدريب في المواضيع التالية:

ـ الزراعة المستدامة: الاستغلال السليم للأرض من ناحية اتباع الدورات الزراعية، وترشيد استخدام الأسمدة وغيرها.

ـ المكافحة المتكاملة: تعني ترشيد استخدام المبيدات الزراعية، واستخدام المكافحة الحيوية (حشرة عدو طبيعي للحشرة الضارة بدل استخدام الدواء).

ـ حماية مصادر التربة والمياه: ترشيد استخدام المياه، والحفاظ على خصوبة التربة وحمايتها من الانجراف.

ـ التصحّر والغابات والمراعي: مكافحة التصحّر وتوزيع حوالى ٤ ملايين غرسة سنوياً للتحريج، إذ انخفضت مساحة الغابات في لبنان إلى ٦ بالمئة من مجموع مساحته، وقد كانت هذه المساحة حوالى ٢٠ بالمئة قبل الحرب.

وفي ما يخص المراعي، يُعمل حالياً على استغلال الأراضي الهامشية غير الصالحة للزراعة أو للبناء.

هذا وتوزع دائرة الإرشاد منشورات إرشادية على المزارعين، كما توزع مطويات تتضمن معلومات فنية إرشادية توجيهية في مواضيع يطلبها المزارعون. ويتم حالياً تحضير أفلام فيديو تتضمن معلومات فنية إرشادية توجيهية في كل الحقول[١١].

(١١) لبنان، وزارة الزراعة، دائرة الإرشاد الزراعي، في ٣/ ٤/ ١٩٩٧.

الفصل السابع

سياسـات الإقـراض الزراعـي

يتناول هذا الفصل الإقراض الزراعي في البلدان النامية عموماً، وفي البلدان العربية خصوصاً، حيث يواجه مشاكل عدة منها: تسديد الديون، الضمانات، المصاريف الإدارية، التدخلات السياسية، الخلل التنظيمي، والقصور عن مساعدة المزارعين الفقراء. وتشكو المصارف المتخصصة للإقراض الزراعي في البلدان العربية غير النفطية من نقص في اعتماداتها، وعدم توافر فروع لها في المناطق الريفية ومشاكل أخرى، تشكل صعوبة في تأمين القروض الضرورية، وبخاصة لصغار المزارعين.

١ ـ الإقراض الزراعي في البلدان النامية

أ ـ فئات الإقراض الزراعي

يعاني مزارعو البلدان النامية مشاكل عدة منها:

ـ حرمانهم من تقديمات الضمان الاجتماعي الذي لا يشمل القطاع الزراعي.

ـ افتقارهم إلى نظام يؤمن نشاطاتهم المهنية وإنتاجهم، ويدرس النسب الواجب وجودها ما بين سعر الكلفة، ومقدار المحصول، وسعر البيع.

في هذه الحال يجد المزارع نفسه متروكاً تماماً لدى تعرضه لأي ظرف غير متوقع، إن على الصعيد الاجتماعي، أو المهني، أو الشخصي (حالات مرضه او مَرض أحد أفراد عائلته؛ الكوارث الطبيعية التي تصيب المواسم «الجفاف، السيول، ارتفاع درجات الحرارة أو تدنيها بشكل غير طبيعي، انتشار آفة زراعية. . . الخ»)، مما يدفعه قسراً إلى الاستدانة أو الرهن أو القبول بالمساعدة المشروطة. وفي كل الأحوال، يضع نفسه في حالة خضوع وارتهان وارتباط تحرمه من التمتع بالحد الأدنى من حريته في الممارسة المهنية

والاجتماعية والسياسية، فالتركيبة الاجتماعية في البلدان النامية تقوم على ترابط عضوي ومتلازم بين الأبعاد الإنسانية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية... ولعلّ البُعد الاقتصادي هو الأفعل في تأمين سيطرة أصحاب السلطة والمال على سائر شرائح المجتمع.

ثمة وسائل عدة معتمدة في البلدان المتقدمة يمكن اعتمادها أو اعتماد بعضها في البلدان النامية، تتيح للمزارع الفرص الكافية لتطوير إنتاجه، وبالتالي تحرره من الاسترلام الناتج من الحاجة.

فإيجاد نظام يؤمِّن مستلزمات النهوض الزراعي إن على صعيد التمويل، أو تطوير التقنيات المعتمدة، أو التكفل بتصريف الإنتاج، يجعل المزارع في وضعية جيدة تمكّنه من التحرر المادي، وبالتالي من تحسين إنتاجه كمّاً ونوعاً، مما ينعكس ايجابياً على الناتج القومي، ويساعد إلى حد ما، في تقويم الميزان التجاري وتنشيط الدورة الاقتصادية.

أول واجبات هذا النظام هو إطلاق الزراعة بتشجيعها، وتطويرها تقنياً وبنيوياً؛ وذلك بتمويلها على الشكل التالي:

١ ـ تمويل الاستثمارات العقارية: إعداد التربة، تحسينها، تأمين النصوب والأغراس، تأمين البذار الجيّد، ... الخ.

٢ ـ تمويل التجهيز: آلات، معدات، وسائل نقل، جرارات زراعية... الخ.

٣ ـ تمويلٍ المشاريع الزراعية المدروسة التي تجعل المردود، أي المحصول الزراعي، وفيراً بحيث يؤمِّن للمزارع أرباحاً كافية لإيصاله إلى مرحلة الاستغناء عن تقديمات الدولة في بادىء الأمر، وبالتالي، توصله إلى مرحلة الاكتفاء والإسهام في ازدياد الناتج القومي.

٤ ـ تمويل البنى التحتية الضرورية لتنمية وتطوير الزراعة: أقنية ري، آبار، سدود، طرقات زراعية... إلخ.

٥ ـ تمويل مؤسسات الصناعة الغذائية والحرف الريفية.

٦ ـ تمويل دورات للإرشاد الزراعي ومدارس لمحو الأمية بين المزارعين.

٧ ـ تمكين المزارعين من الاستفادة من تقديمات الضمان الاجتماعي.

٨ ـ إيجاد نظام تأمين ضد الأخطار الزراعية.

ب ـ مشاكل الإقراض الزراعي في البلدان النامية

يواجه جهاز الائتمان الزراعي في بلد نامٍ مشاكل عدة أهمها:

(١) مشكلة تسديد الديون

إنها الأولى في سلّم المشاكل التي تعترض حسن سير عمل بنك الائتمان الزراعي في البلدان النامية. فغالباً ما يتعذّر على المزارعين تسديد القروض، وذلك لأسباب كثيرة أهمها:

- إفلاس ظرفي أو طارىء (صعوبات عائلية؛ ظروف مناخية).
- إفلاس بنيوي ناتج من انخفاض نسبة المردود قياساً على التكاليف.
- إدارة أعمال ضعيفة.
- حيازة صغيرة نسبة إلى حجم الأسرة.
- مخاطر السوق؛ إذ يضطر المزارعون احياناً لبيع منتوجاتهم بأسعار متدنية، فيصعب عليهم تسديد ديونهم.
- عدم التفريق ما بين مهام الدولة ومهام بنك الائتمان. فغالباً ما يختلط المفهومان لدى المزارع، فيطمع بإلغاء الدين أو المسامحة أو الإعفاء من الدين ظناً منه أن البنك والدولة جهاز واحد.
- الاحتجاج على الحكومة أو مطالبتها بخدمات أكثر تجعل المزارعين يمتنعون عن تسديد القرض الممنوح من بنك الائتمان، نتيجة لعدم التمييز المشار إليه ما بين الدولة وبنك الائتمان.

(٢) الضمانات

لا تقل مشكلة الضمانات صعوبة عن مشكلة تسديد الديون، إذ لا بد لكل قرض من ضمانة تُعطى للمقرض؛ فإما أن تكون رهن الأرض، أو استخدام المحصول، وليس الأمران بمكان من السهولة.

فخصائص النظام العقاري التقليدي، وعدم نقل ملكية الأراضي، لا تسمح بالرهن. واستخدام المحصول أمامه تعقيدات كثيرة، وتأثيرات سلبية في المزارع. فلو كان المزارع يودع دخله في المصرف، أو يدَّخر قسماً منه، لكان من الممكن أن تتم الضمانة على هذا الادخار، او باقتطاع جزء من المحصول، وهذا لا يحصل إلا في حال وجود مؤسسة تؤمِّن توزيع الإنتاج وتسويق المحصول.

يمكن أن تقدِّم أنظمة الكفيل المتضامن (Caution solidaire) حلاً، شرط أن تكون مبنية على تنظيمات ريفية محلية فعّالة ومشتركة، بشكل غير مباشر، في آلية منح القروض.

(٣) المصاريف الإدارية

إن عدم قدرة المصارف على إنشاء فروع لها في المناطق الريفية وصعوبة الوصول الى هذه الأخيرة تزيد من كلفة القروض.

(٤) التدخلات السياسية

إن الخطاب السياسي في البلدان النامية، والقرارات الحكومية المرتَجلة في أغلب الأحيان، وغياب التصميم والتخطيط، يربك بنك الائتمان في وضع سياسة إقراضية واضحة وأكيدة.

فقد توعز الحكومة في سياستها المرتجلة بقروض لبعض القطاعات المعتبرة ذات أولوية على غيرها من حيث الأهمية؛ ويأتي هذا الإيعاز مفاجئاً وفي غير محله، بحيث يسبّب إرباكاً كبيراً في نشاط البنك، فتختلط الأمور من المهل في تحقيق الملفات، ومنح القروض، وزيادة أعباء الخدمات، والاحتياطات غير الكافية. وهكذا ينتفي الانتظام في عمليات القروض، وتحل الفوضى والعشوائية مكانه.

(٥) الخلل التنظيمي

إن الضعف والخلل في تنظيم مؤسسات الإقراض الداخلي، يتسببان في قسط وافر من الصعوبات التي تعانيها هذه المؤسسات. من مظاهر هذا الضعف والخلل:

- مركزية مفرطة في معالجة الملفات.
- ثقل الإجراءات.
- تأخير في منح القروض.
- سوء تنظيم الحسابات.
- قصور أنظمة الضمانات.
- ضعف في أجهزة المراقبة.

(٦) القصور عن مساعدة المزارعين الفقراء

يواجه جهاز الائتمان الزراعي صعوبات تجعله صعب المنال إلا لكبار المزارعين: صعوبات الوصول إلى القرى المعزولة والمزارعين الأكثر فقراً، الذين لا يستطيعون تأمين ضمانات، أو منتجي المواد الزراعية الغذائية الذين قلما ينتمون الى مؤسسات تسويقية منظَّمة من قبل الدولة. كما يُلاحَظ أن معظم الإصلاحات المتَّبعة الآن لمعالجة أزمة الزراعة في الكثير من البلدان النامية، تتوجّه إلى المزارعين الأكثر تطوّراً، وتهمل الأكثر فقراً (الحثّ من أجل النوعية وتنوّع الزراعات والتجهيز التقني...).

٢ ـ سياسات الإقراض الزراعي في البلدان العربية

نجد في البلدان العربية تفاوتاً بين الموارد المالية والموارد الزراعية.

فالبلدان التي تملك موارد مالية كافية كدول الخليج، لا تملك موارد زراعية كافية، والعكس هو الصحيح في البلدان غير النفطية. وبما أن مشكلة التمويل غير مطروحة في البلدان النفطية، فإننا نطرح مشكلة التمويل في البلدان التي تنقصها الموارد المالية.

في هذه البلدان توجد مصارف متخصصة للإقراض الزراعي على المديين المتوسط والطويل، ولكن هذه المصارف تشكو من نقص في اعتماداتها. وبما أن الحاجة إلى التمويل بفوائد مخفّضة كبيرة في هذه البلدان، وبوجود ديون كبيرة على الحكومات، تبقى القروض

المقدَّمة من هذه المصارف الحكومية غير كافية، فضلاً عن عدم توافر فروع لها في المناطق الريفية.

في هذه الظروف، تمثل المصارف التجارية الخيار الثاني. ولكن هذه المصارف تفتقد السيولة بسبب ضعف الإدخار في هذه البلدان، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير لفوائدها، حتى للقروض التجارية وللقطاعات الأخرى، فكيف بالأحرى للقروض الزراعية التي هي أكثر ارتفاعاً نظراً الى ارتفاع نسبة المجازفة في هذا القطاع.

أضف إلى ذلك أن هذه القروض، إذا قدِّمت للزراعة، فبشروط تعسفيّة، ولأمد قصير. فهي إذاً قروض لا تصلح إلا لتمويل شراء بعض المستلزمات الزراعية كالأسمدة ومبيدات الحشرات. وثبت أن هذه القروض، عندما تُعطى، لا تغطي أكثر من ٣٠ بالمئة من كلفة الإنتاج. ولا تتوافر بالتالي القروض المتوسطة والطويلة الأمد الضرورية للرسملة أو لشراء الآليات الزراعية والتجهيزات، أو لاستصلاح الأراضي وحفر الآبار الارتوازية.

أما التمويل الذاتي، فهو نادر لأنه يقتصر على كبار الملاكين عندما يجدون منه فائدة.

لأجل كل هذه الأسباب، لا يشكل المعدل السنوي للاستثمارات الزراعية في البلدان العربية إلا ٨,٤ بالمئة من مجموع الاستثمارات في هذه البلدان، فضلاً عن أن ٩٠ بالمئة من هذه الاستثمارات تستخدم في الزراعة الخفيفة ذات المردود الضعيف، بدل استخدامها في الزراعة الكثيفة ذات الغلاّت الكبيرة، ويعود ذلك إلى العقلية التقليدية التي ما زالت مسيطرة على القطاع الزراعي في هذه البلدان(١).

وفي ما يلي عرض لأنظمة الإقراض الزراعي في بعض البلدان العربية وسياساتها.

أ ـ الإقراض الزراعي في الأردن(٢)

(١) مصادر الإقراض الزراعي الأردني

يمكن تصنيف الإقراض الزراعي في الأردن بنوعين، بحسب مصادره: الإقراض الزراعي غير المؤسسي، والإقراض الزراعي المؤسسي.

تتمثل مصادر الإقراض الزراعي غير المؤسسي في الوسطاء في أسواق الجملة، والشركات الزراعية، ومورِّدي مستلزمات الإنتاج الزراعي الأفراد، والأقارب

(١) Ibrahim Maroun, «Politiques agraires au Liban et dans les pays arabes,» (Cours non publiés donnés à la faculté des sciences agronomiques, U.S.E.K., Liban, 1992).

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «الزراعة والتنمية في غربي آسيا،» العدد ١٣ (١٩٩٢)، (E/ESCWA/AGREB/XIII)، ص ٣١ ـ ٤٩.

والأصدقاء، وأصحاب الأراضي الذين يقرضون بعض المزارعين المستأجرين بعض الاموال لتشغيل أراضي الملاكين أنفسهم واستغلالها، بالإضافة إلى المرابين وتجار القرى وأصحاب البقالات والدكاكين وتجار المحاصيل الزراعية.

أما مصادر الإقراض الزراعي المؤسسي، فتتمثل في مجموعتين: مجموعة مؤسسات الإقراض المتخصصة التي تتألف من «مؤسسة الإقراض الزراعي» و«المنظمة التعاونية الأردنية» و«اتحاد المزارعين في وادي الأردن»، ومجموعة البنوك التجارية المحلية العاملة في هذا المجال.

أما الجهاز الرئيسي المتخصص في منح أنواع القروض المختلفة للمزارعين، وخصوصاً القروض الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل في المناطق الجغرافية المختلفة، فهو «مؤسسة الإقراض الزراعي» التي يديرها مجلس إدارة يضم ممثلين عن-القطاعين العام والخاص، وتموّل قروضها تحسين الأراضي المروية والبعلية وإعمارها، وتنمية الثروة الحيوانية بما فيها الدواجن والأسماك والنحل وحيوانات العمل، والإسكان الريفي والمباني المزرعية، والمكننة الزراعية والتصنيع والتجهيز الزراعي، ومستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والنفقات التشغيلية الأخرى.

وتُقسم القروض الى قروض تشغيلية، منها موسمية لأجل لا يتجاوز الاثني عشر شهراً، ومنها قصيرة الأجل لا تتجاوز السنتين؛ وقروض إنمائية، منها متوسطة الأجل لا تتجاوز العشر سنوات، ومنها طويلة الأجل لا تتجاوز الخمس عشرة سنة. وتدعم فترات تسديد بعض الأنواع من القروض بفترات تتراوح بين سنة وأربع سنوات، وفقاً لطبيعة المشاريع الزراعية الممولة وبداية إثمارها ودخولها مراحل الإنتاج.

أما معدلات الفائدة المستوفاة عن القروض، فتتراوح بين ٦ و٨,٥ بالمئة وفقاً لطبيعة المشاريع الممولة ومناطقها الجغرافية والمجموعات المستفيدة من المزارعين وفئات أحجام القروض الممنوحة.

وقد بلغت أعداد سندات الدين المنظمة وأعداد المقترضين المستفيدين من مؤسسة الإقراض الزراعي بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٩، نحو ٤٩,٧ ألف سند و٧٣,٨ ألف مقترض.

وتُصدر «المنظمة التعاونية الأردنية» التي تمتلك الحكومة الأردنية أغلبية رأسمالها الاسمي، ويعين مجلس الوزراء مديرها العام، القروض الزراعية وغير الزراعية للجمعيات التعاونية وأعضائها من خلال «البنك التعاوني» التابع لها.

وقد بلغ حجم الإقراض الكلي لهذه المؤسسة بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٦، نحو ٣٢,١ مليون دينار شكّل الإقراض التشغيلي ثلثي حجمه.

أما القروض الزراعية الممنوحة من «اتحاد المزارعين في وادي الأردن»، فتنحصر في القروض الموسمية فقط، النقدية والعينية، لأعضائه المستكملي شروط العضوية القانونية، ولغايات شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي وتغطية بقية التكاليف التشغيلية الأخرى للعملية الإنتاجية.

وقد بلغ حجم القروض المصروفة من الاتحاد بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٦، نحو ٢,٨ مليون دينار.

وتُعتبر المصارف التجارية في الأردن أحد المصادر الإقراضية المؤسسية بالنسبة الى بعض المزارعين والشركات الزراعية والتجار. وتستوفي هذه المصارف فوائد وعمولات عن القروض الزراعية لا تختلف عما تستوفيه من عملائها الذين يعملون خارج نطاق الزراعة.

(٢) مشاكل الإقراض الزراعي الأردني

من أهم المشاكل التي تعترض نظام الإقراض الزراعي في الأردن، وخصوصاً الجانب المؤسسي منه:

- غياب الربط بين السياسة الزراعية العامة والسياسات الإقراضية المؤسسية.
- عدم الأخذ في الاعتبار التكامل الفعلي لعناصر الإقراض والإرشاد والتوريد والبحث والتسويق في الإنتاج الزراعي.
- عدم توافر التنسيق أو التكامل بين مصادر الإقراض الزراعي المؤسسي في وجه عام وداخل مؤسسات الإقراض المتخصصة في وجه خاص.
- استفحال ظاهرة التخلف عن التسديد.
- صعوبات في عملية جدولة القروض وإعادة جدولتها.
- عدم كفاية العرض المتاح من الإقراض الزراعي لدى بعض مصادره المؤسسية.
- تباين في المعلومات والبيانات والأفكار حيال الإقراض الزراعي في الأردن.
- عدم استفادة فئة صغار المزارعين من الإقراض الزراعي المؤسسي.

وقد وضعت مؤسسة الإقراض الزراعي «ورقة حول منظور السياسة الإقراضية في ظل الظروف الراهنة»، أوصت فيها بضرورة التخطيط للإقراض الزراعي وتوجيهه.

ب ـ الإقراض الزراعي في لبنان

(١) مؤسسات الإقراض الزراعي

يمكن حصر المؤسسات العامة والخاصة التي عملت في مجال الإقراض الزراعي في لبنان في ما يلي: «بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري»، «الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني»، «المشروع الأخضر»، المصارف التجارية، والمؤسسات التجارية الزراعية.

أُسِّس «بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري» شركة مشتركة بين الحكومة

والقطاع الخاص (٤٠ بالمئة للحكومة و٦٠ بالمئة للقطاع الخاص) عام ١٩٥٤. ووفر البنك بين عامي ١٩٥٤ و١٩٧٧ نحو ١٨,٧ ألف قرض كانت في أغلبيتها لكبار المزارعين والنشاطات الأخرى المرتبطة بالزراعة. أما صغار المزارعين، فلم يجدوا فرصاً مماثلة لعدم وجود شروط خاصة أو دعم يُلزم البنك بتخصيص بعض قروضه لهم. ومنذ عام ١٩٨١، اقتصرت جهود البنك على حفظ حسابات «المشروع الأخضر» ولم يكن له أي نشاطات تذكر في القطاع الزراعي[٣]. وفي ٢٥/٦/١٩٧٧ صدر المرسوم الاشتراعي رقم ٦٦ القاضي بإنشاء «المصرف الوطني للإنماء الزراعي»، وصدر نظامه الأساسي في ٨ نيسان/أبريل ١٩٧٨، ولكن لم يُعمل بهذا القانون. ثم عُدِّل بقانون رقم ٣٤٣ الصادر في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٩٤، الذي يقضي بإنشاء «شركة مغفلة» (ش.م.ل.) لبنانية تسمى «المصرف الوطني للإنماء الزراعي»، وتُعرف في ما بعد بـ «المصرف»، موضوعها العمل على إنماء القطاع الزراعي عن طريق تمويل إنشاء المشاريع الزراعية وتجهيزها، ومنح القروض للمزارعين، وتشجيع توظيف الرساميل المحلية والخارجية، وتقديم سائر الخدمات الأخرى اللازمة لتحقيق تلك المهمة في إطار السياسة الاقتصادية للدولة وخططها الإنمائية. «وتساهم الدولة في رأسمال المصرف بنسبة عشرين في المائة منه». «وللمصرف أن ينشىء فروعاً له في جميع المناطق اللبنانية بحسب ضرورات العمل، كما يتوجب عليه ضمن فترة لا تتعدى ثلاث سنوات من تاريخ بدء أعماله، أن ينشىء فرعاً واحداً على الأقل في كل محافظة»[٤]. وحتى الآن لم يُعمل بهذا القانون.

أما «الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني»، فهو مرتبط بالحركة التعاونية للبلاد، ويتبع وزارة الإسكان والتعاونيات، وهو متعدد الأغراض. وعمل الاتحاد بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٣ في توزيع معونات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من سماد وبذور ومبيدات حشرية لصغار المزارعين بسعر يقل بنسبة ٦٠ بالمئة عن سعر السوق لكن بكميات محدودة. واستعملت المبالغ المجمَّعة من هذا النشاط لإعادة إقراض المزارعين. ومنذ عام ١٩٨٥، لم يتوافر دعم حكومي للاتحاد، لكنه حصل عام ١٩٨٧ بضمان من الحكومة، على قرض من المجموعة الأوروبية بما قيمته ٢,٣ مليون مارك الماني لتمويل مشاريع صغار المزارعين في حفر الآبار وشراء الجرارات الزراعية والمضخات ومستلزمات الري الأخرى. ويعاني البنك الآن صعوبات كبيرة في استرجاع القروض نسبة إلى تآكل قيمة الليرة اللبنانية التي فقدت جزءاً كبيراً من قيمتها بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢[٥].

---

(٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «إعادة تأهيل القطاع الزراعي في لبنان: الإقراض الزراعي،» (E/ESCWA/AGR/1993/4)، ص ٩ ـ ٢١.

(٤) الجريدة الرسمية (لبنان)، العدد ٢٥ (٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٤)، المواد (١) و(٤) و(٩) من قانون رقم (٣٤٣).

(٥) الاسكوا، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «إعادة تأهيل القطاع الزراعي في لبنان: الإقراض الزراعي،» ص ٩ ـ ٢١.

وأنشىء «المشروع الأخضر» عام ١٩٦٣ للإشراف على استصلاح الأراضي وتسويتها وإقامة الجدران الاستنادية وتحسين موارد المياه والطرق الزراعية والمشاتل، ومحاربة الزراعات الضارة مثل الحشيش والأفيون، ويمنح المشروع الذي ترتبط إدارته بوزير الزراعة مباشرة، قروضاً لمزارعين تدار بطريقة مبتكرة، إذ يودع المزارع بين ١٥ بالمئة و٣٠ بالمئة من تكلفة مشروعه لدى «بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري» على أن يُسدَّد كامل تكلفة الأعمال التي نفذت بالقرض الممنوح للمزارع من أرباح ايداعه الأساسي ورأسماله. ولقد حدد حجم قرض المزارع بنحو ١٢٠٠ دولار تمثل الآن نسبة ضئيلة من تكلفة الأعمال المطلوبة للاستصلاح لدى المزارعين. أما المشكلة الأساسية لهذه القروض، فهي أنها لا ترتبط بخطة زراعية يلتزم بها المزارع[٦].

أما في ما يخص المصارف التجارية، فقد انحصر تعاملها مع كبار المزارعين بفائدة تتراوح بين ٤٠ بالمئة و٤٥ بالمئة لليرة اللبنانية و١٨ بالمئة للدولار الأمريكي (عام ١٩٩٢)، وهي تكلفة مرتفعة لا يمكن صغار المزارعين تحمّلها. وأصبح توفير القروض والتمويل اللازمين للقطاع الزراعي بواسطة المصارف التجارية بالعملة الوطنية مسألة معقدة لارتفاع نسبة التضخم في البلاد. أضف إلى ذلك أن هذه المصارف كانت تشكو حتى عام ١٩٩٥ من تعاميم المصرف المركزي المالية التي كانت تفرض عليها استثمار ٦٠ بالمئة من جميع ايداعاتها في سندات خزينة بفائدة تتراوح بين ١٨ و١٩ إضافة إلى ١٠ بالمئة احتياطاً من دون فوائد، و٣ بالمئة تستثمر في سندات خزينة خاصة تحمل عائداً يعادل ٦ بالمئة. كما يطلب المصرف المركزي من هذه المصارف الاحتفاظ بثلاثة في المئة سيولة نقدية، مما يصعّب عملية تعبئة المدخرات الخاصة واستثمارها[٧].

وأدى غياب المؤسسات الإقراضية المتخصصة إلى نشاط الشركات الزراعية الخاصة في لبنان في توفير القروض العينية من أسمدة ومبيدات حشرية وآلات ومعدات زراعية وبذور لكبار المزارعين بفوائد عالية، وصلت إلى ١٠٠ بالمئة للقروض السنوية في السنوات السابقة[٨]. وتضمنّت نشاطات هذه الشركات إنتاج الخضار في البيوت المحمية، باستعمال التقنيات الحديثة مع تقديم المشورة لهذه النشاطات. وقد يؤدي عدم مراقبة هذه الشركات إلى نتائج ضارة في استعمال المبيدات والكيميائيات.

ونشط في الماضي عدد من المنظمات التطوعية غير الحكومية في تقديم بعض القروض لصغار المزارعين، مثل «منظمة غوث الأطفال» (Save the Children) التي وفرت قروضاً صغيرة في حدود الألف دولار أمريكي للزراعات المحمية والثروة الحيوانية والداجنة

(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) المصدر نفسه.

والمناحل واستصلاح الأراضي وغيرها من النشاطات لفترات أقصاها عامين بفائدة تراوحت بين ١٤ بالمئة و١٨ بالمئة سنوياً[٩]، إلى جانب «منظمة كاريتاس» (Caritas) ومنظمة منونتيز (Menontes) اللتين كانت لهما نشاطات محدودة في توفير القروض الزراعية.

(٢) أسباب فشل الإقراض الزراعي في لبنان

اتضح مما تقدم أن مصادر الإقراض الزراعي المتعددة وغير المتخصصة في لبنان لم تنجح بتوفير القروض الزراعية اللازمة للمزارعين والمشاريع الزراعية، ويعود ذلك الى أسباب أساسية يمكن اختصارها في الآتي:

بحسب قانون ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٧، يحق لـ«بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري» أن يستدين من المصرف المركزي بفائدة ٢ بالمئة تُسدَّد على مدى ثلاثين سنة، وأن يعطي قروضاً للأفراد بفائدة ٥,٥ بالمئة وللتعاونيات بفائدة ٥ بالمئة أو حتى ٨ بالمئة؛ وبهذا يمكن هذا المصرف أن يحقق نسبة أرباح تتراوح بين ١٥٠ بالمئة و٣٢٥ بالمئة، بما أن القسم الأكبر من أمواله مستدانة من المصرف المركزي بفائدة ضيئلة جداً؛ مما يدفع إلى الاستنتاج أن هذا المصرف يؤمن أرباحاً لمساهميه من تجار ورجال أعمال أكثر مما يؤمن مساعدة صغار المزارعين لتحقيق الاستثمارات اللازمة في أراضيهم. أضف إلى ذلك أن هذا المصرف، ولتحقيق الحد الأقصى من الربح، يفضّل منح القروض للقطاعات الصناعية والعقارية على حساب القطاع الزراعي، لأن القروض الممنوحة للقطاع الصناعي وخصوصاً العقاري، تحقق أرباحاً أسرع من القطاع الزراعي، مما أدى إلى إهمال هذا الأخير الذي لم يتعدّ مجموع القروض الممنوحة له ٦ بالمئة[١٠].

ولا يقدّم المصرف قروضاً للأفراد إلا على أساس ضمانات رهنيّة عقارية، مما يؤدي إلى حرمان العاملين في الزراعة الذين لا يملكون أرضاً من الاستفادة من هذه القروض، إلى جانب أن صغار الملاكين، الذين هم أغلبية في لبنان، لا يستطيعون الحصول على قروض كافية لتحسين حيازاتهم. فتنحصر بذلك القروض الزراعية في كبار المزارعين القادرين على تحقيق استثماراتهم بفضل ادخاراتهم الشخصية.

ثم إن غياب مراقبة المصرف طريقة استخدام القروض الممنوحة، يسمح لكبار الملاكين باستخدامها لغايات غير إنتاجية، كبناء أو ترميم منزل ريفي.

في مواجهة هذه الظروف، ونظراً إلى عدم كفاية القروض الزراعية الممنوحة، يضطر الكثير من الملاكين الزراعيين إلى التوجه الى المصارف التجارية للحصول على قروض بفوائد

---

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) Maroun, «Politiques agraires au Liban et dans les pays arabes,» p. 22.

عالية جداً، فيما يتجه المزارعون الذين لا يملكون أرضاً إلى التجار الزراعيين الذين يقرضونهم الأسمدة والمبيدات بفوائد مهمة، ويمنحون أنفسهم الحق بشراء محاصيل هؤلاء المزارعين بالأسعار التي يفرضونها، أو إلى المرابين الذين يفرضون عليهم فوائد تتراوح بين ٢٠ بالمئة و٦٠ بالمئة. وتذكر دراسة أجراها باحثون اقتصاديون في الجامعة الأميركية في بيروت[١١] أن هؤلاء المرابين يسمحون لأنفسهم أحياناً، زيادة على فوائدهم العالية، بفرض عمولة على قيمة المحصول تتراوح بين ٥ بالمئة و١٠ بالمئة[١٢].

والجدير بالذكر أن نشاطات هذا المصرف أُوقفت بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٣. وفي عام ١٩٨٣ استلم من الخزينة سلفة مقدارها ٦٠ مليون ليرة لبنانية لقرضها للذين كانوا يملكون صناديق تفاح وحمضيات في البرادات. ولكن بما أن هذه القروض كانت تمنح على أساس إفادات أصحاب البرادات، فقد وُزِّعت في شكل غير شرعي[١٣].

وما ينطبق على «بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري» من تعددية الأهداف وتنوعها، ينطبق على مصادر الإقراض الزراعي الأخرى من مؤسسات وهيئات لا تقتصر أهدافها على الإقراض الزراعي، مما حرم هذا القطاع العناية اللازمة نظراً الى طبيعة مشاكله، فضلاً عما يلي:

- إن المصارف التجارية وشركات التمويل تعتمد مبدأ الربح في تعاملها، مما يجعلها تتجنّب التعامل مع القطاع الزراعي عموماً وصغار المزارعين خصوصاً.

- عدم تمكن الدولة من رصد أو توفير أموال تساعد على وضع برنامج للإقراض المنخفض التكلفة يتفق واحتياجات التنمية الزراعية في لبنان.

- أدى التضخم المالي وعدم استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية منذ اندلاع الاضطرابات الأمنية إلى تغطية جزء يسير فقط من قيمة سداد القروض الفعلية، فنجم عن ذلك تآكل رأسمال المؤسسات العاملة في مجال الإقراض الزراعي وعدم مقدرتها على الاستمرار في توفير قروض زراعية ذات قيمة مقارنة بحجم القطاع الزراعي واحتياجاته. وقد انعكس أيضاً سلباً على نسبة تسديد القروض الزراعية، وفقدان لبنان كثيراً من أسواقه التقليدية للمنتوجات الزراعية، وخصوصاً للخضار والفاكهة، منذ اندلاع الاضطرابات الأمنية، مما أدى إلى انخفاض الأسعار وصعوبة تصريف المزارعين منتوجاتهم في السوقين المحلي والخارجي.

- لم يكن تقديم المصارف القروض الزراعية مترادفاً مع تقديم الخدمات الزراعية الضرورية الأخرى، كخدمات الإرشاد الزراعية ووقاية المزروعات والتسويق الزراعي

---

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

وخدمات توفير المدخلات الزراعية، مما أدى إلى كثير من الإخفاقات في تحقيق الأهداف المنشودة من استثمار هذه القروض.

ج ـ الإقراض الزراعي في سوريا

لم تستطع الحكومات التي توالت بعد الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٨ إزالة تمويل المرابين والتجار والوسطاء الزراعيين، وبقيت الفوائد التي يدفعها صغار المزارعين المجبرين على الاستدانة من هؤلاء تتراوح بين ٢٠ و٤٥ بالمئة، وكانت تصل أحياناً إلى ١٥٠ بالمئة قبل عام ١٩٥٨[١٤].

وبقي دور المؤسسات المصرفية محدوداً في تقديم القروض الزراعية، إذ ظلّت القطاعات الأخرى تستقطب القسم الأكبر من هذه القروض، وخصوصاً التجارة التي وصلت حصتها في عام ١٩٧٣ إلى ٧٦ بالمئة من القروض المصرفية الممنوحة.

أما المصرف الزراعي، فلم تستطع القروض التي قدّمها تغطية الحاجات التمويلية للقطاع الزراعي، إذ لم تتعدَّ قروضه الممنوحة عام ١٩٧٣، ما قيمته ١٨٤ مليون ليرة سورية، فيما قُدِّرَت الحاجة بـ ٥٠٠ مليون ليرة سورية[١٥].

وأدى فقر المزارعين والظروف المناخية وبنية الدورات الإنتاجية الزراعية، إلى عدم تمكن هؤلاء من تسديد ديونهم، مما دفع الحكومة السورية إلى اتخاذ إجراءين: **أولهما** إصدار القرار رقم ٤٦ الذي قضى بتقسيط القروض الممنوحة حتى عام ١٩٦٦ لمدة عشر سنوات ابتداء من عام ١٩٧٢، مع إلغاء الفوائد المستحقة حتى عام ١٩٧١، بهدف إعادة إدخال عدد مهم من المزارعين القطاع الزراعي الإنتاجي بعدما كانت انتاجيتهم قد بدأت بالانخفاض في شكل ملحوظ بسبب دينهم المزمن، وبالتالي تدني مستوى معيشتهم. والإجراء **الثاني** هو تهيئة سياسة جديدة لتسليف المصرف الزراعي اعتباراً من ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، تسمح للفلاحين بتسليفات جديدة حتى في حال عدم سدادهم دينهم القديم، شرط أن يكون الدين الجديد لتمويل مشاريع تحسين البذور في التعاونيات، أو شراء معدات وآلات زراعية.

ولم يعد منح القروض مشروطاً بإيداع ضمانة، إذ حلّ محلها تقدير القيمة الفعلية للأراضي المزروعة. كما أصبح ممكناً منح قروض للرعايا العرب في حال استثمارهم رؤوس أموالهم في مشاريع زراعية سورية. ويُسمح للفلاحين بسداد ديونهم على مدى ثلاث سنوات عندما تكون المحاصيل رديئة، أي ناتجة من أمراض أو من قلة الأمطار.

---

(١٤) Bichara Khader, *La Question agraire dans le monde arabe: Le Cas de la Syrie* (Louvain-la-Neuve: CIACO, 1984), pp. 564-570.

(١٥) المصدر نفسه.

مشاكل الإقراض الزراعي السوري

من أهم هذه المشاكل سوء توزيع التسليفات. فكما هي الحال في بلدان العالم الثالث، تخضع التسليفات لاعتبارات اجتماعية وسياسية تفرضها الفئة الحاكمة. فالمستفيدون في الريف السوري من التسليف الزراعي هم المزارعون الأغنياء، وفي درجة أقل، التعاونيون، فيما لم تستطع سياسة التسليف المقرّة عام ١٩٧١ القضاء على حرمان صغار الملاكين.

وثاني أهم المشاكل سوء استعمال القروض الزراعية التي تُستثمَر أحياناً في نشاطات أخرى، خصوصاً في مجال التجارة والبناء، إذا لم تُستخدَم للحصول على سلع استهلاكية أو لممارسة الربا على الفلاحين الفقراء. فضلاً عن أن المصارف تتجاهل القطاع الزراعي وتهمل الاستثمار فيه، والمصرف الزراعي لا يتدخل إلا بضعف، وتدخلاته، في أغلب الأحيان، خاطئة ولا تؤدي إلى النتائج المرجوة، مما يمنع التسليف الزراعي من اداء دور المحرّك في إنماء الريف وفي السياسة الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، وفي تطوير الزراعة، بما أن التسليفات تُستخدَم للاستهلاك لا للإنتاج، في غياب المراقبة وخدمات الإرشاد الزراعي.

د ـ الإقراض الزراعي في مصر

يُعتبر الاقراض الزراعي المصدر الرئيسي لتمويل النشاط الزراعي في مصر، إذ ان استثمارات الدولة لهذا القطاع تستخدم لتنفيذ مشاريع البنية الأساسية وتمويل مشاريع القطاع العام في الزراعة والبحوث والخدمات الزراعية، ولا يتجاوز حجمها ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً، بينما حجم التمويل اللازم يزيد على عشرة مليارات جنيه للمشاريع القائمة[١٦].

ويبقى حجم الاستثمار الخاص في الزراعة المصرية ضئيلاً، كما أن المدخرات الشخصية للمزارعين لا تمثل حجماً يذكر في التمويل الزراعي نظراً الى أن أغلبية هؤلاء من صغار المزارعين.

يُعتبر إنشاء «بنك التسليف الزراعي» عام ١٩٣٤ بداية الائتمان الزراعي المنظم في مصر. وبعد تحويلات وتغيّرات عدة، أصبح هذا البنك بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ «البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي»، تتبعه بنوك التنمية والائتمان الزراعي في المحافظات، تتبعها وحدات تسمى بنوك القرى، وتتبع هذه الأخيرة مندوبيات على

---

(١٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [الفاو]، **تحليل السياسات الزراعية في جمهورية مصر العربية، دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية** (روما: الفاو، ١٩٩٤)، ج ٢: **الإصلاحات المؤسسية في قطاع الزراعة في جمهورية مصر العربية**، ص ١٥١.

مستوى القرى. وبلغ عدد بنوك القرى المنشأة حتى عام ١٩٩٤، ٨٠١ بنك قرية يتبعها ٤,٣١٨ مندوبية موزعة في ١٥٥ فرعاً[١٧].

وبلغ حجم القروض التي تم منحها في عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ نحو ٣,٧٣٦ مليون جنيه، منها ١٢٦٥ مليون جنيه قروضاً قصيرة الأجل لإنتاج المحاصيل، و١٥٠٦ مليون جنيه قروضاً قصيرة الأجل لأغراض أخرى بخلاف المحاصيل، و٩٦٥ مليون جنيه قروضاً للأغراض الاستثمارية المتوسطة الأجل. ولكن متوسط حجم القرض للعميل الواحد من مجموع العملاء البالغ عددهم ٣,٥ مليون عميل، لم يتعدّ ١,٠٦٧ جنيهاً[١٨]، أي ما يعادل ٩٧٠ دولاراً أمريكياً.

أما الضمانات المطلوبة لمنح القروض والتي تتوقف على طبيعة النشاط وحجم القرض ومدته، فمنها ما هو عقاري وأهمها الأرض الزراعية، ومنها ما هو شخصي للأفراد القادرين، بالإضافة إلى ضمانات الهيئات الاعتبارية كالجمعيات والتعاونيات، والضمانات الجماعية لمجموعة من الأفراد لضمان بعضهم البعض. ويبقى الضمان الحقيقي هو المشروع نفسه وجدواه الاقتصادية وقدرته على السداد من عائد تشغيله والثقة في ادارة العميل على تحقيق العائد المتوقع.

وفي ما يخص نوعية القروض التي يمنحها البنك، فهي كالآتي[١٩]:

- **القروض القصيرة الأجل التي لا تزيد على ١٤ شهراً، وهي:**
  - قروض الإنتاج الزراعي.
  - القروض القصيرة الأجل للأغراض المختلفة بخلاف الإنتاج النباتي.
- **القروض المتوسطة والطويلة الأجل:**

هي القروض التي تُعتمد في منحها الضمانات التقليدية، مما يمنع صغار المزارعين من الحصول عليها لعدم توافر الضمانات.

وقد نفَّذت الحكومة المصرية مشروع إنتاجية المزارع الصغير، كمشروع تجريبي لتوفير الخدمة الائتمانية لصغار المزارعين في ثلاث محافظات هي القليوبية والشرقية وأسيوط، ويقضي بعدم ربط منح القروض بشرط وجود ضمانات تقليدية، بل طبقاً للاحتياجات الفعلية للأنشطة التي يزاولها المزارع، وعدم قصر هذه الأنشطة على الإنتاج الزراعي فقط، بل إتاحتها للأنشطة المختلفة، ومنها الأنشطة الاستثمارية.

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(١٨) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [الفاو]، السياسات الزراعية في جمهورية مصر العربية، دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (روما: الفاو، ١٩٩٣)، ص ١٣٣.

(١٩) الفاو، تحليل السياسات الزراعية في جمهورية مصر العربية، ج ٢: الإصلاحات المؤسسية في قطاع الزراعة في جمهورية مصر العربية، ص ١٥٦ ـ ١٨٥.

ـ **الفائدة على القروض**: دعمت الدولة المصرية فترة طويلة القروض الزراعية من خلال «بنك التنمية والائتمان الزراعي»، وكان سعر الفائدة السائد على قروضه من ٤ إلى ٦ بالمئة، بحيث تغطي الدولة الفرق بين سعر الفائدة في السوق وسعر الفائدة المدعم.

ولكن الدولة اتجهت الآن إلى تحرير أسعار الفائدة ومنح البنوك حرية تحديدها، مما دفع «بنك التنمية والائتمان الزراعي» إلى حصر الفائدة المدعَمة في المحاصيل التي تتحكم بها الدولة، كالقطن وقصب السكر والأرز، والمحاصيل التي تشجع الدولة زراعتها، وهي المحاصيل الزيتية كفول الصويا وعباد الشمس، بالإضافة إلى محصول بنجر السكر. وحدّد البنك أسعار الفائدة على القروض طبقاً لعائد كل محصول أو نشاط، مع احتساب الفائدة طبقاً لتواريخ المنح والسداد اعتباراً من بداية عام ١٩٩١، على أن يعاد النظر في أسعار الفائدة طبقاً لتكاليف مصادر التمويل كل ستة أشهر، مع ربط ذلك بالمواسم الزراعية.

ـ **مشاكل الإقراض الزراعي في مصر**: يُواجه صغار المزارعين المصريين مشاكل عدة في الحصول على القروض اللازمة لهم، تتلخص في الآتي:

ـ هناك فئات لا تزال غير قادرة على الاستفادة من خدمات البنك، كالمزارعين بالمشاركة أو المستأجرين في الأراضي الجديدة.

ففي حال قروض الإنتاج النباتي، وعلى رغم أنها تُمنح بضمان المحصول، يبقى الأصل في الضمان هو حيازة الأراضي الزراعية، فيحصل المالك على القروض المدعومة ومستلزمات الإنتاج، بينما يلجأ المزارع الحقيقي إلى السوق السوداء للحصول على احتياجاته من الأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج، باعتماده على مصادر غير البنك لتمويله.

أما بالنسبة الى الفلاحين مستأجري الأراضي الحديثة الاستصلاح من الحكومة، فيحصلون على قروضهم بواسطة الجمعيات التعاونية، التي يحول ضعفها وعدم قدرتها على تحمل هذه المسؤولية المالية دون حصول المزارعين على احتياجاتهم من القروض العينية أو النقدية.

أما القروض القصيرة الأجل للأغراض المختلفة والقروض الاستثمارية المختلفة المتوسطة الأجل التي تتطلب ضمانات عقارية، فهي من حق كبار المزارعين فقط، إذ ان إمكانيات صغار المزارعين المحدودة لا تسمح لهم بالحصول عليها؛ فالشروط العامة لمنح قروض الإنتاج الحيواني مثلاً، تحتم وجود عدد معين من الرؤوس التي لا تتوافر غالباً لدى صغار المزارعين، مما أدى إلى عمل صغار المزارعين في مجال تسمين الحيوانات وبيعها لكبار المزارعين المستوفين شروط الإقراض في هذا المجال. أما قروض مستلزمات الإنتاج من تقاوي وأسمدة ومبيدات وأعلاف وعبوات، والتي يُعتبر «بنك الائتمان الزراعي»

الموزِّع الوحيد لمعظمها، فيُسمح للمزارع بالحصول عليها إذا كان يملك بطاقة حيازة زراعية، أي إذا كان حائزاً رسمياً، وطبقاً للتركيب المحصولي العائد له شرط ألا يكون مديناً بقروض مانعة. وهذا يمنع المزارعين غير المستأجرين رسمياً والمزارعين بالمشاركة من الحصول على هذه القروض التي تصرف في هذه الحال للمالك فقط.

أما في مجال قروض المكننة الزراعية، فقد أدى تخفيض المساحة اللازمة ضماناً للحصول عليها (فدانان، أي ٠,٨٤ هكتار لآلة الري، وخمسة أفدنة، أي ٢,١ هكتار للجرار الزراعي) إلى تمكن عدد كبير من صغار المزارعين من الحصول على هذه الآلات وتملكها. ولكن كفاية هذه الآلات غالباً ما تزيد كثيراً على المساحة التي يحوزها المزارع الذي منح القرض، مما أدى الى تعطيل طاقة كبيرة غير مستغلة لهذه الآلات؛ فآلة الري مثلاً تكفي لري ٨,٤ هكتارات، وفي حال استغلالها لري ٠,٨٤ هكتار فقط، تكون هناك طاقة معطّلة غير مستغلة لمساحة ٧,٥٦ هكتارات. فضلاً عن أن العائد من المساحة المزروعة لا يغطي في كثير من الأحيان القسط اللازم سداده من ثمن الآلة، مما يربك المزارع ويؤثر سلباً في إنتاجه ودخله.

وأدى أسلوب منح هذه القروض إلى تأخر دخول التقانة الحديثة في المكننة، إذ يوزِّع البنك ما هو معروف من الآلات الزراعية، مثل آلات الري والجرارات وموتورات رش المبيدات، بينما الآلات الزراعية الأخرى، كآلات التسوية بالليزر والحصادات، لم تدخل الزراعة المصرية، إذ لم يُعرِّف المزارع بها.

- إن بعض المزارعين يستخدمون القروض في غير أغراض الإنتاج لحلّ مشكلة توفير السيولة النقدية لتغطية احتياجاتهم المعيشية. كما أن بعضهم يبيع مستلزمات الإنتاج المقدمة له قروضاً عينية بأقل من سعرها الحقيقي لحل مشاكل ضائقته المالية.

- إن نسبة القروض لا تغطي إلا نحو ٥٠ بالمئة في المتوسط من كلفة الإنتاج التي لا يستطيع المزارع أن يغطيها من تمويله الذاتي، نتيجة ارتفاع الأسعار سواء بالنسبة الى خدمات المكننة أو مستلزمات الانتاج أو أجور العمال، ونظراً الى كلفة عناصر التقانة الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج كمبيدات الحشائش والمكننة الحديثة والبذور المنتقاة وتطوير نظم الري وتحسين الأراضي وتسويقها.

- إن «بنك الائتمان الزراعي» يتبعه ١٧ بنك محافظة و١٥٥ فرعاً و٨٠١ بنك قرية و٤٣١٨ مندوبية، ويعمل فيه نحو ٤٠ ألف موظف، مما يمثّل أعباء تصل الى ٤,٥ بالمئة مصاريف إدارية تؤدي، إلى ارتفاع كلفة مصادر التمويل، بالإضافة إلى الحد من قدرة البنك على تخفيض فوائد القروض للمزارعين، بحيث ان هامش الربح في هذه الظروف قد لا يصل الى ١ بالمئة.

- يوزّع البنك أحياناً نوعيات من مستلزمات الإنتاج لا يرغب فيها المزارع، ومع

غياب تعريف المزارع بفائدتها وطرق استخدامها وعدم التعرّف الى مشاكلها من أجل تحسينها، يُستعمَل بعضها ولا يُستعمل البعض الآخر. وأدى ذلك إلى استخدام بذور بعض المحاصيل في تغذية الحيوانات بدلاً من زراعتها.

وتكون أحياناً نوعيات المستلزمات الموزعة قروضاً عينية عن طريق البنك رديئة أو منخفضة الجودة، مع ما تشمل من عبوات ممزّقة ونقص في الأوزان، مما يؤثر تأثيراً سلبياً في الإنتاج.

ثم إن عدم وضع خطة تقديرية للاحتياجات من أنواع مستلزمات الإنتاج المختلفة الواجب توزيعها قروضاً عينية، يؤدي إلى رواكد في بعض أنواعها، فيبيعها بعض العاملين في أجهزة البنك تحميلاً على المستلزمات الباقية، مستغلاً في ذلك حاجة المزارع إلى التمويل واضطراره إلى قبول ما لا يحتاج إليه جزءاً من القرض العيني.

إن القروض الممنوحة من البنك ركزت على العملية الإنتاجية فقط من دون الاهتمام بما قبلها وما بعدها، كتمويل المقاولين شراء الآلات لعمليات خدمة مهد البذرة من تحسين أراض وحرث تحت التربة وتسوية التربة وتنعيمها وإقامة شبكات الري والصرف أو تحسين القائمَ منها، أو تمويل الحصاد وما بعده من فرز وتدريج وتعبئة وتغليف وتصنيع ونقل وتداول وتسويق للمنتوجات، مما يؤثر سلباً في إنتاج صغار المزارعين، خصوصاً الذين لا يستطيعون أفراداً القيام بهذه العمليات لارتفاع كلفتها[٢٠].

٣ ـ بعض الحلول لمشاكل الإقراض الزراعي في البلدان العربية

يمكن في نهاية هذا الفصل، التفكير بعناصر حل جزئية للإقراض الزراعي في الدول العربية، ويمكن أن تُعنى بـ:

ـ لامركزية النشاط وتوزيعه؛ إعطاء حرية وسلطة أكبر للفروع المحلية والمناطقية لاتخاذ المبادرات والقرارات.

ـ تحسين تدريب العاملين وإدارة الأعمال.

ـ مسك أفضل للحسابات باستخدام المعلوماتية.

ـ متابعة أفضل للملفات، وتهيئة حسابات المزارع النموذجية للمنتوجات وفئات المزارعين المموَّلين المختلفة.

ـ اتباع أنظمة ضمانات أكثر أماناً، مستندة خصوصاً الى تجمّعات المزارعين. في هذه الظروف، يعطي نظام الكفالة المشتركة (Caution mutuelle) ضمانات جيدة.

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٨٥ ـ ٢٠٣.

ـ توغّل أفضل في العالم الريفي (مكاتب محليّة، زيارات القرى).
ـ سرعة في منح القروض.
ـ زيادة أعداد قروض التجهيزات، ولأمد أطول، يتكيّف مع عمر المعدّات.
ـ تعاون وتنسيق مع المؤسسات الريفية وصناديق الادخار الريفية إذا وُجدت، بحيث يمكن أن تُكلَّف بمنح القروض مع رهن المحصول، واسترداد المبلغ باقتطاعه عند التسويق.
ـ ترفيع الصورة الدعائية للمؤسسة.

هذه الإجراءات وغيرها يتطلّب تنفيذها إمكانات ضخمة، وبيئة اقتصادية واجتماعية مستقرة، مع احتمال تحمُّل مشاكل الديون غير المسدّدة، وإرادة واضحة للدولة، إذ انها تصبح طارئة في فترة الأزمة الاقتصادية. وإذا كانت الدولة لا تملك الموارد والبيئة الملائمة، يختل نظامها (إفلاس المؤسسات، اختلال التسويق، تدني العائدات الريفية. . .).

أما الشروط الأساسية لنجاح نظام الإقراض الزراعي فمنها:

ـ إن السلطات السياسية والمسؤولين عن جهاز الإقراض الزراعي يجب أن يخطّطوا لنشاط هذا الأخير برؤية متوسطة وبعيدة المدى. وفي مواجهة تسلسل الحاجات المتعدّدة السنوات، والحقبات الطويلة من فيض الإنتاج، التي تؤدي إلى سقوط الأسعار العالمية، ليس توزيع القروض للزراعة سوى عنصر للسياسة الزراعية لبلد مصدِّر. إن مؤسسة الإقراض الزراعي لا يمكنها أن تتحمّل طويلاً أعباء نتائج كساد الاسواق. وإن كانت إدارة أعمالها على المستوى الداخلي صحيحة، لا يمكن لنشاطها إلا أن يتبع تطور النشاط الاقتصادي ووضع الزراعة، وأن ينهار في فترة الأزمة الخانقة. وتبيّن أن من غير الممكن أن يستمر جهاز إقراض زراعي في بلد منخفض أو متوسط الدخل إذا أوقف تمويل مؤسسات التسويق.

ـ إن جهاز الإقراض الزراعي هو مؤسسة ذات طابع مصرفي تتطلب نشاطاً متواصلاً ومنتظماً في بيئة مستقرة وآمنة نسبياً. يجب إذاً أن يتمتع باستقلالية، وأن يكون في مأمن من الإيعازات السياسية غير المناسبة التي تدفعه إلى صفقات عشوائية أو غير مربحة. كما يجب أن تتبع إدارة أعماله نظماً صحيحة للتوازن الميزاني والتمويلي، بحيث لا تتغلّب عليها الاهتمامات الزراعية، سواء على صعيد التوجيهات العامة أو على صعيد العمل الحقلي. كما أن كل ضغط خارجي يفرض عليها أعباء إضافية يجب أن يُرافَق بتمويل مناسب.

ـ بسبب الكلفة العالية لمنح القروض الزراعية وصعوبات تسهيل تداول الادخار الريفي، وبهدف الحدّ من نسب الديون التي يتحمّلها المزارعون، يجب أن يكون هناك

اعتماد مهم ومنتظم التجدّد للحسم. كما ان مهمة التأمين التي تؤديها المؤسسة في شكل ديون غير مسدَّدة، تتطلّب اعتماد ضمانة أساسية، خصوصاً عندما تكون الديون غير المغطاة ناتجة من تطوّر غير مؤاتٍ للأحوال الاقتصادية.

- إن منح القروض يجب أن يكون مركَّزاً على الإنتاج الزراعي، مع قسم مهم مخصَّص للتجهيز وللاستثمار. والقروض الاجتماعية ضرورية لمجابهة منافسة القروض غير الرسمية. كما أن تطوّر الريف يتطلّب تمويل النشاطات غير الزراعية، مثل المشاريع الصغيرة الحرفية والتجارية، مع ضمانات كافية. ويمكن أن يشكل تمويل المنتوجات نشاطاً مكمّلاً مربحاً في فترة الأحوال الجيّدة، لكنه يصبح خطراً عندما تدخل الأسواق العالمية حقبة فيض الإنتاج. كما أن القروض للمؤسسات الصناعية الزراعية التي غالباً ما تكون متوسطة أو طويلة الأجل تمثل احتمالات ومخاطر مماثلة.

ويجب أن يأخذ تنظيم نظام الإقراض الريفي في الاعتبار الأشكال المحلية واللامركزية للإقراض ومبادرات التنظيمات المتحدّرة من القاعدة. إن تجمّعات المنتجين يمكن أن تحرّر ادخاراً مهماً؛ والادخار الريفي يمكن أن يسهّل تداوله ويخدم رافعةً لمنح القروض عبر أقنية مختلفة: صناديق الإدخار الريفية، شركات تأمين تونتية (Tontinis)[٢١]، شبكات المصارف الريفية المسيَّرة ذاتياً.

أخيراً، إذا كان استمرار مؤسسة إقراض زراعي في زراعة مزارعين صغار يتطلّب إدارة أعمال داخلية دقيقة وسير عمل مرناً وفعّالاً، فهو يتعلّق بالوضع الاقتصادي العام وبالسياسة الزراعية التي يشكل لها بعداً ضرورياً من أجل التطوّر الريفي[٢٢].

(٢١) شركة تأمين تكافلي نسبة الى منشئها الايطالي تونتي، يتشارك بموجبها عدد من الأشخاص بحيث توزع حقوق أحدهم، عند وفاته، على رفاقه، حتى إذا توفوا جميعاً إلا واحداً، انتقلت حقوقهم كلها إليه.

(٢٢) Serge Calabre, «La Fonction d'assurance du crédit agricole pour le paysan,» dans: Michel Benoit-Cattin, Michel Griffon et Patrick Guillaumont, *Economie des politiques agricoles dans les pays en voie de développement* (Paris: AUPELF, UREG, 1994), vol. 3: *Fondements microéconomiques,* pp. 81 - 99.

الفصل الثامن

سياسـات استصـلاح الأراضـي

تشتمل سياسة استصلاح الأراضي على:

- استصلاح الأراضي تحديداً.
- تنمية المجتمع.

١ ـ استصلاح الأراضي هو عملية تطوير طبيعة الأرض بمعالجة عيوبها ورفع إنتاجيتها وضمان تجهيزها بالكميات الضرورية من المياه.

٢ ـ تُعنى تنمية المجتمع الريفي برفع درجة وعي الإنسان ومستواه الثقافي والصحي وتوفير كل الخدمات الضرورية له كي ينسجم مع الطبيعة الجديدة والمتطورة للأرض، ولا يكون عائقاً في تحقيق الأهداف المتوخاة من استصلاح الأراضي والتنمية الزراعية.

ومن الملاحظ أن معظم مشاريع استصلاح الأراضي في البلدان النامية لا تعطي الجانب الاجتماعي حقه، مما يحول دون الوصول إلى الأهداف التنموية المرجوة.

١ ـ استصلاح الأراضي في لبنان

أنشىء المشروع الأخضر عام ١٩٦٣ جهازاً مستقلاً، يهدف الى استصلاح ما يقارب ٢٧٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي المروية غير المزروعة أو المتروكة وتقويمها خلال الفترة (١٩٦٣ ـ ١٩٧٣). وكان الاهتمام في أغلب الأحيان بإنشاء حيازات زراعية في أراض منحدرة، من خلال بناء الجلالي. وكانت الأولوية في المساعدة لصغار الملاّكين، وهي علىٰ ثلاثة أشكال: تقويم الأراضي، إنشاء طرق زراعية، وتشجيع بعض المشاريع المكملة كالري والمكننة.

على المزارع الذي يرغب في الاستفادة من أعمال المشروع الأخضر لاستصلاح أرضه، أن يدفع مبلغاً يتراوح بين ١٨ بالمئة و٥١ بالمئة من مجموع مصاريف الاستصلاح.

أما في ما يخص تنفيذ المشروع الذي بدأ عام ١٩٦٥، فقد كان ما حقّقه غير كافٍ، إذ بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٠، استُصلح ١٠,٧٠٠ هكتار من الأراضي فقط بكلفة ما يقارب ٣٨,٩٧٨,٦٧٣ ليرة لبنانية، مما يعني أن المطلوب ١٢١ سنة و٨٢٣,٢٧٧,٥٠٠ ليرة لبنانية لاستصلاح ما تبقى من الأراضي المفترض استصلاحها، وهي ٢٥٩,٣٠٠ هكتار. في الوقت نفسه، تبيّـن أن الدولة دفعت لكل هكتار مُستصلَح ٢,٣٥٠ ليرة لبنانية عام ١٩٦٦، و٤,٢٠٠ ليرة لبنانية عام ١٩٦٧، و٥,٠٠٠ ليرة لبنانية عام ١٩٧٠[١]، مما يعني أن هناك هدراً لمبالغ مهمة بسبب بطء سير أعمال الاستصلاح.

وتبيّـن من دراسة أجراها المشروع الأخضر[٢] أن عدد المستفيدين من أعماله والذين يسكنون في صورة دائمة في القرية يبلغ ٧١,١ بالمئة، ولم تزد نسبة الذين يتمتعون بأكثرية دخل زراعي على ٥٦,٧ بالمئة. وبلغت الأموال المصروفة لصغار المزارعين ٥٥,٨ بالمئة من مجموع المبالغ التي صرفها المشروع الأخضر. وهذا يشير إلى أن قسماً كبيراً من المستفيدين من أعماله هم من غير المزارعين من أصحاب المهن الحرة وكبار الملاكين الذين استصلحوا أراضيهم واستغلوها في مجالات الخدمات العقارية والبناء، وليس في الزراعة. وعلى رغم أن المشروع رفع الحد الأقصى لمساهمة المزارعين إلى ٥١ بالمئة من قيمة التسليفات التي يقدمها، لم يحل ذلك دون استفادتهم من القسم الأكبر من التسليفات لأنهم الأقدر على دفع تلك النسبة من المزارعين الصغار.

وتشير بعض المصادر الى أن ٤٧ بالمئة من المستفيدين من المشروع لم يكونوا من المزارعين الصغار، كما هو مشترط، وأن ٣٦ بالمئة من الأراضي المستصلحة بقيت من دون زراعة[٣]. نستنتج أن معيار تدخلات المشروع الأخضر لم يكن اقتصادياً بمقدار ما كانت تحده قدرة المالك على دفع المال المطلوب، أو نفوذه السياسي أو الاجتماعي. أضف إلى ذلك، أن الطلبات لم تُدرس من ضمن خطة زراعية شاملة، بل بطريقة مشتتة وكل طلب على حدة.

وبفعل هذا الواقع، لم يكن ممكناً وضع برنامج منطقي للتدخل بما يناسب المصلحة العامة، وبما يتضمن تراتبية للقيم وللطوارىء. فعلى الرغم من أن الأولوية كان يجب أن

---

(١) Ibrahim Maroun, «Politiques agraires au Liban et dans les pays arabes,» (Cours non publiés donnés à la faculté des sciences agronomiques, U.S.E.K., Liban, 1992), pp. 3 - 6.

(٢) علي زين الدين، الزراعة في لبنان: واقعها وآفاق تطورها: دراسة ميدانية في الجنوب اللبناني (بيروت: دار النصر، ١٩٩٤)، ص ٢١٨.

(٣) Maroun, Ibid., pp. 3 - 6.

تعطى لمصلحة الأراضي التي تساعد نوعية تربتها وإمكان ريّها على إعطاء نتائج مرضية للاستصلاح، عمل المشروع الأخضر في استصلاح عدد كبير من الحيازات في أراضٍ غير مروية.

كما أن المشروع الأخضر حاول منذ عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٦٩ أن يعمل على تجميع الطلبات بحسب القرى أو مجموعات القرى المتجاورة من أجل إجراء عمليات استصلاح متكاملة، سواء على صعيد المساحة او على صعيد مراحل التنفيذ. ولكن هذه المحاولة لم تنجح للأسباب الأساسية التالية[٤]:

- عدم وجود خطة قومية توجّه القرارات في ما يخص استعمال الأراضي وأولوية اختيار التدخلات.

- عدم وجود تنسيق وتعاون بين الأجهزة الحكومية المختلفة المسؤولة عن الإنماء الريفي، كوزارة الزراعة، والمكاتب الزراعية المستقلة، ووزارة الموارد المائية، ووزارة الداخلية، ووزارة الأشغال العامة، التي أوكلت إليها مهمات إنشاء بنية تحتية مناسبة لتشجيع عمل المزارع وتسهيله.

- غياب أي نظام للإقراض الزراعي يسمح بمنح القروض للملاكين الذين ليست لديهم موارد مالية.

- وجود حيازات زراعية كبيرة غير مفروزة، يمتلكها عدد كبير من الأشخاص المتحدّرين من عائلة واحدة، في بعض المناطق، مما يشكّل عائقاً في وجه استصلاح هذه الأراضي واستثمارها، خصوصاً في حال وجود عدد من الشركاء خارج البلاد أو في حال عدم وجود الإمكانات لديهم لاستصلاح واستثمار أرضهم المشتركة. كما يوجد عدد كبير من الحيازات الخاصة المتروكة بسبب هجرة أصحابها.

وقد أثرت الأحداث في هيكلية وأعمال المشروع الأخضر الذي بات يعاني مصاعب كبيرة أهمها:

- عدم توافر الاعتمادات الكافية في الموازنات المتعاقبة لتمكين الإدارة من تلبية طلبات المزارعين.

- انخفاض عدد المهندسين العاملين في الجهاز الفني من ٥٣ إلى ٣٣ مهندساً. كما انخفض عدد العاملين في الجهاز الإداري من ٣٥٠ إلى ١٩٥ موظفاً وأجيراً، مما شكل

---

(٤) Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture et Programme des Nations Unies pour le développement, *Etude de reconstruction et de développement de l'agriculture, Liban,* annexe technique 9: «Aménagement et développement des terres agricoles,» rapport préparé pour le gouvernement du Liban par M. Khouzami (Beyrouth: 1980), pp. 1 - 2.

ضغطاً على الإدارة، خصوصاً أن إلغاء مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري قد حول مسؤولية إنجاز معاملات تصفية المساعدات التي كان مولجاً بها إلى إدارة المشروع الأخضر.

ـ وفي عام ١٩٩٢، عاود المشروع الأخضر نشاطه، وقد استصلح بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧ ٣١١٨,١ هكتاراً من الأراضي، بالإضافة إلى بناء جدران الدعم وخزانات المياه وأقنية الري.

وقد بلغ عدد المزارعين المستفيدين من هذه الأعمال ١١,٤٧٨ مزارعاً، أما عدد القرى المستفيدة فبلغ ١,٦٣٤ قرية[٥].

وقد كُلِّفت إدارة المشروع الأخضر تنفيذ الجزء الأكبر من برنامج تنمية البنية التحتية الزراعية للسنوات الخمس القادمة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢)، وتم عقد قرض مع كل من البنك الدولي والمنظمة الدولية للإنماء الريفي بقيمة ٤٢ مليون دولار أمريكي، من أجل تنفيذ هذا المشروع البالغة كلفته الإجمالية ١٠٠ مليون دولار أمريكي، تساهم الدولة بمبلغ ١٣ مليون دولار، بينما يساهم المزارعون بالمبلغ المتبقي. وسيتم وفق البرنامج استصلاح ٣,١٤٠ هكتاراً.

٢ ـ استصلاح الأراضي في مصر

أ ـ سياسات الاستصلاح

بقيام ثورة ١٩٥٢، اعتبر التوسع في استصلاح الأراضي ركيزة أساسية من ركائز التنمية الزراعية، وبدأ العمل ببرامج استصلاح بلغت أقصاها في أوائل الستينيات، وتناقصت بعد الحرب مع إسرائيل عام ١٩٦٧ إلى أن توقفت في أوائل السبعينيات، ثم استؤنفت ابتداء من عام ١٩٨٢.

ومرت أساليب إدارة الأراضي المستصلحة واستغلالها بمراحل متميزة. فقد كانت في البداية تدار حكومياً بمعرفة «مؤسسة تنمية واستغلال الأراضي»، ولكن في ضوء النتائج غير المرضية والخسائر الكبيرة، تم التصرف بقسم كبير من الأراضي بتوزيع ٢٥ بالمئة منها على صغار المزارعين،و١٥ بالمئة على خريجي كلية الزراعة، وبيع ٦٠ بالمئة بالمزاد العلني ابتداء من عام ١٩٨١، كما أجاز القانون التصرف أو التأجير بغير طريق المزاد العلني للمشاريع التي تفيد في تنمية الاقتصاد القومي. ولكن بقيت الدولة تحتفظ

(٥) المشروع الأخضر، التقارير السنوية، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧ (غير منشورة).

بنحو ١٥٧,٥٠٠ هكتار تديرها اثنتا عشرة شركة تابعة لـ «هيئة القطاع العام للتنمية الزراعية»، التي حلّت محل «مؤسسة تنمية واستغلال الأراضي» اعتباراً من عام ١٩٧٦[٦].

وحتى عام ١٩٨٦، لم تحقّق الأراضي المدارة حكومياً عن طريق الشركات الزراعية تقدماً كبيراً، فصير الى تنظيم جديد للشركات الزراعية أعطيت فيه هذه الأخيرة مرونة أكبر في إدارة الأراضي التابعة لها على أساس تجاري، إلا أن هذا الإجراء لم يؤد إلى نتائج ملموسة، إذ بقي متوسط الإنتاجية أقل منه للزراعة القديمة، ولم يحدث تغيير جذري في التركيب المحصولي أو نظام الاستغلال، وبقيت بعض المساحات بوراً من دون زراعة، خصوصاً في فصل الصيف.

وفي الفترة الأخيرة، استحدث أسلوب جديد لحث القطاع الخاص والأفراد على المساهمة في عملية استصلاح الأراضي، بعرضها للبيع وتسليمها للمشترين بعد قيام الدولة بأعمال البنية التحتية من طرق وتوصيل مياه الري وإعداد الأرض.

وكانت الدولة المصرية قد أصدرت قانوناً (رقم ١٢١) في عام ١٩٨١، رفعت به الحد الأعلى للملكية في الأراضي البور إلى ٣٠٠ فدان (أي ما يعادل ١٢٦ هكتاراً) للفرد، و٥٠٠ فدان (أي ما يعادل ٢١٠ هكتارات) لشركات القطاع الخاص، بهدف دفع الأفراد والشركات نحو مشاريع استصلاح الأراضي. وخصصت قروضاً كبيرة لتمويل هذه المشاريع. لكن المعوقات الإدارية والبيروقراطية عرقلت عمل هذا النشاط.

وتبلغ مساحة الرقعة الزراعية في مصر الآن نحو ٢,٤٣٦ مليون هكتار، على رغم أنها كانت ٦,١ مليون فدان في نهاية الستينيات[٧]، ويعود هذا التناقص إلى الاعتداء العشوائي على أجود الأراضي الزراعية سواء بالبناء عليها أو بتجريفها.

كما أنه لم تتماش زيادة مساحة الأرض الزراعية مع الزيادة السكانية، فانخفض نصيب الفرد من ٠,٢٢ هكتار عام ١٩٧٨ إلى نحو ٠,٠٥ هكتار عام ١٩٨٣[٨]. وتتطلب المحافظة على هذا النصيب الضئيل أعباء مالية ضخمة، إذ من الضروري استصلاح نحو ١٠٥ آلاف هكتار سنوياً للمحافظة على نصيب الفرد عند ٠,٠٦ هكتار.

وأظهرت نتائج الدراسات إمكان استصلاح نحو ١,٠٩٢ مليون هكتار، حدد منها المخطط، على أساس المعايير الاقتصادية والاجتماعية المناسبة ومراعاة المخصصات المالية

---

(٦) محمد السيد عبد السلام، **الغذاء لسبعين مليوناً، تحدي الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١)، ص ٢١٢ ـ ٢١٥.

(٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «نظام التخطيط الزراعي في مصر: عرض وتحليل،» (بغداد: ١٩٨٨)، ص ٢٨.

(٨) المصدر نفسه.

لاستصلاح الأراضي، نحو ٤٤١,٠٠٠ هكتار ذات أولوية متقدمة من ناحية عائدها الاقتصادي يمكن البدء باستصلاحها في المرحلة الأولى[٩].

ب ـ مشاريع تحسين الأراضي

أما عمليات تحسين الأراضي، فيرجع تاريخها في مصر إلى عام ١٩٦٧ عندما أجرت وزارة الزراعة أول تجربة لتحسين الأراضي في شمال الدلتا ودراسة أثر معاملات التحسين المختلفة في زيادة الإنتاجية المحصولية. وأنشئت «الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات الأراضي» عام ١٩٧٤، بعدما أوضحت دراسات حصر الأراضي وتصنيفها في وزارة الزراعة أن ٥٠ بالمئة من الأراضي القديمة تعاني انخفاضاً في قدرتها الإنتاجية[١٠].

ج ـ نتائج التجارب المصرية في الاستصلاح

ـ بقيت الإنتاجية ضعيفة (مرتين أقل منها في الأراضي القديمة)، بسبب البنية التحتية السيئة للصرف، على رغم الكلفة العالية للاستصلاح التي قدّرت بخمسة آلاف جنيه للفدان الواحد (٤,٢٠٠ م^{٢})[١١].

ـ إن استعمال هذه الأراضي بقي محدوداً بالنسبة الى كثير من الزراعات، وخصوصاً الزراعات الأساسية كالقطن والذرة والقمح التي يصعب زراعتها في أراضٍ صحراوية الأصل.

ـ إن المساحة التي زُرعت فعلياً بقيت ضئيلة بالنسبة الى المساحة التي كان من المفترض استصلاحها. فالمساحة التي استصلحها القطاع الخاص منذ عام ١٩٧٠ كانت ٧١,٤٠٠ هكتار، والمساحة التي استصلحتها التعاونيات كانت ٣,٧٨٠ هكتاراً من أصل ١٤٢,٨٠٠ هكتار[١٢] بسبب الكلفة العالية لهذه العملية.

ـ لم يكن لعملية توزيع الأراضي أي أثر اجتماعي، فبدل إعطاء الأولوية في التوزيع للمزارعين الذين لا يملكون أرضاً، فضّلت الدولة إعطاء الأفضلية للقطاع الخاص الرأسمالي بوجود كلفات الإنتاج الشديدة الارتفاع.

ـ إن مساهمة إنتاج هذه الأراضي في الإنتاج القومي بقيت ضئيلة ومتخصصة في زراعة الخضار وزراعات مربحة أخرى.

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(١١) Sylvie Fanchette, «La Carte agricole du Delta du Nil: Représentation des contradictions entre la politique agricole de l'état et les aspirations des agriculteurs,» papier présenté à: *Mutations rurales au Moyen-Orient: Actes du colloque d'Amman (17 - 19 mai 1989) en collaboration avec le Forum de la Pensée Arabe,* cahiers du CERMOC; no. 1 (Beyrouth; Amman: CERMOC, 1991), p. 146.

(١٢) المصدر نفسه.

ـ لم تستطع الزيادة في الأراضي المزروعة التعويض من خسارة الأراضي ذات النوعية الجيدة التي سبّبها البناء على الأراضي الزراعية والتي قدِّرت بـ ٨٤٠٠ هكتار سنوياً.

ـ أما أسباب هذا الفشل، فمنها ما هو سياسي، ومنها ما هو تقني وإداري، وأهمها:

ـ ان التغييرات غير المناسبة في توجيهات سياسة الاستصلاح وتعليقها أثناء حرب ١٩٧٣، أبطأت عملية التوسع للأراضي المزروعة. وعلى رغم تدخل المساعدة الدولية في بداية السبعينيات، بقي التنفيذ ما دون مستوى المشاريع. ويعود ذلك إلى التكاليف المرتفعة التي فاقت التقديرات، بسبب زيادة الأجور وزيادة أسعار الآلات والتجهيزات. كما أوقفت مشاكل الملوحة أعمال الاستصلاح في الأراضي الجديدة. وشهدت الفترة التي وُلِدَت فيها «مزرعة الدولة» استثمارات تنتج بخسارة بسبب البطء الإداري، وعدم التزام العمال ذوي الأجور السيئة، وسوء إدارة الأعمال.

ـ ان الشركات الكبيرة التي باعتها الدولة أراضي واسعة بأسعار زهيدة، لم تنفذ دائماً برامجها الأساسية. كما عادت شركات أخرى خاسرة عن أهدافها الأولية، ساعية وراء الربح السريع لاستثماراتها بدل اهتمامها بالإنتاج الزراعي.

ـ ان الخريجين الذين اعتُبروا أقدر من الفلاحين أنفسهم على الإنتاج بطريقة علمية، غالباً ما أُحبطوا بسبب النقص في التجهيز والنقص في تجربة الأرض.

ـ شكَّل نقص المياه وسوء تصريف الفائض منها مشكلتين أساسيتين: ففي الأراضي المنقعية (Terres marécageuses) كانت تحترق المحاصيل بسبب الملوحة إذا لم يكن الري كافياً لغسيلها. وفي الأراضي الصحراوية يؤدي نقص المياه والري بطريقة الرش إلى موت الزرع في حال انقطاع الكهرباء، إذا لم يسع المستوطنون إلى حفر آبار. وغالباً ما يكون ضغط المياه في المرشّات غير كافٍ للري.

هذا وقد أُهملت البنية التحتية لعمليات صرف المياه في بداية أعمال الاستصلاح، مما سبّب مشاكل مهمة في هذا المجال.

ـ في الأراضي المستصلحة حديثاً، حيث كلفات الإنتاج أعلى منها في الأراضي القديمة، يجد المزارعون الجدد أنفسهم من دون مساعدة في استثمارهم وفي تسوية الارض وتسميدها، في حين أنها في حاجة إلى مد «السماد» في صورة منتظمة كي تتمكن من الإنتاج. وبرهنت التجارب على أن التعاونيات لا تقدّم السلفات دائماً للزراعات في شكل عام. إن السنوات الأولى من الاستثمار في هذه الأراضي شديدة الكلفة فيما المردود يكون في أدنى مستوياته. أضف إلى هذه المشاكل المتعلقة بالإنتاج أن تسويق هذه الزراعات التي هي في الغالب مُضاربيّة (Spéculatives)، وبالتالي خاضعة لتقلّبات الأسعار، يبقى في يد القطاع الخاص. وتدخُّل الدولة، عندما يحصل، لا يحل دائماً المشاكل. ففي عام

١٩٨٨، اقترحت وزارة الاستصلاح على مزارعي تُبَرِّيَة زراعة دوار الشمس على أن تشتري منهم الإنتاج لصناعة الزيت. لكنها لم تحرّك ساكناً في موسم الحصاد، فبقيت المحاصيل لتحرقها الشمس.

ـ بقي هناك نقص في تنفيذ مشاريع البنى التحتية التي كان من المفترض إنشاؤها في الأراضي الجديدة كالمراكز الطبية والمستشفيات والمدارس والجوامع والتعاونيات الزراعية والمراكز التجارية والخدمات الاجتماعية والطرق، مما أدى إلى عزل بعض المناطق بسبب عدم وجود هذه البنى التحتية أو بسبب بُعدها إن وُجدَت(١٣).

في اختصار، أدى عدم تحديد أهداف استصلاح الأراضي الجديدة، وسوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح، وعدم تكامل مراحله المختلفة وترابطها، وعدم اختيار الأسلوب الأمثل لاستغلال الأراضي المستصلحة، بالإضافة إلى المشاكل الإدارية، وظهور مشكلة ارتفاع الملوحة في بعض المساحات التي بدأ استزراعها، ومشكلة عدم توافر الصرف في معظم المساحات المستصلحة، إلى عدم إمكان التوصل الى الاستغلال الأمثل لهذه الأراضي وإلى طول الفترة التي تسبق وصولها إلى مرحلة الجدية الإنتاجية، وبالتالي إلى عدم مساهمتها في الإنتاج الزراعي المصري بالدرجة المرجوة.

٣ ـ استصلاح الأراضي الزراعية في العراق

إن أهم ما تهدف إليه عملية استصلاح الأراضي في ظروف وسط العراق وجنوبه، هو تخليص التربة في طبقاتها المنتجة من الملوحة المتراكمة التي تجعل نمو النبات متعذراً، وحفظ مستويات المياه الجوفية على أعماق غير حرجة، ومنع تأثيرها السلبي في نمو المحاصيل الزراعية. ويتم ذلك بتنفيذ شبكات متكاملة للري والصرف وتعديل الأراضي وتسويقها، وما يتبع ذلك من أعمال غسل الأراضي واستزراعها.

وكانت السياسة الزراعية العراقية لتطوير الموارد المائية والأرضية قبل عام ١٩٦٨ أهملت معالجة مشكلة التملح الناتجة من تنفيذ مشاريع الري في الأراضي التي توافرت لها الموارد المائية في وسط العراق وجنوبه، بسبب افتقار تلك المشاريع لشبكات الصرف، مما أدى إلى خروج مساحات كبيرة من الأراضي المروية من حلبة الإنتاج الزراعي نتيجة ارتفاع مستوى المياه فيها وانتشار مشكلة التملح.

وأظهرت الدراسات أن نصف الأراضي المروية في العراق تعاني الملوحة بدرجات

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٦٦ ـ ١٧٢.

متفاوتة، بسبب استخدام طرق الري البدائية والتوسع الأفقي غير المدروس في المشاريع الإروائية، مما دفع الدولة العراقية بعد عام ١٩٦٨ إلى تخصيص مبالغ كبيرة واستثمارها في مجال استصلاح الأراضي للقضاء على التملح. وتأسست المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي للقيام بهذه المهمة وفق برنامج متكامل[١٤].

وتضمّنت خطة المؤسسة الخمسية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) استصلاح أراض لعدد من المشاريع الزراعية الكبيرة، بلغ مجموع ما استصلح منها لغاية عام ١٩٨٢ نحو ٣,٤ مليون دونم، بالإضافة إلى استصلاح أراضٍ في مشاريع أخرى بمساهمة وزارة الزراعة.

ومن ضمن المشاريع التي صُمِّمت وبوشر بتنفيذها في ضوء مبدأ التكامل، استُصلحت تربة مساحات إجمالية مقدارها ١,٦٧٠ ألف دونم حتى عام ١٩٨٩، ويقدّر الصافي منها للزراعة بنحو ١,٢٩١ ألف دونم[١٥].

وبلغ إجمالي مساحة الأراضي المستصلحة حتى عام ١٩٩٢، نحو ٢,٥ مليون دونم[١٦]، وهي أراض جيدة يقع معظمها في وسط العراق وجنوبه، أجّرتها وزارة الزراعة والري لمستثمرين من القطاع الخاص والشركات بمساحات كبيرة للاستفادة منها في زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير والذرة الصفراء ودوار الشمس والقطن وبعض المحاصيل الزيتية الأخرى، التي تسعى السياسة الزراعية العراقية إلى تشجيعها من خلال توفير مستلزمات الإنتاج من البذور المحسنة والمكائن والآلات، ومن خلال توفير أسعار حكومية لشراء المحاصيل.

ولكن، وعلى رغم جهود الدولة العراقية التي بُذلت منذ عام ١٩٦٨ في مجال استصلاح الأراضي الزراعية، واعتمادها مبدأ التكامل في إنشاء شبكات الري والصرف في المشاريع الإروائية وإيصالها إلى المستوى الحقلي، مع الاهتمام ببرامج استصلاح التربة، ظهرت نقاط ضعف جديدة تركزت في عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في هذه المشاريع، والخروج عن التركيب المحصولي الذي كان مقرّراً نتيجة الدراسات، وضعف صيانة منشآت الري وصرف المياه فيها، مما أدى إلى تدهور الزراعة فيها أيضاً.

---

(١٤) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، «التحليل الاقتصادي للمشاريع الزراعية (دراسة حالة مشروع ٣٠ تموز كمثال تطبيقي)،» (بغداد: ١٩٨٦)، ص ٥ ـ ٨.

(١٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، «التنمية الريفية في العراق، الدروس المستفادة،» (١٩٨٩)، ص ٣٣.

(١٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [الفاو] واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، «تطوير نظم التخطيط الزراعي في الجمهورية العراقية،» (١٩٩٢)، ص ٨١.

٤ ـ تجربة العربية السعودية في استصلاح الأراضي

حققت العربية السعودية وثبة زراعية مهمة. فبعدما كان ينظر إليها صحراء قاحلة لا تصلح للزراعة الكثيفة بسبب قلة المياه وندرة الأمطار وصعوبة المناخ وقلة الخبرة والكفايات الزراعية، أصبحت العربية السعودية امتداداً واسعاً من المروج الخضراء، تنتج القمح والتمور والفواكه والخضار، بالإضافة إلى الورود والزهور التي تصدّر إلى دول أوروبية منها هولندا.

وبدأت العربية السعودية في أوائل السبعينيات خطتها الزراعية باستصلاح الأراضي وتوزيعها مجاناً من خلال نظام الأراضي البور. وحتى عام ١٩٩٥، كان قد وزّع أكثر من ١,٥٠٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي البور مجاناً على المزارعين والشركات الزراعية[١٧]، واستصلحت الدولة هذه الأراضي وساعدت المواطنين بكل الوسائل لزراعتها واستنباتها. أضف إلى ذلك أن البنك الزراعي يقدم قروضاً تستمر فترة سدادها نحو خمس عشرة سنة لاستصلاح الأراضي الزراعية.

ولدعم خطوتها بهدف توسيع الرقعة الزراعية، شقّت الدولة ومهّدت الطرق الزراعية لتسهيل النقل والتنقل بين المدن والأرياف، وعملت على بناء السدود لحفظ مياه الأمطار وحفر الآبار الارتوازية لتوفير المياه الصالحة للزراعة، وتحمّلت نسبة ٤٥ بالمئة من تكاليف المعدات والآلات الزراعية الثقيلة و٥٠ بالمئة من قيمة الأسمدة المحلية والمستوردة، وقدّمت البذور والأشتال بأسعار رمزية. كما قدمت خدمات الإرشاد الزراعي ومكافحة الآفات الزراعية. وبالإضافة إلى انشاء البنك الزراعي السعودي لمنح القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل من دون فوائد للمزارعين والشركات الزراعية، أُنشئت شركات زراعية كبرى عدة لا يقل رأسمال الواحدة منها عن ٣٠٠ مليون ريال سعودي، في نطاق دعم الإنتاج الزراعي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني. وتعهدت الدولة بشراء محاصيل القمح والشعير من المزارعين سنوياً بأسعار تشجيعية، عن طريق «المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق».

ونتيجة هذه الإجراءات، بلغ الإنتاج السنوي من القمح في العربية السعودية نحو ٣,٨ مليون طن عام ١٩٩١، و٤,٢ مليون طن عام ١٩٩٢، بعدما كان نحو ٢٦ ألف طن عام ١٩٧٠. وزاد إنتاج التمور من ٢٤٠ ألف طن عام ١٩٧٠ إلى نحو ٧٠٠ ألف

(١٧) دار الأفق للنشر والتوزيع، إدارة الأبحاث والنشر، لمحات عن ثوابت السياسة السعودية (السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٥)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

طن عام ١٩٩٢ (أي بمعدل سنوي متوسط نسبته ٥ بالمئة. كما زاد إنتاج العربية السعودية من أنواع الفواكه المختلفة من ٤٧٠ الف طن عام ١٩٨٠ إلى ٧٩٢ ألف طن عام ١٩٩١. وزاد خلال الفترة نفسها إنتاج العنب من ٢٤ ألف طن إلى ١٢٤ ألف طن (أي بمعدل نمو سنوي متوسط نسبته ٨٦,١ بالمئة)، كما زاد انتاج البندورة من ١٠٠ ألف طن إلى ٤٨٠ ألف طن (أي بمعدل سنوي متوسط نسبته ١٥,٣ بالمئة)[١٨].

---

(١٨) دار الأفق للنشر والتوزيع، إدارة الأبحاث والنشر، أضواء على منجزات التنمية في المملكة العربية السعودية (السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٥)، ص ٦٩.

الفصل التاسع

سياسات الري في البلدان العربية

يعتبر الري مقوماً أساسياً من مقومات الزراعة. واستمرار التنمية الزراعية مرتبط باستمرار إمكان استخدام المياه.

يتم الري كما هو معروف على نحوين:

ـ الري الطبيعي الموسمي، الذي تؤمنه الأمطار.

ـ والري المنتظم الدائم الذي يتأمن من مياه الينابيع والأنهار، والبحيرات الحلوة، والمياه الجوفية وما الى ذلك من مصادر مائية يمكن التحكم بها.

وبما أن الري الموسمي لا يكفي، ولا يمكن التحكم به، ولا بكمياته ولا بزمان هطوله او انحباسه، فكل هذا يعود الى تفاعلات فلكية مناخية طبيعية لم يستطع الإنسان، حتى تاريخه، التحكم بها؛ او التغيير في مسارها.

لذلك، ينصب الاهتمام على تأمين الري المنتظم الثابت، من مصادره المنتظمة والثابتة. . . وهذا ما نسميه بسياسة الري.

الري هو الأكثر استهلاكاً للموارد المائية؛ وتنظيمه وتحصينه، وتوفيره، يستلزم مبالغ طائلة من المال، وقدراً لا بأس به من الدراسة والتخطيط والهندسة، والرؤية المستقبلية، ودرس النسب ما بين المصروف والمتوفر، لجعل المتوفر يفي بقدر الإمكان بالحاجات اللازمة للتنمية الزراعية.

ومن الثابت أن المياه ومشاريع الري تصبح أكثر فأكثر موضوع سياسات بدل أن تكون مشاريع بسيطة، مما يتطلّب تدخل مجموعات أوسع ممثّلة للقوى السياسية وللهيئات

التقنية والإدارية، وتجمّعات مستخدمي المياه. وهذه المجموعات المحدِّدة للسياسات تُستشار قبل أخذ الخيارات، فتوفر المعطيات الضرورية للإصلاحات، وتقترح الحلول المناسبة التي تتماشى مع سياسة الدولة إزاء مصالح القوى الضاغطة، وذلك بالاتكال على خبرتها المكتسبة في هذا المجال. مع الإشارة إلى أننا في زمن عظم فيه الجدل حيال سياسات المياه، وبالتالي أصبح من الضروري أن يشارك أصحاب القرارات الزراعية في تحديد فحواها.

بالنسبة الى البلدان النامية، يمرّ معظمها بمرحلة أو بأخرى من الإصلاحات البنيوية والاقتصادية في اتجاه مزيد من الليبرالية، يقضي بتقليص دور السلطة وبترك مزيد من الحرية لقوى السوق.

لكن قطاع الري بقي حتى الآن بعيداً عن تأثيرات هذه التحولات الاقتصادية، الاّ ان اتفاقيات «جولة أورغواي» (Uruguay Round) التي وُقعت عام ١٩٩٤ في مراكش نصت على إلغاء المساعدات والدعم الحكومي للزراعة. فأصبح من الضروري التفتيش على حلول في مجال الري تتماشى مع هذا الواقع الدولي الجديد، من دون ان تنفي نفياً قاطعاً بعض تدخلات الدولة في هذا المجال.

أما البلدان العربية التي يتميّز معظمها بندرة المياه، إذ انها ذات مناخ جاف وشبه صحراوي، فهي مضطرة الى التحرك سريعاً واتخاذ استراتيجيا خاصة بإدارة المياه لمعالجة أوضاعها. وقد اعتمدت هذه الدول، خصوصاً النفطية منها لتوافر الموارد المالية الكافية، استيراد التقانة الحديثة للمياه، واستخدمت تقنيات عدّة من أجل توفير المياه، كتحلية المياه المالحة، ومعالجة المياه المبتذلة، وجرّ المياه بواسطة الأنابيب على مسافات بعيدة، واستخراج المياه الجوفية.

ولكن بقيت هذه الدول تعاني مشاكل عدة على مستوى استخدام المياه وعلى المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي، كما سنرى من خلال عرضنا للمشاريع والسياسات المائية لبعض هذه الدول.

١ ـ سياسة الري في سوريا

على رغم زيادة المساحة المروية سنوياً، لا يزال القسم الأكبر من مساحة الأراضي المستثمرة يُزرع بعلاً، أي يعتمد على مياه الأمطار. ففي عام ١٩٩١ توزّعت المساحة المستثمرة البالغة ٥,٥٧٥ ألف هكتار كالآتي: ٤,٠٦٥ ألف هكتار زرعت بعلاً، وتشكل ٧٣ بالمئة من مساحة الأراضي المستثمرة، في حين بلغت المساحة المزروعة المعتمدة على مصادر الري المختلفة ٧٨٨ ألف هكتار، أي ١٤ بالمئة من الأراضي المستثمرة، وتركت

مساحة ٧٢٢ ألف هكتار سباتاً للراحة، وتمثل ١٣ بالمئة من الأراضي المستثمرة (انظر الجدول رقم (٤ ـ ٢)[١].

أ ـ المشاريع المائية السورية

في إطار الجهود الرامية إلى التوسع الزراعي، اهتمت الحكومة السورية ببناء الكثير من السدود بهدف زيادة المساحة المروية التي ترفع إنتاجية المحاصيل، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، لأن المساحة المروية لا تشكل أكثر من ١٥ بالمئة من المساحة المزروعة، وتعطي أكثر من ٥٠ بالمئة من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي. كما أن قسماً مهماً من إنتاج القمح وكل الزراعات الكبرى الصناعية، ولا سيما القطن والتبغ والشمندر السكري، تُنتَج في مساحات مروية. أما إنتاج المساحة المستثمرة بالزراعات المطرية، وهي تشكل ٨٥ بالمئة من المساحة الكلية، فيتبدل من سنة إلى أخرى.

استطاعت سوريا بناء ١٣٥ سداً صغيراً بأحجام مختلفة حتى عام ١٩٩٢. وفي الوقت الحاضر يتم العمل على إنشاء عدد آخر من السدود.

أما أهم المشاريع المائية للري المنفّذة في سوريا، فهو سد «الفرات» الذي يهدف إلى ري مساحات كبيرة في منطقة الجزيرة السورية واستصلاح أراضٍ تصل إلى ٦٤٠ ألف هكتار. ولكن، ومع أن مشروع الفرات هو من أضخم المشاريع المائية التي نفذت في سوريا، الا انه لم يروِ حتى نهاية الثمانينيات سوى ٤٨ ألف هكتار فقط. هذا بالإضافة إلى بعض المشاكل الفنية، فالموقع الذي اختير لبناء السد لم يكن مناسباً من حيث طبوغرافية الأرض، بحيث أدى إلى تكوّن بحيرة كبيرة مترامية الأطراف كان من شأنها زيادة نسبة التبخّر نظراً إلى اتساع سطحها، كما بُنيت العنفات المائية على منسوب مائي قليل، وكان من الأفضل بناؤها في أعماق السد، فعند التصميم لم تؤخذ في الحسبان المشاريع المائية التركية وتأثيرها في المنسوب المائي للنهر في سوريا على مدار العام. وإذا أقدمت تركيا على تنفيذ مشاريعها الزراعية في حوض الأناضول، فلن يكون ممكناً استصلاح سوى ٤٠ بالمئة من الأراضي المخطَّط استصلاحها في حوض الفرات.

والجدير بالذكر أن مشاورات مكثفة تجري بين سوريا وتركيا من أجل اقتسام مياه نهر الفرات. فالجانب التركي يمرّر نحو ٥٠٠ م^{3} في الثانية فقط إلى سوريا والعراق، ٤٨

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «الحالة الراهنة للتسويق الزراعي في الجمهورية العربية السورية: ترشيد استهلاك الأغذية وتوزيعها،» (E/ESCWA/AGR/1992/10)، ص ٣ ـ ٤.

بالمئة منها إلى سوريا، والباقي إلى العراق. ويطالب البلدان بتمرير نحو ٧٠٠م٣ في الثانية على أساس أن النهر دولي ومشترك بين ثلاثة أطراف ويجب اقتسامه بين الدول الثلاث(٢).

ب ـ سياسة الري السورية ونتائجها

استثمرت الحكومة السورية ما يقارب ٦٠ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة من الموازنة الزراعية الإجمالية في مشاريع الري، خلال السنوات العشر الماضية. وتستهلك الزراعة الآن نحو ٨٥ بالمئة من الاستهلاك الكلي للمياه في سوريا.

وإذا كان الري بالمياه السطحية قد تطوّر ببطء خلال السنوات الخمس الأخيرة، فإن ضخ المياه الجوفية توسّع سريعاً. وتشكل الآبار ٨٠ بالمئة من تموين المياه للأراضي التي بدأ ريها منذ عام ١٩٨٧(٣). وبدأ هذا الأمر يشغل الحكومة السورية لأن متابعة الاستعمال غير المراقب للمياه الجوفية تترتب عليه نتائج سلبية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وقد بدأت هذه النتائج تظهر في أحواض دمشق والعاصي وحلب وغيرها حيث انخفض مستوى المياه.

ولكن السياسة المتبعة حتى الآن تشجّع المزارعين وتدفعهم الى حفر الآبار للأسباب التالية(٤):

ـ إن التكاليف اللازمة للري بواسطة المياه الجوفية هي تكاليف حفر البئر وثمن معدات الضخ فقط، أي أنها كلفة استثمار محدَّدة وغير متجدّدة.

ـ قبل حفر البئر، على المزارع أن يحصل على إذنين: أحدهما من وزارة الزراعة، والثاني من الأشغال العامة والموارد المائية، الأول لحفر البئر، والثاني لسحب المياه منه. ويحدّد الإذنان شروط استعمال المياه، ويجب أن يُجدَّدا كل ١٠ سنوات.

ولكن ما يحدث فعلاً، هو أن قسماً كبيراً من الآبار، الجديدة والقديمة، يُستخدَم من دون إذن.

ـ إن العدد الكبير من المزارعين الذين يملكون حيازات صغيرة يساهم أيضاً في إكثار عدد الآبار. فنحو ٨٠ بالمئة من المزارعين السوريين يملكون حيازات تقل مساحتها عن ١٠ هكتارات، لأن متوسط مساحة الحيازة الزراعية يتراوح بين ٣ هكتارات في المناطق الشديدة المطر و٤٥ هكتاراً في الأراضي الجافة. كما أن اغلب الحيازات تخضع لعامل

---

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، «تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٣،» (نيويورك: ١٩٩٥)، ص ٤٦.

(٣) Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture [FAO], *La Situation mondiale de l'alimentation et de l'agriculture, 1993: Politiques de l'eau et agriculture* (Rome: FAO, 1993), p. 165.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

التجزئة: فهناك حتى حيازات بمساحة هكتار واحد تتوزع على ثلاث حصص متباينة؛ وبما أن أغلب المزارعين يتمنون الحصول الأكيد على المياه في أي وقت أرادوا، فهم يحفرون بئراً في كل حصة عندما يكون الأمر ممكناً، مما يؤدي على مرّ السنين الى ارتفاع عدد الآبار كلّما تجزأت الأراضي بين الورثة.

ـ إن قانون الإصلاح الزراعي السوري يفرض مساحة قصوى للحيازات المروية تبلغ ١٦ هكتاراً للحيازات التي تستفيد من ري القطاع العام، ومن ١٥ إلى ٤٥ هكتاراً للحيازات التي تستفيد من ري القطاع الخاص بحسب موقع الري وطريقته. وهكذا يشجع القانون تقسيم الأراضي الواسعة الى حيازات لا تتعدى مساحتها الحد الأقصى المذكور أعلاه، وبالتالي حفر الآبار على كل حيازة على حدة.

وتسعى وزارة الري، والأشغال العامة والموارد المائية، ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الى ايجاد طرق خاصة لتحسين فعالية نظام الري وإدارة استعمال المياه في الحيازات التي تستفيد من ريّ القطاع الخاص، لان معظم الدراسات تُجمع على أن فعالية الري تتراوح على مستوى الحيازة الزراعية بين ٣٥ بالمئة و٥٠ بالمئة. ومن اهتمامات الحكومة السورية الراهنة أيضاً في هذا المجال السعي الى إدخال تقنيات حفظ المياه في قنوات الري، وتطبيق تقنيات إعادة استعمال المياه.

٢ ـ سياسة الري المصرية

إن ٩٨ بالمئة من الأراضي المزروعة في مصر تعتمد على الري[٥]، ويعتمد الباقي على الأمطار. ويعد الري السطحي الطريقة السائدة للري في الأراضي القديمة، فيما تستخدم الأراضي الجديدة طريقتي الري بالرش والري بالتنقيط، وهما طريقتان من الصعب استخدامهما في الأراضي القديمة، حيث ترتفع تكاليفهما جداً مقارنة بالري السطحي.

أما في ما يتعلّق بالموارد المائية وأساليب تنميتها، فقد سلكت وزارة الري اتجاهات عدة لتنمية الموارد المائية. فمنذ بناء السد العالي الذي سمح بزيادة كمية مياه الري إلى ٥٥ مليار م^{٣}[٦]، بدأ التوسع في ري الأراضي، فكبرت المساحات المزروعة وتطوّرت بعض الزراعات الصيفية ذات الاستهلاك العالي للمياه كالأرز. وبدأت الوزارة العمل على إنشاء نظام صرف مناسب لتصريف الفيض الكبير من المياه المستخدمة في الزراعة.

---

(٥) الإسكوا، «تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٣،» ص ١٨.

(٦) Sylvie Fanchette, «La Carte agricole du Delta du Nil: Représentation des contradictions entre la politique agricole de l'état et les aspirations des agriculteurs,» papier présenté à: *Mutations rurales au Moyen-Orient: Actes du colloque d'Amman (17-19 mai 1989) en collaboration avec le Forum de la Pensée Arabe,* cahiers du CERMOC; no. 1 (Beyrouth; Amman: CERMOC, 1991), p. 147.

أ ـ السد العالي

على الصعيد الزراعي، حُقِّقت المنجزات الآتية بفضل إنشاء السد العالي[٧]:

ـ توافرت المياه لاستصلاح ١,٠٥ مليون هكتار وزُرع فعلاً أكثر من ٤٢٠ ألف هكتار حتى عام ١٩٨٩. وترتب على ذلك إنشاء ترعة السلام، وتوسيع ترعتي الإسماعيلية والنوبارية، وإنشاء محطات ضخ عدّة لخدمة هذا الغرض.

ـ تحوّل أكثر من ٣٧٨ ألف هكتار من أراضي الحياض في الوجه القبلي إلى ري مستديم، مما أتاح فرصة زراعة محصولين أو ثلاثة في السنة بدلاً من محصول واحد.

ـ توافرت المياه طوال العام وفي الوقت المطلوب لجميع المحاصيل حتى في السنوات ذات الفيضان المنخفض، مما ساعد على المرونة والسهولة في الخطة الزراعية والتوسع في زراعة المحاصيل الإنتاجية.

لكن حصة مصر من مياه النيل المقدَّرة بـ ٥٥,٥ مليار م^3 عند أسوان، لا تكفيها لسد حاجاتها المائية في المجالات المختلفة، فتُسد الفجوة عن طريق المياه الجوفية وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في الري.

ب ـ المياه الجوفية

تعتبر المياه الجوفية في مصر المصدر الثاني لمياه الري بعد مياه النيل والمجاري المائية. وقد بلغت كميتها المستخدمة خلال عام ١٩٩٠ نحو ٢,٦ مليار م^3 من المياه الجوفية في الوادي والدلتا، فضلاً عن ٠,٥ مليار م^3 من المياه الجوفية العميقة[٨].

ج ـ إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في الري

بلغت كميّات مياه الصرف الزراعي التي صبّت في البحر المتوسط والبحيرات خلال فترة الثمانينيات ما بين ١٠,٦ مليارات و١٦ مليار م^3 (كانت هذه الكمية ١٦ مليار م^3 عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، و١٠,٦ مليارات م^3 عام ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩)[٩].

لذلك اتجهت وزارة الري إلى التخطيط للاستفادة من مياه الصرف الزراعي في الري بتنظيم عملية إعادة استخدامها.

---

(٧) أحمد فخري خطاب وزينب عبد الرحمن الغرابلي، «السد العالي وحماية مصر من الجفاف: الانجازات والآثار الجانبية،» العلم والتكنولوجيا، العددان ١٧ ـ ١٨ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ٩٨.

(٨) حسنين توفيق ابراهيم، «مشكلة المياه في مصر،» ورقة قدمت الى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط (ندوة)، ٢ ج (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ج ١: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

ولهذا الغرض أقيمت بعض المحطات على المصارف الرئيسية في الوجه البحري لرفع مياهها إلى الترع وإعادة استعمالها في الري. وطبقاً لبيانات وزارة الأشغال العامة والموارد المائية، بلغت كمية مياه الصرف الزراعي التي أعيد استخدامها في الري ٢,٥ مليار م^{3} عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، ثم زادت إلى ٤,٧ مليارات م^{3} عام ١٩٩٠[١٠].

وتشير الدراسات إلى أن أقصى ما يمكن استخدامه من مياه الصرف الزراعي في الري هو ١٠ مليارات م^{3} سنوياً، أما الباقي، وهو في حدود ٧ مليارات م^{3} سنوياً، فلا يمكن استخدامه[١١].

لقد قدِّرت كفاية استخدام الري في مصر بنحو ٥٥ بالمئة[١٢]، مما يعني إمكان تحقيق وفر مائي إذا رُفعت هذه النسبة من خلال رفع كفاية شبكات التوزيع العامة ومجاري الري الخاصة، مما يؤدي إلى ضبط توزيع المياه وإحكامها، ورفع كفاية نظام الري الحقلي السطحي في الأراضي القديمة والري غير السطحي في الأراضي الجديدة، بالإضافة إلى تقنين استخدام المياه للحد من الإسراف في استخدامها، خصوصاً أن إتاحة استخدام مياه الري مجاناً بلا أي ضوابط أو قيود حقيقية أدت إلى استخدام أضعاف كميات المياه اللازمة مع تأثيرها السيىء في الأراضي والإنتاج.

وعلى رغم أن هناك سياسة مائية لمصر تستند إلى عدد من البرامج والخطط المرتبطة بتطوير الري، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، وتطوير مجرى النهر، وزيادة الاستفادة من المياه الجوفية، فضلاً عن بعض الدراسات الخاصة بالخطط والمشاريع الطويلة الأجل، سواء في ما يتعلق بالمياه الجوفية العميقة، أو بإعادة استخدام مياه الصرف الصحي والصرف الصناعي، أو بمشاريع أعالي النيل، يواجه تنفيذ هذه السياسة بعقبات عدة تتعلّق بضعف فعالية بعض الأجهزة المنوط بها تنفيذ هذه السياسة، وضعف التنسيق بين الجهات والوزارات الأساسية المعنية بقضية المياه، إلى جانب مشكلة التمويل، وما يتطلبه تنفيذ بعض المشاريع التي تقع خارج حدود مصر من اتصالات واتفاقات مع دول الحوض الأخرى[١٣].

٣ ـ سياسة الري في الأردن

تعتمد الزراعة الأردنية على الأمطار في شكل أساسي. وتتذبذب المساحة المزروعة طبقاً لمعدلات سقوط الأمطار، إذ تتراوح المساحة المعتمدة عليها بين ٧٨ بالمئة و٨٠ بالمئة

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [الفاو]، السياسات الزراعية في جمهورية مصر العربية، دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (روما: الفاو، ١٩٩٣)، ص ١٠٧.

(١٣) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٣٤٣.

من المساحة المزروعة. ومن المشاكل التي تواجه الزراعة الأردنية، حدة تذبذب الأمطار بين سنة وأخرى، إضافة إلى عدم انتظام سقوطها في المناطق المختلفة في مواسم الإنتاج؛ فقد تسقط أمطار غزيرة في شهر كانون الأول/ديسمبر، مما يؤدي إلى نمو القمح والشعير في شكل جيّد، ثم تتوقف في فترة حرجة، أي في طور ما قبل تكوين السنابل والحبوب، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، كما حدث في موسم ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣[١٤].

أ ـ المشاريع المائية

لتفادي نسبة المخاطر التي تواجه الزراعة في اعتمادها على الأحوال الجوية، تبذل الحكومة الأردنية جهداً مكثفاً في سبيل تنمية الموارد المائية والمحافظة عليها. وفي هذا الإطار، سعت أخيراً إلى تنفيذ المشاريع الآتية:

ـ مشروع «سد الكرامة» في منطقة الأغوار انتهت دراسته وصدر الأمر بتنفيذه في مطلع آذار/مارس ١٩٩٤ على يد إحدى الشركات العالمية، وهو يهدف إلى تخزين ما يقارب ٥٥ مليون م^3 من مياه الفيضانات والمياه الزائدة عن حاجات الري في فصل الشتاء.

ـ مشروع ري الغور الشمالي الذي أُقرّ بهدف تقليل الفاقد من مياه الري من خلال التحوّل من الري بالقنوات المكشوفة إلى الري بواسطة الأنابيب المضغوطة.

ـ مشروع سد الوحدة الذي أنجزت سلطة وادي نهر الأردن الدراسات والتصاميم لتنفيذه على نهر اليرموك. ومن المتوقع أن يكون هذا المشروع من أكبر مشاريع تخزين المياه في المملكة، وسيلعب دوراً مركزياً في التعامل مع مشاكل نقص المياه لاستعمالات الزراعة والصناعة والأغراض المنزلية. وتقدر القدرة الاستيعابية لهذا السد بنحو ٢٥٠ مليون م^3.

ـ توسيع سد الكفرين، بحيث تصبح سعته ٩ ملايين م^3، ويصبح ارتفاعه ٣٨ م، بهدف ري نحو ١٢٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية[١٥].

وكان أول المشاريع المائية التي قامت بها الحكومة الأردنية هو إنشاء قناة الغور الشرقية في عام ١٩٥٨ بهدف منع اسرائيل من الاستيلاء على مياه نهر الأردن بأكملها.

وأنشيء في الأردن الكثير من السدود لحجز مياه الأودية والأنهر والتحكّم بمياه الفيضانات والاستفادة منها للأغراض المختلفة أثناء فصول الجفاف، وللتخفيف من الأضرار الناجمة عنها. وأهم هذه السدود[١٦]:

---

(١٤) الاسكوا، «تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٣،» ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٦) الياس سلامة، «مشكلة المياه في الأردن،» ورقة قدمت الى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج ١: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، ص ٧١ ـ ٧٤.

سد الملك طلال، سعته ٨٩ مليون م^{٣}. تعاني مياهه ارتفاعاً في الملوحة ومواد الإثراء الغذائي، مما جعل صلاحية استعمالها للأغراض الزراعية مقتصرة على بعض المحاصيل فقط.

سد وادي العرب، سعته نحو ٢٠ مليون م^{٣}، وتعد نوعية مياهه متوسطة تصلح للاستعمالات الزراعية من دون استثناء.

سد زقلاب، سعته ٤,٣ ملايين م^{٣}، وتتمتع مياهه بنوعية جيدة تصلح للاستعمالات المختلفة.

سد الكفرين، سعته ٤,٨ ملايين م^{٣}، وتستعمل مياهه في الري ونوعيتها صالحة للزراعة.

سد وادي شعيب، سعته ٣,٣ ملايين م^{٣}، وتصلح مياهه للاستعمالات الزراعية.

السدود الصحراوية، أُنشيء عدد من السدود في المناطق الصحراوية بسعات مختلفة ولأغراض الاستعمال في الري وسقاية الأغنام والشحن الجوفي. كما أن هناك عشرات من السدود قيد التنفيذ الآن ونوعية مياه هذه السدود جيدة جداً ويمكن استعمالها للأغراض الزراعية.

ب ـ الاستعمالات الزراعية للمياه

تعتمد كمية المياه المستعملة في الزراعة وسقاية المواشي على ما يمكن توافره من المياه من المصادر المختلفة، وتعتمد الزراعة في شكل كبير على المياه السطحية التي تعتمد بدورها على الأمطار وما تحجزه السدود من مياه. وتستهلك الآن كمية تقدّر بنحو ٦٥٠ مليون م^{٣} في السنة في ري المحاصيل في جميع أنحاء الأردن[(١٧)].

وتعد منطقة غور نهر الأردن وغور وادي عربة منطقة الإنتاج الزراعي المروي الرئيسية. وتغطي الطرق المتقدمة في الري اليوم جزءاً كبيراً من الأراضي المروية في أغوار الأردن، إذ تبلغ كمية المياه المستخدمة للري نحو ٣٤٥ مليون م^{٣} في السنة. وتُروى المنطقة المرتفعة في الأردن من مصادر المياه الجوفية. وتبلغ مساحة الأراضي المروية في مرتفعات الشمال نحو ٢٤,٥٠٠ هكتار تروى بنحو ١٧٠ مليون م^{٣} من المياه سنوياً. ويستخدم في أقصى جنوب الأردن نحو ٦٥ مليون م^{٣} من المياه في السنة لري المحاصيل، تُستخرَج من مصادر غير متجددة[(١٨)].

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(١٨) المصدر نفسه.

ج ـ مشاكل استعمالات المياه

إن مصادر المياه المستخدَمة في الزراعة محدودة، وتختلف نوعيتها من مياه عذبة إلى مياه ذات ملوحة بدرجات متفاوتة ويختلط بعضها بالمياه العادمة. وترتفع كلفة تطوير قسم كبير منها، كما أن بُعد المواقع التي تتوافر فيها عن مواقع الاستغلال يزيد من كلفة تطويرها واستغلالها.

وأدت زيادة الحاجة إلى المصادر المائية والتركيز على مناطق محددة في التطوير الزراعي إلى تطوير مصادر مائية معينة أكثر من الأخرى. فعلى سبيل المثال، نرى أن ٧٥ بالمئة من مجموع مصادر مياه الأغوار الشمالية (باستثناء اليرموك) مستغلة في الوقت الحاضر، علماً بان الاستغلال الأمثل لا يتعدى ٨٥ بالمئة من هذه المصادر، بينما تستغل ٨ بالمئة فقط من مياه سفوح البحر الميت في استعمالات زراعية بطرق زراعية بدائية كثيرة الاستهلاك. وتستغل في منطقة وادي عربة ما نسبته ٥٥ بالمئة من المصادر المائية.

واستغلت في بعض المشاريع مصادر مائية لا تمثل البديل الأفضل. فقد ضُخَّت مياه الأزرق إلى منطقة عمّان في شكل مكثف، مما أثر في الموارد الجوفية في المنطقة، في حين أن مياه أودية رئيسية مثل الهيدان، والكرك، والموجب، وهي مياه صالحة للاستعمالات المختلفة، ما زالت تصب في البحر الميت من دون أي استغلال رئيسي، مع أن المخططات لاستغلالها جاهزة للتنفيذ.

ولم تبقَ المياه المستغلة هي المياه المتجددة فقط، بل إن الاستغلال امتد إلى المياه الاحتياطية غير المتجددة أو المياه القديمة التي خُزِّنت قبل مئات السنين. وأدى هذا الاستغلال إلى استنزاف المخزون الجوفي بسبب عدم كفاية الأمطار للتعويض من المستغل منها، كما حصل في مناطق الضليل والجفر، وبداية الأزمة في منطقة الأزرق.

ويؤدي عدم كفاية المراقبة والتعليمات والدراسات في استغلال المياه الجوفية إلى استنزاف الطبقات الحاملة للمياه، وهبوط سطح الأرض، وصعود المياه المالحة واختلاطها بالمياه العذبة. إن ظهور هذه المشاكل في الجفر والضليل والأزرق يدل على سوء فهم أنظمة استخراج المياه الجوفية وسوء تطبيقها[١٩].

ويستمر التدهور في مصادر المياه الجوفية بسبب غياب التشريعات التي تنظم استعمالها، وعدم اكتمال الدراسات المائية الضرورية للتعرّف على المخزون منها.

ويحفر المزارعون في المرتفعات الجنوبية الآبار بأنفسهم، ويتحملون تكاليف تشغيلها

---

(١٩) الياس سلامة، «المصادر المائية في الأردن وأهميتها التنموية،» العلم والتكنولوجيا، العددان ١٧ ـ ١٨ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ١١٠.

وصيانتها. وكانت الدولة الأردنية قد أجّرت الأراضي الجنوبية والشرقية للقطاع الخاص عام ١٩٨٧ من أجل استخراج المياه الجوفية منها وزراعتها.

أما سعر المياه الذي يدفعه المزارعون في الأغوار للحصول على المياه فهو مدعوم، إذ يبلغ ٦ فلسات للمتر المكعب، فيما السعر الحقيقي لهذا المورد يتراوح بين ٢٢ و٣٠ فلساً للمتر المكعب. وبلغت قيمة دعم هذا المورد نحو ٢,١ مليون دينار في عام ١٩٨٧[٢٠]. يؤدي هذا الدعم الى سوء تخصيص الموارد المائية بين الاستخدامات الزراعية البديلة أو سوء استخدام تلك الموارد كالإسراف في استخدامها، مما يقود إلى حدوث ارتفاع في مستوى الماء الأرضي وملوحة الأرض.

من هنا يتضح أنه على الحكومة الأردنية أن تتخذ إجراءات تصحيحية وتطويرية عدة في مجال سياستها المتبعة للري، تبدأ بوضع خطة وطنية لتطوير الموارد المائية المتاحة وتنميتها وصيانتها وعدم استنزافها وإساءة استعمالها وزيادة كفايتها الإنتاجية والاقتصادية، وبإجراء الدراسات والأبحاث في مصادر المياه الجوفية وإمكان تحلية مياه البحر الأحمر واستعمالات المياه المالحة والمياه العادمة في الزراعة، وبإدخال التقنيات الحديثة في استعمالات المياه.

وفي ما يخص أسعار مياه الري في وادي الأردن، يجب دراسة إمكان رفعها، مع الأخذ في الاعتبار نوع المحصول واحتياجاته المائية وكلفة مستلزمات الإنتاج والعائد من الدخل.

٤ ـ سياسة الري في العربية السعودية

قدِّرت المساحة المروية في العربية السعودية بنحو ٩٤٠,٠٠٠ هكتار، أي نحو ٦٩,٨ بالمئة من إجمالي المساحة المزروعة، بحسب بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية[٢١].

وهناك ضغط كبير على المياه الجوفية في المناطق الزراعية التقليدية كالإحساء والقطيف المستحدَثة في القصيم وبريدة. وتُستخدَم الينابيع مصدراً آخر للري في المناطق التي توجد فيها كالهفوف والقطيف والإفلاج.

وتبذل العربية السعودية جهوداً كبيرة لإقامة المشاريع المائية بهدف توفير المياه

(٢٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «التخطيط الزراعي في الأردن،» (E/ESCWA/AGR/1992/5)، ص ٣٠.

(٢١) الاسكوا، «تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٣،» ص ٦٨.

الصالحة للشرب والصناعة والري. وقد قامت بدراسات لبعض المناطق المُراد تنميتها زراعياً وصناعياً. وحفرت وزارة الزراعة والمياه الآبار وانشأت الخزانات ومحطات تنقية المياه، ومدّت آلاف الأمتار من الشبكات الرئيسية والفرعية. وبلغ عدد الآبار التي رخصت الوزارة بحفرها أكثر من ٦١,٠٠٠ بئر للقطاع الخاص. كما حفرت الحكومة نحو ٥,٠٠٠ بئر لأغراض مختلفة حتى نهاية عام ١٩٩٢[٢٢]. وبلغ هذا العدد في عام ١٩٩٥، نحو ٥٢,٣٢٧ بئراً أهلياً، بالإضافة إلى ٤٠,٨١٠ آبار ارتوازية[٢٣].

ومن أجل التحكم بمياه السيول والاستفادة منها، أُنشىء عدد كبير من السدود، بلغ ١٨٤ سداً حتى نهاية عام ١٩٩٣، سعتها التخزينية أكثر من ٤٨٢ مليون م٣[٢٤]. وبلغ هذا العدد ٢٠٠ سد في عام ١٩٩٥. من أهم هذه السدود وأضخمها: سد وادي نجران الذي تبلغ طاقته التخزينية ٨٥ مليون م٣، ويُدار العمل فيه بالحاسب الآلي، وسد وادي جازان وتبلغ طاقته التخزينية ٧٥ مليون م٣.

وبسبب قلة المياه لجأت حكومة العربية السعودية إلى إنشاء محطات لتحلية مياه البحر. بلغ عدد هذه المحطات ٢١ محطة حتى عام ١٩٨٩، منها ١٥ على ساحل البحر، و٦ على ساحل الخليج العربي[٢٥]. ووصل عدد المحطات إلى ٢٥ محطة عام ١٩٩٣، تنتج نحو ٢,٨ مليون م٣ يومياً من المياه العذبة[٢٦]، وإلى ٢٩ محطة في عام ١٩٩٥.

وبدأ استعمال مياه المجاري المنقاة (وهي مياه تُجمع من شبكات مياه المجاري، وتُنقّى في محطات أنشئت لهذا الغرض) في ري المزارع في ديراب والدرعية وعرقة والعمارية من محطات تنقية مياه مجاري مدينة الرياض. ويستخدم من تلك المياه ما يعادل نحو ١٩٠,٠٠٠م٣ من المياه يومياً تروي ٤,٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية[٢٧]. ويتوقع أن تصل كمية المياه المتاحة من مياه المجاري المنقاة إلى نحو ٧٠٠ مليون م٣ في عام ٢٠٠٠، تُستخدَم في الزراعة والصناعة[٢٨]. وهناك الآن مشروع لإعادة استخدام مياه

---

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) دار الأفق للنشر والتوزيع، إدارة الأبحاث والنشر، لمحات عن ثوابت السياسة السعودية (السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٥)، ص ٣٤.

(٢٤) الاسكوا، «تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٣،» ص ٦٨.

(٢٥) السعودية، وزارة الاعلام، «المملكة العربية السعودية في المحيط الدولي،» (١٩٩٤)، ص ٧٦.

(٢٦) حسان ملص، معد، «مصادر المياه واستخداماتها في المملكة العربية السعودية،» العلم والتكنولوجيا، العددان ١٧ ـ ١٨ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ١٣٨.

(٢٧) الاسكوا، «تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٣،» ص ٦٨.

(٢٨) ملص، معد، المصدر نفسه، ص ١٣٨.

الصرف الصحي لري بعض المزارع في منطقة الرياض، من خلال إقامة محطة رئيسية لمعالجة ٢٢٠,٠٠٠م٣ في اليوم(٢٩).

٥ ـ سياسة الري في لبنان

تفيد بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن المساحة المزروعة في لبنان تقدّر بنحو ٣٠٦,٠٠٠ هكتار تمثل نحو ٢٩,٩ بالمئة من إجمالي مساحة أراضي لبنان. ويعتمد على الري نحو ٨٦,٠٠٠ هكتار أو ما يمثل نحو ٢٨,١ بالمئة من إجمالي المساحة المزروعة، أما المساحة الباقية، فتعتمد على الأمطار(٣٠).

وتقدّر المساحات المروية رياً دائماً منها بنحو ٦٦,٠٠٠ هكتار، والمساحات المروية رياً جزئياً بـ ٢٠,٠٠٠ هكتار.

ويستهلك ري الأراضي الزراعية ٦٧٠ مليون م٣ في السنة، منها ٤٢٠ مليون م٣ من المياه السطحية و٢٥٠ مليون م٣ من المياه الجوفية. وتشكل هذه النسبة ١٤ بالمئة من موارد المياه في سنة متوسطة الأمطار و٤٨ بالمئة منها في سنة جافة(٣١).

أ ـ الري بالمياه السطحية

تنحصر مصادر المياه السطحية في الينابيع الدائمة التدفق، أو الأنهار الدائمة. وبسبب ضعف التنظيم الطبيعي لهطول الأمطار، يتعرض هذا النوع من الري للقحط في السنين الجافة، باستثناء محيط القاسمية في لبنان الجنوبي، حيث أنشىء سد القرعون. وتتطلّب التقلبات الموسمية لكميات المياه المتوافرة زراعات متكيّفة.

ويعتمد الري الجزئي على السيول والينابيع المؤقتة، وهو مستخدم في صورة عامة للزراعات السنوية، فيما يُستخدم الري الدائم إجمالاً لأشجار الفاكهة. وتسبّب عملية الري هدراً في المياه غالباً ما يتعدّى ٥٠ بالمئة، نتيجة سوء استخدام المياه ورداءة أقنية الري التي تفتقد الصيانة والتطوير(٣٢).

ب ـ مشاريع الري

لحظت الخطة الثلاثية الزراعية للأعوام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥ في سياستها للري

---

(٢٩) الاسكوا، المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٣١) Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture [FAO] et Programme des Nations Unies pour le développement, *Etude de reconstruction et de développement de l'agriculture, Liban,* annexe technique 10: «Développement hydro-agricole,» (Beyrouth: 1981),p. 3.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤.

والصرف، تنفيذ المشاريع في هذا الإطار، بدءاً بمشاريع اليمونة والعاصي والليطاني والقاسمية.

وتكبّدت الدولة اللبنانية تكاليف باهظة في دراسات مشاريع للري، لم يحقق أيّ منها، باستثناء جزء من مشروع الليطاني.

ونذكر من أهم المشاريع المخطّطة[٣٣]:

- سد ايعال لتخزين ١٠ ملايين م^{3} في زغرتا.
- سد كفرحرا للري في عكار، طاقته التخزينية ٣٠ مليون م^{3}.
- سد العاصي، طاقته التخزينية ٨٠ مليون م^{3} ويروي ستة آلاف هكتار. وكانت الدولة اللبنانية عهدت في نهاية عام ١٩٦٣ إلى شركة بريطانية (Binnie and Partners) إعداد مشروع استثمار مياه العاصي في المنطقة سواء للري أو للتوليد المائي ـ الكهربائي. تقدّمت هذه الشركة بمشروع ينص على ريّ أربعة آلاف هكتار بالجاذبية وألفي هكتار بطريقة الضخ. لكن هذا المشروع لم يحصل على موافقة الحكومة السورية لتنفيذه. وفي تموز/يوليو ١٩٧٢ وافقت الحكومة السورية على تخصيص ثمانين مليون م^{3} من مياه العاصي للبنان[٣٤]. وتم توقيع اتفاق لبناني سوري حول العاصي في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، نص على اعتبار مياه نهر العاصي المتفجرة ضمن الأراضي اللبنانية ذات منفعة مشتركة، وتعتبر حصة لبنان منها ٨٠ مليون م^{3} في السنة؛ ويُعتمد في التوزيع كيول تصريف النهر الجارية عند جسر الهرمل، والينابيع، ومياه الأمطار والسيول الرافدة، والمياه المستخرجة من الآبار بالضخ ضمن الحرم المباشر على ضفتي النهر لمسافة ٥٠٠ م من كل جانب من طرف النهر، وبدائرة نصف قطرها ١٥٠٠ م عن مركز الدائرة الذي تمثله ينابيع عين الزرقاء والهرمل ورأس العين، والينابيع ذات الرفد الدائم لنهر العاصي وما تراه اللجنة الفنية المشتركة من ينابيع أخرى. وتعتبر كميات المياه المسحوبة من جميع هذه المصادر ضمن الأراضي اللبنانية من أصل الحصة المقرَّرة للجانب اللبناني؛ وتُعتبر الآبار المحفورة في منطقة حوض التغذية حتى تاريخ ٢٠/٩/١٩٩٤ هي الآبار المسموح باستثمارها ضمن شروط هذا الاتفاق. ويجري حصر هذه الآبار وتنزيلها على المخططات المساحية، ويُذكر عليها مواصفات البئر وكمية المياه المستخرجة سنوياً منها[٣٥].
- مشروع ري جنوب لبنان، ويهدف إلى ريّ ١٨ ألف هكتار في جنوب لبنان.

---

(٣٣) أحمد ابراهيم العلي، **الأطماع الصهيونية في المياه اللبنانية** (بيروت: دار صادر، ١٩٩٣)، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٣٤) حسين العبد الله، «مياه العاصي بين لبنان وسوريا،» **النهار**، ١٥/٢/١٩٩٦.

(٣٥) **النهار**، ٢٢/٩/١٩٩٤.

- مشروع ري البقاع الغربي، ويهدف إلى ريّ ١٦ ألف هكتار من الأراضي، ويُعدّ واحداً من أكبر مشاريع الري في لبنان.

- إعادة تأهيل مشاريع الري في عكار وأدونيس والباروك واليمونة، لتأمين ري ما مجموعه ١١,٣٨٦ هكتاراً في شكل جيد.

- مشروع سد بسري، على نهر بسري في جنوب لبنان، طاقته التخزينية ١٠٠ مليون م^{3}.

- إعادة تأهيل شبكة الري وتصميمها في رأس العين ـ القاسمية. ويخدم هذا المشروع مساحة تقارب ٣,٦٠٠ هكتار.

- سد نهر بيروت، وسعته ٢٠ مليون م^{3}.

- سد نهر زغرتا على نهر جوعيت، وسعته ٨ ملايين م^{3}.

- سد نهر عرقال في الشمال، وسعته ٢٠ مليون م^{3}.

- سد نهر الأسطوان في الشمال، سعته ١٥ مليون م^{3}.

- سد النهر الكبير في الشمال، وسعته ٦٠ مليون م^{3}.

- سد نهر ابراهيم في جبل لبنان، وسعته ٣٥ مليون م^{3}.

- سد نهر الدامور في جبل لبنان، وسعته ٥ ملايين م^{3}.

ج ـ دراسات مشروع الليطاني

(١) المشاريع غير المنفَّذة

إن مشاريع الري التي شملها مشروع الليطاني ولم تُنفَّذ هي التالية[٣٦]:

- ري البقاع الجنوبي لري مساحة ١٦,٠٠٠ هكتار.

- ري الساحل من صيدا إلى بيروت وتأمين مياه لمدينة بيروت، وهو يشمل ري القسم الصالح للزراعة من منطقة تبلغ مساحتها نحو ٧,٥٠٠ هكتار.

- ري السفوح الغربية لجبل لبنان ـ ري لبنان الجنوبي، وهو يشمل ري ١٥,٠٠٠ هكتار[٣٧].

---

(٣٦) أنطوان يوسف سلامة، «ابراهيم عبد العال ومشروع تجهيز نهر الليطاني،» نص قدم على طاولة مستديرة أقيمت حول المهندس الكبير الراحل ابراهيم عبد العال في كلية الهندسة في الجامعة اليسوعية، السفير، ٢٥/١/١٩٩٤.

(٣٧) المصدر نفسه.

والجدير بالذكر أن مصلحة الليطاني قامت بمشروع نموذجي في منطقة صيدا ـ جزين نفذت منه بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٦٩ فقط ٢٨٠ هكتاراً من أصل ٨٥٠ هكتاراً. كما أنها أنشأت محطة تجارب زراعية في لبعا عام ١٩٦٩، وهذه المحطة لم تحافظ إلا على القليل من نشاطاتها.

أما السدود التي كانت مقرّرة في المشروع ولم تُبنَ، فهي سد ميفدون وسد الخردلة الذي تبلغ طاقته التخزينية ١٢٠ مليون م٣، وهي كانت ستُستخدَم في ري الاراضي الجنوبية الواقعة دون ٦٠٠ م، وخصوصاً في منطقة النبطية[٣٨].

إن عدم تنفيذ مشروع الليطاني يعود إلى أسباب إدارية وسياسية وتمويلية. فدوماً كانت توجد خلافات على الصعيد الإداري بين إدارة المكتب الوطني لنهر الليطاني والموظفين، وبين المدير العام للمكتب ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة ووزارة الموارد المائية والكهربائية، بالإضافة إلى خلافات أخرى ذات طابع سياسي بين المسؤولين. ولم تكن الدولة في بعض السنوات تخصص الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المشروع.

وجدير بالذكر هنا أن إسرائيل التي تسعى إلى تشريع سرقتها للمياه اللبنانية وإجبار لبنان على الإقرار بحصتها من مياهه، لا يناسبها تنفيذ مشاريع استغلال نهر الليطاني، لتبقى لديها الحجة القائلة بأحقيتها في مياه هذا النهر لأنها تذهب هدراً. وهي تضغط بوسائلها على المؤسسات المالية العالمية لعدم تمويل مشاريع الليطاني المخطَّطة لاستغلال مياهه. علماً أنها، وبحسب تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للأمم المتحدة (الإسكوا)، في نهاية عام ١٩٩٤، تسرق من مياه الليطاني بواسطة مضخات ونفق يصلها به، نحو ٢١٥ مليون م٣، وهي كمية تشكّل ثلثي المياه التي تستخدمها اسرائيل في طبريا ونهر الأردن[٣٩]، بالإضافة إلى ١٤٠ مليون م٣ سنوياً من مياه الحاصباني والوزاني، و٢٥ مليون م٣ سنوياً من نحو مئة نبع صغير في الطرف الغربي لحرمون، و٢٠ مليون م٣ سنوياً من المياه الناتجة من ذوبان الثلوج في الهضبات الغربية لجبل الشيخ[٤٠].

وكتب الصحافي جون كولي في **الهيرالد تريبيون**[٤١] أنه استقى معلومات من

---

(٣٨) علي زين الدين، **الزراعة في لبنان، واقعها وآفاق تطورها: دراسة ميدانية في الجنوب اللبناني** (بيروت: دار النصر، ١٩٩٤)، ص ٦٥ ـ ٦٧.

(٣٩) Ibrahim Maroun, «Politiques agraires au Liban et dans les pays arabes,» (Cours non publiés donnés à la faculté des sciences agronomiques, U.S.E.K., Liban, 1992).

(٤٠) العلي، **الأطماع الصهيونية في المياه اللبنانية**، ص ١٤٠.

(٤١) *International Herald Tribune*, 10/6/1982.

المخابرات المركزية الأمريكية مفادها أن إسرائيل تقيم نفقاً للوصول إلى مياه الليطاني عند جسر الخردلي. فجاء إلى المنطقة وأمضى خمسة أسابيع بين بيروت والجنوب وإسرائيل. فتأكد له أن المشروع قائم، وأنه يقوم على حفر نفق طوله ١٠ كلم من منخفض وادي البراغيث في فلسطين إلى نقطة منحدرة تحت جسر الخردلي. كما أكد الباحث الأمريكي توماس ناف أمام لجنة الكونغرس الأمريكي أن إسرائيل تسرق مياهاً من الليطاني(٤٢) وبذلك تخرق إسرائيل القانون الدولي الذي حدد أن سيادة الدولة المستقلة تشمل جميع مرافق الدولة وثرواتها.

فللبنان حق الاستثمار الكامل لمياه نهر الليطاني الذي ينبع ويصب ضمن الأراضي اللبنانية. أما مياه الحاصباني والوزاني وسائر عيون جبل الشيخ، فيطبَّق عليها القانون الدولي وحق لبنان باستثمار جزء أساسي من مياهها للري والشرب.

(٢) المشاريع المنفَّذة ـ سد القرعون

إن سد القرعون والأعمال المتفرعة منه هو القسم الوحيد الذي نُفِّذ من مشروع الليطاني. وقد أُنجز على مجرى نهر الليطاني في البقاع الجنوبي في عام ١٩٦٥، ويمكنه تخزين ٢٢٠ مليون م٣(٤٣) وهو يؤمن ري مساحة ١٥٠٠ هكتار في مشروع لبعا النموذجي شرق صيدا، من أصل مساحة ٣٦,٧٧٠ هكتاراً كان مقرّراً ريّها عند البدء بالتخطيط لمشروع الليطاني عام ١٩٥٤(٤٤).

د ـ البحيرات

أنشأت الحكومة اللبنانية بعض البحيرات الاصطناعية في بعض المناطق الجبلية المحرومة من المياه، لتتجمع فيها مياه الأمطار.

وهذه البحيرات، هي:

ـ بحيرة الكواشرة في عكار، وسعتها ٢٨٠ ألف م٣.

ـ بحيرة ضهر الدرجة قرب جزين، وسعتها في المرحلة الأولى التي أُنجزت ٦٠٠ ألف م٣، تصبح ١٣٠٠ مليون م٣ بعد الانتهاء من المرحلة الثانية.

وهناك مشاريع أخرى لبناء بحيرات ما زالت قيد الدرس، منها بحيرة لتموين المتن الشمالي تبلغ سعتها ٣٥٠ ألف م٣(٤٥).

---

(٤٢) العلي، المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٤٣) عطا الله أبو سيف، «اسرائيل والمشاريع المائية في فلسطين المحتلة،» العلم والتكنولوجيا، العددان ١٧ ـ ١٨ (تموز/ يوليو ١٩٨٩)، ص ١٦٣.

(٤٤) Maroun, «Politiques agraires au Liban et dans les pays arabes.»

(٤٥) العلي، الأطماع الصهيونية في المياه اللبنانية، ص ٨٢.

هـ - الري بواسطة المياه الجوفية

تُستثمر المياه الجوفية بواسطة الآبار المحفورة المنتشرة في المناطق ذات الشروط الهيدروجيولوجية المناسبة، ساحمةً بمردود اقتصادي جيّد للحيازات المروية. ولكن هذا النوع من الاستثمار للمياه هو في الأساس ذو طابع فردي.

إن استثمار الخزانات الجوفية بواسطة الحفر أمر قليل التأثر بالتقلّبات السنوية للأمطار، ويسمح بتأمين نسب استعمال ثابتة نسبياً حتى أثناء السنين الجافة، مما يشجّع الزراعات ذات المردود العالي. وكانت المياه الجوفية في الماضي تُستعمل للري بالجاذبية، انما يتقدّم الري بالرش سريعاً الآن، خصوصاً في الأراضي الواسعة في سهل عكار وسهل البقاع.

إن استخراج المياه الجوفية يتأمن من خلال ما يقارب ٢٥٠٠ بئر محفورة (Forages) وبضع مئات من الآبار القديمة القليلة الكفاية.

وعلى رغم تكاليف الحفر وتجهيزات الضخ، تطوّرت الزراعات المرويّة بالمياه الجوفية خلال السنوات الماضية، فيما بقيت الزراعات المروية تقليدياً بالمياه السطحية على حالها. ويعود تطوّر تقنيات الري وتحسينها الى دينامية القطاع الخاص اللبناني، وإلى قدراته التمويلية والتقنية، مما يبيّـن أهمية دور هذا القطاع في إقامة زراعة حديثة في لبنان[٤٦].

٦ - سياسة الري في المغرب

إن الشروط الطبيعية للمغرب تجعل منه موقعاً مناسباً لإدخال مشاريع ري ضخمة، إذ ان مرتفعات جبلية ضخمة تكوّن خزانات مياه مطلّة على سهول واسعة خصبة قابلة للري.

في عام ١٩٦١، أنشأت الحكومة المغربية المكتب القومي للري لتحديد سياسة تطوير الري الزراعي.

وفي عام ١٩٦٧ أُطلقت سياسة السدود وهدف المليون هكتار المروية قبل عام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٧٤ تسارع نمط هذه السياسة ليطول ما يتراوح بين ١٠,٠٠٠ هكتار و٢٥,٠٠٠ هكتار سنوياً.

في العقدين الأخيرين، أنشأت المغرب بمعدل وسطي سداً كل سنة. وفي عام ١٩٨٦، كانت إمكانات الري من المياه السطحية الدائمة التدفق ١,٢٢٩,٠٠٠ هكتار[٤٧]، استطاعت المغرب أن تستغل نصفها.

---

(٤٦) FAO et Programme des Nations Unies pour le développement, *Etude de reconstruction et de développement de l'agriculture, Liban,* annexe technique 10: «Développement hydro-agricole,» pp. 4 - 5.

(٤٧) Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture [FAO], *Les Périmètres irrigués en droit comparé africain*, étude législative; 48 (Rome: FAO, 1992), p. 55.

وحتى عام ١٩٨٩، كان قد أُنجز ٣٢ سداً قدرة خزنها الإجمالية ١٠ مليارات[٤٨]. وقد عمل المغرب منذ بداية الثمانينيات على إنجاز منشآت مائية صغيرة هي السدود التلية التي يفيد تخزينها في سقي أحواض فلاحية صغيرة وإرواء الماشية في المراعي. وتُستَغل المياه السطحية في المناطق الجافة وشبه الجافة عن طريق نشر مياه الحامولات، التي تسقي ما يقارب ١٦٥ ألف هكتار[٤٩].

أما المياه الجوفية، فتُستعمَل لري المناطق الزراعية (سوس، الحوز، سايس، تادلة)، وتُستعمل مياه الآبار والأثقاب لتزويد المناطق الريفية. ومن مميّزات المياه الجوفية في المغرب وجود مواردها قرب أماكن الاستعمال، وجودتها وقلة تكاليف تعبئتها.

ويأتي القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات المستهلكة للمياه، إذ يستهلك ٩٣ بالمئة من مجموع المياه المتوفرة. وقد ساهمت الجهود المبذولة في مجال الري في تقدّم هذا القطاع. ومن أهم النتائج على صعيد الإنتاج، تلك المتعلّقة بالخطة التي هدفت الى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الاستهلاك المحلي للسكر بالاعتماد على الزراعة المروية للشمندر السكري وقصب السكر. وفي عام ١٩٨٥، انتشرت زراعة الشمندر السكري على مساحة ٦٢ ألف هكتار، وزراعة قصب السكر على مساحة ١٦ ألف هكتار. وارتفعت نسبة تغطية الحاجات من ٨ بالمئة عام ١٩٦٧ إلى ٦٤ بالمئة معدلاً وسطياً بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٤. كما ارتفع إنتاج الحليب بنسبة ٥ بالمئة سنوياً على صعيد المغرب كلاً، وبنسبة ٩ بالمئة سنوياً في المساحات المروية التي تشكّل ٨٠ بالمئة من مجموع إنتاج الحليب[٥٠].

أ ـ التنظيم التشريعي للري

تحقّق تنظيم الري في إطار نص تشريعي يغطي ثلاث مجالات أساسية: النظام القانوني لمياه الري، قانون المكاتب المناطقية للتنمية الزراعية ومراكز التنمية، وقانون الاستثمارات الزراعية.

فبحسب النظام القانوني لمياه الري، تملك الدولة كل الموارد المائية في البلاد، السطحية منها والجوفية. ويحدّد هذا النظام شروط استعمال هذه الموارد. وتُستثنى منه الحقوق المكتسَبة لاستغلال المياه السابقة للقانون. وتبقى المياه التي تستغلها الدولة بتكاليف كبيرة في المساحات المروية ملكاً لها، ولكن يُشرَك المزارعون في تكاليف التجهيز حتى نسبة ٤٠ بالمئة من متوسط كلفة الاستثمارات، إما مباشرة عند تثمين الأرض وبدفعة

---

(٤٨) نجلاء الحلبي، معد، «الموارد المائية في المملكة العربية واستخداماتها،» العلم والتكنولوجيا، العددان ١٧ ـ ١٨ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ٢٠٦.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) FAO, Ibid., p. 57.

واحدة حدِّدت عام ١٩٦٩ بـ ١٥٠٠ درهم للهكتار المروي ولم تتغيّر منذ ذلك الحين، وإما على شكل قسط سنوي ودائم لاستعمال مياه الري، مُتغيّر بحسب كلفة توزيع المياه واستغلالها، وهو ما يختلف من مساحة إلى أخرى.

ويحث النظام على استعمال أدنى للمياه (يُسعَّر ٣٠٠ م^{3} للهكتار مهما كان الاستهلاك الفعلي)، كما يمنع الهدر بتحديد سعر رادع للمتر المكعّب.

والجدير بالذكر أن مشاركة الفلاحين المحدّدة في القانون كانت متدنية في شكل كبير بالنسبة الى التكاليف، ونادراً ما كانت تُغطَّى. ولكن مع الارتفاع المستمّر لكلفة التجهيزات، ستضطر الحكومة إلى زيادة هذه المشاركة، مما يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية على أوضاع الفلاحين.

أما قانون الاستثمارات الزراعية، فيحدّد واجبات الدولة والمزارعين في تنظيم الري الزراعي.

وتنفذ الدولة التجهيزات خارج الحيازات، كالسدود وقنوات الري والتصريف وتوحيد قطع الأرض، بالإضافة إلى التجهيزات الداخلية، كاستصلاح الأرض وتسويتها وإنشاء شبكة داخلية للري والتصريف، بتمويل نحو ٦٠ بالمئة من كلفتها[٥١].

كما أن الدولة تحدّد طريقة تجميع الملكيات، وتحدّد خطة للمناوبة الزراعية، ، كما تحدّد التقنيات الزراعية وطرق الري. وتعطي الدولة نفسها وسائل التدخل في البُنى الزراعية كي تجعلها ملائمة مع نموذج التنظيم المختار، بواسطة قوانين تحدّ من تجزئة الأرض، وبتوزيع حيازات بمساحة خمسة هكتارات، والى ذلك من تدابير. . .

أما المزارعون، فهم مجبرون على احترام القواعد التي تحدِّدها الدولة داخل كل قطاع ري بحسب خطة المناوبة الزراعية، والتقنيات الزراعية، وطرق الري.

ب ـ مشاكل تنفيذ سياسة الري

عانى تنفيذ هذه السياسة من مشاكل عدة، أهمها:

ـ إن تقدّم التنمية على الصعيدين النوعي والكمي، أبرز تأخراً واضحاً في نمو التجهيزات، لأن اكلاف التجهيز والإدارة كانت مرتفعة أكثر من المتوقّع. كما أن خطة التنمية لم تُحترم بسبب الاستعمال غير المنطقي للمياه (هدر بسبب عدم المراقبة وعدم صيانة التجهيزات، عدم استعمال المياه للزراعات المحدّدة في خطة المناوبة الزراعية، السرقات المتكررة للمياه)، او لأن خطة المناوبة الزراعية لم تنفذ بشكل كامل.

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٦٠.

ـ إن السبب الأساسي للتأخير الملحوظ في تنمية التجهيز هو عدم المعرفة والنقص في المعطيات المتعلّقة بتوزيع الملكيات والحيازات الزراعية.

ـ يتميّز الواقع الفعلي للحيازات بالتجزئة. فقد تبيَّـن أن الحيازات التي تقل مساحتها عن ٥ هكتارات تمثل ٥٨,٥ بالمئة من حيث العدد، و٢٤ بالمئة من حيث المساحة؛ فضلاً عن أن معظم هذه الحيازات تُقسم إلى أكثر من خمسة أجزاء كمعدل وسطي.

ـ سبّبت هذه السياسة مشاكل بيئية عدة، كالتأثير في صحة سكان المناطق المروية بسبب التسرّبات من الشبكات المبنيّة بالباطون، مما يؤدي إلى تشكيل برك كبيرة راكدة، وبالتالي إلى ظهور المرض البقيري (Bilharzioze) والملاريا في بعض المناطق.

ـ إن الصعوبات التي واجهها التنفيذ نتجت في معظمها من النقص في فهم الوسط الاجتماعي ـ الاقتصادي، فمهما كان التنظيم مثالياً، لا يمكنه أن يكون نافعاً إذا لم يكن متناسباً مع حاجات وقدرة الإنسان الذي سيستخدمه.

٧ ـ سياسة الري في تونس

بعد الاستقلال، كان الاكتفاء الذاتي من أول اهتمامات الدولة التونسية، مما جعلها تهتم اهتماماً خاصاً باستغلال الموارد المائية للتوصل إلى زراعة مروية حديثة، فاستحوذت انشاءات البنية التحتية للري على ٢٧ بالمئة من الاستثمارات الزراعية بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٢، وعلى ٣٧ بالمئة بين عامي ١٩٧٢ و١٩٨١، وعلى ٣٨,٢ بالمئة منها بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٧. كما بلغت قيمة الاستثمارات المخصصة لمشاريع الري الزراعي ١٥٥,٥ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٩، و١٩٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٠، مما شكل ٤١,٦ بالمئة من مجموع الاستثمارات الزراعية، و٦,٩ بالمئة من مجموع الاستثمارات الحكومية في ذلك العام[٥٢].

وخُصِّصت هذه الاستثمارات لبناء السدود وحفر الآبار ونقلِ المياه وتجهيز المساحات الحكومية المروية، بالإضافة إلى مشاريع الري الصغيرة التي تطوَّرت، ولا سيما بفضل استثمارات القطاع الخاص.

وأدت الجهود المبذولة إلى استحداث ٢٦٠,٠٠٠ هكتار من المساحات المروية. ويساهم قطاع الزراعة المروية الذي تمتد مساحته على ٩٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي الحكومية و١٧٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي الخاصة، بنسبة ٣٠ بالمئة من مجموع الإنتاج الزراعي، فيما لا يشكل إلا ٥ بالمئة من المساحة الزراعية في تونس[٥٣].

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

وقد قرّرت الحكومة استغلال المياه السطحية بشكل شبه كامل قبل عام ٢٠٠٠، بتحقيق المشاريع التالية: ٢١ سداً كبيراً، ٢٠٠ سد تلي، ١٠٠ بحيرة تلية، ١٤ مشروعاً لتصفية مياه الصرف، ٤٠٠٠ مشروع صغير لتصفية مياه الفيض وإعادة استغلال المياه الجوفية.

أ ـ الري في القطاع الخاص

في عام ١٩٧٥، وضع قانون لاستخدام المياه في ري المساحات التي يملكها القطاع الخاص، في سبيل حماية المياه على الصعيد الكمي والنوعي، وأنشئت شرطة للمياه لهذا الهدف. ونص القانون على غرامة تتراوح بين ٥٠ و١٠٠٠ دينار وسجن لمدة تتراوح بين ستة أيام وستة أشهر تعويضاً من الأضرار التي تسبّبها المخالفات.

ولكن على رغم ذلك، استمرت المشاكل على مستوى استخدام الموارد المائية وادارتها، منها:

- النقص في مراقبة مصارف المياه في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى أخطار تلوّث الموارد المائية.
- النقص في مراقبة استخدام المياه الجوفية، مما يؤدي إلى نفادها وملوحتها.
- صعود المياه الجوفية وملوحة التربة في حال ملوحة المياه بسبب الهدر الكبير للمياه من خلال حفر الآبار.
- رفض المزارعين المستخدمين مياه الري دفع تكاليف الضخ عند الانخفاض الزائد لمستوى مياه الآبار الارتوازية[٥٤].

ب ـ المساحات الحكومية المروية

أما لجهة الأراضي الحكومية المروية، فقد نص قانون الإصلاح الزراعي على مساهمة المستفيدين من توزيع الأراضي في تكاليف الاستثمارات الضخمة للحكومة لبناء السدود وجرّ المياه الى الأراضي، واستصلاح الأراضي وتسويتها وتجهيزها. وتتمثل هذه المساهمة في المشاركة في قسم يتراوح بين ١٠ بالمئة و٣٠ بالمئة من تكاليف إنشاء أقنية التوزيع والطرق.

وينص قانون المياه على ضرورة تنمية الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة في المساحات الحكومية المروية. وفي حال مرور مهلة سنتين اعتباراً من تاريخ بدء أقنية التوزيع بالعمل، من دون أن يقوم أصحاب الأراضي بالتجهيز والإصلاحات اللازمة، تقوم الحكومة بهذه الأعمال مقابل مبالغ يدفعها أصحاب الأراضي المتخلفون[٥٥].

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

وعلى رغم التقدم الذي أحرزته الزراعة في هذه الأراضي، بقيت دون المستوى المطلوب للأسباب التالية:

ـ اعتاد المزارعون على زراعة الحبوب، غير مالكين تقنية الزراعات المروية. وهم يستمرون في استعمال الأساليب التقليدية، رافضين الري خلال الليل، مما يحدّ من استعمالهم للمياه.

ـ يجد الكثير من المزارعين سعر مياه الري مرتفعاً، وهو في الواقع لا يتعدى ٤٠ بالمئة من سعر الكلفة. ولهذا السبب، يستمرون في زراعة الحبوب لئلا يلجأوا إلى مياه الري طبقاً لتعليمات التقنيين.

ـ كانت سياسة تسعير المياه من الأسباب المهمة في انخفاض نسبة تكثيف الزراعة، فقد اتُبعت في البداية سياسة التعريفة المتناقصة (Tarification dégressif)، فكلما زادت كميّة المياه المستهلكة انخفض السعر، بهدف تشجيع استعمال مياه الري. ولكن هذه السياسة أدّت في بعض الحالات إلى هدر المياه، مما أدّى بدوره إلى إيقاف العمل بها.

أضف إلى كل ذلك صعوبات تطبيق الإصلاح الزراعي الناجمة عن تعدّدية المؤسسات الموكلة إليها مهمة الإصلاح.

* * *

إن ندرة المياه عائق أساسي في متابعة التنمية الزراعية في البلدان العربية ذات المناخ الجاف أو شبه الجاف. ومن دون موارد متجددة للمياه وإدارة مناسبة لها، يبقى استمرار التنمية الزراعية أمراً مستحيلاً.

لذلك يفترض بالبلدان العربية عموماً أن تتخذ بعض التدابير الأساسية في مجال الاستخدام الفعّال للمياه في الري، وفي مجالات فيض المياه وملوحتها وصرفها، كما في مجال إدارة الموارد المائية، بالإضافة إلى برامج الري الصغيرة.

فمن أجل تحسين نتائج استعمال المياه في الزراعات المروية، من الضروري وضع أنظمة متابعة وتقويم وتلقي معلومات من المستخدمين، كما يجب وضع تدريبات مختصة في إدارة أعمال الري لخدمة المجموعة، بالإضافة إلى دعم خدمات الإرشاد في هذا المجال وتنميتها. فالمعلومات يجب أن تتداول بين المزارعين وعاملي الإرشاد والمهندسين المختصين والباحثين لإيضاح الأعمال التمهيدية والحلول التقنية المختلفة. ويجب اتخاذ الإجراءات لبحث سياسات تسعيرية للمياه تتلاءم ووضعها مع الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، واستخدام أساليب فعالة لإدارة أعمال العرض والطلب، وآليات تحصيل التكاليف لتمويل استغلال أعمال الري وصيانتها.

أما في الزراعات المطرية، فمن الضروري استخدام كل المعرفة الموجودة في مجال

إدارة أعمال التربة والمياه، للحصول على الاستخدام الزراعي الأكثر فعالية للمياه، بالإضافة إلى متابعة البحوث في هذا المجال، وجمع أمثلة ممارسات فعّالة ومثمرة في الزراعات المطرية ونشرها.

إن الفيض الناتج من الاستعمال المفرط للمياه في مساحات فقدت قدرتها الطبيعية على الصرف، وارتفاع ملوحة الأراضي بسبب الأملاح التي تتركها مياه الري في التربة، يشكلان اثنين من الأسباب الأساسية لفقدان إنتاجية الكثير من المساحات المروية. لذلك من الضروري مراقبة مستويات طبقات المياه الجوفية منذ بداية كل مشروع، لوضع الإجراءات التصحيحية قبل أن تنخفض نوعية التربة.

ففي الزراعات المطرية، تبرز ضرورة التصريف السطحي لمنع الفيض المؤقت وغمر المنخفضات الأرضية. أما في الزراعات المروية، فمن الضروري اللجوء إلى الصرف الاصطناعي.

إن نوعية مياه الري يجب ألا تكون مضّرة للزراعات من جهة، كما أن النشاطات الزراعية يجب ألا تحمل عواقب مضرة على نوعية المياه السطحية أو الجوفية، مما يحد من استعمالاتها اللاحقة. لذلك يجب تنفيذ برامج مراقبة تهدف إلى تقويم نوعية مياه الري وعواقبها، ووضع استراتيجيات تهدف إلى تقليص تلوّث المياه الناتج من النشاطات الزراعية بأقصى مقدار ممكن. كما أنه من المناسب وضع استراتيجيات وخطط على المستوى القومي، تحدّد إطاراً منطقياً للاستخدام الزراعي للمياه المعالجة ولمياه الصرف.

غالباً ما تقوم المجموعات المحلية أو الأفراد بمشاريع ري صغيرة للاستخدام، كجر المياه، أو تحويل مجاريها، أو حفر الآبار، وهذه المشاريع تساهم في التطور المستمر للزراعة. ولكن تنميتها يجب أن تكون مبنية على تعليمات ودعم تقنية مناسبة، وتعاون مُكثّف بين المؤسسات ومساهمة أكبر للأقضية والمحافظات.

ومن الضروري أيضاً وضع سياسات وبرامج قومية لتنفيذ مشاريع الري الصغيرة في إطار خطة التنمية الريفية، بالإضافة إلى دعم قدرة المزارعين على تنفيذ هذه المشاريع واستغلالها. كما يتطلّب تحسين نتائج الري التأكد من الأمور التالية:

- عند التخطيط لمشروع جديد، من الضروري استشارة سكان المنطقة المنوي تنفيذه فيها، في ما يتعلّق بمفهومهم للتنظيمات. كما يجب استشارة مجموعات ممثّلة للمزارعين بعد التأكد من تمثيلها الفعلي لهم.

- يجب أن يشرح السياسيون والموظفون دورهم وقراراتهم في مشروع الري للمزارعين، وأن يزوّدوهم بالمعلومات، كما يجب أن يتحمّلوا مسؤولية سلوكهم. لذلك يجب أن يكون هناك معايير للنتيجة، ووسائل تحقيق تؤمّن احترام الأنظمة من قبل المسؤولين، وتجبرهم على الاهتمام بأعمالهم في حال عدم قيامهم بواجباتهم بشكل مُرضٍ.

- إن الحكومة يجب أن تبرهن عن كفايتها بوضع السياسات وترجمتها في شكل مناسب وفعّال. لذلك يجب أن تتأكد من أن كوادر المشروع قادرة على تحديد موازنات دقيقة، وعلى تأدية الخدمات بفعالية، كالصيانة المنتظمة للقنوات. كما يجب أن تكون للسلطة إمكانات تدريبها واستبدالها بأشخاص اكفاء في حال عدم قيامها بواجباتها على أكمل وجه.

في هذا الإطار القانوني المنظم لكل الأمور المتعلقة بمياه الري، يمكن تنظيم استخدام المياه الجوفية لتدارك الضخ المفرط في الطبقة المائية والسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بهذا الشأن؛ والحد من التلوّث الناتج من الصناعة أو من الملوحة المتأتية من مياه الصرف؛ وتأمين مراقبة التحويلات غير الشرعية التي يقوم بها المزارعون على الأقنية، ومعاقبة المخالفين بعدل وموضوعية ومن دون تفرقة لأسباب عرقية أو سياسية وما شابه.

الفصل العاشر

السياسـات السعريــة الزراعيــة

تعتَبر أسعار المنتوجات الزراعية من العوامل الرئيسية التي تؤثر في أداء القطاع الزراعي وفي مستوى معيشة المستهلكين. وسياسات الأسعار الزراعية غير الملائمة يمكن أن تقضي أو تقلّل من منافع المبادرات الإنمائية الأخرى. لكن الحكومات تجد صعوبة في تحديد التعديلات التي يجب إدخالها على سياساتها السعرية عندما لا تستطيع النظريات ولا الممارسات، التي تختلف من بلد إلى آخر، تقديم تعريف واضح لأفضل السياسات. وعلى رغم اختلاف السياسات من بلد إلى آخر، واختلاف العوامل التي تؤثر في طبيعة هذه السياسات، سنحاول عرضها في البلدان المتقدمة في البلدان الصناعية والنامية[1]، ومن ثم في بعض البلدان العربية.

١ ـ السياسات السعرية الزراعية في البلدان الصناعية

تتدخل أغلبية البلدان الصناعية في تسعير منتوجاتها الزراعية بهدف استقرار مدخول المزارعين أو زيادته، أو رفع درجة الاكتفاء الذاتي أو زيادة حجم الصادرات، إلا أن السياسات والتدابير ومدى تأثير النفوذ الحكومي، تتفاوت كثيراً بحسب البلدان والسلع. ويترتب على هذا التدخل في صفة عامة حماية القطاعات الزراعية بأسرها أو أجزاء كبيرة منها.

وتطبق بعض البلدان أو المجموعات (كالمجموعة الاقتصادية الأوروبية) تدابير حماية

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [الفاو]، سياسات الأسعار الزراعية: القضايا والمقترحات (روما: الفاو، ١٩٨٩)، ص ٥ ـ ٢٢٥.

شاملة، بينما لا تفرض بعض البلدان الأخرى مثل أمريكا الشمالية وأوقيانيا عادة الحماية على صادراتها الرئيسية إلا في أضيق الحدود، ولكنها تقرر الحماية للقطاع الذي ينتج سلعاً منافسة للواردات. وتستخدم أغلبية عمليات التدخل كلاً من أسعار السلع والتدابير التجارية وسيلةً للتأثير في المداخيل الزراعية، وإن كان يبدو أن هناك اتجاهاً الى استخدام التدابير التي تؤثر مباشرة في المداخيل. أما القطاع الأكبر من الزراعة في بلدان اقتصادات التخطيط المركزي المتقدمة، فمعزول، بواسطة نظام التسعير الحكومي، عن المؤثرات المباشرة للتجارة الخارجية والأسعار.

وقد أسهمت الحوافز التي تنجم عن رفع أسعار المنتجين وحمايتها في عدد من البلدان بدرجة كبيرة، في زيادة الإنتاج زيادة ملحوظة.

والملاحظ أن هناك اتجاهاً واضحاً الى تغيير السياسات السعرية الزراعية في البلدان الصناعية. فالاهتمام شديد بإدخال تعديلات على السياسات الزراعية المشتركة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية بما في ذلك عنصر الأسعار فيها، كما أنه في الولايات المتحدة، يبحث المسؤولون عن السبل الكفيلة بالحد من تكاليف دعم الزراعة. وفي عدد من بلدان التخطيط المركزي، يزداد دور تأثيرات السوق والحوافز السعرية، وإن كان ذلك في إطار التخطيط المركزي، مما يدل على الاعتراف بما للأسعار من أهمية.

٢ ـ السياسات السعرية في البلدان النامية

أ ـ أهدافها

تبيَّن من عرض سياسات الأسعار في ٣٨ بلداً نامياً في بداية الثمانينيات أن من الممكن اختصار أهداف هذه السياسات في معظم هذه البلدان كالآتي:

- تخفيض أسعار الأغذية الاستهلاكية لمصلحة المستهلكين وتثبيتها، مع تفضيل مصلحة سكان المدن.
- الأمن الغذائي واستمرار تدفق الإمدادات الغذائية.
- تثبيت أسعار المنتجين وتحفيز الإنتاج مع الحفاظ على علاقات نسبية بين أسعار السلع.
- زيادة الصادرات الغذائية وتقليل الواردات منها.
- الحصول على ايرادات حكومية.
- التزويد بالموارد للتصنيع، وتأمين نسب تبادل تجاري مؤاتية لقطاع التصنيع.

ب ـ إجراءات التدخل

تُختصر إجراءات التدخل في الأسعار المطبقة على نطاق واسع في سياسات الأسعار في البلدان النامية بالآتي:

- ضمان أسعار دنيا، وضمان عمليتي الشراء والتوزيع عن طريق الحكومة من دون احتكار.

- تثبيت الأسعار، والشراء والبيع عن طريق الحكومة مع تطبيق أسلوب الاحتكار، بحيث لا يترك مجالاً لقنوات التسويق الخاصة إلا كوكلاء تابعين للمؤسسات شبه الحكومية.

- أسعار إجبارية رسمية من دون اتباع أية ترتيبات للدعم سوى مراقبة الأسعار.
- مدفوعات لتغطية العجز: وهي صيغة لتغطية أي انخفاض في أسعار السوق.
- التحكم بالعرض: يُستخدم هذا الإجراء على نطاق أوسع في البلدان المتقدمة لتحديد الانتاج من خلال الرقابة على المساحات المزروعة.
- التخزين: لتقليل تباينات الأسعار بربط المخزونات عكسياً مع تغيرات أسعار السوق.
- فرض ضرائب على الصادرات.
- احتكار شبه حكومي للصادرات مع التحكم بأسعار المنتجين.
- قيود كمّية على الصادرات لضمان إمدادات كافية للسوق المحلية.
- التعريفات الجمركية والضرائب والرسوم على الواردات لرفع الأسعار المحلية للواردات.
- إعانات الاستيراد لمواجهة الارتفاع الحاد في الأسعار الدولية.
- الاحتكار شبه الحكومي للواردات مع التحكم بأسعار البيع.
- قيود كمية على الواردات وتحديد حصص لها.
- تثبيت الأسعار الاستهلاكية أو مراقبتها وتحديد الحدود القصوى للأسعار.
- إعانات لدعم الأغذية الاستهلاكية لتوفير أغذية رخيصة لسكان المدن.
- اتباع نظام الحصص أو البطاقات أو التقنين، في حالات نقص الأغذية للحيلولة دون ارتفاع الأسعار ولضمان تساوي الجميع في الوصول إلى الإمدادات المحدودة.

ويتدخل عدد كبير من الحكومات في تسعير مدخلات الإنتاج عبر تقديم إعانات الدعم أو فرض الرقابة المباشرة على أسعار المدخلات الزراعية، كالأسمدة، أو على القروض لتمويل شراء مستلزمات الإنتاج. كما يكون التدخل أحياناً بتخفيض الرسوم على المستلزمات المستوردة أو على عناصرها، أو تقديم إعانات للنقل، أو التأمين على المحاصيل بتكاليف أقل من التكاليف الكاملة.

وقد تحقق في الواقع في الفترة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٣ تحسن ملحوظ وواسع النطاق في التحيز لأسعار الحبوب ومحاصيل التصدير. وارتفعت في كل الأقاليم أسعار المنتجين بالنسبة الى الاسعار الدولية الآخذة في الانخفاض، فرفع نصف البلدان تقريباً المستوى المطلق للأسعار التي يحصل عليها منتجو الحبوب.

٣ ـ السياسات السعرية الزراعية في البلدان العربية

على رغم أن البلدان العربية تتبع سياسات سعرية زراعية مختلفة، يمكننا إبراز بعض النقاط المشتركة لهذه السياسات[٢].

ـ إن هذه السياسات لا تشمل كل الأسعار الزراعية، وإنما تستهدف فقط أسعار بعض المنتوجات، كتلك المخصصة للتصدير، والمنتوجات الغذائية التي تسوّقها أجهزة الدولة والتعاونيات، كما هو الحال في سوريا ومصر والسودان والمغرب والإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية.

أما أسعار ما تبقى من منتوجات كالفاكهة والخضار والإنتاج الحيواني، فهي خاضعة لقاعدة العرض والطلب في السوق.

ـ إن السياسة السعرية ليست نفسها لكل المنتوجات الزراعية المخصصة للتصدير أو المنتوجات الزراعية الغذائية التي تسوّقها أجهزة الدولة والتعاونيات، بل تختلف من محصول الى آخر.

ـ بسبب هذه السياسة المتنوعة للأسعار، يبدو دخل المزارعين الذين تحدّد الدولة أسعار منتوجاتهم متدنياً نسبياً مقارنة بدخل المزارعين الذين تبقى أسعار منتوجاتهم حرة، مما يؤدي إلى انخفاض المساحات المزروعة بالمحاصيل المخصّصة للتصدير أو التي تسوّقها أجهزة الدولة أو التعاونيات، لمصلحة المساحات المزروعة بالمحاصيل غير الخاضعة لسياسة تحديد الدولة للأسعار.

ـ بما أن هذه السياسات هي غالباً سياسات ضبط الأسعار، يحصل فرق واسع بين أسعار المنتوجات المحدّدة والمثبّتة من الدولة، والأسعار العالمية لهذه المنتوجات.

ـ إن بعض السياسات السعرية لا تأخذ في الاعتبار حتى أسعار الكلفة، في ما يخص تثبيت الأسعار.

ـ هذه السياسة تفيد أولاً الدولة التي تصدّر وتستفيد من الفرق بين الأسعار العالمية والأسعار الداخلية التي تحدّدها بنفسها. كما أن هذه السياسة تفيد أيضاً المستهلكين. ولكن هذه الاستفادة تكون على حساب دخول المزارعين المحدّدة أسعارهم بهذه السياسة.

ـ لا توجد أي علاقة بين السياسة العامة للأسعار، وسياسة الأسعار الزراعية وسياسة الأسعار الخاصة بمستلزمات الإنتاج، مما يؤدي إلى القضاء على دخول المزارعين.

ـ إن بعض السياسات السعرية لا تعطي أي ضمانة سعر أو دخل للمزارعين، خصوصاً في البلدان التي تكون فيها نسبة الهواطل كافية نسبياً، كسوريا والأردن والعراق (إذ يسود الاعتقاد بأن الهواطل تؤمن مردوداً كافياً).

---

(٢) Ibrahim Maroun, «Politiques agraires au Liban et dans les pays arabes,» (Cours non publiés donnés à la faculté des sciences agronomiques, U.S.E.K., Liban, 1992).

في المقابل، وفي بلدان أخرى كالمغرب، تضمن الحكومة دخول منتجي الحبوب والنباتات الزيتية (oléagineuses)، بواسطة سياسة السعر المدعوم (prix de soutien) الذي من خلاله تشتري هذه المنتوجات الزراعية أو تعلن عن نيتها بشرائها بهذا السعر. هذه الطريقة استُعملت في السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية (P.A.C.)، وتقضي بأن تلتزم الدولة بشراء كل كميات الحبوب والزيتونيات التي تعرض عليها بالسعر المدعوم، مما يسمح للمزارعين ببيع إنتاجهم في السوق بأسعار أعلى من السعر المدعوم (Prix soutenu) من الدولة، وفي أسوأ الحالات بالسعر نفسه. ومن أجل دعم هذا السعر ليست الدولة بحاجة الى تقديم مساعدات، وإنما فقط شراء القسم الفائض من الإنتاج، أي سحبه من التداول لرفع السعر الطبيعي (Prix naturel-Pn) الذي كانت ستحدده قاعدة العرض والطلب، إلى السعر المدعوم (Prix soutenu-Ps) المرغوب من الدولة. أما الكمية المشتراة من الدولة، فإما تُخزَّن وإما تصدَّر.

في الواقع، إن سياسة كهذه تؤمن للمنتجين المعنيين دخولاً لائقة، مع كلفة موازنة منخفضة للدولة، ولكن على حساب المستهلكين الذين يشترون هذه المنتوجات بأسعار الدعم (Ps) التي هي أكثر ارتفاعاً من الأسعار الطبيعية.

وقد تبيّـن أن الدولة المغربية لم تفِ دائماً بالتزاماتها في ما يخص شراء المحصول.

ـ في بعض البلدان، لا يُعلَن عن السعر المدعوم من الدولة إلا قبل أيام من الحصاد بدل الإعلان عنه قبل البذار، كما هي الحال في العراق في ما يخص القمح والشعير (إذا كان الحصاد جيداً يُخفَّض سعر الدعم، فيما يُرفع الأخير إذا كان الأول سيئاً). وهكذا لا يكون لسعر الدعم أي تأثير في توجيه الاستثمارات في اتجاه أنواع الإنتاج التي تحبذها الدولة.

ـ في بعض البلدان كالسعودية والإمارات، تتحمّل موازنة الحكومة الفرق بين سعر المبيع المنخفض الذي تحدِّده هي لمصلحة المستهلك، والسعر العالمي، إذ إن الفارق يُدفَع للمنتجين لحثّهم على الإنتاج. هذه السياسة تفيد المنتج والمستهلك، ولكنها مكلفة جداً لموازنة الدولة في بعض الأحيان.

ـ في بلدان أخرى كالسودان، تضمن الدولة دخل المزارعين من خلال بيع المنتوجات بالمزاد العلني، بعد تحديدها الحد الأدنى لسعر الشراء.

ـ إن معظم البلدان العربية تدعم أسعار مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومبيدات وبذار وغيرها، التي تبيعها أجهزة الدولة بسعر الكلفة إذا كانت مُنتَجة محلياً، أو بسعر أدنى من السعر العالمي إذا كانت مستورَدة شرط أن تتحمل الدولة فرق السعر.

ولكن بما أن هذه المستلزمات توزّعها الدولة أو التعاونيات، لا يستطيع المزارعون الحصول على الكمية التي يحتاجون اليها. ففي الإمارات مثلاً، توزَّع مستلزمات الإنتاج

على المزارعين بنصف السعر، ولكن الكمية الموزَّعة لا تمثّل سوى ٢٥ بالمئة من حاجة المزارعين.

- في المغرب، توزَّع مستلزمات الإنتاج التي تدعم الدولة أسعارها على الأفراد بأسعار أكثر ارتفاعاً من التي تُسلَّم لتعاونيات أو جمعيات أو تجمّعات المزارعين، بهدف تشجيع التعاون الزراعي.

وتختلف أسعار هذه المستلزمات بين منطقة وأخرى بسبب اختلاف المسافات التي تفصلها عن مركز التوزيع، مما يؤدي إلى فارق في كلفة النقل.

- في بعض البلدان كمصر والعراق وسوريا، تحدّد الدولة أسعار مستلزمات الإنتاج وتكون نفسها في جميع المناطق.

أ ـ السياسة السعرية الزراعية في سوريا

إن تحديد الأسعار الزراعية في سوريا يعود الى المجلس الزراعي الأعلى الذي أُنشىء عام ١٩٧٥، ويترأسه رئيس الوزراء ويتألف من الوزراء المعنيين بالإنماء الزراعي والريفي، كما يحضر اجتماعاته تقنيو الوزراء المعنيين.

تضع لجنة تقنية سنوياً في تصرّف المجلس الزراعي الأعلى دراسة أسعار إنتاج المنتوجات الزراعية التي تسوّقها مؤسسات القطاع العام المتخصّصة في التصدير والتموين المحلي والتحويل الصناعي للمنتوجات الزراعية. وتكون هذه الدراسة موضع نقاش في المجلس الأعلى بين الفلاحين الممثلين في الاتحاد العام للفلاحين، ومؤسسات التسويق والتصنيع الحكومية واللجنة التقنية، تقرر بعدها أسعار المحاصيل التي تسوّقها الدولة، على أن تأخذ في الاعتبار الوضع المالي للمؤسسات الحكومية المعنية وللمستهلكين وللمزارعين.

(١) اجراءات المجلس الزراعي الأعلى

من أجل تنفيذ سياسته السعرية، اتخذ المجلس الزراعي الأعلى خلال السنوات الأخيرة مجموعة من الاجراءات المساعدة أبرزها[٣]:

أ ـ اعتماد معايير نمطية لدراسة تكاليف إنتاج المحاصيل المختلفة، مثل عدد الحرثات والريات وطرق الزراعة والتعشيب والرش والمكافحة والجني والتسويق لكل

---

(٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «الحالة الراهنة للتسويق الزراعي في الجمهورية العربية السورية: ترشيد استهلاك الأغذية وتوزيعها،» (E/ESCWA/AGR/1992/10)، ص ٤٧ ـ ٤٩.

محصول، مع تحديد ساعات العمل اللازمة لإنجاز كل عملية سواء باستخدام الآلة أو بالعمل اليدوي، وتحديد مستلزمات الإنتاج لكل محصول طبقاً للاحتياجات التي تحددها الجهات الفنية المختصة.

ب ـ اعتماد مبدأ تحديد أسعار المنتوجات الزراعية وفق ثلاث حالات رئيسية:

ـ المحاصيل الرئيسية التي ينحصر تسويقها في مؤسسات القطاع العام: يحدد أسعارها المجلس الزراعي الأعلى استناداً إلى تكاليف الإنتاج مع هامش الربح المناسب لتشجيع زراعتها. وتصدر الأسعار عند اعتماد الخطة الإنتاجية للموسم المقبل. وتشمل هذه المحاصيل: القمح، الشعير، القطن، الشمندر السكري والتبغ. ورُفع الحصر أخيراً عن الحمص والعدس والفول السوداني وفول الصويا وعباد الشمس.

ـ المحاصيل الأخرى المخطط لها والتي تسوِّقها القطاعات المختلفة، كالبطاطا والبصل الجاف والثوم الجاف والبازلا وبندورة العصير والتفاح والحليب والبيض ولحم الفروج. وتحدد أسعارها طبقاً لدراسة تكاليف الإنتاج ومن ثم تترك تجارتها حرة. وتلتزم المؤسسات المعنية في الدولة بشراء كل ما يعرض عليها من هذه المنتوجات بسعر الكلفة مضافاً إليها ١٠ بالمئة هامش ربح.

ـ المنتوجات الزراعية الأخرى: تحدَّد أسعارها لجان ميدانية في المحافظات طبقاً لقانون العرض والطلب ولثلاث مرات في الأسبوع أثناء الموسم، للحد من التلاعب والاحتكار.

وبهدف تشجيع الإنتاج الزراعي في شكل عام، وإنتاج المحاصيل الرئيسية في شكل خاص، حدد المجلس الزراعي خلال السنوات الأخيرة أسعاراً للمنتوجات الرئيسية مع تقديم هامش ربح مجز، تراوح بين ٣٤ بالمئة و٧٦ بالمئة طبقاً لسياسة كل نوع من المحاصيل في موسم ١٩٩٠ ـ ١٩٩١.

(٢) مشاكل السياسة السعرية الزراعية السورية

ـ إن الفروق الواضحة الكبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحدَّدة الرسمية تعكس المخالفات لجميع قواعد السياسة السعرية وقراراتها، وعدم الالتزام بها.

أوضحت الدراسات أن المنتجين يستجيبون بقراراتهم الإنتاجية لمستويات أسعار السوق وليس لمستويات الأسعار التي تحددها الدولة. كما أثبتت محدودية تأثير السياسة السعرية في تقارب المستويات السعرية للمادة الواحدة في محافظات القطر المختلفة.

ـ إن الأسلوب المتبع لتقدير تكاليف الانتاج للحاصلات التي تُسَعَّر وفقاً لهذا الأساس غير موضوعي، اذ لا تُستخدم الأصول الإحصائية والأسلوب العلمي، ويعتمد

على عدد محدود من المنتجين (٥٠ ـ ٦٠ منتجاً على مستوى القطر) يُختارون من دون أساس ليقدموا تقديراً شخصياً لتكاليف الإنتاج.

ـ ثبات الأسعار، إذ يُعمل بالتسعيرة الواحدة فترة طويلة نسبياً، خصوصاً في ما يتعلق بالخضار والفواكه والمنتوجات الحيوانية التي هي الأكثر حساسية للتغيرات في مستويات العرض والطلب، وعرضة للتقلبات السعرية في وجه عام. وعلى ذلك، لا تناسب التسعيرة الموحدة لفترة طويلة تلك المنتوجات، فضلاً عن أن تكاليف الإنتاج وأسعار الدول المجاورة، التي يُستَند إليها محاورَ أساسية عند التسعير، لا تتسم بالثبات أو الاستقرار لفترات طويلة. فأسعار البيع المحلية أو العالمية للأعلاف المركَّزة مثلاً، التي تُعتبر المكوّن الرئيسي لتكاليف الإنتاج في أغلبية المنتوجات الحيوانية، يأخذ بعضها اتجاهاً متزايداً مستمراً، والبعض الآخر يتذبذب أحياناً في اتجاه عام متزايد.

ب ـ السياسة السعرية الزراعية في مصر

بدأ تدخل الحكومة المصرية في الأسعار الزراعية منذ بداية الحرب العالمية الثانية، وزادت درجة هذا التدخل بعد قيام ثورة ١٩٥٢، وخصوصاً بعد التأميم عام ١٩٦١. وأنشىء جهاز لتخطيط الأسعار عام ١٩٧٢.

وبعد اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤، بدأ التفكير بتخفيف التحكم بالأسعار الزراعية، وترك قوة العرض والطلب على الصعيد الداخلي والأسعار العالمية على الصعيد الخارجي، تُحقِّق التوازن في الأسعار المحلية في ظل رقابة حكومية لمواجهة التقلبات ومنع التضخم.

(١) سياسات تسعير المحاصيل الزراعية

اتسمت سياسات تسعير المحاصيل الزراعية بتحديد الأسعار الرسمية لهذه المحاصيل، وهي ما يطلق عليها أسعار التوريد، بالاسترشاد بالأسعار المزرعيّة المقدَّرة بواسطة وزارة الزراعة، إذ يتحدّد سعر الوحدة من المحصول بحيث يساوي كلفة الإنتاج للفدان، مضافاً إليها صافٍ عائد للمزارع يعادل القيمة الإيجارية لمدة شغل المحصول للأرض، ثم تطرح من المجموع القيمة المقدرة للإنتاج الثانوي، ثم يقسم الباقي على متوسط إنتاج الفدان من المحصول الرئيسي، فيكون الناتج مساوياً لسعر الوحدة من المحصول الرئيسي.

وتقسم المحاصيل المصرية وفقاً لنوع السياسة السعرية الزراعية إلى أربع مجموعات، وهي[٤]:

---

(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «نظام التخطيط الزراعي في مصر: عرض وتحليل،» (بغداد: ١٩٨٨)، ص ٥٥ ـ ٥٦.

ـ محاصيل زراعية يورِّد المزارعون إنتاجها بالكامل للدولة: وهي القطن وقصب السكر، باستثناء الكميات التي تُستخدَم في صناعة العسل الأسود والعصير. وتحدَّد أسعار التوريد جبرياً استرشاداً بالأسعار الزراعية التي تحددها وزارة الزراعة، ويصدر سنوياً قرار وزاري بتحديد نظام التسويق التعاوني للقطن.

ـ محاصيل زراعية تخضع لنظام الحيازة: وهي محاصيل القمح والفول البلدي والسمسم والأرز والفول السوداني والبصل. وطبقاً لنظام التسويق التعاوني لهذه المحاصيل تورَّد حصص محدَّدة من انتاج كل فدان، إجبارياً أو اختيارياً بحسب القرارات الوزارية المنظِّمة لذلك. وتحدَّد أسعار توريد هذه الحصص إجبارياً بالاسترشاد بأسعارها المزرعية، أما الجزء الباقي من الإنتاج، فيُترك للمزارع حق تسويقه في السوق الحرة.

ـ محاصيل تورَّد اختيارياً لأهداف التصدير: وهي البطاطا والثوم. ويتم تسويق محصول البطاطا غير التام النضج تعاونياً، بقرار من وزير الزراعة. وتنسق اللجنة العليا للبطاطا في وزارة الزراعة بين الجهات المختلفة الخاصة بالإنتاج والتسويق والتصدير وإحكام الرقابة على التسليم والتسويق.

أما محصول الثوم، فيسوَّق تعاونياً، عن طريق تسليم كمياته لشركات القطاع العام بغرض التسويق الخارجي فقط. وبناء على هذا النظام، تحدَّد الأسعار طبقاً لتكاليف الإنتاج مع إضافة ربح للمنتج.

ـ محاصيل لا تخضع للتسويق التعاوني: وأهمها الذرة الشامية والرفيعة والخضار والفواكه، إذ يقتصر التدخل الحكومي على تشكيل لجان تحدّد أسعار الجملة وأسعار التجزئة أسبوعياً.

(٢) مشاكل السياسة السعرية الزراعية المصرية

ـ تتسم هذه السياسة بأنها جزئية تتناول سعر المحصول الواحد من دون ربطه بالأسعار الأخرى، فهي بذلك أقرب إلى نظام التسعير منها الى سياسة سعرية شاملة.

ـ تتصف هذه السياسة بأنها ردود أفعال لاحقة، بحيث لا تتغيّر الأسعار إلا في حال وجود مشكلة.

ـ تتسم هذه السياسة بالتحيّز لمصلحة المستهلك والقطاعات غير الزراعية، خصوصاً الصناعة التي تعتمد على المواد الخام الزراعية.

ـ نظراً الى عدم سيطرة الدولة الكاملة على انتاج المحاصيل كلها التي تتناولها السياسة السعرية، تختلف الأسعار الفعلية وتزيد على الأسعار المحدَّدة.

ـ ذكرنا أن الأسعار الزراعية للمحاصيل التي تتناولها السياسة السعرية تحدّد على

أساس تكاليف الإنتاج. لكن الأسعار المحدَّدة غير مجزية للمزارع، ويرجع انخفاضها إلى أن متوسط تكاليف الإنتاج لا يمثل الواقع الفعلي لتكاليف الإنتاج في المحافظات المختلفة. وفي صفة عامة، يشوب أسلوب استخدام تكاليف الإنتاج أساساً لتحديد الأسعار المزرعية أنه لا يتناول جانب الطلب ويقتصر على جانب العرض، كما لا يراعي نفقات المعيشة للمزارع، ويتضمّن ثبات العائد لفترة طويلة نظراً الى ثبات القيمة الإيجارية (التي تماثل ٧ أمثال الضريبة).

ويتضح من دراسة تطور الأسعار الزراعية وتكاليف الإنتاج، أن الزيادة بالنسبة الى بعض المحاصيل الرئيسية كالقمح والأرز والقصب والبصل، كانت في تكاليف انتاجها أعلى من الزيادة في أسعارها، كما كانت الأسعار المزرعية أقل ارتفاعاً من الأسعار التصديرية أو الاستيرادية، وأقل ارتفاعاً من نفقات المعيشة في الريف. ومن هذا يتضح وجود ضريبة غير مباشرة على القطاع الزراعي، وانخفاض نسبي لهامش الربح للمزارع، وعدم تحقيق العدالة بالنسبة إليه، وانخفاض مستوى معيشته بالمقارنة بمستويات المعيشة للعاملين في القطاعات الأخرى.

ـ إن ارتفاع أجور العمال الزراعيين كان له أثر كبير في زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي، خصوصاً أن هذه الأجور تصل نسبتها إلى نحو ٥٠ بالمئة من تكاليف إنتاج بعض المحاصيل. وعلى رغم ذلك، لا تزال الأجور الزراعية تقل كثيراً عن الأجور غير الزراعية، بحيث يؤدي ذلك إلى هجرة العمالة من القطاع الزراعي، مما يؤثر سلباً في التنمية الزراعية.

ـ إن الأسعار التي تحدّدها اللجان للمحاصيل التي لا تخضع للتسويق التعاوني، غير مُحتَرَمة عادة.

ـ تتعدد الجهات المهتمة في مصر بوضع السياسات السعرية، إذ تهدف وزارة الزراعة الى اقتراح أسعار للمنتجين الزراعيين تغطي تكاليف إنتاجهم وتسمح لهم بعائد صاف يحفزهم على زيادة الإنتاج وإدخال تقانة زراعية حديثة. كما تهدف وزارة التموين والتجّارة الداخلية إلى توفير السلع الغذائية للمستهلكين بكميات كافية وبأسعار معقولة تتماشى مع مستويات دخولهم. وتعمل وزارة الصناعة على الحصول على المواد الخام الزراعية بأسعار تحقق منها زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعة. وتهدف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى تحقيق فائض من عملية تصدير السلع الزراعية يساهم في تمويل عملية التنمية.

وكما هو واضح، تتضارب أهداف هذه الجهات في كثير من الأحيان، وقد يؤدي ذلك إلى تبني سياسات تعيق العملية الإنتاجية.

(٣) إصلاح السياسة السعرية الزراعية في مصر

ابتداءً من عام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨، حرصت الدولة المصرية على إعادة النظر في مراجعة السياسات السعرية الزراعية، في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي، من أجل تحسين معدلات التبادل بالنسبة الى قطاع الزراعة وتخفيف العبء عليه. ولزيادة إسهام القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، اتجهت الدولة إلى رفع الأسعار الزراعية، وإلى إخراج عدد من المحاصيل من نظام التوريد الإجباري، على أن يقتصر هذا النظام على إنتاج القطن وقصب السكر ونصف حيازة الأرز، مع زيادة أسعار التوريد الإجباري لها لتقترب من أسعار السوق الحرة. وبالنسبة إلى المحاصيل التي خرجت من نظام التوريد الإجباري، تعمل الدولة على استقرار أسواقها وأسعارها بطريقة غير مباشرة عبر دخولها السوق الحرة مشتريةً وبائعةً بطريقة اختيارية وبأسعار معلنة.

ووفقاً لخطة وزارة الزراعة في ما يتعلّق بالسياسة الزراعية الجديدة، تقرر تحرير قطاع الزراعة من القيود كلها المفروضة عليه تدريجياً، وإعطاء الحرية الكاملة للمزارع بزراعة المحاصيل وتسويقها وشراء مستلزمات الإنتاج وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج.

ونتج من سياسة تحرير الأسعار الزراعية بعض الآثار الإيجابية كالزيادة في المساحات المزروعة بالمحاصيل الاستراتيجية من قمح وأرز وذرة شامية، مع ثبات مساحة القطن تقريباً. وأدى ذلك مع زيادة الإنتاجية الفدانية إلى زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من معظم المحاصيل الزراعية المعنية[٥].

ج ـ السياسة السعرية الزراعية في الأردن

(١) تدخلات الحكومة

يتّبع الأردن النظام الاقتصادي المختلط في شكل عام، وفي القطاع الزراعي في شكل خاص، إذ يعتمد حرية الأسعار التي يحددها تفاعل العرض والطلب، مع تدخل الحكومة أحياناً، من خلال أجهزتها المختلفة، في تشكيل بعض هذه الأسعار.

ففي مجال المحاصيل الحقلية، تشتري وزارة التموين القمح والشعير والعدس، بالإضافة إلى الحمص والذرة في بعض السنوات، وفق مواصفات معينة وبأسعار محدّدة ومعلنة، تحددها لجان خاصة من المزارعين بطريقة اختيارية. وبفضل هذه الطريقة التي تقضي بدخول الحكومة السوق مشتريةً اختيارياً عند أسعار محدَّدة تسمى أسعار الضمان أو

---

(٥) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [الفاو]، تحليل السياسات الزراعية في جمهورية مصر العربية، دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (روما: [الفاو]، ١٩٩٤)، ج ١: برنامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في قطاع الزراعة، ص ١٥٦ ـ ١٦٧.

أسعار الحد الادنى أو أسعار الدعم، أي بالتأثير في الأسعار بطريقة غير مباشرة، تُترك للمزارعين الحرية في البيع للحكومة بطريقة اختيارية، وعندما تكون أسعار الحكومة أعلى من أسعار السوق الحرّة.

أما لجهة الخضار والفاكهة، فيتحدّد سعر الجملة وفق نظام المزايدة العلنية في أسواق الجملة من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في الأسواق. وتحدد وزارة التموين أسعار التجزئة يومياً في ضوء أسعار الجملة السائدة في أسواق الجملة في اليوم نفسه.

أما مستلزمات الإنتاج الزراعية، فتستورد في شكل عام من خلال القطاع الزراعي الخاص في الأردن. وتتدخل الحكومة رئيسياً في هذا المجال من خلال دعم اتحاد مزارعي وادي الأردن، والمنظمة التعاونية الأردنية لتأمين هذه المستلزمات. ومع أن جميع الواردات من مستلزمات الإنتاج مستثناة من الجمارك، تُستوفى رسوم بنسبة ٧,٢ بالمئة من قيمة المواد المستوردة[٦]، وهذه الرسوم تفرض على المواد المعفاة من الجمارك. ويقتصر التدخل الحكومي في سوق مستلزمات الإنتاج على مراقبة معايير النوعية والأمان.

وفي مجال الأعلاف، توجّه الحكومة دعماً إلى مربي الماشية، فتبيعهم شعير العلف بسعر أقل من السعر الذي تشتري به من المنتجين، والذي أصبح أقل من السعر العالمي المعادل.

(٢) مشاكل السياسة السعرية الزراعية الأردنية

ـ إن انخفاض قيمة الدينار وارتفاع الأسعار العالمية للحبوب أديا الى ارتفاع السعر العالمي للحبوب قياساً بالسعر الذي تدفعه الحكومة للمزارعين (عدا القمح الذي يفوق سعره الذي تدفعه الحكومة للمزارعين سعره العالمي بقليل).

ـ إن طريقة تحديد أسعار الضمان على أساس الأسعار العالمية لا تستطيع أن تجيب بمفردها عن الأسلوب الأمثل لتحديد الأسعار الزراعية، إذ يجب عند تحديد هذه الأسعار استخدام محصلة أكثر من طريقة من طرق تحديد الأسعار في آن واحد (طريقة الأسعار العالمية، طريقة تكاليف الإنتاج، طريقة أسعار المساواة، وطريقة اتجاهات الأسعار).

ـ إن سياسة دعم أسعار القمح للمنتجين بشراء محاصيل المزارعين بأسعار أعلى من السعر العالمي لم تصل إلى الأهداف المرجوة منها بخصوص زيادة الإنتاج زيادة معنوية على رغم زيادة الإنتاجية نسبياً. فقد تبيّـن أن العامل الرئيسي المؤثر في الإنتاج كان معدل سقوط الأمطار ومواعيد سقوطها[٧].

---

(٦) *اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو،* «التخطيط الزراعي في الأردن،» (E/ESCWA/AGR/1992/5)، ص ٣٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٨.

- بفعل استيفاء رسم مقداره ٧,٢ بالمئة من قيمة مستلزمات الإنتاج المستوردة، يتحمّل منتجو المحاصيل التي تشتريها الحكومة بأسعار تقل الآن عن الأسعار العالمية كالشعير والعدس والحمص، رسوماً في استيراد مستلزمات الإنتاج، في حين لا يحصلون على دعم في أسعار منتوجاتهم. أما بالنسبة الى القمح، فإن ما يحصل عليه المنتجون من دعم نتيجة شراء الحكومة محصولهم بأسعار أعلى من الأسعار العالمية يعادل تقريباً ما يتحمله هؤلاء من رسوم في استيراد مستلزمات الإنتاج.

- في الوقت الذي تهدف فيه الحكومة من دعم أسعار شعير العلف لمربي الماشية إلى تحفيز المربين على زيادة إنتاجهم من اللحوم، تستورد اللحوم المجمّدة والمثلّجة وتبيعها للمستهلكين بأسعار مدعمة، مما يؤدي إلى آثار معاكسة لآثار دعم أسعار العلف بالنسبة الى مربي الماشية.

- لم تنجح السياسات السعرية المتبعة في الأردن إزاء مداخيل المزارعين والمحاصيل، بما في ذلك الدعم، وضمان الحد الأدنى للأسعار، بالوصول إلى نتائج إيجابية كالزيادة في الإنتاج. وهذا يعني أن المساعدة المقصودة منها لم تصل إلى من يستحقها في وقت تثقل فيه هذه السياسات كاهل خزينة الدولة.

- إن التسعيرة الجبرية للخضار والفاكهة لا تعبرّ عن السعر الحقيقي، ولا تؤدي إلى حصول المزارعين وتجار التجزئة على أسعار معقولة.

أما مشاكل تشكيل أسعار الخضار والفاكهة، فيمكن اختصارها كالآتي[٨]:

- على صعيد **أسواق الجملة**: إن الظروف التي توضع فيها الأسعار في أسواق الجملة هي ظروف غير حيادية وليست في مصلحة المزارع، إذ انها في الواقع قلما تخضع لظروف العرض والطلب لسببين: **أولهما** عدم تنظيم البيع بسبب السماح بدخول بضاعة جديدة ساحة المزاد أثناء اجراء عمليات البيع، وعدم التقيد بفترة البيع أو الزمن المحدّد للبيع، وهما أمران يؤديان إلى إضعاف الطلب وإرخائه. وهذا ليس في مصلحة المزارع. أما السبب **الثاني**، فهو الدور الكبير الذي يلعبه وكلاء البيع بالعمولة في وضع الأسعار؛ فهم يسعون للحصول على عمولاتهم في أسرع وقت ممكن، ويبيعون البضاعة خارج المزاد باتفاق مباشر مع تاجر الجملة والمصدّر وتاجر التجزئة. ويؤدي عدم الرقابة الكافية على مجريات المزاد إلى جعل الأسعار التي تُسجَّل في دفاتر الدلالين على أنها الأسعار التي يرسو عليها المزاد، موضع شك، كما يجعلها معياراً غير عادل لقياس أسعار البضاعة التي بيعت خارج المزاد والتي تشكّل النسبة الأكبر من البضاعة.

- على صعيد **أسعار التجزئة**: **هناك** تفاوت كبير بين أسعار الجملة للنوع الواحد في

(٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «الحالة الراهنة للتسويق الزراعي في الأردن ومجالات تطويره،» (١٩٩٠)، ص ٧٢ ـ ٧٩.

اليوم نفسه، بسبب الاختلاف في جودة البضاعة نظراً إلى عدم تصنيف المنتج درجات، وبسبب طريقة البيع في سوق الجملة، مما ينعكس على عدالة سعر التجزئة الذي تحدّده اللجنة.

كما ينتج من هذا التفاوت، بالإضافة إلى عدم تجانس العبوات وقلة عدد المفتشين وعدم شمول عمليات البيع كلها عند حساب سعر الجملة، عدم توافر المعلومات الدقيقة عن أسعار الجملة لكل نوع من أنواع الخضار والفاكهة، مما يؤدي الى عدم الدقة في حساب أسعار التجزئة التي تبنى على أساس سعر الجملة السائد في السوق.

ويُحدّد سعران للتجزئة، الأعلى والأدنى، على أساس أن أسعار الجملة التي بيع بها كل نوع اعتمدت على سعرين، استناداً إلى بيانات المفتشين في السوق المركزية. وفي غياب تحديد الأسس والمواصفات التي حدّد في ضوئها السعران الأعلى والأدنى، غابت قدرة مراقبي التموين على المراقبة، وأصبح التاجر يبيع كل ما يمكنه بيعه بالسعر الأعلى.

وفي السياق ذاته، أدى التسعير في غياب مفهوم التصنيف إلى تضييق خيارات بعض فئات المستهلكين لعدم وجود أكثر من صنف يختار المستهلك منها بحسب الجودة والسعر في إطار إمكاناته؛ كما أدى إلى وجود سوق سوداء، إذ يخفي تجار التجزئة البضاعة الجيدة ويبيعونها للفئات القادرة بسعر أعلى من السعر الأعلى المقرّر.

ولا يأخذ تحديد أسعار التجزئة في الاعتبار كلفة الإنتاج ونوعيته لحظة تحديدها. كما أنه يعتمد على الوزن، بينما الشراء من المنتج يعتمد على العبوة، مما يؤدي إلى إجحاف في حق المزارع المنتج.

د ـ السياسة السعرية الزراعية في العراق

تزايد دور الدولة العراقية في توجيه الأسعار في شكل عام، بعد ما صدر قانون تنظيم التجارة رقم ٢٠ عام ١٩٧٠، محدِّداً دور لجنة تنظيم التجارة باقتراح سياسات التسعير للسلع والخدمات، وبعدما أنشىء الجهاز المركزي للأسعار عام ١٩٧٤ الذي أسندت إليه مهمات تحديد الأسعار في ضوء السياسات والضوابط الصادرة عن مجلس الوزراء.

وفي مجال تحديد أسعار المنتوجات الزراعية، اتسع نشاط الجهاز المركزي للأسعار ليشمل المنتوجات الزراعية كلها، عدا اللحوم الحمراء والأسماك المنتجة محلياً، متبعاً المبادىء التسعيرية التالية:

ـ تحديد أسعار الشراء من المنتجين وحصر شراء الكميات المنتجة سنوياً من تلك المحاصيل في الجهات الرسمية، كما هو الحال بالنسبة الى الحبوب الرئيسية من قمح وشعير وشلب وأنواع التبغ المنتجة محلياً.

ـ وضع حد أدنى لأسعار الشراء يُعلَن عنه قبل الموسم، ويكون ملزماً للجهات الرسمية المسوّقة لهذه المحاصيل، ويكون للمنتجين الحق ببيع محصولهم لهذه الجهات او

لأي جهة أخرى وبأي سعر كان، كما هو الحال بالنسبة الى المحاصيل الصناعية والبذور الزيتية ومعظم أنواع التمور.

ـ تحديد حد أعلى وحد أدنى للأسعار يكون الأول سعر الشراء من المنتجين، أي سعر الجملة، والثاني سعر البيع إلى المستهلك، أي سعر التجزئة، كما هو الحال بالنسبة الى الفاكهة والخضار.

ـ تحديد سعر التجزئة لبعض المنتوجات الزراعية الغذائية المستوردة في ضوء الأسعار المحدَّدة للمنتوجات المقابلة من الإنتاج المحلي، كما هو الحال بالنسبة الى اللحوم الحمراء المستوردة والأسماك البحرية.

والجدير بالذكر أن الجهاز المركزي للأسعار كان قد أُلغي عام ١٩٨٧، وفي بداية عام ١٩٨٨ أُطلقت الأسعار بالنسبة الى جميع المنتوجات الزراعية عدا الحبوب والبذور الزيتية والمحاصيل الصناعية، ولكن أعيد تشكيل اللجنة المركزية للفاكهة والخضار عام ١٩٨٩ في ديوان وزارة الزراعة والري، ثم أسندت مهمة وضع السياسات التسعيرية إلى لجنة الشؤون الاقتصادية التي يترأسها نائب رئيس الوزراء[٩].

هـ ـ السياسة السعرية الزراعية في العربية السعودية

تعتمد حكومة العربية السعودية نظام الاقتصاد الحر في سياستها السعرية الزراعية والتسويقية، تاركة حرية كاملة للقطاع الخاص كي يقوم بدوره من دون تدخل أو قيود، فتتحدّد الأسعار بفعل قوى العرض والطلب في السوق، مع سعي الحكومة الى الحد من الاحتكار وعملها على ضمان توفير جميع السلع في الأسواق بأسعار معتدلة.

وتقدم الحكومة أسعاراً تشجيعية لمحصول القمح وإعانة مالية للمحاصيل الأخرى كالأرز والذرة الصفراء والدخن والشعير والتمور وفسائل النخيل.

كما تدعم أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي وتقدّم الإعانات الزراعية. وهي في هذا المجال تقدّم دعماً للأسمدة وأعلاف الماشية بنسبة ٥٠ بالمئة من التكاليف، ودعماً لتقاوي البطاطا على شكل ٥ أطنان مجاناً، ثم الطن بسعر ١٠٠٠ ريال بحد أقصى ١٥ طناً.

أما بالنسبة الى دعم الآلات والمعدات الزراعية، فيعفى المزارع من ٥٠ بالمئة من قيمة المضخات والمكائن، ويعفى من ٤٥ بالمئة من قيمة المعدات الزراعية الأخرى. كما تقدّم إعانة بنسبة ٣٠ بالمئة من قيمة المعدات والتجهيزات الخاصة بالدواجن أو الخاصة بمصانع الألبان، وبنسبة ٢٠ بالمئة إذا كانت مموّلة من البنك الزراعي.

---

(٩) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «الحالة الراهنة للتسويق الزراعي في العراق ومجالات تطويره،» (١٩٩٣)، ص ١٢ ـ ١٣.

الفصل الحادي عشر

سياسـات التسويـق الزراعـي

التسويق الزراعي، تحديداً، هو انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك لقاء مردود مالي معين. يتم هذا الانتقال عبر عملية متكاملة تبدأ بجني المحصول، وتمر بالسماسرة، فتجار الجملة، فالتصدير، أو تجار «المفرَّق» فالمستهلك. وضمن هذا المسار، يندرج النقل والتمويل والتخزين والفرز والتعبئة وغيرها.

للتسويق الزراعي دورٌ ديناميٌّ في تشجيع المزارعين وحثهم على تحسين نوعية إنتاجهم، فيزداد الطلب، وترتفع الأسعار، وتنشط هذه الحلقة من الدورة الاقتصادية الصغرى والكبرى...

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التسويق الزراعي ليست حلقة مغلقة، بل منفتحة على قطاعات اقتصادية أخرى، فاعلةً ومنفعلة فيها، كالقطاع الصناعي، وقطاع النقل والخدمات، والقطاع التجاري بشكل خاص.

تلتقي في الأسواق الزراعية ثلاث فئات من العوامل تشترك في مواجهة العرض والطلب:

- المنتجون الزراعيون الذين يعرضون منتوجاتهم للبيع، متدخلين مباشرة أو بواسطة تجمّعات تعاونية أُنشئت بهدف تحسين شروط تسويق منتوجاتهم، لتيسير العرض، والتخزين، ودرس أسواق التصريف، والعلاقات مع الشارين.
- الموزعون، والتجار الوسطاء، خصوصاً الذين يؤمّنون شراء المنتوجات، والعمليات المختلفة التي تسمح بعرضها في الأماكن المناسبة والوقت المطلوب لبيعها للمستهلكين.

ـ المحوّلون، وهم عبارة عن شركات صناعية تعتبر المنتوجات الزراعية سلعاً وسيطة موجّهة للدخول في تركيبة عدد من المواد الغذائية.

وبمراقبة ميزات هذه الفئات الثلاث من العوامل، نرى أن عدد كل منها، وحجمها، والمكانة التي تشغلها في السوق، ليست متشابهة.

وعلى رغم تطور تنظيمات تعاونية فعّالة في بعض المجالات، ما زال المزارعون يظهرون كثيري العدد في السوق، مشتّتين جغرافياً، يعرض كل منهم قسماً ضئيلاً نسبياً من الإنتاج ولا يملك سوى وزن اقتصادي ضعيفٌ جداً في مواجهة شارين بأعداد ضئيلة وأهمية أكبر يعرفون السوق وإمكانات نموّها، ويملكون مؤهلات أفضل لتوجيه طلب المستهلكين وتطويره.

أما التوزيع وأشكال التسويق، فيمكن وصفها أو تصنيفها كالآتي:

التوزيع: هو مجموعة النشاطات التي تمارَس منذ دخول المحصول، في شكله النهائي للاستعمال، مستودع المنتج التجاري (مزارع، تعاونية، محوّل) إلى تسلم المستهلك له.

أما المهمات المؤمَّنة بالتوزيع فهي خمس:

ـ مهمات التبادل (بيع وشراء).

ـ المهمة المتعلّقة بنقل المنتوجات من مكان إلى آخر، وترتبط فعاليتها بانتقاء الوسائل وخطوط السير (سكك حديدية، طرق، قنوات. . .) نسبة الى ميزات البضاعة المنقولة (حجم، قيمة).

ـ التخزين ومهمته الأساسية وضع المنتوجات في متناول المشترين في الفترة المطلوبة. فهو يسمح بتغيير فترة العرض في السوق وتنظيم العرض. ودوره مهم للزراعة لأن الكثير من المنتوجات الزراعية يعرف إنتاجاً متقطّعاً أو تغيرات موسمية، مع الأخذ في الاعتبار التغيّرات السنوية للمحاصيل التي تؤدي الى اللجوء إلى التخزين لتأمين توازن الأسواق وثبات الأسعار.

ـ المهمات المتعلّقة بإنشاء حصص من المنتوجات بهدف النقل والعرض والتموين. والمقصود بها خصوصاً تجميع المنتوجات وتجزئتها وتنسيقها، والمهمات المتعلّقة بعرض المحاصيل والتحقق من نوعها، وهي تشمل التوضيب وتوحيد المنتوجات. **الأولى** هي مجموعة عمليات ووسائل تسهّل حماية المحصول في سبيل تفريغه ونقله وخزنه، كما تسهّل عرضه في سبيل تيسير بيعه. والعمليات الأساسية في هذا الإطار هي الفرز (حذف المواد غير القابلة للبيع) والمعايرة (تقسيم بحسب الأهمية (Calibrage)).

أما الثانية: فتختص بتصنيف المواد بحسب الميزان والمتعلقة بالصنف والحجم والنوعية. وهي تسمح بالتحقق الدقيق من نوع المحاصيل، وبالتالي تسهّل أعمال التبادل،

وتسمح باستعمال وسائل أسرع وأقل كلفة (شراء بحسب العيّنات)، وتحسّن الإعلام في الأسواق. فهي تسهّل إذاً المعاملات وتثبت السعر المستجيب بدقة لحال السوق.

أشكال التسويق عبر المنشآت المختصة: إن المنشآت التي تقوم بعملية التسويق هي على ثلاثة أنواع:

- المنشآت المدموجة أو المجمَّعة التي تؤمّن من خلال تنظيمها الخاص اتصالاً مباشراً بين المنتج (مزارع أو محوِّل) والمستهلك، وتملأ في الوقت نفسه نشاطات الجملة والتجزئة.

ويمكن أن تكون هذه المنشآت ذات طابع رأسمالي، كالدكاكين الكبيرة والدكاكين الشعبية والشبكات المؤلفة من أعداد كبيرة من الدكاكين أو الفروع، كما يمكن أن تكون ذات طابع تعاوني (التعاونيات الاستهلاكية).

- المنشآت الاتحادية التي تمثّل، على مستوى تجارة الجملة أو على مستوى تجارة التجزئة أو على المستويين معاً، تجمّعاً اختيارياً لمنشآت مستقلّة بهدف الوصول إلى مستوى الشركات الكبرى من حيث وسائل التحرّك والقدرة الاقتصادية.

- المنشآت المستقلّة على مستوى الجملة أو على مستوى التجزئة، وليس لها أي صلة بعضها ببعض. والمقصود تجارات الجملة التي تتموّن مباشرة من المنتجين وتبيع لتجار التجزئة الذين يؤلفون هم أيضاً منشآت منفصلة وحرة[١].

أما في ما يتعلّق بكفاية الأداء التسويقي، فتعود إلى طريقة تفاعل قوة العرض والطلب وآلية السوق في تحديد الأسعار وحياد أو توافق ذلك مع الأهداف القومية. وأساس التسويق الزراعي هو تفاعل قوى السوق، أي قوى العرض والطلب، لتحديد سعر التوازن لأي سلعة معروضة في مكان وزمان معينين، مع وجود عدد كاف من البائعين والمشترين. فبسعر محدّد، يجد كل بائع مشترياً كما يجد كل مشتر بائعاً، وتختفي الكمية المعروضة في المكان والزمان المعينين. ولكن قد تتدخل الدولة في هذه العملية لمصلحة المستهلك (بسبب تجاوز ارتفاع السعر قدرة المستهلكين، أو في محاولة الحكومة إبقاء الرواتب في مستوى متدن للحد من التضخم، أو لرغبتها في حشد التأييد الجماهيري)، أو لمصلحة المنتج (لتحسين دخل المزارع، أو لتشجيعه على إنتاج سلعة معيّنة وإحلالها محل الواردات بغرض الاكتفاء الذاتي، أو لاستغلال الميزة النسبية لإنتاج سلعة معيّنة ومبادلتها في السوق العالمي للحصول على العملات الصعبة)، أو لأي اعتبارات أخرى.

وفي العقدين الماضيين، تزايد تدخل الحكومات في عملية التسويق الزراعي بسبب الرغبة في تثبيت الأسعار، أي تحديدها، وتحسين نظام التسويق الداخلي. وأصبحت قضية

---

(١) Pierre Roux, *Economie agricole,* agriculture d'aujourd'hui, 2 vols. (Paris: Lavoisier, 1986-1987), vol. 1: *Les Fondements de l'économie,* pp.199-208.

الأسعار قضية مهمة بالنسبة الى المنتج والمستهلك، ولكن معقدة ومكلفة بالنسبة الى الحكومات.

وفي معظم الدول النامية، نجد أن دور الحكومة رئيسي في عملية التسويق الزراعي. فالعملية التسويقية يمكن أن تتم عن طريق القطاع الخاص والأفراد والمحلات التجارية والشركات الضخمة، كما يمكن أن يقوم بها القطاع التعاوني الذي يلقى التشجيع والدعم الحكومي، وعند الشعور بفشل أو قصور القطاعين الخاص والتعاوني في خدمة مجتمع المستهلكين أو قطاع منه، يتعاظم تدخّل الجهاز الحكومي في عملية التسويق، من خلال فرض الأسعار الجبرية وتنظيم عملية التسويق وإنشاء الشركات والهيئات الحكومية لتسويق المحاصيل الزراعية، وإلزام المزارعين بزراعة أو بتوريد حصة معيّنة من المحاصيل التي تعتبر استراتيجية، والاستيراد من الخارج في حال قصور الإنتاج المحلي عن كفاية الطلب الداخلي، وغير ذلك من التدابير[٢].

وفي ما يلي عرض للتدخل الحكومي في تسويق السلع الزراعية في بعض البلدان العربية، وأثر هذا التدخل في الأداء التسويقي في هذه الدول.

١ ـ سياسة التسويق الزراعي في الأردن

أ ـ الإجراءات التنظيمية

اتخذت الحكومة الأردنية في السنوات الأخيرة عدداً من الإجراءات التنظيمية واعتمدت عدداً من السياسات التسويقية من أجل تنظيم التسويق الزراعي. وتركزت هذه الإجراءات على محاولة إيجاد حلول للمشاكل التسويقية من دون السعي إلى التصدي لأسبابها. ومن أهمها:

ـ انتهاج سياسة النمط الزراعي لمعالجة فائض الإنتاج من بعض محاصيل الخضار، خصوصاً البندورة، ولإعادة تنظيم الإنتاج الزراعي النباتي، من خلال العمل على تخفيض مساحات المنتوجات الزراعية المخصصة للتصدير بعدما ضاقت أسواق التصدير أمام المنتوجات الأردنية، وتشجيع استبدالها والتوسع في زراعة المحاصيل المستوردة من البطاطا والبصل والقمح. وقد عمدت الدولة من خلال هذه السياسة إلى دعم المنتجين الزراعيين لتأمين تطبيق النمط الزراعي، من خلال دعم محاصيلهم من البندورة بموجب المساحة المحددة في الترخيص؛ وشراء الشركة الأردنية لتسويق المنتوجات الزراعية لهذه المحاصيل بأسعار أعلى من أسعار السوق. كما تشتري هذه الشركة محاصيل الباذنجان والكوسى

---

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «الزراعة والتنمية في غربي آسيا،» العدد ١٣ (١٩٩٢) (E/ESCWA/AGREB/XIII)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

وتقوم بتصنيعها؛ فضلاً عن تحديدها لأسعار شراء محاصيل البطاطا والبصل والقمح والإعلام عنها مسبقاً.

أما غير الملتزمين بالنمط الزراعي، فقد عمدت الدولة إلى اتخاذ اجراءات قانونية بحقّهم، وعدم شراء محاصيلهم، ورفع الدعم عن تسعيرة المياه لكل مخالف في الموسم الذي تمت فيه المخالفة.

وقد حقّق النمط الزراعي الكثير من أهدافه، كالتخفيف من الاختناقات التسويقية لمحاصيل الفائض الإنتاجي، وزيادة المساحة المزروعة بالمحاصيل التشجيعية وارتفاع انتاجها، وإدخال محاصيل جديدة من ضمن عملية الإنتاج الزراعي كالبندورة التصنيعية، والتقليل من استيراد بعض المحاصيل أو التوقف عن استيرادها كالبطيخ. ولكن وزارة الزراعة توقفت عن التدخل في النمط الزراعي في عام ١٩٨٩، وتوقف بالتالي دعم أسعار منتوجات الخضار.

- وضع سياسات تسويقية وخطط خاصة باستيراد المنتوجات الزراعية وتصديرها على يد مؤسسة التسويق الزراعي، من خلال اتخاذ إجراءات تتراوح بين الحماية الإغلاقية لبعض السلع التي تنتج محلياً كرب البندورة، وحصر الاستيراد في المؤسسات الحكومية والقطاع العام، واتباع سياسة السماح أو المنع بالنسبة الى الاستيراد أو التصدير كما هو الحال بالنسبة الى الخضار والفاكهة. وقد أعلنت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ بعض المبادىء الأساسية التي تقضي بالسماح بتصدير كل أصناف الخضار والفاكهة. أما استيرادها فيمنع أصلاً، ولكن يتحدد القرار بهذا الشأن لتأمين احتياجات السوق المحلية من كل محصول بحسب درجة أهميته المحدّدة وفقاً لنسبة المستهلكين له إلى إجمالي المستهلكين، ووفقاً لنسبة الكمية المستهلكة منه إلى إجمالي الكمية المستهلكة من مجموعة الخضار والفاكهة، ووفقاً لحجم فترة العجز المتوقع فيه وطولها، وتوفر المحاصيل البديلة من هذا المحصول.

- اتباع سياسة دعم أسعار بعض السلع الغذائية، كشراء الإنتاج المحلي من القمح بأسعار تبلغ ثلاثة أضعاف سعر الاستيراد، وبيع المحلي والمستورد منه للمطاحن والمخابز الأهلية بأسعار مدعومة؛ واستيراد بعض المواد كاللحوم والأرز والسكر وتوزيعها على الأسواق المحلية بأسعار مدعومة؛ وشراء محاصيل الذرة والحمص والشعير من المزارعين بأسعار تشجيعية؛ ودعم بعض الخضار لتشجيع المزارعين على تطبيق النمط الزراعي في إنتاج البندورة والبطاطا والبصل والكوسى والخيار والباذنجان.

وتهدف سياسة دعم الأسعار إلى حماية المنتج المحلي، وتأمين دخل معقول له، بالإضافة إلى حماية المستهلك من الارتفاع غير المبرَّر لأسعار السلع الغذائية الأساسية.

- اتباع سياسة الأمن الغذائي من خلال وزارة التموين، بتوفير مخزون احتياطي دائم من السلع الغذائية الأساسية من القمح والسكر والأرز والشعير والذرة، وأحياناً

الزيت والحليب، يكفي لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلي لمدة ستة أشهر على الأقل. وقد حصرت الحكومة استيراد هذه السلع في وزارة التموين التي تستغل ما تمتلكه من صوامع للغلال ومستودعات عادية ومخازن مبردة لحفظ المخزون الاحتياطي.

ـ إصدار قرار يحدد الحد الأدنى من الشروط الفنية والصحية الواجب توافرها في محاصيل الخضار والفاكهة وعبواتها قبل بيعها في الأسواق المحلية أو تصديرها، كالنوع الجيّد للثمار واكتمال نضجها أو نموها وعدم ذبولها، وخلوّها من الأتربة والآثار الظاهرة للمبيدات أو من التعفّن والخدوش والتشققات والتشوّهات ولفحة الشمس أو الإصابات الحشرية والفطرية الظاهرة أو أي أجزاء غير صالحة للاستهلاك البشري أو نتوءات وسطوح خشنة تؤذي الثمار، أو احتواء العبوات الوزن المقرّر لها وتعبئتها بالمستوى المناسب من دون نقص أو زيادة.

ويعمل عدد من المؤسسات والأجهزة الحكومية وشبه الحكومية والخاصة في مجالات تسويق المنتجات الزراعية بموجب قوانين وأنظمة تحدد أهدافها ومجالات نشاطها وتقرر مسؤولياتها والمهمات المنوطة بها، وهي: مؤسسة التسويق الزراعي، ووزارة الزراعة، ووزارة التموين، ووزارة الصناعة والتجارة، والمجلس الزراعي، ووزارة التخطيط، واتحاد المزارعين في وادي الأردن، والمنظمة التعاونية، وسلطة وادي الأردن، وأمانة العاصمة والبلديات، والشركة الأردنية لتسويق المنتوجات الزراعية وتصنيعها[٣].

أما لجهة فعاليات القطاع الخاص ذات الصلة بتسويق الخضار والفاكهة، فتعتمد تنظيماً تسويقياً يتمثل بالنقابة العامة للتجار وأصحاب محلات البيع بالجملة للخضار والفاكهة. ويمكن تصنيف هذه الفعاليات كالآتي[٤]:

ـ الوسطاء الذين يبيعون المحاصيل بالجملة لحساب المنتج او المستورد مقابل عمولة من خلال البيع بالمزاد في أسواق الجملة، كما يقدمون القروض النقدية العينية لعملائهم من المزارعين، ويمارس البعض منهم نشاطات تصديرية.

ـ المصدرون الذين يشترون المنتجات إما مباشرة من المزارعين أو من الأسواق المركزية لغايات التصدير، ويقومون في سبيل ذلك ببعض الوظائف التسويقية في إعادة فرز الخضار والفاكهة وتوضيبها وتعبئتها. كما أنهم يملكون أسطولاً من الشاحنات المبردة التي يستخدمونها في نقل صادراتهم إلى أسواق الخليج العربي والعراق وغيرها.

---

(٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «الحالة الراهنة للتسويق الزراعي في الأردن ومجالات تطويره،» (١٩٩٠)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٢.

ب ـ مشاكل النظام التسويقي الأردني

يتضح مما تقدم التداخل والتشابك في الصلاحيات المخولة للجهات الحكومية لتنظيم عمليات تسويق المنتجات الزراعية، مما ينعكس سلباً على هذه العمليات، ويؤدي إلى عدم الاستقرار والبلبلة في القرارات التي تتخذها الحكومة في مجال تنظيم التسويق الزراعي. فتصدير أو استيراد الخضار والفاكهة مثلاً يتطلب موافقة مؤسسة التسويق الزراعي ووزارة التموين ووزارة الصناعة والتجارة، كما يتطلب استيراد معظم المنتجات الزراعية الأخرى وتصديرها موافقة وزارات الزراعة والتموين والتجارة والصناعة. أما النوع المسموح بتصديره أو استيراده من هذه المنتجات وكمياته، فتحددها كل من وزارة الزراعة ووزارة التموين ومؤسسة التسويق الزراعي، وأحياناً وزارة الصناعة والتجارة.

وبالنسبة إلى وضع المواصفات القياسية للمنتجات الزراعية، فيقوم به كل من قسم التسويق الزراعي في وزارة الزراعة ومديرية المواصفات والمقاييس في وزارة الصناعة والتجارة ومديرية الجودة والخدمات التسويقية في مؤسسة التسويق الزراعي.

وتجري الجهات المعنية الأبحاث والدراسات التسويقية للمنتجات الزراعية، ويتم ذلك أحياناً من دون تنسيق بينها، مما يخلق ازدواجية في هذه الأبحاث والدراسات.

أما المشاكل والعوائق الأخرى التي يعانيها النظام التسويقي الأردني. فأهمها[٥]:

ـ عدم وجود نظام وطني للمواصفات القياسية للخضار والفاكهة وعبواتها، مما يؤدي إلى عدم تناسب الأسعار المحددة مع النوعيات المعروضة، وبالتالي إلى عدم وجود حوافز لدى المنتجين لتحسين النوعية ومحاولتهم التخلص من إنتاجهم كله باللجوء إلى الغش في التعبئة من دون إيلاء أي اعتبار للنوعية طالما أن لا وجود لأي امتياز في السعر الذي يحصلون عليه للنوعيات الجيدة. وقد انعكس هذا الأمر سلباً على الوضع التنافسي للصادرات الأردنية.

ـ عدم وجود نظام لتزويد العاملين في مجال التسويق الزراعي من منتجين ومصدِّرين وتجار بأي معلومات عن الأسواق تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

ـ معظم أساليب الإدارة والبيع في الأسواق المركزية لا تتلاءم مع التطور الذي طرأ على الإنتاج.

ـ النقص الكبير في مصادر تمويل أنشطة التسويق، مما دفع الكثير من المزارعين إلى اللجوء إلى مصادر تمويل خاصة كالوسطاء والتجار والمصدرين، وأدى إلى سيطرة هؤلاء

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩١.

الوسطاء على عمليات الاتجار بالخضار والفاكهة. ونتج من ذلك عدم التطبيق الفعلي لمبدأ المنافسة في الأسواق المركزية وبروز ظاهرة احتكار القلة فيها.

٢ ـ سياسة التسويق الزراعي في لبنان

إن السياسة التسويقية المتبعة في لبنان هي سياسة الباب المفتوح في مجال التجارة الخارجية، وسياسة حرية السوق في مجال التجارة الداخلية، حيث يسود نفوذ الرأسمالية التجارية الوسيطة. وعلى رغم ذلك حاولت الحكومة من خلال إنشاء بعض المؤسسات الحكومية، وفي ما بعد من خلال وضع «روزنامة زراعية»، أن تمارس بعض التدخلات في مجال التسويق الزراعي.

أ ـ المؤسسات التسويقية(٦)

(١) مكتب الفاكهة اللبناني

أنشىء عام ١٩٥٩ بهدف تنظيم إنتاج الفاكهة اللبنانية وتصديره، ومراقبته والعمل على تنميته، من خلال تحقيق الأمور التالية:

- تقرير المعايير والمقاييس المختصة بتوضيب الفاكهة المصدَّرة وتعبئتها.
- مراقبة نوعية الفاكهة عند التصدير وإعطاء شهادات مطابقة وشهادات منشأ.
- إنشاء مركزين نموذجيين لتعبئة الحمضيات كانت تُؤجِّر إنشاءاتهما للمصدِّرين.

لكن أوقف العمل في المركز الذي أنشىء في بيروت.

ويشمل نشاط مكتب الفاكهة ايضاً إحصاء البساتين، ودراسة الأسواق، والاشتراك في المعارض، وإعلام المنتجين والمصدّرين، ونشر لوائح المصدِّرين والمنشورات المتعلّقة بالفاكهة اللبنانية، وتأمين المعلومات عن أسواق التصدير...

ومن أجل المساعدة في تصريف الإنتاج، أُنشئت داخل المكتب لجنة مؤهَّلة، في حال الحاجة، لشراء إنتاج صغار المزارعين الراغبين في ذلك، والاهتمام ببيع هذا الإنتاج على أساس سعر ضمان بالحد الأدنى (Prix minimum garanti). ولقد كان هذا التدخل فعالاً بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٦٩.

كما أن المكتب تدخل بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ لتأمين التفاح للتحويل الصناعي في شركة إنتاج لعصير الفاكهة.

---

(٦) Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture [FAO] et Programme des Nations Unies pour le développement, *Etude de reconstruction et de développement de l'agriculture, Liban,* annexe technique 15: «Commercialisation agricole,» rapport préparé pour le gouvernement du Liban par J. Coudert et F. Le Landais (Beyrouth: 1980), pp. 4-6.

(٢) مكتب الإنتاج الحيواني

أنشىء هذا المكتب عام ١٩٦٧، وكُلِّف بتشجيع الإنتاج الحيواني، خصوصاً الحليب واللحوم، وتسويقه في المحافظات الأربع. وهو منظّم في دوائر مختصّة لأنواع الإنتاج المختلفة. وقد دمّرت مراكزه الثلاثة لجمع الحليب في العبده والهرمل وصور، وكذلك مختبر مراقبة نوعية أطعمة الماشية في بعبدات في جبل لبنان.

(٣) مكتب الحبوب والشمندر السكري

أنشىء مكتب القمح عام ١٩٥٩ ثم تحوّل عام ١٩٦٧ الى مكتب الحبوب والشمندر السكري. ويتحدّد دوره بتأمين النوعية الجيدة للخبز وبتطوير إنتاج الحبوب والشمندر السكري وتأمين شراء الدعم ومبيعه من دون الإضرار بمصلحة المستهلك.

أما الوسائل المستخدَمة، فهي إجراءات دعم إنتاج الحبوب، وبذارها، واستيراد القمح وتسليمه بسعر مدعوم للمطاحن، وشراء الإنتاج المحلي من القمح بسعر دعم مجزٍ.

وتتضمن وزارة الاقتصاد دائرة لحماية المستهلك تتألف من فروع عدة، من نشاطاتها الأساسية مراقبة الغش والتزوير، ومقاضاة المخالفين أمام المحاكم المختصة.

ومن بين المكاتب الحكومية التي تهتم بالتسويق الزراعي، نذكر مكتب الحرير المخوَّل بتنمية إنتاج الحرير والمساعدة في تسويقه، وإدارة حصر التبغ لتأمين جمع التبغ، ومراقبة الزراعات والإنتاج المحوّل.

وكانت الدولة اللبنانية قد عمدت بعد الاستقلال إلى توجيه بعض انواع التسويق بشراء محاصيل التبغ ودوار الشمس والقمح والحليب الطازج وشرانق دود الحرير. أما على صعيد الشمندر السكري والسكر، فقد اعتمدت الدولة من خلال مكتب الحبوب والشمندر السكري تحديد سعر استلام محصول الشمندر بالاتفاق مع تعاونية مزارعي الشمندر من جهة، ومع معمل السكر في عنجر من جهة أخرى، والتدخل في سوق السكر بهدف تثبيت سعر هذه السلعة من خلال تدخل صندوق يموَّل من الرسوم المفروضة على المستوردات التي ينخفض سعرها عن السعر المحدد في سوق استهلاك السكر، أو عن طريق إمداد السوق ببعض احتياط المكتب من السكر المخزون لديه لظروف كهذه[٧].

ب ـ الخطة الثلاثية الزراعية

لحظت الخطة الثلاثية الزراعية (١٩٩٣ ـ ١٩٩٥) حماية الإنتاج الزراعي اللبناني من

(٧) أحمد بعلبكي، الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف من الاستقلال الى الحرب الأهلية (بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٥)، ص ١٦٩.

المنافسة الخارجية وتفعيل «الروزنامة الزراعية»، وزيادة التعرفة الجمركية على المستوردات المنافسة من الخارج، خصوصاً من البلدان غير العربية، التي لم توقّع معها اتفاقات اقتصادية أو تجارية. كما نصت الخطة على عمل غرف مكافحة التهريب وفقاً لما اتخذته الحكومة من إجراء في هذا الصدد، وعلى تضمين جميع الاتفاقات التجارية التي يعقدها لبنان مع الدول الأجنبية، نصاً واضحاً لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المشروعة.

ج ـ «الروزنامة الزراعية»

كانت «الروزنامة الزراعية» الأولى قد أُصدرت في تاريخ ٢٠/٤/١٩٩٣ وعدِّلَت بموجب «رُوزنامة زراعية» ثانية في ١/١٢/١٩٩٣ بموجب القرار ٢٦٥/١، على أن يُعمل بالتعديل انطلاقاً من ١٣/١٢/١٩٩٣.

حدّدت «الروزنامة» الأولى أصنافاً معيّنة من الخضار والفاكهة، وشدّدت على ضرورة استيرادها في أوقات معينة من السنة. ولكنها أهملت أصنافاً أخرى، مما أدى إلى إصدار «الروزنامة الزراعية» الثالثة في ٢١ آذار/مارس/١٩٩٥ بموجب قرار رقمه ١/٤٩، ثم عدّلت بـ «روزنامة» رابعة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ بموجب القرار ١/٧٠[٨].

ووقّعت اتفاقيات بين لبنان والأردن من جهة، وبين لبنان وسوريا من جهة أخرى، قضت الأولى بإلغاء قرار الأردن القاضي بمنع استيراد البطاطا اللبنانية، وكذلك بالسماح باستيراد العنب اللبناني منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر. كما نصّت على استيراد كل أنواع الحمضيات، وعلى تنظيم تبادل السلع وفقاً لبرنامج يُراعي وضع «الروزنامة الزراعية» اللبنانية والخطّة الأردنية.

أما الثانية، فتلخّصت بنودها في استيراد الحبوب على أنواعها من سوريا على مدار السنة؛ وتصدير الموز والصنوبر على مدار السنة والأكيدنيا من ١ نيسان/ابريل إلى ٣٠ أيار/مايو؛ واعتبار التفاح والإجاص والدراق والسفرجل والخوخ والجنارك والكرز والزيتون والفريز والمشمش واللوز الأخضر وعنب المائدة والخرما والخضر الورقية والجزر، منتوجات غير قابلة للتبادل إلا عند الحاجة.

لكن هذه «الروزنامة» وهذه الاتفاقيات تبقى غير كافية لحماية المنتج اللبناني، لأن فعالية أي «روزنامة زراعية» تتأتى من أنها جزء متمم للسياسة الزراعية المتّبعة، فيما الدولة اللبنانية لا تعتمد سياسة زراعية واضحة المعالم، علماً بأنه في زمننا الحاضر، وبوجود المخازن المبرّدة، لم يعد لـ«الروزنامة الزراعية» الدور الفعّال الذي كانت تلعبه قبل وجود هذه البرادات.

---

(٨) «الروزنامة الزراعية، تطبيقها يمنع المضاربة على الإنتاج اللبناني،» النهار (الملحق)، ٣/٤/١٩٩٦.

أضف الى ذلك أن الدولة لا تسهر على تنفيذ مضامين الروزنامة أو الاتفاقات، فالقائمون على الأمور الزراعية في لبنان ينفّذون، لأسباب سياسية ولاعتبارات انتخابية، عكس ما يوقَّع، مما يؤدي الى تنصّل الدول التي وقّعت اتفاقات زراعية مع لبنان من احترامها لها.

والجدير بالذكر أن مجلس الوزراء الذي انعقد في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٧ أصدر قراراً بمنع استيراد أي منتجات زراعية ابتداء من ١/ ١٠/ ١٩٩٧، باستثناء ما هو مطلوب للصناعات الزراعية. كما حدّد في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٧ برنامجاً لحماية الإنتاج الزراعي، فوضع جدولاً بالسلع الممنوع استيرادها اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر(٩).

كل هذه الخطوات تبقى ناقصة إذا لم تسع الدولة اللبنانية إلى اعتماد سياسة تسويق زراعية تهدف إلى جعل الزراعة اللبنانية قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والأجنبية، من خلال زيادة إنتاجيتها وخفض تكاليفها وتحسين نوعيتها، بالإضافة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الأساسية لتأمين تصريف الإنتاج، كزيادة عدد الأسواق لتصبح موزّعة على الأقضية بدل المحافظات، مما يحدّ من استغلال المزارعين من خلال نظام البيع بالأمانة ويقضي على الاحتكار؛ وكتأمين سوق أمينة ومنتظمة من خلال الحث على إنشاء مصانع غذائية زراعية للتحويل وللتجفيف؛ وكالمراقبة الصارمة للحدود مع اتباع نظام مرن للرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية المستوردة بعد رفع هذه الرسوم؛ وكتنويع الأسواق الخارجية بتشجيع تصدير المنتجات الزراعية إلى أسواق غير الأسواق العربية.

٣ ـ سياسة التسويق الزراعي في الإمارات

مع عملية التوسع في إنشاء المزارع وتوزيعها على المواطنين في منطقة العين، انشأت دائرة الزراعة والإنتاج الحيواني في العين قسماً خاصاً للتسويق الزراعي في منتصف عام ١٩٧١، يتم من خلاله توريد اختياري لمحاصيل المزارعين التابعة مزارعهم للدائرة إلى مراكز الاستلام التابع للتسويق الزراعي. والجدير بالذكر أن القسم ملزم باستلام كل ما يصل إليه من منتجات في صورة صالحة للتسويق من جميع المزارعين والعمل على تصريفها، كما أنه يدفع للمزارعين أسعاراً تشجيعية غالباً ما تفوق أسعار الأسواق المحلية(١٠).

---

(٩) النهار، ١٢/٦/١٩٩٧.

(١٠) مراد علي نشأت خليل، «محددات نشاط التسويق الزراعي بالعين: دراسة تحليلية،» ورقة قدمت الى: الندوة العلمية الثالثة حول مستقبل الزراعة في دولة الامارات العربية المتحدة: منظور تنموي، إعداد كلية العلوم الزراعية (الإمارات: [د.ن.]، ١٩٨٨)، ص ٢٦٩.

أ ـ مشاكل النشاط التسويقي في دائرة الزراعة في العين

يرتبط بعض هذه المشاكل بالسياسة الزراعية العامة، فيما يعود البعض الآخر إلى أمور داخلية في الدائرة وفي قسم التسويق، ويمكن تلخيص هذه المشاكل في الآتي:

ـ إن استلام المنتجات بأسعار تزيد على ثمنها الحقيقي في الأسواق يزيد من القيمة الكلية للمنتجات التالفة غير المسوّقة والتي تتزايد بمعدل سنوي مقداره (١٩,٤ بالمئة)، اذ ارتفعت من ١١,٩ مليون درهم عام ١٩٨٠ إلى ٤٠,٤ مليون درهم في الموسم (١٩٨٦ ـ ١٩٨٧).

ـ أدى الالتزام باستلام كل الإنتاج من المزارعين إلى استلام قسم التسويق كميات من الإنتاج تفوق قدرته على تصريفها في الأسواق المحلية، ولا سيما في غياب إجراءات تدعم تصريف المنتجات الزراعية المحلية، وفي غياب إجراءات حماية جمركية لهذه المنتجات حتى أثناء ذروة الموسم الإنتاجي.

ـ عدم قدرة دائرة الزراعة على تصدير منتجاتها للخارج لأسباب عدة، منها: افتقارها إلى المتخصصين في هذا المجال، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتقارب فترات الإنتاج الزراعي في العين وفي الدولة عموماً مع نظيرتها في الدول المجاورة.

ـ إن الهيكل الإداري لدائرة التسويق لا يتضمن أقساماً تُعنى بالأبحاث التسويقية الزراعية ودراسة السوق، أو بتجميع البيانات الإحصائية والتسويقية وتسجيلها، أو بالإعلان والترويج للسلع المسوقة وفروع البيع التي تعرض بها، أو غيرها من النشاطات الأساسية المهمة للعمل التسويقي.

ب ـ الإجراءات المتخذة

وللتخفيف من حدة هذه المشاكل، أنشأت حكومة أبو ظبي مصنع العين لتعليب الخضروات وتصنيعها، الذي بدأ عمله في ٤/٢/١٩٨٦ بهدف امتصاص جزء من كمية الخضار الزائدة عن طاقة التسويق الزراعي. وقد ساهم هذا المصنع في امتصاص نحو ٤,١٢٦ طناً من منتجات الخضار في الدائرة خلال الموسم الزراعي (١٩٨٦ ـ ١٩٨٧) تمثل ٦,٧٢ بالمئة من جملة كمية المنتجات الموردة إلى التسويق الزراعي في ذلك الموسم[١١].

وقد بدأت الدائرة الزراعية العمل بخطة لتنظيم عملية الإنتاج الزراعي، باعتبار أن الإنتاج هو المحدد الأول لعملية التسويق، فحدّدت المساحة المخصصة زراعتها من كل محصول ضماناً لتنوع الإنتاج، كما حدّدت مواعيد الزراعة في المناطق المختلفة بحيث

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٨٨.

يضمن تدرج ورود الإنتاج إلى التسويق الزراعي، وسعت إلى تقليل المساحات المخصصة للمحاصيل التي يصعب تصريفها واستبدالها بمحاصيل أخرى قابلة للتصنيع أو التخزين. كل ذلك مع مراعاة المحافظة على مستويات دخول المزارعين والعمل على تحسينها باتباع سياسة سعرية عادلة وثابتة على مدار الموسم الإنتاجي كي لا يُترك مبرر لمخالفة المزارعين مواعيد الزراعة المناسبة أو عدم الالتزام بالدورة الزراعية.

٤ ـ سياسة التسويق الزراعي في العراق

مرت تجربة التسويق الزراعي في العراق بعد عام ١٩٦٨ بمرحلتين متميزتين: اتسمت المرحلة الأولى التي دامت منذ عام ١٩٦٩ وحتى منتصف الثمانينيات بالتدخل الشامل والمباشر في النشاط التسويقي. اما في المرحلة الثانية، فقد انسحبت الدولة من الكثير من الأنشطة الاقتصادية، مفسحة المجال أمام القطاع الخاص.

وقد أنشئت في عام ١٩٦٩ «المؤسسة العامة للعلاوي الشعبية» التي كانت مهمتها الإشراف على مراكز بيع الجملة للفواكه والخضار بهدف إزالة دور الوسطاء. وفي عام ١٩٧٠، استبدلت هذه المؤسسة بـ «مصلحة تسويق الفواكه والخضار» لتنشىء المرافق التسويقية للفواكه والخضار وتطورها، بما في ذلك انشاء مراكز التجميع والتعبئة والمخازن المبردة والمجمدة. كما أسندت إليها مهمة تنظيم العرض والطلب من خلال التدخل المباشر في شراء الفائض من الإنتاج والقيام بعمليات الاستيراد للمنتجات الزراعية التي لا تتوافر من الإنتاج المحلي أو التي تتوافر في شكل غير كاف، بالإضافة إلى تنظيم انسياب المنتجات الزراعية من الفاكهة والخضار بين المحافظات بحسب حال السوق. ولقد توسع نشاط هذه المصلحة ليشمل فتح محلات بيع المفرق في المناطق المختلفة.

وفي عام ١٩٧٩، أُنشئت «المؤسسة العامة للتسويق الزراعي» ومهمتها تسويق المنتجات الزراعية في وجه عام، عدا الحبوب والمحاصيل الصناعية والبذور الزيتية، وتتبعها طاقات تخزينية مبردة ومجمدة موزعة على المراكز الرئيسية في البلاد، بالإضافة إلى أسطول كبير للنقل الاعتيادي والنقل المبرد إلى داخل البلاد وخارجها، مع كوادر إدارية وفنية للصيانة والتشغيل. وقد بلغت الطاقة التخزينية للمؤسسة نحو ٢٩١ ألف م^{٣} من الخزن المبرّد والمجمّد موزعة على ١٣ مخزناً مبرّداً و٢٢ مخزناً مجمداً. وبلغ عدد شاحنات النقل المبرد ١٤٤ شاحنة بطاقة نقل إجمالية مقدارها ثلاثة آلاف طن للمرة الواحدة، بالإضافة إلى سبع شاحنات كبيرة للنقل الاعتيادي حتى نهاية عام ١٩٨٤[١٢].

وأُنشئت «المؤسسة العامة للحبوب»، وحُصر فيها تسويق الحبوب، بحيث تشتري

---

(١٢) الاسكوا، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «الزراعة والتنمية في غربي آسيا،» ص ٦٦.

الحبوب الرئيسية، وهي الحنطة والشعير والأرز من المنتج، بأسعار تحدِّدها في بداية كل موسم لجنة تنظيم تجارة الحبوب، كما تحدِّد الكميات الواجب استيرادها من هذه الحبوب. وتبيع المؤسسة الطحين والأرز للمستهلك بأسعار مدعومة، وكذلك الشعير لمعامل العلف لصناعة الأعلاف المركزة أو لصناعة البيرة.

وفي النصف الثاني من الثمانينيات، ونتيجة لتضخم الأجهزة الإدارية لمؤسسات القطاع الاشتراكي وزيادة أعبائها المالية، بدأت الدولة العراقية بالانسحاب من نشاط البيع المباشر، وبإعادة هيكلة أجهزة التسويق في شكل جذري، خصوصاً في مجال تسويق الفاكهة والخضار، فألغيت «المؤسسة العامة للتسويق الزراعي» و«المؤسسة العامة للحبوب»، وأُلحقت مهماتهما الاستيرادية بـ «المؤسسة العامة لتجارة السلع الغذائية» التابعة لوزارة التجارة، من أجل تقليص الأعباء المالية. كما أُنشئت شركة مختلطة لتسويق المنتجات الزراعية بين القطاعين الاشتراكي والخاص، أخذت على عاتقها معظم المهمات التي كانت ملقاة على عاتق المؤسسة العامة للتسويق الزراعي. وقد لجأت الدولة إلى بيع المنشآت الإنتاجية الزراعية للقطاع الخاص، خصوصاً حقول الدواجن الكثيرة التي أنشأتها الدولة والتي تقدّر طاقتها الإنتاجية بأكثر من ملياري بيضة سنوياً ونحو نصف مليون طن من لحوم الدجاج[١٣].

وقد احتفظت الدولة بدورها المباشر في السيطرة على النشاط التسويقي، خصوصاً ما يتعلق منه بالخزن والتوزيع للسلع الاستراتيجية كالحبوب والبذور الزيتية والمحاصيل الصناعية وبعض السلع المستوردة الأخرى كاللحوم بأنواعها.

مشاكل التسويق الزراعي في العراق

من أهم مشاكل التسويق الزراعي في العراق ما يلي:

- مشاكل النقل من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك: فالمتوافر من وسائل النقل الراهنة للسلع الزراعية، خصوصاً الفاكهة والخضار، لا يناسب طبيعة هذه المحاصيل، مما يؤدي الى تعرضها للتلف وزيادة الفاقد أثناء عملية النقل ليصل إلى نحو ٢٠ بالمئة أو ٣٠ بالمئة[١٤].

ويؤدي اعتماد صغار المنتجين على وسائل نقل ليست ملكاً لهم إلى اقتطاع جزء كبير من قيمة منتجاتهم كأجور نقل.

---

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «الحالة الراهنة للتسويق الزراعي في العراق ومجالات تطويره،» (١٩٩٣)، ص ٢٥.

ـ إن عدم تبلور عمليات الفرز والتدريج في النظام التسويقي للفاكهة والخضار، وعدم التمييز بين النوعية الجيدة والنوعية الرديئة للمحصول الذي يُحدَّد سعره في وجه عام من دون تحديد درجاته، يؤدي إلى بيع السلع الرديئة بأسعار السلع الجيدة. وينتقي باعة التجزئة النوعيات الجيدة من المحصول ويبيعونها بالخفاء بأسعار تفوق السعر المعلن.

ـ يؤدي تأخر بيع المحاصيل الزراعية فترة وجيزة داخل مراكز بيع الجملة للفاكهة والخضار إلى تلفها نظراً إلى افتقاد هذه الأسواق أبسط أنواع التسهيلات التي تضمن الحفاظ على هذه المحاصيل، فيضطر المنتجون إلى بيع محاصيلهم بسرعة، مما يفقدهم القدرة على المساومة.

ـ إن التسعيرة الرسمية للفاكهة والخضار، التي تُعلَن أسبوعياً، لا تراعي موسمية الإنتاج، مما يؤدي إلى اضطرار المنتجين في حالات الإنتاج الوفير الى بيع منتجاتهم بأقل من السعر المعلن. فالتسعيرة الرسمية لا يمكن أن تكون فاعلة إذا لم تتدخل الدولة مباشرة في شراء الفائض وتتحكم بزيادة العرض كي يتلاءم مع الطلب وفقاً للسعر المعلن.

ـ عدم كفاية مجازر الأبقار والأغنام والماعز وعدم توافر أبسط المواصفات الفنية والتنظيمية والصحية فيها. كما تفتقد مجازر الدواجن الطاقات التخزينية المجمدة اللازمة للحفاظ على لحوم الدجاج خصوصاً في المواسم التي يزيد فيها الإنتاج، مما يؤدي إلى اختناق الأسواق خلال هذه المواسم.

ـ يؤدي خزن قسم من الحبوب في مسقفات غير صالحة للخزن إلى حدوث نسبة عالية من الفاقد بسبب الرطوبة وتعرضها للحشرات والقوارض والطيور، خصوصاً الذرة الصفراء والشلب[١٥].

٥ ـ سياسة التسويق الزراعي في مصر

شهدت السياسات التسويقية الزراعية في مصر تطورات عدة في السنين الماضية، أهمها:

ـ إلغاء حصص التوريد الإجباري لكل الحاصلات الزراعية ما عدا محاصيل القطن وقصب السكر والأرز.

فقد مر نظام توريد المحاصيل الزراعية بمراحل عدة، من الإلزام الجبري للمزارعين بتوريد المحاصيل الزراعية مع تخصيص حصة معينة للتوريد، إلى ترك حرية الاختيار للمزارعين في توريد المحاصيل. وأدى عدم استقرار السياسات المختلفة على صعيد تنظيم

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

عملية التوريد إلى انخفاض الكميات الموردة من جميع المحاصيل، بالإضافة إلى تهرب المزارعين من توريد الحصص المقررة. فأصدرت الحكومة في عام ١٩٨٧ قانوناً خاصاً بإلغاء التوريد الإجباري للمحاصيل الزراعية باستثناء محصولي القطن وقصب السكر. كما حُرِّر محصول الأرز اعتباراً من ٢٦/٣/١٩٩١.

وبذلك أصبح من حق المزارع بيع المنتجات الزراعية بأسعار السوق، ومن حق الشركات الخاصة الاشتراك في عملية التداول وتسويق المحاصيل، مما وضع نهاية للمشاكل التي كان يتعرض لها المنتج من حيث انخفاض الأسعار التي تحددها الدولة مقابل تسليم المحاصيل، أو من حيث الصعوبات والمعوقات التي يتحملها المزارع في نقل محصوله وتسليمه لمراكز التجميع ومستودعات بنك التنمية والائتمان الزراعي، بالإضافة إلى عدم توافر الطاقات التخزينية المناسبة في معظم مراكز التجميع الحكومية، مما يزيد الفاقد الكمي والنوعي.

ويطبَّق الآن نظام التوريد الاختياري للمحاصيل لمراكز التجميع الحكومية استجابة للأسعار المزرعية التي تعلنها الحكومة كل عام. وتتجه الحكومة إلى عدم التدخل في عمليات تسعير الخضار والفاكهة في السوق المحلية، والاكتفاء بدور الرقابة السوقية وإعلان أسعار استرشادية لتلافي احتكار البائعين في أسواق الجملة.

وتوجه الحكومة السياسة التسعيرية للحبوب ومنتجاتها للاقتراب من الأسعار الحقيقية للحد من الطلب الاستهلاكي، ومن استخدام الحبوب في غير الأغراض المخصصة لها، كاستخدام القمح للعلف الحيواني.

وقد بدأت الدولة المصرية بإنشاء عدد من أسواق الجملة للخضار والفاكهة حول مدينة القاهرة توسيعاً لقاعدة أسواق الجملة، وعملت على تخصيص قروض لأغراض التسويق الزراعي من بنك الائتمان والتنمية الزراعية، بالإضافة إلى تحسين البنى الهيكلية والخدمات اللازمة لاستقبال القمح وتخزينه ونقله، والعمل على زيادة كفاية نظام توزيع السلع الغذائية في مصر بإجراء الدراسات الأساسية الموضحة لأسباب نقص كفاية هذا النظام على مستوى الجملة أو التجزئة وأساليب مواجهتها، وإنشاء مركز معلومات للتجارة الدولية الزراعية في الهيئة العامة للسلع التموينية بهدف دراسة الأسواق الدولية من أجل اتخاذ القرارات السليمة في عمليات استيراد السلع الزراعية.

كما سمحت الدولة للقطاع الخاص باستيراد السلع الغذائية الأساسية كالسكر والدقيق واللحوم والأسماك، ومستلزمات الإنتاج كالذرة الصفراء.

* * *

إن معظم البلدان العربية تتدخل في شكل مباشر أو غير مباشر في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية وتوزيعها من أجل توفير هذه السلع وتثبيت أسعارها ودعمها لمصلحة

المستهلك، ومن أجل تحسين قنوات التسويق وتقليل كلفته بإبعاد الوسطاء، وتقديم التسهيلات في مجال النقل والتخزين، وتنظيم العملية التسويقية وتطويرها، وتقليل فاقد ما بعد الحصاد من خلال عمليات التدريج والتعبئة والتصنيع، بالإضافة إلى تحسين دخول المزارعين بشراء فوائض إنتاجهم والتعاقد معهم لإنتاج بعض المحاصيل بأسعار مرتفعة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، لجأت هذه الدول إلى إنشاء شركات التصدير والاستيراد الحكومية، وهيئات القطاع العام وشركاته لتجميع السلع الغذائية الرئيسية وتوزيعها، مع تمهيد المنافذ لها للوصول إلى المستهلك، بالإضافة إلى إنشاء الأسواق وإدارتها، ووسائل النقل والتخزين والتصنيع، والبنوك المتخصصة لتمويل العمليات الزراعية والتسويقية.

ولكن فشل هذه المنشآت في تحقيق أهدافها، مع ما رافق ذلك من تضخم وبطالة مقنعة في أجهزتها الإدارية وخسارات في موازناتها، شكلت عبئاً على الحكومات، مما دفع الكثير منها إلى اللجوء أخيراً الى إعطاء قوى العرض والطلب حرية أكبر وتشجيع القطاع الخاص في مجال التسويق الزراعي.

وعلى رغم سعي معظم هذه الدول الى التخلص من هذه المشاكل بقي تسويقها الزراعي يعاني نقصاً في البنى التحتية كوسائل النقل والتخزين والتصنيع، وفي العناية بالمواصفات والمقاييس ومراقبة الجودة، مما يؤثر في كفاية انتقال السلعة من المنتج إلى المستهلك بأقل كلفة وأقل فاقد. كما أنها لم تنجح باستبعاد الوسطاء في العملية التسويقية مع ما تزيده الأرباح التي يحققونها في الكلفة التسويقية. ولم تستطع هذه الدول كسر الاحتكارات التسويقية، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات أساسية للتسويق الزراعي وتحليلها ونشرها في الوقت المناسب للعاملين في السوق، فضلاً عن أنها لم تعط الأهمية اللازمة لأهداف التسويق الزراعي في خططها التنموية ومشاريعها الزراعية.

هذا وتعمل كل دولة عربية حالياً على انفراد للتوصل إلى إنتاج العديد من المحاصيل حتى لو لم تكن لها ميزة نسبية في الإنتاج، مما يعني هدر الموارد الزراعية والمالية. فقد أدى غياب التنسيق بين دول المنطقة في مجال السياسات الزراعية إلى قيام دول عدة بإحلال الإنتاج المحلي من بعض المحاصيل محل الواردات، من دون الاعتماد على مبدأ الميزة النسبية، مما نجم عنه عدم الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة والتي هي بطبيعتها محدودة. ونتيجة لذلك ظهر تماثلٌ في إنتاج بعض المحاصيل، وبخاصة الخضار والفواكه، وخلقت منافسة بين دول عدة عربية تصدّر الأصناف نفسها، انعكست في انخفاض اسعار الصادرات، وبالتالي انخفاض العائد للمنتجين وللمصدِّرين وللاقتصاد الوطني، وفي فقدان الأسواق لمنتجات بعض الدول وعدم القدرة على التصدير لأسواق جديدة بسبب عدم توافر المواصفات المطلوبة للمنتجات.

لذلك، يجب أن تقدم البلدان العربية على إنشاء سوق عربية مشتركة، يكون لها، على غرار السوق الأوروبية المشتركة، ثلاثة مبادىء أساسية هي:

- الحرية في انتقال البضائع والمنتجات (الزراعية) بين البلدان العربية، بتطبيق الإعفاء الجمركي الكامل عليها.

- وضع نظام يطبَّق على الحدود الخارجية للبلدان العربية، لتأمين الحماية للمنتجات العربية بإعطائها الأفضلية، وذلك بفرض ضرائب جمركية على السلع المستوردة، بحث يزيد سعرها على أسعار سلع السوق العربية المشتركة.

- خلق مؤسسات تؤمن وحدة تمويلية، بحيث تشارك كل الدول الأعضاء بتكاليف تنفيذ مشاريع السوق العربية المشتركة. وهكذا تزول جميع الحواجز التجارية بين الدول العربية للوصول إلى قيام سوق مشتركة موحدة. وتتم هذه العملية تدريجياً بدءاً بإنشاء منطقة للتجارة الحرة، ثم الانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي حيث تفرض رسوم جمركية خارجية موحدة حماية للسوق المشتركة من المنافسة الأجنبية، وأخيراً الوصول إلى التكامل الاقتصادي الكامل عن طريق ضمان حرية انتقال جميع عناصر الإنتاج والمنتجات داخل السوق المشتركة. فتصبح بذلك عوامل السوق العنصر الأساسي في تحديد توزيع الموارد في ما بين البلدان العربية تبعاً لقانون المزايا النسبية، إذ من الضروري أن تتحوّل البلدان العربية من تخصيص الموارد القطرية على أساس المزايا النسبية المحلية، إلى مبدأ التخصص في الإنتاج على مستوى المنطقة ككل، من أجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في المنطقة العربية، وبالتالي إلى تحررها اقتصادياً وسياسياً.

فلبنان والأردن وسوريا ومصر مثلاً تتميّز بإنتاج الخضار والفواكه، إذ ارتفعت نسبة صادراتها منها وتراوحت بين ٦٥ بالمئة و٨٨ بالمئة من إجمالي الصادرات الزراعية. وتتميّز مصر وسوريا بإنتاج المواد الزراعية الخام، وبخاصة القطن. وتتميّز مصر والعربية السعودية وسوريا والعراق بإنتاج الحبوب، خصوصاً القمح والأرز والذرة. وقد ارتفعت نسبة الصادرات من الحبوب في كل من العربية السعودية ومصر إلى نحو ٦٢ بالمئة و١٢ بالمئة على التوالي من إجمالي صادرات الدولتين من المواد الغذائية. وفي مجال الإنتاج الحيواني تأتي سوريا في المقدمة في صادراتها من الحيوانات الحية، والعربية السعودية والأردن ولبنان في صادرات البيض...[١٦] فإذا تخصصت كل دولة عربية بإنتاج الزراعات المتميّزة بها، تؤدي السوق العربية المشتركة إلى تكامل زراعي ينتج منه اكتفاء ذاتي للمنطقة.

---

(١٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، «التجارة البينية للسلع الزراعية في منطقة غربي آسيا،» (١٩٩٣)، ص ٢٧ ـ ٣١.

وجدير بالذكر أنه قد تم في السابق عقد اتفاقيات تجارية عربية لم يتم تطبيقها نذكر منها[17]:

إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم التجارة العابرة (الترانزيت): تُعد أولى المحاولات العربية المشتركة بشأن تنظيم العلاقات التجارية. وقد تم التوصل إليها عام ١٩٥٣، وصدّقت عليها سبع دول هي: الأردن، والعربية السعودية، وسوريا، ولبنان، والعراق، ومصر، والكويت. وتنص على تطبيق الإعفاء الجمركي الكامل على المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الأولية، ولم تتعرّض الاتفاقية لإزالة القيود الكمية.

قرار إنشاء السوق العربية المشتركة: تقرّر إنشاؤها في آب/أغسطس ١٩٦٤ وصدّق عليها الأردن وسوريا والعراق ومصر، وانضمت إليها ليبيا وموريتانيا واليمن بعد ذلك. استهدفت تحقيق الحرية في انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل البضائع والمنتجات، والإقامة والعمل والنشاط الإقتصادي، والنقل والتجارة العابرة. واعتمدت السوق المشتركة على تحرير التجارة في ما بين الدول الأعضاء على أساس تبادل الإعفاءات الجمركية وغير الجمركية، شاملة المنتجات الزراعية والصناعية، وذلك عن طريق تطبيق الإعفاءات الكاملة بصفة تدريجية وبحسب جدول زمني. إلا أن قرار إنشاء السوق سمح للدول الأعضاء باستثناء بعض السلع من الإعفاءات. وقد تقدمت جميع الدول الأعضاء بقوائم سلعية لاستثنائها من الإعفاءات التي ينص عليها القرار، مما ثبط فعالية أداء السوق في تحقيق تحرير شامل للتجارة بين الدول الأعضاء.

اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام ١٩٨١: تضمنت أحكاماً لتبادل الإعفاءات الجمركية وغير الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل في السلع نصف المصنّعة والمصنّعة والمنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الأولية. وحثّت الاتفاقية الدول الأعضاء على تشجيع التبادل البيني من خلال السياسات النقدية والمصرفية المحلية، إلا أنها اعتمدت في تحرير التجارة، على قوائم سلعية يُتفق عليها من خلال التفاوض بين البلدان العربية، ثم يجري اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، مما أدى إلى عدم تحقيق نتائج سريعة وملموسة في تنمية التبادل البيني.

إن هذه الاتفاقيات وغيرها، وكذلك الإطار المؤسسي (المنظمات العربية وصناديق التمويل) تشكّل قاعدة أساسية لتنمية التبادل التجاري. لكن تغليب المصالح القطرية على المصالح المشتركة للدول العربية والتكامل الاقتصادي في ما بينها، أدى إلى عدم تنفيذ هذه الاتفاقيات بشكل عام، على الرغم من أن دولاً معنية قد بدأت بتنفيذ بعض بنود الاتفاقية الخاصة بتيسير وتنمية التبادل التجاري لعام ١٩٨١، لكن ذلك لن يعطي نتائج إيجابية إلا إذا تضافرت الجهود في الدول كافة لتنفيذ بنودها.

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٩.

الفصل الثاني عشر

سياسـات الإنتـاج الحيوانـي

تعمل معظم البلدان العربية على زيادة إنتاجها من اللحوم والألبان من أجل توفير أكبر قدر من الاحتياجات وتخفيض الاستيراد. وقد حقق الإنتاج الحيواني بعض النمو في هذه الدول (الجدول رقم (١٢ـ ١))، كما شهد معظمها تطوراً مهماً في إنتاج البيض ولحوم الدواجن، ووصل العديد منها الى الاكتفاء الذاتي في هذا المجال بفضل الاستثمارات الكبيرة التي استقطبها، واستخدام الأساليب الحديثة في التربية والإنتاج. ويعتبر الإنتاج الحيواني في البلدان العربية أكثر تخلفاً من الإنتاج النباتي، فهو لا يقوم كصناعة لها مقوماتها الاقتصادية. ويتم اقتناء الحيوانات لأسباب قبلية واجتماعية في بعض الأقطار كالسودان والصومال، ويتم اقتناؤها لاعتبارها مصدراً لطاقة العمل في البعض الآخر كمصر. ويُعتبر التوسع في الإنتاج الحيواني في البلدان العربية محدوداً في ظل الطاقة الإنتاجية للحبوب وفي ظل الأساليب الإنتاجية السائدة في الزراعة.

أما أهم المشكلات التي تعيق تطور الإنتاج الحيواني في البلدان العربية، فهي[١]:

ـ على رغم المساحة الشاسعة التي تشغلها المراعي في هذه الدول، إلا أنها تتميّز غالباً بفقرها وقصر حشائشها وتعرضها للجفاف فترة طويلة من السنة. كما أنها تعاني الضغط المتزايد عليها من الحيوانات نتيجة عدم تناسبها معها عدداً ونوعاً، وسوء استغلالها، مما يؤدي بصورة مستمرة إلى تدهورها.

(١) جمعة رجب طنطيش، **الإمكانات الزراعية في العالم الإسلامي ووسائل توظيفها** (مالطة: مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩١)، ص ٩٨ ـ ١٠٠.

الجدول رقم (١٢ ـ ١)

مؤشر الإنتاج الحيواني في بعض البلدان العربية خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٩٤ (١٩٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠)

البلد / السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الجزائر	١٣٢,٢٤	١٣٣,٤٥	١٤٥,١٣	١٤٦,٥٦	١٦٥,٦٦	١٧٨,٧٩	١٩٢,٧١	٢٠٤,٩٢	٢٠٨,٢٣	٢٠٩,٥٢	٢١١,٣٥	٢١٨,٦٧
مصر	١١٥,٠٤	١٢٠,١٤	١٣٠,٣٥	١٣٧,٣٨	١٤١,٨	١٤٥,٧٩	١٤١,٨٧	١٤٤,٩٣	١٥٤,٤٩	١٥٧,٩٥	١٦٤,٩	١٦٦,٩٧
ليبيا	١١٤,٥٢	١٠٩,٣٤	١٢٨,٥٦	١٢٥,٩٥	١٠٤,٦١	١١٠,٢٣	١٣٧,٠١	١٥٨,٨٢	١٦٠,٦٢	١٥٤,٧٢	١٢٢,٧٧	٩٣,٨٣
موريتانيا	٩٨,٠٣	٩٤,١٩	٩٨,٣٩	١٠١,٨٧	١٠٢,٣	١٠٤,٤١	١٠٩,٩٦	١١٧,٥٩	١١٩,٤٢	١١٠,٩٧	١٠٩,٤٤	١١٠,٥٧
المغرب	١٠١,٥٣	١٠٠,٧١	٩٩,٧٥	١٠٨,٥٧	١٣٨,٧٣	١٣٥,٤٨	١٦٢,٣٥	١٦٣,٢٧	١٦٤,٩٩	١٧٢,٦٢	١٦٢,٣٨	١٥٤,٨٧
السودان	٩٩,٥٦	٩٢,٦٧	١٠٣,٩٦	٩٧,٩	٩٥,٠٩	٩٨,٤١	١٠٤,٤٢	١٠٨,٨٤	١١١,٦٣	١١٦,٥٨	١٢٥,٣٩	١٣٠,٨٢
تونس	١٢٥,٥٥	١٢٧,٤	١٤٦,٠٣	١٥٠,٢٣	١٥٨,٧٣	١٥٢,٤٢	١٥٥,٣٥	١٥٦,٢٣	١٦١,٨٦	١٦٢,١٤	١٦٤,٥١	١٦٧,٢
العراق	١٠٣,٦٥	١١٢,٩١	١١٩,٣٨	١٢٦,٨٩	١٢٥,٤٢	١٢٥,٨٤	١٤٧,٢٨	١٢٥,٦٧	٦٣,٥٣	٧٣,٨٥	٧٠,٧١	٦٩,٢٢
الأردن	١٣٥,٥	١٦٨,٤٥	١٩٣,٤٥	١٨٩,٣٨	١٨٨,٢٨	١٧٥,٩٢	١٦٠,٧	١٨٤,٤٤	٢٦١,٢٩	٣١٦,١٢	٣٤٧,٤٦	٣٦٢,٥٩
لبنان	١٠٤,١٧	٩٩,٩	٩٧,٩٥	٩٧,٧٦	٩٤,٧٩	٩٦,٢	٩٨,٩٩	١١٤,٨٤	١٣٣,٧٢	١٣٩,٣١	١٤٢,٢٧	١٤٧,٩٢
العربية السعودية	١٧٨,٩٩	٢٠٢,٣٩	٢٣٥,٨٢	٢٧٦,٨٨	٢٦٧,٤	٢٧٤,٦٦	٢٧٤,٥٦	٢٩٨,٩٦	٣١٩,٢	٣٢٨,٦٦	٣٢٨,٣	٣٣٧,٢٤
سوريا	١٢٣,٦٧	١٢٣,١	١١٥,٨٧	١١٩,٩٥	١١٤,٢٨	١٢٩,١٩	١٢٦,٤٥	١٣٥,١٢	١٤٠,٢٥	١٣٧,٩	١٢٦,٣٧	١٢٨,٩٥
اليمن	١١٤,٢٧	١٢٥,٩٩	١٤٠,١٨	١٤٨,٦٧	١٤٠,٢٨	١٧١,١٨	١٧٠,٦٥	١٥١,٩٩	١٥١,١٦	١٧٢,٧٣	١٨١,٨٦	١٨٤,٢١

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من: Food and Agriculture Organization [FAO], *Annuaire de la production, 1994,* FAO Statistics Series; 48, vol. 48 (Rome: FAO, 1995), pp. 45-46.

ـ الحيوانات التي تربى غالباً ما تكون من سلالات محلية تتناسب مع ظروف البيئة السائدة، إلا أنها ذات إنتاجية منخفضة من الحليب واللحوم والصوف، مما يحول دون تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي التي ترغب في تحقيقها هذه البلدان.

ـ غالباً ما تكون الأبقار والجاموس في هذه البلدان وسيلة نقل أو إحدى الأدوات الزراعية، مما يؤدي إلى إنهاكها وقلة إنتاجها. كما يدفع فقر المراعي الرعاة إلى التنقل في مساحات شاسعة بحيواناتهم سعياً وراء الماء والكلأ، مما يؤدي أيضاً إلى إنهاكها وقلة إنتاجها.

ـ يؤدي النقص في وسائل النقل الحديثة في مناطق الرعي إلى صعوبة نقل منتجات الحيوان بالسرعة المطلوبة.

ـ غالباً ما تتصف المجتمعات الرعوية في هذه البلدان بالتخلف وعدم استخدام الأساليب العملية في تربية الحيوان. فالرعاة لا يهتمون بسلالات حيواناتهم، ولا بنوعية غذائها، ولا بمقاومة الأمراض المنتشرة بينها، ولا يهتمون بالمراعي التي يستغلونها، مما يؤدي إلى تدهور في المراعي وموت أعداد كبيرة من حيواناتهم. والجدير بالذكر أن غالبية القبائل الرعوية لا تربي الماشية من أجل الإنتاج والتجارة، وإنما بغرض سد حاجاتها اليومية والمحلية وتماشياً مع التقاليد الاجتماعية.

وقد بقيت سياسات البلدان العربية في هذا المجال جزئية، فيما هي بحاجة الى تنفيذ خطط متكاملة لتنمية الثروة الحيوانية، تتضمّن عمليات المحافظة على المراعي وتطويرها وتسميدها وتوفير المياه فيها بحفر الآبار وإقامة تجهيزات لسقي الحيوانات وإنشاء المرافق البيطرية لمعالجتها ومقاومة الأمراض، وإنشاء مراكز البحوث والإرشاد الخاصة بالحيوانات والمراعي. كل ذلك يتطلب استثمارات مهمة وخبرات قد لا تتوافر في العديد من هذه البلدان.

١ ـ سياسة الإنتاج الحيواني في لبنان

أ ـ مشاكل قطاع الإنتاج الحيواني

يواجه قطاع الإنتاج الحيواني في لبنان عوائق عدة تحول دون تطوره (الجدول رقم (١٢ ـ ٢)). فبالإضافة إلى الهجرة الريفية، ومنافسة منتجات الحليب واللحوم المستوردة من الخارج، والمستوى التقليدي لتربية المواشي، هناك مشكلة أساسية تتعلق بوضع المراعي في لبنان. فما يُطلَق عليه اسم المرعى في لبنان ما هو إلا مساحات تندر فيها نباتات المراعي المفيدة، في حين تكثر الحشائش الضارة التي تنمو في شكل طبيعي وتنافس المفيدة وتعمل على القضاء عليها. والمراعي في لبنان فقيرة في غالبيتها، والنادر منها متوسط، فتربتها قليلة الخصوبة، متغيرة متآكلة، منجرفة وفقيرة بالمواد العضوية النباتية، ونباتاتها متفرقة

تكثر بينها المساحات الخالية وتنتشر فيها أنواع غير مرغوبة، بحيث ان الأنواع الصالحة للرعي لا تبلغ نسبتها أكثر من ٢٥ بالمئة من غطائها النباتي.

ويعود التقهقر في المراعي في لبنان للأسباب التالية:

- الرعي الجائر بواسطة الماعز في الجبال والسهول.
- ارتفاع الكثافة الحيوانية على المراعي.

الجدول رقم (١٢ ـ ٢)

عدد رؤوس المواشي في لبنان (بالآلاف) ومتوسط نموها السنوي بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٤

	١٩٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	معدّل الزيادة السنوية (بالمئة)
خنازير	١٨	٤٢ف	٤٠ف	٤١ف	٦
أغنام	١٥٢	٢٤٠ف	٢٥٠ف	٢٥٨ف	٣,٩
ماعز	٤٢٦	٤٦٥ف	٤٥٠ف	٤٥٦ف	٠,٥
أبقار	٥٦	٧٣ف	٧٧ف	٨٠ف	٢,٥
دجاج	١٩٠٠٠	٢٠٠٠٠ف	٢٤٠٠٠ف	٢٤٠٠٠ف	١,٧

ملاحظة:

ف = تقديرات الفاو.

المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة في: المصدر نفسه، ص ١٨٧ ـ ٢٢٥.

- عدم تنظيم مواسم الرعي، وترك المراعي مفتوحة تدخلها الماشية في أي وقت.
- عدم العناية بالمراعي وإهمالها زراعياً[٢].

أما المشاكل الأساسية الأخرى التي تواجه الإنتاج الحيواني في لبنان فأهمها[٣]:

- غياب الخدمات المساندة، كالإرشاد في مادة تربية المواشي، والبحث والتعليم،

(٢) عاطف علبي، الثروة الحيوانية في لبنان، ٢ ج (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣)، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٣) Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture [FAO] et Programme des Nations Unies pour le développement, *Etude de reconstruction et de développement de l'agriculture, Liban,* annexe technique 12: «Situation et perspectives du développement des productions animales,» (Beyrouth: 1980), pp. 4-5.

خصوصاً على مستوى المنتج والعمال المتخصصين والتقنيين الوسطاء، والمساعدة البيطرية في الحقل، والتسليف لعمليات تربية المواشي، وغيرها.

- النقص في بنى تجميع الحليب وتسويقه، والمسالخ.
- غياب سياسة قومية، متماسكة ومتواصلة، تهدف إلى تطوير الإنتاج الحيواني.
- غياب التشريعات المتعلّقة بنوعية بعض مستلزمات الإنتاج كالبذار والأغذية المركزة وغيرها، وتلك المتعلّقة بالمنتجات الحيوانية، ولا سيّما الحليب ومنتجاته، أو عدم تطبيقها.
- استيراد الحليب المجفف من الدول الصناعية والمدعوم عند التصدير وبيعه في الأسواق اللبنانية بأسعار إغراقية (dumping).

يفترض تطوير الإنتاج الحيواني تنمية الزراعة العلفية والري ومراكز الطب البيطري، ويتطلب نظام تسليف متكيّفاً، ومحطات أبحاث واختبارات ومعارض، وجهازاً للتسويق وتدابير حماية متوازنة. لكن تدخل الدولة اللبنانية لتطوير هذا القطاع اقتصر حتى عام ١٩٦٧، على خدمات الدراسة والإرشاد التي بقيت تشكو من نقص الوسائل والكادرات (٤٠ مرشداً في عام ١٩٦٩ في كل أنحاء لبنان ولكل النشاطات الإنتاجية الزراعية) ولم تستطع التأثير في الممارسات التقليدية لتربية المواشي[٤].

ب - مكتب الإنتاج الحيواني

في عام ١٩٦٦، أنشىء «مكتب الإنتاج الحيواني» الذي انطلق في بداية عام ١٩٦٧ كجهاز مستقل. فكانت مهمته صياغة سياسات الإنتاج الحيواني ومراقبة تنفيذها، بالإضافة إلى تنمية الإرشاد والأبحاث التقنية والاقتصادية.

في ١٦/٩/١٩٨٣، صدر المرسوم الاشتراعي رقم ٩٧ الذي يقضي بدمج مكتب الإنتاج الحيواني بوزارة الزراعة، على أن يصبح «مديرية الثروة الحيوانية»، وحدّدت المادة ١٦ منه مهامها. لكن المراسيم التطبيقية في هذا المجال لم تصدر قبل بداية عام ١٩٩٣.

وفي تاريخ ٢٠/٦/١٩٩٤، صدر المرسوم رقم ٥٢٤٦ المتعلّق بتنظيم وزارة الزراعة، ومن ضمنها مديرية الثروة الحيوانية التي يتناول موضوعها الفصل الرابع من المرسوم[٥].

---

(٤) أحمد بعلبكي، الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف من الاستقلال الى الحرب الأهلية (بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٥)، ص ١٥٨.

(٥) الجريدة الرسمية (لبنان)، ملحق خاص للعدد ٢٦ (٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٤).

ج ـ الإنتاج اللبناني من اللحوم والحليب

وفي عام ١٩٩٧، كان الوضع كالآتي[٦]:

ـ ينتج لبنان حوالى ١٩ بالمئة من استهلاكه من اللحوم الحمراء، ويستورد حوالى ٨١ بالمئة منه، فهو ينتج ٢٥,٠٠٠ طن سنوياً ويستورد ١٣٣,٠٠٠ طن صافٍ.

ـ ينتج لبنان ٢١٥,٠٠٠ طن من الحليب (بقر وماعز وغنم)، تشكّل ما يقارب ٢٦,٧ بالمئة من حاجته الاستهلاكية التي تبلغ ٨٠٤,٠٠٠ طن سنوياً. وبلغ عدد الأبقار الحلوب في لبنان ٥٣,٠٠٠، ومن المتوقع أن يصبح ٦٠,٠٠٠ في عام ١٩٩٩. فيما تبلغ الكمية اللازمة للاستهلاك المحلي ١٦٠,٠٠٠ بقرة تنخفض إلى ١٠٠ ألف في حال ظلّ لبنان يستورد الأجبان المطبوخة والمعلّبة.

ـ وقد حصلت وزارة الزراعة على قرض أوروبي من البنك الدولي بقيمة ٣,٠٠٠ بقرة حلوب، وزّعت في البقاع. كما حصلت الوزارة على قرض أمريكي بقيمة ٣,٠٠٠ بقرة حلوب، استُلمت منها ٧٥٠ بقرة في بداية عام ١٩٩٨ على أن تستلم الباقي على دفعات قبل نهاية السنة. ويجري توزيع هذه الأبقار على صغار المزارعين في المحافظات الزراعية كافة[٧].

ـ وفي عام ١٩٩٧، باشرت وزارة الزراعة مشاريع تلقيح اصطناعي لتأصيل الأبقار المحلية وتحسين إنتاجيتها من اللحوم والحليب، ويستمر هذا المشروع خلال عام ١٩٩٨.

٢ ـ سياسة الإنتاج الحيواني في مصر

أ ـ السياسات المتّبعة في قطاع الإنتاج الحيواني

أدت السياسات التي اتبعتها الحكومة المصرية خلال السبعينيات والثمانينيات، إلى التوسع في تربية الثروة الحيوانية وإنتاج اللحوم الحمراء. وقد حقق الإنتاج الحيواني نمواً بلغ حوالى ٣,٣ بالمئة في عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢. وارتفع إنتاج المنتجات الحيوانية كافة، وبلغ إجمالي إنتاج اللحوم حوالى ١,٠٣٦ مليون طن في عام ١٩٩٣، منها نحو ٧٨٦,٠٠٠ طن من اللحوم الحمراء، أي ما يشكل ٧٥,٩ بالمئة من إجمالي إنتاج اللحوم، التي حققت معدل نمو قدره ٢,٦ بالمئة مقارنة بعام ١٩٩٢، ونحو ٢٥٠,٠٠٠ طن من لحوم الدواجن التي حققت معدل نمو قدره ٥ بالمئة. وارتفع إنتاج البيض بمعدل ضئيل قدره ٠,٤ بالمئة في عام ١٩٩٣، وبلغ نحو ١٢٨,٠٠٠ طن. أما إنتاج اللبن (من الأبقار

---

(٦) لبنان، وزارة الزراعة، مديرية الثروة الحيوانية، «التقرير السنوي لعام ١٩٩٧».

(٧) مصادر لبنان، وزارة الزراعة، مديرية الثروة الحيوانية، ١٣/٣/١٩٩٨.

والجاموس في شكل خاص)، فقد بلغ نحو ٢,٣ مليون طن عام ١٩٩٣، محققاً زيادة قُدرت بنحو ٢,٢ بالمئة مقارنة بعام ١٩٩٢(٨).

أما سياسات الحكومة المصرية وخطواتها المتبعة لتطوير هذا القطاع فأهمها:

ـ دعم الأعلاف وتوزيعها واللجوء إلى استيراد المزيد من الحبوب لاستخدامها في أعلاف الحيوان، نظراً لعدم توافر المراعي الطبيعية ولمحدودية الأرض الزراعية. علماً أن مشكلة الأعلاف تمثل أهم العوامل المؤثرة في الإنتاج الحيواني، سواء أكانت أعلافاً خضراء (البرسيم) والتي تستلزم مساحات كبيرة لانتاجها على حساب مساحة المحاصيل الشتوية مثل القمح، أو من الأعلاف المركزة التي يتم استيراد جزء كبير من مكوناتها، وعلى الأخص الذرة الصفراء.

الجدول رقم (١٢ ـ ٣)

الإنتاج الحيواني في مصر ومتوسط نموه السنوي بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٤ (بآلاف الرؤوس)

	١٩٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	متوسط الزيادة السنوية (بالمئة)
أبقار	١٩٠٦	٢٩٧٠ف	٢٩٧٧	٣٠٧٠ف	٣,٥
جاموس	٢٣٤٦	٣١٦٥	٣٤٦٦	٣٢٠٠ف	٢,٢
خنازير	٢١	٢٨ف	٢٧ف	٢٧	١,٨
أغنام	١٧٩١	٣٣٨٥	٣٧٠٧	٣٣٨٢(*)	٤,٦
ماعز	١٤٥١	٢٧٥٥	٣٠١٧	٣٢١٠ف	٥,٨

الملاحظات:
(*) = مرجع شبه رسمي.
ف = تقديرات الفاو.
المصدر: جمعنا أرقام هذا الجدول من: المصدر نفسه، ص ١٨٧ ـ ٢٢٥.

ـ إعفاء مشروعات الثروة الحيوانية من الضريبة لفترة طويلة نسبياً، بالإضافة إلى دعم مستلزمات الإنتاج لها، وعدم خضوع إنتاج هذه المشروعات من اللحوم للتدخل السعري من قبل الحكومة.

ـ منح القروض لمشروعات الثروة الحيوانية، حيث تستأثر هذه المشروعات بجزء كبير من القروض، وقد زاد حجمها من ٢٤ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ الى ٢٦٥

(٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، «تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٣،» (نيويورك: ١٩٩٥)، ص ١٩ ـ ٢٠.

مليون جنيه عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، إضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة التي يتقاضاها بنك التنمية لهذه المشروعات.

ويمنح البنك القروض لشراء ماشية إنتاج اللبن وتربيتها من قبل صغار المزارعين، وذلك بضمان الحيوان نفسه مع إجراء التأمين الصحي عليه من خلال صندوق التأمين على الماشية. وقد بلغت أعداد الحيوانات الموزعة على صغار المزارعين من خلال المشروع حوالى ٢٥٠٠ رأس.

أما القروض لمشروعات الثروة الداجنة ـ فقد زاد حجمها من ١٧,٨ مليون جنيه في عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ إلى ٩٢,١ مليون جنيه في عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠.

هذا وقام بنك التنمية من خلال مشروع المزارع الصغير، بمنح قروض لصغار المزارعين لإنتاج البيض تشمل: بطارية فيها ٩٦ دجاجة بياضة (عمر ١٢٠ يوماً) مع العلف اللازم لها لمدة شهر، وتوفير الرعاية البيطرية من خلال المشروع. وقد وضع برنامجاً لسداد ثمن الدجاج والعلف شهرياً مرتبطاً بكمية الإنتاج، بحيث يزيد القسط مع الزيادة في الإنتاج وينخفض بانخفاضه، مع سداد ثمن البطارية على ثلاثة أقساط سنوية من ثمن بيع الدجاج بعد موسم انتاج البيض. وبنتيجة هذا المشروع انخفضت كلفة إنتاج البيض لدى صغار المزارعين مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وسهل تصريف الإنتاج يومياً ببيعه داخل القرية أو في الأسواق القريبة. وقد بلغ عدد البطاريات الموزعة ٢,٢٠٠ بطارية في المحافظات الثلاث التي عمل المشروع فيها.

والجدير بالذكر أن بنك التنمية لم يكن المصدر الوحيد لتمويل مشروعات الدواجن والإنتاج الحيواني، إذ منذ السبعينيات دخلت المصارف التجارية مجال تمويل هذه المشروعات بقروض مدعمة من الدولة تحت اسم مشروعات الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى دعمها كانت نسبة ما يمنح كقرض تعادل ٨٠ بالمئة من تكلفة المشروع، بناء على ما يقدمه المستثمر من مستندات للحصول على هذه القروض. وكثيراً ما كان المستثمر يحصل على ما يوازي ١٠٠ بالمئة من التكاليف، مما أدى إلى دخول الكثيرين من المغامرين أو غير ذوي الخبرة في هذه المجالات نتيجة قيام المصارف بتغطية تكلفة المشروع بالكامل، مع انخفاض تكلفة القروض، ودعم مستلزمات الإنتاج، واعتبار المشروع ذاته الضمان الأساسي لمنح القروض. ولم تمنح هذه القروض لصغار المزارعين، إذ انها كانت تمثل مشروعات كبيرة لا يسمح لصغار المزارعين بدخولها[٩].

ـ تخصيص إدارة للإرشاد الحيواني تابعة للإرشاد الزراعي مهمتها إدخال السلالات

---

(٩) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [الفاو]، تحليل السياسات الزراعية في جمهورية مصر العربية، دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (روما: [الفاو]، ١٩٩٤)، ج ٢: الإصلاحات المؤسسية في قطاع الزراعة في جمهورية مصر العربية، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

الجيدة من الماشية والأغنام والدواجن، وتشجيع المزارعين على زراعة الأعلاف الخضراء، وتوعية المزارعين على الأساليب الحديثة للتربية، ومتابعة تطوير معامل التفريخ البلدية. ويتبع هذه الإدارة أربعة أقسام هي: قسم الماشية والأعلاف، قسم الأغنام، قسم الأرانب والدواجن، وقسم معامل التفريخ البلدية.

ب ـ مشاكل قطاع الإنتاج الحيواني المصري

ـ شهدت الزراعة المصرية أواخر الثمانينيات اتجاهاً متزايداً نحو التحول الى توفير غذاء الحيوان الذي أصبح يستحوذ على أكثر من نصف الموارد الأرضية، على حساب الاستهلاك الإنساني من محاصيل الحبوب التي تتنافس معه على الرقعة الأرضية نفسها، في الوقت الذي يعجز فيه هذا الإنتاج عن توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للإنسان من البروتينات الحيوانية.

ـ إن المزارع التقليدية الصغيرة أكثر كفاءة وأكثر تخصصاً في تربية الحيوان من المزارع التقليدية الكبيرة، وربما يرجع ذلك إلى أن المزارع الصغيرة تستفيد من وفرة العمالة العائلية لديها في أنشطة الإنتاج الحيواني بصورة مكثفة ترفع من قيمة العائد الاقتصادي للعمل العائلي لديها.

ـ عدم وجود نظام محدد للتحسين الوراثي للحيوانات المنتشرة في الحيازات التقليدية وهي الغالبة.

ـ على رغم وجود ما يقارب ٥٠,٠٠٠ قرية مصرية، هناك ٢٠٠ وحدة بيطرية فقط لخدمة هذا العدد الضخم من القرى.

ـ إن النمط الحيازي الشائع للماشية المصرية، والمتمثل في رأس أو رأسين من الأبقار أو الجاموس للمزرعة، يجعل من الصعب نقل تجارب الدول المتقدمة في مجال نظم رعاية الإنتاج الحيواني ودعمه[١٠].

ـ إن الشروط العامة لمنح قروض الإنتاج الحيواني تحتم وجود عدد معين من الرؤوس لا تتوفر غالباً لدى صغار المزارعين، مما أدى إلى نشوء أسلوب طارد لصغار المزارعين للعمل في مجال تسمين الحيوانات وقيامهم ببيعها ليشتريها كبار المزارعين المستوفين لشروط الإقراض في هذا المجال. ونتج من ذلك ارتفاع ثمن العجول الصغيرة التي تربى نتيجة زيادة الطلب على العرض، وتوفر القوة الشرائية من خلال القروض المتاحة لكبار المزارعين، مما أدى إلى رفع أسعار العجول.

ـ أدى دعم القروض والأعلاف اللازمة لتربية الحيوانات وتسمينها، إلى الإقبال الكبير على الدخول في هذا المجال من قبل كثير من كبار المزارعين الذين لا يمتلكون الخبرة

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٨.

الكافية في هذا المجال، اعتماداً على الانخفاض غير الحقيقي في التكاليف المتمثل في الدعم للقروض والأعلاف. وكانت نتيجة ذلك تحقيق ربح لهؤلاء المنتجين، على رغم انخفاض كفاءة التشغيل، هو في حقيقته جزء من الدعم الذي منح لهم، مما أدى إلى ظهور عائد سلبي على المستوى القومي[(١١)].

أما أهم المشاكل التي تواجه قطاع إنتاج الدواجن فهي:

- انخفاض مستوى الأداء التقاني للمزارع نتيجة انخفاض مستوى العمالة الفنية والرعاية البيطرية واستهلاك العلف، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- عدم توافر مستلزمات الإنتاج وأهمها الأعلاف ومكوناتها في بعض الأحيان.
- السياسات السعرية ومحاولات فرض التسعيرة الجبرية.
- انخفاض الكفاءة التسويقية، وعدم وجود بنية أساسية تسويقية، واحتكار تجار الجملة والوسطاء للعملية التسويقية.
- عدم وجود السيولة النقدية لتشغيل المزارع[(١٢)].

٣ ـ سياسات الإنتاج الحيواني في الأردن

تضمنت الأهداف الزراعية لخطة التنمية الثلاثية للحكومة الأردنية (١٩٧٢ ـ ١٩٧٥)، «زيادة الكميات المنتجة من الإنتاج الحيواني». وكان من بين أهداف خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)، «زيادة إنتاج الأعلاف وتطوير المراعي وزيادة مشاريع الإنتاج الحيواني وتوسيعها». كما هدفت خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)، إلى «تطوير المراعي وزيادة إنتاج اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والبيض لسد حاجة السوق المحلي، وزيادة الصادرات وإقامة المزارع المتخصصة بتربية الأغنام وتسمين الخراف والعجول».

وبحسب خطة التنمية (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، يقدّم القطاع العام أعلافاً لمربي الماشية والدواجن بسعر مدعوم يحدَّد وفقاً لإثباتات تتعلّق بحجم القطيع الذي يملكه المزارع. من هذه الأعلاف الذرة والنخالة والشعير، حيث تقوم وزارة التموين بشراء الشعير من المصادر المحلية، وبسعر يزيد بنسبة تتراوح بين ٤٠ بالمئة و١٥٠ بالمئة عن سعر الشعير المستورد، ثم تقوم ببيعه إلى مربي الحيوانات بسعر يقارب سعر الشعير المستورد.

وفرضت الحكومة على مصانع الألبان مزج نسبة من الحليب الطازج محلياً مع حليب البودرة المستورد في تصنيع الألبان، بهدف المساعدة في تسويق الحليب المنتج محلياً.

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٦٩.

هذا وتقدّم الحكومة دعماً غير مباشر للإنتاج الزراعي يستفيد منه الإنتاج الحيواني، وذلك بإعفائه من الضريبة. كما يهتم القطاع العام بالإرشاد والرعاية البيطرية والمطاعيم الخاصة بالإنتاج الحيواني.

وتتألف الثروة الحيوانية في الأردن بصورة رئيسية من الأغنام والماعز البلدي، وبدرجة أقل من الأبقار البلدية والأجنبية والدواجن والماعز الشامي والإبل وحيوانات العمل.

وتعتمد تربية الأغنام والماعز على المراعي الطبيعية بصورة أساسية. ولا تزال الطرق التقليدية في التربية متبعة حتى الآن في تربية الأغنام والماعز والأبقار البلدية. وقد كانت محاولات لاستيراد الأغنام العالية الإنتاجية وتعميم سلالات الماعز الشامي، وكذلك تحسين سلالات الأبقار بإنتاج الأبقار المؤقلمة واستيراد السلالات العالية الإنتاجية. وفي عام ١٩٩٤، بدأت السلطات الأردنية العمل على مشروع لإنتاج الأغنام بالتعاون مع سوريا يقام على أرض مساحتها حوالى ٢٥٠ ألف هكتار في المرحلة الأولى، تصبح في المرحلة النهائية ٤٩٠ ألف هكتار في منطقة حوض حامد الواقع في ملتقى البوادي المشتركة بين الأردن وسوريا والعراق[١٣].

أما التطور الكبير، فقد حدث في مجال تربية الدواجن اللاحمة منها والبياضة، ويتمثل في الزيادة الكبيرة في عدد مزارع الدجاج اللاحم من ٨٧٥ مزرعة عام ١٩٧٧ إلى ١٤٠٣ مزارع عام ١٩٨٦. وقد ارتفعت سعة هذه المزارع من ٤,٣ ملايين طير إلى ١٢,٤ مليون طير في خلال الفترة نفسها. كما ارتفع عدد مزارع الدجاج البياض من ١٤٣ إلى ١٥٥ مزرعة خلال الفترة نفسها. وكانت زيادة كبيرة في سعتها حيث ارتفعت من ١,٣ مليون إلى ٣ ملايين طير، وزاد انتاجها من البيض من ١٨٥ مليوناً إلى ٥٠٠ مليون بيضة سنوياً. كما شمل التطور كذلك زيادة عدد مزارع أمهات دجاج اللحم من ١٥ إلى ٣٥ مزرعة، وارتفع إنتاجها من ٢٨ مليوناً إلى ٩٨ مليون بيضة سنوياً.

وقد واكب التطور في صناعة الدواجن وفروع الثروة الحيوانية الأخرى إنشاء عدد من مصانع الأعلاف المركزة، بلغ مستوى إنتاجها حوالى ٤٤,٠٠٠ طن عام ١٩٨٧. ولكن الأردن لا يزال يعتمد على الاستيراد لسد حاجاته من الأعلاف[١٤].

وحتى عام ١٩٨٩ كان عدد الأغنام في الأردن يتزايد بمعدل ٣٠,٠٠٠ رأس سنوياً. أما الماعز فيتناقص بمعدل ٨,٥٠٠ رأس، ويتزايد الماعز الشامي بمعدلات

---

(١٣) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **التقرير الاقتصادي العربي** (بيروت: الاتحاد: ١٩٩٤)، ص ١٨٣.

(١٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «الزراعة والتنمية في غربي آسيا،» العدد ١٢ (١٩٨٩)، ص ١٥ ـ ١٦.

منخفضة تبلغ ٢١٢ رأساً سنوياً، والبقر الهولندي بمعدل ألف رأس، فيما يتناقص البقر الهجين بمعدل ١,٢٠٠ رأس. وكانت الثروة الحيوانية في الأردن تتألف في عام ١٩٩٤ من حوالى ٢,١٠٠,٠٠٠ رأس غنم و٥٥٥,٠٠٠ رأس ماعز و٤٢,٠٠٠ رأس من الأبقار(١٥).

أما بالنسبة إلى انتاج اللحوم، فكان إنتاج لحوم الأغنام يزيد بمعدل ٧٧ طناً في السنة، يقابلها تناقص في لحوم الماعز بمعدل ٧١ طناً في السنة. ويتجه إنتاج لحوم البقر إلى التناقص بمعدل ١١٦ طناً في السنة، والجمال بمعدل ٦٩ طناً في السنة، أي أن اللحوم الحمراء تتناقص بمعدل ١٨٠ طناً سنوياً.

أما إنتاج الحليب من مختلف المصادر، فكان يتزايد بمعدل ٢,٧١٤ طناً في السنة(١٦). وقد بلغ إنتاج حليب الأبقار في عام ١٩٩٤ حوالى ٩٣,٠٠٠ طن متري، فيما بلغ إنتاج حليب الغنم ٤١,٠٠٠ طن متري، وإنتاج حليب الماعز ٢٦,٠٠٠ طن متري(١٧).

ولتشجيع إنتاج اللحوم الحمراء في الأردن، يجب أن يتوجه الدعم الحكومي إلى مستحقيه، من خلال العمل بالبطاقات التموينية والتقويم الجزئي لأسعار اللحوم المستوردة، وإلغاء احتكار وزارة التموين لاستيراد اللحوم، واتباع سياسة سعرية مناسبة تعمل على تشجيع الاستثمار في هذا المجال. كما يجب تشجيع إقامة المناطق الرعوية وإنتاج الأعلاف الخضراء والمركزة، وتشجيع مشاريع تسمين الخراف، بالإضافة إلى تشجيع المزارعين كافة في منطقة الأغوار والمناطق الشرقية المروية على اقتناء بعض أنواع حيوانات المزرعة.

ولتشجيع تربية الدواجن يجب تنظيم صناعة إنتاج الدواجن بتشجيع إقامة الجمعيات التعاونية لمربي الدواجن، بحيث تقوم بتقديم القروض للمنتجين وبتسويق المنتجات. كما يجب تشجيع القطاع الخاص على إقامة المسالخ الحديثة بما يكفي لتغطية حاجة الأردن والتصدير إلى الخارج، بالإضافة إلى التوقف عن استيراد الدواجن المجمدة إلا عند الضرورة القصوى(١٨).

٣ ـ الإنتاج الحيواني في العربية السعودية

بلغ الإنتاج الحيواني في العربية السعودية عام ١٩٩١ حوالى ٢٩٠,٠٠٠ طن من لحوم الدواجن، و١٧٠,٠٠٠ طن من البيض، و٥٥٠,٠٠٠ طن من الحليب،

---

(١٥) Food and Agriculture Organization [FAO], *Annuaire de la production, 1994,* FAO Statistics Series; 48, vol. 48 (Rome: FAO, 1995), pp. 190 et 193.

(١٦) الاسكوا، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١٧) FAO, Ibid., pp. 216 et 218.

(١٨) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [الفاو]، **السياسات الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية** (روما: [الفاو]، ١٩٩٣)، ص ٦٦ ـ ٦٧.

و٢٠٠,٠٠٠ طن من اللحوم الحمراء. في حين استوردت العربية السعودية في العام نفسه ١٦٣,٠٠٠ طن من منتجات اللحوم. ويعاني قطاع الإنتاج الحيواني في العربية السعودية المنافسة الأجنبية التي لا تزال مهمة على الرغم من الرسوم الجمركية التي تبلغ ٢٠ بالمئة على الدواجن، و١٢ بالمئة على اللحوم الحمراء.

وفي عام ١٩٩١، بدأت الحكومة السعودية العمل على تنمية أعداد الماشية على الأراضي الرعوية الشاسعة التي تغطي نحو ١٢٠ مليون هكتار، فأنشأت في منتصف العام ١٢ برنامجاً لتربية وإخصاب الخراف، و٩ مشاريع لإنتاج الشعير والأعلاف.. كما بدأت بتنفيذ عقد لزيادة عدد رؤوس الماشية في مزرعة ألبان الصافي، التي هي من أكبر مزارع العالم، وتبلغ مساحتها ٢,٥٠٠ هكتار. وبذلك يزداد عدد الأبقار الحلوب حوالى ٢,٧٠٠ بقرة، ويرتفع الإنتاج السنوي للحليب حوالى ٢,٠٠٠ طن[١٩].

وارتفع عدد الأبقار في العربية السعودية من ٢٠٢ ألف عام ١٩٩٢ إلى ٢٠٣ آلاف عام ١٩٩٤، وارتفع عدد الأبقار الحلوب من ٤٧ ألف رأس عام ١٩٩٢ إلى ٥١ ألفاً عام ١٩٩٤. وقد ارتفع عدد الأغنام من ٦,٨٩٠ ألف رأس عام ١٩٩٢ إلى ٧,٢٥٧ ألف رأس عام ١٩٩٤، فيما ارتفع عدد الماعز من ٣,٨٩٩ ألف رأس عام ١٩٩٢ إلى ٤,١٥٠ ألف رأس عام ١٩٩٤.

هذا وارتفع إنتاج حليب الأبقار من ٣٠٩ آلاف طن متري عام ١٩٩٢ إلى ٣٤٥ ألف طن متري عام ١٩٩٤، فيما ارتفع إنتاج حليب الماعز من ٦٤ ألف طن متري عام ١٩٩٢ إلى ٦٨ ألف طن متري عام ١٩٩٤، وحليب الأغنام من ٤٦ ألف طن متري عام ١٩٩٢ إلى ٤٨ ألف طن متري عام ١٩٩٤.

وقد ارتفع إنتاج البيض من ١١٢,٤٤٥ طن متري عام ١٩٩٢ الى ١٢٧,٠٠٠ طن متري عام ١٩٩٤[٢٠].

وخلال عام ١٩٩٥، خطّطت الحكومة السعودية لعشرين مشروعاً في قطاع الإنتاج الحيواني. يهدف المشروع الأول منها إلى إنتاج ١٤,٥ مليون بيضة سنوياً. فيما خُصِّصت ١١ منها لتربية ١٩,٨٠٠ رأس من الأغنام. وخُصِّصت باقي المشاريع لإنتاج ٢٢,٣٤٩ طناً من الأعلاف[٢١].

---

(١٩) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **التقرير الاقتصادي العربي**، ص ٤٤٠ ـ ٤٤١.

(٢٠) FOA, *Annuaire de la production, 1994*, pp. 187 et 225.

(٢١) General Union of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture for Arab Countries, Secretariat General, *Arab Economic Report* (Beirut: The Union, 1996), p. 514.

الفصل الثالث عشر

سياسات التصنيع الزراعي ـ الغذائي

نشأت الصناعة الغذائية من جراء ضرورة حفظ المواد السريعة التلف والضرورية للإنسان. وقد بدأت منذ حوالى سبعة آلاف سنة، عندما أدت ملاحظات تحوّل الحليب المنقول في مطرات مصنوعة من أمعاء الجداء لدى قبائل القوقاز البدائية إلى صناعة الجبنة. ومع الزمن تطوّرت عملية إعداد الأطعمة التي بقيت طويلاً مرتبطة بالنشاط الزراعي والرعوي، وبالتالي منفَّذة في المزرعة، لتصبح في ما بعد صناعية، خصوصاً بعد الاكتشافات الكيميائية والبيولوجية التي أدّت إلى ظهور أولى المشاريع الكبيرة للصناعات الغذائية كمعامل نستله (Nestlé) في أوروبا وسويفت (Swift) في الولايات المتحدة، في القرن التاسع عشر.

وتُحدَّد الصناعة الغذائية كصناعة للاستهلاك الشعبي، وقد زادت أهميتها بعد الزوال التدريجي للاستهلاك الذاتي. حالياً، يجري تحويل أو تصنيع ٩٠ بالمئة من المنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة، و٥٠ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة منها في البلدان النامية[١].

ومن أهم المميّزات الخاصة بالصناعة الزراعية ـ الغذائية، ترابطها الوثيق بالزراعة، مما يشكل ضغوطاً بالنسبة الى المزارع والمحوّل. ولكن هذه الضغوط تختلف من محصول الى آخر ومن بنية الى أخرى وبحسب المناطق. وغالباً ما لا يؤخذ هذا الترابط بالاعتبار عند إقامة المشاريع الزراعية في البلدان النامية، مما يؤدي إلى فشلها حتى ولو كان المشروع جيّد الدرس والتنفيذ على المستوى التقني.

في الواقع لا يمكن الزراعة أن تتطور في غياب معامل تصنّع عوامل الإنتاج المتطور،

---

(١) Jean-Louis Rastoin, «L'Industrie alimentaire mondiale: Vers un oligopole à franges,» dans: Michel Benoit-Cattin, Michel Griffon et Patrick Guillaumont, *Economie des politiques agricoles dans les pays en voie de développement* (Paris: AUPELF, UREG, 1994), vol. 1: *Les Conditions internationales*, pp. 113-114.

كالأسمدة والمبيدات والبذار المحسّنة والأدوات والآلات الزراعية، ومعامل تعالج المحاصيل الوفيرة التي تؤمنها هذه العوامل. مع ذلك، يسود الاعتقاد في البلدان النامية أن التنمية الريفية تعني زيادة الإنتاج الزراعي. ولكن في الواقع إن زيادة الإنتاجية الزراعية لا تحل سوى نصف المشكلة، فالتوسع الاقتصادي الريفي يجمع بين المشاريع الزراعية وبعض نماذج المشاريع الصناعية.

في شكل عام، لم تنجح البلدان النامية، والبلدان العربية منها، بربط التطورين الزراعي والصناعي في شكل يجعل زيادة الطلب الطارئة في أحد القطاعين، تترجم بزيادة العرض في الآخر. بتعبير آخر، أهملت هذه البلدان القطاع الصناعي ـ الزراعي.

التصنيع الزراعي ـ الغذائي في البلدان العربية

شهد قطاع الصناعات الغذائية في الوطن العربي نمواً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الماضية بإسهام كل من القطاع الخاص والعام والتعاوني والمختلط. وفي عام ١٩٩١، بلغ متوسط نصيب الصناعات الغذائية من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في البلدان العربية حوالى ٢٥[٢] بالمئة. وتصل هذه النسبة إلى ٤٠ بالمئة في عدد من البلدان العربية.

ويوجد في البلدان العربية حالياً حوالى ٢٥ ألف وحدة إنتاجية في مختلف فروع الصناعات الغذائية، وتتضمن قطاعات الحبوب والزيوت النباتية والألبان والسكر والحلويات والمعلبات الغذائية وأغذية الأطفال واللحوم بأنواعها، والأعلاف والمشروبات الغازية والعصائر والمياه المعدنية والمقبلات والتمور وغيرها[٣].

وتتفاوت التقنيات المستخدمة في هذه الصناعات من التقليدية التي تتسم بكثافة استخدام اليد العاملة وضآلة الإنتاج، مروراً بالتقنيات نصف الآلية، إلى التقنيات المتطورة، كالتقنيات المستخدمة في صناعة رغيف الخبز وصناعة الألبان. ويسود هذا التباين داخل البلد الواحد، وفي إطار الفرع الصناعي الواحد[٤].

وتتركز الصناعات الغذائية في أربعة بلدان عربية تنتج ما يوازي ٧٢ بالمئة من إجمالي قيمة الصناعات الغذائية العربية، وهي الجزائر وسوريا والعربية السعودية ومصر. وخلال الثمانينيات حقق قطاع الصناعات الغذائية في هذه البلدان معدل نمو قدره ٩ بالمئة سنوياً[٥].

---

(٢) أوراق اقتصادية (الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية)، العدد ٩ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣)، ص ٦٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) فلاح سعيد جبر، معد، «الصناعات الغذائية العربية: الواقع والتحديات والآفاق،» ورقة قدمت الى: *الندوة العربية الأوروبية للصناعات الغذائية*، تونس، ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، ص ١.

(٥) أوراق اقتصادية، العدد ٩ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣).

وقد دعمت بعض الحكومات العربية إنشاء العديد من الصناعات الغذائية فيها، من خلال تقديم القروض والتسهيلات المصرفية والحماية، كما ساهم بعضها مباشرة في إنشاء الصناعات الغذائية، إلا أن القطاع الخاص قد لعب الدور الأساسي في تنمية وتطوير الصناعات الغذائية في الوطن العربي، وبخاصة في بلدان الخليج العربي ولبنان والأردن والمغرب. ويندر أن يوجد برنامج محدد أو خطة تفصيلية للتصنيع الغذائي في البلدان العربية، ويُترَك موضوع التوسع في الطاقات الإنتاجية للمصانع القائمة أو للمشاريع الجديدة إلى مسألة العرض والطلب والسياسة السعرية المتّبعة واحتياجات الأسواق المجاورة، أو لوجود فائض الإنتاج الزراعي[٦].

وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت في هذا المجال لتأهيل الكوادر الفنية، ولإنشاء مراكز الأبحاث والكليات والمعاهد الفنية، لا يزال قطاع الصناعات الغذائية العربية بحاجة إلى الكثير من التطوير، علماً أن كلفة الاستيرادات العربية الغذائية مضافاً إليها تكاليف المستوردات من مواد التعبئة والتغليف والمواد المساعدة في العمليات الإنتاجية قدِّرت (في عام ١٩٩٢) بحوالى ٣٠ مليار دولار سنوياً[٧].

أما أهم الصناعات الغذائية العربية، فهي صناعة طحن وتجهيز الحبوب، وصناعة الزيوت النباتية، وصناعة الألبان، وصناعة المعلبات الغذائية، وصناعة التمور، وصناعة السكر، والمشروبات الغازية والعصائر والمياه المعدنية، وصناعة أغذية الأطفال، وصناعة الحلويات.

١ ـ التصنيع الزراعي ـ الغذائي في الجزائر

منذ عام ١٩٦٣، أطلقت الحكومة الجزائرية عملية استرجاع مصانع الشحوم والمعلّبات الغذائية، وكُثّفت هذه العملية في عام ١٩٦٥. كما أنشئت، بعد تأميم مؤسّسات هذا القطاع، ثلاث شركات قومية:

- شركة إدارة وتطوير مصانع السكر (SOGEDIS).
- الشركة الجزائرية للتعليب (SOALCO).
- الشركة القومية للشحوم (SNCG).

وفي عام ١٩٧٢ جُمِعَت هذه الشركات الثلاث في شركة واحدة هي الشركة القومية لإدارة وتطوير المصانع الغذائية (SOGEDIA)، كمؤسسة قومية ذات طابع صناعي تحت

---

(٦) «تطوير الصناعات الغذائية العربية مرتكز تحقيق الأمن الغذائي القومي،» ورقة قدمت إلى: أسبوع التنمية والاستثمار واستراتيجية الأمن الغذائي العربي والقطاعات المكملة له، طرابلس، لبنان، ١ ـ ٧ تموز/يوليو ١٩٩٦، ص ٨.

(٧) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، «الصناعات الغذائية العربية: أوضاعها ومشاكلها ومرتكزات التطوير،» ورقة قدمت الى: الندوة العربية الأوروبية للصناعات الغذائية، تونس، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ص ٢.

وصاية وزارة الصناعات الخفيفة. ومن بين أهداف هذه الشركة تنمية الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية الزراعية، بإنشاء المصانع الضرورية لتغطية الحاجات المحلية من السكر والشحوم والمعلّبات وتطويرها. وفي الثمانينيات أصبحت هذه الشركة تتضمّن: معملين لتكرير السكر ومعملاً للتقطير؛ ولكن لم تستطع تغطية الحاجات المحلية، خصوصاً أن القدرة على إنتاج الشمندر بقيت محدودة. كما تضمنت معامل للشحوم (الزيت وزبدة المرغرين والصابون) في مناطق مختلفة، بلغت قدرة تصفيتها ١٨٠,٠٠٠ طن، غطّت تقريباً الاحتياجات المحلية، بالإضافة إلى ثلاثة عشر معملاً للتعليب الغذائي، ومعامل مختصة بالبندورة، وقد بلغت قدرة إنتاجها أكثر من ٨٠,٠٠٠ طن(٨).

٢ ـ التصنيع الزراعي ـ الغذائي في تونس

نصّت الخطة الحكومية الخامسة (١٩٧٧ ـ ١٩٨١) لتخفيف تبعية تونس للخارج، على تقوية الزراعات الصناعية الموجودة، وهي الشمندر والدخان والكتان، إضافة إلى إدخال زراعة القطن والصويا. وقد حدِّدت أهداف توسع هذه الزراعات كالآتي:

	١٩٧٦		١٩٨١	
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (طن)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (طن)
الشمندر السكري	٣٠٠٠	٨٣,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٣١٠,٠٠٠
دخان للتدخين	٣,٧٥٠	٣,٣٠٠	٥,٠٠٠	٤,٥٠٠
دخان للنشق	٤٢٠	٩٧٠	٤٥٠	٩٥٠
كتان	٢٠٠٠	٤,٠٠٠	٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠
صويا	—	—	٦٠٠	١,٥٠٠
قطن	—	—	١,٦٠٠	٢,١٣٠
	١١,٠٠٠		٢٢,٦٥٠	

المصدر: François Lery, *L'Agriculture au Maghreb, ou, pour une agronomie méditerranéenne,* techniques agricoles et productions méditerranéennes; 3 (Paris. G.-P. Maisonneuve et Larose, 1982), p. 309

وأدى هذا البرنامج إلى انتشار زراعة الشمندر في مناطق جديدة، كما تطلّب زيادة طاقة مصنع بجا للسكر من ٨٠,٠٠٠ إلى ١٤٥,٠٠٠ طن سنوياً، بالإضافة إلى إنشاء مصنع آخر في المناطق الجديدة.

وشملت الخطة الخامسة تنمية معدّل الاستثمارات التي تضمن المحافظة على إنتاج زيت الزيتون (١٢٠,٠٠٠ طن) وتطوّر الإنتاج السنوي للنبيذ من مليون إلى ١,٢ مليون

(٨) François Lery, *L'Agriculture au Maghreb, ou, pour une agronomie méditerranéenne,* techniques agricoles et productions méditerranéennes; 3 (Paris: G.-P. Maisonneuve et Larose, 1982), pp 308-309.

هكتوليتر، وإدخال وحدات صناعية جديدة لتحويل الحبوب (طحين، خبز، معجّنات غذائية، أطعمة المواشي)، ومعمل جعة ومركز للحليب في سيدي بو علي.

كما تطلّبت الخطة زيادة سنوية لمعدّل إنتاج معمل التعليب تقدّر بـ٨,٣ بالمئة لتغطية الاستهلاك المحلي الذي يزيد بمعدّل ٤ بالمئة سنوياً، ولتصدير الفوائض من رب البندورة التي تقدّر بـ ٥٠٠٠ طن، ومن لب المشمش (٧,٥٠٠ طن)[٩].

أما إنتاج زيت الزيتون، فيعتبر من أهم مصادر الدخل لأكثر من ١٠٠ ألف عائلة تونسية، ويساهم في توفير دخل لأكثر من مليون شخص سنوياً، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه شجرة الزيتون في الحد من عوامل التعرية. وقد بلغ إنتاج زيت الزيتون ٢٦٥ ألف طن عام ١٩٩٢ مقابل ١٥٦ و١٣٠ ألف طن عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ على التوالي. وتُعتبر تونس رابع مصدِّر لزيت الزيتون بعد إسبانيا وإيطاليا واليونان. وقد حققت صادرات زيت الزيتون إيرادات قيمتها ٢٧٠ مليون دولار عام ١٩٩٢، أي ما نسبته ٨ بالمئة من القيمة الإجمالية للصادرات، و٤٠ بالمئة من قيمة الصادرات الزراعية[١٠].

٣ ـ التصنيع الزراعي ـ الغذائي في بلدان الخليج

إن أهم الصناعات الزراعية ـ الغذائية في بلدان المنطقة الخليجية هي صناعة الحبوب، والزيوت النباتية، والألبان، والمعلبات الغذائية، والسكر.

تشمل صناعة الحبوب استلام المواد الأولية من قمح وشعير وأرز وغيرها، وخزنها وإعدادها للتصنيع، ثم توزيعها على وحدات الإنتاج المختلفة. وغالباً ما يتولى القطاع العام مسؤولية استلام انتاج المزارعين من الحبوب وتعويضهم بأسعار مجزية (كالقمح في العربية السعودية)، ثم خزن الحبوب في صوامع خاصة وإنشاء المطاحن والإشراف على التوزيع. ويشترك القطاعان الخاص والعام في حلقات التصنيع المتعلقة بالمطاحن والأفران ومعامل الإنتاج الأخرى القائمة على الحبوب.

وفي الآونة الأخيرة اعتمد معظم بلدان المنطقة سياسة تهدف إلى ايجاد مخزون استراتيجي لسد حاجات الأسواق المحلية لفترة تتراوح بين الثلاثة والستة أشهر.

والجدير بالذكر أن التقانة المستخدمة في هذه الصناعة تتباين بين قديمة ومتطورة، وهي تفتقر إلى اليد العاملة الماهرة. وقد أقام العراق بعض المعاهد المتخصصة في مجال تصنيع الحبوب.

أما صناعة الزيوت النباتية، فتنتشر في العراق والعربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. وتعتمد هذه الصناعة على إنتاج الزيوت من البذور الزيتية

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٠٩.

(١٠) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **التقرير الاقتصادي العربي** (بيروت: الاتحاد، ١٩٩٤)، ص ٣٤٤.

كبذرة القطن وعباد الشمس والسمسم ونواة النخيل وفستق الحقل. ويعتمد العراق على استخدام المواد الأولية المتاحة من البذور الزيتية، مع تعويض نقص الإنتاج الذاتي باستيراد المواد الخام الأولية أو نصف المصنعة، فيما لا تملك الكويت والإمارات العربية المتحدة أي إنتاج محلي من البذور الزيتية، إذ تعتمد استيراد المواد الخام نصف المصنعة. وفي عام ١٩٩٢، بلغت طاقة العراق لإنتاج الزيوت الصلبة ٢٩٠ ألف طن، ولإنتاج الزيوت السائلة ١٤ ألف طن[١١]. ويقتصر عمل مصانعها على التكرير والتصفية والتعبئة. وقد أقامت العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة أعداداً مهمة من معامل إنتاج زيت الذرة، ولكن بقي إنتاجها محدوداً جداً وكلفة إنتاجيتها مرتفعة قياساً الى الأسعار العالمية.

وفي مجال صناعات الألبان، عمل العديد من الحكومات الخليجية على تطوير إنتاج المادة الخام من حليب الأبقار، فسعت الى توفير الخدمات البيطرية، وتحسين السلالات، وإقامة المزارع، وإيجاد مراكز لجمع الحليب وتبريده، وتقديم الإرشاد الزراعي للفلاحين. ولكن بقي الإنتاج دون المستوى الكافي لتغطية الحاجات الاستهلاكية. ومن أهم المنتجات في المنطقة الحليب المبستر والمعقم والأجبان المطبوخة والطرية واللبن والحليب المجفّف والمكثّف والمحلّى والزبدة والقشطة والمثلجات اللبنية. وتتباين مصانع هذه المنتجات بين البسيطة التي تعمل على أصناف محدّدة، والحديثة المتطورة ذات الطاقات الإنتاجية الجيدة، ويعتمد قسم منها على استيراد الحليب المجفّف.

أما صناعة المعلبات الغذائية في المنطقة، فأهمها صناعة تعليب معجون البندورة، خصوصاً في العراق، تليها صناعة تعبئة الخضروات والفواكه والمربيات، ثم عصائر الفواكه، وهي صناعات منتشرة في معظم دول الخليج.

أما صناعة السكر، فنجدها في العراق، وتعتمد على قصب السكر والشمندر السكري المنتج محلياً، كما تقوم بتكرير الخامات السكرية المستوردة. وما زال معظم حاجات المنطقة من السكر مستورداً من الخارج، بما فيها الجزء الأكبر من حاجات العراق[١٢].

أما أهم المشاكل التي تعانيها هذه الصناعات في المنطقة، فهي النقص في الإنتاج المحلي من المواد الأولية وعدم انتظام تسليمها، حيث تتعطّل بعض المعامل عن العمل في مواسم معيّنة. كما أن معظمها يعاني نقصاً في الكوادر الفنية المتخصصة، مما يؤثر سلباً في الإنتاج الذي ما زال دون المستويات المطلوبة لتغطية الحاجات الاستهلاكية المحلية.

---

(١١) جبر، معد، «الصناعات الغذائية العربية: الواقع والتحديات والآفاق،» ص ١٦.

(١٢) نزهة أيوب، **الأمن الغذائي لدول حوض الخليج: دراسة منهجية في التحليل الرياضي لأزمة الغذاء**، إشراف عبد الجليل مرهون (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ص ١١٥ ـ ١٢٣.

٤ ـ التصنيع الزراعي ـ الغذائي في الأردن

أُسِّست في الأردن الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية في عام ١٩٨٣، كشركة مختلطة من القطاعين العام والخاص برأسمال قدره ١٠ ملايين دينار أردني يمثل معظمه قيمة مصانع رب البندورة(١٣). ومن أهم مهمات هذه الشركة في مجال التصنيع الزراعي ـ الغذائي: تصنيع المنتجات الزراعية، وتسويق الإنتاج المصنّع، وإنشاء وإدارة وتشغيل المصانع الخاصة بإنتاج مواد وعبوات تغليف وتعبئة المنتجات الزراعية، وأية صناعات أخرى لها علاقة بتصنيع المنتجات الزراعية ومستلزماتها.

أما تمويل مشروعات هذه الصناعات، فتؤمّنه مؤسسة الإقراض الزراعي. ويعتبر رب البندورة الصناعة الرئيسية في هذا المجال، إذ تستوعب مصانعه كميات كبيرة من البندورة المنتجة سنوياً، وقد كان إنتاجها خلال الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٩) كالآتي(١٤):

السنة	الكمية (بالطن)
١٩٨٢	٢٧,١٨٩
١٩٨٣	٢٧,٠٩٢
١٩٨٤	٣٨,٣٨١
١٩٨٥	٤٥,٤١٣
١٩٨٦	١٩,٠٦٢
١٩٨٧	٤٤,٤٢٦
١٩٨٨	٤٩,١٢٩
١٩٨٩	٦٠,٠٠٠

وفي عام ١٩٩٢، كانت طاقة مصنع الأردن لتكرير الزيت قد بلغت ٢٠ ألف طن سنوياً(١٥)، بالإضافة إلى بعض الصناعات الغذائية الخفيفة كالمخلّلات والمربيات وغيرها التي تستوعب جزءاً بسيطاً من الخضار المنتجة محلياً.

٥ ـ التصنيع الزراعي ـ الغذائي في لبنان

يُعتبر القطاع الصناعي الغذائي اللبناني من أهم القطاعات الإنتاجية في لبنان من حيث عدد المعامل الموجودة وعدد العاملين فيه. وقد أشار المسح الصناعي الذي نظمته وزارة الصناعة والنفط عام ١٩٩٤ إلى وجود ٤,٨٣٨ مصنعاً غذائياً، أي ما يشكل

---

(١٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، «التخطيط الزراعي في الأردن،» (E/ESCWA/AGR/1992/5)، ص ٣٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(١٥) جبر، معد، «الصناعات الغذائية العربية: الواقع والتحديات والآفاق،» ص ١٦.

٢٠,٥٧ بالمئة من المجموع العام لعدد المصانع في لبنان. أما العاملون في هذا القطاع فيشكلون ٢٦ بالمئة من مجموع المستخدمين في الصناعات اللبنانية كافة(١٦).

وخلال عام ١٩٩٦، بلغ عدد المؤسسات المنشأة العاملة في تصنيع المواد الغذائية والمشروبات ٩٠ مصنعاً، وبلغ عدد العاملين فيها ٦٨٧ عاملاً(١٧).

أما المشاكل التي يعانيها هذا القطاع فتختصر بالتالي:

- صعوبة في تأمين المواد الأولية الزراعية من السوق المحلية، من حيث النقص في كمياتها، وعدم تنوعها، وارتفاع أسعارها.
- النقص في اليد العاملة المتخصصة، وعدم وجود برامج أكاديمية تتماشى مع متطلبات القطاع الصناعي الغذائي.
- عدم وجود مواصفات دقيقة في لبنان طبقاً للأنظمة العالمية.
- عدم وجود دراسات موجهة لصالح القطاع الغذائي الزراعي.
- معالجة مؤقتة للمشاكل.
- تدني الاستثمار التقني في هذا القطاع.
- نقص في القروض الصناعية المتوسطة والطويلة الأمد.
- ارتفاع فوائد المصارف التجارية على القروض القصيرة الأمد.
- ارتفاع الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة.
- مواجهة مشاكل جمركية في تصدير الإنتاج الوطني إلى بعض البلدان.
- السماح بتصدير المواد الأولية المحلية إلى الخارج، ومن ثم إعادة استيرادها مصنعة، مما يؤدي إلى فقدانها في السوق المحلي وارتفاع أسعارها.
- ارتفاع كلفة الإنتاج مما يؤثر سلباً في قدرة المنافسة في الأسواق الداخلية.
- المنافسة غير المشروعة من قبل المنتجات المستوردة، وغير المطابقة للمواصفات العالمية من حيث الأوزان والنوعية.

والجدير بالذكر أن وزارة الزراعة اللبنانية تتضمن مصلحة للصناعات الغذائية، تتولى «شؤون الصناعات الغذائية النباتية والحيوانية وتنميتها، ومراقبة تصنيعها وتوضيبها، والاهتمام بشؤون الغذاء والتغذية، واقتراح سبل زيادة إنتاج المواد الغذائية، وتخفيف كلفة الإنتاج والتصنيع»، بحسب المادة ١٠٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٢٤٦ الصادر في ٢٠/٦/١٩٩٤(١٨).

وبحسب المادة ١٠٦ من المرسوم نفسه، تتألف هذه المصلحة من دائرتين:

---

(١٦) نقابة أصحاب الصناعات الغذائية اللبنانية، «دراسة حول أوضاع القطاع الصناعي الغذائي اللبناني،» (دراسة غير منشورة، آذار/مارس ١٩٩٧).

(١٧) **النشرة الإحصائية** (إدارة الإحصاء المركزي، لبنان)، العدد ٩٧/١٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧).

(١٨) **الجريدة الرسمية** (لبنان)، ملحق خاص للعدد ٢٦ (٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤)، ص ١٥.

- دائرة التنمية ومراقبة الصناعات الغذائية.
- دائرة الغذاء والتغذية.

وقد لحظ «برنامج عمل وزارة الزراعة حتى العام ٢٠٠٠» «تطوير التصنيع الغذائي وتأمين التسليفات الضرورية له وحمايته في الفترة الحالية وتوفير الإنتاج الزراعي الذي يتطلبه»، وذلك من خلال «تشجيع اعتماد المصانع على فائض الإنتاج الوطني وإقامة مصانع جديدة تتناسب وحاجة السوق المحلي»، «وتأمين المساعدات والحوافز والإغراءات (تسليف طويل الأمد ـ إعفاءات ضريبية وغيرها) لحث الصناعيين على إقامة مصانع للتصنيع الزراعي».

وتعمل وزارة الزراعة حالياً على وضع آلية عملية تحدد العلاقة بين المزارعين والصناعيين من خلال عقود أو اتفاقات مسبقة بينهم، وتحدد النوعية والكمية والسعر المناسب للطرفين.

كما عملت الوزارة على خفض الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة للصناعات الغذائية وغير الموجودة في لبنان (قرار رقم ٤٩ في ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٧). وتحضر الوزارة حالياً، بالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية (التي تأسست بموجب القرار ٧٤/ ١ في ٢٤/ ٢/ ١٩٩٥)، دراسة للطاقات الإنتاجية الزراعية الصناعية بهدف ربط الزراعة بالصناعات الغذائية.

كما تعمل «المؤسسة اللبنانية للمقاييس والمواصفات» (LIBNOR) التابعة إدارياً لوصاية وزير الصناعة، على مواصفات ومقاييس الصناعات الغذائية، بالتنسيق مع الوزارات المعنية ضمن لجان متخصصة.

هذا وقد صدر عن مجلس الوزراء في أوائل عام ١٩٩٧، قرار يقضي بتقديم حسومات على الفائدة قيمتها ٥ بالمئة للمستثمرين في هذا القطاع من ضمن القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية.

وتعمل وزارة الزراعة حالياً على مشروع قانون يتعلق بإنتاج النبيذ وتداوله، تنشأ منه هيئة تسمى «المجلس الوطني للنبيذ»، تقرر الإجراءات التي يجب تطبيقها على منتجات النبيذ. ويخضع لأحكام هذا القانون:

- إنتاج وبيع العنب المعد لإنتاج النبيذ وسلافة العنب (عصير العنب).
- إنتاج وبيع وتداول النبيذ الفوار والنبيذ العذب.
- جميع أنواع النبيذ المستورد[١٩].

وستنشىء نقابة أصحاب الصناعات الغذائية قريباً، مدرسة خاصة لتخريج الكوادر الفنية للصناعات الغذائية، بالتعاون مع وزارة الزراعة الفرنسية[٢٠].

* * *

(١٩) لبنان، وزارة الزراعة، مصلحة الصناعات الغذائية، ٣/ ٤/ ١٩٩٧.

(٢٠) عاطف ادريس، رئيس نقابة أصحاب الصناعات الغذائية، في: **الاتحاد الاقتصادي** (٢٠ أيلول/ سبتمبر) ١٩٩٧).

في شكل عام، على رغم كون الصناعات الزراعية ـ الغذائية تشكل دافعاً لتحسين الإنتاج الزراعي ومردودية استثمارات الحكومات في مشاريع الري والزراعة، لا نجد في البلدان العربية سوى سياسات خجولة وجزئية في هذا المجال، مهملة نقاطاً مهمة تشكل عوائق في وجه تطوّر هذا القطاع. من هذه النقاط:

ـ إن تنظيم التموين، والمقصود بذلك كل المحيط الزراعي من تربة وماء، وانتقاء الأصناف والنوعيات، والروزنامة الزراعية، والحصاد، والنقل، والتخزين، يجب أن يسبق أي تخطيط أو تنفيذ لإنشاء مصنع.

ـ إن المصنع، مهما كان حجمه لا يمكنه وضع برنامجه استناداً الى الفوائض التي لا تتناسب طبيعتها ونوعيتها وكميتها مع متطلّبات التمويل.

ـ إن بضعة أشهر تسمح بوضع خطة لإنتاج الخضار، ولكن تلزم سنوات لتأمين إنتاج من الفواكه متكيف مع الحاجات الصناعية.

ـ على رغم جهود الصناعيين لتنويع منتجاتهم، تفرض دورة الفصول إكراهات حتمية على التحويل.

ـ إن تدفق الإنتاج السنوي في بضعة أسابيع، وصعوبات نقل المحاصيل السريعة العطب والقابلة للتلف، وتكلفة التخزين، تشكّل ضغوطات حتمية. أضف إليها الظروف المناخية والصحية النباتية التي تبدّل الإنتاج الزراعي بنسب مأساوية.

ـ تختلف نوعية المواد الأولية بين سنة وأخرى، وبحسب الأساليب الزراعية، والحصاد والنوعيات.

ـ في مقابل كل هذا، يتطلّب المستهلك منتَجاً ثابتاً ذا نوعية جيّدة، إرضاءً لرغباته وتنوّع أذواقه.

ـ أضف إلى ذلك أن القدرة الاستثمارية غالباً ما تكون محدودة، والتدريب المتخصّص للمزارعين والعاملين في الصناعة الزراعية ـ الغذائية غير كاف.

إذاً، إن أهم النقاط التي يجب أن تأخذها البلدان العربية بالاعتبار في سياساتها وخططها لصناعة المواد الزراعية ـ الغذائية وتحويلها، هي: تنظيم أسواق التموين على جميع الصعد المحلية والمناطقية والوطنية؛ حصد أو قطف المنتجات المخصّصة للتحويل في مرحلة من النضج مناسبة للمعالجة الصناعية؛ تقليص الفترات التي تفصل الحصاد عن التصنيع، خصوصاً بالنسبة الى المنتجات التي لا تحتمل الانتظار؛ وفي حال عدم إمكانية تقليص هذه الفترات، حماية المنتجات بالتبريد أو التخزين المناسب والمراقَب.

خـاتمـة

إن معظم المحاولات التي قامت بها البلدان العربية حتى اليوم بهدف التنمية الزراعية، لم تستطع القضاء على الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، وبقي تزايد الطلب على الغذاء يفوق تطوّر الإنتاج الزراعي بشكل كبير. اما الأسباب فتعود الى حد كبير الى الثغرات التالية:

١ ـ إن الإصلاحات الزراعية التي قامت بها البلدان العربية بين الخمسينيات والسبعينيات، سواء كانت ذات طابع ثوري إشتراكي كما في مصر وسوريا والعراق والجزائر، أو ذات طابع ليبرالي كما في العربية السعودية والأردن وتونس والمغرب، لم تستطع تقديم الكثير في مجال التنمية الزراعية العربية. فبقيت الزراعة في هذه البلدان بعيدة عن الكفاءة الاقتصادية وتكثيف الإنتاج لأسباب عدة منها: سوء الإدارة، وقلة المتخصصين، والبيروقراطية، والعجز في استعمال التقانة، وإعطاء الأولوية للأهداف السياسية، وتمييز المستهلكين من سكان المدن على حساب المزارعين.

٢ ـ لم تحقق سياسات البحث والإرشاد الزراعي في البلدان العربية النتائج المرجوة منها في ما يخص تقدم القطاع الزراعي، بسبب غياب السياسات السليمة للأبحاث الزراعية، وغياب الخطط المحددة الطويلة والمتوسطة الأجل لتطوير الزراعة تقانياً، وغياب توجيه نظام البحث الزراعي، بالإضافة إلى غياب نظام معلومات وإحصاءات متكامل، وغياب مراعاة احتياجات الفلاحين، وبقاء البحث على المستوى النظري، وصعوبة الربط بين مصادر التقانة الحديثة وأجهزة الإرشاد من القمة إلى القاعدة، والنقص في تعليم المرشدين وفي إعدادهم، وعدم توافر الوسائل التقنية والاقتصادية لهم في أغلب الأحيان. كل ذلك في ظل تفتت إداري للمؤسسات، وعدم الربط بينها، وعدم وجود خطة في الدولة تحدّد أهداف وأدوار كل منها.

٣ ـ يعاني الإقراض الزراعي في هذه الدول مشاكل تمنعه من أداء دوره كمحرّك في إنماء الريف وفي السياسة الاقتصادية الاجتماعية الزراعية، وفي تطوير الزراعة. ومن هذه المشاكل:

ـ النقص في اعتمادات المصارف المتخصصة للإقراض الزراعي، والنقص في القروض التي تقدمها، وعدم توافر فروع لها في المناطق الريفية.

ـ ارتفاع فوائد المصارف التجارية، وبخاصة القروض الزراعية، التي إذا قدِّمت، فبشروط تعسفية ولأمد قصير ومغطِّية ٣٠ بالمئة من معدلات الأرباح بحدها الأقصى، نظراً إلى ارتفاع نسبة المجازفة المنسوبة إلى هذا القطاع.

ـ غياب خطة شاملة للسياسات الإقراضية المؤسسية، بحيث تكون مترابطة مع السياسة الزراعية ككل، ومترادفة مع الخدمات الزراعية الضرورية الأخرى، آخذة في الاعتبار تقدير الاحتياجات. فيكون تدخل المصرف الزراعي في أغلب الأحيان خاطئاً ولا يؤدي إلى النتائج المرجوة. أضف إلى ذلك غياب المراقبة الذي يؤدي الى سوء استعمال القروض الزراعية التي تُستثمَر أحياناً في نشاطات أخرى، استهلاكية في أغلب الأحيان.

ـ سوء توزيع التسليفات، وعدم استفادة فئة صغار المزارعين من الإقراض الزراعي المؤسسي، أو ضعف إمكان وصولهم إليه. فهو يخضع أحياناً لاعتبارات اجتماعية وسياسية تفرضها الفئة الحاكمة على حساب هؤلاء، إذا لم تكن طبيعة الشروط المفروضة لمنحه تحرمهم إمكان الحصول عليه.

ـ سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي، التي غالباً ما تشكل مصاريفها عبئاً يزيد حدّ قدرة هذه المؤسسات على تخفيض فوائد القروض للمزارعين.

ـ استفحال ظاهرة التخلف عن تسديد القروض الممنوحة.

٤ ـ غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان، وعدم تكامل مراحله المختلفة وعدم ترابطها. وسوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح، وعدم اختيار الأسلوب الأمثل لاستغلال الأراضي. وعدم الالتزام أحياناً بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة، وظهور مشكلة ارتفاع الملوحة ومشكلة عدم توافر الصرف في معظم المساحات المستصلحة لكثير من البلدان.

٥ ـ تشكل ندرة الموارد المتجددة للمياه، وغياب الإدارة المناسبة لها، عائقاً أساسياً في متابعة التنمية الزراعية في البلدان العربية، إذ ان متابعة الاستعمال غير المراقَب للمياه الجوفية واستنزافها، وانخفاض كفاية استخدام الري، وضعف فعالية الأجهزة المنوط بها تنفيذ السياسة المائية، وضعف التنسيق في ما بينها، وملوحة المياه، وكلفة تطوير قسم كبير من مصادرها، وبُعد المواقع التي تتوافر فيها عن مواقع الاستغلال، وفي بعض الأحيان

هدر قسم مهم من المياه السطحية التي تصب في البحار، تؤدي إلى نتائج سلبية في هذا المجال.

٦ ـ على الرغم من اختلاف السياسات السعرية الزراعية بين بلد عربي وآخر يمكننا تلخيص أهم ثغراتها بالآتي:

ـ وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الأسعار الزراعية، وتتناول سعر المحصول الواحد من دون ربطه بالأسعار الأخرى، كما تختلف من محصول إلى آخر. وهي بذلك أقرب إلى نظام التسعير منها إلى سياسة سعرية شاملة.

ـ تؤدي السياسة المتنوعة للأسعار إلى دخل متدن للمزارعين الذين تحدّد الدولة أسعار منتوجاتهم، مقارنة بدخل المزارعين الذين تبقى أسعار منتوجاتهم حرة، مما يؤدي إلى انخفاض المساحات المزروعة بالمحاصيل المحدّدة أسعارها، لصالح المساحات المزروعة بالمحاصيل غير المحدَّدة أسعارها.

ـ تتسم هذه السياسات بثبات الأسعار، وبأنها ردود أفعال لاحقة، بحيث لا تتغيّر إلا في حال وجود مشكلة، ويُعمل بالتسعيرة الواحدة فترة طويلة نسبياً، وهي غالباً سياسات وقف ارتفاع الأسعار، مما يكوّن فرقاً كبيراً بين أسعار المنتوجات المحلية المحدَّدة والمثبَّتة من الدولة، والأسعار العالمية لهذه المنتوجات.

ـ إن بعض السياسات السعرية متحيّزة لمصلحة المستهلك والقطاعات غير الزراعية، ولا تأخذ في الاعتبار حتى أسعار الكلفة في ما يخص تثبيت الأسعار، وغالباً ما يكون الأسلوب المتبع لتقدير تكاليف الإنتاج للحاصلات التي تسعَّر وفقاً لهذا الأساس غير موضوعي، إذ لا يستخدم الأصول الإحصائية والأسلوب العلمي، فتكون الأسعار غير مجزية للمزارع، إذ لا يمثل متوسط تكاليف الإنتاج الواقع الفعلي لتكاليف الإنتاج، وبالتالي لا تعبرّ عن السعر الحقيقي.

بالإضافة إلى ذلك، لا توجد أي علاقة بين السياسة العامة للأسعار، وسياسة الأسعار الزراعية، وسياسة الأسعار الخاصة بمستلزمات الإنتاج، مما يؤدي إلى القضاء على دخول المزارعين.

ـ تعكس أحياناً الفروق الواضحة الكبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحدَّدة الرسمية، المخالفات لجميع قواعد السياسة السعرية وقراراتها وعدم الالتزام بها. ونظراً إلى عدم سيطرة الدولة الكاملة على إنتاج المحاصيل كلها التي تتناولها السياسة السعرية، تختلف الأسعار الفعلية وتزيد على الأسعار المحدَّدة.

٧ ـ يعاني التسويق الزراعي العربي مشاكل وعيوباً كبيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب. فقد فشلت منشآت التسويق الزراعي في تحقيق أهدافها، واتسمت بالتضخم والبطالة المقنعة في أجهزتها الإدارية، وبالخسارات في موازناتها، مما جعل منها

عبئاً على الحكومات، ودفع الكثير منها إلى اللجوء مؤخراً إلى إعطاء قوى العرض والطلب حرية أكبر، وتشجيع القطاع الخاص في مجال التسويق الزراعي. ولم تستطع البلدان العربية التخلص من مشاكل التسويق، وبقيت منتجاتها غير قادرة على المنافسة، لأسباب عدة منها: عدم العناية بالمواصفات والمقاييس ومراقبة الجودة، إضافة إلى النقص في البُنى التحتية كوسائل النقل والتخزين والتصنيع، مما يؤثر في كفاية انتقال السلعة من المنتج إلى المستهلك بأقل كلفة وأقل فاقد ممكنين، وعدم القدرة على تصدير المنتجات الى الخارج بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وتقاربه مع نظيره في الدول المجاورة وافتقار الحكومات إلى المتخصصين في هذا المجال، وغياب الأبحاث التسويقية الزراعية أو عدم كفايتها، وعدم التنسيق بين الجهات المعنية بها. كما أن البلدان العربية لم تنجح باستبعاد الوسطاء وأحياناً المحتكرين في العملية التسويقية، مع ما تزيده الأرباح التي يحققونها في الكلفة التسويقية، فضلاً عن أنها لم تعط الأهمية اللازمة لأهداف التسويق الزراعي في خططها التنموية ومشاريعها الزراعية، فَغابت السياسات الواضحة والمستقرة التي تحدد الرؤية المستقبلية لنظام التسويق الزراعي، واقتصرت الخطط في هذا المجال على إقامة بعض المشاريع غير المدروسة من ضمن نظرة شمولية لنظام التسويق.

٨ ـ يُعتبر التوسّع في الإنتاج الحيواني في البلدان العربية محدوداً بسبب فقر المراعي وإهمالها، وفي ظل الأساليب الإنتاجية السائدة في الزراعة. وهو لا يُعتبر كصناعة لها مقوِّماتها الاقتصادية، ويواجه تطوره مشاكل عديدة منها: جزئية سياسات هذه الدول في هذا المجال، وانخفاض إنتاج السلالات المحلية من الحيوانات التي تربى من الحليب واللحوم والصوف، وعدم استخدام الأساليب العلمية في تربية الحيوان في المجتمعات الرعوية، وغياب نظام محدّد للتحسين الوراثي له.

٩ ـ أهملت البلدان العربية القطاع الصناعي ـ الزراعي، ولم تنجح بربط التطوّرين الزراعي والصناعي، على رغم أن الزراعة لا يمكن أن تتطور في غياب معامل تُصنِّع الفائض من محاصيلها. وما زال إنتاج هذا القطاع دون المستويات المطلوبة لتغطية الحاجات الاستهلاكية المحلية لأسباب عدة أهـمّها: النقص في الانتاج المحلي من المواد الأولية، وسوء نوعيتها، وعدم انتظام تسليمها، حيث تتعطل بعض المعامل عن العمل في مواسم معيّنة، فيما تفيض المواد في مواسم الحصاد وتتخطى القدرة الإنتاجية للمعامل، فتتعفّن في المخازن غير المجهَّزة. كما أن هذه المعامل تنقصها الكوادر الفنية المتخصصة.

والجدير بالذكر أن أهم مشكلة تجمع بين كل السياسات التي ذكرنا في شكل عام، هي أنها رغم كونها براقة وواعدة أحياناً على المستوى النظري، لا زالت تواجه الكثير من الصعوبات والعقبات على مستواها التنفيذي، ذلك أنها في غالبيتها سياسات جزئية تأتي كحلـول لمشاكـل معيّنـة، وهـي غير مبنيـة على دراسات حقلية مسبقـة للواقع والحاجات الفعلية.

إذاً على كل بلد من البلدان العربية، أيّاً كانت سياسته الاقتصادية، أن يُحسّن سياسته الزراعية على ضوء دراسات علمية مسبقة لواقع القطاع الزراعي واحتياجاته، كي يستطيع النهوض به إلى المستوى المطلوب. ونظراً لعدم توافر هذا النوع من الدراسات حتى الآن، فلا يمكننا أن نتصوّر اقتراحات خاصة لكل من هذه البلدان، وإنما يمكننا أن نعطي بعض الاقتراحات التي يمكن أن تكون مشتركة بينها.

- على صعيد سياسة البحث الزراعي، يجب من جهة، أن يكون في كل بلد مركز بحث زراعي - اقتصادي، تتم من خلاله تعبئة علماء الزراعة، والتنسيق بينهم في إطار خطة محدّدة لتطوير الزراعة تقانياً، وموجَّهة نحو المشاكل العملية بعيداً عن البحث النظري، ومعتمدة على نظام معلومات وإحصاءات متكامل، ومراعية احتياجات الفلاحين، ومستفيدة منهم في معرفة الأسس التي تعدّل فيها أدوات البحث وتُبنى عليها برامج المستقبل. وذلك عن طريق دراسة نقاط معيّنة في كل منطقة بحسب مميّزاتها، كدراسة كلفات الإنتاج الزراعي، والمردود الزراعي، والأسواق الداخلية والخارجية، إضافة إلى المسح الزراعي.

من جهة أخرى، يجب تشجيع البحث البيوتقاني من أجل إدخال تقنيات زراعية جديدة، واستبدال الزراعات التقليدية القليلة الإنتاجية، بإدخال أصناف جديدة ذات مردود أفضل، تنمّي الإنتاج النباتي والحيواني وتطوّر التحويلات الصناعية الغذائية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعداد مهندسين زراعيين، بتأمين منح لهم للتدرّج في مختبرات ومراكز أبحاث زراعية في بلدان متقدمة في هذا المجال، كفرنسا وهولندا وإيطاليا والولايات المتحدة، وإنشاء معاهد للأبحاث الزراعية في كل المناطق، مجهَّزة بمختبرات متعددة التكافؤ وبالتجهيزات الضرورية المختلفة، شرط أن يدير هذه المعاهد والمختبرات مهندسون زراعيون أكفاء متدرجون في الخارج.

كما تجب زيادة القنوات التي تنتقل بواسطتها نتائج الأبحاث إلى التطبيق العملي وتطويرها، مع تعميمها على أكبر قدر ممكن من المزارعين.

وعلى صعيد الإرشاد الزراعي الذي لا يمكن فصل سياسته عن سياسة البحث الزراعي، وبما أن هذا الأخير هو مموِّل الأول بالمعلومات والتقنيات، بهدف تحسين الإنتاجية وتخفيض الكلفة وزيادة قدرة المنتجات التنافسية، على كل دولة أن تحسّن فعاليّة خدماتها، وأن تتلافى التغييرات المتكررة للبرامج، باعتماد سياسة قومية في مادة الإرشاد تأخذ في الاعتبار الموارد المحلية والتوجيهات القومية وقدرة اندماج المزارعين، وتتضمّن أنظمة متابعة وتقويم لتحسين أثر الإرشاد ومردوديته.

ويمكن أن يكون النظام الإرشادي نظاماً تعاونياً بين المؤسسات الزراعية وبين وزارة

الزراعة، على مثال النظام الإرشادي الأمريكي الذي يُعرَف قانوناً بالإرشاد الزراعي التعاوني، وهو يعمل على الشكل التالي[1]:

ـ توجد هيئة للإرشاد في كل ولاية وكل إقليم، وكذلك توجد هيئة له في وزارة الزراعة الأمريكية، وترتبط جميع هذه الهيئات بعضها ببعض باتفاقيات تتماشى مع قانون سميث ـ ليفر الأساسي[2]. وللمؤسسة المتعاونة في الولاية الحق في تنظيم إدارة خاصة لرعاية الإرشاد الزراعي والاقتصاد المنزلي في الولاية، وقد تكون هذه المؤسسة في بعض الولايات هي جامعة الولاية أو كلية الزراعة فيها. ويكون عميد كلية الزراعة في الولاية هو أيضاً مديراً للإرشاد فيها، وإلا فيكون مدير الإرشاد مسؤولاً أمام العميد. وتُنظَّم هيئة الإرشاد في الولاية بحيث تساعد هيئات الإقليم على القيام بوظائفها. ومن مسؤولياتها: تنظيم العمل ليعطي أكبر قدر من الكفاية، اختبار الموظفين، التدريب والإدارة، تحديد السياسات وتنفيذها، تطوير البرامج ووضع الخطط لتحقيق أهداف وأغراض كل منها، تقويم فعالية التنظيم والعمل وعرض ذلك على الجمهور، ترتيب الاعتمادات لتمويل العمل وإقامة علاقات مرضية بين الكلية والفرق المتعاونة في الإقليم والاحتفاظ بهذه العلاقات، ورفع تقارير للمسؤولين وللجمهور. ويقوم الاختصاصيون في هيئة الولاية بتزويد العاملين في الإقليم بتطوّرات الأبحاث وتفسير المعلومات حتى يمكن تطبيق كليهما تطبيقاً يؤدي الى تحسين المزرعة والمنزل والأحوال في الريف، وهم غير مسؤولين عن الأعمال الإدارية، بل كل أعمالهم فنية.

إذاً، تتكوّن هيئة الولاية من موظفين ذوي اختصاص إداري ومسؤولية إشرافية، ومن موظفين فنيين ومن مكاتب مساعدة.

أما هيئة الإرشاد في الإقليم، فتعمل على تطوير برنامج يجمع بين معرفة ومهارة السكان المحليين، وبين المعرفة التي تصل من الكلية عن طريق الأبحاث التي تُجرى فيها.

---

(١) لنكولن دافيد كلسي وكانون تشايلز هيرن، **الإرشاد الزراعي**، ترجمة محمد المعلم (القاهرة؛ نيويورك: فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٣)، ص ١٦ ـ ٢٢.

(٢) صدر هذا القانون عام ١٩١٤، وهو يعتبر الأساس الذي بُني عليه نظام الإرشاد الزراعي التعاوني في أمريكا، وينص هذا القانون على إنشاء نظام إرشاد زراعي تتعاون فيه الكليات الزراعية، التي تتلقى معونة طبقاً لقانون «منح الأراضي» الصادر في عام ١٨٦٢، مع وزارة الزراعة الامريكية، وذلك لتيسير نشر المعلومات العملية المفيدة التي تتصل بالزراعة والاقتصاد المنزلي، وتشجيع تطبيقها. ويتضمن الإرشاد الزراعي التعاوني، بحسب نص هذا القانون، تزويد *الأشخاص غير الملتحقين بالكليات الزراعية في مختلف القرى* بالإرشادات العملية في الزراعة والاقتصاد المنزلي، ويتحتم ـ طبقاً لهذا القانون ـ أن يكون الإرشاد الزراعي ذا صبغة تعاونية. وتمنح الحكومة الاتحادية كل ولاية مبلغ عشرة آلاف دولار في السنة لا يمكن زيادتها إلا إذا خصصت الولاية أو أية هيئة أو فرد فيها مبلغاً يساوي الزيادة المطلوبة، على ألا تصرف منحة الحكومة الاتحادية في الإيجار أو شراء العقارات أو التدريس في الكليات أو القطاعات الزراعية أو المطبوعات في ما يزيد على ٥٠ بالمئة. انظر: المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١.

وعلى هذه الهيئة تقع مسؤولية إدارة العمل في الإقليم بالاشتراك مع هيئة الإرشاد في الولاية، ومسؤولية تحديد البرامج والموافقة على الخطط والأشخاص وتحديد الميزانية، وتوفير الأموال المحلية اللازمة لتمويل البرنامج وتنفيذ الخطط المتّفق عليها. وقد تكون هيئة الإرشاد في الإقليم غير حكومية، أو قد تكون الهيئة الحاكمة نفسها.

وتعمل هيئة الإرشاد الزراعي القومي في وزارة الزراعة ما لا يتيسر للإرشاد الزراعي في الولايات عمله. فهي تعبىء وتحضر موارد وزارة الزراعة ليستخدمها الإرشاد الزراعي للولايات. وهي التي تعتمد المشروعات التعاونية التي تتطلب أموالاً من الحكومة المركزية، وتطلع الشعب على برامج الولايات ومقدار التقدم في تنفيذها. ونظام العمل فيها لا يختلف كثيراً عن نظام العمل في هيئات الإرشاد الزراعي للولايات، ولها مدير مسؤول أمام وزير الزراعة.

باختصار، يعمل الإرشاد الزراعي الامريكي عن طريق ثلاث وحدات كبرى: وحدة للإقليم، ووحدة للولاية، ووحدة للدولة كلّها.

ولكل وحدة منها شكلها التنظيمي الذي يتناسب وعملها، ويتفق والتشريع الصادر بإنشائها، والمبادىء التي يسير عليها المعهد الزراعي الذي يشرف عليها أو يرعاها. والخدمة الإرشادية هي فرع من نظام الكليات الزراعية، اتّسع ليتضمن التعاون مع الناس في الإقليم.

ويعمل الإرسد الزراعي في ميدانين رئيسيين، هما الزراعة والاقتصادات المنزلية. ويختص المرشدون الزراعيون بشؤون الزراعة، ويعملون غالباً في مشاكل الإنتاج والتسويق بالاشتراك مع اتحادات السلع والأفراد. ويتميّز عمل مرشدات التجارب المنزلية بتدريب واستخدام أعداد كبيرة من القائدات المحليات اللواتي ينقلن الموضوعات الفنية والمهارات إلى جماعاتهن. وتساهم المرشدات أحياناً في معالجة مشاكل المجموعات والمشاكل العامة. وفي بعض الولايات تعمل النوادي الريفية تحت إشراف ومسؤولية المرشد الزراعي ومرشدة الإيضاح للتجارب المنزلية.

ويعود أمر توسيع الأنواع المختلفة للعمل الإرشادي أو الاحتفاظ بها، واستعمال الاختصاصيين في الإقليم، إلى سياسة الولاية والاعتمادات الممكنة والإجراءات الإدارية التنظيمية.

ومهما يكن نوع المنظمة، ومهما تتغيّر الإجراءات، فإن مبادىء بناء البرنامج والتعليم الإرشادي ثابتة وتُطبّق.

ـ على صعيد الإقراض الزراعي، يجب أن تتخذ البلدان العربية إجراءات عدة لتحسين خدماته وفعاليته كمحرّك للتنمية الزراعية، مثل زيادة أعداد قروض التجهيزات، ومنح أسرع للقروض، والتعرّف على الوضع الريفي من خلال مكاتب محلية وزيارات

القرى، واتباع أنظمة ضمانات أكثر ضماناً مستندة خصوصاً إلى تجمّعات المزارعين، وتعاون وتنسيق مع المؤسسات الريفية، ومتابعة أفضل للملفات، وتحسين تدريب العاملين في مجال الإقراض الزراعي.

وعلى مصارف الإقراض الزراعي أن تمنح قروضاً بفوائد مخفَّضة. أما مصادر تمويلها، فيمكن أن تكون صناديق الادّخار الريفية، التي يمكن خلق شبكة لها تجتذب الادخار النقدي وتحوِّله قروضاً للأمد المتوسط والطويل لتمويل الاستثمارات الزراعية، على مثال البلدان المتقدمة التي تعود شبكة صناديق ادخار بعضها الى القرن التاسع عشر كبريطانيا (Saving Post)، وألمانيا (Sparkassen)، وفرنسا حيث تعود هذه التجربة إلى عام ١٨١٨.

- وفي ما يخص سياسات الري، يجب أن تتخذ البلدان العربية بعض التدابير الأساسية في المجالات التالية:

الاستخدام الفعّال للمياه في الري، كوضع أنظمة متابعة وتقويم، وتلقّي معلومات من المستخدمين، ووضع تدريبات مختصّة في إدارة أعمال الري لخدمة المجموعة، ومتابعة البحوث ودعم خدمات الإرشاد في هذا المجال، بالإضافة الى جمع أمثلة ممارسات فعّالة ومثمرة في الزراعات المطرية ونشرها.

وفي مجال فيض المياه وملوحتها وصرفها، من الضروري مراقبة مستويات طبقات المياه الجوفية منذ بداية كل مشروع، لوضع الأجراءات التصحيحية قبل أن تنخفض نوعية التربة. وفي الزراعات المطرية، يجب تأمين التصريف السطحي لمنع الفيض المؤقّت وغمر المنخفضات الأرضية، وفي الزراعات المروية يجب اللجوء إلى الصرف الاصطناعي.

وفي مجال إدارة الموارد المائية ونوعيتها، يجب تنفيذ برامج مراقبة تهدف إلى تقويم نوعية مياه الري وعواقبها، ووضع استراتيجيات تهدف إلى تقليص تلوّث المياه الناتج من النشاطات الزراعية بأقصى مقدار ممكن. كما يجب وضع استراتيجيات وخطط على المستوى القومي تحدّد إطاراً منطقياً للاستخدام الزراعي للمياه المعالجة ولمياه الصرف.

وفي مجال مشاريع الري الصغيرة التي تقوم بها المجموعات المحلية أو الأفراد، يجب أن تكون تنميتها مبنية على تعليمات تقنية مناسبة، فتضع الحكومات سياسات وبرامج قومية لتنفيذها في إطار خطة التنمية الريفية، وتدعم قدرة المزارعين على تنفيذها واستغلالها.

- أما في صياغة السياسات السعرية الزراعية، فيجب أن تأخذ البلدان العربية في الاعتبار الأمور التالية:

التوفيق بين الحاجة إلى توفير الأغذية للمستهلكين بأسعار منخفضة، وعدم الإفراط

في خفض أسعار المنتجين أو الحوافز المقدمة لهم؛ تأمين حدّ أدنى مضمون من الأسعار للمنتجين؛ وضع عدد من المعايير الاقتصادية في الاعتبار، كتوقعات الطلب والأسعار اللازمة لتحقيق الزيادة المطلوبة في الإنتاج، بما في ذلك الأسعار النسبية واتجاهات الأسعار الدولية والتغيرات التي تطرأ على تكاليف الإنتاج؛ ارتباط الأسعار بالاقتصاد الكلي؛ دعم مستلزمات الإنتاج أو توفير دعم للمنتجين؛ توزيع الدخول في قطاع الزراعة بتعزيز سياسات الأسعار بتدابير أخرى موجّهة إلى صغار المزارعين، كالائتمان النظامي الخاضع للإشراف والمخصَّص لصغار المزارعين، والاستثمارات العامة الموجَّهة إلى تلبية ما يحتاجون إليه من طرق ريفية والحصول على الأغذية المدعومة، والأهم الاهتمام بما ينتجه صغار المزارعين أولاً عند اتخاذ قرار في شأن السلع التي يغطيها برنامج التدخّل في الأسعار. وبما أن الحكومات تنفّذ سياسات التسعير الزراعية من خلال أجهزة التسويق المعنية، يجب أن توفر سياسات الأسعار الزراعية الإطار الشامل لعمل هذه الأجهزة المعنية المختلفة، وأن يحدَّد بوضوح الدور الذي تلعبه أجهزة التسويق في الاستقرار الموسمي للأسعار.

- وعلى صعيد سياسات التسويق الزراعي، يجب أن تعمل البلدان العربية على إنشاء سوق عربية مشتركة، تؤدي إلى تحوّل الدول الأعضاء إلى مبدأ التخصص في الإنتاج على مستوى المنطقة ككل، مما يحدّ من هدر الموارد الزراعية والمالية، ويساعد على وصول المنطقة إلى الاكتفاء الذاتي. كما يجب أن تتخذ البلدان العربية بعض التدابير الأساسية لتأمين تصريف الإنتاج: جعل الزراعة العربية قادرة على المنافسة من خلال زيادة إنتاجيتها وخفض تكاليفها وتحسين نوعيتها، وذلك من خلال تحقيق الاقتراحات الواردة أعلاه، في مجالات البحث والإرشاد والإقراض والري؛ وضع خطة لتنظيم عملية الإنتاج الزراعي، باعتبار أن الإنتاج هو المحدِّد الأول لعملية التسويق، فتُحدَّد المساحة المخصَّصة زراعتها من كل محصول ضماناً لتنوّع الإنتاج، وتُحدَّد مواعيد الزراعة في المناطق المختلفة بحيث يُضمن تدرّج الإنتاج إلى التسويق الزراعي. وتُخفَّض المساحات المخصصة للمحاصيل التي يصعب تصريفها وتُستبدَل بمحاصيل أخرى قابلة للتصنيع أو التخزين، على أن تراعي هذه الخطة المحافظة على مستويات دخول المزارعين؛ الحد من استغلال المزارعين من قبل قلّة احتكارية؛ اتباع نظام مرن للرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية المستوردة، بحيث تخضع هذه الرسوم لتغييرات بحسب معطيات التكاليف والأسعار المحلية، التي يجب أن تُزوَّد بها وزارات الزراعة ووزارات الاقتصاد بانتظام من قبل مركز الأبحاث الزراعي الاقتصادي؛ تأمين سوق أكيد ومنتظم للإنتاج الزراعي من خلال الحث على إنشاء مصانع زراعية - غذائية ومصانع تحويل وتجفيف؛ اتخاذ تدابير مالية وضريبية تساعد أو تشجّع شركات التصدير على اقتناء وسائل نقل مبرَّدة؛ تضمين نظام الإرشاد الزراعي الإرشاد المتعلّق بالتقنيات الجديدة للتوضيب والتعليب.

- في ما يخص الإنتاج الحيواني، يجب أن تنفِّذ البلدان العربية خططاً متكاملة لتنمية الثروة الحيوانية، تتضمّن عمليات المحافظة على المراعي وتطويرها وتسميدها، وتوفير المياه

فيها بحفر الآبار، وإقامة تجهيزات لسقي الحيوانات، وإنشاء المرافق البيطرية لمعالجتها ومساعدتها على مقاومة الأمراض، وإنشاء مراكز البحوث والإرشاد الخاصة بالحيوانات والمراعي.

ـ وعلى صعيد سياسات التصنيع الغذائي يجب أن تسعى البلدان العربية إلى تعزيز هـذا القطاع وتشجيعه، وتنظيم أسواق تموينه بالمـواد الأولية، وتأمين المنتجـات المناسبـة للتحويل، وحمايتها بالتبريد أو التخزين المناسب، وتقليص الفترات التي تفصل الحصاد عن التصنيع للمنتجات التي لا تحتمل الانتظار.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية في البلدان النامية يجب أن تمتد إلى ما هو أبعد من المسائل الفنية المتعلقة بإدارة الموارد، لتعالج المسائل المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية والسياسية لفقراء الريف. كما يجب أن تتضمن قطاعات خارج الزراعة لإتاحة فرص أوسع للعمل بأجر، وإلا فلن تكون هذه الاستراتيجيات قابلة للاستمرار.

إلا أن هذه السياسة الزراعية، المقترحة بخطوطها العريضة، وكذلك الأمر بالنسبة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي يقترحها سوانا، والتي من شأنها المساهمة بالنهوض الاقتصادي والاجتماعي العربي، يلزمها حكومات مسؤولة، ومجالس نيابية وقوى سياسية تحاسب؛ بمعنى آخر، هي بحاجة لتحوّلات سياسية عميقة تفسح المجال للشعوب العربية، للتأثير بالسبل الديمقراطية، في القرارات الاقتصادية والاجتماعية، وفي طرق تنفيذها. فعندذاك توضع البلدان العربية حقيقةً على سكة التنمية، فتكتسب السياسات الزراعية والصناعية والمالية والاجتماعية وسواها، الجدية والصدقية اللازمتين.

غير أن هذا النوع من التحوّلات السياسية يبدو وكأنه ممنوع على الوطن العربي، في حين أن مناطق العالم قاطبة تشهد، أقله منذ الثمانينيات، تحوّلات سياسية واقتصادية واجتماعية تفسح المجال للشعوب لاسترداد حقها في تقرير مصيرها على المستويات كافة.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، عبد الله. **المسألة السكانية وبنية المجال العربي: دراسة توثيقية تحليلية نقدية.** بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩١. (دراسات المجال العربي؛ ١)

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. **التقرير الاقتصادي العربي.** بيروت: الاتحاد، ١٩٩٤.

الأردن، وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر. **القطاع الزراعي.** [عمان]: الدائرة، ١٩٦٦.

الأمن الغذائي العربي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣.

أيوب، نزهة. **الأمن الغذائي لدول حوض الخليج: دراسة منهجية في التحليل الرياضي لأزمة الغذاء.** إشراف عبد الجليل مرهون. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

بعلبكي، أحمد. **الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف من الاستقلال الى الحرب الأهلية.** بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٥.

ـــــــ. **المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر.** بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٥.

البنك الدولي. **استراتيجية لإدارة المياه في الشرق الأوسط وشمال افريقيا**. واشنطن، دي سي: البنك، ١٩٩٤. (اتجاهات في التنمية)

ــــــ. **من الشحة الى الأمن، تفادي حدوث أزمة مياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**. واشنطن، دي سي: البنك، ١٩٩٥.

حماد، مجدي. **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٢)

حمزة، حسن حمزة. **إمكانية التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية**. [السعودية]: وزارة الزراعة والمياه، ١٩٧١.

خياط، كمال محمد سعيد. **القطاع الزراعي في العراق، مسح شامل لموارده وتقييم أساليب تنميته**. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٠.

دار الأفق للنشر والتوزيع، إدارة الأبحاث والنشر. **أضواء على منجزات التنمية في المملكة العربية السعودية**. السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٥.

ــــــ. **لمحات عن ثوابت السياسة السعودية**. السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٩٩٥.

الداهري، عبد الوهاب مطر. **السياسة الزراعية، اقتصاديات الإصلاح والتعاون الزراعي**. بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٧.

زغيب، كميل. **العودة الى الجذور، علوم زراعية للتطبيق العملي**. بيروت: بوبلي ستار، ١٩٨٨.

زين الدين، علي. **الزراعة في لبنان: واقعها وآفاق تطورها: دراسة ميدانية في الجنوب اللبناني**. بيروت: دار النصر، ١٩٩٤.

السعودية. **نظام الأراضي البور**. مكة المكرمة: مطبعة الحكومة، ١٩٧٢.

طنطيش، جمعة رجب. **الإمكانات الزراعية في العالم الاسلامي ووسائل توظيفها**. مالطة: مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩١.

عبد السلام، محمد السيد. **الغذاء لسبعين مليوناً، تحدي الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

العراق، وزارة الإصلاح الزراعي. **قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته والأنظمة والتعليمات والبيانات الصادرة بموجبه والقوانين ذات العلاقة به**. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٥.

العراق، وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الإعلام العامة. **قانون الإصلاح الزراعي**. بغداد: [د.ن.]، ١٩٧٠.

علبي، عاطف. **الثروة الحيوانية في لبنان**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣. ٢ ج.

العلي، أحمد ابراهيم. **الأطماع الصهيونية في المياه اللبنانية**. بيروت: دار صادر، ١٩٩٣.

العمروسي، أنور. **شرح قوانين الإصلاح الزراعي بالقرارات المفسرة والتعديلات الأخيرة**. [د.م.]: دار الفكر الحديث، ١٩٦٦.

ـــــ. **قواعد وإجراءات الإصلاح الزراعي وطبيعة قرارات لجان الفصل في المنازعات الزراعية واختصاصات الجمعيات التعاونية الزراعية**. الإسكندرية: مطبعة دار الثقافة، ١٩٦٦.

كلسي، لنكولن دافيد وكانون تشايلز هيرن. **الإرشاد الزراعي**. ترجمة محمد المعلم. القاهرة؛ نيويورك: فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٣.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]. **أوضاع ومشاكل القوى العاملة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا**. عمان: اللجنة، ١٩٩٠. (دراسات أسواق العمل؛ ٤)

المسألة الزراعية وأزمة النظام في تونس. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [الفاو]. **تحليل السياسات الزراعية في جمهورية مصر العربية**. روما: [الفاو]، ١٩٩٤. (دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية)

ج ١: **برنامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في قطاع الزراعة في جمهورية مصر العربية**.

ج ٢: **الإصلاحات المؤسسية في قطاع الزراعة في جمهورية مصر العربية**.

ـــــ. **حالة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٥**.

ـــــ. **سياسات الأسعار الزراعية: القضايا والمقترحات**. روما: [الفاو]، ١٩٨٩.

ـــــ. **السياسات الزراعية في جمهورية مصر العربية**. روما: [الفاو]، ١٩٩٣. (دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية)

ـــــ. **السياسات الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية**. روما: [الفاو]، ١٩٩٣.

النجفي، سالم توفيق. **اشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

وادي العطية، عبد الحسن. **الإصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية**. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٥.

دوريات

أبو سيف، عطا الله. «اسرائيل والمشاريع المائية في فلسطين المحتلة.» **العلم والتكنولوجيا**: العددان ١٧ ـ ١٨، تموز/ يوليو ١٩٨٩.

ادريس، عاطف. في: **الاتحاد الاقتصادي**: ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧.

أوراق اقتصادية (الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية): العدد ٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

الثنيان، عبد الله ثنيان. «تسويق منتوجات الإحساء الزراعية.» **مجلة كلية الزراعة** (جامعة الرياض): العدد ٣، ١٩٧٤.

الجريدة الرسمية (لبنان): العدد ٢٥، ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٤، والعدد ٢٦، ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٤.

الحلبي، نجلاء (معد). «الموارد المائية في المملكة المغربية واستخداماتها.» **العلم والتكنولوجيا**: العددان ١٧ ـ ١٨، تموز/ يوليو ١٩٨٩.

الحوت، رفقة (معد). «مصادر المياه واستخداماتها في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.» **العلم والتكنولوجيا**: العددان ١٧ ـ ١٨، تموز/ يوليو ١٩٨٩.

خطاب، أحمد فخري وزينب عبد الرحمن الغرابلي. «السد العالي وحماية مصر من الجفاف: الانجازات والآثار الجانبية.» **العلم والتكنولوجيا**: العددان ١٧ ـ ١٨، تموز/ يوليو ١٩٨٩.

«الروزنامة الزراعية، تطبيقها يمنع المضاربة على الانتاج اللبناني.» **النهار** (الملحق): ٣/ ٤/ ١٩٩٦.

سلامة، الياس. «المصادر المائية في الأردن وأهميتها التنموية.» **العلم والتكنولوجيا**: العددان ١٧ ـ ١٨، تموز/ يوليو ١٩٨٩.

سلامة، أنطوان يوسف. «ابراهيم عبد العال ومشروع تجهيز نهر الليطاني.» نص قدم على طاولة مستديرة أقيمت حول المهندس الكبير الراحل ابراهيم عبد العال في كلية الهندسة في الجامعة اليسوعية. **السفير**: ٢٥/ ١/ ١٩٩٤.

السويلم، توفيق عبد العزيز. «معضلة التسويق الزراعي.» **تجارة الرياض**: العدد ٣٧٥، ١٩٩٣.

العبد الله، حسين. «مياه العاصي بين لبنان وسوريا.» **النهار**: ١٥/ ٢/ ١٩٩٦.

مسعد، عبد الرحيم. «الموازنة المائية والمياه البيئية في الأردن.» **العلم والتكنولوجيا**: العددان ١٧ ـ ١٨، تموز/ يوليو ١٩٨٩.

ملص، حسان (معد). «مصادر المياه واستخداماتها في المملكة العربية السعودية.» **العلم والتكنولوجيا**: العددان ١٧ ـ ١٨، تموز/ يوليو ١٩٨٩.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. «استعمال المياه للأغراض الزراعية ومؤشراتها المستقبلية وترشيد استخدام الموارد المائية في الوطن العربي.» **العلم والتكنولوجيا**: العددان ١٧ ـ ١٨، تموز/ يوليو ١٩٨٩.

النشرة الإحصائية (إدارة الإحصاء المركزي، لبنان): العدد ٩٧/ ١٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧.

النهار: ١٢/٦/١٩٩٣؛ ٢٢/٩/ ١٩٩٤، و١٢/٦/١٩٩٧.

وثائق

الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]. «التحليل الاقتصادي للمشاريع الزراعية (دراسة حالة مشروع ٣٠ تموز كمثال تطبيقي).» (بغداد: ١٩٨٦).

السعودية. «الملف الإعلامي عن اليوم الوطني السعودي.» (١٩٩٤).

ـــــ، وزارة الإعلام. «المملكة العربية السعودية في المحيط الدولي.» (١٩٩٤).

لبنان، وزارة الزراعة، مديرية الثروة الحيوانية. «التقرير السنوي لعام ١٩٩٧.»

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]. «التجارة البينية للسلع الزراعية في منطقة غربي آسيا.» (١٩٩٣).

ـــــ. «تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٣.» (نيويورك: ١٩٩٥).

ـــــ. «التنمية الريفية في العراق، الدروس المستفادة.» (١٩٨٩).

ـــــ. «مراجعة وتقييم لأوضاع الزراعة والغذاء في العالم العربي للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥.» (١٩٨٧).

ـــــ، شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو. «إعادة تأهيل القطاع الزراعي في لبنان: الإقراض الزراعي.» (E/ESCWA/AGR/1993/4).

ـــــ. «التخطيط الزراعي في الأردن.» (E/ESCWA/AGR/1992/5).

ـــــ. «الحالة الراهنة للتسويق الزراعي في الأردن ومجالات تطويره.» (١٩٩٠).

ـــــ. «الحالة الراهنة للتسويق الزراعي في الجمهورية العربية السورية: ترشيد استهلاك الأغذية وتوزيعها.» (E/ESCWA/AGR/1992/10).

ـــــ. «الحالة الراهنة للتسويق الزراعي في العراق ومجالات تطويره.» (١٩٩٣).

ـــــ. «الزراعة والتنمية في غربي آسيا.» العدد ١١، ١٩٨٨.

ـــــ. ـــــ. العدد ١٢، ١٩٨٩.

ـــــ. ـــــ. العدد ١٣، ١٩٩٢. (E/ESCWA/AGREB/XIII).

ـــــــ. ــــــ. العدد ١٦، ١٩٩٤.

ـــــــ. «نظام التخطيط الزراعي في مصر: عرض وتحليل.» (بغداد: ١٩٨٨).

ـــــــ. «واقع الارشاد الزراعي في الأردن وسبل ومجالات تطويره.» (E/ESCWA/AGR/1992/11).

ـــــــ. «واقع الإرشاد الزراعي في الجمهورية العربية السورية وسبل ومجالات تطويره». (E/ESCWA/AGR/1993/11).

المشروع الأخضر، التقارير السنوية، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧. غير منشورة.

«المشروع الأخضر.» مؤتمر صحافي عقده رئيس اللجنة التنفيذية سمير أبو جودة، في ٢٨/١/١٩٩٨.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [الفاو] واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]. «تطوير نظم التخطيط الزراعي في الجمهورية العراقية.» (١٩٩٢).

نقابة أصحاب الصناعات الغذائية اللبنانية. «دراسة حول أوضاع القطاع الصناعي الغذائي اللبناني.» (دراسة غير منشورة، آذار/مارس ١٩٩٧).

ندوات، مؤتمرات

أسبوع التنمية والاستثمار واستراتيجية الأمن الغذائي العربي والقطاعات المكملة له، طرابلس، لبنان، ١ ـ ٧ تموز/يوليو ١٩٩٦.

دراسات اقتصادية. مجموعة الدراسات المقدمة الى الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، القاهرة، ٢٢ ـ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧.

مشكلة المياه في الشرق الأوسط. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤. ٢ ج.

ج ١: **دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها**.

ج ٢: **الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون**.

الندوة العربية الأوروبية للصناعات الغذائية، تونس، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

الندوة العلمية الثالثة حول مستقبل الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة: منظور تنموي. إعداد كلية العلوم الزراعية. الإمارات: [د. ن.]، ١٩٨٨.

ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

أطروحات

نون، عبد الإمام. «واقع وآفاق التنمية الزراعية في سوريا.» (أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٩٣).

٢ ـ الأجنبية

Books

Banque mondiale. *Rapport sur le développement dans le monde, 1991: Le Défi du développement.* Washington, DC: Le Banque, 1991.

Benoit-Cattin, Michel, Michel Griffon et Patrick Guillaumont. *Economie des politiques agricoles dans les pays en voie de développement.* Paris: AUPELF, UREG, 1994.
vol. 1: *Les Conditions internationales.*
vol. 3: *Les Fondements microéconomiques.*

ECC, CIHEAM et FOA. *Options méditerranéennes.* Série A, no. 14. *Place et rôle des biotechnologies dans les systèmes de recherche agronomique des pays méditerranéens.* Paris: 1991. (Tec Doc).

Food and Agriculture Organization [FAO]. *Annuaire de la production, 1994.* vol. 48. Rome: FAO, 1995. (FAO Statistics Series; 48)

____. *Annuaire du commerce, 1991.* vol. 45. Rome: FAO, 1992. (FAO Statistics Series; 109)

Gadille, Rolande. *Les Politiques agraires.* Paris: Presses universitaires de France, 1972. (Que sais-je?; no. 1472)

General Union of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture for Arab Countries, Secretariat General. *Arab Economic Report.* Beirut: The Union, 1996.

Khader, Bichara. *La Question agraire dans le monde arabe: Le Cas de la Syrie.* Louvain-la-Neuve: CIACO, 1984.

Lebas, Laurence et Marc Levy. *Politique nationale et techniques agricoles: Le Cas de l'Egypte.* [Beyrouth; Amman]: CERMOC, 1979. (Document de travail)

Lery, François. *L'Agriculture au Maghreb, ou, pour une agronomie méditerranéenne.* Paris: G.-P. Maisonneuve et Larose, 1982. (Techniques agricoles et productions méditerranéennes; 3)

Maroun, Ibrahim. *L'Economie pétrolière pour l'économie de guerre permanente: Etude socio-économique des problèmes du développement en Irak.* Beyrouth, Liban: Université libanaise: Distribution Libr.

orientale, 1986. (Publications de l'université libanaise. Section des études économiques; 6)

Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture [FAO]. *Formation pour l'agriculture et le développement rural, 1989-1990.*

____. *Les Périmètres irrigués en droit comparé africain.* Rome: [FAO], 1992. (Etude législative; 48)

____. *La Situation mondiale de l'alimentation et l'agriculture, 1993: Politiques de l'eau et agriculture.* Rome: FAO, 1993.

____. *Statistiques mondiales de cultures et de l'élevage.* 1948-1985.

____ et Programme des Nations Unies pour le développement. *Etude de reconstruction et de développement de l'agriculture, Liban.*
- Annexe technique 9: «Aménagement et développement des terres agricoles.» Rapport préparé pour le gouvernement du Liban par M. Khouzami. Beyrouth: 1980.
- Annexe technique 10: «Développement hydro-agricole». Beyrouth: 1981.
- Annexe technique 12: «Situation et perspectives du développement des productions animales.» Beyrouth: 1980.
- Annexe technique 15: «Commercialisation agricole.» Rapport préparé pour le gouvernement du Liban par J. Coudert et F. Le Landais. Beyrouth: 1980.

Rondot, Philippe. *La Syrie.* [Paris]: Presses universitaires de France, 1978. (Que sais-je?; 1704)

Roux, Pierre. *Economie agricole.* Paris: Lavoisier, 1986-1987. 2 vols. (Agriculture d'aujourd'hui)
vol. 1: *Les Fondements de l'économie.*
vol. 2: *L'Agriculture dans le développement économique.*

____. *Statistiques mondiales de cultures et de l'élevage.* 1948-1985.

Documents

Syndicat of Lebanon Food Industries. «Lebanon Food Characteristics Statistics and Problems.» (December 1996).

Conferences

Mutations rurales au Moyen-Orient: Actes du colloque d'Amman (17-19 mai 1989) en collaboration avec le Forum de la Pensée Arabe. Beyrouth; Amman: CERMOC, 1991. (Cahiers du CERMOC; no. 1)

Lectures

Maroun, Ibrahim. «Politiques agraires au Liban et dans les pays arabes.» (Cours non publiés donnés à la faculté des sciences agronomiques, U.S.E.K., Liban, 1992).

فهرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

— ث —

— ج —

— ح —

— خ —

— د —

— ر —

— ز —

— س —

— م —



هذا الكتاب

قد يتساءل البعض لماذا «السياسات الزراعية العربية» موضوع دراسة اليوم في زمن العولمة الشاملة ونظريات السيادة النسبية والقرية الاقتصادية الواحدة؟

والجواب بسيط، لأن العصر الآتي حامل نمط الانفتاح على الآخرين بدافع الحاجة وتناقص الوفرة، وباعث يقظة الخصوصيات بخوف ارتهانها لتلك الحاجات. لن يكون لهذا العصر أن يحمل السلام لشعوبه ودوله ما لم يطمئنها إلى الاثنين معاً: إنها نظرية الأمن الحضاري الكامل، وفي أولى تعبيراته: الأمن الغذائي.

في العام ١٩٩٤، وقّعت ١٢١ دولة في مراكش المغرب اتفاقية الأورغواي حول التبادل الدولي. وقضت هذه الاتفاقية بأن يرفع الدعم الرسمي تدريجياً وخلال عشر سنوات من حينه، عن المنتجات الزراعية المعدة للتصدير، مما سيؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار هذه المنتجات في سائر البلدان العربية التي تعتمد في شكل رئيسي على استيراد هذه المنتجات المدعومة حالياً.

هل السياسات الزراعية المعتمدة حالياً في البلدان العربية لا تزال قادرة على مواجهة هذا الاستحقاق وإبعاد شبح مضاعفاته؟ وهل يصح القول إن سياسات الإصلاح الزراعي التي نفذتها بعض البلدان العربية لم يحالفها النجاح؟

الهدف الأساسي لهذا الكتاب، هو تقويم السياسات الزراعية العربية ليس بأسلوب دعائي أو نقدي ذي خلفيات سياسية أو عقائدية، بل باعتماد المنهج العلمي الذي يقضي بإعطاء هذه السياسات حقها في المجالات التي نجحت فيها، واكتشاف مواقع الخلل بغية تصحيحها، فقضية الأمن الغذائي العربي هي على المحكّ اليوم ولا يمكن مواجهتها إلاّ بالطرق العلمية.



الثمن: ١٠ ...
أو ما ...

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ـ ص. ب.: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb